التغير الاجتماعي

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الثاني والخمسون

التغير الاجتماعي

الدكتور
محمد الجوهري
أستاذ علم الاجتماع
ونائب رئيس جامعة القاهرة

الدكتورة
علياء شكري
أستاذ علم الاجتماع
ورئيس قسم الاجتماع بجامعة عين شمس

الدكتور
علي ليله
أستاذ علم الاجتماع المساعد
بجامعة عين شمس

الطبعة الثانية
١٩٨٦

الناشر
دار قطري بن الفجاءة
قطر

الطبعة الثانية
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يعتبر التغير الاجتماعي من المفاهيم التي إحتلت مكانة محورية في بناء النظرية السوسيولوجية المعاصرة بنماذجها المتباينة . حيث ترجع أهمية هذه المكانة إلى أبعاد تاريخية ومعاصرة . إذ يذكر تاريخ النظرية السوسيولوجية أنه منذ قيام فكر التنوير ظهرت الدعوة جادة من أجل التطور والتقدم . في هذه المرحلة ظهرت تيارات فكرية عديدة . بعضها حاول تشخيص التطور الإجتماعي ، من حيث عوامله أو قوته الدافعة ، او مساراته ، أو طبيعته ، أو غاياته التي ينشدها . بينما نظر البعض الآخر إلى حركة المجتمع في التاريخ بإعتبارها سعيا حثيثاً إلى المثال الذي ينبغي أن يكون . بيد أنه أيا كانت طبيعة التيارات التي انبثقت عن التنوير ، والتي انصب اهتمامها بالتطور أو التقدم ، فإنه قد توفر لديها إيمانا راسخاً بأن حركة المجتمع والانسان في التاريخ تستهدف توسيع نطاق كل ما هو إنساني . إذ تؤدي هذه الحركة إلى اتساع نطاق الحرية ، والفكر العقلاني ، والمعرفة العلمية ، وسيطرة الانسان على الطبيعة . وهو الأمر الذي افترض ضمنياً أن التغير والتغيير يكون عادة في صالح الانسان .

ولقد تأكد نفس الاهتمام خلال المرحلة الكلاسيكية من تاريخ النظرية السوسيولوجية . وإذا كانت مرحلة التنوير قد حاولت إبراز مضمون التقدم والتطور والتغير وتأكيد أهميته . فإن المرحلة الكلاسيكية حاولت أن تكون بحثا علمياً موضوعياً في عوامل التغير وطبيعته ونتائجه . بعضها كالنظرية الماركسية

أكدت أن وسائل الانتاج ـ العنصر الجوهري في البناء الاقتصادي للمجتمع ـ هي التي تشكل دائماً قوى التغير الدافعة ، وأن هذا التغير لا بد أن يكون تاريخيا يتولى نفي احتكار الأقلية لتأكيد سيطرة الأغلبية على رأس المال الاجتماعي اتساقا ومنطق المنهج الجدلي . بينما يرى دوركيم أن التغير كان دائماً بين نماذج بنائية ثابتة . أحدهما يشخص حالة مجتمعات ما قبل الصناعة بينما يجسد الآخر تفاعلات ما بعدها . والتغير بينها يشير دائماً إلى حالة نمطية متكررة ، تكمن قوتها الدافعة في التناقض بين زيادة السكان ومحدودية الموارد .

ولا يختلف كثيراً ماكس فيبر عن دوركيم ، الذي رأى أن هناك مجتمعات إستطاعت التغير والانطلاق من الاطار التقليدي إلى الاطار الرأسمالي الحديث . وأن القوة الدافعة للتغير ، كانت تكمن دائماً ـ بالنسبة لماكس فيبر ـ في ظهور البيروقراطية ، وفاعلية قيم الديانة البروتستنتية، وبذلك طرح ماكس فيبر طاقة دافعة للتغير مضادة لتلك التي قدمها كارل ماركس .

على خلاف ذلك نظر فلفريدو باريتو إلى كل النظريات السابقة ـ التي حاولت فهم المجتمع والتغير الاجتماعي ـ بإعتبارها مشتقات لرواسب كامنة في عمق الذات الانسانية ، قادرة على تحريك الانسان والمجتمع من داخله . وإذا كانت الرواسب ثابتة لا تتغير ، فإن دورة الصفوة أو دورة التغير ثابتة لا تتغير أيضاً .

استحقت هذه المرحلة الكلاسيكية وصفها بأنها مرحلة النظريات العاملية ، أي التي تنظر إلى الحقيقة من زاوية واحدة . بعضها يغفل الزوايا الأخرى تماما ، بينما يعطيها البعض الآخر قدرا من الاعتبار . غير أن هذه المرحلة أفادت النظرية السوسيولوجية في مراحلها التالية . لأن كل منها جمع قدرا كبيرا من المعطيات التي تؤكد على فاعلية العامل الذي تراه متغيراً مستقلاً .

وبعد المرحلة الكلاسيكية تأتي المرحلة الحديثة والمعاصرة في تاريخ النظرية السوسيولوجية . ولقد تميزت هذه المرحلة بإختلاف رؤيتها للتغير الاجتماعي من خلال تأكيدها على جماعية العوامل والتفاعل . فقد أكدت على أنه من الممكن لأي من العوامل ـ العناصر ـ المشكلة لبناء المجتمع أن تلعب دورها باعتبارها قوة

دافعة للتغير الاجتماعي . كما أكدت ايضاً على أنه من الممكن أن تكون هناك عوامل مثيرة للتغير الاجتماعي ، بينما أخرى قادرة على تأكيد إستمرار تفاعلاته .

طرحت هذه المرحلة أيضاً افكاراً أكثر دقة فيما يتعلق بإتجاهات التغير الاجتماعي هل هو تغير من الداخل بفعل التوتر الذي قد ينشأ بين العناصر المكونة للبناء . أم أنه تغير جاء من الخارج فنشر القلق والتوتر في بناء كان ساكناً . أم أن التغير هو عبارة عن تفاعل جدلي بين مثير خارجي وإستجابة داخلية . بالاضافة إلى ذلك فقد قدمت نظريات هذه المرحلة أفكاراً بشأن نطاق التغير . هل التغير يكون عادة كليا إذا طرأ على البناء فلا بد أن يتغير الأخير بكامله إستجابه له . أم أنه من الممكن أن يكون التغير جزئياً بإستطاعتنا تحديد نطاقه .

ناقشت نظريات هذه المرحلة أيضاً مدى ودرجة التغير ، هل التغيرات التي يشهدها عالمنا بعيدة المدى أم قصيرة المدى ، أم أن الثانية مستوعبة بالضرورة في الأولى . من ناحية ثانية ناقشت هذه النظريات درجة التغير . هل التغير المتواتر عادة في المجتمعات هو تغير ثوري راديكالي أم تدريجي تلاؤمي تكيفي . أم أن هذه الرؤية المستقطبة تعسفية وأن هناك علاقة ما بين نموذجي التغير .

من هنا نستطيع بحق أن نقول بأن النظرية السوسيولوجية المعاصرة ، هي بالأساس نظرية في التغير الاجتماعي . وأننا إذا قلنا أن نظامنا العالمي المعاصر ، نظاماً متغيراً دائماً وفي صيرورة مستمرة ، وأننا إذا كنا ننتمي إلى العالم الثالث . عالم المجتمعات النامية ، والمتغيرة . فإن ذلك يفرض علينا من منطق إنساني ووطني أن نسعى كباحثين لفهم التغير الاجتماعي وادراك متضمناته . وإنه إذا كان علمنا يستحق مكانته ، فإن عليه ان يكون علماً في التغير الاجتماعي .

استناداً إلى هذا الادراك حاولنا تقديم مؤلف في التغير الاجتماعي ، يتناول بالمناقشة والتحليل مختلف مفاهيمه ، وعوامله وتفاعلاته الواقعية . وارتباطا بذلك ضم هذا المؤلف قسمين . أحدهما نظري والآخر تطبيقي . حيث حاولنا من خلالهما إلقاء الضوء على مختلف المواقف النظرية فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي ، إلى جانب التحقق من مدى صدق القضايا النظرية من

خلال إستكشاف التفاعلات الواقعية تطبيقياً .

وإذا كان هذا الكتاب في طبعته الثانية قد اختلف جذرياً عن الطبعة الأولى . فإن ذلك كان إستجابة لمحاولتنا إدراك التغير الاجتماعي ، وتقديم إدراكنا للقاريء العربي ، كي نخلق اهتماماً مشتركاً بالتغير الاجتماعي الذي يجب أن تنطلق مجتمعاتنا من خلاله إلى آفاق أكثر تقدما وحداثة .

والله ولي التوفيق

محمد الجوهري

الباب الأول

نظريات التغير الاجتماعي المفاهيم والقضايا(*)

الفصل الأول : المادية وجدل التغير الاجتماعي

الفصل الثاني : كفاءة الاتجاه الوظيفي في دراسة التغير الاجتماعي

الفصل الثالث : نظرية الفعل وتحليل التغير الاجتماعي

الفصل السابع : عموميات التطور الاجتماعي عند تالكوت بارسوشر

الفصل الخامس : نحو نظرية عامة في التغير الاجتماعي

(*) قام الدكتور علي ليلة بتأليف الفصول من الأول وحتى الرابع بالاضافة إلى ترجمة الفصل الخامس .

الفصل الأول

المادية التاريخية وجدل التغير الاجتماعي

تعتبر المادية التاريخية أساساً نظرية في التغير الاجتماعي ، والتحولات الأساسية ذات الطابع المجتمعي ، أو التي تقع داخل النظام الرأسمالي . وإذا كان ماركس(*) في بداية حياته كمفكر قد أكد على أنه (حتى الآن غير الفلاسفة

(*) ولد كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) في بروسيا Prussia إبنا لمحام يهودي تحول إلى البروتستنتية حينما كان ماركس طفلا . وبعد حياة مدرسية وجامعية متفوقة (مدرسة ترير Trier العيا وجامعة بون Bonn وبرلين Berlin حيث حصل على الدكتوراه في سنة ١٨٤١ ، وجد كارل ماركس أنه من المستحيل أن يحصل على وظيفة جامعية بسبب آرائه المتطرفة وأصوله اليهودية .. وبعد حياة قصيرة كمحرر في عدة جرائد أوقفت على التوالي بواسطة الرقباء ، وبعد أن أستبعد من فرنسا ، إستقر ماركس في لندن حتى توفي في سنة ١٨٨٣) .

ومن حيث آرائه النظرية يعتبر ماركس أول الشيوعيين المحدثين . حيث أسس النظريات المتميزة والأساسية عن الحتمية الإقتصادية والثورة الاجتماعية ونهاية التميزات الطبقية . وتتمثل المؤثرات الأساسية في تفكيره على التوالي في : فلسفة الجدل الهيجلية ، الاشتراكية اليوتوبية الفرنسية ، الاقتصاد والسياسي الانجليزي (آدم سميث Adam Smith ، ريكاردو Ricardo وآخرين) .

وقد كان ماركس لسنوات كثيرة محرضا للحركة الثورية في معظم البلاد التي بها طبقة عاملة مستغلة وجاهلة (المانيا ، فرنسا ، روسيا) . وقد حاول قيادة جماهير البروليتاريا في كل الأقطار نحو الثورة من خلال الدولية الأولى التي أسسها في لندن سنة ١٨٦٤ . وقد أدى ماركس دورا هاما في تفسير وتبرير والهام ثورات ١٨٤٨ ، وكميونه باريس ١٨٧١ التي إعتبرها نموذجا مصغرا للثورة الشيوعية وبشير بالمجتمع الجديد .. ويعتبر ماركس هو المسئول الأول عن النظرية والممارسة الشيوعية في كل أقطار شرق أوربا والصين وكوبا حيث وقعت الثورة الشيوعية . ويعيش الآن عدد يتراوح بين ثلث ونصف البشر يوافقون ضمنياً على آرائه بإعتبارها تشخيصا صحيحا للحقيقة ولظروفهم الاجتماعية .

=

تفسيراتهم للكون فقط ، مع أن الأهم هو أن نغيره) . فإنه كان يسعى لتأكيد إنطلاق القوة الدافعة للتغير من الواقع الانساني لتغيير الواقع الانساني ايضاً . وهو ما يعني ضمنياً رفض أن يقتصر التغير من حيث قوته الدافعة أو التحولات والتغيرات الناتجة عنه على الاطار العقلي والفكري فقط .

وإذا كان هيجل قد أكد في نهاية تفلسفه على إكتمال الفلسفة والعقل نظراً لتحقق الدولة الألمانية ، فإننا نجد أن ماركس يؤكد أن هذا الكمال لم يتحقق بدلالة العذابات الواقعية التي تعيشها الطبقة العاملة الألمانية بالاضافة إلى حرمانها من الملكية . ومن هنا فقد شرع كارل ماركس متعاوناً في ذلك مع رفيقه الانجليزي فريدريك إنجليز(*) في تأسيس إطار فلسفي يتولى الكشف عن

= وقد عمل خلال حياته في رفقة متينة مع فريدريك إنجلز المؤسس المشارك للماركسية ـ بما فيها نظرية المادية الجدلية ، والثورة الاشتراكية ، والاشتراكية العلمية . وبرغم أن ماركس قد ألح على إلغاء (الزواج البرجوازي) فقد عاش حياة زواجية سعيدة مع جيني فون فستفالن Jenney Von Westphalen (إبتداء من ١٨٤٣) وهي من سبط الايرل التاسع لأرجيل Grn Aarl of Arggll أرشبالد كامبل Archibald Compbell الذي أعدمه جيمس الثاني James II حاكم اسكتلندة في ١٦٨١ . وقد إستطاعت عائلة ماركس (أبوه ، أمه إبنتان وخادم) التي عاشت في لندن حياة بائسة للغاية ، أن تحيا معتمدة على رهن الطبق الفضي لأرجل Arggll .(١)

(*) ولد فريدريك إنجلز Friedrich Engels (١٨٢٠ ـ ١٨٩٥) في بارمن Barmen بمنطقة الراين بألمانيا German Rhine laud . وقد كان أبنا لصاحب مصنع للقطن . وقد أصبح رجل أعمال قادر ونشط بعد آدائه الخدمة العسكرية في مؤسسة إيرمان وإنجلز Erman and Engels من ١٨٤٢ وحتى ١٨٦٩ . حينما رحل إلى لندن . وإلى جانب أنه مارس حياة عمل ناجحة حتى ١٨٦٩ ، بالاضافة إلى الخروج المنتظم في رحلات للصيد ، فقد عمل عن قرب شديد مع ماركس في تنظيم حركة ثورية خارج إنجلترا . وقد كتب كثيرا من المقالات والكتب عن نظرية الاشتراكية ، وعن الاستراتيجية العسكرية للثورة ، وعن الفلسفة ، والقضايا الاجتماعية ، وقد أصبحت هذه النصوص من الكلاسيكيات الهامة ، منها : حالة الطبقة العاملة في إنجلترا عام ١٨٤٤ ، المسألة العسكرية والطبقة العاملة الألمانية عام ١٨٦٥ ، المانيا : الثورة والثورة المضادة عام ١٨٥١ .

وقد إستطاع إنجلز مثل ماركس أن يقرأ ويكتب بلغات عدة . وبسبب عمله في الحركة الثورية الدولية فقد زود نفسه ليس فقط بالمعرفة عن التكتيكات العسكرية (حيث إعتبر ان صيد الثعالب =

---

(١) MCLÉICH, John: The Theory of social change, four views considered, Rovtledge and kegan Paul, London, 1969, PP.ix-x.

القوتين التي تحكم التطور البشري ، ثم العوامل الفاعلة في التاريخ بالإضافة إلى نقد النظام الرأسمالي المعاصر بالنظر إلى المنهج الجدلي ، بهدف فضح تفاعل وآليات هذا النظام .

وبرغم الانتقادات التي قد توجه إلى النظرية الماركسية ، فمما لا شك فيه أنها قدمت تحليلاً علمياً واعياً ودقيقاً لطبيعة التفاعلات التي تقع في إطار هذا النظام . هذا إلى جانب تقديم نظرية فعالة للتغير الاجتماعي القريب والبعيد المدى ، وهي النظرية التي ضمت بداخلها نمطين لتحليل التغير الاجتماعي . حيث يحاول النمط الأول تحليل التغير المجتمعي من مرحلة بنائية إلى أخرى ، وهو ما يمكن أن نعتبره نظرية في التطور المجتمعي ، هذا بالاضافة إلى النمط الآخر من التحليل والذي ركز بالأساس على تحليل التغير الاجتماعي داخل بناء المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي وبخاصة المرحلة الرأسمالية . وهو التحليل الذي نعرض له فيما يلي :

أولاً : الجدل كإطار لتحليل التغير الاجتماعي

ثانياً : مراحل التطور الاجتماعي ، وطبيعة التقسيم الطبقي .

ثالثاً : الحتمية والتأكيد على أولوية الاقتصاد على الثقافة .

= أسلوبا أمثل لتعليم اللواء General وتأهيله) . غير أنه تحمل معاناة تعلم معظم اللغات الأوربية لكي يستطيع أداء دوره كمفسر في المؤتمرات والندوات السرية التي يعقدها مع اللاجئين السياسيين في إنجلترا . وقد اشترك إنجلز مع ريتشارد فاجنر Richard Wagner في حركة العصيان المسلح في بادن Badin سنة ١٨٤٩ وإن كان إنجلز لم يقدم مساهمة فعالة في المعارك الثورية للقارة .

وقد تخلى إنجلز ـ مثل ماركس ـ عن فكره أن الطبقة الانجليزية العاملة تستطيع أن تحقق الشيوعية بالثورة المسلحة ، برغم أن إهتمامه بهذه الامكانية قد أعيد إحياؤ ها بسبب إندلاع إضراب لندن London Doch Strike في ١٨٨٩ . وقد عاش إنجلز سنوات كثيرة مع فتاة أيرلندية تدعى ليزلي بيرنز Lessle Burns تزوجها في ١٨٦٤ . وفي بعض الفترات الصعبة بالنسبة لعائلة ماركس نجد أن إنجلز كان يزودها باحتياجاتها حتى يتفرغ ماركس لكي يكتب مؤلفه الهام رأس المال Kapital . وعند وفاة ماركس كرس إنجلز نفسه لمهمة تحرير وكتابة بعض أجزاء المجلد الثالث من هذا العمل الكلاسيكي . وبرغم أن إنجلز كان له في الحقيقة تأثير ضعيف على نشأة الأحزاب الثورية (غير المشروعة) في القارة الأوروبية في أثناء حياته وربما كان أقل تأثيرا على الحركات السياسية البريطانية .

رابعاً : تأسيس المجتمع الرأسمالي ، العمليات الأساسية .

خامساً : نفي المجتمع الرأسمالي ، طبيعة العمليات الفاعلة .

سادسا : الثورة البروليتارية ، وتغيير النظام الرأسمالي .

وسوف نتعرض بإيجاز لكل من القضايا السابقة في إطار الصفحات التالية :

أولاً : الجدل كإطار لتحليل التغير الاجتماعي .

بينما تميز الجدل عند هيجل بالطابع المنطقي فيما يتعلق بالتفاعل بين عناصره ، فإن الجدل عند ماركس تميز بكونه حركة تاريخية أساساً تعكس تفاعلا عينيا واقعياً ، ومن ثم فإننا نتفق مع ما يذهب إليه هربرت ماركيوز بالقول بأنه إذا كان الجدل الهيجلي يقدم إلينا الشكل المنطقي المجرد للتطور فيما قبل التاريخ ، فإننا نجد أن ماركس يقدم لنا الجدل من حركته الحقيقية العينية ، ولذلك فإن الجدل الماركسي يظل بدوره مقيدا بمرحلة ما قبل التاريخ [1] (*).

وإذا كان الجدل يعني حالة من التفاعل بين عديد من العناصر . فإن هذا التفاعل يتميز بطبيعته المتناقضة أو الصراعية في إطار وحدة كلية يتأسس وجودها بالنظر إلى المتناقضات التي تضمها . في إطار ذلك نجد أن الجدل العيني لكارل ماركس قد اتخذ نقطة بدايته في النقد الذي وجهه إلى كل من هيجل وفويرباخ ، ومن ثم فالفلسفة الماركسية الناشئة تشكل إختلافا إبستمولوجيا حاسماً مع فلسفة كل من هذين المفكرين وخاصة الأول . فمن الواضح أن ماركس قد أخذ عن هيجل الشكل الصوري للجدل بإعتباره بناء وعملية جوهرية وإن إختلف معه في المضمون الجدلي . فالجدل عند ماركس عملية تقع في قلب التاريخ ، ويعبر عن طبيعة العلاقة والتفاعل بين عديد من العناصر الواقعية .

---

(١) هربرت ماركيوز: العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية. ترجمة الدكتور فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، الطبعة الأولى. ص ٣٠٥.

(*) ينظر كارل ماركس إلى التاريخ الانساني قبل ظهور المجتمع الشيوعي ، مرحلة ما قبل التاريخ الانساني الحقيقي ، وهي المرحلة التي يصدق في اطارها فاعليته

هذا في حين أن خلافه مع فويـرباخ لم يكن حـول المضمون العيني ، فقـد كان فويرباخ واقعياً . وإنما دار الخـلاف حول عـدم استخدام فـويربـاخ المدخـل الجدلي في إدراكه لطبيعة التفـاعل الـواقعي ، ومن ثم نجد أن مـاركس يؤكد أن مـدخل فـويربـاخ ليس تاريخيـا . هذا إلى جـانب أنه يـرى الانسان سـابقا عـلى المجتمع ، بالاضافة إلى أنـه قد فشـل في أن يدرك أن الاحسـاس الديني هـو في ذاته نتاج اجتماعي ، وأن الفرد الـذي يحلله ينتمي إلى شكل محـدد للواقع[1] . يضاف إلى ذلك غياب التفاعل الجدلي عند فويرباخ ، الـذي يعتبر الأفكـار مجرد انعكاسات للواقع المادي . وهو مع آخرين يتناول الواقع المـادي على أنـه المحتم للنشاط البشري ، ولم يحاول تحليل التعديل الذي قد تنجـزه الذات Subject في العـالم الموضـوعي ، أعني بواسـطة نشاط الانسـان . ثم يـذهب مـاركس إلى أن فـويربـاخ كان عـاجزا عن إدراك حقيقـة أن النشاط الثـوري هو نتـاج للأفعـال الارادية الواعية للبشر ، وبدلاً من ذلك فإننا نجد أن فويرباخ يصور العالم بالنظر إلى أسلوب أحادي التأثير للواقع المادي على الأفكـار[2] وهو الأمـر الذي يـرفضه ماركس .

ويتطلب تحديد الادراك الجدلي عند ماركس النظر إلى ثلاثة أبعاد رئيسية . الأول مـاهية الجـدل ، ويتعلق الثاني بمـلامحة الأسـاسية ثم مكـونـات الجـدل في الادراك الماركسي . وفيما يتعلق بمـاهية الجـدل نجد أن لينـين يحدد وجهـة النظر المـاركسيـة بصـدده حينـما يؤكـد أن المعنى الحقيقي للجـدل يتمثـل في دراسـة التنـاقضات في الجـوهر الحقيقي لـلأشيـاء ، إذ يتفق مـاركس مـع هيـراقليـطس Heraclitus في أن التناقض هو جوهر الأشيـاء ، ومن ثم فهو شـامل ومـطلق . وتوجد التناقضات كأساس للتغير في كل العمليـات منذ بـداية وحتى نهايـة تطور الأشياء . وفي مناقشة الحالات الواقعية للتغير الاجتماعي على المستوى الفردي أو الشـامل ، فـإننا نجـد أن المنهج المـاركسي يتكون من تتبـع حـركـة الأضـداد . فـالصراع والتنـاقض له طبيعتـه الشاملة والمطلقـة[3] ، ولكن اشكـال الصـراع

(١) Easton, Loyd. D and Kart Guddat: Writting of the young Marx on Philosophy and Society, New York 1967. p.402.

(٢) Ibid. p.401.

(٣) McLeich, John: op.cit. p.8.

تختلف حسب الاختلافات في طبيعة التناقضات . وإذ تتميز بعض التناقضات بوجود العداء الصريح ، بينما البعض الآخر ليس كذلك . وحينما ننظر إلى التطور الواقعي للموضوعات ، فإن بعض التناقضات العدائية أصلاً تتغير وتصبح لا عدائية[1] . فالجدل إذا يدرس كيف يمكن للأشياء أن تتحد ، وكيف تصبح متحدة (كيف تتغير وتنمو) - وتحت أي شروط يحول كل منهما الآخر ليتحد معه - ولماذا ينبغي ألا ينظر العقل البشري إلى هذه الأضداد كموضوعات things ميتة وصلبة Rigid ، ولكن كذوات eutities ، قابلة للتغير والتكيف بحيث أن كل منهما تعدل الأخرى[2] .

ويكشف البحث في الملامح الأساسية للمدخل الجدلي عند ماركس عن تميزه بعدة ملامح أساسية . أول هذه الملامح الطابع السلبي للواقع كنقطة بدء للمنطق والتفاعل الجدلي عند كارل ماركس وهو القوة الدافعة له . هذه السلبية هي التي أدت في العالم الاجتماعي إلى ظهور متناقضات المجتمع الطبقي . ومن ثم فقد ظلت هي المحركة لمسار العملية الاجتماعية . إذ تنجذب كل واقعة وكل حالة منفردة إلى هذه العملية بحيث لم يعد من الممكن الوصول إلى دلالتها إلا عندما ينظر إليها في إطار هذه الكلية التي تنتهي إليها . فالحقيقة عند ماركس وهيجل معاً لا تكمن في الكل أو في الكلية ذات الطابع السلبي[3] . إذا فبداية الادراك الجدلي هي الإيمان بكلية الموقف أو الواقع ، الذي يتضمن عناصر تكتسب معناها من علاقتها بالموقف الذي تسوده علاقات سلبية أساساً .

ويشكل الطابع التاريخي للجدل خاصيته الثانية ، وقد شكلت هذه الخاصية خلافاً بين ماركس من ناحية وهيجل وفويرباخ من ناحية أخرى . حيث أدركه هيجل إدراكا فلسفيا ، بينما أدركه فويرباخ إدراكا أحاديا . ومن ثم نجد أن الابستمولوجيا الماركسية تشكل إختلافا صارما مع هذه الادراكات . وهو الأمر الذي يعني أن ماركس قد تخلى عن الفلسفة لصالح الارتباط بمدخل له

---

(١) Ibid. p.8.

(٢) Ibid. p.9.

(٣) هربرت ماركيوز: مرجع سابق. ص ٢ - ٣.

طابعه الاجتماعي والتاريخي [1] . أما الخلاف الرئيسي بين الجدل الماركسي والهيجلي فيتمثل في أن الجدل عند هيجل قد عمم الحركة الجدلية بحيث جعل منها حركة لكل الوجود . أي للوجود بما هو كذلك ، وبذلك لم يستخلص منها إلا (التعبير المجرد) المنطقي النظري عن حركة التاريخ . هذا بالاضافة إلى أنه برغم اعتقاد هيجل أنها عامة فإنها لا تميز بالفعل إلا مرحلة بعينها في التاريخ الانساني (ويعني بها تاريخ إنتقاله إلى النضج). ولذلك يميز ماركس بين مرحلة الانتقال إلى النضج ، وبين (التاريخ الفعلي) للإنسانية ، بحيث يعد ذلك تقييدا لنطاق فاعلية الجدل [2] . وبذلك نجد أن الطابع التاريخي للجدل عند ماركس يؤكد ارتباطه بشكل تاريخي محدد هو المجتمع الطبقي ، وانتفاء المجتمع الطبقي ، يعني انتفاء الجدل وتوقفه عن كونه إطاراً عاما يتحكم في تفاعلات الوجود دونما اعتبار إلى نسبية التاريخ على ما يذهب هيجل .

وتتمثل الخاصية الثالثة في اختلاف الجدل عند ماركس عنه عند هيجل في ان الجدل عند هيجل يمثل حركة متعالية تتم في إطار الفكرة الشاملة أو العقل الكوني أو المطلق ، بينما هو عند ماركس محكوما بالشروط الواقعية للمجتمع من حيث استمرارية تفاعله أو نهاية فاعليته بإنهيار المجتمع الرأسمالي . في إطار ذلك يؤكد ماركس أن القوانين الجدلية بطبيعتها قوانين ضرورية ، وأن الصور المختلفة للمجتمع الطبقي تزول بالضرورة من جراء متناقضاتها الداخلية . ويقول ماركس أن قوانين الرأسمالية تسير (بضرورة محتومة نحو نتائج لا مفر منها) . فالأنتاج الرأسمالي يؤدي إلى نفي ذاته أو سلبها ، وذلك بحتمية تماثلة لحتمية القانون الطبيعي [3] . بل إننا نجده يرى أن الظروف الواقعية هي التي تمهد لانهيار المجتمع الرأسمالي بقيام الثورة البروليتارية بالنظر إلى مجموعة من الظروف الموضوعية ، فهي تقتضي بلوغ مستوى معين من الثقافة المادية

(1) Giddens, A.: Capitalism and Modern Social Theory, An analysis of the writting of Marx, Durkheim and Max Weber. Cambridge University Press. London. 1971. p.20.

(٢) هربرت ماركيوز: مرجع سابق. ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٣) نفس المرجع. ص ٣٠٦.

والعقلية ، وطبقة عاملة منظمة وواعية بذاتها على نطاق عالمي ، وصراعا طبقيا حادا . على أن هذه الظروف لا تصبح ظروفا ثورية إلا إذا استغلت ووجهت بنشاط واع يهدف إلى تحقيق الهدف الاشتراكي . إن الثورة تقتضي نضج قوى متعددة ، غير أن أعظم هذه القوى هي القوى الذاتية ، أعني الطبقة الثورية ذاتها . فتحقيق الحرية والعقل يقتضي توافر المعقولية الحرة في أولئك الذين سوف يتولون تحقيقها [1] .

ذلك يعني أن الجدل عند ماركس ينطلق من إدراك محدد للواقع الاجتماعي ، بحيث يعكس ذلك تصورا يتضمن عددا من العناصر المتناقضة فالجدل ينطلق من سلب الواقع من أجل استكماله في المجتمع الشيوعي . وهو أيضا يظل متحكما في تفاعلاته الأساسية بما في ذلك التحكم في حركة الانسان والتفاعل ، وذلك حتى قيام المجتمع الشيوعي حيث انتفاء الجدل وسيطرة الانسان على تفاعلات التاريخ ، وهو محدد بواقع تاريخي ، فإذا وقعت الثورة البروليتارية فإنها تخلق واقعا إجتماعيا ينتفي في إطاره التناقض ، ويطغى وجود الذات على الموضوع ، وتنتفي حتمية الواقع ما دامت الذات تعيد ترتيب عناصره بما يوائم احتياجاتها الأساسية .

يبقى بعد ذلك البعد الثالث في التصور الجدلي ، وهو الذي يتعلق بالأبعاد الأساسية للتفاعل الجدلي كما رآه ماركس . وتكشف النظرة الأولى لطبيعة الجدل الماركسي عن تصوره لموقف إجتماعي تتناقض في إطاره عناصر كثيرة ، بل إننا نجد تعقد هذه الحالة المتناقضة حينما تتخذ عناصر العملية الجدلية مواقف متناقضة في مراحل تاريخية متتابعة . وفي إطار ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة تناقضات أساسية .

الأول في تناقض الفرد مع المجتمع . إذ يؤكد ماركس أن هناك جدلا بين الذات (الانسان في المجتمع) والموضوع (العالم المادي) . حيث يخضع البشر بإطراد العالم المادي لاغترابات عديدة . وبالاضافة إلى ذلك نجده يؤكد أن الوعي الانساني يقع في إطار التفاعل الجدلي بين الذات والموضوع ، حيث

---

(١) نفس المرجع . ص ٣٠٧ .

يستطيع عن طريقه إيجابيا تشكيل العالم الذي يعيش فيه ، وفي ذات الوقت يشكل نفسه [1] . ويطلق أنتوني جيدنز على هذا النموذج الجدلي جدل الانسان مع الطبيعة . فالكائنات البشرية ، على خلاف الحيوانات الدنيا ، يؤدي افتقادها لجهاز داخلي من الاستجابات الغريزية إلى اجبارها على التفاعل الخلاق وعالمها المحيط ، ومن ثم يصبح على البشر أن يحاولوا السيطرة على بيئتهم وليس فقط التكيف معها كمعطاة مفروضة . وعلى ذلك يغير البشر من أنفسهم من خلال تغيير العالم المحيط بهم في إطار عملية تبادلية مستمرة . وفي نطاق ذلك يصبح الوعي نتاجا إجتماعيا ، بل إن اللغة تنشأ من خلال التفاعل والبشر الآخرين . وينتهي جدل الانسان مع الطبيعة بخلق تكنولوجيا إجتماعية تتمثل في وسائل الانتاج الأساسية ، الذي يعني إبتكارها غلبته وسيطرته على عالمه الطبيعي .

ويدور التناقض الثاني حول وسائل الانتاج التي كانت من نتاج التناقض الأول . فمن الواضح أن بناء النظام الرأسمالي يتضمن طبقتين كبيرتين . رأس المال والعمل المأجور ، وكلاهما له مصالحة المختلفة . وذلك يعني وجود صراع طبقي ، كامنا أو صريحا في بناء المجتمع الرأسمالي . وأن هذا التناقض أو العداء تتم السيطرة عليه مباشرة من خلال السلطة السياسية للدولة كوسيلة أساسية [2] ولا يتوقف ماركس عند ذلك ولكنه يتناول الدولة بإعتبارها نتاجا لهذا التناقض ، فيؤكد أن الدولة ذاتها تزول حينما ينتفي المجتمع الطبقي ومن ثم التناقض الطبقي . بل إننا نجد أن العمليات النافية لكل طبقة منها هي عمليات متناقضة أساسا تعمل في إطار سياق إجتماعي واحد ، فعملية الافقار تعمل في ناحية الطبقة البروليتارية حتى توصلها إلى الثورة التي تنفي أوضاعها المتردية ، وبينما تصبح عملية التركز هي المعول الحقيقي الذي يعمل على فناء الطبقة الرأسمالية [3] .

---

(١) Jordan, Z.A.: The Evolution of Dialectical Materialism. London. 1976. p.89.

(٢) Giddens, A.: New Rules of Sociological Method. A Positive Critique of interpretative sociologies, Hutchinson of London. 1976. p.100.

(٣) A. Giddens: Capitalism and Modern Social theory, pp.55-59.

ويكمن التناقض الثالث في طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع داخل إطار المجتمع الرأسمالي . حيث نجد أن المشروع الماركسي يعد دائماً في مرحلة ما قبل التاريخ على خضوع الفرد للمجتمع من خلال مجموعة من الاغترابات التي يعني ترسيخها مزيدا من خضوع الانسان للمجتمع . وبخاصة من خلال عمليات التطبيع الأساسية والأجهزة التي تتولى القيام بها . بيد أنه في مرحلة ما بعد الثورة يحاول ماركس توضيح هذه العلاقة في أوضاعها في ظل المجتمع الشيوعي . حيث نجد أن ماركس يشير في الغالب إلى الانسان بإعتباره منتجا أو مبدعا . وهو التصور الذي يتناقض تماما مع تصور بارسونز الذي اهتم - على خلافه - كثيرا بمشكلة النظام[1] . ويعني ذلك وجود علاقة متناقضة بين الفرد والمجتمع . إذ يمتد أحدهما على حساب الآخر ، ففي المرحلة الأولى يتحقق وجود المجتمع على حساب خضوع الانسان له ، بينما في المرحلة الثانية - بعد تحقيق المجتمع الشيوعي - تتأكد سيطرة الانسان على المجتمع بما يجعله ملائما لاشباع حاجاته الأساسية .

ثانيا : مراحل التطور الاجتماعي ، وطبيعة التقسيم الطبقي في اطاره .

في محاولة تجسيد منهج المادية الجدلية وتطبيقه على دراسة التطور الاجتماعي حدد ماركس عدداً من المراحل التطورية التي يمر بها المجتمع ، وهي المراحل التي تعتبر إنعكاساً لأساليب الانتاج السائدة في أي مرحلة من المراحل[2] . وبالاضافة إلى ذلك يؤكد كارل ماركس إعتماد تطور قوى الانتاج في مجتمع معين على مدى تقسيم العمل الذي تحقق في هذا المجتمع . حيث تعمل كل قوى جديدة للانتاج - إذا لم تكن مجرد إمتداد كمي لقوى الانتاج القائمة فعلاً - على تأسيس تطور مصاحب في تقسيم العمل .

ثم يذهب إلى القول بأن تقسيم العمل داخل المجتمع يؤدي أولا إلى فصل العمل الصناعي والتجاري عن العمل الزراعي ، ومن ثم إلى فصل المدينة عن الريف ، وبداية صراع المصالح بينهما . وإستمرارا لذلك يؤدي النمو

---

(١) Giddens: New Rules of Sociological Method. p.99.

(٢) Bottomore, T.B. (ed.): Karl Marx, Selected writtings in Sociology and Social Philosophy, McGraw-Hill, New York, 1964. p.51.

الأكثر لتقسيم العمل إلى فصل العمل الصناعي عن التجاري . وفي نفس الوقت زيادة تقسيم العمل داخل كل مجال من هذه المجالات بدرجة أكثر . وهو التقسيم الذي يقع بين الأفراد الذين يتعاونون لإنجاز أنواع محددة من العمل . وتتحدد المكانة النسبية لهذه الجماعات (الأبوية ، العبودية ، الاقطاعية ، الطبقية) بواسطة أساليب الانتاج المستخدمة في الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري . ثم يؤكد ماركس أن المراحل المختلفة لتطور تقسيم العمل ترتبط عادة بأشكال مختلفة من الملكية ، أعني أن المرحلة القائمة لتقسيم العمل تحدد أيضاً علاقات الافراد ببعضهم البعض بالنظر إلى الانتاج المادي والأدائي للعمل . وإستنادا إلى طبيعة تقسيم العمل السائد وأساليب الانتاج الذي استند إليها هذا التقسيم قسم ماركس مراحل التطور الاجتماعي إلى خمسة مراحل .

- وتعتبر المرحلة القبلية Tribalism هي المرحلة الأولى في هذا الاطار ، وهي المرحلة التي انتشرت في إطارها اساليب الانتاج المعتمدة على الصيد والقنص والزراعة . ولقد كان المجتمع خلال هذه المرحلة ذو طابع أبوي ، ويعتبر تقسيم العمل في اطاره إمتدادا لتقسيم العمل داخل نظام العائلة . وخلال هذه المرحلة كانت الملكية الخاصة وتقسيم العمل في أدنى مستوياتها [1] .

إذا فالملكية القبلية تعتبر هي الشكل الأول للملكية ، وهي تنتمي إلى مرحلة متخلفة من الانتاج ، وقد بقي تقسيم العمل خلال هذه المرحلة ذو طبيعة بدائية للغاية . ولما كان تقسيم العمل أقرب إلى كونه إمتداداً لتقسيم العمل الطبيعي الذي تفرضه العائلة ، فإن البناء الاجتماعي أصبح هو الآخر محكوما بتوسعات العائلة ، وبزعامة العائلة الأبوية ، التي تقع - كشريحة - فوق اعضاء القبيلة ، بحيث يأتي العبيد أسفل التدرج الاجتماعي - وقد تطورت العبودية المرتبطة بالأسرة خلال هذه المرحلة بسبب ظروف عديدة منها الزيادة التدريجية للسكان ، ونمو الاحتياجات الأساسية المتعلقة بهم ، وامتداد العلاقات الخارجية من خلال الحرب والتجارة .

(١) Kinloch, Graham C.: Sociological theory, its developments and Major paradigms, New York, McGraw-Hill Book Company, 1977, p.105.

ـ المشاعية البدائية ، أو ملكية الدولة الشكل الثاني ، وهي المشاعية التي تكونت بصفة أساسية من خلال إتحاد القبائل العديدة لكي تشكل مجتمع المدينة إما من خلال الحرب أو الاتفاق . وهو الشكل الذي ظل مرتبطا بنمو البعودية . وإلى جانب الملكية كانت مشاعية خلال هذه المرحلة ، فإننا وجدنا نمو للثروة الخاصة الثابتة والقابلة للنقل من شخص إلى آخر . غير أن الملكية الخاصة ظلت باعتبارها شكلاً شاذا يخضع للملكية المشاعية . وقد فرضت الملكية المشاعية للثروة الخاصة على المواطنين في هذا الشكل الطبيعي من التجمع أن يشكلوا شريحة إجتماعية فوق عبيدهم ، وفي مواجهتهم أيضا . ولهذا السبب إستند المجتمع بكامله إلى الملكية المشاعية من ناحية ، وقوة البشر من ناحية أخرى . وارتباطا بذلك فقد أصبح تقسيم العمل أكثر تطورا . وفي اطار هذه المرحلة تخلق التناقض بين الريف والمدينة ، ثم اخيرا التناقض بين المقاطعات التي تمثل مصالح المدينة ، وتلك المقاطعات التي تدافع عن مصالح الريف . وفي داخل المدن ذاتها وجد التناقض بين الصناعة من ناحية والتجارة البحرية من ناحية أخرى . وعلى هذا النحو نجد أن العلاقات الطبقية بين المواطنين والعبيد قد أصبحت كاملة النمو خلال هذه الفترة .

ـ ويمثل البناء الاقطاعي الذي يستند إلى ملكيته الاقطاعية المرحلة الثالثة في هذا التطور المجتمعي . وإذا كانت العصور القديمة قد بدأت من المدينة بإقليمها الصغير ، فإننا نجد أن العصور الوسطى قد بدأت من الريف . ولقد تحدد الاختلاف على نقطة البداية بسبب تناثر السكان خلال هذه الفترة ، وإنتشارهم على مدى منطقة كبيرة والذين لم يزدادوا زيادة كبيرة من خلال الغزاة . وقد إمتد التطور الاجتماعي ـ على نقيض الاغريق وروما ـ على نطاق أوسع . حيث ساعدت الغزوات الرومانية على ذلك بالاضافة إلى انتشار الزراعة التي ارتبطت بذلك منذ البداية . وقد شهدت القرون الأخيرة من إنهيار الامبراطورية الرومانية وهزيمتها بواسطة البرابرة Barbarians الذين حطموا عددا من قوى الانتاج ، إضمحلال الزراعة ، وإنهيار الصناعة لعدم وجود الأسواق ، بالاضافة إلى كساد التجارة التي أوقفت أحيانا باستخدام القوة ، هذا إلى جانب انخفاض سكان الريف والحضر . ومن خلال هذه الظروف وأسلوب الغزو الذي تحدد

بواسطتها ، تشكلت الملكية الاقطاعية تحت تأثير البناء العسكري الجرماني . وعلى غرار الملكية المشاعية أو القبلية ، إستقرت الملكية الاقطاعية مرة أخرى إلى الملكية المشتركة . غير أن الطبقة المنتجة والتي شكلت سند البناء الاجتماعي لم تكن كالحال في المجتمع القديم هي طبقة العبيد ، ولكنها استبدلت بطبقة صغار الفلاحين من رقيق الأرض . وبمجرد إكتمال نمو النظام الاقطاعي ، ظهر التناقض مع المدن . إذ امكن لهذا النظام المتدرج فيما يتعلق بملكية الأرض ، ومجموعات الاتباع المسلحين المرتطبين به ، أن يمتلك قدرا من السيطرة على اقنان الأرض . وعلى هذا النحو كان هذا التنظيم الاقطاعي مماثلا إلى حد كبير للملكية المشاعية القديمة . حيث نجد تجمعا مالكا في مواجهة تجمع مضاد يضم الطبقة المنتجة والخاضعة للتجمع الأول . غير أن شكل التجمع وطبيعة العلاقة بالمنتجين المباشرين كانت مختلفة بسبب ظروف الانتاج المختلفة .

ولقد كان لهذا التنظيم الاقطاعي المستند إلى ملكية الأرض نظيره في المدينة حيث الملكية المؤسسية المشتركة ، والتنظيم الاقطاعي للحرف . وفي هذا الاطار نجد أن الملكية تتكون أساسا من عمل كل شخص بمفرده . ولقد تجمعت مجموعة من الظروف ـ منها الحاجة إلى التجمع في مواجهة النبلاء المنظمين والذين يحترفون السلب ، والحاجة إلى الأسواق المشتركة والآمنة في عصر كان الصانع في نفس الوقت هو التاجر ، بالاضافة إلى المنافسة المتزايدة بين الأقنان الفارين الذين اندفعوا إلى المدن التي ظهرت حديثا ، وكذلك البناء الاجتماعي للريف ـ التي أدت إلى ظهور النقابات . وفضلا عن ذلك فقد أدى تراكم رأس المال المتراكم تدريجيا لأصحاب الحرف ، حيث عددهم الثابت في مقابل السكان المتزايدين إلى تأسيس علاقة عامل اليومية والصبى ، وهو الأمر الذي خلق في النهاية تدرجا إجتماعيا في المدينة مقابلاً لذلك التدرج القائم في الريف .

وعلى هذا النحو يتكون الشكل الأساسي للملكية خلال المرحلة الاقطاعية من ناحية من ملكية الأرض بالاضافة إلى اقنان الأرض المرتبطين بها ، ومن ناحية أخرى من العامل الفرد الذي يمتلك رأسمالاً صغيراً ويتحكم في عامل اليومية . حيث تحدد تنظيم هاتين الملكيتين بواسطة الظروف المحددة للانتاج ـ الزراعة البدائية المحدودة للأرض والأسلوب الحرفي في الصناعة . وفي هذا

الاطار يمكن القول بأنه قد كان هناك تقسيما محدودا للعمل في ذروة نضـج النظام الاقـطاعي . غير أنـه قد لـوحظ أن كل إقليم حمـل في ذاته صـراع المـدينـة مـع الريف ، الانقسام إلى إقطاعيات . غير أنه بصـرف النظر عن تبـاين الأمراء ، النبلاء ، القساوسـة والفلاحـين في الريف . والسـادة وعمال اليـومية والصبيـان وأيضا حشود عمال القطعة في المدينة ، لم يقع تقسيم عمل ذو أهمية .

وبرغم ذلك فقد أصبح البناء الاقطاعي يعـاني من مشكلات حـادة بحيث خضع للانهيار في مواجهة إزدياد التحضر ، ونمو المدن البرجوازية وتـزايد الحـاجة من أجل الاقتصاد الصناعي ، ثم الآثار العامة لـلانتقال والاستعمـار العالمي . وهي التفاعلات التي دفعت إلى نشأة النظام الرأسمالي الحديث (١) .

- ويمثل ظهور النظام الرأسمالي التطور المجتمعي الـرابع في هـذه السلسلة التـطورية . حيث كـان ظهور هـذا النظام تتـويجـا لكـل التـطورات التي سبقت عليـه . وهو النـظام الذي يحتكـر ملاك وسـائل الانتـاج مختلف الموارد في شكـل رأس مال . وحيث يعتبر العمل هو السلطة الأساسية بـالنسبة للعـامل ، وتعتبـر الأيديولوجيا النفعية ذات الطابع النقدي هي الايديولوجيا السائدة بهـذا النظام . وفي هـذا النظام ينقسم البنـاء الـطبقي إلى طبقـات المـلاك Owners والمشـرفـين Superviosors والعمـال Laborers ، وبـالنـظر إلى الحـالات الســابقـة لم يبق النظام الرأسمالي ثابتا : وذلك من خلال الانتاج الوافر وإغتـراب العمال ، ومن ثم نجد أن البروليتاريا ، حسبما يذهب ماركس ، أصبحت منظمة وبإمكـانها أن تثور ضد البورجوازية الرأسمالية .

وتبدأ الرأسمالية عملية تحللها ، حيث يتحرك المجتمع نحو نهايته المحتومة وهي حـالة الاشتـراكية اليـوتوبيـة . وفي إطار هـذا النـظام الـذي تسيـطر عليـه دكتـاتوريـة البروليتـاريا الثـوريـة ، يتم القضـاء عـلى الثـروة الخـاصـة ، وتلغى الطبقات ، وتتم الصناعة الاشتراكية الكاملة للفرد . ويعاد توحيـد المجتمع مـع الطبيعة ثانية ، طالما أن الملكية الخاصة وتقسيم العمل قـد إختفت كلية . وبمعنى

(١) Marx and Engels: Class and the division of Labor: (in) Lewis A. Coser and Bernard Rosenberg, (ed): Sociological theory: A Book of Readings, third edition, The Macmillan Company, London, 1969. pp.380- 384.

ما تتضمن الاشتراكية ـ وهي المرحلة التطورية الخامسة ـ إلى حالة القبلية الأولى ، حيث يكون الأفراد مرتبطين بقوة مع بيئاتهم الاجتماعية والطبيعية [1] ويمكن تصوير هذا التطور المجتمعي بالشكل رقم (١) :

وتكشف النظرة التحليلية لتطور الأبنية الاجتماعية كما صورها كارل ماركس خلال الفترات التاريخية المتعاقبة عن بروز العناصر الأساسية التالية :

١ ـ إن كل مرحلة من هذه المراحل البنائية تميزت بسيطرة أسلوب معين للانتاج ، وهو الأسلوب الذي شكل أساس تقسيم العمل في المجتمع ، وبالتالي شكل أساس البناء الطبقي داخل المجتمع ، باعتبار انقسام طبقات المجتمع بالنظر إلى موقفها من أسلوب الانتاج وموقعها في إطار التدرج الاجتماعي السائد .

٢ ـ إن القوى الدافعة للتغير ـ كما يتصورها المشروع الماركسي ـ وهي القوى التي تتولى الانتقال بالمجتمع من مرحلة إلى مرحلة أخرى ، هي القوى التي تمثل مكانة المتغيرات المستقلة في هذا البناء ، وهي هنا وسائل الانتاج ، فتغير وسائل الانتاج يؤدي إلى تغير البناء الاقتصادي ومن ثم تغير البناء الاجتماعي المستند إليه .

٣ ـ إن كارل ماركس يميز عادة بين القوى الدافعة للتغير والقوى التي تتولى عملية التغير ، وعادة تكون القوى التي تتولى عملية التغيير هي القوى التي خلفتها وسائل الانتاج هذه ، ثم هي القوى التي تحتل قاع التدرج الاجتماعي ، وتعاني من ظواهر الاستغلال والاغتراب وعدم إشباع الحاجات الأساسية . وهي التي تسمى بقوى الانتاج .

٤ ـ إن قوى الانتاج عادة ما تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج التي لم تعد ملائمة ، وهو التناقض الذي يقود إلى الصراع ، ومن ثم إلى تغيير التنظيم الاجتماعي لخلق علاقات إنتاج جديدةتلائم قوى الانتاج المنتصرة . بحيث

---

(١) Graham C. Konloch: op.cit., pp.105- 106.

شكل رقم (١)
يوضح المراحل التي حددها
كارل ماركس لتغير المجتمعات عبر المراحل التاريخية (١)

النظام القبلي	النظام المشاعي	النظام الاقطاعي	إنهيار النظام الاقطاعي	النظام الرأسمالي	الثورة البروليتارية	النظام الاشتراكي
١ ـ القنص، الصيد الزراعة ٢ ـ تقسيم العمل كإمتداد للعائلة ٣ ـ البناء	١ ـ بداية الثروة الخاصة ٢ ـ بداية تقسيم العمل ٣ ـ الاستفادة من العبيد	١ ـ الاستناد الى الريف ٢ ـ الأرض ٣ ـ سلطة النبلاء	١ ـ عدم الكفاءة ٢ ـ نمو البرجوازية ٣ ـ انتشار التحضر ٤ ـ نحو النظام الرأسمالي ٥ ـ الحاجة إلى الصناعة	١ ـ العمل كسلعة أساسية ٢ ـ البناء : الملاك والعمال ٣ ـ الأيديولوجيا ٤ ـ المادية غير الطبيعية ٥ ـ الاغتراب والعبودية ٦ ـ نحو إنتاج الوفرة	١ ـ من أسبابها الاغتراب ٢ ـ تنظيم البروليتاريا	١ ـ اختفاء الطبقات ٢ ـ اختفاء الملكية الخاصة ٣ ـ ظهور الفرد المنشأ اشتراكيا ٤ ـ إعادة الوحدة بين الفرد والطبيعة

---

(١) Ibid. p.107.

تستمر هذه العملية الجدلية طالما أن هناك إستمرار للمجتمع الطبقي وعدم تلاؤم علاقات الانتاج مع قوى الانتاج .

٤ ـ إن التغير عند كارل ماركس تغير دائري حلزوني Spiral حيث بدايته القبلية والمشاعية الأولى ، ونهايته الشيوعية المنظمة التي تعتبر نوعاً من المشاعية المنظمة تنظيما علميا ، وخلال رحلة العودة هذه ينتفي التناقض والاغتراب والصراع ، ويعود الانسان للاتحاد مع الطبيعة من جديد .

ثالثا : الحتمية والتأكيد على أولوية الاقتصاد على الثقافة .

يتميز مفهوم الحتمية بأنه ذو طبيعة منهجية أساساً . وهو يعني أن يصل الباحث العناصر موضوع التحليل في نوع من التتابع المعتمد على بعضه البعض . وحينما تطبق الحتمية في إطار المجتمع والبناء والتفاعل الاجتماعي فإنها تعني أن ما ينبغي أن يحدث لا بد أن يحدث . وتعني الحتمية بالنسبة لكارل ماركس أن ثمة عالما إجتماعياً يسير وفقا لقوانين محددة تتجه به نحو غاية معينة . وإن كافة مظاهر التفاعل الاجتماعي ما هي إلا تجليات لقوانين أساسية تضبط جوهر الوجود وحركته . والبحث في النظرية الماركسية للتغير الاجتماعي يكشف عن عدة أنماط من الحتمية

ويتميز النمط الأول للحتمية ـ في المشروع الماركسي ـ بالطابع التطوري ، حيث بداية النسق الاجتماعي الكائن كامنة في النسق السابق عليه . بحيث يشير تتابع الأنساق في المشروع الماركسي إلى تسلسل له طابعه الحتمي . وأيا كانت درجات تكافؤ العلاقة بين هذه الأنساق ، أو أهمية الصراع الطبقي كطاقة دينامية دافعة لهذه العملية الجدلية ، فإن العلاقات السببية لا تنقطع . حيث يصبح كل نسق ـ من خلال عملية إنهياره ـ الأساسي الحتمي الذي يهب الميلاد للنسق الجديد . ومن الطبيعي أن يتضمن هذا التصور بعدا تاريخيا واضحا يركز على مجموعة شروط الانتاج ذات الطابع الحتمي [1] ويحدد ماركس مجموعة الشروط هذه بعنصرين : الأول ، يتمثل في التكنولوجيا الصناعية حيث تطورها

---

(١) Parsons, T.: The structure of social action, New York, Mac-Graw Hill, 1937. p.482.

لـه الطابـع الأحادي ، وتكمن أهميتهـا الـرئيسيـة في طبيعـة عـلاقتهـا بـالتنـظيم الاجتمـاعي . ولهذا العنصـر طابـع الاستمرار في اطـار العملية الجـدليـة . أمـا العنصر الثاني فيتمثل في الصراع الطبقي الذي يميـز ـ في حالـة إرتباطـه بالعنصـر الاقتصـادي التكنولـوجي ـ نسقاً إقتصاديـا محددا . وهـو الـذي يشكـل في ذات الـوقت عنصر الانقـطاع في إطار العمليـة الجدليـة . وكلاهمـا يشـير إلى العمليـة الجدلية ذات الطابع الحتمي من حيث عـلاقات التفـاعل ، والتي تسلم دائـماً إلى تولد ما هو جديد عما هو قديم [1] . وتعرف هذه الحتمية بـالحتمية التـطورية أو الجدلية لأنها تدرك التفـاعل إدراكا تاريخيا يركز على تكرر عناصر معينة لها تحكمها الحتمي في ترتيب عناصر الواقع الاجتماعي الأخـرى وطبيعة تفـاعلاتهـا ، وتعني بالأساس أيضا أن التفاعل الكائن هو تجسيد لنسق كان إمكانـا في قلب التفاعـل السابق عليه .

ويسمى النمط الثـاني من الحتميـة في إطـار المشـروع المـاركسي بـالحتميـة المورفلوجية . وهي تتعلق بطبيعة العنـاصر المكـونة للبنـاء الاجتماعي. ثم طبيعـة العـلاقات بـين هذه العنـاصر . في إطـار ذلك نجـد أن النسق الاجتماعي ـ من وجهـة النظر المـاركسية ـ يضم مجمـوعتين من الأنسـاق الفرعيـة . حيث تحتـوي المجموعة الأولى على الظواهر الاجتماعية الاقتصادية المحتمة لتفاعل النسق ، أما المجموعة الثانية فهي تلك التي تخضع لحتمية المجموعة الأولى ، وينتمي إلى هذه المجمـوعة الأخيـرة كافـة مكونـات البنـاء الفـوقي ، كـالـوعي والثقـافـة والقيم الروحية[2] .

ويعتبـر تأكيـد كارل مـاركس على الأسـاس المادي للمجتمـع قلبا للتـأكيد الهيجلي على الأساس العقلي للوجود . بيد أن عكس المقولة على هذا النحو لم يتم بشكل مباشر وإنما تأسس عبر فويرباخ الذي أكد أن الطبيعة هي الحقيقة الأوليـة بينما الفكر هو الحقيقة الثانوية . وأن العلاقة الصحيحة بـين الفكر والـوجود هي

---

(١) Ibid., pp. 493- 494.

(٢) Kloskowska, Antonina: The Conception of Culture According to Karl Marx. The Polish Sociological Bulletin. No.1. 1970. pp.5-15 esp. p.7.

أن الوجود موضوع والفكر محمول . فالفكر ينبثق عن الوجود ولكن الوجود لا ينبثق عن الفكر (١) . وإمتدادا لهذا التراث تؤكد الماركسية على أن الاقتصاد أو بالتحديد وسائل الإنتاج هي التي تشكل الأساس الحقيقي الذي يستند إليه البناء الفوقي والسياسي والتشريعي ، ثم أشكال الوعي الاجتماعي المرتبطة به . ومن ثم فليس وعي البشر هو الذي يحدد وجودهم ، ولكن على العكس من ذلك فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم . وفي مرحلة معينة من التطور تدخل قوى الانتاج المادي في المجتمع في صراع مع علاقات الانتاج . وبتغير الأساس الاقتصادي ، فإن البناء الفوقي الشامل يخضع بكامله لتحول أو تغير بنفس الدرجة (٢) بل إن شرارة التغير تضعها الماركسية عادة في الأسس الاقتصادية للمجتمع . إذ يقال أن مستوى قوى الانتاج هو الذي يحدد المستوى العام للثقافة والمعرفة الأيديولوجية (٣) . ومن ثم فالتغيرات التي تقع في الأساس الاقتصادي لها الأولوية . ويعتمد ذلك على القوانين العلمية والسببية ذات الطبيعة الحتمية . فالتغيرات الاقتصادية هي الأولى من حيث الزمن والأهمية ، وهي التي تتبع عادة بالتغيرات في البناء الفوقي . وللتغيرات في البناء الفوقي صلة بالأفكار كالدين والقانون والفكر والنظرية . فتغيرها يعتبر مجرد إنعكاسات للتغيرات في الأساس المادي . فالنظام الاقتصادي حاسم فيما يتعلق بطبيعة ودرجة التغير في أفكارنا (٤) .

بيد أن القول بذلك يطرح التأكيد على نوع من الحتمية الاقتصادية ذات الطابع الأحادي ، التي نعتقد أن التنظير السوسيولوجي قد تجاوزها . بالاضافة إلى أن القول بذلك يعني إختزالا للنظرية الماركسية بإعتبار أن علم الإقتصاد هو العلم الوحيد الذي تناوله ماركس بدقة حسبما يذهب أصحاب هذا الإتجاه .

---

(١) هربرت ماركيوز: مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(٢) Marx K.: Contribution to The Critique of Political Economy. Chicago, 1904. pp.11-12.

(٣) Ibid., pp.12-13, and see also K. Marx and Engels: The German Ideology, 1940, pp.28-29.

(٤) J. McLeish: Op. cit., p.4.

وعلى رأسهم جون أونيل مثلاً [١] .

وجهة النظر الحقيقية في هذا الصدد تؤكد أنه قد حدث تركيز فعلي من قبل ماركس على النسق الإقتصادي كأساس مادي للمجتمع . غير أن هذا التأكيد له مبرراته الكثيرة . أولها أن الثورة الصناعية أبرزت فاعلية الجوانب الاقتصادية ، ومن ثم فإن التطرف في التأكيد عليها يتضح من خلال رفض ماركس ـ في حواره مع سميث Smith ـ تساوي أو تعادل مجالات الانتاج المادي والروحي ، بل نجده يصر على أن الانتاج المادي هو الذي يحدد طبيعة الانتاج الروحي[٢] . ولا يخفف من إيمان ماركس وإنجلز بالحتمية الاقتصادية ما يذهب إليه الأخير بأنهما قد تطرفا في التأكيد على الجانب الاقتصادي في مواجهة إهماله من قبل مناوئيهم . ومن ثم فلم يكن لديهما الوقت لإبراز فاعلية العوامل الأخرى في عملية التفاعل . بل إنه لما يدهش أن ماركس نفسه أكد على إمكانية ألا يكون البناء الفوقي مجرد إنعكاسٍ مباشرٍ للبناء الاقتصادي . فالمسألة ليست بسيطة على هذا النحو . ففرنسا كانت في القرن الثامن عشر متقدمة إقتصاديا عن بلاد الاغريق ، إلا أنها ظلت عاجزة عن إنتاج ثقافي يناظر الإلياذة . بل إننا نجد أن إنجلز يؤكد في سنوات لاحقة أن البلاد المتخلفة إقتصاديا ما زالت تلعب دور القيادة في الفلسفة [٣] . إستناداً إلى ذلك يؤكد الفكر النظري على إمكانية أن يكتسب البناء الفوقي نوعاً من الاستقلال بالنظر إلى ثلاثة عوامل أساسية :

١ ـ أن التراث الثقافي قد ينبثق مرتبطا بشروط تاريخية محددة . إلا أنه لا يموت بتغير هذه الشروط التاريخية . فإكتساب القيم الثقافية والتخلي عنها يتم وفقا لعمليات إجتماعية بطيئة . ومن ثم نجدها في أحيان كثيرة ليست إنعكاساً مباشراً للشروط المادية القائمة .

٢ ـ أنه قد يتأسس نوع من الاستقلال للبناء الفوقي كالثقافة مثلاً ،

(١) O'Neil, John: Sociology as a Skin Trade. New York. Harper. Torchbooks, 1972, p.24.

(٢) A. Kloskowska: op. cit., p.14.

(٣) Marx and Engels: Selected Works, Moscow, 1958. Vol.11, p.490.

وذلك نتيجة لإنتشار منتجات الوعي البشري مكانيا . يرتبط بذلك إمكانية اكتسابها لوظائف جديدة . وفي ذلك بالطبع إلغاء لتبعيتها لشروط مادية محددة زمانياً ومكانياً ، وإكتسابها لنوع من الاستقلالية الخاصة بها .

٣ ـ أن البناءات الفوقية أو على الأقل بعض عناصرها الأساسية تصبح عادة إرثا مشتركا لتشكيلات ثقافية عديدة ، وذلك لكونها تشبع حاجات أساسية لدى الكائنات البشرية ، بغض النظر عن طبيعة الشروط المادية التي يعيشون في ظلها (١) .

ولعل أفضل صياغة للموقف الماركسي في جوهره الحقيقي من مسألة الجوانب المادية والثقافية للنسق . ومدى إرتباط الأولى بنوع من الحتمية ، تلك الصياغة التي قدمها التوسير Althusser . الذي يفترض تصورا جديدا للعلاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي ، وهو التصور الذي يرتكز على مبدأين أساسيين :

١ ـ الاستقلال النسبي للبناءات الفوقية أو نتائجها المحددة .

٢ ـ ان التأثير الحتمي في النهاية يكون عادة لأسلوب الانتاج الإقتصادي (٢) .

ويعني ذلك أنه وإن كانت البناءات الفوقية تنشأ كإنعكاس للشروط المادية القائمة ، إلا أن قدرتها على الاستمرار بدرجة أكثر من الشروط المادية ، بإعتبار قابلية الأخيرة للتغير السريع . هذا بالاضافة إلى إحتمالية أن تغطي البناءات الفوقية لأكثر من وجود مادي أو بناء تحتي ، ذلك يؤكد لها نوعا من الدوام والاستقلالية الخاصة بحيث لا تصبح في سياق زماني ومكاني محدد مجرد إنعكاس ميكانيكي للشروط المادية القائمة .

---

(١) A. Kloskowska: op.cit., p.15.

(٢) Althusser, Lous: For Marx. New York. Vintage Books. 1970, p.111.

رابعاً : تأسيس المجتمع الرأسمالي ، العمليات الأساسية .

سوف نحاول في الفقرة التركيز على تحليل التغيرات القصيرة المدى والتي تقع في إطار النظام الرأسمالي ، وهي التغيرات التي من شأنها أن تسلم إلى تغير أساسي بعيد المدى يعمل على تغيير هوية النظام الرأسمالي ليحل محله التنظيم الشيوعي بعد المرور بالمرحلة الاشتراكية حيث دكتاتورية البروليتاريا . ومن الطبيعي أن نؤكد أن هذه التغيرات على المدى القريب أسستها مجموعتين من العمليات . إحداها كانت تعمل على تأسيس النظام الرأسمالي المغترب بينما عملت الأخرى على ترسيخ بذور فنائه وإنهياره . بيد أن تساؤلا قد يبرز متعلقا بالأساس الذي بالنظر إليه قمنا بتحييد هاتين المجموعتين من العمليات عن بعضها البعض . وللاجابة على هذا السؤال فإننا نؤكد ان اعتبرنا النسق الاجتماعي الرأسمالي هو الاطار المرجعي الذي نشخص بالنظر إليه طبيعة هذه العمليات . فالعمليات التي تدعم قوته وبناؤه اعتبرناها عمليات تأسيس وبناء بينما اعتبرنا العمليات التي تعجل من فنائه وانهياره ، عمليات إفناء وتأكيد للانهيار .

وتتعلق هذه الفقرة بالمجموعة الأولى من العمليات وفي إطارها سوف نستعرض ثلاث عمليات . وهي تقسيم العمل الاجتماعي ، فائض القيمة ، ثم عمليات الاغتراب . وإذا كانت العملية الأولى هي التي تولت تأكيد إنفصال البناء الطبقي للنظام الرأسمالي إلى طبقتين بالنظر إلى ملكية وسائل الانتاج . فإن عملية فائض القيمة شكلت الميكانيزم الأساسي لعملية الاستغلال التي خضعت لها طبقة البروليتاريا في المجتمع الصناعي ، وهو الاستغلال الذي مارسته الطبقة البرجوازية ضدها . وفي هذا الاطار تأتي عملية الاغتراب لتشخص وضعا لا إنسانيا انقسم فيه الانسان على ذاته ، ومارس عملية لاختزال لهويته . وإذا كانت البرجوازية بممارساتها قد فرضت الاغتراب على البروليتاريا ، فإن النظام الرأسمالي بآلياته وتفاعلاته هو الذي فرض الاغتراب على البرجوازية ذاتها . وهو الأمر الذي بفناء هذا الوضع اللإنساني . وسوف نعرض في الصفحات التالية لكل من هذه العمليات .

١ ـ وفيما يتعلق بتقسيم العمل كعملية اجتماعية يذهب الموقف الماركسي

إلى إعتبـاره الثمرة المبـاشرة للتـطور الانساني . حيث إنقسـام البشر إلى فئتـين أو طبقتين متضادتين . يؤكد ذلك ما يذهب إليه ماركس أن تاريخ كل مجتمـع ليس سوى تاريخ النضال بين الطبقات ، فالحـر والعبد ، والنبيـل والعامي ، والسيـد الاقطاعي والقن ، والمعلم والصانـع ، وبإختصـار المضطهـدون والمضطهـدين . ففي روما القديمة نجد النبلاء والفرسان من ناحية في مواجهة العامـة والأرقاء من ناحية أخرى ، وفي القرون الوسطى نجد السادة الاقطاعيين يليهم الأتبـاع ، ثم المعلمون والصناع ، ثم الأقنـان . بل إننـا نجد أن بـداخل كـل طبقة مكـاناتهـا ودرجـاتها الخـاصة . وحينـما تأسس المجتمـع البرجـوازي على أنقـاض المجتمـع الاقطاعي فإنه لم يقض على التناحر بين الطبقات بل أقام طبقات جديدة بدلاً من القديمة . وأوجد ظروفا وأشكالا جديدة للنضال . وما يميز عصرنا الحاضـر ، أن البرجوازية جعلت التناحر الطبقي أكثر بساطة ، حيث المجتمع آخذ في الانقسام أكثر فأكثر إلى معسكرين هما البرجوازية والبروليتاريا[1] .

وإلى جـانب أن تقسيم العمـل الاجتمـاعي ينعكس عـلى طبيعـة البنـاء الاجتماعي فإن له تأثيره أيضاً على الانسان في كل من هذه التشكيلات أو الأبنية الاجتماعية . حيث يبدو كل إغتراب للانسـان عن ذاته إغتـرابا في ذات الـوقت عن طبيعـة العلاقـات التي يفترض وجـودها بينـه وبين الآخـرين من البشر . في إطار ذلك تصبح تقسيمات العمل المتعددة وأشكال الاستغلال المتنـوعة لـلإنسان بواسطة الانسان ، قاهرة ومعوقة للطبيعة الانسانية من التعبير عن نفسها في إطار أي من الأشكال الاجتماعية[2] .

ويكشف النـظر إلى أسلوب كـارل مـاركس في تنـاول تقسيم العمـل الاجتماعي إلى ممارستـه هذا التحليـل بالنـظر إلى محورين . حيث يتمثـل المحور الأول في تقسيم العمل داخل المصنع ، بينما يتمثل المحور الثاني في تقسيم العمل الاجتماعي بشكل عام . ويتطور تقسيم العمـل في كل من المصنـع والمجتمع في إتجـاهـات متضـادة . فتقسيم العمـل في إطـار التنـظيم الاجتمـاعي يستنـد إلى الأساس الفسيولوجي حيث فعل الانتـاج يتم بالنـظر إلى متغيرات النـوع والسن

(١) ماركس، انجلز: البيان الشيوعي ص ٣٦ - ٣٨.

(٢) T.B. Bottomore: op.cit., p.169.

كما هو الحال في العائلة أو القبلية ، ثم يرتقي لكي يصبح على أساس إجتماعي ، حيث تخضع إحدى القبائل قبيلة أخرى ، وتلزمها ككل للقيام ببعض الأعمال الدنيا . ثم يتطور هذا الأساس ليصبح إقتصاديا حيث تتخصص المجتمعات في إنتاج معين تتبادله مع المجتمعات الأخرى . وفي هذه المرحلة تحدث تباينات متعددة ، كالتباين الذي يتأسس بين الريف والمدينة [١] والذي يتأسس بين المجتمعات الصناعية ومجتمعات المواد الخام المتخلفة . وفي حين يتجه العمل المجتمعي نحو الانتاج الكلي الذي تؤديه وحدة كلية هي المجتمعات التي تتخصص تبادليا على المستوى العالمي الشامل ، نجد أن تقسيم العمل في المصنع يتجه وفقا لأساس مختلف ، حيث يتجه الانتاج نحو التخصص من حيث الأدوات وإمكانياتها ، ونحو تخصيص وتصنيف البشر حسب قدراتهم الانتاجية . أعني تطوير ملكة واحدة على حساب الملكات الأخرى . وذلك ما دفع A. Fergusan إلى التأكيد (أننا بذلك نصبح أمة من العبيد Helots ، ومن ثم فقد لا يصبح لدينا مواطنين أحرارا) [٢] . والملاحظ في هذا الصدد أنه بينما يبدأ تقسيم العمل الاجتماعي على المستوى المجتمعي من منطلق فسيولوجي لينتهي بنهايات إجتماعية وإنتاجية ، نجد أن تقسيم العمل في المصنع يبدأ إجتماعياً إنتاجياً وينتهي نهاية فسيولوجية حيث يصبح لتقسيم العمل وطأته على البناء الفسيولوجي للانسان ذاته . وذلك يتناقض بلا شك - من وجهة النظر الماركسية - مع القوانين التي ينبغي أن تحكم تقسيم العمل في شكله المثالي المتحقق في المجتمع الشيوعي .

ويعتبر تقسيم العمل في المصنع أساسا لتقسيم العمل الاجتماعي في المجتمع بوجه عام . ويتخذ نقطة بدئه بإستخدام عدد كبير من العمال الخاضعين لامرة نفس الرأسمالي الفرد [٣] غير أن تجمع العمال في المصنع الواحد يؤدي إلى تغيرات هائلة في نظام العمل ، إذ يؤدي إستخدام هذا العدد الهائل من العمال في ذات الوقت إلى إحداث ثورة في الشروط المادية لعملية

---

(١) K. Marx: Capital. op.cit., pp.320- 352.

(٢) Ibid., pp.324- 325.

(٣) Ibid., p.322.

العمل ذاتها ، حيث تتأسس المباني التي يعملون بها ومخازن المواد الخام [1] . وإلى جانب هذه التغيرات الأيدلوجية التي يحدثها نظام تقسيم العمل البرجوازي في المصنع ، فإننا نجد أنه يحدث تغيرات واسعة وأساسية في عناصر عملية العمل ذاتها .

إذ يؤدي تجمع العامل أثناء عملية الانتاج مع الآخر في ذات المصنع إلى تعاونهم يدا بيد لإنتاج سلعة واحدة . بيد أن هذا التعاون يتخذ طابع أن نشاط كل عامل يصبح مقصوراً الآن على نطاق واحد فقط عليه التكيف معه [2] . في إطار ذلك يعاد توزيع العمل ، وبدلا من السماح لكل شخص بإنجاز كل العمليات الانتاجية المتتابعة والمتعددة فإن هذه العمليات تتغير لكي تصبح عمليات منعزلة ومنفصلة يتم إنجازها جنبا إلى جنب . حيث يقوم بكل منها صانع متفرد . وتنجز هذه العمليات بصورة معينة بواسطة مجموعة من العمال المتعاونين في ذات الوقت . ومن هذا التفتيت للعملية الإنتاجية يتطور تقسيم العمل ، ويؤسس ملامحه الخاصة به . ويتحول بالتدريج إلى تقسيم منظم للعمل . ومن ثم تتحول السلطة من حيث كونها إنتاجا فرديا لعامل مستقل إلى كونها إنتاجا إجتماعياً لجمع من العمال المنتجين ، حيث يؤدي كل منهم عملية واحدة فقط من العمليات الجزئية المكونة . ومن ثم تصبح كل من هذه العمليات وظائف منفصلة للعامل المنعزل . في إطار ذلك يتأسس المصنع الحديث بالنظر إلى ركيزتين . الأولى هي تفتيت العملية الانتاجية إلى مجموعة من العمليات الجزئية التي يقوم بكل منها عامل منفرد بدلاً من كونه كان ينجزها جميعها في الماضي . والثانية أنه يؤسس تعاونا إنتاجيا بين جميع عمال الصنعة الواحدة ، حيث ينجز كل عملية جزئية عامل منفرد بعينه . وبذلك تتأسس الآلية الانتاجية التي تشكل الكائنات البشرية أجزاءها [3] . وبذلك يشكل تقسيم العمل نظاما إجتماعياً يسود المجتمع البرجوازي ، وموقفا يسهم في اختزال نشاط الانسان من نشاط كلي تؤديه ملكات متنوعة ، وهو النشاط الذي

(١) Ibid., p.324.

(٢) Ibid., p.336.

(٣) Ibid., pp.336- 339.

بـدأه المجتمع الانسـاني إلى نشاط جـزئي لا ينتمي إليه ، وإنمـا ينتمي أساسـاً إلى متطلبات الموقف الانتاجي منه . وفي إطار هذه العملية يتحول العامـل من كونـه عنصرا مستقلا مسيطرا على مقدرات واقعه ، يؤدي نشاطا يخدم إشباع حـاجاتـه الأساسية إلى نشاط جزئي تابع في إطـار عملية الانتـاج البرجـوازية ذات الـطابع الشامل .

وفي أعقـاب تشخيص كارل مـاركس لتقسيم العمل في المصنـع بـإعتبـاره تنظيما إنتـاجياً ، نجـده ينطلق نحـو تتبع تفـاعلاتـه في إطار الـواقع الإجتمـاعي بكـامله ، وهـو يستنـد في هـذا الانتقـال إلى مفهـومي فـائض القيمـة والكثـافـة السكانية . وفي إطار مفهوم فائض القيمة يتجـه صاحب العمـل منذ البـداية إلى تركيز أكبر عدد من العمل في أكبر مصنع ممكن بهدف الحصـول على اكبـر فائض قيمة ممكنة [1] . غير أنه كنتيجـة منطقيـة لإتجاهـه نحو تحقيق هـذا الهدف فـإنه يجمع أكبر عدد ممكن من العمال في حيز المصنع الضيق . وفي نـطاق ذلك نجـد كارل ماركس يدفع بمفهوم الكثافة السكانية بإعتباره قنطرة يعبر عليها إلى المجـال المجتمعي الواسع . وهو هنا يطرحها بمعنى جـديد . فـالمجتمع الضئيـل في عدد سكانه إذا أضيف إليهم قدر مـلائم من وسـائل الاتصـال يكون أكـثر كثافـة من مجتمع أكبر في عدد سكانه وتنقصه وسائل الاتصال الملائمة . وبهذا المعنى تكـون الولايات الشمالية للاتحاد الأمريكي أكثر كثافة سكـانية من الهنـد [2] . وبتكرار الوحدات الانتاجية على خريطة المجتمع ، فإننا نجدها تتجه إلى التكامل مرتكزة - على المستوى التحليلي - على عنصرين رئيسيين : ويتمثل العنصر الأول في قوى الانتاج وهي تحتوي على قوى العمل الحقيقية التي تتكـون من البشر العـاملين ، وهي القوة الاجتماعية التي بواسطتها ينتجـون وسائـل إشباع حـاجات وجـودهم الـطبيعي والاجتماعي . ومن ثم فهي تضم إلى جـانب العمـال أدوات الانتـاج التي يستخدمونها ، وأشكال التعاون التي تفرضها القوى الاجتماعية للمجتمع . وأي شيء يزيد من القوى الاجتماعية للمجتمع ، يزيد من إنتـاجية قـوة العمل

---

(١) Atkinson, Dick: Orthodox Concensus and Radical Alternative. A Study in Sociology theory, Heinmann Educational Books. London. 1972. pp.45- 52.

(٢) K. Marx: Capital pp.352- 353.

البشري . وأن هذه القوة المنتجة أو الاجتماعية ترتبط بشكل معين من التعاون وبمرحلة إجتماعية محددة [1] .

وتشكل علاقات الانتاج العنصر الثاني وهي العلاقات ، التي يعتبرها ماركس نقطة البداية في نظريته عن الطبقات ، بالاضافة إلى أهميته في نظريته عن الثورة أو التغير الاجتماعي . في إطار ذلك نجده يؤكد أن علاقات الانتاج التي يشارك فيها المنتجون كل مع الآخر . تشكل الشروط التي يتبادلون بالنظر إليها جهودهم ، ويشاركون في إنجاز النشاط الانتاجي الكلي ، وبالطبع تتغير هذه العلاقات بالنظر إلى طبيعة وسائل الانتاج [2] . ويذهب ماركس إلى القول بأنه في المرحلة الأولى لنمو النسق البرجوازي تيسر علاقات الانتاج النمو المستمر لقوى الانتاج . أما في المراحل الأخيرة لتطور هذا النسق ، فإن علاقات الانتاج أو الثروة تقهر قوى الانتاج وتفوق نموها . وفي مرحلة معينة يصبح نمو القوى المنتجة متوقفا على القضاء على علاقات الانتاج هذه . ومن ثم يتخلق التناقض داخل الموقف الرأسمالي ، حيث توجد في أطاره عناصر عديدة متضادة مع بعضها البعض . بل إن الكثير منها يتناقض مع ذاته . فالطبقة البروليتارية تنجز عملها الانتاجي بوسائل إنتاج لا تملكها ، ولكنها تستخدمها بهدف إنجاز عمل يولد فائض قيمة يدعم التراكم الرأسمالي للطبقة البرجوازية ـ التي لا تؤدي عملاً سوى السيطرة على الموقف وتنظيمه من خلال تقسيم العمل . ومن ثم فهي تستوعب نتاج عمل البروليتاريا ، ومن أجل السيطرة على الموقف فإنها تخلق بناء تنظيميا يتضمن عديدا من المكانات ، كالعالم ورجل الدين ، والمشرف أو الملاحظ ، بحيث يسهم الجميع من خلال جهودهم ذات الطبيعة الضبطية في ضبط النشاط الانتاجي بما يحقق عائدا لرأس المال البرجوازي وتحقيقا أكثر المصالحة .

وعلى هذا النحو فإذا كان تقسيم العمل عند كارل ماركس قد بدأ مشاعياً كلياً يتوجه ناتج العمل فيه نحو إشباع حاجات الإنسان ، فإنه قد إنتهى في

---

(١) Marx and Engels: The German Ideology. 1965. London, pp.38- 39.

(٢) K. Mark: Wage Labor and capital in Marx and Engels: Selected Work. p.83.

الشكل الرأسمالي لكي يصبح متخصصاً يخضع لنوع من الضبط الدقيق والمحكم . ويحقق أهدافاً لا تنتمي إلى الإنسان الذي تحمل عبء العمل ، ولكنها تنتمي إلى عناصر أخرى كائنة في الموقف الاجتماعي وهو بذلك يعكس الشكل السائد لتقسيم العمل .

٢ ـ وتشكل عملية إستخلاص فائض القيمة العملية الثانية في مجموعة العمليات التي تستهدف دعم النظام الرأسمالي . وتبدأ هذه العملية من خلال التقابل الذي يتم بين البرجوازية والبروليتاريا في إطار الموقف الرأسمالي الذي يتبادلان في إطاره سلعاً . في مثل هذا الموقف فإن كل منهما ـ نظرياً ـ حر في أن يتبادل السلع التي تملكها . وإذا كانت البرجوازية قد مارست هذه الحرية عندما إستخدمت ثروتها في تملك وسائل الانتاج والانتفاع منها ، فإن البروليتاريا قد تمتعت هي الأخرى ببيع السلعة الوحيدة الباقية لديها ، وهي قوة عملها . وهما يتعاملان كل مع الآخر على أساس تساوي حقوقهما ، مع فارق واحد ، هو أن أحدهما مشتر بينما الآخر بائع ، ومن ثم فكلاهما متساو في نظر القانون[١] . غير أن السلعة التي تبيعها البروليتاريا ـ قوة العمل ـ سلعة من نوع خاص . فهو السلعة الوحيدة التي إلى جانب أن لها قيمة انتفاعية فهي أيضاً مصدر لقيمة أكثر ، أو قيمة فائضة . وهي القيمة التي تعود على مشترى قوة العمل دون أي مقابل ، ما دامت لا تظهر بوصفها سلعة مستقلة . ويستطرد ماركس مؤكداً أن انتاج السلعة ، أي قوة العمل يقتضي جزءاً من يوم عمل ، على حين أن العامل يشتغل يوماً كاملاً . فالقيمة التي يدفعها الرأسمالي جزء من القيمة الفعلية لقوة العمل المستخدمة ، على حين أن الجزء الآخر من هذه القوة يعود على الرأسمالي دون أن يدفع شيئاً[٢] . إذن فالطابع المزدوج للعمل هو الذي يجعل فائض القيمة ممكناً . ونتيجة لاتخاذ العمل هذا الشكل المزدوج ، فإن التملك الخاص بقوة العمل يؤدي حتماً إلى الاستغلال ، وهذه النتيجة تنجم عن نفس طبيعة العمل كلما اصبحت قوة العمل سلعة[٣] . وبذلك تصبح قوة العمل هي العامل

---

(١) هربرت ماركيوز: مرجع سابق. ص ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٢) نفس المرجع. ص ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٣) نفس المرجع: ص ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

الوحيد الذي يزيد من قيمة ناتج العمل إلى ما يتجاوز قيمة وسائل الانتاج . وهذه الزيادة في القيمة تحول نواتج العمل إلى عناصر مكونة في رأس المال . ومن ثم فإن العمل لا ينتج إستغلاله الخاص ، بل ينتج أيضاً وسائل إستغلاله ، أعني رأس المال[1] .

في إطار ذلك تنشأ علاقة غير متوازنة بين العامل البروليتاري وصاحب العمل البرجوازي ، بالنظر إلى مجموعة من التوقعات المشتركة . حيث العامل البروليتاري يعطي المالك البرجوازي نتاج عمله اليومي ويتوقع منه المقابل العادل . بينما نجد أن المالك البرجوازي يتوقع من البروليتاري أكثر من عطائه له . ويصبح من نتاج هذه العلاقة غير المتوازنة ، أن يصبح الحرمان شرطا مفروضاً من قبل البرجوازية وله وطأته على البروليتاريا . ومن هنا تبتدي إدانة ماركس للنسق الذي يحيل الانسان إلى حيوان عامل متوحش ليس لديه سوى حاجاته الجسدية المحدودة . ومن ثم تختزل الحاجات البشرية إلى المستوى الفيزيقي . وربما يتجاوز الأمر ذلك ، حيث يصبح البشر محرومين ليس فقط من إشباع حاجاتهم البشرية ولكن الحيوانية أيضاً[2] . ويكون من نتاج هذا التفاعل وجود تباين في رؤ ية ومصالح كل من البروليتاريا والبرجوازية . فمما لا شك فيه أن البرجوازية تسيطر على مصادر التفاعل ومجالاته . فبالاضافة إلى يملكها لوسائل الانتاج فإنها تحاول فرض أفكارها وعلاقاتها على هؤلاء الذين لا يملكون شيئاً[3] . هذا في حين أن العامل البروليتاري يجد نفسه مجبراً على أن يرى مختلف الارتباطات التي تحيط به ، تقيده وتستغله ، كالطبقة التي يواجهها في المصنع أو الدولة . ومن خلال فهمه الكامل لموقفه الطبقي ، فإن مصالحه تبدأ في إكتساب الطابع العقلي ، فلكي يصبح حرا ، ومن ثم تكون له سيطرته الكاملة على مصالحه ، فإنه قد لا يطلب أجراً مرتفعاً فقط ، ولكنه يتجه إلى أن

---

(١) نفس المرجع: ص ٣٠٠.

(٢) Marx, K.: Economic and Philosophical Manuscripts of 1844. Moscow, Foreign Publishing House. 1961, p.30.

(٣) Zeitlin, Irving M.: Ideology and the development of Sociological theory. Prentice-Hall of India, New Delhi, 1969, p.49.

ينتظم ورفاقه الذين معه في نفس الموقف الطبقي ، ومن ثم تبدأ مرحلة الصراع السياسي ، الذي كان كامناً في مرحلة سابقة ، إلا أنه أصبح واضحاً وصريحاً في المرحلة التالية [1] . في أثناء ذلك ينجز العمال دورهم كطبقة حين يتجهون إلى تحرير القوى الممكنة الموجودة في العمل الاجتماعي بواسطة الفعل الثوري . وبهذا المعنى تصبح ثورة البروليتاريا عملاً بناء لأنه تحرير للانتاجية الاجتماعية من القهر الذي تفرضه علاقات الانتاج الرأسمالية[2] .

معنى ذلك أن فائض القيمة وإن كان عنصرا إقتصاديا فإنه يتحول لكي يصبح عنصرا إجتماعيا بحكم طبيعة العلاقات التي طرأت على الموقف الرأسمالي الذي اصبح له هو الآخر طبيعة إجتماعية . ويتحقق ذلك من خلال نظرة البرجوازية إلى النشاط الاقتصادي من خلال كونه مدخلا لتحقيق فائض القيمة ، بل إن إرتفاع فائض القيمة يعتبر في حد ذاته برهانا على مدى عقلانية هذا السلوك الاقتصادي . في إطار ذلك يتجه الرأسمالي إلى إستخدام أكثر من عامل تحت إمرته[3] . وبذلك تخلق البرجوازية البروليتاريا كطبقة إجتماعية تولدت عن سلوك إقتصادي .

٣ ـ ويشكل الإغتراب العملية الثالثة التي تدعم نمو النظام الرأسمالي . وفي كتابات ماركس عن الاغتراب نجده قد تأثر بأفكار كل من هيجل وفويرباخ . إذ حاول توسيع أفكار الأخير فيما يتعلق بالاغتراب لكي يشمل النطاق الاجتماعي[4] . ولتوضيح ذلك نجد أن الإغتراب كما ورد عند هيجل له جذوره ـ ككل الفرضيات الأخرى ـ في النطاق العقلي أساسا . ولقد ظل المفهوم هيجليا في أساسه برغم التعديلات التي أدخلها اليسار الهيجلي عليه . إذ يبتدي الاغتراب بالنسبة لهم كفكرة فلسفية أساسا أو كحالة تبتدي في إطارها طاقات الانسان بإعتبارها قوى مستقلة أو ذوات تتحكم في أفعاله . وقد

---

(١) Dick Atkinson: op. cit., p.49.

(٢) Irving Zeitlin: op.cit., p.100.

(٣) K. Marx: The Capital: Vol.I, pp.322- 326.

(٤) A. Giddens: Capitalism and Modern Social Theory. p.4.

استخدم فويرباخ الاغتراب في تفسيره للظواهـر الدينيـة ، ومن ثم فقد نـظر إلى البناءات أو التشكيلات الفوقية كنـوع من الإختراع الانسـاني البحت . وبالنـظر إلى ذلـك نجـد أن كـارل ماركس يذهب كثيـراً إلى ما هـو أبعد من فـويربـاخ . إذ رفض تناول ظاهرة الاغتراب بإعتبارهـا ظاهـرة سيكلوجية فلسفيـة ، ومن ثم فقـد أكد عـلى ضرورة تحليلهـا كظاهـرة إجتماعيـة أساسـاً ، في إطار عـلاقـات إجتماعية محددة ، وفي نطاق نسق إجتماعي تاريخي بعينه (١) .

ويكشف البحث في طبيعة الاغتراب عن وجود صور عديدة له ولعوامله ، منها ما هـو على مستـوى الانسان في النسق الاجتمـاعي بينها البعض الآخـر على مستـوى التنـظيم الصنـاعي الانتـاجي ، أو عـلى مستـوى النسق الاجتمـاعي الشامل .

وفيها يتعلق بالاغتراب عـلى المستوى الانساني نجـد أنه قـد وقعت مجموعـة من الاغتربات التي إستهدفت الانسان فجعلته في واقعه الرأسمالي إنسانا مغتـربا عن نمـوذجه الأصـلي . وتتمثل أول صـور الإغتراب عـلى هذا المستـوى في تحول عـلاقة الانسـان بالعـالم من علاقـة ذات طبيعة إنسـانية إلى عـلاقـة ذات طبيعـة حيوانية . يتضح ذلك من أن البشـر يعيشون في الأصـل في إطار عـلاقة إيجـابية متفاعلة مع العالم الطبيعي . بحيث يمكن إعتبار الثقافة والتكنولوجيا نتـاجا لهـذه العلاقة وتعبيرا عنها . وهي أيضا التي تشكل الخواص الأساسية المميزة لـلإنسان عن الحيـوان . بالـطبع هنـاك بعض الحيوانـات المنتجـة ، غـير أن إنتـاجهـا يتم بـأسلوب ميكانيكي تكيفي . في إطـار ذلك فـإن العمل المغتـرب يرجـع النشاط الإنساني المنتج إلى مسئوى التكيف مع الـطبيعة ، وليس السيـطرة عليها ، وهـو الأمر الذي يفصل الكائن البشري عن تكوينه النوعي ، ويفصله أيضا عما يجعل الحياة الانسانية متميزة عن الحياة الحيوانية (٢) .

وتتمثـل الصورة الثـانية لـلاغتـراب في أن العـامـل يفتقـد السيـطرة عـلى إنتاجه ، ما دام ما ينتجه يستولي عليه الآخرون . ومن ثم فهو لا يستفيد منـه .

---

(١) Irving Zeitlin: op.cit., p.85.

(٢) A. Giddnes: Capitalism and Modern Social theory, p.30.

وفي إطار الانتاج الرأسمالي يعتبر إنتاج البضائع من أجل التبادل من أهم مبادىء إقتصاد السوق . حيث يتم إنتاج البضائع وتوزيعها بواسطة عمليات السوق الحرة . بل إن العامل ذاته يعامل كسلعة ، ومن ثم يباع ويشترى في السوق . في إطار ذلك فهو لا يمتلك القوة لتحديد مصير ما ينتجه ، ومن ثم تعمل آليات السوق بالشكل الذي تدعم فيه مصالح الرأسمالي على حساب مصالح العامل ، وعلى ذلك فكلما أنتج العامل أكثر ، كلما قل ما يستهلكه ، وكلما خلق قيما أكثر ، كلما اصبح هو رخيصا [١] .

ويوجز ماركس هذه العملية من خلال تأكيده أن الموضوع الذي ينتجه العامل ، أي إنتاجه ، يصبح غريبا ، أو هو قوة مستقلة عن منتجها . وتحقق العمل هو نمو صنع هذه القوة . وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الرأسمالية ، يظهر التموضع على هيئة فقدان الموضوع وإستعباده لصاحبه . كما يظهر التملك والاستحواذ على أنه إغتراب ونزع ملكية . فخضوع العامل لقوانين الانتاج الرأسمالي للسلع يؤدي حتما إلى إفقاره . ذلك لأنه (كلما إزداد العامل كدحا ، إزدادت قوة الموضوع القريب الذي ينتجه على الوقوف في وجهه ، وإزداد هو فقرا . . .) [٢] . ويؤدي تموضع إنتاج العامل وإستعباده له إلى الصورة الثالثة من الاغتراب على المستوى الانساني . حيث يغترب العامل في إطار وظيفة العمل ذاتها . فإذا كان ناتج العمل هو الاغتراب ، فإن الانتاج نفسه يصبح إغترابا نشطا أو نشاطا للاغتراب [٣] . حيث لا تقدم وظيفة العمل أية إشباعات جوهرية تجعل من الممكن للعامل أن يطور أو ينمي قدراته العقلية والفيزيقية بحرية ، ما دام العمل مفروضا بواسطة الظروف الخارجية القاهرة وحدها . حيث يصبح العمل وسيلة لغاية ما وليس غاية في ذاته . ذلك يتضح من حقيقة أنه في حالة غياب قسر فيزيقي أو قسر من أي نوع آخر ، فإن البشر يفرون من العمل مثلما يفرون من الطاعون [٤] . فالعمل في شكله الصحيح يعتبر وسيطا

---

(١) Ibid., p.12 and See also Marx: Capital, vol.1. p.342.

(٢) هربرت ماركيوز: مرجع سابق. ص ١٧٠.

(٣) T. B. Bottomore: Karl Marx Early Writtings, op.vit., pp.123- 124.

(٤) Ibid., p.125.

يستخدمه الانسان في تحقيق ذاته على النحو الصحيح ، وفي سبيل تنمية إمكاناته كاملة . ومن الواجب أن يكون الاستخدام الواعي لقوى الطبيعة هو إرضاؤه وإمتاعه . أما في صورته الراهنة فإنه يشكل كل الملكات الانسانية ويحول دون إشباعها . فالعامل لا يؤكد ماهيته بل يناقضها ، وبدلا من أن ينمي طاقاته الجسمية والذهنية الحرة ، يكبت جسمه ويدمر ذهنه ، ومن هنا فإنه لا يشعر أنه مع ذاته وهو يعمل ، ويشعر بذاته حينما يتحرر منه . إنه يشعر بكيانه حين لا يعمل ، ولا يشعر به حين يعمل . ومن هنا فإنه لا يقوم بعمله طوعا ، بل كرها . إنه عمل بالسخرة ، ومن ثم فإنه ليس إشباعا لحاجة ، بل هو مجرد وسيلة لإشباع رغبات خارجة عنه [1] .

والاغتراب على هذا المستوى الانساني مثلما يصدق على العامل (المنتج المنتزعة ملكيته) يصدق على من يشتري عمله . ومن ثم فعملية الاغتراب تؤثر على كل مستويات المجتمع بل إنها تشده الوظائف الطبيعية للانسان . فالحواس هي المصادر الأولية للحرية في رأي فويرباخ ترد إلى حاسة تملك واحدة . بل إن اللذة والمتعة ذاتها يتحولان من شروط ينمي البشر في ظلها (طبيعتهم الكلية) بحرية إلى أحوال للتملك والاقتناء الأناني[2] . ويعني ذلك على ما يذهب ماركس أن الاغتراب يتضمن الطبقة البرجوازية إلى جانب الطبقة البروليتارية . فإلى جانب أن الاتجاه البرجوازي لإستغلال العامل البروليتاري لا يعكس العواطف أو الغرائز البشرية الطبيعية ، وإنما يعكس الطبيعة الصراعية الدخيلة على الوجود الانساني . فإننا نجد أن البرجوازي يعاني من إغتراب آخر ، فوفقا لمقولات الإقتصاد السياسي فإن على الرأسمالي أن يتحلى بالادخار والتقشف بإعتبارها فضائل أساسية بالنسبة له . ومن ثم يصبح علم الصناعة هو علم التقشف . الذي يعني إنكار الذات وإنكار الحياة ، وإنكار كل الحاجات البشرية كأساس مذهب لا بد أن يعتقد . فكلما قلل البرجوازي من الطعام والشراب وقراءة الكتب ، وكلما قلل من الذهاب إلى المسرح والسينما ، وصالة الرقص أو قاعة الإجتماعات العامة ، أو من التفكير والحب والتنظير والغناء والرسم . . .

---

(١) هوبرت ماركيوز: مرجع سابق. ص ٢٧١.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٧٢.

الـخ ، كلما ! ادخر البـرجوازي رأسمـاله ، وإمتـلأت خـزائنـه ، وكلما تضـاءل إمتلك أكثر وتزايد مخزون إغترابه[1] .

ويقـع المستوى الثـاني للإغتـراب على مستـوى التنظيم الانتـاجي ، حيث يتميـز الشكل الانتـاجي الذي يتخـذه المصنع بكـونه شكـلا مغتربـا . فبدلا من توزع العمال على خريطة المجتمع يتم تجميعهم لكي يعملوا في معية واحدة تحت إمرة رأسمالي واحد . ويصبح التـأكيد عـلى قوة الانتـاج الاجتماعي مـدخلا إلى جلب كثـير من البشر لكي يعمـل كـل منهم إلى جـانب الآخـر ومن ثم يتعـاون معه[2] . وإلى جانب أن تجمع العمال على هذا النحـو يولـد فائض قيمـة أكثر (حيث يقل فائض قيمة إستخدام ١٢ عاملا منفصلا كل منهم يعمل ١٢ ساعـة عن إستخدام ١٢ عامل يتعاونون مع بعضهم البعض في العمـل ١٢ ساعـة) ، فإن هذا النظام يؤدي إلى تغيرات أيكلوجية وإجتماعية في موقف العمـل . ومن ثم يصبح إنشاء المصنع نقطة بـدء إغتراب التنـظيم الاجتماعي للعمـل عما كـان عليه . أو صورة أولى للإغتراب على هذا المستوى .

أمـا الصورة الثـانيـة لـلاغتـراب عـلى مستـوى التنـظيم فتتمثـل في نـظام التخصص الـذي يفرضـه نظام العمـل في المصنع الـرأسمـالي من خـلال تقسيم العمل كميكانيـزم إنتاجي يحـول البشر إلى أجـزاء له . حيث تعـين لكل عـامل وظيفة جزئية . يقتصر على آدائها ، ومن ثم تتحول قوة العمل لديه ، بقية حياته إلى عضو لآداء هذه الوظيفة الجزئية[3] . ونتاجا لـذلك يتجـه تقسيم العمل في المصنـع إلى تأسيس مـا يسمى بالعـامل الجمـاعي Collective labourer الـذي يتشكل من جمع متـرابط من العمال الجـزئيين Detailed labourer . بـالنظر إلى ذلك يمتلك العامل الجماعي درجـة متساويـة من الكفاءة والامتيـاز . وذلك عن طريق إستخدامه الكامل لكل أعضائه الذين يتكونـون من العمال التفصيليـين ، أو جمـاعات العمـل في آدائهم لوظـائفهم الخاصـة المنوطـة بهم . ومن ثم تصبح نقـائص وإختـزالات أو مسـخ العـامـل التفصيـلي إكتمـالات بـالنسبـة للعـامـل

---

(١) K. Marx: Economic and Philosophical Manuscripts. p.119.

(٢) Irving Zeiltin: Op. cit., p.104.

(٣) K. Marx: Capital, vol.1, p.338.

الجماعي ، حينما يصبح الأول جزءاً من الأخير . وتتحول عملية إنجاز شيء ما إلى وسيلة لا تفشل ابدا ، بينما يفرض إرتباط العامل بالميكانيزم الكلي لأداء العمل أن يعمل بنفس إطراد أجزاء الآلة [٢] . وإلى جانب أن ذلك يؤدي إلى إختزال قدرات العامل الحقيقي إلى إحدى قدراته فقط لصياغة العامل الجماعي التصوري ، والذي يضم كل هذه القدرات الجزئية ، وذلك عن طريق إجبار العامل على الاقتصار على مهارة جزئية لحساب القضاء على عالم كامل من الامكانات والفرائز الانتاجية بداخله[٣] . فإن ذلك يفرض إتجاه الذكاء الانساني نحو تطوير إحدى القدرات فقط . ولتخليق هذا العامل الجماعي بقدرات عالية فإن ذلك لا بد أن يتم على أساس إفقار القدرات الأخرى للعامل الفردي ، ومنها إمكانية التفكير (فالمصنع يزدهر كلما قلت إستشارة العقل وحيثما أعتبر محل العمل آلة يلعب البشر أدوارهم بإعتبارهم أجزاء له[٤]). بذلك يتحول العامل الانسان ـ عن طريق الغاء ملكة التفكير لديه ـ إلى قدرة واحدة ومن ثم ينحدر إلى مستوى حيواني له حاجاته التي تشبع في أدنى مستوياتها[٥] .

وتتمثل الصورة الثالثة للإغتراب في إطار تنظيم الانتاج والعمل ، في تخصص أدوات الانتاج أيضا . إذ يقود تركيز الانتاج في مصنع واحد إلى ضرورة إجراء بعض التغيرات في الأدوات المستخدمة . فعلى خلاف الحرفي الذي يستخدم مجموعة من الأدوات القليلة لإنجاز عمليات كثيرة ، فإن العامل الآن يستخدم آداة متخصصة لإنجاز كل عملية فرعية صغيرة . في إطار ذلك يؤكد ماركس تميز نظام المصنع بتباين أدوات العمل ، وهو التباين الذي يعني أن أدوات معينة تتخذ شكلا ثابتاً يتكيف وتنفيذ عملية معينة ، وتخصص هذه الأدوات يعني أن كل آداة منفردة ذات إمكانية كاملة في يد العامل التفصيلي

---

(١) Ibid., p.339.

(٢) Ibid., p.349.

(٣) Ibid., p.360.

(٤) Ibid., pp.361- 368.

(٥) Ibid., p.326 and see also Marx and Engels: Economic and Philosophic Manuscripts of 1844. op.cit., p.117.

المحـدود [1] . ولقد أدى ذلـك إلى نتيجتين : الأولى خضـوع العـامـل لـوسيلة واحدة بالرغم من التوتر الذي يفرضه عليه هذا الـوضع . من ثم تصبـح شرطـا إنتاجيا يخضع له العامل بدلا من ممارسته الانتاج بوسائل عديدة له سيـطرة كاملة عليها من حيث إبتكارها أو التعديل فيها . أما النتيجة الثانية فتتمثل في أن ذلك يقـود العامـل إلى الاغتراب عن قـواه الخلاقـة ومن ثم مسخه ككـائن بشـري . بذلك يثرى التنظيم وينتعش عن طريق تغريب العامل عن إمكاناته الفردية .

يبقى المستوى الأخير من الاغتـراب ، وهو الاغتـراب على مستـوى النسق الاجتمـاعي ، حيث تتـأسس مجـمـوعـة مـن الـظواهـر الـتي تقـع عـبـر عـدة مـراحل تـاريخية متتـابعة تسلم كلهـا في نهاية الأمـر إلى تخليق نسق مغتـرب عن طبيعته الأساسية، تولد تناقضـاته إحتمـالات نفيـه وإنهيـاره . ويشكـل الصـراع الاجتماعي أول صور الاغتـراب على هـذا المستوى . إذا تشـير دراسات عـديدة على أن التعاون هو الخاصية الجوهرية في التفاعل الانساني . بحيث إستمر ذلـك حتى نقطة البداية الافتراضية للاغتـراب حينما أقـدمت إحدى القبـائل عـلى أسر أعضـاء قبيلة أخرى وتحـويلهم إلى عبيد . ومن ثم ظهـرت أول خاصيـة بنـائيـة فصلت البشـر عن طبيعتهم التلقائيـة ، وأصبح الانسـان ـ في تصوره الشـامـل ـ منقسما على نفسه ومضادا لها [2] . ذلك يفسر نظرة ماركس إلى التاريخ الانساني بإعتباره تاريخا للنضال بين الطبقات المضطهدة والمضطهدة [3] . ويذهب ماركس إلى أنه إذا تمكن البناء من التخلص من أحـد أشكال الاغتـراب على هـذا النحو فـإن ذلك يكـون عادة مقـدمـة لمـولـد إغتـراب جـديـد . بحيث لا ينتفي هـذا الاغتـراب إلا بنهايـة الشكل الـطبقي للمجتمـع وتحقق المـرحلة الشيـوعيـة التي يستعيد في إطارها النسق هويته الأولى والأساسية .

ويشكل تقسيم العمل الاجتماعي . بإعتباره عملية بنائية الصـورة الثانيـة للاغتراب على المستوى النسق . وإن كان هذا الشكل له بدايته الافتـراضية التي أشرنا إليهـا حيث سيطرت إحـدىالقبائـل على أخـرى ، فإنـه إتجه في تنـاميه من

(١) K. Marx: Capital, vol. p.341.

(٢) D. Atkinson: op.cit., p.34.

(٣) ماركس، انجلز: البيان الشيوعي: ص ١١ و١٨ .

خلال حركة ذات إتجاهات متضادة حيث إتجاهه إلى إختزال الانسان وقسره على إحدى ملكاته لصالح إمتلاك التنظيم لقدرات متنوعة . . . ومن ثم فإنه كلما كان هناك إغتراب على المستوى الأنساني فإنه يوجد إكتمال على مستوى النسق الاجتماعي . بل إننا نجد أن نظام المصنع كوحدة إنتاجية في النسق البرجوازي يعاني من إغتراب عن نموذج الانتاج الطبيعي ، حيث أنه يتضمن تعديلا أيكلوجيا في البيئة الطبيعية[1] بل إنه حدث في إطار هذا المستوى أيضاً ما يمكن أن يسمى بالاغتراب البيئي حيث تحول الواقع المتجانس إلى واقع متناقض ، ومن ثم نشاهد في إطار النسق البرجوازي نمو المدينة على حساب تخلف الريف ، وقد ينسحب ذلك على المستوى العالمي حيث نمو البلاد الصناعية على حساب المجتمعات الزراعية والبدائية[2] . بالاضافة إلى ذلك تخلق ما يمكن أن يسمى بالاغتراب النوعي ، حيث تبرز الفوارق بين الرجال والنساء . وتنشأ حالة من الدونية الاجتماعية بالنسبة للنساء في مقابل سمو يكون من حظ الرجال ، وتتخلق علاقة أشبه ما تكون بعلاقة السادة بالعبيد[3]. ولكن على أساس نوعي . بالاضافة إلى ذلك فإن تقسيم العمل كتنظيم يفرض ما يمكن أن يسمى بإغتراب الانسان عن الآخر في إطار العلاقات الاجتماعية . إذ يفرض تقسيم العمل أن يكون لكل إنسان مجال خاص ومميز للنشاط يفرض عليه ولا يستطيع التهرب منه . حيث العمل منفصل عن موضوعه ، هو في نهاية المطاف إغتراب للانسان عن الانسان . يعزل فيه الأفراد بعضهم عن بعض . ويوضع بعضهم ضد بعض . ويكمن أساس إرتباطاتهم في السلع التي يتبادلونها وليس في أشخاصهم . فإغتراب الانسان عن ذاته هو في ذات الوقت إغتراب عن أقرانه من البشر[4] .

تبقى بعد ذلك الصورة الأخيرة للإغتراب على مستوى النسق الاجتماعي . حيث يخلق إغتراب النسق البرجوازي إغتراباً من نوع آخر . إذ تتخلف بعض الظواهر أو النظم الاجتماعية التي ليست لها أية جذور

---

(١) K. Marx: Capital. vol.1, p.326.

(٢) مارك، انجلز: البيان الشيوعي: ص٤٣ .

(٣) نفس المرجع: ص٤٧ .

(٤) هربرت ماركيوز: مرجع سابق: ص ٢٧٢ .

موضوعية ، ويطرح ماركس الدين مثالا على ذلك . فالانسان من وجهة نظره هو الذي يخلق الدين ، وليست القوى الدينية هي التي تخلق الانسان . فالدين في الحقيقة ليس إلا وعي الانسان بذاته ما دام لم يتكشف ذاته بعد أو أنه إكتشفها وإفتقدها ثانية . ذلك لأن الانسان ليس كائنا مجردا يسكن خارج العالم . وإنما الانسان هو العالم الانساني وهو الدولة والمجتمع . ومن ثم يصبح الدين هو التحقق المثالي لكينونة الانسان ما دامت هذه الكينونة البشرية لا تمتلك وجودا واقعيا . وبذلك تصبح المعاناة الدينية ليست سوى تعبيرا عن المعاناة الواقعية أو إحتجاجا على هذه المعاناة . بذلك يصبح الدين هو رمز المخلوق المقهور ، أو عاطفة العالم الذي لا قلب له ، أو روح الظروف التي لا روح له [1] (*) .

❋ ❋ ❋

شكلت العمليات السابقة إذاً مجموعة العمليات التي دعمت نمو النظام الرأسمالي الحديث . بحيث خلقت له إمكانات قوة وفاعلية كبيرة . إذ نجد مثلا أن تقسيم العمل الاجتماعي الذي حدث داخل المجتمع الرأسمالي إستهدف تنظيماً للعمل يعمل على زيادة الانتاجية والفاعلية بالنسبة لهذا النظام . هذا بالاضافة إلى أن تقسيم العمل ذاته كان تجاوزا لحالة الفوضى التي تخلقت عن ندرة الموارد في مواجهة الكثافة السكانية المتنامية . إلى جانب ذلك كان تقسيم العمل الاجتماعي كعملية محاولة للاستفادة من إنجازات العلم والتكنولوجيا . حيث تخلى العالم منذ عصر التنوير عن الممارسات الفكرية ذات الطابع الموسوعي وسعى نحو الاهتمام بالتخصص تحقيقا لأكبر قدر من الفاعلية .

أما فائض القيمة ، فكان محاولة لتحقيق أكبر قدر من التراكم لصالح النظام الرأسمالي حتى ولو كان ذلك على حساب الأبعاد الانسانية لكل من البرجوازية والبروليتاريا على السواء . فهو حرمان لاشباع الحاجات الأساسية

---

(١) Marx and Engels: Early Writtings. op.cit., pp.43- 44.

(*) تنصب معالجات ماركس للدين على الديانة المسيحية كما مارسها القساوسة والبابوات في المجتمع الغربي المسيحي ، مع ما إرتكبوه من تحريفات في حق الدين ، وتتناقض وجهة النظر هذه في الدين . مع الثورة الحضارية والانسانية التي قدمها الدين الاسلامي مثلا ، حيث شكل الدين دفاعاً حقيقياً عن الفقراء والمعذبين والضعفاء ، وخرج بهم إلى افاق إنسانية رحبة وشامخة .

للانسان لصالح إشباع حاجة النظام إلى رأس المال . وبرغم رفضنا الانساني لهذه الآلية كمدخل لصياغة التراكم الرأسمالي إلا أنها آلية لها عقلانيتها ومنطقها وأدت إلى النتائج المرجوة من وجهة نظر النظام الرأسمالي ، وهو الأمر الذي جعلنا نضع فائض القيمة ، وإستخراجه بإعتبارها إحدى العمليات التي تدعم النظام الرأسمالي الحديث .

ويشكل الإغتراب عملية الدعم الثالثة . وفي إطار هذه العملية يختزل النظام البشر لصالح إكتماله، يطلب منهم أن يكونوا كالآلة أو كأجزاء في الآلة، بإعتبار أن الآلة هي نموذج وسيلة الانتاج ذات الكفاءة العالية الانجاز والدقة . ومن الطبيعي أن يطلب النظام الرأسمالي من الانسان أن يكون كذلك ، حتى يصبح نظاما يمتلك درجة عالية من الكفاءة والدقة ولو على حساب إختزال الأبعاد الانسانية ، وهو ما جعلنا نصنف الإغتراب بإعتباره إحدى العمليات التي دعمت النظام الرأسمالي الحديث .

خامساً : نفي المجتمع الرأسمالي ، طبيعة العمليات الفاعلة .

تتضمن هذه الفقرة مجموعة العمليات التي استهدفت نفي المجتمع الرأسمالي لتأسيس المجتمع الشيوعي الذي يحل محله . ومن المؤكد أن فاعلية مجموعة العمليات هذه سوف تتناقض مع فاعلية مجموعة العمليات السابقة من حيث آثارها السلبية على المدى القريب والبعيد إذا إعتبرنا النظام الرأسمالي إطارا مرجعيا لهذا التحليل . وفي هذا الاطار ينبغي ملاحظة أن هناك اختلافا أساسيا بين مجموعتي العمليات (التي ساعدت على التأسيس والنمو أو التي تعمل على النفي والانهيار) يتمثل في أن المجموعة الأولى تعمل لصالح النظام وعلى حساب إختزال الفرد في إطار المجتمع الرأسمالي . أما المجموعة الثانية من العمليات ـ فعلى العكس ـ نجدها تعمل لصالح البحث عن الكمال الانساني والقضاء على الظروف التي أوجبت إختزال الانسان في مواجهة قهر النظام وسطوته . هذا إلى جانب أنها تعمل كآليات مضادة لنمو النظام ـ فالأولى لصالح دعم النظام بينما تدعم الثانية موقف الفرد في مواجهة النظام .

وتضم هذه المجموعة من العمليات أربعة عمليات أساسية منها التحول

مـن الـوعي الزائف إلى الوعي الموضوعي ، وهـي العمليـة الـتي ساعـدت عـلى ادراك البروليتاريا ـ شرعية الأغلبية ـ لآليات النظام الرأسمالي وكيف تعمـل هذه الآليات مضادة لمصالحها ، هـذا إلى جانب تحققهـا أن تحقيق مصالحهـا لا بد أن يكون من خلال القضـاء على النـظام الرأسمـالي . بينما تعمـل عمليات تنـاقص الربح إلى التـأثير عـلى معدلات تـراكم رأس المال داخـل النظام ، وهـو العنصر الجوهري بالنسبة لاستمراره . بينما تشكل عملية الأفقار تعميقا لظروف البؤس التي تعيشها البروليتاريا وخلق إرادة التحدي لديها للقضاء على النظام . في حين تعمل عمليات التركز والمركزية على إضعاف بنية النظام الرأسمـالي ، والمساعـدة على مزيد من إهتزاز التـوازن داخل النـظام ، بما يجعله مؤهـلاً للإنهيـار في حين تلعب عملية الصراع المقدمة الأساسية للتغيير الثوري الذي سوف يصبح المدخل الحقيقي لبداية التاريخ الانساني . وهي العمليات التي سوف نعرض لهـا تفصيلا في الصفحات التالية .

١ ـ وفيما يتعلق بالعملية الأولى والخاصـة بإنتقـال البروليتـاريا من الـوعي الزائف إلى الوعي الموضوعي ، الذي يتيح لها إدراك مصالحهـا ، نجد أن كـارل مـاركس يذهب منـذ البـدايـة إلى القـول بـأن الـوعي لـه جـذوره في المـارسـة الانسـانية ، التي هي إجتمـاعية بـطبيعتها ، وذلـك هو معنى العبـارة (أن وعي البشـر ليس هـو الـذي يحـدد وجـودهم ، وإنمـا عـلى العكس ، فـإن وجـودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم)[1] وإستناداً إلى ذلك يشير ماركس إلى اللغة كحالة يمكن أن تعطينا مثالا واقعيا على ذلك . إذ يؤكد ماركس أن اللغـة قديمـة قدم الوعي ، واللغة هي الوعي العملي الذي يوجد أيضاً من أجل الآخـرين من البشر ، ولهذا السبب فهي توجد بـالنسبة لي شخصيـاً[2] . فالتعبـير عن الأفكار ووجود أي شيء يتجاوز الحـواس يعتمد عـلى وجود اللغـة ، بيد أن اللغـة نتاج إجتماعي ، حيث يكتسب الفرد المقـولات اللغويـة التي تشكل مرتكـزات وعيـه بالنظر إلى عضويته في المجتمع . ويتحدد الوعي بشكل مبـاشر في إطـار المشروع المـاركسي بالنـظر إلى مجمـوع عـلاقـات الانتـاج التي تشكـل البنـاء الاقتصـادي

(١) Marx and Engels: Selected Works. vol.1, p.363.
(٢) Marx and Engels: German Ideology. p.42.

للمجتمع ، حيث الأساس الحقيقي الذي تنتمي له أشكال محددة من الوعي الإجتماعي . بذلك فإن أسلوب الانتاج ووسائل الحياة المادية تحدد ، بشكل عام ، العمليات العقلية والسياسية والاجتماعية للحياة(١) .

ويؤكد ماركس في تحليله لقضية الوعي على تحدد الوعي أساسا بالنظر إلى أسلوب الانتاج الاقتصادي والظروف البنائية الأشمل . وأن نضج الوعي يعني مروره بمرحلة سابقة هي مرحلة اللاوعي ، فإذا تحقق الوعي الموضوعي فلا عودة للوعي الزائف . وأن تحقق الوعي أو العقلانية تعني بداية التاريخ الحقيقي للانسان . ويؤكد كارل ماركس أن هناك ظروفا أساسية تساعد على تشكل الوعي الطبقي ، أو حتى درجة عالية من الوعي بالمصالح والأهداف . فقد توجد طبقة مع بعضها البعض ، ومع ذلك لا تسعى لتحقيق مصالح مشتركة . فرغم أن أعضاءها قد يعيشون في ظل ظروف متشابهة إلا أنهم قد لا يدخلون في علاقات متبادلة ومتنوعة كل مع الآخر(٢) . بالاضافة إلى ذلك فإن الوعي قد يتأخر إذا ظلت الوحدات التي تنتمي إليها هذه المصالح منعزلة كل عن الأخرى ، أو إذا لم يسودها تقسيم للعمل أو تخلفت عنها وسائل الاتصال التي تيسر وحدتها وإكتسابها لوعيها(٣) . ويذهب ماركس إلى أنه قد حدث هذا الموقف بالنسبة للبروليتاريا في بداية تشكلها ، حيث كانت المصانع ما تزال منعزلة والاتصالات بين المدن منخفضة ، وحيث لم تكن لظروف الاستغلال وطأتها على الطبقة البروليتارية . ومن ثم لا تسعى لتنظيم نفسها . هذا بالاضافة إلى عدم تخلق وحدة شعورية تربط بين البشر في الموقف الطبقي ، ورغم ذلك وجدت البروليتاريا في إطار موقف يشبه جماعات الفلاحين ، حيث أنها حتى هذه اللحظة تشكل طبقة في ذاتها فقط . ولا يعني ذلك أن الأفراد في هذه المواقف الطبقية ليست لهم مصالح أو أهداف يشعرون بها ، ومن ثم ينجزون عملهم بالنظر إليها . وإنما تكون لديهم عادة مصالحهم وأهدافهم . بيد أن هذه المصالح تسوقهم إلى العمل الفردي أو العائلي وليس إلى العمل الطبقي المشترك . فهم لا

---

(١) K. Marx: Critique of Political Economy. pp.11- 13.

(٢) K. Marx: The Eighteenth Brumaire of Louis Napoleon. Foreign Languages Publishing House. Moscow. 1962. p.123.

(٣) Ibid. p.124.

يتصرفون مع بعضهم البعض كطبقة ، ولا يبذلون أية محاولة لكي يؤسسوا سيطرة على موقفهم الطبقي بأسلوب مشترك عن طريق العمل السياسي ، حيث يشكل الأفراد طبقة إذا هم دخلوا في صراع مشترك مع طبقة أخرى فقط[1] . ذلك يعني أن هناك وضعين توجد الطبقة في إطارها بالنظر إلى مستوى محدد من العقلانية أو الوعي ، حيث الطبقة في ذاتها والطبقة لذاتها . وفي إطار هذين الشكلين نجد قيما وعلاقات طبقية بين البشر داخل الطبقة . ومن ثم فالطبقة على هذا النحو لا تتميز عن أية جماعة أخرى داخل المجتمع . ذلك أن الطبقة في ذاتها تفتقد إدراك أي مصالح مشتركة واضحة تعبر عنها ، ومن ثم توحد بين البشر في إطار هذه الطبقة وتدفعهم إلى التصرف كوحدة كما لو كانت شخصا واحدا . وتبدأ الطبقات في التصرف لذاتها على هذا النحو حينما تتأسس مثل هذه الاهداف المشتركة .

ذلك يطرح تساؤلا يتعلق بإستكشاف العوامل التي تساعد على تحرك الطبقة وسعيها وراء مصالح لذاتها ، وهي ذات العوامل التي تساعد على نضج الوعي الطبقي على المستوى الفردي والجماعي بما ييسر الادراك الطبقي لمصالح الطبقة وأهدافها والطريق لتحقيق هذه الأهداف . بالنظر إلى ذلك نعرض لمجموعة من العوامل الأساسية ذات الطابع الذاتي في بعضها والموضوعي في البعض الآخر . هذا بالاضافة إلى مجموعة من العوامل الوسيطة أو المساعدة التي يسرت تحقق النتائج المترتبة على فاعلية العوامل الأساسية .

ويتمثل أول هذه العوامل في الظروف الموضوعية المتجسدة في سيطرة الرأسماليين على الموقف الذي تعيشه البروليتاريا . في إطار ذلك نجد أن البروليتاريا وإن وقفت كطبقة في علاقتها برأس المال ، إلا أنها حتى هذه اللحظة لا تقف كطبقة لذاتها[2] . أعني أنها لم تع عقلانيا متضمنات الموقف . ويتمثل وعي البرجوازية في إطار مجموعة العوامل الموضوعية هذه في سعيها إلى تراكم رأس المال وإستثماره في المشروعات ، ومن ثم إستخدام العمال الأكثر ، وينتج عن الوعي الواقعي الخالص الهادف إلى الحصول على أكبر قدر من الربح من

(١) T.B. Bottomore: op.cit., p.187.

(٢) Dick Atkinson: op.cit., p.43.

منتوج السوق . أو من خلال العملية الانتاجية داخل المشروع . بيد أنه أثناء سعي البرجوازية لتحقيق مصالحها فإنها تعمل على بناء المصالح الأكبر ، ومن ثم إستخدام العمال الأكثر ، بالاضافة إلى أنها قد تعمل على إعطاء العمال أجورا أقل فأقل من أجل رفع مستوى أرباحهم[1] . غير أن هذا التصرف العقلاني للفاعل البرجوازي وإن كان عقلانيا على مستوى الطبقة البرجوازية إلا أنه ليس كذلك على مستوى البناء الطبقي ككل ، لأنه أثناء هذه العملية نجد البرجوازي بجمعه للعمال مع بعضهم البعض وتخفيض أجورهم ، بالاضافة إلى الشروط القهرية الأخرى ، يوفر الشروط الموضوعية لتخلقهم كطبقة أولا ، ومن ثم يوفر لهم الادراك الموضوعي للشروط أو الظروف الموقفية القهرية التي يعملون في ظلها ، ومن ثم يصبح وعي البرجوازية على مستوى الطبقة ، لا وعيا على المستوى النسقي الشامل ، لأن البرجوازية بسلوكها الذي تتصوره واعيا تعمل على خلق نفيها ، وهو ما يشير إلى فاعلية الحتمية الجدلية ، حيث أنه إذا كانت البرجوازية قد ظهرت أولا كطبقة تعمل لذاتها ، فإنها من خلال سعيها لتحقيق مصالحها قد إرتكبت ممارسات غير رشيدة يكون من نتاجها إكساب البروليتاريا وعيها وسعيها لمصالحها التي تتحقق إذا هي قد توجهت نحو القضاء على البرجوازية ذاتها .

وتشكل مجموعة الظروف الذاتية العامل الثاني لتحقق الوعي الطبقي . إذ يؤكد ماركس أن العوامل الذاتية تلعب دوراً في تشكل الوعي الذاتي للبروليتاريا الذي يعني إدراكها لعلاقاتها بوسائل الانتاج[2] . وإكتشافها للضغوط القهرية التي تفرضها البرجوازية على الموقف الانتاجي ، حيث يتحقق هذا الوعي عن طريق تنظيم البروليتاريا لذاتها في إطار جهود ذات متتاليات عديدة لصالح الموقف البروليتاري ، وأيضا عن طريق تطويرها لقيم بروليتارية تشكل أساسا لوعيها الموضوعي وليس الوعي الزائف . ويستمر هذا التصاعد في إمتلاك درجات من الوعي حتى ينتهي ذلك بإستخدام الوسائل العقلانية لإعمال القيم الثورية البروليتارية التي تتضمن تأسيس سلطة داخلية وإستخدام القوة في

---

(١) Ibid. pp.48- 49.

(٢) Ibid., p.43.

الصراع ضد سلطة البرجوازية السابقة . ويتميز إكتشاف البروليتاريا لمصالحها بمروره عبر ثلاث مراحل أساسية . حيث تسعى البروليتاريا خلال المرحلة الأولى لتحقيق مصالحها كأفراد لا كأعضاء في طبقة ، بحيث تدرك هذه المصالح ذاتيا على أنها أغراض وأهداف يريدها البشر الواقعيون ويعبرون عنها من خلال توجيه جهودهم لتحقيقها ، وتسود عادة هذه المرحلة خلال فترة وجود الطبقة في ذاتها وليس لذاتها . أما المرحلة الثانية فيمكن أن نسميها مرحلة إدراك المصالح بالنظر إلى الوعي الزائف ، في إطار هذه المرحلة قد يستمر أعضاء الطبقة في التعبير عن مصالحهم كأفراد أو مصالح جماعات غير طبقية ، وحتى مصالح الجماعات المستغلة لهم ، على سبيل المثال - كما يذهب ماركس - الموقف الذي دعم فيه الفلاحون نابليون ، أو حينما تدعم البروليتاريا موقف الحزب السياسي البرجوازي . حتى هذا المستوى فإنهم يعبرون عن مصالح تشير إلى فشلهم في إدراك موقفهم الحقيقي . وأيضا في التعرف على مصالحهم الحقيقية أو الجوهرية . في إطار هذه المرحلة نجد أن السلوك البروليتاري يرتكز على ما يمكن أن نسميه بالوعي أو الفهم الزائف لموقفهم الطبقي الحقيقي في بناء المجتمع ، وهم حتى هذه اللحظة لا يتصرفون كطبقة - بالمفهوم الشامل للطبقة - ولا يكونون قد شكلوا بعد طبقة لذاتها . وفي المرحلة الثالثة تبدأ الطبقة في إدراك حدود موقعها الطبقي ، وتعرف أن هناك أسلوباً وحيداً للتصرف في إطار هذا الموقف . وبشكل سريع أو متأخر سوف يندفع شاغلو المواقف الطبقية بواسطة الظروف الاجتماعية المتنامية ، بالاضافة إلى ظروف الصراع السياسي لطبقتهم نحو التعرف على المصالح الواضحة . ويؤكد ماركس أنه إذا تمكنت الطبقة - كأعضاء - من الادراك فإن الموقف الطبقي يصبح كامل التحديد بصورة موضوعية[1] . ويذهب إلى أنه إذا لم يتم إكتمال تنظيم البروليتاريا لذاتها في شكل طبقة وإذا لم يتخذ الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية الطابع السياسي ، فإن المنظرين الذين إبتدعوا الأنساق النظرية لإشباع حاجات الطبقات المقهورة يصبحون مجرد يوتوبيين[2] . ويؤكد ماركس أن الطبقة تصبح طبقة فقط حينما

(١) Ibid., p.44.

(٢) Dahrendorf, R.: Class and Class Conflict in an industrial Society. Routledge and Kegan Paul, 1957. p.17.

يدفعها صراعها مع الطبقة المضادة نحو النشاط السياسي . عند هذه المرحلة فقط يكون بإستطاعتها تحديد مصالحها الحقيقية والدفاع عنها . ثم يؤكد أنه بمجرد التحديد الواضح للبناء الموضوعي للعلاقات خلال عملية الصراع الطبقي ، وحينما ينمو الموقف الطبقي حتى يتخذ شكله المثالي ، حيث تستقطب الطبقات ، وحينما يسفحل بؤس البروليتاريا . حينئذ فإن معظمهم قد يدرك بشكل عقلاني وواعي ـ كإدراك العالم ـ حقيقة مصالحهم الجوهرية . عند هذه المرحلة سوف تتصرف الطبقة لصالحها ، ومن ثم سوف تطور نظرية عن المجتمع والتغير[1] .

أما المجموعة الثالثة من العوامل التي تساعد في تحقيق إدراك الطبقة لموقفها بوعي موضوعي ، فهي يمكن أن نسميها بالعوامل الوسيطة ، حيث تؤدي دورها في إنضاج التفاعل الناتج عن العوامل الأساسية ـ ذاتية أو موضوعية ـ بحيث تحقق النتائج المترتبة على تفاعلها . ويعتبر تقسيم العمل الاجتماعي أول عوامل هذه المجموعة ، حيث يؤدي تأسسه إلى خلق بعض الظروف القهرية المحيطة بالعامل البروليتاري ، منها إختزال ملكاته إلى ملكة واحدة ، ومن ثم يفرض عليه أن يحيا وجودا جزئيا . هذا بالاضافة إلى أن تقسيم العمل يفرض على الأنا (البروليتاري) مجرد كونه منتجا للسلع التي تشبع حاجات الآخر (البرجوازي) . وينتج عن تقسيم العمل في أقصى نضجه بناء طبقيا يحتوي على طبقتين أساسيتين . الأولى البرجوازية التي يتأكد نموها ورفاهيتها على أساس عمق إستغلالها للبروليتاريا وقهرها للحياة وفق أقسى ظروف ممكنة ، بحيث يكون ناتج تقسيم العمل هو جعل كل طبقة تدرك مكانتها الطبقية في البناء الاجتماعي وعلاقتها بالطبقات الأخرى ، وأهدافها التي ينبغي عليها إنجازها سواء تلك المفروضة عليها أو تلك التي تدرك أن إنجازها يكون لصالح وجودها الحي كطبقة . ويعتبر عامل المواصلات وتيسير سبل الاتصال بين مختلف أعضاء الطبقة البروليتارية العامل الثاني في إطار مجموعة العوامل الوسيطة هذه . وقد قلنا فيما سبق أن البرجوازية في سعيها من أجل الربح تقوم بتجميع العمال أكثر وأكثر في مصانع أكبر فأكبر ، بحيث ييسر لهم هذا الوضع الاتصال مع بعضهم

(١) Dick Atkinson: op.cit., p.45.

البعض ، ومن ثم وجود ما يمكن أن يسمى بعلاقات الوجه للوجه ، وهو الأمر الذي يساعد على تطور التضامن ودعمه داخل الطبقة البروليتارية . هذا بالاضافة إلى أن تحدد وسائل الاتصال التي تخلقها الصناعة الكبرى ، أو التي تيسر إتصال العمال في مختلف الجهات والمناطق ببعضهم البعض . بحيث يؤدي هذا الاتصال إلى تحويل الصراعات المحلية المتعددة ذات الطبيعة المتماثلة في كل مكان إلى صراع طبقي واحد يسود المجتمع بأسره ، ومن ثم يصبح الصراع صراعا سياسا[1] . ويشكل الصراع الطبقي العامل الثالث ضمن مجموعة العوامل المساعدة على تخلق وعي الطبقة وخاصة طبقة البروليتاريا . ويخلع ماركس على عملية الصراع طابعا سياسيا . وهو يؤكد أن مجرد حدوث الصراع يعتبر دلالة رئيسية على إستيضاح كل طبقة لموقفها وطبيعة أهدافها ومصالحها . بحيث يقود ذلك إلى حدوث صدام بسبب المصالح المتضادة للطبقات . وفي بادىء الأمر يقود الصدام عمال منعزلون ثم يتطور حتى يتكاتف عمال مصنع واحد ثم ينضم إلى الصراع عمال الفرع الصناعي الواحد في منطقة واحدة ضد البرجوازي الذي يستخدمهم . ولا يكتفي العمال بتوجيه ضرباتهم إلى علاقات الانتاج البرجوازية وإنما إلى أدوات الانتاج أيضا ، فيتلفون الآلات ويحرقون البضائع والمصانع ، وذلك من أجل استعادة الوضع الذي ساد إبان القرون الوسطى حيث كان العامل يتمتع بالقوة وإمكانية الاستقلال[2] .

٢ ـ وتتمثل العملية الثانية في تناقض الربح والعائد الذي يعتبر أساسا للتراكم الرأسمالي . في إطار ذلك يؤكد ماركس أن البحث عن الربح يعتبر مسألة جوهرية بالنسبة للنظام الرأسمالي . حيث يكمن هدف رأس المال ليس في إشباع حاجات معينة ، ولكن في إنتاج الربح [3] . غير أن بلوغ الاقتصاد الرأسمالي مرحلة معينة تخلق لديه ميلا بنائيا موروثا نحو تناقص الربح ، ويعبر ماركس عن هذا الميل (بقانون الميل المتناقص لمعدل الربح) . ويكمن إسهام ماركس الحقيقي في توضيح هذه النظرية من خلال تحليله للتركيب العضوي

---

(١) ماركس، انجلز: البيان الشيوعي: ص ٤٩ .
(٢) نفس المرجع: ص ٤٧ ـ ٤٨ .
(٣) K. Marx: Capital vol.3, p.251.

لـرأس المال ، ثم عـلاقـة الأخـير بفـائض القيمـة . المتخلف في إطـاره . حيث تتحـدد نسبة رأس المـال الثابت Constant إلى رأس المـال الجاري في الاقتصـاد ككـل من خلال متـوسط معدل الـربح المتـاح . في هذا الإطـار نجد أن معـدل الربح يتناسب عكسيا مع التركيب العضوي لرأس المال . ولما كانت الرأسمـالية تستنـد أساسـا إلى البحث عن الـربـح من خـلال المنـافسـة ، فـإن التحسينـات التكنولوجية التي تتضمن زيادة ميكنة الانتاج تعتبـر سلاحـا هامـا في المعركـة من أجـل البقاء في إطـار السوق . حيث يستـطيع صـاحب العمل أن يضـاعف من نصيبه في الربح المتيسر من خلال الانتاج بثمن أرخص من قـدرة منافسيـه ، غير أن نجـاحه في الحصـول على أربـاح متزايـدة يقود الـرأسماليـين الآخرين إلى أن يسلكوا نفس السبيل بأن يستحدثـوا تحسينات فنيـة جديـدة ، ومن ثم يؤسسون توازنا مرحليا جديدا داخل موقف المنـافسة الـرأسمالي . ويعني ذلـك أنه يصبـح مفروضا على كل رأسمالي أن ينفق نسبة عالية من رأسماله على رأس المال الثابت عن ذي قبـل . وتكون النتيجـة الحتمية لـذلك هي إختـلال التركيب العضـوي لرأس المال ومن ثم التناقص في معدل الربح[1] . بيد أن هذا التنـاقص قد يتم تجـاوزه بفعل عـدة عوامـل مثل أن يصـاحب الزيـادة في الانفاق عـلى رأس المال الثابت زيادة في إنتـاجية العمـل ، ومن ثم يقلل إلى حد كبـير من قيمة النصيب النسبي لرأس المال الثابت . وذلك يعني الابقاء على معـدل الربـح ثابتـا أو حتى يرفعه . أما بالنظر إلى رأس المال الكـلي ، فإن قيمـة رأس المال الثـابت لا تزيـد بنفس حجمه المادي[2] . بالاضافة إلى ذلك هنـاك أسلوبا آخـر لايقاف معـدل الربح المتناقص وذلك عن طريق تغذية الانتاج بمادة خام رخيصـة تستجلب من المستعمرات ، وهو ما يؤدي إلى رفع معدل الربـح . هذا بـالاضافـة إلى تعميق إستغـلال العمال إمـا عن طريق زيـادة وقت العمـل ، أو بتخفيض الأجـور عن قيمتهـا ، أو الاستخدام المكثف لـلآلية القـائمة عن طـريق الاسراع في تشغيـل دورتهـا ، أو الاستفـادة منهـا عـلى مـدى ٢٤ سـاعـة في اليـوم من خـلال نـظام (الورديات) . ويؤكد كارل ماركس أن النسق الرأسمالي يعاني من أزمات كثيرة كهـذه بشكل دوري ، وذلـك نظراً لـطبيعة التنـاقضات الكـامنة في بنـائـه . ثم

(١) Ibid., p.229.

(٢) Ibid., p.230.

يذهب إلى أنه ما دام رفع معدل الربح هو الدافع الفعال وراء آليات هـذا النظام فـإن أي وضع قـد يشير إلى عـدم التوازن بـين حجم السلع المنتجـة من نـاحيـة وإمكانية بيعهـا بمتوسط معـدل ربح مـلائم من ناحيـة أخرى ، قـد يشكل أزمـة بالنسبة للنسق الرأسمالي . وبـالنظر إلى ذلـك يعتبر النـظـام الرأسمـالي أول نظام إقتصـادي في التاريـخ البشري جعـل من الممكن تحقيق حجم كبـير من الانتـاج الزائد عن الحاجة . ومن ثم فإذا لم يحدث تصريف مماثل لهذا الانتاج فإن العـائد قد يقل ومن ثم يميل معدل الربح إلى التناقص ثانية (1) .

وتبـدأ الأزمة حينـما يحدث تـوسع في الانتـاج يتجـاوز قـدرة السـوق عـلى الاستيعاب ، وذلك بهدف تحقيق معدل مـلائم من الربـح . ذلك أنـه بمجـرد أن يحدث زيادة كبيرة في الانتاج في أحد الأقسام الانتـاجية للنـظام الاقتصادي فـإنها تدفع إلى دوران دورة كـاملة من ردود الفعل . وبمجـرد أن يهبط معدل الـربح ، تتضـاءل الاستثمـارات . ويستغنى عن قـدر كبـير من قـوة العمـل ، ومن ثم تنخفض القدرة الشرائية المستهلكة ، بحيث يؤدي ذلك إلى هبوط آخر في معدل الربح . وهكذا يستمر الدوران حتى تتزايد البطالـة ، وتنخفض أجور من هم في العمل ، وذلك حتى تتخلق الـظروف لمعدل مـلائم من فائض القيمـة . بحيث يعتبـر ذلك ـ إذا تحقق ـ **دفعـاً** جديـدا إلى الاستثمار . ويحـدث عادة اثنـاء أزمة النـظام الرأسمـالي أن تنهار المشـروعـات الأقـل كفـاءة ومن ثم تخـرج من مجـال المنافسة . بينـما تلك التي صمدت يبقى لهـا نصيبها في السـوق ، وتكون أمـامها الفرصة لكي تبدأ فترة جـديدة من التـوسع (2) . ويحـدث نتيجة لهـذه الأزمات المتتالية أن تتجه آليات النظام الاقتصادي إلى تركز أكثر لرأس المال بهدف الدعم المؤقت للنسق الرأسمالي . في إطـار هذه العمليـة يصبح رأس المـال هو العـائق الحقيقي أمام الانتاج الرأسمالي . ومن ثم يتضح أنه في إطار النظام الاقتصـادي الرأسمالي فإن رأس المال وضرورة توسيعه وتراكمه يشكل نقطة البدايـة والنهايـة أيضا . حيث هو الدافع إلى الانتاج وهو غايته كذلك . ومن ثم فالانتاج في إطار هذا النظام هو إنتاج من أجل رأس المال وليس العكس . . . ووسائل الانتاج ما

---

(1) Ibid., p.252.

(2) Ibid., p.244.

هي إلا وسائل للتوسع الدائم لعملية حياة مجتمع المنتجين[1] .

٣ ـ وتعتبر عملية الافقار Pauperisation هي العملية البنائية الثالثة في إطار تفاعلات الانهيار البنائي للنظام الرأسمالي . ويعرض ماركس لهذه العملية من خلال إدراكه أن التحلل النهائي للرأسمالية يتخذ شكل أزمة هائلة لا يستطيع النظام الفكاك منها . ويؤكد ماركس أن مناخ الأزمات هذا يؤدي دورا هاما في تقوية الوعي الثوري ، لأنه يوضح بشكل درامي الموقف الطبقي المشترك للبروليتاريا . أما فيما يتعلق بعلاقة البروليتاريا بأزمات النسق الرأسمالي في هذه المرحلة ، فإننا نجد أن ماركس يؤكد أنه من النادر أن تسود الاقتصاد الرأسمالي حالة من العمالة الكاملة ، حيث توجد مجموعة دائمة من العاطلين ، يسميهم جيش الاحتياط الصناعي ، وهو الجيش الضروري بالنسبة للرأسمالية . حيث نجده يوضح في أكثر من موضع أن من الخواص الأساسية للرأسمالية أن قوة العمل ذاتها تصبح سلعة . غير أنها وإن كانت سلعة إلا أنها تختلف عن السلع الأخرى . فإذا إرتفع ثمن سلعة من النوع العادي فإن رأس المال سوف يتجه نحو إنتاج هذه السلعة ، ومن ثم سوف ينزل بالثمن حتى قيمة السلعة . بيد أنه ليس هناك شخص يستطيع أن ينتج عملا أكثر إذا إرتفع ثمنه ، أي أجره . إستجابة لذلك يقدم ماركس مفهوم جيش الإحتياط الصناعي كما يحلو له أن يسميه أحيانا ويقصد به (الفائض السكاني النسبي) . ويؤدي جيش الإحتياط الصناعي ، بكل رتبه التي يمثلها العمال الفائضون ، بسبب الميكنة ، دوره كضاغط دائم على الأجور . وبذلك فإنه في فترات الرخاء ، وحينما تتزايد الحاجة إلى العمال يصبح جزءا من جيش الإحتياط مستوعبا في قوة العمل ، ومن ثم يهبط بالأجور إلى أدنى مستوياتها . بينما في أوقات أخرى ، تصبح هذه العمالة مصدرا أساسيا للعمل الرخيص الذي يعوق أي محاولة من قبل الطبقة العاملة لتحسين أوضاعها . بذلك يعتبر جيش الاحتياط الصناعي (كلية Lever التراكم الرأسمالي) . ويعتبر شرطا لوجود اسلوب الانتاج الرأسمالي[2] . ويكشف تحليل وضع جيش إحتياط العمالة الفائضة عن إتصاله بمناقشة ماركس للفقر

(١) Ibid., p.245.

(٢) K. Marx: Capital. vol.1, p.632.

الفيزيقي الذي يفرض على شريحة كبيرة من الطبقة العاملة من قبل النظام الرأسمالي الذي تشكل إحدى مكوناته . ووفقا لنظريته العامة في فائض القيمة نجد أن ماركس يتحدث عن الإستغلال المتزايد للعامل كلما تقدمت الرأسمالية . بيد أن معدل الاستغلال (معدل فائض القيمة من الممكن أن يتزايد بدون أن يتضمن بالضرورة تغيرا في الأجور الحقيقية لغالبية الطبقة العاملة . ويؤكد ماركس ، أثناء عرضه لنظريته العامة في فائض القيمة التي قدمها في كتابه رأس المال ، أنه بينما يراكم رأس المال ثروة أكثر فأكثر ، فإن أجور الطبقة العاملة لا يمكن أن ترتفع في ذات الوقت إلى ما فوق حد الكفاف[1] . في إطار ذلك فإن زيادة الحجم النسبي لجيش الاحتياط الصناعي ، يؤدي إلى توسيع الاملاق المزمن . حيث تتركز أبشع أشكال الاستغلال المادي ، إذ تتعرض الفئة التي تخضع لهذه الظروف إلى تراكم البؤس misery وكرب العمل Agony of Labour والعبودية والجهل والوحشية brutality والانحلال الأخلاقي[2] . من هنا نجد أن الطبيعة المتناقضة للرأسمالية تكشف عن نفسها من خلال تراكم الثروة من ناحية ، وتراكم البؤس والفقر من ناحية أخرى .

٤ - وتعتبر عملية التركز Concentration والمركزية Centalization العملية البنائية الرابعة التي تعمل على الانهيار الحتمي للنظام الرأسمالي . ويقصد بالتركز العملية التي ينجح من خلالها الأفراد - إذا هم راكموا رأس المال - في زيادة كمية رأس المال التي تحت سيطرتهم . بينما تشير المركزية من ناحية أخرى إلى إندماج رؤوس الأموال الموجودة ، ومن ثم حدوث تغيير في توزيع رأس المال الموجود فعلا . وتؤدي كل من هاتين العمليتين إلى تأسيس وحدات إنتاجية أكبر وأكبر . إذ تفرض الطبيعة التنافسية للرأسمالية على المنتجين أن يناضلوا من أجل تخفيض أسعار سلعهم عن السلع المناظرة التي ينتجها المنافسون لهم . وبذلك فإن الرأسماليين الذين يسيطرون على التنظيمات الأكبر يتمتعون بميزات عديدة على صغار المنتجين . ومن ثم يتاح لهم الانتصار عليهم . وكلما

(١) Marx and Engels: Selected Works. Vol.1, pp.94-98.

(٢) K. Marx: Capital. Vol.1, p.645.

كانت الموارد التي تحت سيطرة الشخص الرأسمالي أكبر ، كلما كان قادرا على الانتاج بكفاءة ، ما دام سوف يتبع أسلوب الانتاج الواسع ومن ثم يستطيع أن يتحمل الصدمات التي قد تنتج عن تقلبات السوق . وكقاعدة عامة فإنه في إطار هذا النمط من التفاعل ، تميل الوحدات الأكبر إلى إبعاد الوحدات الصغيرة عن السوق ، ومن ثم تستوعب رأسمالها .

ويرافق تركز المشروعات الانتاجية ، مركزية رأس المال . حيث ينشأ نظام البنوك الذي يعني جمع المال من المدخرين ومنحه للمستغلين . بحيث تتحول هذه العملية إلى ميكانيزم إجتماعي هائل يشير إلى مركزية رأس المال [1] . وتعني هذه العملية ضمنيا الغاء توزيع رأس المال الخاص في أيدي الرأسماليين الأفراد . ومن هنا فإن هذا النظام يلغي الطابع الخاص لرأس المال . وعن طريق إجراءات التداول الأخرى غير المال وأشكالها ، فإن هذا النظام يبرز حقيقة أن النقود ليست أكثر من تعبير عن الطابع الاجتماعي للعمل ومنتجاته . غير أنه ما دام نظام التسليف Creditsystem يعتبر في حد ذاته مشروعا رأسماليا يهدف هو الآخر إلى الربح الخاص المستند إلى فوائد الديون ، فإنه سوف يلعب دوره كمحرك قوي أثناء الانتقال من أسلوب الانتاج الرأسمالي إلى أسلوب العمل المترابط associated labour في الانتاج [2] .

ونتيجة لعملية تركز المشروعات الصناعية وتعمقها ، ومركزية رأس المال تنشأ شركات المحاصة Company Joint - stock . حيث يمثل ظهور هذا النمط من الشركات التطور النهائي للإنتاج الرأسمالي . حيث تشهد هذه المرحلة الانفصال بين الرأسمالي صاحب المشروع ، وبين المشروع كتنظيم منتج ، وهو ما يعني إلغاء أسلوب الانتاج الرأسمالي داخل أسلوب الانتاج الرأسمالي ذاته [3] . ويوضح الانفصال بين ملاك رأس المال من ناحية والمديرين من ناحية أخرى هامشية أو عدم ضرورية الجماعة الأولى التي لم تعد تؤدي الآن دورا مباشرا في عملية الانتاج ، ومن ثم تبرز حقيقة أن عددا قليلا من الأفراد

---

(١) Ibid., p.626.

(٢) Ibid., p.539.

(٣) Ibid., p.429.

من خلال ملكيتهم لرأس المال يحصلون على قدر كبير من الثروة المنتجة . غير أنه حتى هذه المرحلة تعتبر شركات المحاصة مجرد مرحلة في إطار النظام الرأسمالي . وفضلا عن ذلك فإن نمو الشركات الكبيرة من هذا النوع يؤدي إلى السيطرة الإحتكارية في إطار أقسام معينة من الصناعة ، خالقة بذلك أنواعا عديدة من علاقات الاستغلال الجديدة (١) .

٥ ـ ويعتبر الصراع العملية الخامسة في إطار عمليات القضاء على النظام الرأسمالي . وفي هذا الاطار يؤكد كارل ماركس أن الصراع الطبقي في المجتمع الصناعي الحديث يعتبر الوسيلة الرئيسية للتغير الاجتماعي . يعني صراع هؤلاء الذين يعيشون من بيع قوة عملهم ضد هؤلاء الذين يستغلون عمل المعدمين Have - nots . وتعتبر القوة في هذا النطاق وسيطا للتغير الاجتماعي ، أو هي الحكم بين الطبقات الاجتماعية (٢) . ويؤدي العقل والقصد البشري دورا ضئيلا في تحديد نتاج هذه المواجهات التاريخية ، بالاضافة إلى ذلك تعتبر الظروف الموضوعية المتنامية تاريخيا ذات أهمية قصوى في هذا الصدد . وبصفة خاصة تعتبر العلاقة بين (قوى الانتاج) في المجتمع (وعلاقات الانتاج) ذات دور حاسم . وفي هذا الاطار يؤكد ماركس ، أن الحصيلة النهائية للصراع التاريخي ـ الذي يعتبر عاملاً جوهرياً في التغير الاجتماعي ـ يتحدد بواسطة العلاقات والقوانين السببية التي تقع خارج الارادة والوعي البشري . إذ تؤكد هذه العلاقات ذاتها في شكل ضرورة خارجية ينبغي أن تنحني لها كل الارادات (٣) .

ويعتبر الصراع الحتمي الذي تقوده القوى الجديدة ضد القوى القديمة قاعدة أو قانونا إجتماعيا . ومن الناحية العملية فإن ذلك يعني أن القائم بالتغيير يقف فجأة في مواجهة التناقضات التاريخية والأيديولوجية غير الرشيدة والمصالح المكتسبة ، التي تعمل مجتمعة بإعتبارها قوة محافظة ومضادة للتغير . وبوسع القائم بالتغير ـ الذي كان من حظه أن تقف قوى التاريخ إلى جانبه ـ أن يتجاوز

---

(١) Ibid., p.429.

(٢) John McLeich: Op. cit., p.26.

(٣) Ibid., p.27.

مقاومة التغير ، بأسلوب غير متوقع حتى من جانبه . وبالتأكيد هناك تباين في درجة وعي الأفراد القائمين بالتغير بالموقف الموضوعي ، بالاضافة إلى التباين الذي سوف يتعلق بدرجة قدرة الأفراد على توحيد أهدافهم بالحركة الجدلية العامة للتاريخ . ويستطيع القائم بالتغيير الاجتماعي أن ينجح بدرجة أفضل إذا تبنى - عن وعي - موقفا طبقيا ووجهة نظر ملتزمة . وعلى هذا الأساس فقط يستطيع أن يبدأ في فهم علاقات القوى الطبقية وأن يكون قادرا على التنبوء بالحركة الانبثاقية لعلاقات الانتاج وقوى الانتاج في فترة تاريخية محددة [1] .

تكشف الرؤ ية التحليلية لمجموعة العمليات السابقة أنها جميعها تعمل لغير صالح نمو النظام الرأسمالي ، بل إن بعضها يكمن دوره الرئيسي في التعجيل من فنائه . إذ نجد أن إكتساب البروليتاريا للوعي الموضوعي يجعلها على وضوح بقوانين التاريخ وضرورة الاتساق مع حركة وإتجاه هذه القوانين ، هذا بالاضافة إلى أن هذا الوعي ييسر لها تنظيم النضال من أجل الحفاظ على مصالحها وإكتساب مصالح جديدة ولو على حساب النظام الرأسمالي ، هذا إلى جانب أن هذا الوعي ييسر لها تنظيم نفسها بإعتبارها القوة التاريخية الضاربة والقادرة على شل فاعلية هذا النظام ، بل والسعي إلى نفيه .

بينما تسعى قوانين الميل إلى تناقص الربح إلى حرمان النظام الرأسمالي من التراكم الذي يشكل جوهر إستمراره . إذ أنه من المفترض الزيادة التراكمية الدائمة والمستمر لرأس المال ، فإذا توقفت الاضافات إليه لحظة ، من خلال الأرباح أو من خلال فائض القيمة ، فإن ذلك سوف يعني شهادة ضمنية للعجز عن الاستمرار وبداية تآكل هذا النظام ونفيه لذاته بواسطة آلياته الأساسية ، وهو ما يعني الاضعاف المتزايد للنظام ، ولقدرته على المقاومة أمام أية قوى قد تتقدم للقضاء عليه تجسيدا لفاعلية الجدل .

في إطار ذلك تعمل عملية الافقار على دعم الموقف الفيزيقي والسيكلوجي للطبقة البروليتارية ، حتى تسعى إلى الانفصال عن هذا النظام ليس بسبب الوعي بمصالحها ولكن بسبب عجز هذا النظام عن الوفاء وبإشباع حاجاتها

---

(1) Ibid., p.28.

الأساسية ، حتى تلك الحاجات التي تقع على المستوى الحيواني ، في هـذه الحالـة يكـون على البـروليتاريـا أن تجري إختيـارا صعبا ، إمـا المـوت الفيـزيقي بسبب إفقارها والعجز عن إشباع حاجاتها الأساسيـة ، أو التقدم النضـالي للقضاء عـلى النـظام الذي سبب عـدم إشباع حـاجاتهـا الأسـاسيـة . من أجـل خلق تنـظيم إجتمـاعي جديـد قادر عـلى ذلك . ومن ثم يكـون اختيـار الثـورة عـلى النـظام الرأسمالي ونفيه تخلصا من الاغتراب والافقار والحياة في ظل ظروف سيئة .

في مقابل ذلك تؤدي عملية التركز والمركزيـة دورا أساسيـا في السعي نحو نفي النـظام الرأسمـالي ، حيث تعمل عـلى تركيـز رأس المال ، وإلغـاء الطابـع الخـاص له ، وإكسـابه طـابعا إجتمـاعيا وهـو ما يعني سلب البـرجـوازيـة أكـثر أسلحتها فاعلية ، هذا إلى جانب تركيز صفوة البرجوازيـة ذاتها ، إنكمـاش هذه الشـريحة بسبب عمليـات المنافسـة . وبسبب فاعليـة هاتـين العمليتين نكـون في مواجهة بناء قوة غير متوازن وضعيف من حيث درجة استقراره ، ومن ثم تصبح المسألة سهلة وميسرة أمام البروليتاريا الثورية للتقدم والاطاحة به .

ثم تـأتي العملية الأخيـرة والتي تتمثـل في الصـراع الـطبقي الـذي يتخـذ مرحلتين ، المرحلة الأولى حيث تدريب البروليتاريا على الصراع ، وأيضا إختبـار قوة البرجوازية المضادة . وفي هذه المرحلة تقدم بعض الصراعات الفردية المتفرقة التي تدور حول قضايا جـانبية كـرفع الأجـور أو تحسين ظـروف العمل . وحينـما تتأكد البروليتاريا من قوتها فإنها تنتقل إلى المرحلة الثانية من الصراع حيث التقدم الـواعي والمنظم من أجـل القضاء الشـامل عـلى النـظام الـرأسمـالي ، وإحـلال التنظيم الشيوعي للمجتمع ، مرورا بدكتاتورية البروليتاريا الاشتراكية .

ذلك يعني أن بعضا من هذه العمليات كان يعمل في إتجاه إضعاف النسق الرأسمالي من مختلف جوانبه ، بينما عملت المجموعـة الأخرى من العمليـات في إتجاه دعم قوة القوى الثورية التي سوف تتولى القضاء على هذا النظام .

سادسا : الثورة البروليتارية ، وتغيير النظام الرأسمالي .

مهدت مجموعة العمليات السابقة ـ من خلال إضعافهـا للنظام الـرأسمالي أو دعمها القوى الثـورية ـ لقيـام الثورة البـروليتاريـة التي يساعـد على انـطلاقها

عوامل عديدة تتفاعل مع بعضها حتى نفي النظام الرأسمالي الذي شكل هدف هذه الثورة .

وتمثل الطبقة البرجوازية أول العوامل المساعدة على الانهيار . فبالنظر إلى كونها عنصرا في النظام الرأسمالي يتحول المال لديها إلى هدف تسلك من أجله كل الوسائل بداية من حرمان ذاتها ونهاية بإستخدام البروليتاريا بهدف تحقيق أكبر فائض قيمة ممكن . في إطار ذلك نجد أن البرجوازية تدخل في صراع ناف لذاتها على جبهات عديدة . أولها الصراع داخل البرجوازية ذاتها ، والذي يكون من نتاجه تدهور فئات البرجوازية الصغيرة ذات الرساميل الصغيرة نتيجة لمنافسة البرجوازيين الكبار لهم ، أو نتيجة لتخلف وسائلها الإنتاجية ، ومن ثم تنحدر إلى البروليتاريا ، حيث تتولى الأخيرة تجنيد أفرادها من بين كل الطبقات [1] .
أما الصراع الثاني الذي تقوده البرجوازية فهو ضد البروليتاريا ، وبذلك نجد أن البرجوازية تخلق بروليتاريا كبيرة أثناء سعيها الدؤوب لتحقيق أكبر فائض قيمة ممكن . وتحت وطأة القهر الذي تفرضه على البروليتاريا إما من خلال ظروف العمل السيئة ، أو من خلال الأجر المنخفض . وهو ما يعني أنها توفر الظروف لنمو البروليتاريا كوحدة طبقية ومن ثم إتجاهها نحو الصراع السياسي كمدخل للتغلب على ظروف قهرها التي لن تكون سوى القضاء على النظام البرجوازي ذاته [2] . بالاضافة إلى ذلك فإن عجز البرجوازية عن السيطرة على الموقف ـ حيث أصبحت عاجزة عن تأمين حد أدنى من المستوى الملائم لمعيشة البروليتاريا ـ يدفع البروليتاريا إلى الهبوط تحت وطأة ظروف أكثر إنحطاطا . كل ذلك يجعل وجود البرجوازية منذ الآن فصاعدا غير متلائم ووجود المجتمع [3] . هذا بالاضافة إلى الهامشية التي بدأت البرجوازية تعيشها بالنظر إلى عملية الانتاج والتي بدأت تفتضح بحكم آليات التركز والمركزية الرأسمالية .

وتمثل البروليتاريا عامل الانهيار الثاني الذي ساعد على إنهيار النظام الرأسمالي . ووفقا لما أشرنا فإن سعي البرجوازية إلى تحقيق الربح يجعلها تعمل

(١) ماركس انجلز: البيان الشيوعي. ص ٤٧.
(٢) نفس المرجع: ص ٤٩.
(٣) نفس المرجع: ص ٥٣.

على تجميع أكبر عدد ممكن من العمال في مكان عمل واحد . وبـذلك فهي تخلق منهم شريحة متماثلة من حيث ظروفها الاجتماعية والانتاجية . غير أنـه حتى هذه اللحظة لا تشكل البروليتاريا أية إمكـانية ثـورية . هـذه الامكانيـة التي تتخلق بـالنـظر إلى عـاملين . أولهـا نمـو وسـائـل الاتصـال بـين أفـراد وجمـاعـات البروليتاريا[1] . مما يسـاعد عـلى تكثيف وجود البـروليتاريـا وإثراء تفـاعلاتهـا وتـوجهها نحـو أهداف عـامة وليست خـاصة . ويتمثـل العامـل الثاني ـ لتخلق الامكانية الثورية ـ في خضوع البروليتاريا لظروف متماثلة تقريبا . بالاضافـة إلى زيـادة حدة قهـر الظروف لهـا بما يعـوق إنتاجيتهـا ويختزل جـوانب أسـاسيـة من إنسانيتها . وفي محاولة للتخلص من ظروف القهر المفروضة عليها كنضالهـا لرفـع الأجور التي تعمد البرجوازية إلى خفضها ، بالإضافة إلى مطالباتها الملحة بتحسين ظروف العمل ، فإن هذه النضالات الفرعية تحول البروليتاريا من طبقة في ذاتهـا إلى طبقة لذاتها ، حيث تدخل مرحلة النضال السياسي الذي تمارسه مستندة إلى القوة والصراع الصريح . ومن ثم محـاولتها تـوسيع قـدرتها عـلى تشكيل المـوقف وإمتلاك مركز القوة . وبالتالي القضاء بالقوة على الطبقات المضادة[2] . وذلك بهدف الغاء ظروف الافقار والاغتراب التي تعيش في ظلها ، وأيضا بهدف إعـادة التنظيم الاجتماعي الذي يهدف بالأساس إلى الغاء النظام القائم .

لانجاز ذلك يقدم ماركس إلى البروليتاريـا الاجابـة الثوريـة على كـل هذه التفاعلات ، بإعتبارها تميز المرحلة النهائية في مراحل التفاعل الرأسمـالي . حيث يؤكد أنه حيثما لا يمكن إلغاء العمل كلية ـ لكـونه العمليـة التي ينتج بـواسطتهـا الانسان أساسيات حياته ـ فإنه يمكن محو الاستغلال والعمل المغترب والقهر كلية من الخبرة الانسانية . حيث يجد العمال أنفسهم ـ وهم أكثر من يعانون من هذه الـظروف ـ في لحظة يستـولون عـلى رأس المـال والقـوة من يـد القـاهـرين لهم . ويتحقق ذلـك حينما يتكشف وعي البـروليتاريـا ، ومن ثم تنتظم صفـوفها وتعي حركتها ، وتقدم على عمل إرادي واضح تحطم من خلاله كل متضمنـات النظام الرأسمالي ، من حيث أبنيته التحتية أو الفوقية ، وعمليـاته الأسـاسية . وبـذلك

---

(١) نفس المرجع : ص ٤٩ .

(٢) D. Atkinson: op.cit., p.40.

تصدق الصرخة الماركسية (يا عمال العالم إتحدوا . . . .) فليس للبروليتاريا ما تفقده - في النظام البرجوازي - سوى أغلالها وقيودها ، لكي تربح من بعد ذلك عالما بأسره [١] . ذلك يعني أن الالغاء الحتمي للطبقات والصراع الطبقي سوف يصل بالبشر إلى حالة يؤدي فيها النمو الحر لكل إرادة إلى النمو الحر للجميع [٢] .

وتكمن عبقرية التحليل الماركسي حينما يخضع التفاعل الاجتماعي بين مكونات النظام الرأسمالي ، أو بين العمليات البنائية الأساسية لهذا النظام لقوانين حتمية تتجاوز الارادة والاختيار الفردي . في اطار ذلك لم يهتم ماركس إلا بمسألة واحدة وأساسية . هي أن يوضح بالبحث الاجتماعي الدقيق حتمية انتظام الشروط الاجتماعية المتتابعة . أعني ضرورة أن يسلم كل نظام حالي إلى نظام آخر يليه بشكل حتمي ، بحيث يحدث نفس الأمر دائما . سواء اعتقد البشر أو لم يتعقدوا في ذلك ، سواء كانوا على وعي أو عدم وعي به . ومن ثم ينظر ماركس إلى الحركة الاجتماعية كإحدى عمليات التاريخ التي تحكمها قوانين ليست مستقلة عن الارادة والوعي والذكاء البشري فقط ، ولكنها تفرض أيضا حتميتها على الارادة والذكاء والوعي البشري [٣] . أليس ماركس هو القائل بأن النظام الرأسمالي يتجه حتما نحو انهياره وفنائه حسب قوانين حديدية لا ترحم ، وما صراع البرجوازية والبروليتاريا سوى نوع من الملاكمة الوهمية [٤] .

---

(١) ماركس، انجلز: البيان الشيوعي. ص ٨٦.

(٢) Ivring Zeiltin: op.cit., p.108.

(٣) Marx and Engels: Selected Works. Vol.1, p.454.

(٤) Bernstein, Richard J.: The Restructuring of Social and Political Theory. Methuren and Co. LTD. 1976, p.182.

كفاءة الإتجاه الوظيفي في دراسة التغير الاجتماعي

أولا : التغير الاجتماعي : المكانة النظرية والواقعية .

تؤكد النظرة إلى جغرافية العالم وتاريخه بروز أهمية التغير الاجتماعي كظاهرة لا بد أن تصبح موضع اهتمام النظرية السوسيولوجية المعاصرة . إذ توضح النظرة إلى خريطة العالم سيادة فاعلية عمليتي التجانس والتباين اللتين تعدان أساس تفاعل التغير الاجتماعي في النسق الوظيفي . فبسبب ظروف عديدة نجد أن سيادة نوع من التجانس الداخلي بين عدد من التجمعات بالنظر إلى تجمعات أخرى ، يولد نوعا من التباين بينها وبين هذه التجمعات . والنتيجة أننا نجد بين أيدينا تجمعات تؤكد على نوع من التجانس الداخلي الذي يتوازي وقدر التباين الذي يسود العلاقة وأي تجمع آخر . ذلك كله يؤكد دوام التحول والتشكل بالنسبة للبناءات التي تخضع لهذه العمليات ، ويشهد بالتالي على دوام تفاعلات التغير ومدى لزوميتها للوجود الانساني .

بيد أن هناك من العوامل ما أكد أهمية قضية التغير الاجتماعي من وجهة نظر النظرية السوسيولوجية المعاصرة نذكر منها ما يلي :

ـ أدى ظهور العلم ودوره كنسق اجتماعي وطرحه لعديد من التجديدات العلمية والتكنولوجية في بناءات المجتمعات الصناعية المعاصرة ، إلى دوام تفاعلات التغير في بناءات هذه المجتمعات ، ومن ثم انتشاره إلى معظم أرجاء

العالم كنمط ثقافي أكثر كفاءة (أقل تكلفة بالنسبة للاشباع الوظيفي لمتطلبات النسق .) ومن هنا فإذا قلنا أن الظاهرة التكنولوجية هي أهم ظواهر العالم الصناعي المتقدم فإن ظاهرة التغير يجب أن تنال نفس قدر الاهتمام على مستوى المجتمع الانساني الشامل .

ـ إنه إذا كان العالم يضم ثلاثة تجمعات نسقية أساسية ، وهي العالم الأول والثاني والثالث ، فإن هذه التجمعات تنفصل على أساس قدر التقدم الناتج عن قدر امتلاكها للمعرفة العقلانية والكفاءة التكنولوجية التي تيسر هذا التقدم وتنتجه ، فإلى جانب أهمية التغيرات التنموية التي قد تخضع لها بلاد العالم الاول والثاني ، فإن بلاد العالم الثالث عادة ما تخضع لتغييرات جذرية تعمل على الغاء الهوة التي تفصل بينها وبين بلاد العالم الاول والثاني ، ومن ثم تحررها من قيود التبعية والاستغلال التي تمارسها المجتمعات المتقدمة .

ذلك يبرز أهمية التغير الاجتماعي كظاهرة معاصرة . إلا أنه بالرغم من الاهمية البارزة لهذه الظاهرة فقد ثار خلاف بين النماذج النظرية حول مسائل تتعلق بطبيعة التغير الاجتماعي ، ثم مدى التغير ، ومصادره ، وآثاره ، ثم طبيعة التفاعلات التي يثيرها فعل ورد فعل التغير . ولقد نشأت هذه المواقف الخلافية أما نتيجة لاختفاء المعرفة الامبيريقية المتعلقة بالتغير الاجتماعي ، أو نتيجة لتعرض النموذج النظري لطراز معين من الواقع ثم عمم هذه الرؤ ية على واقع متباين ، أو انطلاقا من مواقف أيديولوجية معينة والادعاء بأنها تمثل مواقف علمية موضوعية . ذلك كله خلق مجموعة من الصعاب أو المعوقات أمام فهم التغير الاجتماعي وهو ما نعرض له في الفقرة التالية .

ثانيا : نظرية التغير الاجتماعي ، معوقات بنائها

اتساقا وتأكيد أهمية التغير الاجتماعي كان من الضروري أن تتصدى له نظرية علم الاجتماع لكي تقدم لهذه الظاهرة أو العملية فهما علميا موضوعيا يكشف عن القوانين التي تحكم تفاعلها . إلا أن النظرية في نضالها لتأسيس هذا الفهم كان عليها أن تخضع لنوع من التنظيم الذي يتم من خلال تأسيس مجموعة من النماذج النظرية التي تحاول تقديم فهم لهذه الظاهرة . بيد أن الفهم

الذي طورته هذه النماذج تعرض لبعض التحيزات والانحرافات التي حرمتها من تقديم فهم موضوعي لقضية التغير الاجتماعي ويمكن تقسيم العوامل التي أعاقت تأسيس نظرية قادرة عن التغير الاجتماعي إلى مجموعة المعوقات النظرية ومجموعة المعوقات الواقعية ، وهو ما سنعالجه في الفقرة التالية .

١ ـ المعوقات النظرية

يبرز تأمل تاريخ النظرية السوسيولوجية وتعرضها لقضية التغير الاجتماعي قيام مجموعة من النماذج النظرية التي حاولت التصدي لهذه الظاهرة من أجل تقديم فهم لها . إلا أنه يبرز أيضا بعض العيوب الاساسية التي تمس المسلك الموضوعي الذي سلكته هذه النماذج لتوفير هذا الفهم وسوف نمثل لذلك بتقويم كفاءة النماذج النظرية التالية فيما يتعلق بقضية التغير الاجتماعي ، وهي كما يلي :

ـ تقويم كفاءة النماذج التطورية في فهم التغير الاجتماعي .

ـ تقويم كفاءة النماذج الانتشارية في فهم التغير الاجتماعي .

وفيما يلي تفصيل ذلك .

أ ـ تقويم كفاءة النماذج التطورية في فهم التغير الاجتماعي .

ترجع أصول الفكر التطوري لمحورين معرفيين. أما المحور الأول فيتعلق بالتراث الفكري لنظرية علم الاجتماع والذي يتمثل في اسهامات ابن خلدون وتصوره للمراحل المتعاقبة التي ينتقل خلالها المجتمع الانساني ، ثم مراحل التطور المجتمعي التي سجلها كل من فيكو وكوندرسية . والتي تتمثل أيضا في اسهامات الفلسفة الاجتماعية والرصيد الفكري الذي وفرته الفلسفة الهيجلية التي أكدت على مراحل نمو العقل أو الروح الجمعي عبر التاريخ حتى تحقق اكتماله في تأسيس الدولة الالمانية . ثم الاسهامات التي وفرتها الفلسفة الوضعية والمراحل التي حددتها لتطور المجتمع الانساني وميتافيزيقا قانون الحالات الثلاث . أما المحور الثاني فيتعلق بالسياق الاجتماعي الذي عاشه انثروبولوجيو واجتماعيو القرن السادس والسابع عشر ، حيث رأوا فيما حولهم أنماطاً مجتمعية

ذات درجات متفاوتة من التخلف والتقدم ، بحيث تقف بعض هذه الأنماط قريبا من قاع التاريخ وبدايته بينما مثل البعض الآخر قمة التطور والاكتمال(*) .

بيد أنه بالرغم من وحدة المحاور المعرفية للفكر التطوري ، فإننا نجد أمامنا عديدا من النماذج التطورية التي ساد بينها اختلاف على المستوى النظري واختلاف آخر على المستوى المنهجي . أما على المستوى النظري فنجد انقسام التطورية إلى قسمين ، حيث يهتم القسم الاول بتتبع المراحل المتعاقبة التي يمر بها المجتمع الانساني ، ونمثل لذلك باسهامات مورجان في كتابه (المجتمع القديم)(1) . بينما اهتم الفريق الآخر بتتبع المراحل المتعاقبة التي يجتازها أحد النظم الاجتماعية ، إذ كان يستدل من وجود نظام معين على المرحلة التطورية التي يعيشها المجتمع المحتوي لهذا النظام ، ونمثل ذلك باسهامات كل من باخوفن وسير هنري مين ودراساتهم عن نظم القرابة وتطورها وأشكالها الاصلية . أما الاختلاف الآخر فقد كان على المستوى المنهجي ، حيث ظهر أيضا مسلكان ، يركز الأول على استخدام المنهج الاستقرائي ، ويستقرأ عن طريقه العوامل أو الأسباب المتضمنة في انجاز أية عملية تطورية أو انتقالية معينة ، ومثال ذلك تفسير الدارونية لعملية التطور أو الانتقال بالاستناد إلى مبادىء الوراثة والتنوع والانتقاء الطبيعي . أما المسلك الثاني فيتمثل في استخدام المنهج التاريخي الذي يتناول عملية التطور ويتابع حركتها على أنها مجموعة من المراحل المتعاقبة(2) .

وتؤكد المنظرة التقويمية للفكر التطوري ، اسهامه الواضح في تطوير نظرية عن التغير الاجتماعي(**). إذ أوضح هذا الطراز من الفكر التباين بين مختلف

(*) يؤكد سولاس في كتابه (ما قبل تاريخ أوروبا) أن بعض المفكرين يحاولون استثمار هذه القضية العلمية لتأكيد سمو أوروبا وسيادتها على العالم ، ويؤكد أن هذه النظرة تعبر عن نفعية مفرطة لكونها لا ترى في وجود البدائيين من فائدة سوى المساعدة على فهم تاريخ أوروبا وشهادة على سموها وسيادتها .

(1) Radcliffe Brown, A.R.: Method in Social Anthropology. Chicago University Press (1958), p.10.

(2) Ibid., pp.8-9.

(**) من منطلق موضوع هذا المقال نرى أن النظريات العاملية تشكل احدى مراحل الفكر التطوري =

الاشكال المجتمعية ثم أوضح أن هذا التباين وتجاوزه يتم بفعل عوامل معينة ، ثم هو الفكر الذي رتب المجتمعات على أساس قدر التقدم والتعقد الذي تشهده بناءاتها ومن ثم قدر التطور ، ثم هو الذي ألقى الضوء على الأسباب أو العوامل التي تكمن وراء انجاز أية عملية تطورية تسبب انتقال الشكل الاجتماعي عبر مختلف المراحل التطورية . بيد أنه بالرغم من الاسهامات الواضحة التي قدمها هذا الفكر فإن لنا عليه بعض المآخذ التي تسببت في اعاقته عن تطوير نظرية قادرة عن التغير الاجتماعي نذكر منها ما يلي :

- تركز الاهتمام الرئيسي للفكر التطوري على انتقال الوحدات الكلية وانبثاقها عبر المراحل المتعاقبة ، دون أن يعطي اعتبارا لتحليل التغير وتوضيح تفاعله داخل هذه الوحدات الكلية . بل ودون بذل أي جهد لربط الاسباب أو العوامل الخاصة بالتفاعلات الجزئية بعملية انتقال أو تطور الوحدة الكلية العامة . هذا بالاضافة إلى أن هذا الطراز من الفكر لم يحاول دراسة عمليات التغير في أي أشكال البناءات المعاصرة بالرغم من معاصرته لكثير من التغيرات . ولقد كان السبب في ذلك هو تركيز اهتمامهم الرئيسي على العمليات الانتقالية الرئيسية ، ومن ثم فقد اعتبروا الوحدات المعاصرة لهم وحدات لا تنتابها أية تغيرات ما دامت لا تخضع لعملية التغير والانتقال الرئيسية[1] .

- خطأ افتراض هذا الاتجاه بأن التطور لا بد أن يكون أحادي المسار ، وأن هناك مراحل للتطور أساسية وشاملة[2] . وقد جعله ذلك يطرح تصورا

= في جانبه الاستقرائي ، ذلك لأن هذه النظريات إلى جانب أنها تحاول أن ترسم تطور الأشكال المجتمعية وتوضح المراحل التي تجتازها ، فإنها تحاول أيضا أن تحدد الأسباب أو العوامل الدافعة لهذه العمليات التطورية ، وغالبا ما كانت ترى أن لهذه العوامل أو الاسباب دورها المطلق الذي تتكرر فعاليته دائما في انجاز هذه العمليات التطورية . وعادة ما كانت هذه الاسباب بيلوجية جينية ، أو اقتصادية ، أو ثقافية ، أو تكنولوجية ، أو حتى سوسيولوجية كما فعل دوركيم . ويمكن أن ندخل ضمن هذه النظريات العاملية الماركسية لكونها تعتبر التغير في أساليب الانتاج هو المنطلق الدائم لقيام التغير الاجتماعي .

(١) Hogben, S.: Social Change. Watt. London (1958), pp.13-15.

(٢) Eisntdt, S.N.: Social Change, Differentiation and evolution. (m) Demerath 111, =

مثاليا عن الواقع مغفلا بذلك كافة التغايرات النسبية التي قد تسببها ظروف متباينة . ولقد أدى ذلك إلى عجزه عن فهم التغيرات التي تتم في انساق واقعية محددة .

ـ نتيجة لاصرار الفكر التطوري على تفسير النماذج المجتمعية وعمليات الانتقال المتضمنة بالاستناد إلى سبب أو عامل دائم ، فإنها ارتكبت مسلكا منهجيا خاطئا تمثل في الانتقاء والبحث عن المعطيات والشواهد المؤيدة لوجهة النظر المطروحة عن الواقع ، واغفال الشواهد المضادة أو التي تناقض ذلك ، نمثل لذلك بالجهود الانتقائية التي مارستها كافة النظريات العاملية التي كانت تؤكد دائما على تفسير العملية الاجتماعية في توازنها وتغيرها بالاستناد إلى العامل الاقتصادي أو التكنولوجي أو الروحي الأخلاقي [1] .

ـ لم يتوقف هذا الاتجاه الفكري عند حد ارتكاب الخطأ السابق ـ وهو التأكيد المطلق على عوامل دائمة في اثارة التغير الاجتماعي ـ وإنما تجاوزه إلى ارتكاب خطأ منهجي آخر بافتراضه استمرار التغير في اتجاه هذا العامل أو السبب دون اعطاء اعتبار لتساند العوامل أو المتغايرات المتضمنة في هذا الاتجاه . وبذلك فإلى جانب احتوائه على افتراض مسبق يتعلق بمثيرات التغير الاجتماعي تضمن افتراضا خاطئا ومسبقا آخر يتعلق بطبيعة تفاعل التغير الاجتماعي ومساراته ، وذلك كله يتنافى ومنهجية أي فهم علمي وموضوعي للتغير الاجتماعي .

ـ وقعت هذه النظريات في خطأ منهجي قاتل . إذ بينما تتخذ من المجتمع الانساني الشامل وحدة دراستها التي ترسم لها مسارات التطور ومراحله بالاستناد إلى عوامل معينة ، نجدها تستمد معطياتها المؤكدة لفروضها من واقع جزئي ، أعني من مجتمعات محددة ، ثم تحاول تعميم مجموعة التعميمات التي تصل إليها من خلال هذا الواقع الجزئي المحدد على واقع متباين لا يتجانس مع الواقع الأصلي الذي جردت عنه هذه التعميمات .

= N.J. (ed.): System Change and Conflict. The Free Press. New York. London. 1969, pp.213- 224.

(١) Ibid., p.214.

ب ـ تقويم كفاءة الاتجاه الانتشاري في فهم التغير الاجتماعي .

لا نستطيع أن نسجل ميلادا منفصلاً للفكر الانتشاري ، ذلك لأن الانتشارية تولدت عن التطورية ايجابا أو سلبا . فالمدرستان على ما يؤكد مالينوفسكي ليستا متناقضتين ، وإنما تدخلان إلى الثقافة من زوايا مختلفة . بيد أن للانتشارية امتيازها الذي يتأكد بامتلاكها لدرجة من الواقعية ، والحس التاريخي ، ثم معرفة أكثر بالمؤثرات البيئية والجغرافية (١) . هذا بالاضافة إلى اعتبار المدرسة التحليلية والمدرسة الجغرافية الالمانية أبعادا معرفية للانتشارية .

وبينما تتفق الانتشارية مع التطورية في البحث عن أصل السمة أو الثقافة (٢) . فإنها تختلف عنها في ادراكها للواقع الانساني ككل عضوي متماسك . فهي لا ترى ذلك الانتقال أو التطور الكلي للثقافة ، بل تراه دائماً مجزأ إلى سمات أو مجموعات السمات التي ليس بينها أي رابطة فهي تعامل الثقافة على أنها كائن عضوي ميت (٣) . ليس بين أجزائه أي تساند بنائي أو تفاعل وظيفي . ونتيجة لذلك فقد تهاجر السمات من ثقافة لأخرى، بل أننا قد نواجه في بعض الثقافات بسمات لا دور لها ، ولا تحقق تلاؤما مع السياق ، وهي ما يسميها الفكر التطوري السمات البقايا (٤) . وتسميها الانتشارية بالسمات المستعارة .

يبقى بعد ذلك أن نؤكد أنه إذا ما شكل التاريخ مجال الفكر التطوري ، فقد اتخذ الفكر الانتشاري الجغرافيا وتكتيكاتها نطاق عمل وأسلوبا ملائما . وبذلك أسست الانتشارية خرائط توزع عليها الثقافات وسماتها وانتشارها من مكان لآخر بقدرة واقعية وامبيريقية ملموسة .

---

(١) Malinowski B.: A Scientific theory of Culture and other essays. A Galaxy Book. New York. Oxford Press, (1960) p.17.

(٢) Magumdar D.N. and Madan, T.N.: An Introduction to social anthropology: Asia Publishing House. Bombay. 1961. p.26.

(٣) Martindale, D.: The Nature and Types of Social theory. London: Routledge and Kegan Paul. 1961, p.400.

(٤) Malinowski, B.: op.cit., p.28.

وينتج مما سبق أن للفكر الانتشاري موقفه المحدد من مسألة التغير الاجتماعي . فهو لم يؤمن بالانتقال الكلي للمجتمعات ، وإنما لبعض سمات أو عناصر المجتمعات ، ومن هنا فإننا يمكننا ـ على ما يذهب برى ـ أن نؤكد على أن أي حضارة معاصرة ما هي إلا عبارة عن تراكم من العرف المتخلف أو الباقي ، وأن التصنيف الواعي لها قد يكشف عن شرائح لمجموعة من الثقافات[1] . بيد أنه بالرغم من اسهام الانتشارية في تطوير نظرية عن التغير الاجتماعي خاصة ذلك الذي يأتي من الخارج فإن هناك بعض العيوب التي انتابت هذا الفهم نذكر منها ما يلي :

ـ بالرغم من مشاركتها التطرية في تناول المجتمع الانساني بكامله كوحدة للدراسة إلا أنها أضافت إلى هذا الخطأ خطأ آخر بأنها لم تحاول أن تتناول هذا الكل على أنه كل عضوي تتساند عناصره بنائيا ووظيفيا ، ومن ثم فلم تر في الوجود الانساني ـ على أي من مستوياته ـ سوى نوع من التراكم العشوائي لمجموعة من العناصر أو السمات الدائمة كالهجرة والانتقال .

ـ نتيجة لافتقادها امتلاك التصور العضوي أو النسقي للمجتمع ، فإنها أصبحت عاجزة عن متابعة التغيرات التي تقع نتيجة لهجرة سمة ثقافية أو عنصر بنائي إلى وجود اجتماعي معين ، ثم الافعال وردود الافعال التي تثيرها في البناء الذي هاجرت إليه .

ـ شاركت الانتشارية التطورية الخطأ المنهجي المتعلق بانتقاء المعطيات الواقعية التي تؤيد فروضها النظرية . والحق أن هذا المسلك لم يسهم فقط في اثبات زيف أو صدق فروضها بقدر ما أسهم في عزلها ـ كنموذج نظري ـ عن الواقع ، بحيث لم نجد في الانتشارية في النهاية سوى مجموعة من الخرائط المتعلقة بأصل السمات وانتشارها على المستوى التأملي النظري دون أن تمتلك أي سند واقعي أو امبيريقي يشهد على صدق وثبات هذه الافتراضات .

٢ ـ المعوقات الواقعية

بيد أنه بعد اتضاح الدور الذي لعبته بعض الانحرافات النظرية والمنهجية

(١) Hogben: op.cit., p.16.

في اعاقة تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعي نرى أنه من الموضوعي ألا نلقي عليها بالتبعية كلها وذلك لأمرين : الأول يؤكد على أن بناء النظرية وتأسيسها عادة ما يكون نتيجة اسهام التراث النظري والمنهجي الذي تعد النظرية احدى حلقاته ، أما الثاني فيتعلق بدور السياق الواقعي والامبيريقي الذي تتأسس في ظله النظرية . إذ تدل الشواهد فيما يتعلق بموضوعنا على أن هذا الواقع قد لعب دورا بارزا في اعاقة تأسيس نظرية التغير الاجتماعي .

ويتضح ذلك من ادراك أن المجتمعات التي جردت عنها هذه النماذج النظرية كانت مجتمعات صغيرة نسبيا على درجة عالية من التجانس والتكامل ، وتفتقد أي وعي أو حس بالتاريخ وحركته[1] . ونتيجة لذلك كان منطقيا أن تعكس النماذج النظرية التي تجرد عن معطيات هذه المجتمعات واقعا ساكنا لا تظهر فيه ديناميات التفاعل الداخلي . إذا لم نر من دينامية تفاعل التغير سوى نمطين : حيث يركز الأول على التطور أو النمو العادي للأشكال الاجتماعية المختلفة دون أن يبرز ما يمكن أن يولد التناقضات في داخل هذه البناءات وقد يتمثل هذا النمط في الفكر التطوري عامة ، فهو وإن اهتم بالعمليات الانتقالية العامة إلا أنه أغفل التفاعلات والتغيرات الداخلية التي تسلم لحدوث هذه العمليات العامة . بينما ركز النمط الثاني على أن التغير دائماً من الخارج ويتمثل ذلك في الفكر الانتشاري الذي اهتم بالانتقالات للعناصر دون أن يوضح كيف تسهم هذه الانتقالات في صياغة عملية تغير عامة ينتقل من خلالها الشكل البنائي كلية إلى شكل آخر .

ونتيجة لذلك تأخر تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعي طالما كان الاهتمام مركزا على المجتمعات البدائية ، وهو الاهتمام الذي انتهى بالتركيز على التفاعلات التي أثارتها الثورة الصناعية في بناء المجتمع الأوروبي والتي تطلبت اهتماما خاصا من النظرية الاجتماعية . وكان من الضروري أن تنعكس معطيات هذا الواقع الدينامي المتغير في النماذج النظرية التي عاصرت ذلك . وبذلك نستطيع أن نؤكد أنه إذا كان سكون الواقع وتوازنه هو الذي اعاق -

(١) Cohen, Percy. S.: Modern Social theory. Heineman. London. 1968. pp.42-46.

بقدر ما ـ تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعي فإن دينامية الواقع وثوريته هي التي أسهمت في امكانية تطوير نظرية عن التغير الاجتماعي .

ثالثا : نظرية التغير الاجتماعي ، بعض اعتبارات أساسية .

بعد استعراض المعوقات النظرية والواقعية التي أخرت تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعي نحاول الآن ـ استخلاصا للموقف التقويمي للاتجاهات النظرية السابقة ـ أن نصل إلى بعض الاعتبارات أو الاستخلاصات التي يجب مراعاتها في تأسيس أية نظرية فعالة عن التغير الاجتماعي نذكر منها ما يلي :

ـ تقاس كفاءة النظرية بمدى شموليتها وقدرتها على تقديم فهم لكافة المتغايرات الواقعية التي تدخل في اطارها ، معنى ذلك أن تتحدد كفاءة نظرية عن التغير الاجتماعي بقدرتها على تقديم فهم لاحدى عمليات التغير أو كافة العمليات . ومعنى ذلك أننا إذا قلنا أن هناك تغيرا تدريجيا وآخر ثوريا ، وأن هناك تغيرا من الخارج وآخر من الداخل ، فإن النظرية تكون شاملة إذا هي قدمت فهما لكافة هذه العمليات أو الأنماط . وتكون جزئية إذا هي اقتصرت على بعض المتغيرات دون أخرى . وهذا ما يفرق النظرية عن النموذج النظري ، فالنموذج ليس من الضروري أن يقدم فهما لكافة أنواع المتغيرات ، وإنما يؤسس لتقديم فهم لبعض المتغيرات فقط ، أما النظرية فهي مستوى أشمل من النموذج ، لكونها تناضل من أجل تقديم فهم لمجموعة المتغيرات التي تدخل في اطارها(*) .

ويمكن للنموذج النظري أن يتحول إلى نظرية إذا هو قد تطور فقدم فهما لكافة المتغيرات التي تدخل في الاطار الذي يقدم النموذج فهما له . بيد أن ذلك لا يحول دون تحول النظرية إلى نموذج نظري إذا هي توقفت عن مسايرة حركة الواقع المتفاعلة ، أو إذا هي توقفت عن استيعاب المتغايرات التي استحدثت على

(*) نذكر من هذه النماذج النظرية الماركسية التي اهتمت أساسا بعمليات التغير والصراع ، والبنائية الوظيفية التي تركز اهتمامها في مرحلة معينة بالتوازن والتكامل المرتبط بالمجتمعات البدائية والتي بدأت تطور اهتماما بعمليات الصراع والتغير والثورة كعمليات محورية في بناء المجتمع المعاصر .

هذا الواقع الذي يدخل في اطارها ، وعلى ذلك فأما أن تتوقف النظرية عند كونها نموذجا نظريا تتحدد امكانياته بقدر المتغايرات التي يستطيع أن يقدم فهما لها ، وأما أن تتطور مع هذا الواقع فتستوعب ما يستجد به من متغايرات ، وبذلك توفر لنفسها امكانية أن تظل نظرية شاملة وقادرة على تقديم فهم ملائم لتفاعل هذا الواقع .

ـ إن استخدام النظرية كوسيلة منهجية لفهم الواقع الاجتماعي ، يجب أن يركز على ضرورة ملاءمة النظرية للواقع موضع التناول . إذ يجب أن يكون هناك تماثل بين الواقع الذي جردت عنه النظرية والواقع الذي تستخدم النظرية لفهمه ودراسته . فمن الخطأ مثلا استخدام النظرية الماركسية لفهم وحدات بنائية لا تمتلك تاريخا أو لا تتضح فيها الخطوط الطبقية أو لا يسودها نوع التفاعل الذي يرتبط عادة بنظريات التغير والصراع . وهذا بالطبع يختلف عن الجهد الذي قد يبذل لتطوير النظرية عن طريق تعريض فروضها لاختبارات امبيريقية تؤكد فاعليتها أو عدم فاعليتها .

ـ من الضروري المفارقة بين مستويين لاستخدام النظرية في فهم الواقع الذي تتعرض له . أولهما الاستخدام العلمي الذي يستعين بالنظرية من أجل فهم الواقع الاجتماعي فهما علميا موضوعيا ، وثانيهما الاستخدام الايديولوجي الذي يتخذ من الواقع موقفا معينا بناء على هذا الاطار النظري . والفارق بين الاستخدامين هو أن الأول يعطي الواقع امكانية رفض الفروض النظرية إذا هي لم تعكس التفاعل السائد به ، وتأكيدها إذا عكست تفاعله ، بينما نجد الثاني يؤله النظرية ويحاول صياغة الواقع لكي يتطابق ومقولات هذه النظرية ، دون أن يكون له الحق في رفض أو تأكيد قضايا النظرية وفروضها .

فإذا شكل ما سبق مجموعة المحكات التي يجب أن تتوفر في أية نظرية قادرة لفهم التغير الاجتماعي ، وإذا اتضح لنا بناء على هذه المحكات مدى القصور الذي انتاب الأطر النظرية السابقة على البنائية الوظيفية أو المعايشة لها ، فإنه بقي أن نقيس ـ بناء على هذه المحكات ـ كفاءة الاتجاه الوظيفي كنظرية قادرة على تناول التغير الاجتماعي في المجتمع المعاصر .

رابعا : الاتجاه الوظيفي وقضايا النسق المتغير .

نتيجة للعجز الواضح الذي واجهته وجهتا النظر التطورية والانتشارية وكذا مجموعة النظريات العاملية التي عايشت أيا من هذه الاتجاهات في تقديم فهم متكامل للتغير الاجتماعي ، فلقد كان ضروريا أن تواجه النظرية الوظيفية ـ باعتبارها احدى مراحل النظرية السوسيولوجية ـ القضايا التي شكلت نطاقا صعبا بالنسبة لهذه الاتجاهات نعرض لها فيما يلي :

ـ فعلى الجانب النظري كان على البنائية الوظيفية أن تتخلى عن فكرة اتخاذ الوجود الانساني بكامله وحدة للدراسة ، وأن تقتصر دراستها على الوحدات ذات الوجود المتباين في هذا العالم ، أعني المجتمعات ، أو أنساق وتجمعات هذه المجتمعات ، هذا بالاضافة إلى التخلي عن فكرة التتبع لأصل هذه النظم والاهتمام بالدور أو الوظيفة التي تؤديها الوحدة الاجتماعية في البناء الذي يحتويها .

ـ لم يرفض الاتجاه الوظيفي الاستعانة بالتاريخ ، وإنما رفض اللجوء إلى التاريخ الظني ، ذلك لأنه إذا كانت للتاريخ وثائقه المتوفرة ، فإن اللجوء إليه يساعد عادة على تحديد بداية التغيرات وأسبابها وأحجامها ، كما أنه سيوفر لنا معرفة بطبيعة البناء قبل حدوث التغيرات ، ومن ثم سوف يسهل التعرف على أسبابها الممكنة وأثارها على بناء النسق[1] . بيد أن الاستخدام الوظيفي للتاريخ يختلف عن التناول التطوري له ، فهو لا يهتم بتتبع أصل النظام وتطوره بقدر ما يهتم به لمعرفة طبيعة تكوين البناء في مرحلة معينة ، لكي يجعلها موضعا مرجعيا يقيس بالنظر إليه حجم التغيرات التي حدثت ، ونتيجة لذلك كان على هذا الاتجاه أن يتخلى عن التتبع التطوري أو الانتشاري لنظام أو سمة معينة ، أو حتى للمجتمع الانساني من خلال التاريخ ، بل استبدل ذلك بالدراسة المقارنة بين النماذج المجتمعية المختلفة ، وهي مسألة برع فيها اميل دوركيم وماكس فيبر

---

(١) Rodcliffe- Brown, A.R. and Daryell Ford: African Systems of Kinship and Marrage. Oxford University Press. London, 1960. p.13.

على ما يؤكد ألفن جولدنر(1) ، وقد كان من نتائجها نشأة عدد كبير من الثنائيات المجتمعية في نظرية علم الاجتماع .

ـ كان على الاتجاه الوظيفي أن يشكل تطورا نظريا ومنهجيا على المنظورات السابقة فيما يتعلق بقضية التغير الاجتماعي . فقد كان عليه أن يشكل تطورا على الموقف التطوري بأن يستوعب مقولته الرئيسية وهي خضوع النسق لعديد من التفاعلات التي تؤدي إلى انتقال الشكل المجتمعي من مرحلة إلى أخرى ، إلا أنه كان عليه أيضا أن يخضع ذلك لمحكات منهجية موضوعية بأن يؤكد أن هذا الانتقال لا يلزم أن يسير في مراحل تطورية محددة قبلا لأن في ذلك مثالية تطلب من الواقع أن يتطابق ومقولات نظرية معينة فعلم الاجتماع يجب أن يقتصر في هذه المرحلة على دراسة الحاضر لأنه لم ينضج بعد لكي يستوعب المتغيرات التي قد يطرحها المستقبل(2) . هذا بالاضافة إلى تطويره تصورا لتفاعلات التغير داخل الوحدة موضع الدراسة . ثم تكثف هذه التفاعلات حتى تنتقل بالوحدة من شكل بنائي إلى آخر وهو ما لم يفعله الفكر التطوري . ولقد كان على الوظيفية أن تشكل تطورا على الموقف الانتشاري أيضا بأن تستوعب مقولته الرئيسية المتعلقة بامكانية انتقال السمات الثقافية من مجتمع لآخر ، إلا أنها ترفض عشوائية مثل هذا الانتقال فتؤكد أنه لكي يقبل أي مجتمع سمة ثقافية منتقلة إليه فلا بد أن تشبع هذه السمة حاجة رئيسية لديه ، أو تكون ذات أداء وظيفي أكثر كفاءة من أداة الوحدة التي تقوم فعلا باشباع هذه الحاجة . وفي ذلك يتخذ الموقف الوظيفي من المتطلبات الاساسية للبناء الاجتماعي المحك الرئيسي لقبول سمة ثقافية أو رفضها . بل أن الموقف الوظيفي يشكل استيعابا لكافة مقولات النظريات العاملية . وذلك لأن يساوي بين كافة العوامل أو المتغايرات التي في امكانها اثارة التغير والتحكم في تفاعله ، هذا بالاضافة إلى رفضه الاعتقاد الذي يمايز بين متغيرات مستقلة وأخرى تابعة ، وتأكيده على امكانية أن تكون كافة المتغيرات مستقلة تارة وتابعة أخرى ، وذلك نسبة إلى الموقف الذي تؤدي دورها فيه . بل يؤكد هذا الموقف أيضا على أننا حتى لو

(1) Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology. Heinman. London, 1971. p.177.

(2) Ibid., pp.117- 118.

سلمنا بامكانية أن يثير متغاير معين عملية التغير فإنه ليس منطقيا أن نؤكد قبلا ضرورة أن يكون هذا المتغاير مستقلا على الدوام في عملية التفاعل هذه ، فقد يثير التغير أحد متغايرات النسق ثم يتحكم في تفاعله متغاير أو مجموعة أخرى من المتغايرات[1] .

ـ يؤكد الموقف الوظيفي على أن واقع التغير واقع جديد مفسر لذاته ، بمعنى أنه لفهم هذا التفاعل فإنه من الضروري التركيز على التناول المتزامن لبناء التغير ، وأن نجعل من طراز تفاعلات التغير السائد اطار الفهم والتفسير . ولقد أكد على هذا الموقف كثير من الرواد الوظيفيين ، فمالينوفسكي مثلا في دراسته للتغير في المجتمع الافريقي الذي أثارته الثقافة الأوروبية يؤكد أن واقع التغير واقع جديد فيه من الظواهر ما لا ينتمي لأي من الثقافتين ، واقع يمتلك حتمية ثقافية لا هي بالافريقية ولا هي بالاوروبية[2] ، ثم يؤكد أن ظواهر كالتمييز العنصري ، وأساليب جذب العمال الافارقة إلى العمل والتخلي عن فائض العمل الافريقي ظواهر ليس لها أصولها في أي من شكلي الثقافة ، هذا بالاضافة إلى أن القانون وعلاقات التعاون والنسق السياسي تمثل وقائع جديدة لا تنتمي للثقافات الام ولا تفهم بالرجوع المباشر لأي منها ، بل يجب أن تدرس كافة عمليات وتفاعلات التغير وفقا لأسس حتميتها الخاصة[3] . ويؤكد رادكليف براون هذا الفهم حينما ينتقد اميل دوركيم فيما يتعلق بمفهومه عن اعتلال المجتمع لسيادة الانومي في مرحلة التغير بقوله أن المجتمع الذي يواجه في مرحلة معينة حالة من عدم الوحدة وعدم الاتساق الوظيفي لا يموت . . . وإنما سوف يناضل من أجل نوع من الصحة الاجتماعية ، الذي يغير أثناءها من نموذجية البنائي[4] . وعلى ذلك فوصف حالة الانومي بأنها باثولوجيا اجتماعية إنما يكون

---

(١) Parsons, T.: The Social System, The Free Press. Gleonce. Illinois-Hill, 1952. pp.480, 493, 494.

(٢) Mair, L.: Malimowski and the Study of Social Change.(m) Raymond Firth (ed): Man and Culture. pp.233- 234. and see also: Malinowski, B.: Dynamics of Cultural change. New Haven. Yale University Press. 1948. pp.23, 65.

(٣) Malinowski, B.: op.cit., pp.23- 30.

(٤) Radcliffe- Brown A.R.: Structure and Function in Primitive Society. London. Oxford University Press. 1952. p.183.

بالنظر إلى الشكل البنائي السابق على هذه الحالة ، بينما إذا نحن نظرنا إليهـا من خلال السياق الاجتماعي المزامن لهـا ، فسوف نجـد أنها تيسر وظيفـة تحلل بناء وظهور بناء جديد .

ـ عـلى المستوى التصـوري يؤكد الاتجـاه الـوظيفي عـلى ضـرورة الادراك النسقي للواقـع ، أي الادراك الكلي للواقـع ، وذلك كـرد فعل للتنـاول الجزئي الذي مارسته الاتجاهات التطورية والانتشاريـة أو الادراك الناقص للواقـع الذي مارسته النظريات العاملية . بيـد أن هناك اعتبـارين حكما الاتجـاه الوظيفي فيـما يتعلق بهذه المقولة .

الأول : أن هذه النسقية ليست مغرقة في اليوتوبية ، فهذا الاتجاه لم يتناول المجتمـع الانساني الشـامل وحـدة لدراستـه كما فعلت المنـظورات السابقـة وإنمـا تتحدد هذه الكلية بالاطار الكلي الـذي يحتوي مبـاشرة المتغـاير مـوضوع الـدراسة والذي يعد مجال أدائه الوظيفي .

الثاني : إن هذه النسقيـة خضعت لتطويـر يؤكد عمليـة الموقف الـوظيفي بالنسبة لقضية التغير .

فحينما جـردت المقولات الوظيفية عن واقع المجتمعات البدائية ، فإننا نجد تأكيد هذا الاتجاه عـلى نسقية متكـاملة مرتكـزة على أسـاس التجانس والاتسـاق والتوازن الكامل بين أجزاء البناء الواقعي ، بحيث نجد أن هذه النسقية لا تـوفر أساسا ملائما لتطوير فهم لتفاعلات التغـير ، أو أن قدر التغـير الذي تبيحـه هذه النسقية ضئيل وجزئي ييسر التكيف دون أن يغير من الشكل البنائي القائم ، إلا أنه حينما عايش الاتجاه الوظيفي طبيعة التفاعل الذي تشهده المجتمعـات الناميـة والصناعية المتقدمة وهو تفاعل يرتبط بعمليات التغير والصراع ، فإننا نجد تطورا في طبيعة هذه الكلية النسقية على يد الباحث الوظيفي (روبرت ميرتـون) الذي يلغي هذه النسقية الذي يستند تكاملها عـلى أساس تجـانس وتكامـل الوحـدات الاجتماعية ، ثم يؤكد أن النسقية المعاصرة نسقية تستخرج تكاملها من التبـاين السائد على مستوى الوحدة الكبرى ومن التكامل والتجانس على مستوى الوحدة الصغرى . ولقد أدى ذلـك إلى تأكيـده على أن الاقتـراب المنهجى لادراك الكلية

النسقية يجب أن يتم من خلال الاداء الوظيفي للوحدة الصغرى ومتتاليات هذا الاداء بالنسبة للكلية الشاملة ، وبذلك يسقط التزامه بهذه الكلية المتكاملة[١] .
ولقد أدى هذا التطوير إلى تأكيد أنه يمكن أن يكون للوحدة أداء وظيفي متباين ، بمعنى أن الأداء الوظيفي للوحدة الصغرى يمكن أن يكون معوقا وظيفيا بالنسبة لبعض الوحدات وميسرا للبعض الآخر . ذلك يوفر لدينا تصورا نسقيا ليس من الضروري أن يتجه فيه اسهام الوحدة الصغرى نحو التأكيد على التكامل والتوازن النسقي بقدر ما يبيح امكانية اتجاه هذا الاسهام نحو تحقيق حالة من عدم التكامل وعدم التوازن بالنسبة للنسق ، بسبب التعويق الوظيفي الذي تسببه . ولعل هذا التطوير في مضمون الأداء الوظيفي للوحدة وعلاقته بكلية النسق تجريد لواقع المجتمعات النامية والصناعية المتقدمة الذي يمتاز بالتجزوء والفردية والتخصص وقابلية أن يكون متغيرا أبدا[٢] .

ـ ساير الاتجاه الوظيفي منطق التطور العلمي الذي يؤكد انتقال العلم من مرحلة الهواية والابداع الخلاق الذي يؤديه بعض الموهوبين بملكات خاصة إلى مرحلة الابداع المعتمد على العمل الدؤوب والمنظم والذي يستند إلى ادراك أداء ومهام علم الاجتماع كحرفة . من هذا المنطلق ، حاول هذا الاتجاه تحديد أنسب الاساليب والاجراءات لفهم التغير الاجتماعي وتحديد القواعد المنظمة لذلك . فمالينوفسكي في درساته عن التغير الاجتماعي في المجتمع الافريقي يطرح (مدخل الخانات الثلاث) لتحليل واقع التغير والذي على أساسه يصف الباحث الواقع ويصنفه ويحلله تمهيدا لتفسيره والتنبؤ بمسارات تفاعله[٣] .
وتحديد هربرت سبنسر وراد كليف براون لطبيعة الحجم المثالي للوحدة ، والذي عنده لا بد أن تخضع الوحدة لتغيرات معينة في كيانها حتى لا تواجه التحلل والموت[٤] . كذا اجراءات دوركيم وماكس فيبر المتعلقة بتحديد النمط المتوسط

---

(١) Demerath Ill, N.D.: Synechocde and Social Structure. The Free Press of Gleonce. 1962. pp.30- 32.

(٢) Malinowski, B.: op.cit., p.32- 34.

(٣) Durkheim, E.: The Division of Labor in Society. The Free Press. 1966. pp.268- 269.

وانظر ايضا رادكليف براون: المنهج في الانثروبولوجيا الاجتماعية. ص ١٨٦.

والنمط المثالي ثم اجراءات المقارنة التي يمكن تطبيقها لقياس الاختلاف وحجم التغير بين النماذج البنائية(١) . هذا بالاضافة إلى أساليب تحليل التغير الثلاثة التي صاغها بارسونز وهي أسلوب التحليل البنائي والوظيفي ، ثم أسلوب تحليل التغير بالنظر إلى علاقات الضبط والسيطرة(٢) . ثم نماذج التحليل الوظيفي التي صاغها بارسونز(٣) وميرتون(٤) . والتي من خلالها يحددون القواعد الاساسية التي يجب اتباعها لانجاز تحليل وظيفي فعال لقضية التغير الاجتماعي .

ـ ما سبق اذن يوضح مجموعة الامكانات النظرية والمنهجية التي امتلكها الاتجاه الوظيفي بحيث تجعله أكثر كفاءة من المنظورات النظرية السابقة لكونه أكثر علمية وموضوعية ، وأيضا لقدرته على مسايرة حركة الواقع وما يستجد به من متغايرات . كل ذلك جعل هذا الاتجاه أهلا لكي يقف في وضع أكثر ملاءمة وفعالية لتحليل التغير في النسق الاجتماعي ، وهو جهد يمثل نطاق الاهتمام بالنسبة للنظرية السوسيولوجية المعاصرة .

خامساً : تفاعلات النسق المتغير ، رؤية من الداخل .

اختلف الاتجاه الوظيفي في تناوله لقضية التغير الاجتماعي عن المنظورات السابقة في أمرين . الأمر الأول يتعلق بالادراك النسقي الكلي للوحدة موضع الدراسة ، ولذلك فهو لم يحاول تتبع الانتقال التاريخي أو الجغرافي لوحدات البناء الاجتماعي بغية التعرف على مكان انطلاقها أو شكلها الأصلي ثم كيف تكيف هذا الشكل وتغايرات التاريخ والجغرافيا لكي يؤكد وجوده المستمر ، وإنما ركز إلى جانب اهتمامه بذلك على معرفة الدور الذي تؤديه الوحدة أو المتغاير في السياق الذي ينتمي إليه انتماء مباشرا . هذا بالنسبة لعلاقة الجزء بالكل النسقي .

---

(١) Gouldner, A.: op.cit., p.117.

(٢) Parsons, T.: Some considerations on the theory of social change. Rural Sociology. No.4, 1961, p.221.

(٣) Parson, T.: A Paradigm for the analysis of social Systems and Change (im): System change and Conflict. pp.191- 193.

(٤) Merton, R.K.: op. cit., pp.19- 84.

أمـا الأمر الثـاني فيتعلق بطبيعـة ادراكـه للعمليـات النسقيـة . فـالـوجـود الانساني في تأكيده لوجوده الدائم استند إلى مرتكـزات كثيرة كي يحمي بها بقاءه وهويته . ولقد شكلت هذه المـرتكزت تضـاريس العلاقـة بين الـوجود الانسـاني كجزء والوجود الشامل ككل . ففي لحظات كان عـلى الأول أن يثور عـلى الأخير ويفرض عليه شروطا معينة تعد ملائمة لوجوده ، وفي لحظات أخرى لم يكن أمام الأول سوى الخضوع لهذا الكل والتكيف مع شروطه وإلا كان الفناء والتحلل في انتظاره . ذلك كله يشير إلى وجود مجمـوعة من العمليـات الاساسيـة التي خضع ويخضـع لها أي نسق اجتمـاعي نذكـر منها عمليـات التوازن والتكـامل والتكيف والمنافسة والانحراف والصراع والتغير والثورة .

يؤكـد ما سبق لـزومية هـذه العمليات لأي نسق اجتمـاعي على المستـوى الصـوري ، ويؤكد أيضـا لـزوميـة أي منهـا لأي نسق اجتمـاعي عـلى المستـوى الواقعي بالنظر إلى متطلبات وشروط موقف وجوده واستمراره .

ونتاجا لذلك فليس منطقيا أن يؤكد نموذج نظري أهمية ومحـورية عمليـات التـوازن والتكامـل بينما يؤكـد آخر محـورية عمليـات التناقض والصـراع والتغير والثورة بصورة مطلقة وذلك لأن للنسق تفاعله وعملياته وقوانينه وشـروط وجوده التي تتجاوز أي ادراك ناقص من جانب واحد يعبر عن وجهة نظر خاصة .

فإذا تأكد لنا أن الادراك الكلي النسقي للواقع يعد المقولـة الوظيفيـة الأولى والرئيسية . فـإننا سـوف نحاول القـاء الضوء عـلى طبيعة العمليـات التي تشكل أساس هذا الوجود النسقي المدرك . إذ تؤكد الرؤية الوظيفية أن النسق ينطلق دائماً من التوازن والتكامل لينتهي إلى التوازن والتكامل أيضـا[1] . وليس معنى ذلك أنها العمليـات المحـوريـة في النسق ولكنهـا عمليـات المـراحـل الأولى في تـرتيب التفـاعل الـداخـل للنسق . ونعني بـالتـوازن هنـا الاستقرار المتفـاعـل لتـرتيب متغايرات النسق ، وأحجامها ، ثم استقرار قدر الاسهـام الوظيفي الـذي تؤديه هذه المتغايرات أو الاشباع الذي تتلقاه . وبذلك فـإن الوجـه الآخر لهـذا الطراز من التفاعل هو التكامل نظرا لأن كل متغاير يدعم باسهامه المتغاير الآخر ، حتى

(١) Durkheim, E.: op.cit., p.343.

نواجه في النهاية بناء مدعما متكاملا . ومن هنا فإن معالجة التغير يجب أن تنطلق دائما من اعتبارات التوازن والتكامل ، أي من التغير في أحجام المتغايرات أو في شكل ترتيبها أو في طبيعة الاسهام الذي تؤديه في العملية الاجتماعية [١] .

بيد أنه يوجد نوع من الاختلاف بين الوظيفيين في تحديدهم الصوري لهذا التوازن ، فبينما يتصور البعض أن هناك لحظة معينة يكون عندها البناء متوازنا ، على سبيل المثال نقطة الصفر الافتراضية التي يطرحها مالينوفسكي ، ويؤكد أن البناء يكون عندها متوازنا [٢] . ويهتز هذا التوازن إذا طرأت عليه عوامل من الداخل أو من الخارج . وعلى نفس المسار يؤكد دوركيم أنه إذا ما تضخم حجم السكان كمتغاير فإنه بارتباطه ببعض المتغايرات المعجلة يؤدي إلى التغير الكامل لشكل التضامن من الشكل الآلي إلى الشكل العضوي . ومن ثم يتوازن البناء حتى يقع ما يلغي التوازن لينتقل بالبناء من خلال التغير إلى بناء التضامن المؤسسي ثم بناء التضامن العالمي ، نجد على الطرف الآخر وظيفيين آخرين لا يرون وجودا لهذه اللحظة الافتراضية فهم من البداية يؤكدون أنه ليس هناك توازن مطلق أو تكامل تام ، وإنما هناك درجات من التوازن والتكامل ، وتمثل لهؤلاء بتالكوت بارسونز الذي يطرح مقولة التوازن الديناميي [٣] ، وروبرت ميرتون الذي يؤكد أننا نواجه بدرجات متعددة من التكامل ابتداءً من التكامل إلى عدم التكامل ، ودرجات متفاوتة من التوازن ابتداء من التوازن إلى عدم التوازن [٤] . والحق أن هذا الاختلاف بين الوظيفيين يرجع لسببين ، الأول سبب واقعي يتمثل في طبيعة المجتمعات التي جردت عنها النماذج النظرية الخاصة بكل فريق . فمن أكدوا على وجود اللحظة الافتراضية المتوازنة نجدهم قد جردوا نماذجهم النظرية عن مجتمعات بدائية ذات درجة عالية من التكامل الناتج عن صغر حجمها وامتلاكها لدرجة عالية من التجانس ، تلك المجتمعات

---

(١) Ibid. p.257.

(٢) احمد ابو زيد: البناء الاجتماعي (المفهومات) جزء (١) الدار القومية للطباعة والنشر. ١٩٦٥. ص ٢١٨.

(٣) Parsons, T.: The Social System. op.cit., p.519.

(٤) Merton, R.K.: op.cit., p.134- 182.

التي تفتقد أي وعي بحركة التاريخ [١] . مثل هذه المجتمعات لم تشهد تفاعلات التغير ومن ثم لم تعكس النماذج النظرية التي جردت عنها سوى اهتمام بالتكامل والتوازن واللحظات الافتراضية التي يهتز فيها التوازن أو يبدأ عندها عدم التكامل . بيد أن استمرار هذا الاهتمام بقضايا التوازن والتكامل بدأ يتناقص وأصبح الاصرار على التكامل والتوازن يمثل انحرافا عقليا مبالغا فيه ، إذ أصبح ذلك يعني نقل افتراض قد يكون مفيدا في نطاق المجتمعات البدائية والصغيرة إلى نطاق المجتمعات المتحضرة والكبيرة والمعقدة والأكثر تباينا [٢] ، وذلك لأن طبيعة المجتمعات التي جردت عنها النماذج النظرية الخاصة بالفريق الرافض للحظة التوازن الافتراضية تشهد درجات عالية من التخصص وتقسيم العمل ، ودرجات عالية من التباين ، بل وتلعب فيها عمليات المنافسة والصراع دورا بارزا حتى أن هناك من يؤكد أن بناء هذه المجتمعات يرتكز أساسا على الصراع المتوازن بين هذا الفريق درجة عالية من الاهتمام بعمليات التغير والصراع والتباين ، حتى لو كان المنطلق الرئيسي لفهم بدء هذه العمليات ومسارها من خلفية متوازنة ومتكاملة . ونمثل لذلك بأعمال بارسونز وميرتون وبخاصة الأخير [٣] .

أما السبب الثاني فهو سبب معرفي يتعلق أساسا بمستوى الصياغة النظرية . إذ نجد أن الفريق الذي اهتم كثيرا بعمليات كالتوازن والتكامل كان بعيدا عن الصياغات النظرية وذلك لأن مهمته الاساسية تمثلت في أن يكون باحثا ميدانيا أمينا مع معطياته ، ولأن معطياته ليست متغيرة كما هي الحال في المجتمعات البدائية ، فإن تركيز هذا الفريق انصب على التكامل والتوازن ولحظاته الافتراضية . هذا بالاضافة إلى أن الالتصاق بالواقع الامبيريقي لا يتيح امكانية ادراك التغيرات التي تحدث به بينما على الطرف المقابل نجد أن الفريق الذي اهتم بالصياغة النظرية كان أكثر اهتماما من الفريق الاول بعمليات التغير والصراع والدرجات المتفاوتة لاهتزاز التوازن أو عدم التكامل . إذ نجد تالكوت

(١) Cohen, P.S.: op.cit., pp.42- 46.

(٢) Merton, R.K.: Op. cit., p.28.

(٣) Coserl, L.: The Functions of Social Conflict. Gleonce III, The Free Press. 1956.

بارسونز على سبيل المثال يؤكد سنة **١٩٦١** أنني من الآن سوف أوجه اهتمامي لتأسيس نظرية عن تغير النسق الاجتماعي مع أن اهتمامه بالقضية لم يبدأ من هذه اللحظة وإنما تعرض لها في كتابة النسق الاجتماعي ومعالجته لعمليات التغير الاساسية (١) . ونجد ميرتون يؤكد أن المدخل الوظيفي ليس موقفا ايديولوجيا يهتم بحالات الثبات أو التغير وإنما هو اقتراب منهجي يصلح لدراسة أي من هذه الحالات ، ثم يؤكد أن المدخل الوظيفي يجب أن يركز على دراسة ظواهر التغير وعدم التوازن وعدم التكامل نظرا لأنها تعد ظواهر المجتمع الصناعي المعاصر . ولعل السبب يرجع إلى أن هؤلاء الباحثين منظرون أساسا ، يأخذون معطيات عملهم من التعميمات التي توفرت عن تنازلات ميدانية متباينة في اطار عدد متباين من المجتمعات منها البدائي المتخلف والصناعي المتقدم ، ومن شأن هذا الكم المتراكم من التعميمات المتباينة أن يتيح رؤية تصورية علوية شاملة لكافة العمليات المحورية للنسق ، بل وتبرز الفوارق بين مختلف الاشكال البنائية والاسباب التي ولدت هذه الفوارق ومن ثم ادراكا للتغير من حيث حجمه وعوامله . بل إن اهتمام هؤلاء الباحثين بصياغة أنساق نظرية يؤدي إلى ادراكهم لكافة العمليات ذات الاهمية المحورية لبناء النسق ومن بينها عملية التغير (٢) .

فإذا كان ما سبق توضيحا للعمليات الرئيسية وموقف النسق النظري الوظيفي منها ، فإننا سوف نحاول تناول موقف هذا النسق بالنسبة لبعض الظواهر ذات الصلة بالتغير ، أما الظواهر ذات الصلة بالتغير فهي التناقص والانومي والانحراف والصراع ، محاولين تتبع علاقات التفاعل الوظيفي بين هذه الظواهر حتى تؤدي دورها في تغيير النسق الواقعي (٣) .

ويعد التناقص الذي قد يتعرض له البناء نقطة بدء التغير الاجتماعي ذلك لأن استقرار النسق يؤكد شروطا ثلاثة : أولها استقرار وثبات النمط المعياري ،

---

(١) Parsons, T.: Some Considerations on the theory of Social Change, op.cit., p.222.

(٢) Parsons, T.: The Social System, op.cit., pp.460- 353.

(٣) Merton, R.K.: Op.cit., pp.28- 32.

ثم وجود حد أدنى من الوحدات الفاعلة التي تؤدي دورها وفقا لهذا النمط المعياري وتطبيق جزاءات هذا النمط عليها ، ثم الصياغة النظامية لهذا النمط المعياري (١) . ويبدأ التناقض عند حدوث اخلال بأي من شروط استقرار النسق الثلاثة . ويحدد ذلك تالكوت بارسونز حينما يؤكد أن بداية قيام التغير الثوري بفعل الجماعة الملهمة تتحدد حينما تنمي هذه الجماعة التي تواجه فشلا في الاشباع الحافزي ثقافة فرعية تلائم اشباعها الحافزي ، بحيث تعثر على عناصر هذه الثقافة من خلال التناقض الذي يسود الثقافة العامة الشاملة (٢) . ومن ثم ، تبدأ هذه الجماعة في امتلاك نمط معياري يتناقض والنمط المعياري العام . ثم يحدث استيعاب لهذا النمط المعياري الفرعي المتناقض مع النمط المعياري العام بحيث يوفر الدعم والمشروعية لافعال المنشقين على هذا النمط المعياري الاساسي . وبذلك يؤكد بارسونز أن التناقض هو الخطوة الاولى في التغير لكونه يهز الاستقرار النسقي . ويبدأ عنده الانحراف عن الثقافة الاصلية بامتلاك الجماعة المنحرفة قائدة التغير لثقافة مضادة تجاهد لكي تفرضها كثقافة شاملة عن طريق جعلها ذات تلاؤم واشباع وحدات النسق الواقعي .

أما روبرت ميرتون فيوضح في نوع من التتابع المنطقي للتفاعل كيف يحدث التغير . فيؤكد أن الخطوة الأولى تبدأ حينما يواجه البناء تناقضا بين سياقه الثقافي والاجتماعي ، أو في داخل السياق الثقافي ذاته . ثم يؤكد أن مثل هذا التناقض يولد لدينا أربعة أنماط من الانحراف التي تتتابع نسبة إلى قدر التناقض الذي تشكل أنماط الانحراف هذه رد فعل له ، ونسبة إلى اقتراب بدء التغير . أما أول هذه الانماط فهو التجديد ، حيث يجدد الفاعلون في النسق في الوسائل حتى تصبح ملائمة لتحقيق الاهداف دون النظر إلى مشروعيتها ، وعادة ما تختلف بل وتنحرف عن ما هو سائد . أما النمط الثاني فهو الطقوسية حيث يتخلى فيه الفاعلون عن الاهداف المشروعة ويتمسكون بوسائل تحقيق هذه الاهداف ، ثم يأتي الانسحاب كنمط ثالث ، وهو تخل عن الأهداف والوسائل المشروعة ، وفيه ينفصل الفاعل عن تفاعل النسق ، فلا يشارك في تحقيق أهدافه

(١) Parsons, R.: Some Considerations on the theory of Social Change. Op.Cit., p.223.

(٢) Parsons, T.: The Social System. op. cit., PP.520- 525.

بوسائله ، وهو في هذه الحالة يعيش وجودا خاصا بذاته ، ويصبح هذا الوجود الخاص عبئا على النسق ، فهو يتعيش منه دون أن يسهم في تفاعله . ثم يأتي التمرد والثورة كنمط رابع لكي يشكل رفضا ايجابيا لتحطيم هذا النسق عن طريق التمرد والثورة عليه واحلال ما هو جديد وملائم لبناء النسق ووحداته [1] . ولا يغفل ميرتون ضرورة امتلاك المتمردين والثوار لايديولوجية تشكل أساس الصياغة النظامية الجديدة في النسق [*] .

ويؤكد استقراء تاريخ النظرية الوظيفية أنه كلما أبيح للانحراف دور في بناء النسق كلما كان النسق أكثر استيعابا لعمليات التغير . فعلى ما يذهب دوركيم ومالينوفسكي يقاوم المجتمع أي خروج على معاييره ، أما بالقضاء على الوحدة المنحرفة التي سببت اهتزاز التوازن ، أو اعادة صياغتها نظاميا لكي تستوعب الانماط المعيارية السائدة عن طريق عمليات اعادة التنشئة والضبط والعقاب [2] . ولذلك فإن النماذج النظرية التي جردت عن هذا الواقع لم تكن مهيأة لاستيعاب متغايرات التغير . بينما في المجتمعات الحديثة ادرك الانحراف بفهم آخر ، حيث هو كأي الظواهر الاجتماعية له مستويات السواء والانحراف [3] . ولذلك كانت الأطر التصورية التي جردت عن هذا الواقع أكثر تهيؤا لاستيعاب تفاعلات التغير ومتضمناته .

يبقى بعد ذلك أن نوضح طبيعة التفاعل الكائن بين عناصر النسق منذ

---

(١) Merton, R.K.: op.cit., pp.139- 192. and See also Merton, R.K.:(Anomie, Anomia, and Social interaction) (im) Marshall, B. Clinard (ed.) Anomie and Deviant Behavior. The Free Press. New York. London. 1969. pp.218- 219.

(*) في هذا الصدد يطرح بارسونز ملاحظة هامة وعميقة حينما يؤكد أن الثورة لا يمكن أن تنجح في اعادة صياغة النسق إلا إذا كان بناء القوة في النسق غير متوازن أساسا . ويضرب مثالا لذلك بنجاح الثورة في روسيا والصين ويرجع ذلك إلى عدم اتزان بناء القوة ، حيث كانت هناك قلة حاكمة تسيطر على جماهير عريضة ، خاملة وساكنة في كل شيء إلا في امكانية اثارتها ودفعها في حركة ثورية وعارمة وحاسمة تقضي على النظام القائم . بل وعلى أساس ذلك يبرر عدم قيام الثورة أو نجاحها في معظم البلاد الاوروبية والولايات المتحدة وذلك لأن بناء القوة فيها متوازن أساسا .

(٢) Durkheim, E.: Op.cit., pp.85- 85.

(٣) Merton, R.K.: Social Theory and Social Structure. op.cit., pp.181- 182.

بدء التغير كمجموعة من التوترات وحتى تأسيسه في بناء النسق . بداءة يفترض أن النسق الوظيفي كل يتكون من مجموعة من العناصر التي تؤدي كل منها اسهاما وظيفيا يحتاجه العنصر الآخر الذي عليه أن يؤدي اسهاما مقابلا للعنصر الاول . ولا يعني ذلك أن التفاعل يتم بين عناصر بنائية وإنما يتم بين كل يتكون من مجموعة من العناصر ، وعنصر عليه أداء وظيفي معين بالنسبة لهذا الكل . ويبدأ التغير حينما يحدث تغير وظيفي في أداء أي من عناصر النسق ، إذ قد يرفع من كفاءة الاسهام الوظيفي أو يقلل منها . وفي كلتا الحالتين ، فإنه يصبح معوقا وظيفيا بالنسبة للبناء الذي يشكل سياقه ، أما التغير في كفاءة الاسهام الوظيفي فأسبابه تكمن في التأثير المتباين للبيئة الخارجية على وحدات النسق الداخلية مما يجعل بعضها يؤدي اسهاما أو يتطلب اشباعا وظيفيا أكثر أو أقل من المعتاد ، أو قد يكون نتيجة للنمو أو الاضمحلال الداخلي لأي من العناصر البنائية مما قد يؤثر على طبيعة وحجم علاقاته الوظيفية . فإذا ما أصبح العنصر معوقا وظيفيا بالنسبة لبناء النّسق فإنه يصبح مصدرا لاثارة التوتر والتناقض ، فهو ذو أداء وظيفي ميسر لبعض الوحدات وهو ذو أداء وظيفي معوق بالنسبة لوحدات أخرى[1] . أما رد الفعل البنائي تجاه هذه التوترات فيتنوع بين أساليب ثلاثة . فهو أما أن يبيح قدرا معينا من التوترات على الوحدات أن تتحمله من جراء التغير في الأداء الوظيفي الخاص بهذا العنصر ، وأما أن يغير الوحدات سبب التوتر فيرجعها إلى طبيعتها الاصلية وبذلك يقضي على مصادر التوتر والتناقض ؛ وأما أن يمتلك العنصر الفاعلية القادرة في مقابل سيطرة وضبط نسقي هش ، فيجبر البناء على التوافق معه عن طريق اجراء تغيرات شاملة وعميقة في سياقه . قد يحدث ذلك على مراحل فيصبح تغيرا متدرجا وقد يكون فوريا إذا ما كان طلب التلاؤم والتوافق دفعة واحدة[2] .

سادساً : النسق الوظيفي المتغير : أبعاده النظرية والمنهجية .

نحاول في هذه الفقرة تحديد خصائص الاقتراب المنهجي الوظيفي لدراسة

---

(١) Ibid., p.30.

(٢) Ibid.: pp.181- 182.

التغير الاجتماعي . ونؤكد بداءة أن قضية التغير اقترب منها الرواد الوظيفيون بدرجات متفاوتة ، بحيث حكم هذا التفاوت بطبيعة بناء النسق الواقعي والتفاعلات الكائنة فيه . وجهدنا في هذه الفقرة هو التركيز على توضيح أبعاد النسق الوظيفي المتغير على المستوى الصوري إلا أن هناك اعتبارات ثلاثة لا بد أن نعرض لها قبلا وهي :

١ ـ إنه بقدر اعتبار النسق الوظيفي نسقا متوازنا ومتكاملا فإنه يمكن التأكيد على امكانية وصف هذا النسق بأنه نسق متغير . وذلك لأن الميل إلى التغير موروث في الانساق الواقعية لأنها عادة ما تواجه مشاكل لا بد أن تجد لها حلولا عن طريق تغيير أي من عناصر الموقف . فقد يواجه النسق مشكلة التطبيع الاجتماعي الناقص مما يولد بذور الانحراف فيه وقد يواجه ندرة في البيئة الطبيعية فيما يتعلق باشباعات حاجاته مما قد يدفعه إلى اجراء تعديلات في البيئة أو في بناء الحاجات ذاتها ، هذا بالاضافة إلى امكانية وجود مجموعة من التوجيهات المعيارية المتناقضة بداخل النسق [١] . أو وجود مشاكل خاصة بعمليات الصياغة النظامية [٢] .

٢ ـ ان المكونات الاساسية لبناء المجتمع ليست النسق الاجتماعي ، وإنما هي نسق الفعل الاجتماعي بشرائحه الست وهي البيئة الطبيعية ، والوجود العضوي البيولوجي ، ونسق الشخصية ، والنسق الاجتماعي ، ونسق الثقافة ، والغيبيات وما وراء الطبيعة . أما العناصر ذات الصلة المباشرة بالنسق الاجتماعي فهي نسق الشخصية ونسق الثقافة ، والتغير القادم من نسق الثقافة لا بد أن يناسب حتى المستويات الدنيا وهو ما يسمى بالتغير المنطلق من مراكز التحكم السبرنطيقي ، أما المتغير القادم من نسق الشخصية أو البيئة الطبيعية ،

---

(١) Moare, Wilbert: A Reconsideration of Social Change, Amer. Soc. Rev. no.25. Dec. 1960. p.817.

(٢) Eisenstdt, S.N.: Institutionalization and Social Change, Amer. Soc. Rev. no.29, April, 1961. pp.49- 59.

فيمكن تحييده وتحديده في المستويات التالية ، وهو ما يسمى بالتغير في العوامل الشارطة للوجود[1] .

٣ ـ اختلاف وجهات نظر الرواد الوظيفيين فيما يتعلق بقضية التغير عن وجهة النظر الوظيفية العامة فهي أقل منها شمولا لأنها مجردة أساسا عن كم محدود من المعطيات الخاصة بواقع اجتماعي معين ، هذا بالاضافة إلى احتمال تضمن وجهة النظر الخاصة لبعض المتضمنات الايديولوجية ، بينما يقوم العلم كنسق ادراكي بتخليص مقولات النظرية العامة من أي شوائب ايديولوجية . بيد أن هذا لا يعني وجود اختلاف بين وجهة النظر الخاصة ووجهة النظر العامة ، ولكنه يوضح فقط أن وجهات النظر الخاصة ما هي إلا أجزاء من كل شامل يجمع خصائصها الأكثر علمية وموضوعية .

وانطلاقا من الاعتبارات السابقة نوضح أن الأبعاد النظرية والمنهجية للنسق الوظيفي المتغير هي كما يلي :

١ ـ اثارة التغير : بين العامل الواحد والعوامل المتعددة .

٢ ـ نطاق التغير : بين الجزئية والكلية .

٣ ـ اتجاهات التغير : الداخلية والخارجية .

٤ ـ معدلات التغير : بين التدريجية والثورية .

وفيما يلي توضيح لهذه الابعاد :

١ ـ اثارة التغير : بين العامل الواحد والعوامل المتعددة .

نستطيع أن نؤكد أن الفكر الوظيفي في موقفه من مثيرات التغير كأن يمثل رد فعل للنظريات التطورية والعاملية التي غالبا ما كانت تعطي لأي من متغايرات النسق الاولوية في اثارة التغير الاجتماعي والتحكم في مساره كعملية حتى ينتقل بالنسق من شكل بنائي إلى آخر . فإذا ارتكبت النماذج التطورية

---

(١) Parsons: Société, Evolutionary and Comparative Perspectives. Englewood Cliffs. N.S. Prentice-Hall. 1966. pp.1-24.

السابقة خطأ منهجيا بتأكيدها على أهمية عوامل معينة كالعوامل البيولوجية ، أو الجغرافية ، أو الاقتصادية أو القيمية الثقافية في اثارة التغير الاجتماعي ، فإنه كان على الاتجاه الوظيفي كموقف مضاد أن يصلح هذا الخطأ المنهجي ويركز على شيوعية مثيرات التغير الاجتماعي . معنى ذلك ، أن التغير يمكن أن يثار بفاعلية أي من هذه العوامل أو بعضها أو كلها مجتمعة . ولقد تشكل الموقف الوظيفي نتيجة لبعض الاعتبارات النظرية والواقعية نذكر منها ما يلي :

ـ إن النظريات التطورية والعاملية أكدت دائما على عامل واحد كمثير للتغير الاجتماعي ، ولقد كان ذلك نتيجة لافتقادها المعرفة الامبيريقية الكافية عن دور العوامل أو المتغايرات الاخرى وما يمكن أن تسهم به . ذلك لأن القضايا المتعلقة بتفاعلات التغير لم تكن متوفرة بعد . وفي ظل ذلك كانت محاولات معالجة قضية التغير ناقصة ، اكتملت حينما توفرت المعرفة الامبيريقية الكافية عن التغير وانعكس ذلك في الامكانية التي أعطاها الاتجاه الوظيفي لكافة المتغايرات وقدرتها على اثارة التغير[1] .

ـ إن هذه النظريات إلى جانب إسنادها مثيرات التغير إلى متغايرات معينة بصورة مطلقة فإنها صورت وجود المتغايرات الأخرى في النسق تصويراً سلبيا ، فهي دائما تلعب دور رد الفعل دون أن تتجاوزه إلى مستوى الفعل وايجابيته ، وذلك لتركيزها على تقسيم متغايرات النسق إلى كونها كلها تابعة لأحد المتغايرات المستقلة في اثارة التغير وفي التحكم في تفاعله ومساره[2] .

ـ لم يكن اعتقاد الاتجاه الوظيفي بشيوعية مثيرات التغير ، والمتغايرات التي تحكم تفاعله نتاج رياضة عقلية تأملية وإنما كان نتاج توفر القدر الملائم من المعرفة النظرية والامبيريقية عن كفاءة وقدرة كافة متغايرات النسق على اثارة التغير الاجتماعي والسيطرة على تفاعله وهو ما أسهمت فيه بقدر النظريات العاملية . هذا بالاضافة إلى كونه نتاج قدر واسع من التجريد عن أنساق واقعية متباينة ومتعددة ، وذلك لأن الاتجاه الوظيفي تأسس أصلا كمدخل لدراسة

---

(١) Parsons, T.: The Social System. Op.cit., pp.493- 494.
(٢) Ibid., p.494.

الـواقـع وفهمـه . ولقـد أنجـز ذلـك كثـير من الـرواد الـوظيفيـين في عـــدد من المجتمعات تختلف طبيعة التغير ومثيراتـه في كل منهـا عن الاخرى . ومن هنـا ، كـان من الضروري أن تنعكس هـذه المعطيـات المتباينـة في قدرة وبنـاء النظريـة الوظيفية التي أكـدت على منهجيـة اعطاء اعتبـار لكافـة متغايـرات النسق وادراك امكانياتها كمثيرات للتغير .

- يبقى بعد ذلك أن نوضح طبيعة التصور الوظيفي لعلاقـة المتغايـرات في تفاعلات التغـير الاجتماعي . إذ يؤكـد هذا الاتجـاه على الادراك الكـلي للواقع كنسق يحتوي على جمع من الوحدات . وبنوع من التجريد فإنه يدرك الواقـع من نـاحيتين ، أولاهمـا على أنـه وحدة كليـة إذا أعطينـا اعتبارا لعـلاقـات الاسهـام الوظيفي المتبادل بـين عناصـره الجزئيـة ، والثانيـة على أنها وحـدات متجاورة إذا أعطينا تركيزا هاما على بناءات هذه الوحدات وعلاقاتها الـداخلية . بيـد أن هذا لا يعني وجود نوعين من الادراك بقدر ما يهدف إلى توضيح العـلاقات الـوظيفية بين الأجزاء والكل أو بين الاجزاء وبعضها البعض ذلـك لأن البناء الاجتمـاعي يشكل كيانا كليا يحتوي على جمع من المتغايـرات التي تمتلك درجات متفـاوتة من الاستقلال والتساند . ويؤكد الادراك الوظيفي على أن البنـاء الكلي لـه حاجـاته التي على أجزائه اشباعها من خلال أدائها الوظيفي ، فالحاجات هي نقطة البـدء والانطلاق في عملية التفاعل الوظيفي . من هنا ، فكافة الوحدات أو المتغايرات الداخلية يمكن اعتبارها تـابعة لمتغـاير رئيسي هـو البناء الاجتمـاعي . حتى اثارة التغـير يطرحهـا هذا البنـاء من خلال أي من وحـداته أو متغـايراتـه ذات الصلة بمصادر التوتر والقلق الذي يعـانيه هـذا البناء . . وبـذلك يصبـح أمامنـا متغايـر مستقل هو البناء الاجتماعي الذي قد يطرح حاجته إلى التغير ، ومتغايرات تابعة هي وحدات هذا البنـاء التي عليها أن تستجيب لهـذه الحاجـة بأن تـطرح الاداء الـوظيفي الذي يتـلاءم واشباع الحـاجة إلى التغـير الذي يتم أمـا في شكـل بنـاء الوحدة أو الـوحدات أو في طبيعـة أدائها الـوظيفي ، يستوى في ذلـك أن تنطلق شرارة التغير من الكثـافة السكـانية عـلى ما يؤكـد دوركيم [١] . أو من العامـل الديني في النسق على ما يؤكد رادكليف براون [٢] . أو من التكنولـوجيا عـلى ما

(١) Durkheim, E.: The Division of Labor in Society. op.cit., p.223.

(٢) Radcliffe- Brown and Daryll Ford; Op.cit., pp.84- 85.

يؤكد مالينوفسكي (١) . أو العلم على ما يؤكد بارسونز (٢) أو حتى العوامل الايكلوجية ، كانفجار البراكين ، أو تعرض بناء النسق للهجرة منه أو إليه نتيجة للغزو على ما يذهب هوجين (٣) .

٢ ـ نطاق التغير : بين الجزئية والكلية

إذا كنا قد فرقنا في الفقرة السابقة بين بناء النسق كوحدة كلية وقلنا أنها تشكل المتغير الرئيسي والمستقل ، وأن وحدات هذا البناء يمكن أن تلعب دور المتغايرات التابعة في علاقتها معه . فإننا سوف نحاول في هذه الفقرة دراسة علاقة كل من هاتين الوحدتين بعملية التغير ولتوضيح ذلك سوف نعرض لوجهتي نظر . أولاهما كما يسميها البعض بوجهة النظر البنائية ، أما الثانية فوجهة النظر الوظيفية . ويهتم الاتجاه البنائي بالوحدة الفرعية ويؤكد على طبيعة تفاعلها الداخلي ، ومن ثم يمنحها دائما درجة عالية من الاستقلال عن النسق الذي يشكل سياقها . ونتيجة لذلك ، فإن الوحدة قد تواجه التغير أما كاستجابة لتغيرات خارجية عليها أن تتلاءم معها ، أو أن الوحدة ذاتها نتيجة لتفاعلها الداخلي قد تؤصل التغير في بناء النسق ، ومن ثم فهي أحيانا ما تطرح التغير دون أن يكون للبناء حاجة إلى هذا التغير ، وبالتالي فقد تعمل على تغيير الشكل البنائي كلية . وعادة ما تميل وجهة النظر هذه إلى عدم الارتباط بكلية النسق ومن ثم الاهتمام بعمليات الانحراف والتغير والصراع ، فالجزء في وجهة نظرها هو الوحدة الفعالة أو النشطة في اثارة التغير وعلى عكس ذلك نجد وجهة النظر الوظيفية التي لديها التزام بكلية النسق ومن ثم تركز كثيراً على العمليات التي تؤكد التوازن وتدعمه ، ونتيجة لذلك فهي لا تؤمن بأن يكون للوحدة الفرعية مشروعية المبادأة في اثارة التغير وطرحه على الكل (٤) . ويفرق جونسون بين نوعي التغير هذين فيؤكد أن التغير الوظيفي هو تغير قد ينتاب احدى وحدات البناء ، أما التغير البنائي فهو الذي ينتاب البناء كلية ، فالتغير من الرأسمالية إلى

(١) Malinowsk, B.: Argonauts of the Western Pacific. pp.154- 156.

(٢) Parsons, T.: The social system; op.cit., pp.505- 506.

(٣) Hogben, J.: Op.cit., pp. 1-2, 4-5.

(٤) Demerath III, N.S.: Synechode and Structural Functionalism. Op.cit., p.514.

الاشتراكية يعد تغيرا بنائياً[١] . والحق أن التفرقة بين وجهتي النظر هاتين تفرقة تعسفية ليس لها سند منهجي ، ذلك لأن الاتجاه الوظيفي لا يهتم فقط بالأداء الوظيفي للوحدات أي العلاقات بين الوحدات دون الاهتمام ببناء هذه الوحدات . حقيقة ، أن اهتمامه الرئيسي يتركز عادة في الوحدة الأشمل الذي وقع بداخلها التغير ، إلا أن هذا لا ينفي اعتقاده بأن الجزء يمكن أن يؤصل التغير . بيد أن التغير الذي يؤصله الجزء قد يحيد ويحدد في المستويات الأشمل إذا لم تكن هناك حاجة إلى مضمون هذا التغير ، وقد يقبلها البناء ومستوياته العليا إذا هي قدمت حلا لمعضلات لديه . وبذلك يتلاءم البناء معها باجراء تغيرات تلاؤمية في كافة الوحدات الأخرى . ويحنئذ يتغير الشكل البنائي ليس نتيجة لتغيرات ناتجة عن الوحدة ولكن نتيجة لحاجات متجددة لدى البناء أوجبت التغيرات في وحدة معينة[*] . وبذلك يصبح الفصل بين وجهة النظر الوظيفية لكونها ذات التزام كلي ووجهة النظر البنائية لكونها ذات التزام جزئي بتكامل النسق فصل لا معنى له ، وهو الفصل الذي يصنف دي ميراث على أساسه بارسونز كباحث وظيفى وميرتون كباحث بنائي نظراً لطبيعة التزام كل منها[**] .

---

(١) Johnson, Harry, M.: Sociology, A Systematic introduction, Routledge and Kegam Paul Ltd. London. 1961, p.70.

(*) يمكن أن نعتبر وجهة النظر الماركسية في التغيير وجهة بنائية إذا نحن أيدنا وجهة نظر دي ميراث . ذلك لأن التغير في أساليب الانتاج يؤدي إلى تغيرات تالية وشاملة في البناء الاجتماعي الذي تعد أساليب الانتاج احدى عناصره بيد أن الحاجة إلى أساليب انتاج غير الاساليب الحالية - بالنسبة للشكل البنائي - هي التي أوجبت التغير في هذه الاساليب ، ومن ثم ، فهي حاجة بنائية أساسا دفعت إلى التغير ، قد تتواجد أسبابها في الظروف الخارجية أو الداخلية للبناء الاجتماعي .

(**) الحق أن التزام بارسونز لا يختلف كثيرا عن التزام ميرتون ، وإنما الاختلاف بينهما يكمن فقط في أسلوب التحليل . فبينما يتخذ بارسونز من كلية النسق على المستوى التصوري اطاره الرجعي في الوصف والتحليل والتفسير وذلك نظرا لاهتمامه بالصياغات التصورية الشاملة أساسا ، نجد ميرتون نتيجة لاهتمامه بالصياغة التصورية المتوسطة التي تركز على بعض متغايرات الواقع أو نتيجة لتركيز جهده أساسا على تحديد الاجراءات المنهجية لفهم النسق بالدخول إليه من خلال احدى وحداته وتتبع العلاقات الوظيفية التي تربطها ببقية الوحدات لا يلتزم ظاهريا بهذه الكلية النسقية . فاختلافهما لم يكن اختلافا وظيفيا بنائيا وإنما هو اختلاف بين مدى ارتباط كل منهما بالصياغات النظرية أو الاجراءات المنهجية الملائمة لتناول الواقع الامبيريقي .

٣ ـ اتجاهات التغير : منطلقاته الداخلية والخارجية .

يعد بعد الداخلية والخارجية فيما يتعلق بنقطة بدء التغير في بناء النسق ، ثم اتجاهه بعد انطلاقه من أهم الابعاد التي تميز النسق الوظيفي المتغير وأيضا من أهم الابعاد اثارة للجدل والنقاش . إذ توجد بعض وجهات النظر التي تؤكد أنه إذا كانت الوحدة الجدلية وحدة متناقضة في صميمها ، فإن الوحدة الوظيفية على نقيضها وحدة متكاملة أساسا . ومن هنا ، فعوامل التغير لا يمكن أن تشهد انطلاقا من الداخل ، وإنما تلعب البيئة الخارجية للنسق دور الاطار الذي تنطلق منه عوامل التغير تجاه النسق الوظيفي ، وليس للأخير سوى التكيف مع هذه العوامل التي طرأت عليه من خارجه .

وفيما يتعلق بهذه القضية نستطيع أن نميز بين ثلاثة مواقف داخل المعسكر الوظيفي . أما الموقف الأول فيقوده علماء الوظيفية الانثروبولوجية ذوو الريادة في الدراسات الميدانية ونذكر منهم مالينوفسكي وراْدكليف براون وهم يرون أن التغير أساسا من الخارج إلا أن هذا لا ينفي امكانية قيام تغير من الداخل . فمالينوفسكي يرى أن التغير الذي حدث في جزر التروبرياند سببه يكمن في مصانع اللؤلؤ التي أقامها الرجل الابيض وفي القوارب التجارية التي أسهمت في الغاء سحر رحلات الكولا عماد البناء التروبرياندي[١] ، وكذا دراسته للتغير الثقافي في المجتمع الافريقي ، ومفهومه عن نقطة الصفر وهي اللحظة الافتراضية السابقة على ورود عوامل التغير واشتعال عملياته[٢] . هذا بالاضافة إلى تأكيد رادكليف براون على أن التغير في المجتمعات البدائية يرجع أساسا إلى قوافل التبشير التي ساقها الرجل الابيض وإلى عوامل ثقافية أخرى وهي كلها عوامل من خارج النسق[٣] .

أما الموقف الثاني فنمثله بعلماء الوظيفية السوسيولوجية ، ولهم رؤيتهم المخالفة إذ يرون أن التغير من الداخل أساسا ، وذلك استنادا إلى الغرض العضوي المتعلق بالحجم الامثل للوحدة ، وهو يعطي مثالا لذلك بالزيادة

---

(١) Malinowski, B.: Op.cit.,, p.465- 468.

(٢) أحمد ابو زيد: مرجع سابق؛ ص ٢١٨.

(٣) Radcliffe- Brown, A. R. and Daryll Ford, op.cit., pp.84- 85. and see also Radcliffe- Brown: Structure and Function in Primitive society. p.164.

السكانية التي أسهمت في تغيير شكل بنـاء التضامن الآلي إلى التضـامن العضوي هـذا بالاضـافة إلى تـأكيد رادكليف بـراون عـلى التغـير من وفقاً لـوجهـة النـظر الـدوركيميـة . حيث يـرى أن التغـير من الـداخـل سبب انشقـاق الـوحــدات القرابية ، بل والتغير في النظام الزواجي الانجليـزي مثلا [1] . هـذا بالاضـافة إلى موقف روبرت ميرتون الذي يرجع منطلقات التغير إلى المصادر الداخلية التي تكمن أساسا في التناقض الذي قد يسود السياق الثقافي أو الذي قد يسود العـلاقة بين السياق الثقافي والسياق الاجتماعي [2] .

أما الموقف الثالث فنمثل له بتالكوت بارسونز الذي يرى أن مصـادر التغير التي عرض لها الوظيفيون الانثروبولوجيون والسوسيولـوجيون كلهـا تغيرات تـأتي من خـارج النسق ، سواء تمثـل ذلك في الـزيادة السكـانية للوحـدة عن حجمها الامثل أو سواء نسب ذلك إلى العوامل الحضارية والثقافية الواردة ، حيث يؤكد أن هذه كلها تغيرات من خارج النسق الاجتماعي .

بيـد أن الخلاف بـين الموقف الثـالث والموقفـين السابقـين داخـل المعسكـر الوظيفي هو خلاف مظهري ، يرجع اساسا إلى مستوى التنـاول العلمي . فبينما يتناول الموقف الاول والثاني المجتمع كوحدة واقعية وامبيريقيـة تضم بداخلهـا ما هو عضوي مع ما هو اجتماعي وثقـافي ، نجد أن المـوقف الثالث يتنـاول النسق كـوحدة تحليليـة مخلصة ممـا هو غـير اجتماعي . وبـذلك فـما هو عضـوي وثقافي خارج عن النسق الاجتماعي . وعـلى هذا ، فـإن العوامـل غير المنبثقـة من هذه السياقات تعد عوامل آتية من الخارج . بيد أننا لا نتوقع أن يكون هنـاك خلاف بـين هذه المـواقف الثلاثـة إذ اتفق تناولهم عـلى أي من المستويـات سـواء كـانت المستـويات التحليليـة أو الامبريقيـة . أمـا الخـلاف الـذي نشـأ بـين الـوظيفيـة الانثروبولوجية والوظيفية السوسيولوجية فليس خـلافا بـين النماذج النـظرية التي طورها رواد كل اتجاه ، وإنما خلاف في الواقع الذي كان موضعا للدراسة ، ومن ثم تجريد المقولات النظرية عنه . فالمجتمعات البدائية هي نطاق دراسة الـوظيفية الانثروبولوجية بكـل ما يعكس هـذا الواقـع من رفض للتغير بـإعتباره متجـانس

---

(١) Radcliffe- Brown, A.R. and Daryll Ford: Op.cit., pp.68- 69.

(٢) Merton, R.K.: Social Theory and SovvGFBORvoure. op.cit., pp.132- 151.

ومتكامل أساسا ، ومن هنا ركزت النماذج النظرية على التغير من الخارج . أما الواقع الذي جردت عنه الوظيفية السوسيولوجية فهو واقع المجتمعات الصناعية ، بكل ما تحمله من فردية وتخصص وتباين داخلي من شأنه أن يمهد لتوترات وضغوط تصبح مقدمة للتغير والتطور على الحالة المثيرة للتوتر والضغوط . بذلك لا يكون الخلاف حول مقولات النظرية بقدر ما هو خلاف حول استخدام هذه المقولات في تناول مجتمعات واقعية متباينة .

بيد أن هناك اتهاما وجه إلى الاتجاه الوظيفي من خارج المعسكر الوظيفي يؤكد أن النسق الوظيفي نسق متوازن وثابت مدعم لذاته ، وهو نسق غير مهيأ للتغير إلا إذا دهمته عوامل التغير من الخارج . وللاجابة على هذا الاتهام نسوق التوضيح السابق لموقف الاتجاه الوظيفي من داخلية وخارجية عوامل التغير . هذا بالاضافة إلى قضية منهجية تتعلق بحدود الوحدة التي تنبثق منها أو تأتي إليها عوامل التغير ، هل هي القرية الصينية أم المجتمع الصيني أم الامبراطورية البريطانية بكل مستعمراتها وفقا لتساؤل رادكليف براون[1] . الاجابة على هذا التساؤل يسوقها بارسونز تحليليا ، إذ يؤكد انتظام الوجود المجتمعي في وحدات فرعية لوحدة شاملة هي بالتالي فرعية لوحدات أشمل حتى النسق العالي الشامل . بذلك يعتبر أي مجتمع أو وحدة اجتماعية نسقا شاملا لما هو دونه وفرعيا لما هو أعلى منه[2] . وبذلك فإن عوامل التغير قد تأتي إلى مجتمع من خارجه من الناحية الواقعية لكنها من الناحية التحليلية آتية إليه من نسقه الأشمل ، وهي بهذا المعنى تظل عوامل داخلية . يعني ذلك أن التغير الوظيفي في مستواه التحليلي يعتبر من الداخل أساسا تسببه بعض التناقضات التي قد تتواجد داخل النسق الاجتماعي - بأي من مستوياته - والتي قد تتولد أما نتيجة لعوامل ثقافية كاسهامات العلم والتكنولوجيا ، أو نتيجة لتغيرات وقعت في البيئة الفيزيقية ، أو نتيجة للتغيرات التي قد تقع في الاطار البيولوجي العضوي لنسق الشخصية ، وبذلك يسقط هذا الاتهام من أساسه .

---

(١) Radcliffe- Brown, A.R.: Structure and Function in primitive Society. op.cit., p.181.

(٢) Parsons, T.: Some Considerations on the Thtoeyr of Social Change. Op.cit., pp.223- 236.

٤ ـ معدلات التغير بين التدريجية والثورية .

نظراً لأن ميلاد وجهة النظر الوظيفية تم في أحضان المجتمعات البدائية ، فإنه كان منطقيا أن تركز على مقولات الاستقرار والتوازن ، فإذا تناولت التغير ، فالأكثر ملاءمة أن تتناول التغير التدريجي لكونه تغير يسهم في تكيف النسق وتوازنه . بيد أن ذلك أصبح اتهاما بعجز هذا الاتجاه عن تناول قضايا التغير الثوري حتى بعد أن تخطى هذا الاتجاه في تناوله الواقع البدائي إلى الواقع الصناعي المتقدم المتخم بناؤه بقضايا الانحراف والصراع والتغير والثورة .

ولمناقشة هذا الرأي نرى ضرورة استعراض الموقف الوظيفي من قضية التغير التدريجي والتغير الثوري . بداءة ، يؤكد الاتجاه الوظيفي على مسألتين : الأولى تتعلق بأن الواقع لا يعيش وجودا متطرفاً تسوده أما حالات التكامل والتوازن التام أو حالات التغير والصراع الكاملة . فالواقع في حالته السرية عادة ما يعيش حالة من التوازن الدينامي وهي الوجه الآخر للتغير التدريجي[1] . إلا أن هذا لا يمنع من تعرض البناء في مراحل معينة ولعوامل معينة أيضا لحالة من التغير الثوري المتطرف إذا وجد من العوامل ما جعله يعيش في ظل حالة من التوازن والثبات المتطرف أيضا. أما المسألة الثانية فتتعلق بمعنى مقولة التوازن والتكامل هذه ، حيث يؤكد الوظيفيون على ضرورة التوازن والتكامل بالنسبة لأي نسق اجتماعي كي يتفرغ هذا النسق لاداء عملياته الاخرى ذات الأهمية المحورية بالنسبة لوجوده الحيوي كالتكاثر والتطبيع والانتاج . ومن ثم ، فقد يهتز التكامل ويصاب النسق بعدم الاتساق ، ويظل ذلك أمرا طبيعيا على النسق تجاوزه لتحقيق حالة التوازن والتكامل من جديد وهي بلا شك تكون أكثر تطورا من الحالة السابقة .

ونتيجة لذلك فإن موقف النسق على بعد التكامل والاتساق أو عدم التكامل وعدم الاتساق هو الوجه الآخر لموقفه على بعد التغير التدريجي والتغير الثوري ، فقدر التغير يتلاءم وقدر الاتساق والتكامل . والحياة الواقعية بها كل طرازي التغير . وتصبح القضية الرئيسية متى يسود التغير التدريجي أو التغير

---

(١) Durkheim, E.: The Division of Labor in Society. Op.cit., pp.408- 409.

الثوري ؟ ثم متى يكون التغير الثوري أكثر ملاءمة للوجود الحيـوي للنسق ؟ وما هي شروط نجاح التغير الثوري ؟ .

يتعلق السؤال الأول أساسا بدرجة التكامل والاتساق التي يعيشها النسق . بمعنى أننا إذا قلنا أن النسق يتكون من مجموعة من الوحدات فإن الحالة المثالية أن يكون الاداء الوظيفي لكل وحدة ميسرا لبناء النسق وبالتالي وحداته . أما إذا حدث لعوامل طارئة وأصبح الاداء الوظيفي للوحدة معوقا بالنسبة لبناء النسق فإن ذلك يؤدي إلى وجود توترات وضغوط داخل هذا البناء ، بحيث أن هذا البناء أما أن يتكيف مع هذا الاداء الوظيفي المعيب وتتحمل وحدات البناء عبء ذلك ، وأما أن يعدل من الوحدة حتى توفر أداء وظيفيا ملائما ، وأما أن يثبت الوضع على ما هو عليه وبذلك يظل مجرى التوتر والتناقض منسابا . واستجابة البناء بالتكيف مع الوحدة أو تغييرها يدخل حتى هذه اللحظة في اطار التغير التدريجي التلاؤمي ، أما تثبيت التوتر وترك قنواته دون أية تكيفات من جانب البناء أو الوحدة فقد يؤدي إلى سلسلة من المعوقات الوظيفية كرد فعل لهذا الموقف ، ومن ثم إلى تراكم ضغوط وتوترات داخل بناء النسق ، وإلى سيادة حالة من عدم الاسهام الوظيفي الميسر أي حالة من عدم التكامل والتوازن والاتساق وبذلك يصبح بناء النسق هنا أمام أحد عناصره الذي قد يمتلك من القدرة على فرض اتساق جديد على النسق يخلصه من تواتراته السابقة ومصادر هذه التوترات .

فإذا أردنا أن نمثل لهذا التجريد السابق ، فإننا سوف نستعين بمعالجة اثنين من الرواد الوظيفيين وأكثرهم حداثة لقضية التغير الثوري .

نقطة البدء عند كل منهما هي وجود تناقض بنائي بين السياق الثقافي والاجتماعي أو بين الاهداف والوسائل كما يذهب ميرتون [1] . أو وجود تناقض في الثقافة العامة للمجتمع لا تلائم الاشباع الحافزي لبعض من وحدات النسق [2] بيد أن هذا التناقض لا يلغى تدريجيا وإنما يثبت بايديولوجية تطرحها

(١) Merton, R.K.: Social Theory and Social Structure. Op.cit., pp.132- 151.

(٢) Parsons, T.: The Social System. op.cit., pp.523- 526.

احدى الفئات التي يلائمها هذا الوجود المتناقض[١] ، ومن ثم ، فإنه يؤدي إلى قيام ضغوط وتوترات تؤدي إلى انسحاب من يقع عليهم التناقض من المشاركة الايجابية في تفاعل هذا البناء ، والعمل على طرح معايير جديدة تحكم فعلها وتسهم بذلك في امتلاء البناء بقواعد معيارية كثيرة ومتناقضة ليس هناك اتفاق عام عليها ، وهي ما تسمى بحالة الانومي . ويكتب النجاح للتغير الثوري إذا ظهرت جماعة تمتلك ايديولوجية خاصة وقوية في مواجهة بناء يتغلغل الانومي في كل أرجائه . وهي الجماعة التي يسميها ميرتون بـ « المتمردين » أو «الثوار»[٢] أو التي يسميها بارسونز بالجماعة الثورية الكازرمية [٣] .

يبقى بعد ذلك أن نوضح أن البناء إذا ما خضع للتغير التدريجي أو التوازن الدينامي المستمر فإنه عادة لا يواجه بالتغير الثوري وذلك لأمرين : الأول يتمثل في أن التغير التدريجي يقوم بما يمكن أن يقوم به التغير الثوري . مثال ذلك ، نفترض أن هناك بناء يخضع لتغير تدريجي ملائم على مدى فترة زمانية محددة . في نهاية هذه الفترة سوف نجد لدينا شكلا بنائيا مختلفا عن الشكل الذي بدا منه التغير التدريجي ويكون الفارق هو حجم التغير الذي تحقق خلال هذه الفترة ، فإذا ما قارنا هذا البناء ببناء آخر يعيش نفس اللحظة الزمانية لكنه لاسباب متعددة لا يجري هذه التغيرات التدريجية بل يكون مخزنا للتوتر والضغوط بسبب التعويق الوظيفي الذي يسوده خلال نفس الفترة التاريخية دون تصريفه حتى أنه يصاب بحالة كاملة من عدم الاتساق والتكامل الذي يؤهل لقيام الفعل والتغير الثوري إذا توفرت شروطه الاخرى الملائمة . من هنا فإن التغير الثوري لم يبدأ لحظة وقوعه وتغييره للشكل البنائي وإنما يتأكد ميلاده في اللحظة التي يستطيع بناء النسق فيها ممارسة مجموعة من التغيرات التدريجية التي تنجز تكيفه والظروف المتجددة . ذلك يفسر انعدام الفعل والتغير الثوري في بناءات المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ويبرز انتشار الفعل والتغير الثوري بصورة لافتة للنظر في بناءات المجتمعات المتخلفة والنامية .

أما الأمر الثاني الخاص بعدم امكانية أن تواجه البناءات الخاضعة لطراز

(١) Merton, R.K: Social Theory and Social Struture. op, cit. P.170.

(٢) Ibid. P.191.

(٣) Parsons, T: The Social System. op, cit. PP.520-535.

التغير التدريجي حالات التغير الثوري التي تحطم من شكل بناء النسق فيتعلق بطبيعة بناء القوة في النسق ، فإذا كان متوازنا ، أي موزعا بين مختلف العناصر على أساس من القواعد التي تحكم ذلك فإن ذلك يوفر نوعا من الاستحالة أمام نجاح الفعل الثوري . وذلك يفسر سبب نجاح الثورة في الصين وروسيا والبلاد النامية والمتخلفة وعدم نجاحها في المجتمعات الاوروبية والولايات المتحدة بالرغم من وجود الجماعات الثورية واليسارية ذات الكيان الواضح في بناء هذه المجتمعات . ذلك يرجع أساسا إلى طبيعة بناء القوة في هذه المجتمعات فبينما هو غير متوازن كما في الصين وروسيا قبل الثورة ، حيث تحكم حفنة قليلة جماهير عريضة ساكنة وخاملة في كل شيء إلا في امكانية دفعها في حركة ثورية كاسحة تلغي كل شيء نجده متوازنا في المجتمعات الأوروبية والأمريكية [1] .

معنى ذلك أنه مقدور على المجتمعات التي تحجم عن اجراء التغيرات التدريجية التي تتلاءم بها مع الظروف المتجددة من الداخل أو المطروحة عليها من الخارج حتمية أن تواجه التغير والفعل الثوري الذي يلغي كل شيء لكي يقيم مكانه ما هو متكامل وأكثر اتساقا وتوازنا .

سابعاً : خاتمة

في نهاية هذا الاستعراض لموقف الاتجاه الوظيفي من قضية التغير الاجتماعي نود أن نتعرض لمسألتين هامتين : الاولى تتعلق بكفاءته في تناول قضايا التغير الاجتماعي أما المسألة الثانية فتتعلق بطبيعة فهمه لعمليات التغير الملائمة لمجتمعات العالم المتباينة .

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى تقدم الاتجاه الوظيفي على كافة النظريات الاخرى من حيث ايمانه بشيوعية عوامل التغير وهو بذلك يسجل تطورا على النماذج النظرية السابقة عليه خاصة النماذج العاملية . وهو وإن آمن في بداية نشأته بالتغير التدريجي إلا أنه انطلاقا من نفس مقولاته النظرية واتساقا معها

---

(١) Ibid. P.523.

يحاول أن يقدم فهما للتغير الثوري ، وبذلك فهو يضع نفسه على بداية طريق أن يكون نظرية سوسيولوجية شاملة أكثر وعدا وفعالية .

أما المسألة الثانية وهي تحديده لعمليات التغير المحورية الملائمة لمجتمعات العالم المعاصرة فنوجزها في أنه إذا كانت عمليات التغير ثلاثة ، هي التغير التدريجي بفعل العلم والتكنولوجيا ، والتغير التدريجي بفعل النمو الداخلي على غرار النمو العضوي ، والتغير الثوري فإن هذا الاتجاه يرى أن العملية الأولى والثانية عادة ما تحكم تفاعل المجتمعات الصناعية المتقدمة . بينما العملية الثانية عادة ما تحكم التفاعل في مجتمعات العالم البدائية والمتخلفة . بينما العملية الثالثة إلى جانب العمليات الاخرى هي قاسم مشترك في معظم البلدان النامية إلى جانب العمليتين السابقتين .

نظرية الفعل وتحليل التغير الاجتماعي

أولا : نظرية الفعل الاجتماعي ، ابعادها الأساسية .

تبنى تالكوت بارسونز(*) مدخلا مختلفا في بناء نظريته العامة عن الفعل الاجتماعي - التي تعبر عن الصياغة البارسونزية للبنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا - عن غيره من المنظرين . حيث نجده لم يحاول تجريد مقولاته النظرية عن وقائع إمبيريقية حسبما فعل غيره من العلماء . ولكنه على العكس من ذلك أسس نظريته إستناداً إلى التعميمات النظرية التي توصلت إليها بعض العلوم الانسانية ذات الصلة بعلم الاجتماع من ناحية ، والتي تشكل روافد فكرية لنظرية الفعل الاجتماعي ، وهي علوم النفس والانثروبولوجيا

(*) ولد تالكوت بارسونز Talcoot Parsons في ١٩٠٢ . وبعد أن تخرج من الجامعة في الولايات المتحدة الأمريكية ، نجده قد درس على كل من هوبهوس Hobhouse ومالينوفسكي Malinowski في كلية الاقتصاد بلندن . وتركزت أطروحته للكدتوراه - التي نالها من (جامعة هيدلبرج Heidelberg في ١٩٢٥) - حول طبيعة النظام الرأسمالي . وبعد أن عاد إلى أمريكا درَّس الاقتصاد ، ثم أخيرا درَّس الإجتماع في جامعة إيمرست Amherst وهي الكلية التي تخرج منها ثم في جامعة هارفارد Harvard . وفي سنة ١٩٤٦ أصبح رئيسا لقسم العلاقات الاجتماعية بجامعة هارفارد ، ثم قضى سنة (١٩٥٣ - ١٩٥٤) كأستاذ زائر بجامعة كامبردج Cambridge في إنجلترا . وقد إهتم بارسونز بصفة خاصة بالجماعات الدينية السرية . برغم أنه كتب مؤلفات متميزة عن طبيعة المجتمع ، وعن العلاقات بين علم الاجتماع والاقتصاد وعن عديد من الموضوعات اليومية . وتحت قيادته قدم فريق متميز من الدارسين إسهامات هائلة للعلم ، وبخاصة في مجال علم النفس الاجتماعي ، ودينامية الجماعة والنظرية السوسيولوجية .

بالإضافة إلى علم الاجتماع . ومن المدهش حقا أن تالكوت بارسونـز قد تجـاهل علم الاقتصاد في بناء نظريته ، ولعل ذلك تم بالنظر إلى ثلاثة إعتبارات أساسيـة الأول ، أنه أراد أن يفسر الحقائق الاجتماعية بحقـائق من ذات الطبيعة ، وهي مقولة أعدها إميل دوركيم أحد رواد الـوظيفية الكـلاسيكية في علم الاجتمـاع . بينما يرتبط الاعتبار الثاني بموقفه من الماركسية ، وإذا كان كارل مـاركس قد أثبت فـاعلية المتغيـرات الاقتصاديـة في تفسير الحقـائق الاجتمـاعيـة ، فـإن تـالكـوت بـارسونـز - وعلم الاجتماع الأمـريكي الذي تـأثر بـه - قد إختـار عـلى فـاعليـة المتغيـرات السيكلوجية والاجتمـاعية والثقـافية في تـأسيس الحقيقـة الاجتمـاعيـة وتفسيرها . في حين يرتبط الاعتبار الثالث بكون تالكوت بارسـونز يشكـل حلقة في تيار فكري متطور ومتتابع بدأ بهيجل ودلتاي ، ومرورا بفيبر ودوركيم - خلال المرحلة الكلاسيكيـة - ، وإنتهاء بتـالكوت بـارسونـز والـروافد الراديكـالية لعلم الاجتمـاع الأمريكي ، وهـو التيـار الـذي أكـد كثيـرا عـلى المتغيـرات الثقـافيـة والاجتماعية ، إضافة إلى المتغيرات السيكلوجية تحت تأثير فرويد .

وإستنادا إلى ذلك فقد كانت نظريته من نـوع النظريـات الشاملة . كتلك التي قدمها كارل ماركس ، مـاكس فيبر ، إميـل دوركيم ، وهي النظريـات التي تتناول الواقع تناولا تحليليا تجريديا ، يستهـدف بناء نسق نـظري يحاول البـاحث إستخدامه كوسيلة منهجية في تحليل الواقـع ، - أي واقع - مـع ما يتضمنـه ذلك من تفاعلات متنوعة . غير أن الخلاف الذي تأسس بين بارسونز وسابقيه قد تركز أساسا في اللغة العلمية التي يعبر بها عن أفكاره، وهي اللغة التي شكلت حـاجزا حقيقيا أمام إنتشار أفكاره على نطاق واسع . وهي اللغة التي كـانت هدفـا للكثير من سهام النقد التي وجهت نحو نسقه النظري . وفي إعتقادنـا أن صعوبـة اللغة البارسونزية ترجع بالأساس من ناحية إلى مستوى التجريد النظري الـذي حاول على أساسه صياغة أفكاره . وفي هـذا الاطار كـان تلميذا وفيـا للفكر الألمـاني ، هذا إلى جانب أنه كان من نـاحية أخـرى خاضعـا لتأثـير الفكر الـوضعي ، وهو التيار الفكري الـذي يؤكد كثيـرا على علميـة اللغة وإصـطلاحيتها ، بـاعتبارهـا وسيلة تستخـدم من قبل مجتمـع الباحثـين ذوي الدرجـة العـاليـة من التخصص والتأهيل العلمي .

وتشكل نظرية الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز الاطار المرجعي لنظريته عن التغير الاجتماعي . وفي هذا الاطار تتشكل نظرية الفعل الاجتماعي من ثلاثة مكونات أساسية ، لا يمكن إرجاع التفاعل القائم بأي منها إلى المكونين الآخرين ، وإن كان بالامكان الرجوع المستمر إلى حالة النسق الاجتماعي ككل لفهم التفاعلات في أي من هذه المكونات . هذا بالاضافة إلى التأثير المتبادل بين هذه المكونات الثلاث . وفي هذا الاطار يتكون نسق الفعل الاجتماعي من ثلاث أنساق فرعية ، هي النسق الثقافي ، والنسق الاجتماعي ، ونسق الشخصية . هذا بالاضافة إلى نسقين آخرين هما ، نسق ما وراء الطبيعة ، ثم النسق الطبيعي (العضوي) . ويتحقق تأثير النسقين الأخيرين من خلال الأنساق الثلاثة الأساسية . فنسق ما وراء الطبيعة يؤدي فاعليته من خلال نسق الثقافة والقيم ، بينما يؤدي النسق الطبيعي ، أو العضوي تأثيره من خلال نسق الشخصية .

ويعتبر نسق الثقافة والقيم هو النسق الذي يحتل مكانة محورية في مجموعة أنساق الفعل الاجتماعي . وهو يتكون من مجموعة القيم والأفكار والتوجيهات التي تشكل الرموز الأساسية التي تضبط التفاعل الاجتماعي . ويحتوي نسق الثقافة والقيم على ثلاثة أنماط من التوجيهات القيمية ، التوجيهات الادراكية والتوجيهات الوجدانية والتوجيهات التقويمية . وهي كلها تتحكم في سلوكيات الفاعل حسب طبيعة السلوك أو الفعل . وتؤدي الثقافة فاعليتها من خلال إستيعاب الفرد لها من خلال عمليات التنشئة ، وأيضا من خلال تحولها إلى معايير ضابطة للتفاعل الاجتماعي الذي يشارك فيه مجموعة من الفاعلين . وإذا حدث تغير في نسق الثقافة والقيم ، فإننا عادة ما نجد آثاره تتردد في مختلف جوانب أنساق الفعل ، في حين أنه يمكن منع او تحييد تأثير أي تغير في أي من أنساق الفعل من أن يؤثر في نسق الثقافة والقيم .

ويعتبر النسق الاجتماعي هو المكون الثاني في بناء الفعل الاجتماعي ، وهو يتكون من المكانات المنتظمة إنتظاماً تدرجياً ، والتي يحتلها الفاعلين في النسق الاجتماعي ليؤدوا أدوارا محددة من خلالها . وقد تشكل تجمعات الأدوار والمكانات النظم Institutions أو التجمعات Collectivities . من العادة

يؤدي الفاعل دوره او فعله لتحقيق هدف محمدد بالنظر إلى بنائه الدافعي ، وأيضا بالنظر إلى توقعات الآخرين عنه . وفي العادة يكون التفاعل محكوما بواسطة مجموعة من المعايير المشتقة من نسق الثقافة والقيم . وهو الأمر الذي يعني أن تغير الثقافة والقيم لا بد وأن ندرك آثاره في بناء النسق الاجتماعي . بيد أنه من الممكن أن تؤدي بعض التغيرات في إطار النسق الاجتماعي إلى إجراء بعض التعديلات في نسق الثقافة والقيم ، وإن كان تأثيرها يكون محدودا في العادة .

ويشكل نسق الشخصية النسق الفرعي الثالث في مجموعة أنساق الفعل الاجتماعي . ويتكون بناء الشخصية من البناء الدافعي كمكون بالاضافة إلى مجموعة إهتمامات الفاعل كمكون آخر . ويستند البناء الدافعي للشخصية إلى مجموعة الدوافع الغريزية التي تأتي إلى الشخصية من البناء العضوي البيلوجي . وهي الدوافع التي تتطلب إشباعا في المجال الاجتماعي . هذا إلى جانب مجموعة إهتمامات الفاعل ، التي إستوعبها الفرد من مكونات الثقافة والقيم من خلال عمليات التنشئة المتتابعة التي تخضع لها الشخصية . وتحدد هذه الإهتمامات في العادة أساليب الاشباع وأولوياته ومضموناته ، وهي قد تشكل بدورها مكونات البناء الدافعي للفاعل . وتحاول الشخصية إشباع حاجاتها الأساسية خلال النسق الاجتماعي بالنظر إلى التوجيهات القيمية أو الثقافية ، فإذا تحقق الاشباع ، فإن ذلك من شأنه أن يدعم نمط الإهتمامات في بناء الفاعل ، كذلك يدعم تكيفه على النسق الاجتماعي القائم ومعاييره الثقافية . غير أنه إذا لم يحقق الفاعل إشباعا لحاجاته الأساسية ، فإنه يواجه ما يسمى عادة الفشل الدافعي ، وهو الأمر الذي يجعله أحد مصادر التوتر أو التغير بالنسبة لبناء الفعل .

يشكل ما سبق الخطوط العامة لنظرية تالكوت بارسونز في الفعل الاجتماعي ، وهي النظرية التي تشكل إطاره المرجعي في فهم التغير الاجتماعي ، باعتباره قضية أصبحت - لظروف عديدة - تحتل مكانة محورية في الإطار التصوري الذي قدمه تالكوت بارسونز .

ثانيا : بارسونز والاهتمام بقضية التغير الاجتماعي

الاطار التاريخي والفكري .

من الثابت أن النظرية البارسونزية برغم إدعاء مؤسسها بأنها نظرية شاملة Grand Theory لم تكن كذلك لأنها لم تؤسس دفعة واحدة . وهو الأمر الذي يمنحها في هذا الاطار تفردا وخصوصية . فمن الواضح أن إهتمام بارسونز قد إنصب أساسا على معالجة قضايا التكامل والتوازن . غير أنه بعد فترة من تاريخه الفكري الطويل تحول نحو التركيز على قضايا التغير الاجتماعي . ويمكن أن نحدد عام ١٩٥١ عام نشر مؤلفه النسق الاجتماعي بإعتباره بداية تحوله نحو الاهتمام بقضايا التغير الإجتماعي ، أو بتحديد موضوعي ، بداية إتجاهه لاستكمال مشروعه النظري ، بأن يؤسس مكانا في إطاره لمعالجة قضية التغير الاجتماعي . ولقد كان لهذا الاهتمام أبعاده الفكرية والتاريخية العديدة .

ونؤكد منذ البداية بأن وجهة نظر تالكوت بارسونز في التغير الاجتماعي قد تعرضت لانتقادات كثيرة ، أغلبها ينطلق من المشروع الماركسي ، وطبيعة رؤيته للتغير الاجتماعي - بإعتباره إطارا مرجعيا لهذا النقد . حيث أكدت هذه الانتقادات على عجز البنائية الوظيفية بصورة عامة والنظرية البارسونزية بصفة خاصة عن تقديم وجهة نظر جادة فيما يتعلق بقضية التغير الاجتماعي ، بحيث يعتبر ذلك بعدا أساسياً في فهم التغير عن بارسونز .

ويكشف تحليل هذه المواقف النقدية أنها وقعت في ثلاثة اخطاء أساسية . ويعتبر الخطأ الأول منهجيا أساسا . ويتمثل في إعتبار التغير الإجتماعي حسب التصور الماركسي هو الإطار المرجعي للحكم على وجهة النظر البارسونزية في التغير الإجتماعي . بحيث يعتبر ذلك منهجا نقديا بجانب كل معايير الموضوعية . وقد يكون الرد على ذلك ، ولو أنه يحمل ذات الخطأ المنهجي ، لماذا لا تتخذ وجهة النظر الوظيفية عامة والبارسونزية خاصة بإعتبارها إطارا مرجعيا لفهم واقعة التغير الاجتماعي ، وبالتالي تقييم وجهة النظر الماركسية ونقدها . وأعتقد أن المخرج المنهجي من هذه المعضلة أن نسلك نفس الطريق الذي سلكه ماكس فيبر بتأسيس النموذج المثالي لواقعة التغير

الاجتماعي . وإعتبار هذا النموذج إطارا مرجعيا لتقويم كفاءة مختلف المواقف النظرية فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي .

ويتعلق الخطأ الثاني بعجز التعميم النظري أحيانا عن تحديد التفاعلات الواقعية التي تقع في نطاق إهتمامه كما تحدث . وفي هذا الاطار تتحقق موضوعية التعميم النظري إذا كان قادرا على إدراك وتفسير التفاعل القائم في غالبية الظواهر الواقعية من نفس النوع . وقياسا على ذلك ، فإنه اذا كان الواقع قد شهد حالاتٍ من التحول أو التغير الثوري ، إلا أن هذا النمط من التغير ليس هو النمط الذي يمثل كل عمليات التغير التي تشهدها وشهدتها كافة المجتمعات . ذلك اننا نقع حينئذ في خطأ تعميم ما هو خاص إذا إعتبرنا نظرية التغير الثوري هي النظرية القادرة على تفسير كل وقائع التغير الاجتماعي حتى ولو كانت ليست تغيرات راديكالية .

بينما يتصل الخطأ الثالث بطبيعة الحالة الأساسية للنسق الواقعي . فإذا قلنا ـ تجريدياً ـ أن أي من الانسان أو المجتمعات الواقعية يحتاج إلى التوازن حاجته إلى التغير . فإننا ينبغي أن نحدد أولا طبيعة العملية أو الحالة التي تمثل أساس التفاعل في النسق ، ثم ما هي الحالة الطارئة أو الإستثنائية . ويمتلك التصور النظري درجة عالية من الكفاءة إذا إستطاع تجريد هذه الحالات بنفس طبيعة تواجدها الواقعي . ومن الطبيعي أن نتفق على أن حالة التوازن والاستقرار تشكل الحالة الأساسية للنسق ، وأن التغير هو حالة الاستثناء ، وأن أي نسق نظري يمتلك كفاءة موضوعية ينبغي أن يجرد هذه الحالات بنفس تحديداتها الواقعية . وهو الأمر الذي حدث بالنسبة للنظرية البارسونزية ، فهي إذا أكدت في مرحلة على تجريد تفاعلات التوازن ، فإنه قد أصبح منطقيا إستكمال تفاعلات التغير ، وهو الأمر الذي شرع فيه تالكوت بارسونز ابتداء من ١٩٥١ . بيد أن ذلك ينفي قوله المبدئي بأن نظريته نظرية شاملة ، لاقتصارها ـ حتى مرحلة معينة ـ على معالجة قضايا التوازن الاجتماعي .

ويتمثل البعد الثاني الذي يميز نمو نظرية التغير الاجتماعي عند تالكوت بارسونز في حالة الاتساق القائمة بين نمو النسق النظري وإتجاهه نحو الاكتمال من ناحية وبين قدر المعرفة النظرية المتوفرة عن حالات أو عمليات النسق

الاجتماعي . وفيما يتعلق بالمشروع النظري لتالكوت باسرونز ، نجد أنه حينما توفرت المعرفة المتعلقة بالتفاعل الواقعي للنسق الاجتماعي ، وهو التفاعل المتعلق بعمليات التوازن والاستقرار ، فإنه كان منطقيا أن يحاول الاطار النظري تجريد التفاعل المتعلق بهذه العمليات في صورة تعميمات نظرية لبناء نظرية تحاول فهم وتفسير عمليات الاستقرار والتوازن . فإذا بدأت المعرفة تتراكم فيما يتعلق بعمليات أخرى في النسق الواقعي كعمليات الانحراف والصراع والتغير ، فإنه يكون من المنطقي أن يعمل النسق النظري على تجريدها في شكل تعميمات نظرية لبناء نظرية عن التغير الاجتماعي تتكامل مع نظرية التوازن ، ليشكلا معا بناء نظرية الفعل الاجتماعي ، أو ما يعرف بالنظرية العامة للفعل الاجتماعي(*) . وهو الأمر الذي يعني أن تالكوت بارسونز لم يرغب منذ البداية في تأسيس نسق نظري تأملي فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي ، وإنما رأى ضرورة أن يتواكب ذلك مع قدر المعرفة التي تتوفر لنا عن الواقع الاجتماعي . وقد كان

(*) كان ذلك هو المنطق الذي سيطر على تفكير تالكوت بارسونز في تأسيسه لإطاره النظري ، الذي لم يرده على غرار الأنساق النظرية التأملية التي سادت في مرحلة سابقة من مراحل تطور النظرية السوسيولوجية . وهو المنطق الذي يدحض نقد الفن جولدنر Alvin Gouldner لتالكوت بارسونز . وهو النقد الذي اكد خلاله أنه لما كان إقتصاد المعرفة يعتبر عائقا أمام نشأة نظرية عن التغير الاجتماعي ، في حين لم يؤدي إفتقاد مماثل للمعرفة إلى عدم قيام نظرية عن التوازن والنظام في النسق الاجتماعي ؟ لماذا كان تالكوت بارسونز متشائماً ويائسا للغاية فيما يتعلق بنظرية عن التغير ولم يكن كذلك فيما يتعلق بنظرية عن النظام ؟ ولماذا يختار تالكوت بارسونز الافتراض الوضعي الذي يذهب إلى التأكيد على ضرورة نمو المعرفة وتراكمها كشرط مسبق لتأسيس النظرية (ـــ) . الواضح أن النقد الذي قدمه ألفن جولدنر يتميز بعدم الاتساق وخلوه من المنطق . وذلك لأن بناء النظرية العلمية ينبغي أن ينتظر نمو المعرفة التي تصور الواقع من خلال معطياته . هذه المعرفة تتصاعد من الفروض إلى القضايا إلى التعميمات النظرية وحتى القوانين . فالنظرية كما نعرف تعتبر كيانا تصوريا يحتوي على مجموعة من المقولات النظرية التي تعد تجريدا تصوريا عن معطيات إمبيريقية تتعلق بالواقع . ومن ثم فلكي تصبح هذه التجريدات النظرية قادرة على إدراك الواقع وفهمه وتفسيره ، فإنه من الضروري أن يدرك هذا الواقع مسبقا من خلال معطياته . أما القول بأن تالكوت بارسونز قد طور نظرية عن التوازن والنظام في النسق ولم يطور نظرية تعالج قضية التغير الاجتماعي فإن ذلك يرجع لعاملين . الأول طبيعة التيار الفكري الذي ينتمي إليه وهو التيار الذي أكد أساسا على التوازن والنظام وسبقه فيه أوجست كونت ، دوركيم ، باريتو . والثاني ، أنه رأى تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعي بإعتباره الحالة الاستثنائية ، فهو نوع من ترتيب أولويات الإنجاز .

في ذلك إمتدادا أمينا للفكر الوضعي الذي يرى في معطيات الواقع أساسا لبناء تعميمات التصور النظري .

ويتمثل البعد الثالث لإتجاه تالكوت بارسونز نحو معالجة قضية التغير الاجتماعي في التطورات الإجتماعية والاقتصادية التي شهدها الواقع التاريخي لمجتمع الولايات المتحدة بعد أزمة الثلاثينات . حيث بدأ الإتجاه الوظيفي وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية يمنح دولة الرفاهية دعمه ويتولى الدفاع عنها أمام الإتجاهات النظرية المعادية وبخاصة النظرية الماركسية ، وذلك بإعتبار دولة الرفاهية تعتبر أسلوبا للتنظيم الإقتصادي ، ولحماية المجتمع ضد التهديد الشيوعي الدولي . غير أن ذلك كان يعني تغيرا أساسيا في تصور الإتجاه الوظيفي لدور كل من الحكومة والدولة(1) . وهو التغير الذي أدى إلى تعديل بعض الفرضيات الوظيفية التي جردت عن الواقع البدائي المستقر والمتوازن أساسا .

وإذا كانت الوظيفية في الظروف السابقة قد رفضت أي نموذج نظري يحاول التأكيد على أولوية أهمية أحد أو مجموعة من العوامل أو القوى في إثارة التغير الاجتماعي . فإننا نجد أن نمو دولة الرفاهية قد إحتوى ضمنيا على إستعداد متزايد لتناول المشكلات الإجتماعية من خلال التأكيد على أهمية عامل محدد ، يتمثل في دور الحكومة أو الدولة . وفي هذا الإطار فإنه من الضروري أن نلاحظ أن نيل سملسر N.J.Smlser ـ وهو أحد تلاميذ ورفاق تالكوت بارسونز ـ أثناء محاولته صياغة « نظرية عامة عن التغير الاجتماعي» قد عين أهمية جديدة وخاصة للحكومة كعامل له أهميته في التغير الاجتماعي حينما ذهبت إلى القول : (أنه إذا كان ثمة متغير ينبغي التأكيد عليه بإعتباره يحدد إتجاه التغير على المدى الطويل ، فإن هذا المتغير ينبغي أن يتعين بمكانة الحكومة أو جهاز السيطرة في بناء النسق الاجتماعي . حيث نجدها تشكل المتغير الذي يعرض النسق الاجتماعي لنوع من التغير ، ولو أن ذلك لا يكون له صفة الحتمية . وفي هذا الاطار يعتمد إتجاه التغير في كل مرحلة إلى حد كبير على جهود الحكومة ـ أو جهاز السيطرة ـ وتخطيطها وقدرتها على تعبئة البشر والموارد في فترات التوتر ،

(1) Gouldner Alvin, W.: The Coming Crisis of western sociology. Heinmann. London, 1971. p.344.

وأيضـا على قـدرتها عـلى توجيـه الابتكـارات الـنظمية Institutional والسيـطرة عليها)[1] .

ويوحي تأكيد البنائية الوظيفية الأخير ـ حسبما يذهب سمِلسَر ـ على تدخل الدولة عن طريق التخطيط والجهـود الحكوميـة لفرض التغـير الاجتماعي ، عـلى إستجـابة هـذا الاتجاه الـنظري للتدخـل في بناء النسق الاجتمـاعي ، وذلـك في مقابل التخلي عن التلقائية بإعتبارها مقولة تحكم تفاعل النسق وردود أفعاله . إذ يفتـرض الوظيفيـون من كافـة المواقف أنـه حينما تـظهر بعض المشكـلات في بناء جماعة معينة ، فإن دفـاعا طبيعيـا يظهـر بصورة تلقـائية ، أو مـا يمكن أن يسمى بميكانيزمات التكيف التي تعمل على إستعادة النظام والتوازن . وهـو الأمر الـذي تجـلى في تفكير كـونت الذي إنتقـد بقسوة التـدخل الارادي في فـاعلية الانسـاق الاجتماعية . وإستنادا إلى ذلك فقد كان الـوظيفيون القـدامى يعتقدون عـادة في أن ميكانيزمـات الحفاظ عـلى النظام تؤدي وظيفتهـا بصورة أفضـل حينما تعمـل بصـورة تلقائيـة . يعني ، بدون التخـطيط الرشيـد ـ لأن المجتمـع يمتلك رشـده وعقلانيته الخاصة ـ وأيضا بدون التدخل الارادي . ولقـد كان التخـلي عن مبدأ التلقائية إستجـابة لعـاملين . الأول ، أن دولة الـرفاهيـة إستوعبت دروس أزمـة الثـلاثيـات ، ومن ثم فقـد قـررت تعبئـة العلوم الاجتمـاعيـة لقيـادة التغـير الاجتماعي ، مخافة أزمة جديدة قد يؤدي إليها الاستنـاد إلى ميكانيـزمات النسق التلقائية . ويتمثل العامل الثاني في حجم التغيـرات التي بدأ الـواقع يشهـدها ، وهي التغيرات المتنوعـة والمتشعبة من حيث متضمنـاتها وإتجـاهاتهـا . مما يفـرض ضرورة تدخل العلم الاجتماعي بهدف خلق حالة من التنسيق بينها .

ويعتبر إتجاه الحكومة المقابل للاستعانـة بالعلوم الاجتمـاعية للسيـطرة على التغير داخليا وخارجيا هو البعد الرابع الذي أكد ميل الاتجاه الـوظيفي للإهتمـام بقضايا التغير الاجتماعي . حيث أدى نمو دولة الرفاهيـة ودعمها المتـزايد للعلوم الاجتماعية حينئذ إلى ممارسة ضغوط متزايدة بأساليب عديدة عـلى هذه العلوم . ولقـد نتـج هـذا الـدعم الحكومي إلى حـد كبـير عن الالتزام الحكـومي المتزايـد

(1) Smelser, Neil, J.: Essays in Sociological explanation (Englewood Cliffs, N.D. Prentice-Hall, 1968) p.278.

للتدخل إراديا في المجتمع ، سواء في ذلك مجتمع الولايات المتحدة ، أو المجتمعات التي تدور في فلكها ، وهو التدخل الذي يتم عادة من خلال مؤسسات كمؤسسة اليونسكو UNESCO . وقد تطابق هذا الالتزام الحكومي بالتدخل الارادي على المستوى الدولي مع إنهيار الأشكال القديمة للإستعمار والامبريالية ، وأيضا على المنافسة التي إشتعلت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للسيطرة على شكل التصنيع الذي سوف يتم تأسيسه في « العالم الثالث » . وأيضا مع قوة المساومة التي أصبحت بعض المجتمعات تمتلكها ، والتي بدأت تستخدمها لكي تفرض على القوى العظمى المساعدة في تصنيعها .

بالاضافة إلى ذلك حاولت الحكومات التدخل عمديا في مجتمعاتها ، وذلك نتيجة لعدة ظروف : منها الضغوط التي تمارسها الأقاليم أو الشارئح الاجتماعية المحرومة نسبيا ، أو تلك الضغوط التي تمارسها الطبقات الدنيا ، سواء تشكلت غالبيتها من السود أو الشرائح العاملة أو العاطلين ، حيث تستهدف التدخل حينئذ كلما تستبعد الهزات الاقتصادية ، والسيطرة عليها إذا وقعت ، ومن ثم تحافظ على إستمرار النمو الاقتصادي ، وأيضا بقاء التصورات المتعلقة بالعدالة والمساواة . وإستجابة للتغيرات الهائلة التي وقعت على نطاق عالمي ، تخلق جهدا متناميا للسيطرة الحكومية على المجتمع وإدارته ، وقد اتضح ذلك إلى حد كبير من خلال توجيه مبالغ التمويل الجديدة التي رصدت للعلوم الاجتماعية . وإستنادا إلى ذلك ، فقد برزت ضغوط جديدة ، محلية وعالمية ، مباشرة وغير مباشرة ، من أجل تغيير النظريات والأساليب التي يعمل بواسطتها علم الاجتماع في أيامنا هذه[1] . وهو التغيير الذي إنتاب البنائية الوظيفية كما أثر على غيرها من النظريات .

بالاضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية إجتاحت في أعقاب أزمة الثلاثينات علما إجتماعيا يستطيع أن يدرك المشكلات التي يواجهها النظام الاجتماعي ، ويقيم الحلول التي تطرح لهذه المشكلات . أعني أنها إجتاحت خلال هذه الفترة نوعا من البحث الاجتماعي « النقدي » بصورة

(١) Alvin W. Gouldner: op.cit., p.349.

محدودة . أو أنها إجتاحت مستوى متدنيا من علم الاجتماع النقدي[1] . وقد إتجه المجتمع الأمريكي نحو هذا التطوير النظري بهدف الكشف عن المشكلات والحل الدائم لهذه المشكلات من ناحية ، ومن ناحية أخرى ليخلق بديلا نقديا للنظرية الماركسية التي كادت تصدق نبوءاتها إبان أزمة الثلاثينات . بديلا يوجه إلى المجتمع نوعا من النقد المخفف ، نوعا من الأجراس التي تدق لكي تحذر النظام من الخطر . ومن ناحية ثالثة فإن تأسيس فكر نقدي داخل الولايات المتحدة والنظرية الغربية يمكن أن يجذب كل الجماعات الرافضة للنظام والتي من الممكن إذا تركت، فإنها قد تتجه نحو الاعتقادات الرافضة للنظام والتي من الممكن إذا تركت ، فإنها قد تتجه نحو الاعتقاد أيدويلوجيا في الماركسية ، وبدلا من العمل على تطويره وتعديله من خلال نقده ، فإنها سوف تعمل من أجل القضاء عليه ليحل نظاما بديلا يختلف عنه كلية .

قادت كل هذه الاعتبارات إذا إلى ضرورة إهتمام البنائية الوظيفية بالتغير الاجتماعي ، وهو الاهتمام الذي كان من الممكن أن نلمس آثاره في تطورين أساسيين : ويتمثل التطور الأول في التعديلات التي تمت في النسق الوظيفي . وفي هذا الاطار يمكن أن نلمس ثلاثة تعديلات أساسية . ويتحدد التعديل الأول في تحرك البنائية الوظيفية نحو إدراك التغير الاجتماعي في إبداع مفهوم « المعوقات الوظيفية ـ Dysf Unction ـ » . واذا كان رادكليت براون هو أول من تولى صياغة هذا المفهوم ، فإن علم الاجتماع الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية هو الذي بعثه حيا من جديد (. . .)· وبخاصة على يد روبرت ميرتون ، حيث أكد أنه من الممكن أن يكون الأداء الوظيفي لأي من وحدات النسق أو أيا من عناصره معوقا لفاعلية النسق الكلي أو أدائه الوظيفي الشامل ، وهو الأمر الذي يفرض توترات يمكن إلغاؤها من داخل بناء النسق عن طريق إما تغيير الوحدة ذات الآراء الوظيفي المعوق أو تغيير النسق الكلي الشامل ، وبطبيعة الحال فإن تغيير الوحدة أو النسق يعتمد إلى حد كبير على مدى أهمية الوحدة موضع الاهتمام ، وأيضا على حجم التوتر المختزن داخل النسق الكلي الشامل .

(1) Gouldner Alvin, W.: «The Sociologist as a Partisan: Sociology and Welfare State» American Sociologist (May 1968).

ويمثل نقد مفهوم التساند الوظيفي النقلة الثانية في إتجاه البنائية الوظيفية لاستيعاب متضمنات التغير الاجتماعي . فإرتباطا بالحاجة إلى النظريات التي يمكن أن توجه العلم الاجتماعي التطبيقي وتيسر إتخاذ القرار في أي من المجالات المتنوعة ، خضعت بعض الافتراضات الأساسية للاتجاه الوظيفي لضغوط هائلة . ومن هذه الافتراضات الافتراض المنهجي الوظيفي القائل بأنه ليست هناك « أسباب » يمكن البحث عنها بين الظواهر الاجتماعية وبعضها البعض . إذ تنظر الوظيفية إلى الأنساق بإعتبارها تتكون من مجموعة من المتغيرات المتبادلة التأثير بدلا من تفكيرها في النسق بإعتباره يتكون من مجموعة من الأسباب والنتائج . حيث يذهب الافتراض الوظيفي الأساسي في هذا الصدد إلى القول بأن كل عناصر النسق تتأثر ببعضها البعض من خلال المدخلات والمخرجات الوظيفية . وإذا كانت الوظيفية قد عجزت عن تطوير نظرية تحدد وزن الاسهام المعين لكل متغير من المتغيرات المختلفة داخل النسق ، فإن ذلك يرجع لأنه لم يكن لدى الاتجاه الوظيفي نظرية تحدد لها ما هي المتغيرات الأكثر والأقل أهمية في تحديد حالة النسق ككل .

وإذا كان المسيطرون على المجتمع والذين يتولون ادارته يرغبون في أن يكونوا قادرين على تقدير التكاليف والنتائج المختلفة التي قد تترتب على التدخل بأي من الأساليب المختلفة ، فإنهم يريدون أن يعرفوا أيضا المتغيرات الأكثر قوة من حيث درجة التأثير ، وهو الأمر الذي شكل أحد الأسباب الكامنة وراء الاهتمام المتزايد من قبل علماء الاحصاء السوسيولوجي الأمريكيين مثل هربرت بلالوك Herbert Blalock ، حيث نجدهم قد تحولوا مرة أخرى إلى محاولة فهم الظواهر الاجتماعية من خلال التحليلات السببية . ومن هذا المنطلق أصبح مفهوم التساند Interdependence غير كاف للأغراض العملية ، ومن ثم إحتاج إلى قدر من المراجعة والتمحيص . بل إننا نجد أن هناك إتجاها متزايدا لدى الوظيفيين المحدثين لتجاهل هذا الافتراض جزئياً[1] . وبدلاً من القول بالتساند الوظيفي المطلق اصبح الوظيفيون يتحدثون عن متغيرات معينة في بناء النسق لا نستطيع إيقاف التغيرات التي تثيرها ـ مثل نسق الثقافة والقيم عند

(١) Alvin Gouldner: The Coming Crisis of Western Sociology. op.cit., pp.346- 347.

تالكوت بارسونز ـ بينما هناك متغيرات أخرى يمكن التقليل من حجم التغيرات التي تثيرها أو إيقافها كلية .

ويعتبر التخلي عن مفهوم التكامل هو النقلة الثالثة في إتجاه تطوير نظرية التغير الاجتماعي من داخل بناء نظرية الفعل لصالح إحلال مفهوم عدم التكامل بإعتباره إفتراضا وظيفيا أساسيا . وإذا كان مقدرا على النسق الاجتماعي أن يتكامل دائماً مع التوجهات القيمية والثقافية من ناحية ، ومع البناء الدافعي للأشخاص الذين يشكلون عنصره البشري من ناحية أخرى ، فإنه أصبح مقدرا بنفس القدر أن يظل هذا النسق باحثا أبدا عن التكامل أو التوازن الذي يهتز أو ينهار دائما بفعل عناصر ولو أنها من خارجه ـ نسق الشخصية ونسق الثقافة ـ إلا أنها تشكل في ذات الوقت عناصر أساسية مكونة في بنائه . فنسق الفعل إذا في حالة دينامية دائمة ، باحث أبدا عن التكامل ، وذلك إستنادا إلى مقولة أساسية تتمثل في أن البيئات المحيطة بأنساق الفعل هي بيئات متغيرة أساسا .

ذلك أن نظرية الفعل الاجتماعي بدأت تقطع الطريق سعيا لتطوير نموذج نظري لفهم التغير الاجتماعي ، ولو أن هذا السعي الادراكي إنطلق أساسا من مفاهيم توازن وتكامل عناصر نسق الفعل الاجتماعي وتساندها .

ويتوازى التطور الثاني في السعي نحو تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعي مع التطور الأول . ويتمثل في تتابع التحرك الفكري لتالكوت بارسونز من أجل إستيعاب متضمنات التغير الإجتماعي . وفي هذا الاطار يكشف التتبع الدقيق للنمو الفكري لتالكوت بارسونز على مدى فترة زمنية طويلة صدق وجهة النظر هذه . ويرى بارسونز منذ البداية أن هناك ثلاثة قضايا أساسية ينبغي أن يضمها الاطار التصوري لتحليل النسق الاجتماعي ـ أحد أنساق الفعل ـ وفي اطار القضية الأولى ، فإن الاطار التصوري ينبغي أن يحتوي على المقولات التي تستطيع وصف وتحديد المكونات البنائية للنسق الاجتماعي وطبيعة العلاقات المتبادلة بينها ، بينما تؤكد القضية الثانية على ضرورة إحتواء الاطار التصوري على المقولات التي تتعلق بتحليل العمليات الدافعية داخل النسق ، بينما تتصل

المجموعة الثالثة من القضايا التي ينبغي أن يضمها الاطار التصوري بالعمليات التي تؤدي إلى إحداث التغير في بناء النسق الاجتماعي[1] . ذلك يعني أن هذا الاطار التصوري يضم قضايا تتعلق بتحديد إطار ومكونات النسق ، إلى جانب قضايا أخرى تتعلق بالبشر الذين يؤدون أفعالهم في إطاره ، بينما تحاول المجموعة الثالثة من القضايا فهم عمليات التغير الناتجة عن تفاعل البشر مع واقعهم المحيط .

ويؤكد تالكوت بارسونز أن قضايا التغير الاجتماعي ينبغي أن تكون هي القضايا الأخيرة في بناء المشروع النظري الذي إنتوى إستكماله . وفي هذا الاطار فإننا قد نحاول التنظير بشأن بعض عمليات التغير الاجتماعي داخل النسق الإجتماعي ، بدون أن نحاول بناء نظرية عن تغير الأنساق الاجتماعية كأنساق ، حيث يفترض بناء هذه الأخيرة تواجد نظرية متكاملة عن البناء الاجتماعي بالاضافة إلى نظرية متكاملة عن العمليات الدافعية داخل النسق . ثم يؤكد أنه برغم توافر المعرفة المتعلقة بالبناء الدافعي للنسق إلا أننا ما زلنا عاجزين عن تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعي في ضوء المعرفة المتيسرة . وذلك لأن تأسيس هذه النظرية يتطلب معرفة كاملة بالقوانين التي تحكم عمليات التفاعل داخل النسق ، وهي المعرفة التي لم نمتلكها بعد . ويصبح علينا في المرحلة الحالية واجب أن تقتصر نظرية التغير الاجتماعي على معالجة بعض العمليات الفرعية الخاصة بالتغير داخل أنساق الفعل ، دون أن نخاطر ببناء نظرية عن تغير الأنساق كأنساق . ويمكن القول بأن هذه الرؤية مثلت وجهة نظر تالكوت بارسونز حتى ١٩٥١[2] ولعدة سنوات بعد ذلك .

ذلك يعني أن رؤية تالكوت بارسونز حتى ١٩٥١ ـ حيث ميلاد الطبعة الأولى لمؤلفه النسق الاجتماعي ـ فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي كانت تقتصر على معالجة التغيرات الفرعية لبعض الوحدات الفرعية داخل بناء النسق ، وإن

---

(١) Parson, T.: The Social System. The Free Press. Gleonce, Illinois-Hill. 1952, p.48.

(٢) Ibid., pp.480- 534.

أكـدت هذه المعـالجة عـلى ضرورة أن يتم التحليـل داخـل نـطاق تـوازن النسق واستقراره[1] .

وفي هذا الاطار يؤكد تالكوت بارسونز أنه برغم وجود عديد من نظريـات التغير التي سبقت هذا التاريخ ، والتي عـالجت التغير في النسق الاجتمـاعي على أساس إسناد إثارة التغير الإجتمـاعي وقيادتـه إلى عامـل بعينه ، قـد يكون هـذا العـامل هـو العـامـل الاقتصـادي ، أو البيئي أو الجيني أو الجغـرافي أو الابتكـار الفردي أو حتى العامل الاجتماعي[2] . في هذا الاطار نجد أن تالكوت بارسونز يتخذ موقفا نقديا من هذه النظريات ، ومنذ البداية نجده يؤكـد أنه لا يعتبـر أن هذه نظريات تتعلق بتغير النسق الاجتماعي ، ذلك لأن إثـارة التغير وإستمـراره عمليتـين مختلفتين ، وأن أيـا منهما لا يؤسسـه مصدر واحـد أو مصدران بصـورة دائمـة . بل أن التصحيـح المنهجي لهذا الخـطأ يكمن في ضرورة الإعتقـاد بمبـدأ منهجي يؤكـد عـلى إمكـانيـة تسـانـد جمـع من المتغيـرات التي تحـدث التغـير الاجتمـاعي ، ومن ثم ضـرورة الاعتقـاد في جمـع من المصـادر الممكنـة لإثـارة التغير[3] . ويتمثل النقد الثاني الذي يوجهه تالكوت بارسونز إلى هذه النظريات في أن معـظم هذه النـظريات قـد تأسست لأغـراض أيديـولوجيـة أساسـا . وأن الموافقة عليهـا لم تتم بالاستنـاد إلى مقاييس البحث العلمي لأن المعـرفة الكـافية لتأسيس هذه النظريات لم تكن قـد توفـرت بعد ، ولـذلك نجـد أن معظم علماء الاجتمـاع المعـاصـرين لا يـوافقـون عـلى كثـير من جـوانب هـذه النـظريـات ، والصـحيـح أن فهمها ينبغي أن يتم في ضـوء ظروف تـاريخيـة بعينهـا[4] . لأنها كانت تستهدف أداء وظيفة محددة في إطار سياق تاريخي بعينه .

وفي سنة ١٩٦٠ يتحرك تـالكوت بـارسونـز نقلة جديـدة تجاه بنـاء نظريـة شاملة عن التغير الاجتمـاعي . حيث أكد في محـاضرة إفتتـاحية لـه (أنني سعيد للغاية أن أنجز ذلك بسبب الأهميـة المحوريـة لهذا المـوضـوع ، وأيضـا بسبب أن

(١) علي ليله . البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، المفاهيم و القضايـا، دار المعارف، الطبعة الاولى ١٩٨٢ . ص ٣٠٧ .

(٢) Talcott Parsons: op.cit., p.393.

(٣) Ibid., pp.493- 494.

(٤) Ibid., p.385.

مكانة التغير الاجتماعي داخل مشروعي النظري ذات أهمية خاصة ، بل وموضع جدل أيضا ، لقد كان لي إهتمامي بهذا الموضوع قبل ذلك ، غير أني أعطيته أخيرا إهتماما أكثر عن ذي قبل ، وأعتقد أن بعض الأفكار التي سوف أقولها من الآن فيما يتعلق بقضية التغير سوف تكون جديدة على ما أعتقد[1]) .

وإذا كان النسق الاجتماعي قد شهد معالجة بعض عمليات التغير في إطار النسق الاجتماعي ، دون أن ترقى هذه المعالجة لكي تشكل نظرية عامة لتغير النسق الاجتماعي . فإننا نجده في ١٩٦٠ يتصدى لضرورة تأسيس نظرية عامة عن تفسير النسق الاجتماعي بكامله كأحد أنساق الفعل الإجتماعي . بيد أننا نجد أن تالكوت بارسونز يحاول في عام ١٩٦٧ بنشر مؤلفه (المجتمعات ، منظورات تطورية ومقارنة) أن يقدم رؤية للتطور أو لنقل التغير الحضاري ، حيث أكد أن هناك أربعة عوامل تطورية عامة تتولى نقل المجتمع او مجموعة المجتمعات عبر المراحل التاريخية والتطورية المختلفة . وأن كل عامل من هذه العوامل يضيف تقدما حضاريا للإنسانية لم تكن تمتلكه من قبل . هذه العموميات التطورية هي (ظهور الأسواق والنظام النقدي) (البيروقراطية) (النظام التشريعي الشامل) (والمنظمات الديموقراطية)[2] . وإذا قارنا أسلوب كارل ماركس وتالكوت بارسونز فيما يتعلق بتأسيس النظرية . فسوف نجد أن كلا منهما اتجه إتجاها عكسيا للآخر . فعلى حين بدأ كارل ماركس بمعالجة قضايا التطور والتغير الاجتماعي وإنتهى بمعالجة عمليات التوازن في المجتمع الشيوعي ، نجد أن تالكوت بارسونز ينطلق أساسا من توازن النسق الاجتماعي لينتهي بمعالجة تغير هذا النسق وتطوره .

ثالثاً : نظرية التغير عند تاكلوت بارسونز ، المقولات الأساسية .

أشرنا فيما سبق إلى تحرك تالكوت بارسونز نحو معالجة قضية تغير الأنساق

(١) Parsons, Talcott: Some Considerations on the Theory of Social Change. Rural Sociology No.4, 1961, p.219.

(٢) Alvin Gouldner: The Coming Crisis of Western Sociology. op.cit., p.364.

(*) ينبغي النظر إلى هذه العموميات التطورية الأربعة بإعتبارها العموميات التي تتولى تطوير مجتمعات المرحلة الحديثة ، بينما هناك ثلاثة مراحل اخرى سابقة عليها صورها تالكوت بارسونز وسوف نعرض لها في نهاية هذا الفصل .

الشاملة وليس فقط بعض عمليات التغير التي تقع في إطارها . وهو وان كان لم يصل إلى حد صياغة هذه النظرية الشاملة بصورة مقننة ونهائية إلا أنه تمكن من تحديد مجموعة من القضايا أو المقولات الأساسية التي يمكن أن تشكل إنطلاقا نحو صياغة نظرية عامة للتغير الإجتماعي ، سواء على مستوى النسق الاجتماعي أو الفعل الاجتماعي .

ويعتبر التأكيد على التصور النسقي كآداة فعالة لدراسة التغير الاجتماعي هو المقولة الأولى في هذا الصدد . إذ يؤكد تالكوت بارسونز أن الشرط الأساسي لانجاز التحليل الدينامي الناجح هو إسناد أي قضية أو مشكلة بصورة مستمرة ومنتظمة لحالة النسق ككل . فإذا تأكد لنا أن أي نسق يتكون من مجموعة أساسية من المتغيرات ، فإن التحدي الحقيقي في هذه الحالة يصبح متمثلا في تحديد أي من المتغيرات هو المسئول عن إثارة التغير الاجتماعي . ومن الممكن إنجاز ذلك عن طريق عزل بعض المتغيرات - على المستوى المنطقي - عن دورها كمثيرة للتغير الاجتماعي ، ونعاملها باعتبارها ثوابت أو عوامل دائمة تنتفي فاعليتها . وهذا ما يفعله النسق التحليلي الميكانيكي بالنسبة لبعض العوامل الخارجة عن النسق الاجتماعي ولو أنها متصلة به . غير أننا من الممكن أن نفعل ذلك بالنسبة للمتغيرات التي تكون البناء الداخلي للنسق الإجتماعي . وذلك هو ما يحدث حينما نرجع دائما المقولات الدينامية المتغيرة إلى المقولات البنائية الثابتة[1] . وإذا كان من الصعب أن ندرس كل شيء في وقت واحد ، فإن ذلك يفرض علينا ضرورة الفصل بين الخصائص التي لا تتغير للظواهر موضع الملاحظة وبين خصائصها الثابتة داخل حدود نفس الزمان والمكان . إذ لا يمكن تحديد المتغيرات المسئولة عن إثارة التغير الاجتماعي ، إذا لم تكن هناك خلفية غير متغيرة نسبيا نرجع إليها[2] . غير أننا مع كل ذلك نؤكد أن هذا الفصل بين الجوانب النسقية وبعضها البعض يصبح فصلاً على المستعمل التحليلي فقط . ذلك لأن التصور النسقي في أساسه يعني الاعتقاد في إفتراض أساسي يؤكد على علاقات التساند بين الظواهر التي قد نتناولها بالتحليل الدقيق .

---

(١) Talcott Parosns: The Social System, op.cit., p.216.

(٢) Talcott Parsons: Some Considerations on the Theory of Social Change, op.cit., p.220.

وتؤكد المقولة الثانية على تأكيد بارسونز على أنه ليست هناك متغيرات محددة في النسق يمكن أن تعتبر المحرك الأول للتغير في النسق . فالتأكيد على التصور النسقي يفرض التأكيد على تصور جمع من المصادر التي بإمكانها إثارة التغير الاجتماعي . بمعنى أنه من الضروري الاقتناع بأن التغير قد ينبثق من أي من أجزاء النسق الاجتماعي . ويستند التأكيد على هذه المقولة إلى فهم معنى علاقات التساند ، التي تعني أنه لا يمكن لأجزاء معينة في النسق الاجتماعي أن تصبح مصادر مستقلة لإثارة التغير الاجتماعي [١] . ومن خلال ذلك نجده ينتقد النظريات العاملية التي كان لها سطوتها منذ جيل مضى . وهي النظريات التي تدرك التغير بالنظر إلى متغيرات الوجود الاجتماعي ذاته ، سواء كانت الأولوية للمتغيرات الاقتصادية أو السلالية ، أو الثقافية والفكرية ، حيث يؤكد أن هذه الرؤية لفهم التغير ليس لها مكان في نظرية النسق الاجتماعي [٢] . ويذهب تالكوت بارسونز إلى القول بأن أي من هذه العوامل قد يثير التغير الاجتماعي . إلا أن الخطأ المنهجي يكمن في التأكيد المستمر والدائم على فاعلية عوامل أو متغيرات بعينها في إثارة التغير الاجتماعي . بل إن هذه النظريات لا تتوقف عند إرتكاب هذا الخطأ ، بل تتمادى فترتكب خطأ آخر بإفتراضها إستمرار التغير في إتجاه محدد دون إعطاء إعتبار لتساند العوامل أو المتغيرات المؤسسة للتغير في هذا الاتجاه مع متغيرات النسق الأخرى [٣] .

ذلك يعني أن تأكيد تالكوت بارسونز على إمكانية تعدد مصادر التغير الاجتماعي ، إستيعاب نسقه النظري لكافة النظريات العاملية التي سادت في الجيل السابق عليه . حيث إستوعب تصوره النظري كل ما هو جوهري في هذه النظريات ، عن طريق إلغاء الطابع المطلق الذي تضفيه هذه النظريات على متغيراتها، وإستبداله بمقولة النسبية الاجتماعية كأساس لإثارة التغير الاجتماعي . ومن الواضح أن هناك إتساقا كبيرا بين رؤية تالكوت بارسونز في هذا الصدد ، وبين رؤيته للعموميات التطورية التي تحاول تصوير التطور أو التغير على مستوى الأنساق أو الحضارات الشاملة .

---

(١) T. Parsons: The Social System, op.cit., p.494.

(٢) Ibid., p.494.

(٣) Ibid., p.493.

وتتعلق المقولة الثالثة لطبيعة علاقة النسق الاجتماعي بالأنساق المحيطة التي تشكل في مجموعة نسق الفعل الاجتماعي كإطار شامل وعام . ذلك لأن النسق الاجتماعي يعتبر حلقة في سلسلة الأنساق . وهذا يعني أن للنسق الاجتماعي عمليات وعلاقات تبادل مع الأنساق المحيطة . ونعني بالأنساق المحيطة نسق الثقافة والقيم ، نسق الشخصية ، والبيئة الفيزيقية التي تؤدي دورها كنسق من خلال الكائن العضوي . بالاضافة إلى ذلك فإن البناء الداخلي للأنساق الاجتماعية يؤكد وجود أنساق فرعية متباينة ، لها أنساقها المحيطة والمفتوحة عليها داخل النسق الأكبر .

وإرتباطا بذلك نرى أنه من الضروري التأكيد على أن كل نسق من هذه الأنساق له حدوده التي تفصل بينه وبين الأنساق المجاورة . ويتحدد هذا الوجود من خلال مجموعة الظواهر التي تظهر إستقرارا وتساندا على مدى وقت معين ، بحيث تشكل مع بعضها البعض بناءا ، ويصبح من المفيد حينئذ أن نعالجها كنسق[1] . ومن ثم يعني الحد الأدنى لمفهوم النسق أن هذه المجموعة من الظواهر الداخلة في بناء النسق يسود بينها نوع من التجانس والتساند . وهو الأمر الذي يجعلها تتباين مع الظواهر الخارجة عن نسقها ولو أنها تتساند معها . ومن هنا فلنا أن نتصور أن تشكل مجموعة من الظواهر نسقا فرعيا إلى جانب نسق فرعي آخر ، غير أنه من الممكن أن يدخل النسقين الفرعيين داخل نسق أشمل يضم بناءهما معا ، ومن ثم يحتوي بداخله على حالات التجانس والتباين . وتصبح ميكانيزمات المحافظة على التوازن ودعم النسق لذاته من الميكانزيمات التي تفصل كل نسق عن الآخر . لكنها في ذات الوقت تحدد طبيعة وحجم التبادلات التي تتم عبر الحدود الفاصلة بين الأنساق . غير أن ذلك لا يعني أن هذه الحالة المستقرة والمتوازنة سوف تستمر على نحو لا يثار فيه أي إضطراب أو توتر . فنحن نعلم أن النسق الاجتماعي محاط بحدود رئيسية . مع نسق الشخصية وبناء الكائن العضوي من ناحية ، ومن ناحية أخرى مع الثقافة كنسق . وتصبح المهمة الأساسية لميكانزيمات التوازن أن تستوعب كافة التغيرات

(١) Parsons, Talcott: A Paradigm for The analysis of Social Change (im) N.D. Demerath (ed.). System Change and Conflict, pp.189- 190.

التي تقع داخل الأنساق الفرعية بفعل أنساق خارج حدود النسق الفرعي أو من داخله . وفي هذه الحالة يصبح التغير البنائي في الأنساق الفرعية مظهرا حتميا من أجل تحقيق التوازن في النسق الأشمل . وعلى هذا النحو تصبح الوظيفة الأساسية للتغيرات التي تقع في الأنساق الفرعية هي تأكيد الاستقرار والتوازن بالنسبة للنسق الأشمل ، ذلك يتحقق إذا استطاعت ميكانيزمات الضبط والسيطرة في المستويات العليا لنسق الفعل أن تؤدي دورها بصورة سليمة وفعالة .

وتتعلق المقولة الرابعة بمصادر التغير الاجتماعي . حيث يقسمها تالكوت بارسونز إلى قسمين . المصادر الخارجية والمصادر الداخلية . ويعد بناء النسق الاجتماعي هو الحد الفاصل بين نوعي المصادر هذين . وذلك لأن بناء النسق الاجتماعي هو تأسيس تصوري أو تحليلي عند تالكوت بارسونز(*) . بحيث نجده ينفصل تجريديا عن نسق الشخصية من ناحية وعن نسق الثقافة والقيم من ناحية أخرى .

وعلى هذا النحو تتمثل مصادر التغير الخارجية في مجموعة العوامل أو التأثيرات المنطلقة أساسا من أنساق الشخصية أو الثقافة . ولو أن فاعلية هذه العوامل في إثارة التغير تتوقف على الميول الداخلية المتنامية نحو التغير . ويمكن حصر عوامل التغير من الخارج في العوامل الناتجة عن التغيرات الجينية التي تطرأ على الوجود العضوي للسكان ، فمن الطبيعي أن يكون لذلك تأثيره على آداء الدور الاجتماعي (١) . من هذه المصادر أيضا التغيرات التي تطرأ على البيئة الفيزيقية بسبب نفاد المصادر الاستراتيجية للحياة او تخلق مصادر جديدة (٢) . بالاضافة إلى ذلك الدور الذي تلعبه الشخصيات البارزة التي لا يمكن أن تعتبر

(*) يشكل بناء النسق الاجتماعي الحدود التي تميز بين التغيير الخارجي والداخلي . ذلك لأن بناء النسق الاجتماعي له طبيعته الخاصة ، وحدوده المميزة عند تالكوت بارسونز بصورة تختلف عن تصور دوركيم أو ماليونسكي أو أي من الرواد الوظيفيين له . فهو بناء تصوري يتكون من مجموعة من المكانات التي تنطلق منها أدوار محددة تؤدي وظائف معينة . ومن هنا فهو يستبعد الأشخاص بإعتبارهم عناصر نسق الشخصية على خلاف ما فعل دوركيم . ويستبعد المكونات الثقافية بإعتبارها تنتمي إلى نسق الثقافة على ما فعل مالينوفكسي ورادكليف براون .

(١) Ibid., p.199.

(٢) T. Parsons: The Social System, op.cit., p.493.

نتاجا لمجتمعاتها . هذا إلى جانب أن زيادة عدد السكان يعتبر من المصادر الأساسية لاحداث التغير الاجتماعي على النمو الذي أوضحه إميل دوركيم الذي أكد على الدور الحاسم الذي يلعبه تغير حجم السكان في تغير المجتمع .

وإذا كانت التغيرات السابقة لها مصادرها خارج النسق الاجتماعي لأنها صادرة عن النسق الطبيعي أو نسق الشخصية ، فإن هناك بعض مصادر التغير المنبثقة عن النسق الثقافي من خلال المعرفة العلمية والتكنولوجية مثلا .

بل إننا نجد أن التأثير المنبثق عن مجتمع آخر غير المجتمع موضع التحليل يعتبر تغيرا من الخارج بالنسبة لنسق المجتمع الأخير . أي أنه تغيرا إنبثق عن أنساق إجتماعية أخرى . ولكي تتوفر المعالجة السوسيولوجية للتغير في هذه الحالة . فإنه لا بد أن تعتبر المجتمع الذي إنبثقت عنه عوامل التغير بإعتباره وحدة فرعية في نسق أشمل ، حتى لو تباينت الأنساق الفرعية داخل هذا النسق الأشمل . وقد يسود التوتر بين النسقين الفرعيين وقد يؤدي التوتر إلى الصراع المزمن وهو الأمر الذي يبرر وجود مفهوم الدبلوماسية . وقد يتم التغير من خلال الاستعارة الثقافية لمجتمع من مجتمع آخر ، وهي الاستعارة التي تتم من خلال العلاقات بين المجتمعين . إلا أن حدوث التغير من خلال الانتشار أو الاستعارة الثقافية لا يعني أن تالكوت بارسونز يتبنى موقف النظريات الانتشارية ووجهة نظرها في التغير الاجتماعي . وذلك لأنه يرى أن الأساس لوقوع التغير الاجتماعي يتمثل في ميل بعض الوحدات الفرعية للنسق نحو التغير بسبب قصور الأداء الوظيفي الذي إنتاب آدائها أو آداء الوحدات الأخرى . ومن ثم فهو يؤكد أن فاعلية العوامل الخارجية في إحداث التغير الاجتماعي تتحقق إذا صاحب ذلك عوامل داخلية مهيئة للتغير[1] .

وتتمثل العوامل أو المصادر الداخلية للتغير الاجتماعي من الضغوط والتوترات التي تتزايد تدريجيا في أي من المناطق الاستراتيجية لبناء النسق ، وهي الضغوط التي تنجح في النهاية في إعادة التنظيم البنائي لهذا النسق[2] . إذ يشير التوتر بين أي وحدتين فرعيتين في بناء النسق إلى الضغوط نحو تغيير العلاقة

---

(١) Ibid., p.196.

(٢) Ibid., p.493.

بينهما بعلاقة أخرى تحقق التوازن بينها من ناحية ، وبينهما وبين بناء النسق الاجتماعي من ناحية أخرى . إلا أن هذا الضغط أو التوتر قد يتزايد إلى الدرجة التي تعجز عندها ميكانيزمات الضبط والسيطرة في الإبقاء على حالة التوافق مع التوقعات المعيارية ذات الصلة ، وذلك لتجنب إنهيار توازن النسق ، حيث يؤدي الفشل في السيطرة على هذه الضغوط أو التوترات إلى إنهيار هذا التوازن . ذلك يعني أن التوتر يعبر عن حالة من عدم التوازن بين المدخلات والمخرجات المتبادلة بين أي من وحدتي النسق[1] .

فإذا وقع التوتر في بناء النسق فإن هناك ميكانيزمات ثلاثة للتصدي له قبل حدوث التغير . أولها ميكانيزم تصريف التوتر ، بمعنى إستعادة التوافق الكامل والتوقعات المعيارية كما يحدث في الشفاء الكامل من مرضى على المستوى البلوجي . ويعتبر الايقاف أو العزل هو الميكانيزم الثاني ، وذلك حينما يصبح تحقيق التوافق الكامل والتوقعات المعيارية غير ممكن . حيث يوافق من خلاله على إنجاز أقل من الإنجاز العادي من قبل الوحدات المعيبة ، وعلى الوحدات الأخرى أن تتحمل عبىء هذا الإنجاز الأقل ، بيد أن التوتر ما يزال قائماً . ويهتم الميكانيزم الثالث بتفريج التوتر عن طريق التغيير في بناء النسق . وهو يعني إستبدال أو تغيير الثقافة المعيارية التي تحدد التوقعات التي تحكم العلاقة المتبادلة بين الوحدات الفرعية للنسق ، وذلك لأن الميكانيزمات السابقة فشلت في إحتواء هذه التوترات ، ومن ثم يأتي الميكانيزم الثالث لكي يفرض وقوع التغير الذي له جذوره في داخل النسق . ولو بمعدلات متفاوتة ، بيد أن التغير الذي يتصل ببعض الوحدات ، أو بطبيعة العلاقة بينها يمكن تحديد نطاقه داخل بناء النسق لأنه يقتصر عادة على المستويات الدنيا ، اما التغير الذي ينتاب نسق الثقافة والقيم - بإعتباره يشكل المستوى الأعلى للنسق - لا يمكن تحييده أو وقف آثاره عند حدود معينة ، وهو الأمر الذي يؤكد أن ثبات وإستقرار نسق القيم داخل بناء النسق يعتبر ذو أهمية محورية من هذه الناحية بالنسبة لقضية التغير الاجتماعي الشامل في النسق[2] .

---

(١) T. Parsons A Paradigm for the analysis of Social Change. op.cit., p.196.

(٢) Ibid., p.196.

وتتعلق المقولة الخامسة بمكانة نسق الثقافة والقيم ـ كنسق فرعي ـ في إطار نسق الفعل الاجتماعي الشامل . ومن الثابت أن نسق الثقافة والقيم هو الذي يمتلك إمكانية الضبط والسيطرة بالنسبة لنسق الفعل الاجتماعي من وجهة نظر تالكوت بارسونز . وتؤكد الثقافة سيطرتها على نسق الفعل من خلال بعدين أساسيين . أولا ، من خلال القواعد المعيارية (المعايير والتقاليد والأعراف والعادات والقانون) التي تتولى تنظيم التفاعل داخل النسق الاجتماعي . أما الثاني فيؤدي فاعليته من خلال إستيعاب الأفراد لمكون الثقافة والقيم السائدة في المجتمع عن طريق عمليات التنشئة الإجتماعية ، حيث تصبح الثقافة عنصرا مكونا في البناء الدافعي لبناء الشخصية . ذلك يعني أن التغير في الثقافة يؤدي إلى تغير في نسق الشخصية والنسق الاجتماعي والعكس ليس صحيح تماما .

ذلك يعني أن أي تغير يحدث لا بد أن يظل خاضعا لقيم الأنساق الاجتماعية المسيطرة ، التي تعتبر أعلى مكونات البناء من حيث فاعليتها[26] وفي حين قد تتغير الأساليب التي تطبق من خلالها القيم ، بل ان الوحدات الاجتماعية التي تعمل فيها هذه الأساليب قد تتغير ايضا ، فإننا نجد أن تالكوت بارسونز يؤكد أن « كل مناقشتنا للتغير تستند إلى إفتراض أساسي يؤكد أن نمط القيم في النسق ثابت لا يتغير برغم حدوث التباين ـ أو التغير ـ في بناء النسق[2] . وهو الأمر الذي يؤكد أن التغير الذي يحدث في بناء النسق ينبغي أن يكون متوافقا مع الإلتزامات القيمية الأساسية ، وأن يظل هذا التغير في نطاق سيطرة نسق الثقافة دائما[3] .

ما سبق إذا ، يحدد المقولات الأساسية التي تشكل الإطار التصوري لتالكوت بارسونز فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي . وهو الاطار الذي نجد مصداقيته في محاولة فهم تفاعلات التغير في المجتمعات الواقعية داخل العالم الثالث بصفة خاصة . حيث نجد أن التغيرات التي قد تحدث في أي من جوانب

---

(١) T. Parsons: Some Considerations on the Theory of Social Change, op.cit., pp.219-234.

(٢) Ibid., p. 226.

(٣) Alvin Gouldner: The Coming Crisis of Western Sociology. op.cit., p.359.

الواقع قد لا يكون لها آثارها على ثقافة المجتمع وقيمه ، بل إننا نجدها عادة محدودة وضعيفة الأثر بالنسبة لبناء المجتمع ككل . بينما نجد أن التغير في ثقافة المجتمع وأيديولوجيته ، من المحتم أن يؤدي إلى تغيرات جذرية وشاملة في بناء النسق الاجتماعي ، وهو الأمر الذي يتضح لنا من إستعراض نماذج التغير الاجتماعي عند تالكوت بارسونز .

رابعا : نماذج التغير الاجتماعي عند تالكوت بارسونز

على خلاف مستوى التجريد الذي تولى تالكوت بارسونز على أساسه صياغة نظريته العامة في الفعل الاجتماعي نجده قد تناول تحليله لعمليات التغير الاجتماعي على مستوى أقل تجريدا وأكثر إمبيريقية من المستوى السابق . ومن الطبيعي أن يشكل ذلك مسلكا منطقيا لبناء نظرية عن التغير الاجتماعي ، وهي النظرية التي سوف تستند بالتأكيد على التعميمات النظرية والمعطيات الامبيريقية فيما يتعلق بعمليات التغير هذه .

من هنا سوف يقتصر عرضنا على معالجة بعض نماذج التغير الإجتماعي كما وردت في المشروع النظري لتالكوت بارسونز ، مع التأكيد على أن معالجة تالكوت بارسونز لنماذج التغير هذه يعتبر خطوة في إتجاه إستكمال نظريته العامة فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي . ويمكن إدراك الخطوط العامة لمعالجة بارسونز لنماذج التغير هذه في مؤلفه النسق الاجتماعي[1] ، حيث يعتبر أعماله التالية مجرد إستكمال النماذج التي وردت في مؤلفه النسق الاجتماعي أو طرح نماذج جديدة إلى جوارها . وتكمن عبقرية التحليل الذي قدمه تالكوت بارسونز لنماذج التغير الاجتماعي في أنه يقدم تحليلا لبعض عمليات التغير التي تحدث في داخل نماذج لبناءات واقعية . إذ نجد من بين هذه المجتمعات ما يعتمد تقدمه - ومن ثم تغيره - على التقدم العلمي والتكنولوجي وهو الأمر الذي يجعلنا في مواجهة نوع من التغير المنظم لاعتبار أنه يحدث أولا بصورة تدريجية من غير هزات كبيرة للبناء الاجتماعي وثانيا لأنه تغير يخضع في العادة لتحكم المسيطرين على النظام الاجتماعي وما يحدث فيه من تفاعل . بينما نجد نموذجا آخر من

(١) T. Parsons: The Social System, op.cit., pp.480- 535.

المجتمعات التي يعتمد تقدمها ـ ومن ثم تغيرها ـ على النمو الذاتي والتلقائي . عن طريق عملية التباين التي تخضع لها أعضاءه ووظائفه . ويعتبر هذا النموذج من التغير تجريدا للنموذج العضوي الذي إزدهر في البيلوجيا الدارونية والتي تولى هربرت سبنسر نقل بداياتها إلى علم الاجتماع . وفي العادة نشاهد هذا النوع من التغير في إطار المجتمعات التي تسعى حثيثا على سلم التطور بفعل عوامل نمو من الداخل أصلا . هذا إلى جانب نموذج المجتمعات المتخلفة التي تستيقظ فجأة لتشعل صفوتها السياسية الملهمة شرارة التغير في بنائها بهدف إستيعاب متضمنات التقدم والتحديث وفرضها على القيم والتقاليد المتخلفة داخل النسق [1] .

وإذا كانت نماذج التغير السابقة قد إقتصرت على تصدير عمليات التغير التي تقع داخل النسق الاجتماعي ، وإذا كان النسق الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات ليس إلا نسقا فرعيا من نسق عالمي شامل . فإننا نجد أن تالكوت بارسونز يطرح أخيرا رؤية للتغير الاجتماعي على المستوى المجتمعي أو الحضاري الشامل . وهذا التغير أو التطور الذي يتم بفعل عوامل تطور عامة وشاملة أطلق عليها بارسونز (العموميات التطورية Evolutionary Universals) ، والتي إستطاع بها تالكوت بارسونز أن يضيف بعدا أساسيا لنظريته في التغير الإجتماعي الشامل . هذا إلى جانب تأكيد إسهامه في الفكر التطوري الحديث . وهو الأمر الذي يجعلنا نذهب إلى القول بأنه إستطاع بذلك تأسيس المعادل الموضوعي لنظريته في التوازن الاجتماعي ذلك يعني أن نظرية تالكوت بارسونز في التغير الاجتماعي تحتوي بداخلها على أربعة نماذج للتغير الاجتماعي نعرض لها بإيجاز في إطار الصفحات التالية :

١ ـ نموذج التغير التدريجي المنظم .

٢ ـ نموذج التغير الثوري بفعل الصفوة الملهمة .

٣ ـ نموذج التغير العضوي بفعل عوامل ذاتية .

وقبل أن نعرض لكل من هذه النماذج ، فإننا لا بد أن نلاحظ أنه من الممكن أن تقع أي من نماذج التغير هذه في أي من المجتمعات ، إلا أنها بمجرد

(١) Ibid., p.503.

وقـوعها ، فـإنها تدفـع إلى حدوث عمليـات التغير التي تصـورهـا نمـاذج التغـير الأخرى ، وهو الأمر الذي سوف يتضح من خلال الصفحات التالية .

١ ـ نموذج التغير التدريجي المنظم

يؤكد تالكوت بارسونز منذ البدايـة أن الاطار النـظري الذي طـوره لفهم عمليات التوازن داخل النسق الاجتماعي وتحليلها يمكن بسهولة أن يكون مـلائما لتحليل عمليات التغير في إطار هـذا النسق . وإستنادا إلى ذلـك يؤكد تـالكوت بـارسونـز أنه طـالما أن النسق الاجتمـاعي يخضـع بصـورة دائمـة لعمليـة التغـير المنظم ، فإن هـذا النسق لن يتوقف عن أن يكـون نسقا[1] . ويعني أن يكـون التغير منظما ، أن يتسند التغير إلى التقدم المستمر للعلم وتـطبيقاتـه ، بإعتبـار أن ذلـك يعتبر عـاملاً من عـوامل التغـير الاجتمـاعي في النسق ، وتصبـح القضيـة الأساسية حينئذ متمثلة في كيف يمكن لهذا التيار المستمر من الابتكـارات أن يؤثر على بعض جوانب النسق الاجتماعي التي لم تكن لها صلة مباشرة بهذا العامل أو بمجموعة الابتكارات التي طرأت على النسق[2] . وعلى هذا النحو تصبح عملية التغير التدريجي المنظم عملية تتم بفعـل عوامـل من خارج النسق الاجتمـاعي ، فهي عوامل علمية وتكنولوجية أساسا . وهي بطبيعتها هـذه تمثل مستـوى ثقافيـا وقيميا محددا ، ومن ثم فظهور هذه العوامل سوف يثير بلا شك ضغوطا وتوترات مع النسق القيمي الكائن في البناء الاجتماعي الـذي طرأت عليـه عوامـل التغير هذه ، مما قد يولد لدى الأخير مقاومة لهذا التغير .

وتكمن أسباب المقاومة هذه في وجود فجوة إتصـال بين معـرفة المتخصص وجهـل العامـة بها ، أو بسبب عـدم تسليمها بـالامتيازات التي قـد يـطالب بهـا البـاحث المتخصص لقاء معـرفته . أو أن البـاحث بطرحـه لهـذه الابتكـارات أو المعارف العلمية الجديدة سوف يتدخل في الأساليب المعتـادة للتفكير والإنجـاز . أو أنـه قد يسبب بمعـرفته هـذه تغيرات إذا تمت ، فـإن ذلك سـوف يكـون عـلى

(١) Ibid., p.519.

(٢) Ibid., p.505.

حساب هجر الوسائل التقليدية التي ترتبط بها مصالح إحدى جماعات النسق»[1] .

ولتوضيح ذلك فإنه من الضروري إنتشار التغيرات التي أحدثها التقدم العلمي والتكنولوجي وترددها في مختلف جوانب النسق من خلال مسارات أو قنوات معينة تنتشر في بناء النسق بكامله . ويعتبر الانتشار من خلال التوجيهات الآدائية أول هذه القنوات . وتتمثل القناة الثانية في إنتشار متضمنات التغير بفعل هذا العامل في الجوانب الثقافية للنسق ، ويقصد بها أنساق العقيدة والأنساق الرمزية التعبيرية [2] . أما القناة الثالثة التي ينتشر من خلالها التغير فتتمثل في البناءات التكيفية غير الآدائية كالقرابة على سبيل المثال .

وفي تحليلنا لانتشار التغير وتردده عبر المجال أو القناة الأولى ، وهي المحمولة الآدائية ، فإننا سوف نعرض لثلاثة أساليب رئيسية ينتشر من خلال التغير لكي يحقق هدفه . ويتمثل أول هذه الأساليب في المعرفة العلمية والتكنولوجية التي قد تؤدي إلى إعادة بناء الأدوار المهنية ذاتها . وهو مظهر إيجابي ناتج عن الإستفادة من الابتكارات العلمية والتكنولوجية . حيث أنه يصبح من الضروري بالنظر إلى المعرفة العلمية الجديدة والأساليب الفنية المبتكرة ، خلق أداور جديدة ، أو حتى إعادة تحديد الأدوار القديمة لكي تتلاءم مع المضمون العلمي أو التكنولوجي الجديد . ففي المجال العلمي مثلا لم يظهر دور عالم الاجتماع إلا عند بداية القرن الثامن عشر فقط بعد أن تراكمت المعرفة الداعية لتخلق هذا الدور ، بل إن دور العالم النووي لم يظهر إلا منذ سنوات قليلة ، بعد أن تراكمت المعرفة النووية التي تطلبت قيام هذا الدور . وإرتباطا بذلك لم يظهر دور الكاتب على الآلة الكاتبة إلا بعد الإبتكار التكنولوجي لهذه الآلة ذاتها . خقيقة أن دور العالم قد وجد قبل وجود دور عالم الاجتماع في البناء ، وهو الأمر الذي يعني أننا أمام مضمون جديد . وفي هذا الاطار فإنه لا بد أن يتحقق تساند دينامي دقيق بين الوظيفة الفنية للدور من ناحية وبين توقعات الدور من ناحية أخرى ، وذلك بالنظر إلى التوجهات القيمية . حيث يتطلب

(١) Ibid., p.506.

(٢) Ibid., p.506.

تحقيق هذا التساند قدرا ضروريا من التكيفات والتلاؤمات مع تغير المضمون الفني للدور . فدور عالم الاجتماع ـ كما نعلم ـ يختلف في إعتبارات كثيرة عن دور عالم الأدب الكلاسيكي حتى لو كان الاثنين في جامعة واحدة(١) .

ومن الطبيعي أن يؤدي ظهور أدوار جديدة ، أو إعادة تحديد الأدوار القديمة بما يوافق المضمون التكنولوجي والعلمي الجديد إلى مقاومة شاغلي الأدوار القديمة التي كانت تؤدي نفس الوظيفة . وذلك لأن الدور الجديد سوف يلغي أدوارهم ، هذا إلى جانب أنهم عاجزون عن إستيعاب مضمون الدور الجديد . وهو الأمر الذي سوف يلغي مكافآتهم التي كانوا ينالونها لقاء قيامهم بأدوارهم القديمة . وتختلف ردود الفعل المقاومة للتغير بحيث يستند هذا الاختلاف إلى درجة وطأة التغير ، والأساليب التي يتم بواسطتها تحقيق التغير . وفي هذا الاطار فإنه كلما كان الاتصال بين الاعضاء المكونين للنسق قائما ، وكلما كان هناك تأمين بعدم تهديد المصالح الرئيسية ، وكلما فتحت البدائل الأخرى أمام شاغلي الأدوار القديمة ، فإننا بذلك نستطيع القضاء على مقاومة التغير .

ولا يتعلق الأسلوب الثاني الذي يساعد على متابعة إنتشار التغير وتردد آثاره في مختلف جوانب النسق الاجتماعي ، بطبيعة الأدوار ومضمونها هذه المرة . ولكنه يتعلق بأثر التغير التكنولوجي على طبيعة التنظيمات ذاتها . فمن المسلمات التي أصبحت ثابتة ، المسلمة التي طرحها إميل دوركيم والتي تؤكد أن التقدم التكنولوجي يؤدي دائما إلى زيادة تقسيم العمل الاجتماعي ، وإحكام التنظيم الاجتماعي الذي يصاحب ذلك(٢) .

ويعني تقسيم العمل الاجتماعي تباين الوظائف وتفتتها . غير أنه لكي يحافظ على فعاليتها فإن ذلك يستلزم أن ينمو في نفس الوقت تآزر دقيق بين هذه الوظائف المختلفة . فإذا أخذنا صناعة الطائرات مثالا على ذلك . فإننا نجد أن تحديد الأدوار لأداء العمل وصياغة التآزر الدقيق بينها لا يمكن أن يترك للرغبة الارادية لشاغلي الأدوار ، وإنما يستوجب ذلك خلق وظائف أو أدوار إشرافية تتأكد من إنجاز الأعمال على النحو الصحيح . بحيث تعادل وظائف أدوار

---

(١) Ibid., p.506.

(٢) Ibid., p.507.

الأشراف في أهميتها وظائف أدوار الإنجاز وصياغة التآزر . وتأكيداً لذلك، نجد أنه لكي يعمل خط التجميع في مصنع حديث بصورة سليمة وهادئة ، فإن ذلك يتطلب تنظيماً معقدا حتى يمكن توفير السلع بالكميات اللازمة في الوقت والمكان المحدد (1) . ومن الطبيعي أن يؤدي هذا التغير في طبيعة التنظيم إلى تحوله من طبيعته البسيطة والمحدودة ـ حيث يكون المالك هو المدير ـ إلى إضفاء الطابع الرسمي على التنظيم . بمعنى أن تزداد المسافة بين مراكز إتخاذ القرار وبين الخاضعين لفاعلية هذا القرار ، هذا إلى جانب تزايد عدد هذه المراكز .

ويتمثل الأسلوب الثالث لتأثير التغير على الجوانب الآدائية للنسق في إعادة بناء نسق تسهيلات الانجاز والقوة . وفيما يتعلق بإعادة بناء نسق التسهيلات فإنه من الطبيعي أن يتضمن إدخال تسهيلات طبيعية جديدة إما في شكل آلات أو معدات جديدة، أو عن طريق الكشف عن مصادر طبيعية ذات أهمية إستراتيجية جديدة . وإستنادا إلى ذلك ، فإن آلة الاحتراق الداخلي أبرزت أهمية الوقود السائل ، ومن ثم اضيفت على البترول أهمية إستراتيجية كان يفتقدها تماما من قبل . وقد أصبح اليورانيوم وقودا ذا أهمية قصوى بينما لم يكن معروفا إلا لقلة من العلماء منذ فترة محدودة من الزمن .

وتؤدي المعرفة التكنولوجية أيضا إلى التغير في بناء القوة داخل التنظيم ، ولعل الفئة المسيطرة على التنظيم هي أول الفئات التي يصيبها التنظيم بفعل التغير الناتج عن المعرفة التكنولوجية . ويعطي تالكوت بارسونز مثالا لذلك من الولايات المتحدة الأمريكية . إذ نجده يؤكد أنه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كان صاحب العمل هو المالك والمدير في نفس الوقت ، ومن ثم فقد كان الشخصية الاستراتيجية في الاقتصاد الآدائي . وكان رأس المال والمصنع أهم كثيرا من الكفاءة الفنية ، هذا إلى جانب أن التنظيم أو المصنع كان صغيرا بدرجة كبيرة ، حتى أنه كان يمكن أن يؤسسه صاحب العمل نفسه بصورة عفوية بحتة . في هذا الإطار نجد أن التغير التكنولوجي والعلمي قد أدى إلى تأسيس مجموعة من التغيرات الهائلة في هذا المجال ، أهمها بعدين : حيث يتمثل البعد الأول في الأهمية الاستراتيجية التي تحققت للفني المتخصص في اطار بناء

(1) Ibid., p.508.

الصناعة الحديثة ، ويختلف الفني المتخصص بطبيعة الحال عن المخترع العفوي . بل إننا نجد أن دور العالم الصرف قد فقد أهميته ، بحيث اصفيت الطبيعة المهنية على النسق الآدائي بصورة لم يألفها رجال الأعمال في مطلع هذا القرن . ويتعلق البعد الثاني بإضفاء الطابع الرسمي على التنظيم ، حيث حل المنفذ والمدير محل صاحب العميل الذي يمثل الرأسمالي الكلاسيكي . وهو الأمر الذي يعني أن التنظيم قد إتجه لكي يصبح تنظيماً بيروقراطياً ، ولقد أدت التغيرات في إطار هذين البعدين إلى تحول وإنتقال مركز القوة . وهو الأمر الذي أدى إلى فشل رجال الأعمال الذين كانت لهم سيطرتهم في أعقاب الحرب الأهلية في التماسك والاقتراب من تكوين طبقة حاكمة في المجتمع الأمريكي[1] .

من ناحية أخرى فإننا نجد أن التغير التكنولوجي كان له أثره على الأبنية التكيفية غير الآدائية داخل النسق الاجتماعي . وهو الأمر الذي يسهل البرهنة عليه . ولتوضيح ذلك نتناول أثر التغير على النسق القرابي . حيث أدى التأكيد على القيم والتنظيم المهني وسيطرة البيروقراطية وقيم الانجاز والشمولية بالنسبة لاعداد متزايدة من الأدوار المهنية إلى سيادة نمط العائلة النووية . وهذا يعني بوضوح أنه قد حدث فصل حاد بين العائلة أو الأسرة من ناحية وبين التنظيم المهني من ناحية أخرى . ومن ثم أصبحت عملية توزع الأشخاص داخل النسق المهني مستقلة تماما عن الجماعات القرابية[2] .

وقد أدى عزل الأسرة النووية عن النسق القرابي وخروج المرأة إلى العمل إلى تخلق ضغوط وتوترات كثيرة كانت لها وطأتها على دور الأنثى ، وهي الضغوط التي دفعت إلى ظهور ظواهر وأنماط جديدة . هذا بالاضافة إلى تأثيرها في عملية التطبيع الاجتماعي للأطفال . إلى جانب ذلك ، فقد كان لهذا التغير أثره على التكنولوجيا المنزلية ذاتها ، حيث أصبح آداء العمليات المنزلية أكثر سهولة . ولقد تعادل توفر هذا العنصر مع إفتقاد دور الخدم من المنازل ، وهو

---

(١) Ibid., pp. 508- 509.

(٢) Ibid., p.510.

الافتقاد الذي كان أحد نتائج التغير في البناء المهني الذي نتج عن الثورة التكنولوجية إلى حد كبير . وهو التغير الذي أدى إلى خلق فرص عمل جديدة بالنسبة لهؤلاء الذين كانوا يقومون بالخدمة في المنازل .

بالاضافة إلى ذلك ، فقد كان للتغير التكنولوجي تأثيره على الدين كأحد الأبنية التكيفية . إلى جانب ذلك فقد كان هذا التغير تأثيره على جوانب الثقافة الأخرى ، وهو التغير الذي يمكن أن نجد مثالا له في التغير الذي أصاب نسق الثقافة الرمزية التعبيرية . ويتضح هذا التأثير من الاستعراض البسيط لمجموعة الأدوات والآلات الميكانيكية التي أتاحها النمو التكنولوجي بكميات جعلتها رموزا تعبر عن أوضاع إجتماعية أخرى . بحيث وجدناها في النهاية تلعب دورا أساسيا وواضحاً في التعبير عن الهيبة . إذ نجد أن لسيارة أو سيارات الأسرة ، وثلاجتها ، وغسالتها وجهار التلفزيون والراديو الخاص بها أهميتها التعبيرية . بل أدى تواجد هذه الآليات ـ بإستثناءات محدودة ـ إلى أن فقد خدم المنازل أهميتهم كرموز لهذه المكانة .

ومن الظواهر الغريبة المتعلقة بهذا الجانب والتي نتجت عن التغير تلك الظاهرة المتعلقة بالطبقة العليا ، والتي تتعلق بأن الطبقة العليا أصبحت من خلال الحراك الاجتماعي تضم شريحة صعدت من الطبقة الدينا إلى الطبقة العليا ، وهي شريحة حديثي النعمة التي تعاني من نوع من الازدواجية ، فهم قد يحتفظون في بيوتهم بالأشياء العتيقة بإعتبارها رموزا للمكانة التي كانت تتبناها الطبقة العليا القديمة (وهي الرموز التي تخلت عنها الطبقة العليا الآن) . هذا إلى جانب إحتفاظهم بالأدوات والآلات الصناعية الحديثة التي أصبحت من الرموز المؤشرة لمكانة الطبقة العليا وهيبتها حاليا . وتوحي هذه الازدواجية إلى إحساس هذه الطبقة بمشاعر القلق وعدم الأمان[1] . بل إننا نجد أن هذه الطبقات قد تمارس بعض سلوكيات التسلية التي كانت تستخدمها الطبقات العليا القديمة كركوب الحصان (مع أنه أصبح وسيلة آدائية مهجورة) وصيد الثعالب ، وذلك تعبيرا عن حالة عدم الأمان وعدم الرضاء التي تحسها هذه الشريحة من خلال موقعها في النسق الذي وصلت إلى قمته ولا تعرف أين تذهب

---

(١) Ibid., p.512.

بعد ذلك [1] . هذا إلى جانب إعتبار هذه السلوكيات نوع من طلب الاعتراف أو التسليم الاجتماعي بها في مكانتها الجديدة .

بل إننا نجد أن التغير التكنولوجي قد أدى إلى خلق وسائل للتسلية تعمل على تصريف ما هو خيالي في حياة البشر . حيث تعد هذه النزعة الخيالية من أهم الخصائص دلالة على رد الفعل النفسي للتوتر أو الضغط . إذ تعمل الفكاهة بالنسبة للأطفال ، وبرامج الراديو التي صممت بالنسبة لهم لكي تشبع بعض الجوانب الخيالية التي تولدت كرد فعل للضغوط والتوترات الناشئة عن عملية التطبيع . ويمكن أن ننظر بنفس الاعتبار إلى دور السينما والروايات والكتب الأدبية بالنسبة للبالغين .

وإذا بحثنا أثر التغير التكنولوجي على جانب المكافآت بإعتباره أحد مظاهر النسق الرمزي التعبيري ، فإننا نجد أن التغير يؤدي إلى إنتهاء أدوار وتضاؤل أهمية أدوار أخرى ، وذلك في مقابل خلق أدوار جديدة أو توسيع نطاق أدوار كانت قائمة فعلا . هذا بالاضافة إلى إضفاء نوع من الأهمية الاستراتيجية على فعاليتها . ومن الطبيعي أن يفرض ذلك تفاوتا في المكافآت والتسهيلات المتاحة أو أساليب القوة المنسوبة لكل دور من هذه الأدوار . وذلك حسب طبيعة الحراك الذي أصاب الأدوار كنتيجة لوطأة التغير التكنولوجي [2] . وفي العادة تمثل الأدوار وكذلك المكافآت المتعلقة بها محور إهتمام مجموع الفاعلين ، الذين لهم مصالح مكتسبة ترتبط بتواجد هذه الأدوار وبقائها على درجة عالية من الفاعلية . وترتيبا على ذلك فإن التغير التكنولوجي سوف يقاومه شاغلو الأدوار التي سوف تتأثر به نظرا لخوفهم على مصالحهم. يؤكد ذلك شواهد تاريخية عديدة . منها قيام العمال الزراعيون في إنجلترا بمقاومة الإتجاه إلى الميكنة ، ومن ثم فقد كانوا هم - وليست طبقة البروليتاريا - الذين قادوا الصراع ضد أصحاب الأعمال ، دفاعاً عن مصالحهم وتعبيرا عن طموحاتهم المتزايدة .(*)

---

(۱) Ibid., p.389.

(۲) Ibid., p.392.

(*) في محاولة للحوار مع الماركسية فيما يتعلق بقوى التغير الاجتماعي يؤكد تالكوت بارسونز أن قوى التغير تحكمها قضية بسيطة للغاية يؤكد مضمونها على التناسب الدائم بين الاحباط الناتج عن عدم الاشباع من ناحية وبين ارتفاع توقعات الاشباع من ناحية أخرى . حيث تؤدي الفجوة بين

وحينما يعالج تالكوت بارسونز أثر التكنولـوجيا عـلى بناء المكـافآت ونـظام الترتيب الاجتماعي ، نجده يوضـح معالجتـه بأمثلة واقعيـة . فهو يؤكـد أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن تحافظ على بقاء مجتمع يمتلك درجة عـالية من التغـير التكنولوجي ، فإنها يجب عليها أن تحـافظ أساسـاً ـ مثلما فعلت منذ أجيـال كثيرة مضت ـ عـلى نسق مفتوح للتـرتيب الاجتمـاعي . ثم يؤكـد أنـه إذا تـأثـر نسق الترتيب الاجتماعي بطابع الاتجاه اليميني المحافظ ، فإن ذلك قـد يؤدي إلى غلق فرص الصعود والترقي أمام العناصر القادمة من أسفـل لاحتلال مكـانة أعـلى في نسق المكافآت . ومن ثم قـد يدفعهـا ذلك إلى حضن إتجـاه اليسار الـراديكالي . هذا إلى جانب أن ذلك يحرم عناصر الصفوة القادمة قسريا من المكافآت المفتوحة

= الاثنين إلى مقاومة القوى التي تسببت في نشأة هذه الفجـوة ومن ثم الصراع معهـا . فالبـرجوازيـة الفرنسية التي قامت بالثورة سنة ١٧٨٩ كانت أحسن حالا من حيث مستـوى حياتهـا أو من حيث إمتلاكها لأساليب القوة من أي وقت مضى ، ومن البـروليتاريـا نفسها . وأن الصـدام بينها وبـين ابنـاء الطبقـات العليا ، لم يكن سـوى صدامـا بين مصـالح البـرجوازيـة التي ارتفعت طموحـاتها فاصطدمت مع مصالح الطبقة الارستقراطية . بل إننا نجد أن جماعات البروليتاريا المستغلة ليست هي التي تشعل الثورة دائماً ، ولكن أرستقراطية البروليتـاريا هي التي تشعلهـا وتتولى قيـادتها . ثم يتحرك تالكوت بارسونز ليقدم أهم مواجهة مع المشروع الماركسي ، حينما يؤكد أن رد الفعـل على التقـدم التكنولـوجي في الولايـات المتحدة لا يميـل إلى التركـز حول الصـراع الطبقي كـما تـذهب تنبؤات الماركسية . ذلـك لأن الرأسمـاليين كـطبقة لم يجـدوا طبقة حليفـة لهم كما كـانت الحال في أوروبا حينما تحـالفوا مـع صفوة مـا قبل الصنـاعة ، تلك الصفـوة التي كانت تعـادي بقية شـرائح المجتمع ، بـل، وتعـادي التقـدم التكنولوجي ذاته . بحيث أبقى ذلـك عـلى الباب مفتـوحـا أمـام أي عبـور ناجـح إلى داخل الصفـوة الصناعيـة . وهو الأمـر الذي نجـد آثاره في أن المتخصصـين والمـديرين قـد حلوا محل رجـال الأعمال وأصحـاب رؤ وس الأموال والمقـاولين ، بـدون إثارة أي صراع طبقي .

ثم يطالب تالكوت بارسونز بضرورة أن تمنع تماسك البروليتاريا وتجمعها حـول مصالـح معينة . ويؤكد أن لدينـا العوامـل التي تجنبنا حـدوث هذا المـوقف . منها أفق الحـراك المفتوح ، ثم نـدرة الموارد البشرية في مقابل وفرة المصادر الطبيعيـة ، ذلك بـالإضافـة إلى أن المهاجـرين الجدد يحتلون عادة قاع البناء المهني ، ومن ثم يدفعون شرئاح القاع إلى أعلى ، ذلك بالاضافـة إلى الاختلافـات العنصرية والطبقية . كـل هذه الـظروف إلى جانب الـظروف العنصريـة والطبقيـة تجمعت بحيث أدت بالاضافة إلى سرعة النمو التكنولوجي ، إلى حرمان الشريحة الفاصلة الأمريكية من التماسك أو من تأسيس بناء قوي ومتماسك من المصالح المكتسبة . بحيث وجدنا هـذه الطبقـة في النهايـة ـ الطبقة العاملة ـ جزءاً رئيسيا متكامـلا نسبيا مـع بناء المجتمـع القائم ، بـدلا من إنتظامهم حـول مصالح محددة يقفون بناء عليها في مواجهة مصالح فئات أخرى داخل النسق(٤٢) .

أمامهم أو المتاحة لهم . بحيث يؤدي كل ذلك إلى توقف التغير والتقدم التكنولوجي ، ومن ثم إحتمالية إنهيار وتحلل النسق . ثم يضرب مثالا بالاتحاد السوفييتي حيث التلازم من ناحية بين نوع من الصرامة والقهر وبين النمو التكنولوجي الذي إرتبط به لفترة طويلة ، وهو الأمر الذي كان من المنطقي أن يقود إلى درجة عالية من التوتر التكنولوجي(*) .

ويتضح أثر التغير التكنولوجي على نسق المعتقدات بإعتباره أحد جوانب نسق الثقافة من خلال إستعراض بعض الوقائع التاريخية وضوحا لا لبس فيه . فنحن نعرف ماذا فعلت مسيحية القرون الوسطى ـ التي تمثلت في الديانة الأرثوذكسية ـ بالعلم والعلماء الذين حاولوا عدم الاكتفاء بالرؤ ية الدينية ومن ثم أكدوا على ضرورة إكتشاف العالم على أساس من التجريب العلمي ، بالاضافة إلى تأثير إختراع الطباعة وهي إكتشاف تكنولوجي ، على نشر الإنجيل وذيوع قراءته ، بحيث لعب ذلك دورا أساسيا في القضاء الكامل على نسق المعتقدات الذي شكلت صكوك الغفران أحد مكوناته . ومن ثم العمل على خلق نسق جديد من المعتقدات ، متحرر يسمح بالرؤ ية العلمية ، وهو النسق الذي تجسد في منجزات الثورة اللوثرية والديانة البروتستنتية . بالاضافة إلى ذلك يمكننا أن نذكر أثر قيام الثورة الصناعية في القرن السابع عشر على البناء الإجتماعي ،

(*) الحق أن قول تالكوت بارسونز بالاتحاد السوفييتي كمثال على التوتر التكنولوجي قول فيه مجانبة للصواب إلى حد كبير . ذلك لأن الفكر الماركسي بإعتباره نسقا قيميا يدور حول الرؤ ية الشيوعية للمجتمع ، حيث يحاول النظام السوفييتي عن طريق وسائل كالحزب السياسي جعله اساسا قيميا يعمل النسق الاجتماعي وفقا له ، ويتم إستيعابه دافعيا في بناء شخصيات الأفراد المكونين للنسق . بحيث أن العمال إذا عملوا الآن بدون مكافآت ، فذلك لأنهم على وعي وإدراك بأنهم يعملون من أجل مرحلة قادمة حيث تتحقق فيها الوفرة التي تلغي الندرة والعرض والطلب على سلع تشكل أساس تباين المكافآت كتعبير رمزي عن المكانة وعن مدى الفاعلية الوظيفية للدور . وثانيا ، لماذا يقصر تالكوت بارسونز المكافآت على المكافآت المادية ، حيث نجد أن هناك مراكز كثيرة في المجتمعات تؤدي أدوارا ذات استراتيجية وفاعلية وظيفية . ومع ذلك تقتصر مكافآتها على النواحي الأدبية وليست المادية . هذا إلى جانب الفكر الاشتراكي يقوم أساسا على تأكيد الجانب الغيري في الانسان ، وهو الجانب الذي يؤكد على روح الاجتماع وإنجاح حالة الاجتماع هذه والعدالة التي تسود بناءها . ذلك يعني أن تالكوت بارسونز قد وقع في خطأ منطقي يحاول فيه الحكم على الجانب الغيري الذي يؤكد على التضحية من منطق أناني يرى في ذات الانسان ورقيها ولو على حساب الآخرين ، منتهى طموح الانسان الذي يسعى لتحقيقه .

وخلق مجموعة من المعتقدات الأيديولوجية بعضها يعتبر وريثا للفكر الديني بينما نتج البعض الآخر عن التفكير العلمي . وإذا كنا نجد أن النمو التكنولوجي كان قديما منفصلا عن الفكر العلمي ، فإننا نجد أن هذا الموقف قد إنتهى ؛ بحيث أصبح الاثنان متكاملان . حيث أصبحت الأفكار العلمية تشكل الآن مصدرا رئيسيا لاثارة التغير الاجتماعي في أنساق العقيدة الأكثر عمومية والقائمة في المجتمع ، مثل الدين والأيديولوجيا .

ويؤكد تالكوت بارسونز على أن التغير المنظم ، يكون في العادة بفعل عوامل خارجية تصدر أساسا عن النسق الثقافي لتؤثر في النسق الاجتماعي . حيث يعمل النسق الثقافي عادة على تطعيم توازن النسق الاجتماعي عن طريق عمليات التجديد المستمرة التي تستند أساساً على وطأة وتأثير عوامل عملية وتكنولوجية ذات طبيعة دائمة ومستمرة تقوم بتأسيس التغير في النسق الاجتماعي . وفي هذا الاطار يعني التغير في النسق بفعل هذه العوامل العلمية والتكنولوجية ، أنها تعمل على إلغاء أو تطوير مضمون الوحدات الأساسية لبناء النسق ، فإذا هي قد أنجزت ذلك بصورة تدريجية فإنها سوف تؤدي - على المدى الطويل - عند مرحلة معينة إلى تبديل أو تغيير النسق القيمي لبناء المجتمع بصورة رئيسية وكاملة . وإرتباطا بذلك فإنه إذا تم إكتمال التشكل القيمي الجديد ، فإنه يصبح على عناصر النسق الأخرى أن تخضع لعمليات التكيف والملائمة مع الاطار القيمي الجديد .

ولتأكيد وتوضيح ذلك يطرح تالكوت بارسونز براهين وأدلة تؤكد صدق رؤيته من خلال الاستشهاد ببعض عمليات التغير التي تمت واقعيا . وهي البرهنة التي نرى ضرورة تقديمها لإعتبارين : الأول ، لتوضيح طبيعة معالجة بارسونز للتغير الاجتماعي ، ونفي ما هو شائع وغير صحيح فيما يتعلق بموقفه من التغير . ويتمثل الاعتبار الثاني في أهمية هذه المعالجة بالنسبة لنا نحن باحثو المجتمعات النامية . حيث تعتبر هذه الرؤية لعمليات التغير ذات كفاءة وقدرة على توضيح إدراك عمليات التغير التي تخضع لها مجتمعاتنا .

ويذكر تالكوت بارسونز الولايات المتحدة كمثال على التغير المنظم الحادث في المجتمع المتقدم . وفي هذا الاطار نجد أن الولايات المتحدة قد ذهبت إلى

أبعد من النموذج الإنجليـزي في الموافقـة على المشـروع الحر ، مـع إجراء بعض التعديلات الهامة والأساسية عليه . وهو يؤكد أن نسق القيم السائد في الولايات المتحـدة يستنـد أسـاسـا إلى أخـلاق التقشف البـروتستنتيـة التي تمت صيـاغتهـا وإستيعابها في بناء النسق منذ بداية القرن التاسع عشر . هذا بالاضافة إلى إقـرار المبدأ الدستـوري الذي يؤكـد على الفصـل بين الـدين والدولـة . ذلك يعني أن الوضع في الولايات المتحدة تميز بـإنتشار ثقـافةالتقشف البـروتستنتية المتضمنـة في عملية التصنيع بدرجة تفوق الوضع في بريطانيا . هذا إلى جانب تـأكد عمليـات التباين البنائي في المجتمع ، بالاضافة إلى أن مختلف الحركات الـدينية ، خـاصة الحركات المجددة ، قد لعبت دوراً أساسياً في نشر التصنيع على الأطراف .

ذلـك يعني أن عمليات التصنيـع لم تحتاج إلى فـرضها من أعـلى ، أي من قبل السلطة وذلك لتوفر قيم التصنيع في البلاد . وهو الأمر الـذي تكرر حـدوثه في كثير من المجتمعات الأوروبيـة والمجتمعات النـامية . وفي هـذا الاطار لم يكن عـرضا روسيـا واليابـان ضمن المجتمعات التي لعبت فيهـا القيم دورا في تـأكيـد التغـير أو النمو الصنـاعي . فبرغم إختـلاف دور الحكومـة أو الدولـة في فـرض التغير ، إلا أننا نجـد أن التبريـر الأيديـولوجي قـد لعب دورا أساسيـا في تأكيـد الارتباطات القيمية الملائمـة للتغير . وفي هـذا الاطار نجـد أن الدلالـة القوميـة لبعض مظاهر فكر ديانة الشنتو ذات أهمية خاصة فيما يتعلق باليابان . أما الاتحاد السوفييتي فقد دعم البناء الاجتماعي للمجتمـع الروسي بـواسطة القـوة الثوريـة للحركة الشيوعية ، حيث برز التأكيـد الدائم عـلى أولويـة الدولـة على المصـالح الخاصة بقوة تفوق أي مثيل لذلك في الأقطار الغربية . حيث نجد أن الحزب قد أدى دوره بإعتباره الوسيلة الأساسية لصياغـة العقيدة الأيـديولـوجية ، التي نـظر إليها ـ تحت تأثير تصور اليوتوبيا الشيوعية ـ باعتبارهـا القيم الضـرورية لـلالتزام بإنتاجيـة اقتصادية عليا ، حيث كـانت هذه القيم ضعيفـة نسبيا في روسيـا قبل الثورة .

على خلاف ذلك نجد الأمر في المجتمعات النامية ، حيث ارتبطت الحاجة الملحة إلى التصنيع . بغياب النسق القيمي الملائم الذي يمكن أن يكون له آداؤه الـوظيفي بالنسبـة لعمليات التصنيـع في هذه المجتمعـات . ولقد كـان ذلك هـو

السبب في دور الحكومة وأهمية شعارات الاشتراكية ، بإعتبارها الوسائل التي لعبت دور هاما في عملية التصنيع . بل إننا نجد أن النزاعات السلطوية الصارمة التي مارستها بعض التنظيمات الشيوعية في المجتمعات النامية قد واجهت مقاومة ضعيفة للغاية بسبب هذه الظروف . وذلك لتوفر عامل الإلحاح من اجل التصنيع والحاجة إليه بدرجة كبيرة . وأيضا بسبب الحاجة الضرورية إلى المواجهة المتوازنة والمضادة في البناء الاجتماعي ـ موضع التفاعل ـ للمقاومة السائدة ضد التغير القيمي [1] .

٢ ـ نموذج التغير الثوري بفعل الصفوة الملهمة .

حددنا في بداية هذا الفصل المكونات الرئيسية لنسق الفعل الاجتماعي بإعتبارها نسق الشخصية والنسق الاجتماعي ونسق الثقافة والقيم . وأكدنا أن العلاقة بين هذه الأنساق الثلاثة ذات طبيعة بنائية ووظيفية . حيث نجد أن أي من هذه الأنساق قد ينبثق عن النسقين الآخرين . وإن كانت عناصره المكونة لا ترد لأي من هذين النسقين أو هما معا . وفي هذا الاطار فإنه من الممكن دراسة نسق الفعل الاجتماعي من خلال أي من هذه الأنساق الثلاثة المكونة . غير أنه إذا كان إهتمامنا ينصب بالأساس على دراسة العمليات الداخلية في النسق الاجتماعي ، فإننا لا بد أن ندرك أن مصدر هذه العمليات إما أن يكون من داخل النسق الاجتماعي ذاته ، أعني أن يكون نتيجة لتوترات معينة تقع بين العناصر البنائية للنسق ـ غير أن مصدر هذه العمليات قد يرجع إلى أي من النسقين الآخرين ـ الثقافة والشخصية ـ وفي هذه الحالة يصبح مصدر هذه العمليات مصدرا خارجيا ، أي من خارج حدود النسق الإجتماعي . وإذا كنا في الصفحات السابقة قد درسنا النموذج الأول للتغير ، وهو التغير الناتج عن فاعلية العوامل التكنولوجية أو العلمية ، أعني عوامل مصدرها نسق الثقافة والقيم ، وهي بالطبع عوامل خارجية .

ويعتبر التغير الثوري بفعل الصفوة الملهمة أحد نماذج التغير من خارج النسق الاجتماعي . غير أن مصدره هذه المرة ليس نسق الثقافة والقيم ولكن

(١) T. Parsons: A Paradigm for the analysis of Social Change, op.cit., p.208- 209.

نسق الشخصية . وحسبما أوضحنا في معالجتنا لنموذج التغير الأول ، فإن التجديدات العلمية أو التكنولوجية حينما تطرأ على النسق الاجتماعي ، فإن إستجابة الأخير لها من أجل إستيعاب متضمناتها في بنائه لا بد أن تتميز بحالة من التوتر والتأرجح النسبي ، وهي الحالة التي نطلق عليها أحيانا حالة التوازن الدينامي . حيث يتخلى النسق عن توازنه القديم الذي إنهار في إتجاه تحقيق مستوى جديد من التوازن . حيث تتخذ هذه العملية أسلوبين . وفي إطار الأسلوب الأول نجد أن التوترات والضغوط الناتجة عن عمليات التغير قد تتجمع في مواضع معينة من بناء النسق بحيث تصل إلى مستوياتها القصوى التي يستحيل عندها التلاؤم أو التكيف مع هذه الحالة ولو عن طريق التبدلات أو التغيرات التدريجية لحالة التوازن الدينامي . ولعل هذه التوترات تنتج عن الحد الأقصى من المقاومة التي يبديها أصحاب المصالح المكتسبة التي يهددها أي تغير جديد . ونتيجة لذلك تتوقف عملية التغير ويستقر المجتمع على أساس تقليدي ، حسب معتقداته القديمة ، رافضا لأي تغير جديد . ويتمثل الأسلوب الثاني في تكثف التوتر في القطاعات القيادية للنسق الاجتماعي ، وهو التكثف الذي يقود إلى نمو حركة ثورية ذات طابع راديكالي ، مغتربة من حيث بنائها الدافعي عن الأوضاع القائمة في النسق . وبرغم التهديد الدائم بقيام هذه الحركة في مختلف الأنساق ، إلا أنها من النادر أن تحدث في أي مجتمع يمتلك درجة عالية من التصنيع كالحال في المجتمعات الغربية ، وبخاصة الولايات المتحدة كأحد أرقى المجتمعات الصناعية [1] (*) .

ويؤكد تالكوت بارسونز أنه إذا كانت هذه الحركات الثورية لم تقم في

---

(1) T. Parsons: The Social System, op.cit., p.520.

(*) من الواضح أن تالكوت بارسونز ـ بهذه القضية ـ يتخذ موقف الدفاع عن المجتمعات الصناعية ، بإعتبارها مجتمعات تنتفي فيها إمكانية الثورة . والحق أن ذلك يرجع بالأساس للمشاركة التي تتيحها هذه المجتمعات لمواطنيها بحيث تمنع عنهم أي إغتراب دافعي أو حافزي ، هذا إلى جانب إمتلاك هذه المجتمعات لأدوات متقدمة للسيطرة والقهر ، هذا بالاضافة إلى أن هذه المجتمعات تسودها تمردات وإنتفاضات عديدة تقوم بها الجماعات الخارجة على النظام على ما يذهب هربرت ماركيوز ، غير أن ما يجعلها مستقرة وسائل القهر والتنشئة والسيطرة المتقدمة .

بعض المجتمعات الغربية [1] إلا أنها قامت في مجتمعات أخرى مثل ألمانيا وروسيا ، هذا إلى جانب تكرر حدوثها الآن في مجتمعات العالم الثالث حيث نجد أنفسنا في مواجهة الموقف الذي شخصه ماكس فيبر بمقولته الشهيرة عن التجديد الكارزمي . حيث يعني هذا التجديد مجموعة التغيرات في معنى حياة الفرد في المجتمع . بل وفي طبيعة المجتمع ذاته .

ويقسم تالكوت بارسونز التغير الذي تؤسسه الحركة الثورية الملهمة إلى مجموعتين من عمليات التغير . وتتصل المجموعة الأولى بالقضاء المفاجىء على الاتزان الكامل لتوازن النسق الاجتماعي عن طريق النفوذ والسطوة التي تمتلكها حركة ثورية تعمل على تنظيم مجموعة من التوجيهات الحافزية المغتربة بالنظر إلى النظام القائم والمستقر ، بينما تتعلق المجموعة الثانية من العمليات بالحركة الثورية أثناء صعودها لفرض نفوذها وسيطرتها ، ومن الطبيعي أن ندرك أن مجموعة العمليات الثانية ليست إلا إمتدادا للمجموعة الأولى . وحتى يمكن أن تتمكن الحركة الثورية من التأسس والصعود ثم بسط نفوذها ، فإنه من الضروري أن تخضع خلال المرحلة الأولى لأربعة شروط تمكنها من الانتشار وبسط نفوذها على النسق الاجتماعي . هذه الشروط هي :

١ ـ وجود تيار كامل من العناصر ذات الحافزية المغتربة أو المضطربة المنتشرة بين البشر الذين يشكلون سكان المجتمع . وينظر بارسونز إلى هذه الحافزية المغتربة بإعتبارها تجليا للتوتر أو القهر السائد بالنسق . وينظر عادة إلى إغتراب هذه الحافزية بالنظر إلى أنماط بنائية ومستقرة ، وأيضا بالنظر إلى الرموز المرتبطة بهذه الأنماط(*) . ذلك لأن وجود هذه الأنماط في بناء النسق الاجتماعي

---

(١) Ibid., p.522.

(*) يقصد تالكوت بارسونز بالاغتراب الحافزي للشخصية ، أن بناء الشخصية كما يتصوره يحتوي على ما يمكن أن يسمى بالبناء الحافزي أو الدافعي Mokivational Structure ، وهو يحتوي على مجموعة الحاجات الأساسية التي يؤدي إشباعها إلى دفع الشخصية للارتباط بالنسق والتوجهات القيمية التي تسوده . ومن ثم فإنه إذا لم يقدم النسق إشباعا للحاجات الأساسية للشخصية ، فإن ذلك سوف يسبب لديها ما يسمى بالفشل الحافزي أو الدافعي Motivational Failiar وهو الأمر الذي يعني عدم إشباع الحاجات الأساسية للشخصية في ظل النسق القائم والتوجهات القيمية التي تسوده . ومن هنا تعيش الشخصية حالة إغتراب حافزي بالنظر إلى الأنماط السائدة في النسق والتوجهات التي تسوده .

لا يقدم إشباعا يؤسس توافقا بين الحافزية من ناحية وبين التوجهات القيمية للنسق من ناحية ثانية . ومن ثم يتضح للشخصية أن وجود هذه الأنماط لا يشكل معاييرا للإشباع ، بل إنها لا تصلح لتقديم هذا الاشباع . وفي مرحلة معينة تكون هذه الحافزية المغتربة موزعة بصورة عشوائية داخل بناء النسق الاجتماعي ، غير أن العناصر المغتربة سوف تتجمع حول مواطن معينة للتوتر . إذ يعتمد على وجود هذه العناصر الحافزية وتوزيعها إستقرار وثبات النسق أو عدم إستقراره ، بل سوف يعتمد عليها أيضا طبيعة إنسحاب هذه العناصر عن دعم القيم الموجودة الثابتة والمستقرة .

٢ ـ ويتعلق الظرف الثاني بأنه بعد التسليم بأهمية الحافزية المغتربة كشرط ضروري لنمو الحركة الثورية . فإنها حتى ذلك الحين لا تكون قد شكلت طاقة لها إمكانية قيادة التغيير . ويصبح وجودها بدون هذه الطاقة كأي حافزية أخرى منحرفة ، كالجريمة والأوهام الخيالية ، أو المرض النفسي والاعتلال العقلي . حيث تتبدى أهمية الضغط الاجتماعي في النسق أمام كل هذا الوجود الحافزي المغترب . إلا أنه في حالة فشل الضبط فإن أهمية الشرط الثاني اللازم لنمو الحركة الثورية تتبدى واضحة . وهو الشرط الذي يتمثل في تنظيم ثقافة فرعية منحرفة للجماعة أو الحركة . ويقوي نمو هذه الثقافة الفرعية الميل نحو إستغلال الحافزية الكامنة والمغتربة في كافة أنحاء المجتمع . إلى جانب ذلك فإن ترابط هذه العناصر المغتربة في شكل ثقافة أو جماعة فرعية سوف يساعدها على تجنب قدر كبير من الجزاءات التي تفرضها الثقافة والجماعة الأشمل . وذلك طالما أنهم مرتبطون إلى حد كبير ببعضهم البعض . إذ سوف يكون في إمكانهم في هذه الحالة أن يدعم كل منهم إنحراف الآخر ، بمنح الآخر توقعاته عن الأنا الذي سوف يتبادل معه إيجابيا . وفضلا عن ذلك فإنه سوف يصبح من الممكن فصل الازدواج الدافعي أو الحافزي ، عن طريق التأكيد على أن الجانب السلبي المغترب هو ذلك المتصل بالبناء الثابت والمستقر ، أما الجانب الإيجابي فهو الجانب الذي تعبر عنه ثقافتهم الفرعية ، والذي يفرضه التوافق العمدي مع متطلبات الجماعة . ومن الطبيعي أن يزداد تضامن الجماعة الفرعية قوة إذا أمكن نمو قيادة معبرة تعمل على أن يكون التضامن منظما وله رموزه بصورة مباشرة .

٣ ـ ويفرض الشرط الثالث ضرورة إمتلاك الجماعة الثورية لأيديولوجية تقدم وعدا بإشباع إحتياجات الجماهير . أو تحقق لهم اشباعا أفضل يتوقعونه . ويعتبر هذا الشرط هو القنطرة الذي سوف تعبر من خلالها الحركة الثورية من وضع كانت تعبر فيه عن ثقافة فرعية أو مضادة إلى وضع تمتلك فيه أيديولوجيتها التي لها ذيوعا في البناء الاجتماعي . غير أن السؤال الذي ينبغي أن نطرحه يدور حول المصدر الذي تحصل منه هذه الحركة على أيديولوجيتها المنحرفة عن الأيديولوجيا السائدة ، وإن كانت في ذات الوقت تشبع إحتياجات محددة لدى الجماهير ؟ . في الإجابة على ذلك يؤكد تالكوت بارسونز أن من طبيعة النسق القيمي للمجتمعات المعقدة أنه يحتوي بداخله على توترات وعدم إتساقات حادة ، وهي خاصية قد تبرر عدم الخضوع لكل منظومة القيم السائدة بأكملها . فمثلا نجد في الاطار الفكري والثقافي لمجتمع الولايات المتحدة الأمريكية مطالب تتعلق بالمساواة أو بالعدالة بين الزنوج والبيض ، وموقفا رافضا للمذابح الوحشية التي وقعت في فيتنام . حقيقة أن هذه المطالب موجودة في الثقافة الأم ، غير أنها تشكل مواضع توتراتها وعدم إتساقها . وفي هذا الاطار فإن ما تفعله الجماعة الثورية هو تجميع هذه المطالب أو الصياغات المنحرفة في إطار كيان أو بناء واحد ، أعني أيديولوجيا تمتلكها الحركة الثورية وتحتوي على مجموعة من الرموز التي شهرتها وذيوعها بين البشر داخل المجتمع . وتعتبر هذه الرموز التي يعاني النسق القائم جروحا أو توترات بشأنها هي الشرط الذي يحيل الثقافة الفرعية المنحرفة إلى حركة ثورية يؤمل أن يكون لها نفوذها وسيطرتها على النسق ككل .

٤ ـ ويعتبر شكل وطبيعة توازن بناء القوة في النسق قبل ظهور الحركة الثورية هو الشرط الرابع في هذا الصدد . بمعنى أن توازن بناء القوة إذا كان مستقرا ومتسقا ، فإنه سوف يؤدي إلى تخلق الظروف التي تجعل من الصعب على الحركة الثورية أن تنجح في مثل هذا المناخ . ويؤكد تالكوت بارسونز أن هذا الشرط هو السبب الرئيسي في فشل تجمعات اليسار في أوروبا ، أو الحركات المناهضة في المجتمعات الصناعية الحديثة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وعدم قدرتها على تشكيل حركة ثورية يمكن أن يكون لها سطوة

ونفوذ على النسق . وإلى هـذا الشرط يعـزى نجاح الثـورة في الصين ، بـل وفي معظم مجتمعات العالم الثالث . إذ أن بناء القوة في هذه المجتمعات لا يسوده أي تـوازن أو إتساق . ففي روسيـا والصين قبـل الثورة كـانت هناك جمـاعة صغيـرة للغاية تحكم في مقابل جماهير عريضة وساكنة من الفلاحين . وهم ساكنون في كل شيء بإستثناء إمكانية إثارتهم ودفعهم بواسـطة أي حركـة ثوريـة أو محتجة ضـد النـظام القائم . إذ نجـد أن بناء القـوة في مثل هـذه الـدول ليس مستقـرا عـلى الإطلاق . ويمكن أن ينهار حينما يواجه بالروح الجماعية ، وبخاصة حينما يكـون هذا البناء خاضعا في هذه الظروف لتوترات وضغوط في فترة الثورة ، كأن يكون المجتمع خارجـا لتوه من هـزيمة عسكـرية ، حيث يكـون الولاء مهتـزا لأية قـوة مسلحة .

فإذا أتمت الجماعة الثورية الملهمة المرحلة الأولى من التغيير الثوري للنسق حيث نجـدها قـد تشكلت بإعتبـارها جمـاعة مغتـربة حـافزيـا ، هذا إلى جـانب تأسسها كجمـاعة لهـا ثقافتهـا الفرعيـة لدعم أعضائهـا ، بـالاضافـة إلى تطويـر أيديولوجيا تقدم للجماهـير إشباعـا مستقبليا مؤمـلا لحاجـاتها الأسـاسية ، فـإنها تكون قد إستكملت ذاتها بإعتبارها حركة ثورية قادرة على الإنقضـاض على بنـاء القوة القائم ـ خاصة إذا كان الأخير مهتزا على نحو ما أشرنا ـ وذلك لاحلال بناء قوة جديد يحل محله . هنا تكون الجماعة الثورية قد تمكنت من الاطاحة بالوجود السياسي القديم ، وتحقيق سيطرتها وسطوتها على النسق القائم . وبذلك تكـون قد إنتهت من تفاعلات المرحلة الأولى وبدأت المرحلة الثانية . حيث تبدأ الحركة الثورية في إعادة صياغة البناء القـائم من جديـد أو التكيف معه ومـع ضرورات وجوده . بحيث يتم إنجاز ذلك في ظل مجموعة من الشروط الأساسية نـذكـر فيما يلي بعضها :

١ ـ ويعتبـر تعديـل البناء أو التكيف الثـوري معـه الشـرط الأول في هـذا الصدد . حيث ينبثق هذا الشرط من ضرورة إقـدام الحركـة الثوريـة على إقـامة أبنية تكيفية جديدة . وإذا كانت أيديولوجيا الحركة الثورية في المرحلة السابقة قد تطلبت إعلان بعض القضايا الأيديولوجية التي تشبع مطالب جماهيريـة في محاولـة لجذب الجماهير من ناحية ، ودفعها للاطاحة بالنسق القديم من ناحيـة أخرى .

فإن هذه الحركة مطالبة في هذه المرحلة بالحفاظ على وجوده . ويؤكد تالكوت بارسونز أنه إذا إستعرضنا أيديولوجيات الحركات الراديكالية التي وقعت في العالم الغربي ، فإننا نجدها قد إحتوت بداخلها على بعض العناصر ذات الطبيعة اليوتوبية ، كنظر الماركسية إلى الأسرة بإعتبارها تعبر عن تحيز برجوازي ، أو الأفكار الثورية التي تنكر مشروعية تباين المكافآت ، وإستمرار الثورة ، وغير ذلك من العناصر اليوتوبية التي تقدم وعدا مستقبليا بإعتباره إنعكاسا لواقع تعاني في إطاره الجماهير .

٢ ـ وتتعلق المجموعة الثانية من الشروط بالنتائج المترتبة على إزدواجية البناء الدافعي أو الحافزي للحركة الثورية . وإذا كان قد تأكد لنا مبدأ أن قيام الحركة الثورية من داخل البناء من شأنه أن يساعد على قيام إستقطاب الصراع ووضوحه ، ثم محاولة هذه الحركة فرض سيطرتها على النسق ، فإن الحركة الثورية إذا تمكنت من الصعود والسيطرة ، فإنها تسعى بعد ذلك مباشرة إلى إعادة تنظيم النسق . غير أن النسق في هذه الحالة يحتوي على بعض الاهتمامات القديمة المتعلقة بالبناء القديم . وأن بعضا من هذه الاهتمامات مستوعب حافزيا في بناء شخصيات الثوار . ومن ثم يجدون أنه من المشروع التعامل مع النسق في كليته ، ومع ممكنات كثيرة لها مشروعيتها وإن كانت متناقضة ، ما دامت الحركة الثورية أصبحت توافق عليها في مجموعها . غير أن هذا التطور قد يحول طبيعة الصراع القديم من كونه صراعا بين الثوار واللاثوار ، أو بين الجماعة الثورية من ناحية ومن المجتمع من ناحية أخرى ، إلى صراع بين مبادىء الحركة الثورية وبين محاولة أعضائها الاستفادة من السيطرة على بناء النسق لاشباع إهتماماتهم . حيث تتطلب بعض هذه الاهتمامات التوافق وأنماط المجتمع القديم الذي حاولت الحركة إلغاؤه . ويعد السماح بظهور هذه الاهتمامات المتعلقة بالنظام القديم ميلا من الحركة الثورية نحو تلطيف تطرفها الثوري . وفي هذه الحالة قد يتدخل عامل مساعد يدعم هذا الميل ، وهو العامل الذي قد تدخل في اطاره الحركة في صراع مع العالم الخارجي . وفي هذه اللحظة يحدث تغير في تصورات الحركة الثورية . ففي لحظة نقائها أو تطرفها الثوري كانت الحركة تفرض حدا فاصلا بين المشاركة في الحركة الثورية والمواطنة . بينما في ظل

هذا الظرف الجديد ـ الصراع مع العالم الخارجي ـ تسعى الحركة الثورية لالغاء هذا الفصل ، لكي يندمج مفهوم الثورية مع مفهوم المواطنة . ويكون هذا السعي كافيا لتحطيم سطوة أيديولوجيا الحركة الثورية ولو جزئيا . غير أن ذلك قد لا يحدث إذا حدث استمرار للنظام الثوري وحوفظ على بقائه ضد كل ما هو خارجي ، أو ابتعد عن أن يشترك في عداء مع العالم الخارجي .

بيد أننا نستطيع القول بأن تالكوت بارسونز يحاول من خلال مجموعة الشروط هذه أن يضع نهاية للحركة الثورية بأي صورة كانت . وذلك لأن النسق القيمي المتمثل في أيديولوجيا الحركة الثورية ، الذي قد تأتي به الحركة الثورية لا يكون بطبيعته رافضا لكل المجتمع القديم . بل أن هذا النسق القيمي قد يحتوي على بعض عناصره القديمة التي لم تشكل مواضع فشل حافزي بالنسبة للثوار . ومن ثم نجد أن الثوار لم يرفضوا كافة عناصر النسق السابق ولكن إقتصر الرفض على بعضها فقط . بل أن قول تالكوت بارسونز بأن ثقافة المجتمع المعقد تحتوي عادة على عناصر متناقضة نظرا لأن تعقدها وإتساعها يعتبر ظرفا تستطيع الحركة الثورية في إطاره أن تنتقي بعض العناصر التي تصبح موضع إهتمامها . ذلك يعني أن الحركة الثورية تؤسس بدايتها الأيديولوجية حول بعض عناصر الثقافة القديمة ، وهي مسلمة شكلت نقطة بدء في البرهنة البارسونزية . وفي هذا الاطار يؤكد تالكوت بارسونز أن تكيف الحركة الثورية مع بعض الضرورات البنائية لا يعني أن الحركة الثورية قد توقفت عن أن تكون حركة ثورية ، وكل ما في الأمر أنها تكيفت مع بعض الضرورات اللازمة للوجود البنائي ذاته ، وليس مع الوجود البنائي القديم بكامله . هذه الضرورات لم ترفضها الحركة الثورية منذ البداية . بل أننا نعتبر أن تخلي الحركة الثورية عن بعض العناصر اليوتوبية ورؤية الأمور بنظرة واقعية ثورية يعتبر دعما للجانب الثوري للحركة وليس مأخذا ينتقص منها .

٣ ـ ويتعلق الظرف الثالث الذي تجد فيه الحركة الثورية نفسها بعد إنتصارها وفرض سيطرتها على النسق ، بعودة الاهتمامات القديمة إلى الظهور . حيث تحاول الحركة الثورية تنظيم جهد تربوي لاتباعها الذين قد يحاولون التراجع ، أو أنها قد تعمل على تدريب الأشخاص الثوريين بصفة أساسية . وفي

إطار هذه الحالة قد تجد الحركة الثورية نفسهـا مدفـوعة إلى اللجـوء إلى وسائـل القهر التي كانت ترفضها في البداية كما حدث بـالنسبة للشيـوعيين[1] . ويعتبـر تالكوت بارسونز لجوء الحركة الثورية إلى هذه الأساليب تخليا عن ثوريتها أو تخليا عن بعض العناصر اليوتوبية التي كانت بأيديولوجيتها ، ويستشهد على ذلك بـأن الشيوعية على سبيل المثال كانت تؤكد على ضرورة نبذ استخدام القوة .

والحق أن الأمـر خلاف مـا يراه تـالكوت بـارسـونـز . فعمليـة التفـاعـل الاجتمـاعي تعني الفعل ورد الفعـل . وإذا كان من المنطقي أن تكون الحـركـة الثـوريـة ممثلة لـرؤيـة أغلبيـة المجتمـع ومطالبها لكي تحصـل عـلى الاعتـراف الاجتماعي بها . ومن هنا لا تكون الحركة الثورية قد تخلت عن ايديولوجيتها إذا لجأت إلى القهر في هذه المرحلة ، لأنها تكـون ما تـزال مستمرة في تحـطيم النظام القديم والعناصر المرتبطة به . إذ يساعد إستخدام الحركـة الثوريـة للقهر خـلال هذه المرحلة عـلى حسم التفاعـل الإجتماعي لصـالح المـد الثوري ، وذلـك عن طريق جعل بعض الأشخاص الذين ما زالوا مغتـربين عن النسق الاجتمـاعي ، الـذي أسسته الحـركـة الثـوريـة ، متكيفـين معـه عن طـريق تـأسيس نـوع من الاغتـراب عن بنـائهم الحـافـزي القـديم المتكيف مـع النـظام القـديم . ثم أن الشيوعية لم تنادي بضرورة إستخدام القوة ، وإن قالت بضرورة أن تلجأ المرحلة الإشتراكية أو دكتاتوريـة البروليتـاريا إلى إستخـدامها . وذلـك لأن هذه المـرحلة تشهد بطبيعتها عملية بناء وتدريب على الأسلوب الشيوعي قبل تحققه . وهي في حد ذاتها عملية تفاعل بين عناصر متباينة لم تصـف بعـد . ومن ثم فإن ذلـك لا يشكل تناقضا داخل بناء يوتوبيا الأيديولوجيا الماركسية أو الشيوعية .

٤ ـ وفي إطار الظرف الرابع يعرض تالكوت بارسـونز لمرحلة جديـدة من مراحل تكيف الحركة الثـورية مـع المتطلبـات الواقعيـة للنسق . ويرى تـالكوت بارسونز أن الحركة الثورية من وجهة نظره تتوقف عن أن تكـون ثورة من خـلال تأكيده أن قادة ثوريين جدد لهم رؤيتهم الجديدة والمختلفـة يظهرون على المسـرح لكي يطيحوا بالقادة القدامى . ثم يؤكد أنه ليس من قبيل الصـدفة أن يتـوازى كـارل ماركس مـع السيد المسيـح في الثورة الشيـوعية والـديانـة المسيحية ، وأن

---

(١) Ibid., p.528.

يتوازى لينين مع سان بول ، وستالين مع كونستنتين ، ثم يؤكد أنه من المشكوك فيه أن يكون كونستنتين مسيحيا حقا ، أو أن يكون ستالين شيوعيا مخلصا [1] .

والغريب في الأمر أن تالكوت بارسونز لا يرى في الحركة الثورية إلا خلودها ، بينما واقع الأمر أن الحركة الثورية ليست إلا تجديدا مرحليا للبناء الاجتماعي . حيث ينصب هذا التجديد على مجتمع أو بناء نسقي له علاقاته وموقفه الخارجي . وهو الأمر الذي يفرض تواجد الرؤ ية أو النظرة الثورية المغايرة وفقا لتغير ظروف الموقف الخارجية والداخلية . ومن هنا كانت ضرورة التخلص - أحيانا - عن الرؤ ية الثورية القديمة لأنها مرتبطة بظروف قديمة قد إستجد غيرها ، وإلا حكمت الحركة الثورية على نفسها بالجمود والموت . قد نرى في ماركس ولينين وستالين شيوعيين ، غير أنهم شيوعيين إرتبطوا بمراحل وظروف ومواقف تاريخية محددة ، تشكل ملامح وجود بنائي ثابت ومتغير لأنه حي ومتفاعل أساسا . ومن هنا كانت ضرورة التنوع في نظرتهم للشيوعية ، وضرورة إختلافهم عن بعضهم البعض في كونهم شيوعيين . وذلك حفاظا على حيوية الحركة الشيوعية والبعد بها عن الجمود . ومن ثم فما يعتبره بارسونز نقدا للحركة الثورية ليس إلا دعما لفاعليتها . إلى جانب ذلك فإنه بدلا من أن نؤكد على أننا نشك في كون ستالين شيوعيا مخلصا قياسا على ماركس كإطار مرجعي لإصدار هذا الحكم ، فإنه قد يكون من المنهجي أن نؤكد أن شيوعية ستالين تختلف عن شيوعية ماركس لتواجد كلاهما في إطار ظروف مختلفة . فظروف ستالين تختلف بالتأكيد عن الظروف التي وجد في إطارها ماركس . وهو الأمر الذي يعتبر مؤشرا على حيوية الحركة الشيوعية وتفاعلها مع عناصر النسق الأخرى ، وليس ردة عن مبادئها التي لا يرى تالكوت بارسونز إلا أرثو كسيتها . ومن ثم يكمن التقويم الموضوعي لمدى ملائمة شيوعية لينين أو ستالين في ضرورة أن تتخذ البناء الاجتماعي في المرحلة التي عاشها القائد الثوري لتتخذها إطارا مرجعيا للحكم على مدى فاعلية رؤ يته وسلوكه الثوري باعتباره فاعلا في نسق عليه أن يشبع متطلباته في الوجود المستمر . وليس من الصحيح أن نتخذ النموذج الماركسي إطارا مرجعيا - ماضيا - نقوم بالنظر إليه مختلف التجارب التي

---

(1) Ibid., p.528.

تجسدت في مختلف المراحل التاريخية التالية لذلك .

٥ ـ ثم يعرض تالكوت بارسونز للظرف الأخير في المرحلة الثانية من التاريخ الدينامي للحركة الثورية ، بصورة تتبدى في إطارها وجهة نظر خاصة تؤكد أنه لا معنى لقيام هذه الحركة . حيث نجده يشير إلى أن طراز البناء الحافزي الذي أدى إلى إشعال شرارة الحركة الثورية ، وهو البناء الذي كان مضاداً في البداية لنسق مستقر وثابت ، أصبح في نهاية الحركة الثورية إلى جانب طراز قيمي ملائم موضعا لصياغة نظامية من قبل النسق الجديد الذي أسسته الحركة الثورية . ثم يؤكد أن الثورة وقيمها يصبح وجودها بعد ذلك وجودا أرثوذكسيا ، ومن ثم يصبح التوافق مع قيمها يعني ميلا لتأكيد إستقرار النسق . وفي هذا الاطار نجده يؤكد أن المسيحية الأولى تختلف عن مسيحية القرون الوسطى ، أو عن المسيحية الحديثة . وأن الشيوعية في روسيا ، بينها وبين الشيوعية في الولايات المتحدة فارق كبير . فإذا تم إستيعاب قيم وحافزية الحركة الثورية في بناء النسق ، فإن ذلك يعني انها سوف تدفع مقابل قيامها كحركة ثورية . بمعنى أن تصبح ضحية يطاح بها بواسطة حركة ثورية أخرى . ثم يختتم تالكوت بارسونز برهنته قائلا إن الحركة الثورية لا يمكن أن تتمتع بكعكة الامتيازات الحافزية للقدرة على الثورة والتمرد ، وأيضا التمتع بأكلها بأن تصبح موضعا لإستيعاب النسق لها ، فإذا إستوعبها النسق ، فإنها تتوقف حينئذ عن أن تكون حركة ثورية [1] .

ثم يذهب إلى القول بأن هذا التأكيد على جوانب إعادة التوازن لا يعني ضمنيا أن الحركات الثورية لا تقدم تغيرات رئيسية في النسق . ولكن ما يقصده أن هذه الحركات تخضع في تفاعلاتها لدينامية عملية تطورية أو نامية تتضمن مجموعة من الضرورات المحددة تماما . وهو يقصد بذلك أيضا أنه ليس في مقدور أي حركة ثورية أن تعيد بناء المجتمع وفقا لقيمها الخاصة المصاغة في أيديولوجيتها بلا أية قيود . فمثلما تقدم الحركة الثورية تغيرات دائمة في بناء النسق ، فإنها تقدم إليه توترات أساسية مصدرها توجهاتها الأيديولوجية ، وهي التوترات التي قد تصبح مبررا لقيام عمليات دينامية أخرى . وذلك بسبب

(١) Ibid., p.529.

إحتواء أيديولوجيتها لعناصر يوتوبية يجب أن يخضع لها النسق لتحقيق وجوده[1] .

والحق أنه إذا كان تالكوت بارسونز قد قدم لنا تحليلا بنائيا ووظيفيا لقيام التغير بفعل الحركات الثورية الكارزمية . ذلك التحليل الذي يبرز - إلى جانب كونه إسهاما بارسونزيا عبقريا - قدرة نظرية الفعل على معالجة قضايا تغير النسق . ذلك برغم أننا ندرك - بين السطور - موقفا بارسونزيا موجها ضد هذا الطراز من التغير ، وهو الموقف الذي يتضح من سعيه الدائم إلى نقد الحركة الثورية حيث كان ينتقل في نقده وبرهنته عبر محاور كثيرة تفرض عليه أحيانا أن يتخذ من الفكر المثالي إطارا مرجعيا ، بينما يتخذ الواقع العيني لمجتمعات بعينها أحيانا أخرى كإطار مرجعي للتقويم والنقد ، وفي أحيان ثالثة نجده يتخذ نمط التغير العضوي التطوري إطارا مرجعيا للنقد والتفسير . قد يبرر هذا الانتقال عبر هذه المحاور المحددة سعى الباحث لتدعيم برهنته ووجهة نظره ، غير أنه أسلوب في البرهنة جانب الصواب إلى حد كبير إذا قيمناه حسب معايير المنهج العلمي ، هذا بالاضافة إلى وضوح تأثره بتضمنات أيديولوجية عديدة أثرت كثيرا على نظرته العلمية .

٣ - نموذج التغير العضوي بفعل عوامل ذاتية

أفرزت البنائية الوظيفية في علم الاجتماع على يد منظريها الأوائل - سبنسر ودوركيم - تصورا محددا للتغير الاجتماعي . حيث إستندت عملية التغير عند كل منهما إلى مبادىء التباين - التكامل الاجتماعي . وهي المبادىء التي وجدت تطبيقها عند هربرت سبنسر من خلال تصوره لإنتقال المجتمع من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس . وهو الانتقال الذي أدى إلى حدوث إنتقال آخر تحرك المجتمع خلاله من حالة عدم الإستقرار المستندة إلى تماثل أعضاء المجتمع أو عناصره إلى حالة الاستقرار حيث تباين مكونات المجتمع ، وحاجة كل منهما إلى الآخر بما يؤكد تكامل الكل العضوي للمجتمع .

بالاضافة إلى ذلك فإننا نجد أن إميل دوركيم هو الذي أكد على الانتقال

(١) Ibid., pp.529- 530.

من مجتمع التضامن الآلي حيث التماثل بين عناصر الكل الإجتماعي بطريقة ألية أو تلقائية ، إلى مجتمع التضامن العضوي حيث الأعضاء مختلفون عن بعضهم البعض . يؤدون وظائف متباينة لكنها متكاملة ، تؤكد على وحدة وتماسك الكل الإجتماعي . وقد رأى إميل دوركيم في التخصص وتقسيم العمل الإجتماعي المتغير الوسيط الذي إنتقل عبره المجتمع من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي .

وإذا كان هذا التصور العضوي للتغير الاجتماعي قد أغفل لفترة زمنية طويلة فلقد تم إحياؤه على يد تالكوت بارسونز ، حيث نجده في مقالة له بعنوان (بعض الإعتبارات حول نظرية التغير الاجتماعي) يركز على التغير الاجتماعي بإعتباره يستند إلى عملية التباين أساسا[1] . وإستنادا إلى ذلك فهو يرى أن التغير الاجتماعي يحدث من خلال نمو منظم أو بناءات جديدة ومتميزة تتولى إنجاز وظائف معينة . ومع ظهور البناءات المتباينة حديثا فإن بعضا من المعايير الأخلاقية التي تحكم كل وحدة تتغير . كما تتغير العلاقة بين هذه البناءات أيضا . ولا يعني « التباين » فقط التغير في المناشط التي كانت تؤديها وحدة قائمة فعلا ، ولكنه قد يعني أيضا إفتقاد بعض من هذه المناشط ، أو عدم شرعية القيام بها ، أو عدم أحقية الحصول على المكافآت أو الاشباعات المعطاة نظير القيام بها . أو افتقاد السلطة لأدائها . ومن الواضح أن هذا التأكيد على التباين يذكرنا بنزعة سبنسر التطورية إلى حد كبير . وإلى إنجازات إميل دوركيم في إطار المقارنة بين المجتمعات[2] .

إذا فالتغير المستند إلى عملية التباين له أبعاده التاريخية في أفكار البنائية الوظيفية في علم الاجتماع . وهو الأمر الذي يعني أنه لم يكن إبداعا بارسونزيا خالصا . وإستنادا إلى ذلك يؤكد تالكوت بارسونز أن هذا الطراز من التغير يستند إلى الاعتقاد في التصور العضوي والنمو العضوي ، وأيضا في العملية التطورية التي يخضع لها البناء العضوي الاجتماعي . ولكي نستطيع إدراك متضمنات هذا النمط من التغير الاجتماعي فإننا نرى ضرورة فهمه من خلال

---

(١) Alvin W. Gouldner: The Coming Crisis of Western Sociology. op.cit., p.537.

(٢) T. Parsons: A Paradigm for the analysis of social change. op.cit., p.205.

مجموعة الافتراضات المنهجية التالية :

ويتعلق الافتراض الأول بقضية الاطار المرجعي لتحليل التغير الاجتماعي وفهمه . وفي هذا الصدد نجد أن تالكوت بارسونز ينطلق من حالة النسق الاجتماعي بإعتبارها الاطار المرجعي للفهم والتفسير . وإستنادا إلى ذلك يتكون بناء النسق الاجتماعي عند تالكوت بارسونز من مكونين تحليليين . الأول ، يتمثل في الوحدات الاجتماعية بإعتبارها تشكل خلايا وجزئيات الكل الاجتماعي . بينما تعتبر العلاقات النمطية والمطردة بين الوحدات هي المكون الثاني . وإلى جانب أن هذه العلاقات تتضمن تنظيم هذه الوحدات فإنها تتولى أيضا تجميعها في إطار أبنية تتخذ شكلا محددا يضم هذه الوحدات .

وإذا كانت الوحدات داخل بناء النسق تتمثل بالفاعلين Actors الذين عليهم أن يؤدوا أدوارا معينة إنطلاقا من مكافآت محددة داخل بناء النسق ، فإن هذه العلاقات تتصل أساسا بالتفاعل النمطي المتبادل بين الوحدات (الفاعلين) المختلفة للنسق . حيث يؤدي كل فاعل بالنظر إلى هذه العلاقات دوره ووظيفته في علاقة (يتوجه على أساسها) نحو الآخرين . وإذا كانت هناك وحدات صغرى ـ بالنظر إلى الفاعل كوحدة ـ في النسق كالدور فإن هناك وحدات أكبر ـ بالنظر إلى الفاعل أيضا ـ تتمثل في التجمعات Collectivities ، وهي عبارة عن أنساق الفعل الفرعية التي ينتظم في إطارها جمع من الأفراد لأداء دور محدد [1] . وارتباطا بذلك تعتبر النظم تجميعا لمجموعة الأدوار المتجانسة ، التي تؤدي وظائف متماثلة ومتماسكة كالنظم السياسية والاقتصادية[2] .

ويشكل العنصر المعياري المكون الثالث في بناء النسق ، وهو يتكون من مجموعة التوقعات المتبادلة والمتفق عليها والتي تحدد ما هو ملائم وصحيح وحق من ناحية ، هذا إلى جانب أنها تضم مجموعة المعايير التي تؤسس مشروعية الجزاءات الايجابية والسلبية . وإستنادا إلى ذلك يمكن تقسيم العنصر المعياري تدريجيا إلى مستويين . حيث يضم المستوى الأول والأعلى مجموعة القيم التي

(١) T. Parsons: Some Considerations on the theory of Social Change. op.citl, p.223.

(٢) T. Parsons: The Social System. op.cit., p.221.

تحدد المرغوب فيها والمنهي عنها بالنسبة للنسق الاجتماعي ، أو بالنسبة لعلاقته بالبيئة المحيطة ككل. بينما يضم المستوى الثاني والأدنى العرف والتقاليد، وهي أنماط سلوكية تحدد المرغوب فيه على مستوى الوحدة أو مجموعة الوحدات الفرعية[1] .

ويدور الافتراض الثاني حول تحديد طبيعة العلاقة الوظيفية المتبادلة بين هذه الوحدات . وسواء تكون البناء الصوري للنسق من تجمعات الأدوار أو من الأدوار المؤسسة لبناء النظم ، فإن الشيء الذي علينا توقعه يتمثل في أن ثمة أداء وظيفي لهذه التجمعات أو النظم ، بحيث يشكل هذا الأداء الوظيفي محور الاسهام الذي تؤديه هذه الأجزاء في بناء الكل . ولتوضيح علاقات التفاعل وتبادل الاسهام فإننا نرى من المفيد الاستعانة بنموذج النسق المستقر . حيث يمكن إدراك عملية التفاعل في إطاره بإعتبارها عملية تفاعل بين المدخلات inputs والمخرجات outputs المتبادلة بين الوحدات أو الأنساق الفرعية داخل بناء النسق من ناحية ، وبين النسق من خلال وحداته المكونة وبيئته الخارجية من ناحية أخرى .

وعلى هذا النحو ينساب الاسهام الوظيفي المتبادل بين كل إثنين من فئات الوحدات المختلفة ، سواء كانت علاقات الاسهام المتبادل داخل حدود النسق أو مع وحدات من خارجه . ويصبح دور النمط المعياري في التصور البارسونزي هو ضبط هذه العلاقات والسيطرة عليها . أعني أننا ينبغي أن ندرك دور النمط المعياري بإعتباره يتولى تنظيم هذا الانسياب الوظيفي المتبادل . ذلك أنه لكي يستمر التبادل المؤدي إلى إستقرار النسق فإنه من الضروري تأمين مرونة حركة المدخلات والمخرجات من ناحية ، هذا بالاضافة إلى ضرورة توجيه عمليات التبادل هذه في إتجاهات محددة حتى نحافظ على بقاء تنوعها داخل حدود معينة من ناحية أخرى[2] . وإستنادا إلى ذلك فإن أي إنحراف عن مستوى تبادل الأداء الوظيفي الذي يحدده النسق ، أو أي ضعف للنمط المعياري الذي يتولى

---

(١) Ibit., p.223.

(٢) علي ليله. مرجع سابق، ص ٣٤٦.

ضبط عمليات التبادل هذه من شأنه أن يشكل بداية للتباين الاجتماعي ومن ثم للتغير الاجتماعي المترتب على ذلك .

ويتصل الافتراض الثالث بطبيعة الحالة المبدئية التي يمكن إنطلاقا منها أو بالنظر إليها تحليل التغير الاجتماعي أو أي من عمليات النسق الأخرى . حيث يفترض الاطار البارسونزي أن الثبات أو التوازن يمثل الحالة الأساسية أو المبدئية للنسق . وأن حالة التغير هي الحالة الطارئة على هذا التوازن أو الثبات . ولكي نعالج التغير من خلال هذا المنظور ، فإننا نفترض أن تغيرا مبدئيا قد حدث في علاقة النسق ببيئته ، وأن هذا التغير من شأنه أن يؤثر على تحديد الموقف بالنسبة لوحدة أو فئات من الوحدات الفاعلة في النسق الاجتماعي . ومن الطبيعي أن تكون لهذا التغير آثاره وتردداته البعيدة المدى التي يمكن أن تشكل ضغطا نحو التغير على مستوى الأنماط المعيارية الضابطة للنظم ، ومن شأن هذا الضغط أن يدفع في إتجاه التباين [1] .

وتجسيدا لذلك يفترض تالكوت بارسونز أن النسق الاجتماعي سوف يظل متوازنا طالما أن كل أجزاء النسق أو عناصره يتوافق مع توقعات الآخر من حيث تقديم الآداء الوظيفي الذي يحتاجه هذا الآخر . فإن الأسلوب الوحيد الذي يخرج به هذا النسق عن توازنه المفترض يتمثل في أن أيا من عناصر النسق المكونة لا يؤدي دوره بما يتوافق مع توقعات الآخر . ومن ثم يصبح التباين كأحد أشكال التغير الاجتماعي ، هو الأسلوب الأساسي الذي يعيد في إطاره الآداء الوظيفي المتوقع لوحدة جديدة أو من مستوى أعلى ، وذلك حتى يمكن أن يستعيد النسق التوازن الذي إهتز [2] . ويتكيف من جديد مع الوحدات المحيطة التي تشكل بيئته .

ذلك يعني تصور تالكوت بارسونز لحالة التباين ـ كأحد أشكال التغير الاجتماعي بإعتبارها تحدث من داخل النسق وبفعل عوامل ذات طبيعة إجتماعية وسيكلوجية معقدة إلى حد كبير(*) . وتتمثل الخطوة الأولى نحو التباين

(١) T. Parsons: The Social System. op.cit., p.227.

(٢) Alvin W. Gouldner: The Coming Crisis of Western Sociology. op.cit., p.358.

(*) يؤكد سبنسر على ميل الكائنات العضوية إلى الزيادة في الحجم كمصدر للتباين البنائي ، في حين=

في ظهور بعض انواع التوتر في بناء النسق الاجتماعي ، وهو التوتر الذي يتجلى سيكلوجيا بإعتباره إحساسا بعدم الرضا عن إنجازات الآخرين أو عن عدم توزيع الموارد في النسق بصورة عادلة أو متساوية ، بينما تتحدد الخطوة الثانية في وجود نسق قيمي يؤكد على شرعية التعبير عن عدم الرضا والرغبة في التغير . وثالثا ، عدم قدرة النسق على تصريف التوترات بدرجة كافية بواسطة التكيفات البسيطة التي تحدث داخل النسق ، أما الخطوة الرابعة فتتصل بالاحساس (بالفرصة) الملائمة أو التسهيلات الميسرة ، والتي يمكن بواسطتها إحداث قدر من التغير الاجتماعي[1] .

ويتمثل الافتراض الخامس في فهم تالكوت بارسونز للتغير الاجتماعي من خلال التباين أو النمو الذاتي في التأكيد على أن آداء وظيفيا محددا ودائماً ينبغي أن تنجزه الوحدة الاجتماعية في كليتها أو على مستوى أيٍ من وحداتها الفرعية . وأن هناك حاجة غير متغيرة ولازمة للنسق الاجتماعي ككل ينبغي إشباعها بإستمرار . ويعني التباين المتزايد الأسلوب الذي ينتقل من خلاله إشباع هذه الحاجة النسقية من وحدة إلى وحدة أخرى تستطيع أن تقدم الاشباع الأفضل . وبرغم ذلك فإن الحاجة التي تنتج التباين الاجتماعي قد لا تكون حاجة النسق ككل ولكن الحاجة المتعلقة بأي من وحداته الفرعية . وفي هذا النطاق تتمثل المشكلة الرئيسية المتعلقة بنقل إشباع حاجات النسق من الوحدة القديمة إلى الوحدة الجديدة في ضرورة تجاوز المقاومة التي قد يبديها أصحاب المصالح المكتسبة المستفيدين من أسلوب الاشباع القائم الذي كانت توفره الوحدة القديمة . ويعتمد ذلك بطبيعة الحال على قدرة أصحاب المصالح المكتسبة على المقاومة أو على رغبتهم وإستعدادهم لهذه المقاومة . وهي المقاومة التي تعتبر وظيفة لاحتمالية إنخفاض الاشباع المقدم لهم نتيجة لانتقال هذا الآداء الوظيفي . إذ قد لا يعني نقل الآداء الوظيفي تحسينا لانجاز الاشباع المقدم

= أكد دوركيم على ضغط الزيادة السكانية بإعتبارها مصدرا للتباين . والحق أن في ذلك نوع من التبسيط لقضية التغير وهو الأمر الذي حاول تالكوت بارسونز تجنبه حينما أكد من ناحية على تنوع مصادر التغير ، وأيضا على شمولية وتجريد إطاره النظري ، بحيث نجده لا يرتبط بموقف تاريخي أو إجتماعي محدد ، بحيث يعتبر ذلك مدخلا ملائما لصياغة نظرية عن التغير الاجتماعي .

(١) Neil. S. Smelser: op.cit., p.44.

لحاجة أي من الأنساق الفرعية أو لحالة النسق ككل . وبعبارة أخرى ، فقد لا يؤدي نقل الأداء الوظيفي إلى تحسين الآداء الوظيفي المقدم للجماعة ككل ، ولكن إلى تحسين هذا الأداء بالنسبة لبعض القطاعات فقط داخل هذه الجماعة وربما على حساب قطاعات أخرى[١] .

ويتعلق الافتراض السادس ، بإعتبار تالكوت بارسونز أن التباين الاجتماعي الناجح ، هو دائما العملية التي تظل خاضعة للقيم المتحكمة في النسق الاجتماعي ، وذلك نظرا لأن القيم تعتبر هي المكون الأكثر فاعلية وسيطرة في بناء النسق[٢] . وبينما نجد أن الأساليب التي تطبق بها هذه القيم قد تتغير ، هذا بالاضافة إلى أن الوحدات الاجتماعية التي تخضع لها هذه القيم قد تتغير أيضا ، فإننا نجد أن تالكوت بارسونز يؤكد أن (مناقشتنا لهذه القضية تستند إلى إفتراض أن نمط القيم السائدة في النسق لا تتغير كجزء من عملية التباين)[٣] . وهو المعنى الذي يعني أن تالكوت بارسونز يعالج نمطا محددا من التباين ، وهو النمط الذي يعرف بالتباين المنظم . فهو يعالج عملية التباين التي تتم على أساس التوافق مع القيم الأساسية للنسق ، ومن ثم فهو تباين يكون دائماً تحت السيطرة .

ويرجع تأكيد تالكوت بارسونز على رفض تغير القيم ضمن عملية التباين لعاملين أساسيين . أما العامل الأول فيرجع إلى أن عملية التباين تقع في العادة بين الوحدات المكونة للنسق الاجتماعي ، وهو النسق الذي قد لا تؤدي التغيرات فيه ـ من وجهة النظر البارسونزية ـ إلى تغير في نسق الثقافة والقيم بإعتباره الذي يشكل التوجهات الأساسية للنسق الاجتماعي . وأن التغيرات فيها تؤدي إلى تغير النسق الاجتماعي ، أو أي من وحداته وليس العكس هو الصحيح . أما العامل الثاني فيرجع إلى أن القيم ذاتها تعتبر المعايير التي يحكم بالنظر إليها على مدى ملائمة الآداء الوظيفي بالنسبة لحاجات النسق أم لا .

---

(١) Alvin Gouldner: The Coming Crisis of Western Sociology. op.cit., p.360.

(٢) T. Pafsons: Some Considerations on the Theory of Social Change. op.cit., pp.219- 239.

(٣) Ibid., p.226.

فهي الاطار أو النقطة المرجعية الثابتة التي قياسا عليها تتم أو لا تتم عملية التباين داخل النسق الاجتماعي .

وإستنادا إلى مجموعة الافتراضات السابقة يرى تالكوت بارسونز أن التباين الاجتماعي يعني خلق وحدة جديدة ، تقوم بأداء الوظائف والمهام التي كانت تقوم بها وحدة قديمة . وعلى هذا النحو يتضمن نمو الوحدة الجديدة قدرا من الافتقاد الذي تعانيه الوحدة القديمة أو التهديد بإلغائها . وفي هذا الإطار يتعلق السؤال الهام بطبيعة الظروف التي تؤدي إلى ظهور التباين ؟ وعلى أي شيء يعتمد نجاح هذه العملية ؟ . ويجيب بارسونز على ذلك بإفتراض أن العملية تبدأ حينما يحدث « نقص في المدخلات » بالنظر إلى تحقيق الهدف ، وهو الأمر الذي يكون في العادة موترا حتى لو أمكن إيقاف حدوثه بنجاح . فهناك توقع بأداء وظيفي معين يلتزم نسقا محددا بأدائه . برغم أنه قد لا يؤدي ذلك ـ لأسباب ما ـ بالكفاءة اللازمة . وفي هذه الحالة نجد أن النسق المستقبل لهذا الأداء الوظيفي يمارس ضغطا على النسق الذي يقدم الأداء الوظيفي لكونه يشبع حاجة لديه . ومن ثم تظهر مجموعة من المشاكل التي تتعلق بكميات ، وأنواع ، مضمون التبادل وتوقيته . إذ نجد أن النسق المستقبل يمارس ضغطا من أجل آداء وظيفي (خدمة) أفضل وأكثر وأسرع وأرخص ـ مما يقدمه النسق الذي يقوم بهذا الأداء الوظيفي بإستخدام الوسائل التقليدية التي لديه . وهنا نجد أن النسق المستقبل للإشباع يسعى لتغيير النسق الذي يقدم الاسهام الوظيفي حتى يخلق ظرفا يتحقق الاشباع فيه[1] .

في هذه الحالة يجد النسق الذي يقوم بالأداء الوظيفي نفسه خاضعا لضغط يدفعه إلى إستخدام وسائل جديدة ، أو تنظيمات جديدة لإستخدام هذه الوسائل القديمة ، وذلك من أجل تحسين إنجازه أو آدائه الوظيفي . وهو قد يحاول إبتكار هذه الوسائل ، أو قد يبحث عنها لكي يصلح عليها من أي مكان آخر إبتكرها . فإذا نجح في إبتكار الوسائل الجديدة أو إستعارتها ، فإنه ينبغي أن يتخذ الترتيبات اللازمة لإستخدامها في إطار النسق القائم . ولكي يزيد من الحد الأقصى لفاعلية إستخدام الوسيلة الجديدة ، فإن النسق يميل إلى تأسيس

(١) Algin W. Gouldner: The Coming Crisis of Western Sociology. op.cit., p.358.

أنواع جديدة من الوحدات التنظيمية ، التي يعزى إليها مسئولية القيام بالوظائف التي تنجزها الوسيلة الجديدة . غير أنه طالما أن الوظائف المنجزة ليست جديدة ، حيث أن طريقة إنجازها هي التي تغيرت فقط ، لأنها كانت تنجز بواسطة وحدات ما زالت قائمة في النسق الاجتماعي . فإننا نستطيع القول بأن الوحدة القديمة قد تخلت عن وظيفتها إلى الوحدة الجديدة . ومن ثم اختيرت مصالحها المكتسبة . ويصبح موضع شك إستمرار حصولها على نفس التسهيلات التي كانت ميسرة لها فيما سبق[1] .

وبصورة منتظمة يحاول تالكوت بارسونز تحديد المراحل التي تمر بها عملية التباين هذه حتى إكتمالها . وفي هذا الإطار نجده يؤكد أن هذه المراحل تشكل في ذات الوقت عوامل يؤدي توفرها أو تحققها إلى قيام تباين بين الوحدات من حيث آدائها الوظيفي . ومن ثم نمو وتطور ضمني في الشكل البنائي أو الآداء الوظيفي المتضمن في هذه الشكل .

١ ـ ويتصل توفر فرصة الآداء الوظيفي الأفضل أو التيسيرات اللازمة لذلك ـ بإعتباره العامل أو المرحلة الأساسية ـ بصورة عضوية بعملية التباين . فتوفر الفرصة للآداء الوظيفي الأفضل يتطلب لإنجازه تحريرا مبدئيا لتيسيرات الآداء الوظيفي التي كانت تعطى للوحدات الأقل تباينا . فإذا تم تحرير هذه التيسيرات ، فإنها يجب أن تصبح بعد ذلك طوع ميكانيزمات التلاؤم أو التكيف ، حتى يمكن أن تستفيد منها وحدات النظام الأعلى المنبثقة أو الوحدات التي تباينت . وكمثال لهذه العملية ، فإن خدمات العمل والعمال تعتبر تيسيرات تحرر أو تعتق العمل من سيطرة الوحدات العائلية . أعني أن العمل ينزع من هذه الوحدات . وتصبح في متناول تنظيمات الإستخدام والعمل المنظمة بالنظر إلى إعتبارات السوق وعقود العمل أو الاستخدام . في مقابل ذلك فإننا نلاحظ توفر تيسيرات مماثلة لصالح الوحدات العائلية تساعد على إنضاج عملية التمايز ، بمعنى توفر التيسيرات اللازمة والضرورية للحصول على الدخل ولانفاق هذا الدخل النقدي في السوق لشراء سلع الاستهلاك ، ذلك في مقابل التخلي عن طاقة العمل العائلية للمصنع بإعتبارها تيسيرات ملائمة للأخير .

(١) Ibid., pp.360- 361.

وتحاول المرحلة الثانية دعم عملية التباين الذي وقع بمعنى منع المقاومة القوية أو ردود الفعل ذات الطابع السلبي التي تقوم ضد إعادة توزيع الفرص أو التيسيرات . وفي هذا الاطار ينبغي السماح بالدعم الذي يعينه المجتمع للوحدات الجديدة في مقابل فرص الحرمان من تيسيرات معينة بالنسبة للوحدات القديمة ومن يتبعها[1] . وإرتباطا بذلك ينبغي أن يحتوي النسق على كل من الوحدات القديمة والجديدة وفقا لأدائها الوظيفي الجديد ، بمعنى أنه يجب أن يعاد بناء الجماعات والتجمعات على مستوى أعلى من المستوى السابق . بحيث يحتوي النسق الاجتماعي المعاد بناؤه على وحدات ذات مستوى أعلى ، تتم إعادة بناؤها إما عن طريق إشتراك أو إدماج كل من الوحدات القديمة والجديدة في إطارها ، أو تأسيس المستوى البنائي الجديد منها معا . ويتمثل موضع الاهتمام الرئيسي هنا في خلق بناء جديد تنجز في إطاره كلا نمطي الوحدات وظائف رئيسية . وفي مقابل ذلك يقدم البناء دعما لكلا نمطي الوحدات ، غير أن هذا الدعم يعتبر ذا أهمية قصوى بالنسبة للوحدات الجديدة المنبثقة[2] . فإذا حدث التباين بالنسبة لبعض أدوار الأسرة فإنه يكون على النسق الاجتماعي أن يدعم عملية التباين هذه من خلال توفير الأمان للأشخاص الذين يتركون العمل العائلي ، من أجل القيام بعمل يخضع لآليات السوق . بمعنى أن يطرح النسق الميكانيزمات التي يوفر بها لهم الأمان الذي كانوا يتمتعون به في الحياة العائلية ، كأن يجعل من المنافسة بين رجال الأعمال الأقوياء ميكانيزما يعمل على زيادة الطلب على العمل والعمال . وأيضا إلى توفير آليات الحماية الذاتية لجماعات العمال ، مثل المساومة الجماعية عن طريق النقابات ، بالاضافة إلى فرض السلطة العليا لنظام أخلاقي ومعياري ينظم هذه العمليات عن طريق الهيئات العامة الممثلة لها[3] . وذلك في مقابل تحرير الأسرة من كثير من الوظائف التي تأخذها التنظيمات المختلفة منها . هذا إلى جانب تغيير النظرة إلى العامل بإعتباره مواطنا من الدرجة الثانية . وهو الأمر الذي يعني توفير طاقة العمل

---

(١) T. Parsons: A Paradigm For The analysis of social Change. op.cit., p.206.

(٢) T. Parsons: Some Considerations on the Theory of Social Change. op.cit., p.236.

(٣) Ibid., p.233.

اللازمة لتنظيمات الانتاج من خلال العمالة التي تم تحريرها من النطاق العائلي . ولتأكيد هذا التغير فإنه من الضروري أن نجعل من السوق إطارا مرجعيا للتعامل [1] . ذلك كله يعني أن الدعم يعتبر تغييرا للقواعد التي تحكم علاقات كل من الوحدات الجديدة والقديمة بالنسق من ناحية ، أو تحديد نطاقها الوظيفي من ناحية أخرى . بمعنى أن الدعم يجب أن يتجه في هذا السياق الجديد (المتباين) نحو خلق قواعده الأساسي للعبة .

وتركز المرحلة الثالثة لانجاز عملية التباين على توفير عامل الشرعية ، ونعني به تبرير النمط الأساسي لتنظيم الوظائف ذات الأهمية الاجتماعية بالنظر إلى قيم النسق المؤكدة والمستقرة . وتتمثل القضية الرئيسية في هذا الاطار في تحرير قواعد الشرعية من المتعلقات التنظيمية للنسق القديم أو الموقف الأقل تباينا . بمعنى أن لا تسود المعتقدات التي تؤكد على أن الأشخاص ذوي المسئولية هم الذين لديهم ملكية ، بالاضافة إلى أن التنظيمات الاقتصادية لا تصبح محكومة بالوحدات القرابية التي تمتلك هيبة في إطار محليتها . بل ينبغي في هذا الاطار النظر إلى العائلة التي تتخلى عن وظائفها الانتاجية أو الاقتصادية بإعتبارها العائلة المثالية أو النموذجية [2] . بل إنه ينبغي أن تحدد هذه الشرعية طبيعة الآداء الوظيفي الجديد ، ونطاقه بالنسبة للتوزيع الجديد للوحدات في إطار النسق الأعلى تباينا .

ذلك يعني تميز نموذج التغير عن طريق التباين أو النمو الذاتي بعدة خصائص أساسية نذكر بعضها فيما يلي : ـ

١ ـ أن القوة الدافعة لحدوث التباين أو التغير الاجتماعي تكمن في النسق الاجتماعي الشامل أو في أي من وحداته الفرعية أو في أيهما معا . ويتحقق ذلك إذا ظهرت حاجات لدى النسق الاجتماعي يتطلب إشباعا أكبر مما هو في طاقة الوحدات الفرعية التي من مسئولياتها تقديم هذا الاشباع ، أو أن النسق يتطلب إشباعا يختلف عن الاشباع السابق من حيث الأسلوب أو النوع . أو أن هذه

---

(١) Ibid., p.232.

(٢) Ibid., p.234.

القوة الدافعة للتغير تتأسس إذا قدمت الوحدة إسهاما وظيفيا أقل كثيرا من الآداء الوظيفي المعين لهذه الوحدة . أو أن هذه الوحدة ـ وهو ما يحدث نادرا ـ بدأت تقدم آداء وظيفيا يتجاوز حاجات النسق ، وهو الأمر الذي قد يفرض حدوث تغيرات تلاؤمية من قبل الوحدات الأخرى للتلاؤم مع إسهامات الوحدة الجديدة . بيد أنه من الضروري التأكيد في هذا الاطار على أن التغير في إحتياجات النسق أو في مستوى الآداء الوظيفي للوحدة قد يكون إنعكاسا لتغيرات حدثت في البيئة المحيطة بالنسق الاجتماعي ككل أو بالوحدة الفرعية موضع الاهتمام .

٢ ـ إن القوة الدافعة للتغير من شأنها أن تثير قدرا عاليا من الضغوط والتوترات الواقعة بين الوحدة الفرعية والنسق الاجتماعي . ومن شأن هذه التوترات أن تكون تعبيرا عن فاعلية القوة الدافعة . وفي العادة يقوم النسق الاجتماعي بتطوير الميكانيزمات الملائمة للتعامل مع هذه التوترات . فهو قد يعمل على الابقاء على قدر التوتر في الحدود القائمة دونما زيادة . غير أن ذلك ليس إلا تأجيلا لعملية التغير المؤدية للتباين ، غير أن هذا التأجيل قد لا يدوم متى تراكم التوتر داخل بناء النسق الاجتماعي ما دامت مصادر التوتر قائمة ، أو أن هذه الآليات قد تعمل على محاولة إجراء التعديلات اللازمة في بناء النسق أو في آداء الوحدة الفرعية للقضاء على مصادر إفراز التوتر ذاتها ، وأيضا تحقيقا للتغير أو التباين المنشود . أو أن هذه الآليات قد تخلق إعتبارا مفروضا على هذا الآداء الوظيفي المعاب داخل النسق . وهو الأمر الذي يعني الابقاء على حالة إهتزاز التوازن كما هي فترة طويلة ، غير أن ذلك يكون عادة على حساب فاعلية النسق .

٣ ـ إن نسق القيم كمكون في إطار نسق الفعل الإجتماعي يظل ثابتا خلال عمليات التفاعل هذه وذلك بالنظر إلى إعتبارات كثيرة . من هذه الاعتبارات أن التغيرات التي تحدث بفاعلية التباين الاجتماعي تكون عادة تغيرات تدريجية جزئية تحدث في إطار وحدات النسق الاجتماعي ، وهي التغيرات التي قد تغير المعايير والقواعد الحاكمة للتفاعل الاجتماعي أو التي تشكل إطارا معياريا للوحدة المتغيرة ، غير أنها لا تمتلك الفاعلية التي تمكنها من

تغيير التوجهات القيمية الأساسية للنسق . فتأثير التغير في الوحدات الفرعية يمكن تحييده بالنسبة للمستويات العليا للنسق (نسق الثقافة والقيم) . وبينما يتمثل الإعتبار الثاني في طبيعة الأداء الوظيفي لنسق القيم ذاته أثناء حدوث عمليات التباين هذه . فإستنادا إلى التوجهات القيمية السائدة يتم تحديد قدر الخلل الذي أصاب النسق بسبب تضخم أو قصور الأداء الوظيفي لأي من وحداته . ثم إن نسق القيم هو الذي يحدد الأساليب التي يمكن بواسطتها تجاوز هذا القصور أو الخلل عن طريق إعادة التنظيم لبناء النسق أو لعلاقة أي من وحداته به أو بالوحدات الأخرى داخل النسق . أعني أن أنسق القيم يلعب دوره خلال هذه المرحلة في التوجيه المعياري الذي يضبط التغيرات التدريجية التي تحدث في بناء النسق .

٤ - إن قيام القوة الدافعة للتغير ، ثم التوتر ، ثم تصريف التوتر في بناء نسق الفعل أو النسق الاجتماعي كأحد أنساقه المكونة ، بما يحقق التباين المستهدف في النهاية ، يعكس طبيعة حالة التوازن الذي يسود نسق الفعل أو النسق الاجتماعي . ومن ثم نجد أن تالكوت بارسونز لم يوافق على صيغة التوازن الثابت أو المستقر كحالة دائمة للنسق ، وإنما نجده بديلا لذلك قد إختار صيغة التوارن المتحرك أو الدينامي ، الذي يعتبر الوجه المقابل للتغير التدريجي .

ذلك يعني أن تالكوت بارسونز قد طور إطار نظريا لفهم التغير الاجتماعي في الأنساق الواقعية . حقيقة أن عمليات التغير التي حاول تصويرها تنطلق كل منها أحد أنساق الفعل الاجتماعي موضع إهتمام تالكوت بارسونز . غير أن عمليات التغير هذه وإن قدمت تصوراً دقيقا لنمط التغير الذي يقع في إطار أي من أنساق الفعل . غير أنها تفتقد الروابط العضوية بين عمليات التغير الثلاث بما يجعلها تشكل نظرية عامة في التغير الاجتماعي هذا إلى جانب عجز هذه النظرية عن تشخيص إنتقال المجتمع من مرحلة تطورية إلى أخرى. وهي المعالجة التي سوف تشكل موضوع الفصل التالي .

الفصل الرابع

عموميات التطور الاجتماعي عند تالكوت بارسونز

أولا : بارسونز واحياء التطورية الاجتماعية

في عام ١٩٥١ أكد تالكوت بارسونز من خلال مؤلفه النسق الإجتماعي أن علينا أن نقنع الآن بإطار تصوري للنسق الاجتماعي يؤكد على عمليات الاستقرار والتوازن بإعتبارها العمليات الأساسية بالنسبة للنسق الاجتماعي . وباعتبار أنها العمليات التي إستطاعت جهود البحث السوسيولوجي أن توفر قدرا من المعرفة الكافية لمثل هذه الصياغة التصورية .

بيد أننا نجده برغم ذلك قد حاول تشخيص بعض عمليات التغير الاجتماعي ، وهي المعالجة التي وردت في هذا المؤلف . واستمراراً لاهتمامه بهذه القضية نجده في عام ١٩٦١ ، يؤكد أننا الآن قد أصبحنا نمتلك المعرفة النظرية التي تيسر لنا الآن صياغة نظرية عن التغير الاجتماعي[١] . ثم نجده يتصدى لمعالجة إحدى عمليات التغير الاجتماعي . وهو التغير المستند أساسا إلى مبدأ التباين ـ التكامل . الذي يحكم تغير بناء الكائن العضوي . وفي سنة ١٩٦٧ نجده يتحول عن معالجة التغير الاجتماعي الذي يقع داخل النسق الاجتماعي إلى معالجة تغير النسق الاجتماعي ذاته بإعتباره وحدة متغيرة داخل

(١) Parsons, T.: Some Considerations on the Theory of Social Change. Rural Sociology. No.4, 1961, p.219.

التاريخ [1] . وبذلك يمكن القول بأن تالكوت بارسونز قد عالج كلا نمطي التغير . التغير الذي يحدث داخل بناء النسق ، والتغير الذي ينتاب المجتمع بكامله لينقله من مرحلة إلى مرحلة أخرى . أو ما يمكن أن يقال بأنه قد عالج نمطي التغير القريب والبعيد المدى . حيث أن كلا نمطي التغير يكمل كل منهما الآخر .

ويمكن القول بأن هناك مجوعة من العوامل المسئولة عن تحول تالكوت بارسونز نحو إحياء النزعة التطورية . من هذه العوامل إستناد تصور تالكوت بارسونز للنسق الاجتماعي إلى النسق العضوي . حيث كان ذلك من العوامل الأساسية المسئولة عن هذا التحول . فتجريد مقولات التوازن والتكامل والاستقرار كانت تستند بالأساس إلى أحد جوانب بناء الكائن العضوي . ذلك أن الكائن العضوي يمتلك بناءاً تسوده حالة من الاستقرار . وتتساند أعضاءه بنائيا ووظيفيا لتحقيق حالة التوازن والتكامل . بيد أن الكائن العضوي ليس كيانا خارج الزمن ، وإنما هو كائن يتحرك في إطاره ويخضع لفاعليته ، وأثناء ذلك - من أجل التكيف - قد يغير من جوانب أو عناصر بنائه . إما من خلال التخلي أو عن طريق الاكتساب . ومن الطبيعي أن يؤدي كل تغير إلى إضافة كمية تتجمع حتى تؤسس تغيرا أو إنتقال كيفيا في حياة وبناء الكائن العضوي . وهي التفاعلات التي كان من الضروري رصدها ودراستها . في إطار ذلك يعتبر إتجاه تالكوت بارسونز نحو إحياء النزعة التطورية إستكمالا لجانب الحركة والدينامية في بناء التصور العضوي للمجتمع . وهو الجهد الذي قرر بارسونز مواجهته خلال هذه المرحلة .

ويتمثل العامل الثاني في إتجاه تالكوت بارسونز إلى النزعة التطورية في محاولته إستكمال معالجته لقضية التغير الاجتماعي بالنسبة لاطاره النظري . وفي هذا الاطار نجده في مختلف مؤلفاته السابقة على مؤلفه (المجتمعات ، منظورات تطورية ومقارنة) يعالج عملية التغير الاجتماعي داخل النسق الاجتماعي باعتبارها تغيرات تدريجية تؤكد التكيف الداخلي للنسق وتعرف

---

(١) Parsons T.: Societies: Evolutionary and Comparative perspective. Englewood Cliffs, N.S. Prentice-Hall, 1966.

توتراته . بيد أن النسق الاجتماعي يعتبر وحدة ضمن نظام عالمي شامل ، لا بد أن يتكيف معه بأن يستوعب عوامل الدفع والانتقال الحضـاري . بيد أن الخـطأ الذي وقع فيـه تالكـوت بارسـونز أنـه لم يحلل العلاقـة بين التغيـرات الجزئيـة ، والتغيرات ذات الطبيعة الحضارية الشاملة .

بينما يركز العامل الثالث على محاولة إبراز وجهة نظر تالكوت بارسونز في عوامل التطور الحضاري ، فهي ليست عاملا أحاديا واحدا ـ إقتصاديا كان أم ثقافيا ـ وإنما هي مجموعات من العوامل التي تؤدي دورها في إطار كل مرحلة حضارية لتنقل المجتمع من المرحلة إلى المرحلة التي تليها . وفي العادة تشكل عوامل التطور الحضاري لكل مرحلة لزوميات تمهد لظهور العوامل التطورية للمرحلة التالية ، وهو التفاعل الذي سوف نحاول تصويره في الصفحات التالية .

ثانيا : النزعة التطورية عند تالكوت بارسونر

السياق الفكري والاجتماعي .

تشكل النزعة التطورية عند تالكوت بارسونز تطويرا أساسيا لنظرية عامة عن التغير الاجتماعي الشامل من ناحية ، وإستكمالا أساسيا للإطار البارسونزي من ناحية أخرى . وإستنادا إلى ذلك يحاول تالكوت بارسونز منذ البداية أن يبرر هذا الجهد العلمي بقوله (لقد تحول التأكيد في الأوساط السوسيولوجيـة والانثروبولوجية عموما ببطء عن الدراسات التي لا تهتم بقضايا التطور الاجتماعي والثقافي إلى « النسبية الجديدة New Relativity » التي تنتسب عمومياتهـا التطورية Evolutionary Universals ـ المؤسسة للتطور المجتمعي ـ إلى الاطار التطوري) . وفي هذا الاطار يقصد تالكوت بارسونز بالعموميات التطورية مجموعة العوامل ذات الفاعلية ـ على المستوى المجتمعي والحضاري الشامل ـ في تأكيد وزيادة تكيف المجتمع مع السياق الحضاري الشامل والمحيط .

وبينما كانت المنظورات القديمة تؤكد على أن الأنساق الثقافية والاجتماعية تتشكل من خلال التفاعل الذي يقع بين عدد لا حصر له من السمات غير

المترابطة . بالاضافة إلى التأكيد القائل بأن الثقافات تكون في العادة منعزلة كلية عن بعضها البعض . هذا بالاضافة إلى المنظورات التي تذهب إلى أنه ينبغي التأكيد على بعض العموميات الانسانية . . . كاللغة ، وغشيان المحارم . وبرغم تنوع هذه المنظورات ، فإن التأكيدات التي قدمتها حولت إنتباه الباحثين عن قضية إستمرار أنماط التغير الاجتماعي ، لصالح التأكيد على أنه ينبغي تناول السمات الثقافية أو الثقافة في كليتها بإعتبارها كيانات منفردة غير مترابطة أساسا . وتؤكد هذه المنظورات أنه لكي يصبح أي من الأنماط الثقافية أو الثقافة في كلتيها بإعتبارها كيانات منفردة غير مترابطة أساسا . وتؤكد هذه المنظورات أنه لكي يصبح أي من الأنماط الثقافية عاما ، فإنه ينبغي أن يكون هاما بنفس القدر بالنسبة لكل المجتمعات أو الثقافات . وبرغم النقد الظاهري الذي توجهه هذه المنظورات لظاهرة « الانعزال أو الانغلاق الثقافي » ، فإننا نجد أن لديها نزعة متمركزة حول الانسان Anthropocentric ، بحيث نجدها إستنادا إلى ذلك تفصل القضايا المتعلقة بأساليب الحياة الانسانية - بإعتبارها متميزة عن أنماط الحياة الأخرى - عن القضايا المتعلقة بإعتبار الحياة الانسانية إستمرارا لبقية العالم العضوي . وبرغم ذلك فإننا نجد أن التأكيد على العموميات التطورية الانسانية بدأ يمتلك قدرا من التأثير المتزايد ، الذي يميل إلى قصر الانتباه على ما هو إنساني أساسا ، بغض النظر عن التباينات داخل الاطار الانساني[١] .

إرتباطا بذلك يؤكد تالكوت بارسونز أن «النسبية الجديدة» ترفض هذا الفصل ، وتحاول الاهتمام بالأساليب الانسانية بإعتبارها إستمرارا مباشرا للمستوى دون الانساني Sub-Human وفي هذا الاطار تفترض التطورية البارسونزية أن الخط الفاصل بين المستوى الانساني والمستوى دون الانساني لا يشكل توقفا للتغير التطوري ، بل نجده يمثل مرحلة في إطار عملية تطورية طويلة بدأت بمراحل كثيرة سابقة على المستوى الانساني ، وتستمر من خلال هذا الخط الفاصل وحتى الوقت الحاضر ، وما بعد ذلك في المستقبل . وفي

(١) Parsons, T.: Evolutionary Universals in Society. (im) Lewis A. Coser and Bernard Rosenberg (ed.): Sociological Theory, A Book of Readings, Third edition, The Macmillan Company, London, 1969, p.685.

الحقيقة فإن ذلك يكشف عن تأثر واضح بـالداروينيـة الاجتماعيـة التي تنظر إلى المستويات المختلفة للكائنات الحية ـ بما فيها المستوى الانساني ـ بإعتبارها تنتمي إلى سلسلة تطورية واحدة .

غير أنه برغم النظر إلى التوجه البارسونزي نحو التطورية لاستكمال مشروعه النظري فيما يتعلق بصياغة نظرية عن التغير الاجتماعي بإعتبار أن ذلك يشكل تطورا طبيعيا لاطاره التصوري ، فإننا نجد الفن جولدنر يحاول طرح مجموعة من التبريرات المختلفة لاسهامات تالكوت بارسونز في هذا الصدد . فهو يؤكد مثلا أن النظرية البارسونزية كانت تعاني من قدر كبير من عدم الاستقرار من جراء قضايا التغير الاجتماعي ، بل الاكثر من ذلك . يؤكد جولدنر بأن معالجة تالكوت بارسونز لقضايا التغير الاجتماعي قد فرضت عليه أن يتقابل مع النماذج التي لديها التزامات نظرية تختلف عنه . وهو الأمر الذي يعتبر مسئولا عن التحول المفاجيء نحو النزعة التطورية في منتصف الستينات من هذا القرن . حيث لم يكن هذا التطور ـ إلا بقدر ضئيل ـ نتيجة للنمو الداخلي المستند إلى الالتزامات النظرية السابقة ، بقدر ما كان نتيجة للتكيف مع الضغوط المنبثقة عن السياق العقلي المحيط ـ ذلك لأن تالكوت بارسونز قد لاحظ الفجوة بين نسقه النظري من ناحية وبين التطورات العقلية المحيطة به من ناحية أخرى . ومن ثم فتحركه لتخفيض التوتر قد تم لتخفيض التوتر عن طريق تمثل قضايا هذه النزعة في نسقه النظري .

وقد حاول ألفن جولدنر أن يدلل على وجهة النظر هذه من خلال طرح مجموعة من الظروف التي دفعت ـ من وجهة نظره ـ تالكوت بارسونز نحو الاهتمام بقضايا التغير والتطور الاجتماعي . فمثلا يؤكد جولدنر على أن هذا التطوير الذي حدث للنظرية البارسونزية إرتبط أساسا بالمواجهة مع كل من الماركسية والاتحاد السوفيتي ـ مع خطأ توحيد جولدنر بينهما ـ إذ يمكن النظر إلى تطوير بارسونز لنظريته بإعتبار أن ذلك يرتبط أساسا بالتزاماته الثابتة في مواجهة الماركسية ، أو في مواجهة أي نموذج نظري آخر يعين أهمية خاصة لعامل أو لعدد

(١) Gouldner Alvin W.: The Coming Crisis of Western Sociology. Heinman. London 1971, p.362.

قليل من العوامل . . . ويتضح ذلك من خلال إستعراض العوامل التي حددها تالكوت بارسونز بإعتبارها عموميات تطورية . وبخاصة تلك العوامل التي يرى أنها أساسية بالنسبة لبناء المجتمعات الحديثة . فهو يؤكد أن هذه العوامل: « التنظيم البيروقراطي ، نظام السوق والمال ، ثم الأنساق الشرعية ذات الطبيعة الشاملة ، ثم التنظيم الديموقراطي وقيادته المنتجة» وهو الأمر الذي يعني ضمنيا أن « نظام المشروع الحر » للمجتمع الأمريكي هو النظام الذي يحتوي على أكثر العموميات التطورية ـ التي اكتشفت حتى الآن ـ أهمية . أعني ، أن ذلك يتضمن أن الولايات المتحدة تمثل قمة التطور ، وأنها الأمة المتقدمة بين الأمم الحديثة .

ويواصل جولدنر حديثه قائلاً أنه بينما لم يقر تالكوت بارسونز ذلك صراحة، فقد كان يعبر في الحقيقة عن أحد التضمينات الأساسية لوجهة النظر هذه ، والتي تذهب إلى أن الملكية السوفيتية ـ بإعتبارها المنافس العالمي الأول للولايات المتحدة ـ تفتقد بعضا من هذه العموميات التطورية ، لذلك فهي غير مستقرة ولا تستطيع أن تباري الولايات المتحدة . يتضح ذلك من قول تالكوت بارسونز في حديثه عن مركب السوق والمال أنه « من المحتمل أن يعاني هؤلاء الذين وضعوا قيودا على آليات السوق من المقومات التكيفية على المدى البعيد » ويضيف تالكوت بارسونز أيضا « أن التنظيم الشيوعي الشمولي ـ كما صاغه ماركس ـ سوف لا يناظر «الديموقراطية» من حيث كفاءته السياسية والتكاملية . . . ومن ثم يخضع لحالة من عدم الاستقرار » . ذلك يعني أن تالكوت بارسونز يستخدم مفهومه عن « العموميات التطورية » لكي يوضح تفوق النظام الأمريكي على الروسي[1] .

ثم يختتم جولدنر حديثه مؤكدا أن ما تفعله نظرية تالكوت بارسونز عن العموميات التطورية هي أن تمنح الغرب جائزة أو « إنتصارا » نظريا بدلا من الانتصار السياسي ـ الاجتماعي وهو الانتصار الحقيقي . وهو ما يعني أن بارسونز قد قلب أخيرا على نبوءة بناء « المجتمعات الرأسمالية » التي قال بها ماركس . إذ أصبح من الممكن بالنسبة لبارسونز ـ بواسطة هذه العموميات التطورية ـ أن يؤكد أن نظامهم الاجتماعي (الاشتراكي) وليس نظامنا

(1) Ibid., pp.366- 367.

(الرأسمالي) سوف يدفنه التاريخ . وعلى هذا النحو فهو لم يرفض «نبوءة الفناء» الماركسية فقط ، ولكنه أوقع عليها أيضا عقوبة صارمة[1] .

غير أننا إذا تفحصنا تلك الأفكار التي قدمها ألفن جولدنر بإعتبارها تحاول تفسير علة هذا التطوير النظري ، فإننا سوف نجد أنها تعاني من جوانب تحيز خطيرة . من هذه الانتقادات أنه حينما طور بارسونز هذه الأفكار فإنه كان يستهدف أساسا إستكمال اطاره النظري بإضافة البعد التطوري إليه ، وهو الاستكمال الذي نبه إلى ضرورته في مؤلفه النسق الاجتماعي سنة **١٩٥٢** وأيضا في سنة **١٩٦١** ، حينما أكد أننا حتى الآن نعالج بعض جوانب التغير الاجتماعي ، وإن لم نضع نظرية عن التغير الاجتماعي ، بإعتبار أن ذلك ينتظر استكمال المعطيات المتعلقة بجوانب التوازن والثبات في النسق ثم الانطلاق إلى معالجة التغير الاجتماعي . هذا بالاضافة إلى إستكمال المعطيات المتعلقة بالتغير الاجتماعي . ومن ثم ينبغي النظر إلى نظرية تالكوت بارسونز في العموميات التطورية بإعتبارها تطورا منطقيا لبنائه النظري ، أكثر منها صياغة نظرية مصطنعة للدفاع عن الواقع الأمريكي في مواجهة الكتلة الشيوعية .

بالاضافة إلى ذلك فإن تأكيد تالكوت بارسونز على البيروقراطية كعمومية تطورية ، لا يعني إبراز خصائص المشروع الرأسمالي بإعتبارها الخصائص الأكثر تفوقا على ما يذهب ألفن جولدنر ، فذلك تصور يجانبه الصواب إلى حد كبير ، فلو أن بارسونز قد إمتدح البيروقراطية من هذا المنطق فإنه يكون قد إمتدح احدى الخصائص الهامة في المجتمع السوفيتي وليس الأمريكي . حيث نجد أن جميع شئون المجتمع تسيرها البيروقراطية العامة الصارمة ، وأعتقد أن بارسونز - إذا إستخدمنا منطق جولدنر - لا يرغب في تنصيب نفسه مدافعاً عن بعض الخصائص الأكثر فاعلية في الاتحاد السوفيتي من الولايات المتحدة . وهو الأمر الذي يعني أنه إذا إمتدح البيروقراطية كعمومية تطورية ، فإنه بذلك يمتدح عنصرا أساسيا وجوهريا في التنظيم السوفيتي . هذا إلى جانب أن الفن جولدنر يعامل عملية الابداع والابتكار العلمي بنوع من السطحية . إذ يرى أن الابتكار العلمي يبتكر وقتما يريد الباحث ذلك ، بغض النظر عن المقدمات والتراكمات

---

(١) Ibid., pp.267- 268.

العلمية السابقة التي تيسر ذلك . وهو يرى أن الابداع الفكري يتم لمواجهة تفاعلات موقفية قد تكون عارضة . وهي كلها أفكار لا يمكن أن تكون صحيحة إذا نظرنا إليها من وجهة نظر فلسفة العلم ، أو علم إجتماع المعرفة ، أو من خلال معايير الابداع العلمي .

ولفهم نظرية تالكوت بارسونز في العموميات التطورية ، فإننا نرى أنه من الضروري أن يتم ذلك بالنظر إلى المقولات الأربع التالية .

- وتتعلق المقولة الأولى بطبيعة العلاقة بين نظرية العموميات التطورية كما طرحها بارسونز وأفكار التطور البيولوجي التي قدمتها النظرية الدارونية . وفي هذا الاطار نجد أن تالكوت بارسونز يرى أن التطور الاجتماعي ما هو إلا إمتدادا للتطور البيلوجي ، بل إننا نكاد نلمح فاعلية ذات القوانين الدارونية ، كقانون البقاء للأصلح أو الأقدر على التكيف ، وكذلك قانون الانتخاب الطبيعي . وعلى هذا النحو نستطيع بقدر من الثقة أن نؤكد أن بارسونز قد أحيا بذلك ذات الرؤية التي قدمها هربرت سبنسر في هذا الصدد ، ولو من خلال صياغة عصرية ، وهو ما يعني الحديث عن نوع من الدارونية الاجتماعية أو التطورية الاجتماعية .

- وتتمثل المقولة الثانية في وجود ثلاثة مراحل تطورية(*) لكل منها عمومياتها التطورية التي تحملت أعباء التغير في إطارها . وفي هذا الاطار نجد المرحلة البيولوجية، التي لها عمومياتها التطورية ، والتي إنفصل النوع الانساني خلالها عن الأنواع الأخرى دون الانسانية ، ثم المرحلة البدائية التي تشكلت في

(*) من الملاحظ أن قراءة الفن جولدنر لنظرية بارسونز في هذا الصدد كانت ناقصة إلى حد كبير ، ويشوبها قدر من عدم الدقة ، فبينما نجد أن نظرية بارسونز تضم أربعة مراحل تطورية - على النحو الذي سنوضحه - نجد أن جولدنر لا يتحدث إلا عن مرحلتين مسقطا مرحلتين كاملتين من الاطار البارسونزي . وهو الأمر الذي نصححه في هذه الدراسة ، هذا إلى جانب أن جولندر يخلط بين العموميات الخاصة بكل مرحلة من هذه المراحل . ففي حين يضع بارسونز التكنولوجيا ضمن العموميات التطورية للمرحلة الثانية ، نجد أن جولدنر يتحدث عنها ضمن العموميات التطورية للمرحلة الثالثة . وهو الأمر الذي يجعل الفهم الذي قدمه الفن جولندر للمشروع البارسونزي التطوري تشوبه اخطاء كثيرة .

إطارها البدايات الأولى للتنظيم الاجتماعي . ثم مرحلة إنهيار البدائية ، حيث بداية ظهور مقدمات التنظيم الاجتماعي الحديث ، وهي أيضا المرحلة التي شهدت ظهور مقدمات التنظيم الاجتماعي الحديث ، وهي أيضا المرحلة التي شهدت ظهور تطورين هامين ، أولهما الدولة بشرعيتها الحديثة ، أما التطور الثاني فيتمثل في الترتيب الاجتماعي على أساس طبقي وليس على أساس إنقسامي . ثم المرحلة الحديثة التي تمثل المرحلة التي تعيشها المجتمعات المقتدمة الآن . ومن الملاحظ أن كل مرحلة من هذه المراحل تستفيد من نوعية من العموميات . حيث يضم النوع الأول مجموعة العموميات التي ورثتها المرحلة الحالية عن المرحلة السابقة والتي تشكل لزوميات ضرورية بالنسبة لظهورها . ثم النوع الثاني ويتمثل في مجموعة العموميات التطورية التي إستجدت خلال هذه المرحلة لكي تتولى دفع التغير في إطارها . وعلى هذا النحو نجد أن عدد العموميات التطورية في المراحل الأخيرة تتجاوز نظائرها في المراحل الأولى .

ـ تختلف المجتمعات عن بعضها البعض في طبيعة العموميات التطورية التي لها فاعلية في إطارها . فبعض المجتمعات ما زال يتغير حسب عموميات المرحلة البدائية ، بينما بعضها الآخر يمتلك العموميات التي تسود المجتمعات المتقدمة ، هذا إلى جانب إختلاف المجتمعات التي تخضع لفاعلية ذات العموميات التطورية . إذ نجد أن للعموميات التطورية فاعلية كاملة في اطارها ، بينما نجدها لا تعمل بذات الفاعلية في مجتمعات أخرى . وبطبيعة الحال فإن ذلك يعكس إمكانية توزيع المجتمعات نسبة إلى طبيعة العموميات التطورية التي تسودها ، وإلى مدى فاعلية هذه العموميات في إطارها .

ـ إستنادا إلى ذلك تؤكد المقولة الرابعة على رؤ ية تالكوت بارسونز للتغير في كل مرحلة بإعتباره مدفوعا بقوة دافعة تتمثل في مجموعة من العموميات (العوامل) وليس عمومية واحدة ، هذا بالاضافة إلى تأكيده إنتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى إستنادا إلى الفاعلية ذات الطابع الحتمي للعموميات التطورية في أي مرحلة من المراحل الأربع ، وهو الأمر الذي يضفي طابع الاحكام العلمي على نظرية تالكوت بارسونز في هذا الصدد .

ثالثا : مراحل التطور الاجتماعي ، طبيعتها وعمومياتها التطورية

إستنادا إلى ما سبق يرى تالكوت بارسونز أن المجتمعات الانسانية قد تغيرت عبر التاريخ بفعل مجموعة من العموميات التطورية التي كانت لها فاعليتها في إنتقال المجتمعات الانسانية خلال أربعة مراحل ، حيث كان لكل مرحلة عمومياتها التطورية التي تتولى تغييرها والانتقال بها إلى المرحلة التالية . وفي هذا الاطار تستطيع تمييز المراحل الأربعة التالية في الاطار التطوري لتالكوت بارسونز على النحو التالي :

١ - إنفصال المستوى الانساني عن المستويات دون الانسانية.

٢ - المرحلة البدائية ، نشأة الثقافة والمجتمع.

٣ - إنهيار البدائية والانتقال إلى المجتمع الحديث.

٤ - المجتمع الحديث ، طبيعته وعمومياته التطورية.

بيد أنه إذا كان لكل مرحلة عمومياتها التطورية ، فإننا نجد أن هذه العموميات التطورية تلعب وظيفتين اساسيتين . حيث تعمل في إطار الوظيفة على نقل المرحلة من مرحلة تطورية إلى المرحلة التالية ، ومن ثم تصبح عموميات أو عوامل تطورية لهذه المرحلة ، بينما نجده في اطار الوظيفة الثانية تؤدي دورها بإعتبارها مقدمات أساسية لانبثاق المرحلة التالية ، وهي هنا ينظر إليها بإعتبارها لزوميات تطورية ، وهو الأمر الذي سوف نعرض له بالتفصيل خلال الصفحات التالية .

١ - إنفصال المستوى الانساني عن المستويات دون الانسانية .

يحدد تالكوت بارسونز العمومية التطورية ، منذ البداية ، بإعتبارها التطور التنظيمي الذي يمتلك قدرا من الأهمية والفاعلية بحيث يكون قادرا على دفع التطور في عديد من الأنساق التي تمكنت من إمتلاك هذه العموميات التطورية ، بغض النظر عن الظروف المختلفة التي تعيش في إطارها هذه المجتمعات . هذا إلى جانب أن العمومية التطورية تساعد على رفع القدرة التكيفية للكائن العضوي (الانسان أو المجتمع) للتلاؤم مع الظروف البيئية المحيطة والمتغيرة .

ولفهم العموميات التطورية على المستوى الانساني فإنه من الضروري أن نبرز توضيحين أساسيين . ويتعلق التوضيح الأول بضرورة التمييز بين تأثير التجديد حينمايقدم لأول مرة في إطار المجتمع أو الكائن الحي ، وبين أهميته بإعتباره مكونا مستمرا في النسق . فهناك بعض العموميات التطورية في العالم الاجتماعي ، زودت مجتمعاتها بإمتيازات تكيفية على المجتمعات التي لم تستطع تطويرها . ومن الطبيعي أن يصاحب هذه العموميات وإستيعابها إنتقاصات من التنظيمات الاجتماعية السابقة ، قد تؤدي إلى إفقادها القدرة على التكيف على المدى القصير ومن ثم إنهيارها ودخولها كمكونات في النسق الذي ظهر خلال المرحلة التطورية الجديدة . غير أنه بمجرد إستيعابها فإننا نجدها تميل لأن تصبح أجزاء أساسية من المجتمعات الأحدث في خط التطور . وطالما أن النسق يخضع لتطور أبعد من ذلك ، فإن العموميات التطورية تميل إلى توليد تغيرات أساسية خاصة بها ، وذلك عن طريق تطوير بناءات أكثر تعقيدا بصورة عامة .

ويؤكد التوضيح الثاني على خضوع الأنماط الثقافية على خلاف الجينات البيلوجية عادة « للانتشار » ، وهنا فإنه من الضروري ، بالنسبة للمستوى الثقافي أن تضيف تمييزا آخر بين الظروف التي يمكن أن يتطور في ظلها الامتياز الذي يساعد على التكيف لأول وهلة أو بالأصح العمومية التطورية ، وبين تلك الظروف التي تدعم تبنيها من مصدرها الذي تأسست في إطاره فعلا [1] . أي إنتقالها من مجتمعها لتؤدي فاعليتها في إطار مجتمعات أخرى .

وفي أعقاب إبراز تالكوت بارسونز لهذين التوضيحين نجده يعرض للمرحلة الأولى من مراحل التطور الأربع . ويسند بارسونز منذ البداية إلى هذه المرحلة مهمة فصل المستوى الانساني عن المستويات دون الانسانية ، عن طريق تطوير المستوى الانساني لبعض العموميات التطورية التي وإن إستندت إلى الأساس البيلوجي إلا أنها تقدم للبشر طاقة هائلة من أجل التطور الاجتماعي والثقافي ، لأنها تخلق لديه الامكانية على ذلك . ذلك يعني أن تالكوت بارسونز تحت تأثير الرؤية الدارونية ، وأفكار هربرت سبنسر ، يرى أن التطور ينطلق من مسلمة أساسية تؤكد أن الانسان كان يعيش في بداية التطور بإعتباره كائنا ضمن

(١) T. Parsons: Evolutionary Universals in Society. op.cit., p.686.

كائنات المستوى العضوي أو الحيواني .

بيد أنه بالنظر إلى طبيعة الانسان وإمكانياته البيلوجية من أجل التطور الثقافي والاجتماعي ، فإنه يمكن تسجيل إثنين من العموميات التطورية المألوفة ، وهي تشكل اليدين (بالشكل الانساني) والثانية تشكل المخ Brain . وفي هذا الاطار تعتبر اليد البشرية هي الآداة الأساسية التي تصلح لكل الأغراض . فإرتباط الأصابع الأربع المتحركة ببعضها البعض ، بإبهام اليد الذي يمتلك إمكانية المقاومة ، يخلق جهازا يتسطيع في مجموعه أن ينجز عددا هائلا من العمليات ، كالقبض ، الامساك ، والتحكم في أنواع كثيرة من الأشياء . هذا بالاضافة إلى أن وضع اليد عند نهاية الذراع مع بعض الوصلات المتحركة يتيح لليد القدرة على المناورة في مواضع كثيرة . وأخيرا ، فإن مزاوجة الذراعين يخلق في العادة قوة تتجاوز الطاقة المضاعفة لكل يد على حدة ، لأن ذلك من شأنه أن يسمح بعمليات كالتعاون وتقسيم العمل بينهما .

وينبغي أن نلاحظ أن نلاحظ أن نمو اليدين والذراعين قد تم على حساب عدم قدرة الانسان على التنقل السريع . فالانسان على ساقيه لا يستطيع أن ينافس الكائنات التي تسير على أربع من حيث السرعة أو القدرة على المناورة . ومع ذلك ، يستخدم الانسان يديه في أنواع من السلوك التي يستحيل على الكائنات العضوية الأدنى القيام بها ، بحيث يستحيل تعويض العجز عن القيام بهذه السلوكيات . إذ يستطيع الانسان ، على سبيل المثال أن يحمي نفسه بإستخدام الأسلحة بدلا من الجري[1] . وذلك يعني أن البناء العضوي القديم للإنسان بإعتباره كائنا حيا قد تم استيعابه في إطار البناء العضوي الجديد أو المعدل . وهو البناء الذي إفتقد في إطاره الانسان قدرات قديمة كانت له ، وذلك في مقابل إكتسابه قدرات وإمكانيات جديدة جعلته في النهاية يختلف إلى حد كبير عن البناء السابق على حدوث هذه التعديلات .

ويشكل تحدد المخ البشري بالنحو الذي هو عليه الآن العمومية التطورية الثانية خلال هذه المرحلة ، وبرغم أنه يختلف عن اليد البشرية من حيث إقتصاره على الانسان ، هذا إلى جانب إمتيازاته على مخ الحيوانات الشبيهة

---

(١) Ibid., p.686.

بالانسان Anthropoids تعتبر كبيرة للغاية ، بحيث يمكن إعتباره أكثر أعضاء الانسان خصوصية . وذلك لأن المخ يعتبر أكثر مصادر الطاقة البشرية أهمية . وفي هذا الاطار لا ينظر إلى المخ بإعتباره العضو الرئيسي للتحكم في العمليات المعقدة فحسب ، ولكن ينظر إليه قبل كل شيء ، بإعتباره الأساس العضوي للقدرة على التعلم والتفاعل الرمزي . ومن هنا فهو يعتبر الأساس العضوي للثقافة . ومن الواضح أن هذا التطور قد حدث على حساب التضحية ببعض الجوانب التي تساعد على التكيف المباشر . وعلى سبيل المثال يشغل المخ قدرا كبيرا من الرأس حتى أصبح الفك لدى الانسان أقل فاعلية من فك الحيوانات الثديية . غير أن ذلك أمكن تعويضه بالتطور الذي حدث لليدين . وقد أصبح هذا المخ الكبير مسئولا عن طول فترة الطفولة المعتمدة ، وذلك لأنه ينبغي على الطفل أن يتعلم (الثقافة) بإعتبارها أكثر العناصر فاعلية من سلوكه . ومن هنا نجد أن أعباء تنشئة الانسان ورعاية طفولته عالية اذا قورنت بالأعباء اللازمة للحيوانات الأخرى [1] .

وفي هذه الحدود ، تعتبر العمومية التطورية هي مجموعة البناءات المعقدة - والعمليات المرتبطة بها - الذي يؤدي ظهورها إلى زيادة القدرة التكيفية على المدى البعيد للأنساق الحية التي تنتمي إلى فئة معينة . بحيث نجد أن الأنساق التي إستطاعت أن تصبح أكثر تعقيدا هي الأنساق التي استطاعت أن تمتلك مستويات أعلى من الطاقة التكيفية . غير أننا ندرك أن أحد هذه التعديلات الأساسية والصريحة . .وهو التعديل الذي يعني أن النسق غير المتميز نسبيا ، وهو النسق الذي لم يستطع تطوير عمومية تطورية جديدة ، لا يكتب عليه الفناء ، وإنما يظل باقيا إلى جانب الأنساق التي إستطاعت تحقيق التطور . وعلى هذا النحو نجد أن هناك بعض الكائنات التي تمثل كل مستويات التطور العضوي ما زالت تعيش حتى اليوم. إبتداء من الكائنات العضوية ذات الخلية الواحدة فصاعدا . ومع ذلك ، فإننا نجد أن الأنواع الدنيا التي ما زالت باقية ، ظلت لها علاقاتها المتنوعة مع الأنواع التي تمثل مستويات أعلى . وفي هذا الاطار نجد أن بعضها يحتل بيئات خاصة ، يعيش في إطارها في نطاق ضيق ، بينما يدخل

(١) Ibid., p.686.

البعض الآخر في علاقات تكافلية Symbiatic مع الكائنات العضوية التي تنتمي إلى الأنساق العليا . ومن ثم فبقاؤ ها على هذا النحو ، لا يشكل إلى حد كبير ، تهديدا للوجود المستمر للأنساق التطورية العليا . وعلى سبيل المثال ، فبرغم أن الأمراض الضارة تمثل مشكلة هامة بالنسبة للانساق . فإنه من غير المحتمل أن تحل محل الانسان بإعتبارها الفئة العضوية المسيطرة ، هذا إلى جانب أننا نجد أن الانسان يعتمد تكافليا على كثير من الكائنات البكتيرية (1) .

ذلك يعني أن هذه المرحلة التطورية المبكرة وقعت في النطاق البيلوجي للانسان ، وإن كانت تعتبر مرحلة تمهيدية ، أساسية وضرورية ، لقيام حياة إجتماعية وثقافية يؤسسها الانسان . بالاضافة إلى ذلك فقد تضمنت هذه المرحلة بعضا من العموميات التطورية التي تولت تزويد الانسان بالقدرة التكيفية مع البيئة المحيطة . وبرغم الطابع البيولوجي الواضح للعموميات التطورية خلال هذه المرحلة ، إلا أنها شكلت الشروط الأساسية القادرة على دفع التطور الاجتماعي والثقافي على المستوى الانساني . فهي من ناحية قد تأسست من خلال النمو الداخلي للكائن العضوي ، كمصدر للابداع التطوري - وإن كان خاضعا هذه المرة لعمليات طبيعية - ثم انتشرت بعد ذلك حتى عملت أفراد النوع المؤهلين بذات الامكانيات ، عن طريق تقليد إستخدامات اليدين مثلا . هذا إلى جانب أنها شكلت أساسا إنتقل الكائن العضوي - مستندا إليه - من هذه المرحلة إلى المرحلة التالية بحيث أصبح أكثر تباينا وأكثر كفاءة من حيث التعامل مع الواقع المحيط . هذا بالاضافة إلى أنها شكلت لزوميات أساسية لتأسيس العموميات التطورية التي سوف تدفع التطور في المرحلة التالية(*) .

٢ - المرحلة البدائية ، نشأة الثقافة والمجتمع.

وتمثل هذه المرحلة بداية الحياة الانسانية ، حيث بدأ البشر ، إستنادا إلى

---

(1) Ibid., p.687.

(*) من الملاحظ أن تحليل الفن جولدنر لنظرية التطور عند تالكوت بارسونز قد أغفل تماما هذه المرحلة البيولوجية ، برغم الأهمية المحورية لهذه المرحلة ، لكونها تشكل أساسا حقيقيا لكل التطورات الاجتماعية والثقافية التالية . ولا نستطيع أن نجد تفسيرا لذلك سوى القراءة الناقصة لنظرية تالكوت بارسونز بحيث أعجزه ذلك عن إدراك الأبعاد الأساسية لنظريته .

تكوينهم البيلوجي في العمل على صياغة الأسس الرئيسية للحياة الاجتماعية ، وهي الأسس التي سوف تستند إليها المراحل التطورية التالية . وفي هذا الاطار يؤكد تالكوت بارسونز أنه من خلال الاستعداد العضوي المتميز الذي يمتلكه النوع الانساني ، وأيضا من خلال الاعتماد الكامل على التعلم كعملية أساسية لاستيعاب متضمنات الثقافة وتطويرها ، إستطاع الانسان أن يحصل على قدرته الفريدة لابداع الثقافة ونقلها . وحسبما يعبر الفرد إمرسون Alred Emerson ، فإن الانسان في سعيه من أجل التكيف إستبدل « الجينه المورثة Gene » بالرمز Symbol » . ومن ثم فهو لا يمتلك فقط التكوين الجيني الذي تمتلكه الكائنات الأخرى ، وهو التكوين الذي يحدد « الحاجات » في مواجهة البيئة ، ولكنه يمتلك هذا التكوين بالاضافة إلى التراث الثقافي الذي يشكل نتاج التفاعل مع البيئة ووسائله . وفي هذا الاطار ظهرت مجموعة من « التوقعات المعيارية » التي تتعلق بعلاقة الانسان ببيئته والتي من شأنها أن تحدد الاساليب التي يمكن بواسطتها تحقيق التكيف وتوسيعه ، وفي هذا النطاق ، تحل التجديدات Innovations الثقافية ـ وبخاصة ما يتعلق بتحديد ما ينبغي أن تكون عليه علاقة الانسان بالبيئة ـ محل التغيرات الدارونية في التكوين الجيني[1] .

وإستنادا إلى أن هذه المرحلة تشكل المرحلة الأولى من حيث الطابع الاجتماعي والثقافي ، فإننا نجد أنه قد ظهرت بها مجموعة من العموميات التطورية ـ أو لنقل عوامل نشأة الحياة الاجتماعية وتطويرها ـ التي من شأنها أن تؤسس بدايات الحياة الاجتماعية في مختلف جوانبها . وإرتباطا بذلك فقد شهدت هذه المرحلة التطورية ظهور أربعة عموميات تطورية . ويشكل الدين العمومية التطورية الأولى في هذا الصدد ، لكونه يحدد العلاقة بين الانسان والطبيعة من خلال الاستعانة بقوى ما وراء الطبيعة ، هذا إلى جانب المشاركة في تنظيم الحياة الاجتماعية للانسان عن طريق التأكيد على ثمة قوى أقوى منه . بالاضافة إلى ذلك شهدت هذه المرحلة ظهور اللغة باعتبارها عمومية تطورية جديدة كأساس للتفاعل الاجتماعي بين البشر وبعضهم البعض ، وكمدخل لتطوير الثقافة ونشأة التراث . بينما شكلت القرابة العمومية التطورية الثالثة ،

---

(١) Ibid., p.688.

بحيث تعمل العلاقات القرابية والتنظيم القرابي للمجتمع على نشأة نظم وعلاقات اجتماعية محددة داخل الجماعة القرابية أو في علاقة الجماعة القرابية بالجماعات الأخرى . هذا إلى جانب أن الدين والقرابة قد شكلا مصدرا للشرعية خلال هذه المرحلة . وتعتبر التكنولوجيا هي العمومية التطورية الرابعة خلال هذه المرحلة . حيث شهدت بداية تعامل الانسان مع البيئة الطبيعية ، ومحاولة تعديلها أو إبتكار الوسائل التي تيسر لها هذا التعديل ، بحيث يتمكن بها من خلق بيئة ملائمة مختلفة إلى حد ما عن البيئة الملائمة للعالم الحيواني . وهو الأمر الذي سوف نعرض له في الصفحات التالية :

وإذا كان الدين ـ على نحو ما أشرنا ـ يعتبر العمومية التطورية الأولى لهذه المرحلة ، فإن ذلك لأن التوجهات أو الأنماط الثقافية لا تنجز أو تؤسس ذاتها ، ولكنها تدرك في جوانبها الأكثر أساسية بإعتبارها « دينا » أو تشتق عنه ، ومن ثم فهي ينبغي أن تؤدي دورها من خلال الاتساق مع البيئة بالأساليب التي تجعل التكيف الفعال ممكنا . وفي هذا الاطار يميل تالكوت بارسونز إلى النظر إلى الجانب التوجيهي Orient ational في أكثر أشكال الثقافة وأقلها تطورا ، بإعتباره يترادف مع الدين بصورة مباشرة . ثم يحدد تالكوت بارسونز الدور الذي يلعبه الدين كعمومية تطورية بتأكيده أن الأنماط الثقافية التي تنظم المستويات الاجتماعية والسيكلوجية والعضوية لنسق الفعل تكمن (كلما كان النسق أكثر بدائية وشمولا) في التراث الديني ، الذي يشكل بؤرة إستخدام الرمزية من أجل السيطرة على الظروف المتنوعة التي يتعرض لها النسق الانساني[1] .

وتشكل اللغة العمومية التطورية الثانية في هذه المرحلة . وفي هذا الاطار يؤكد تالكوت بارسونز أنه نظرا لأن النسق الثقافي يعتبر مشتركا بين جمع من الأفراد ، ومن ثم فإنه ينبغي أن توجد ميكانيزمات اتصال لكي تيسر هذه المشاركة . وهنا تتبدى أهمية اللغة كعمومية تطورية . فليست هناك جماعة بشرية واقعية يمكن أن تعيش بدون لغة . حيث تصبح عمليات الاتصال والتعلم مستحيلة بدون اللغة التي تتولى تنظيم العلاقات بين هؤلاء الذين يقومون

(١) Ibid., p.689.

بالتعليم والتعلم أو أطراف الاتصال [1] .

ثم يحدد تالكوت بارسونز بصورة واضحة وظيفة اللغة كعمومية تطورية فيؤكد أنه من خلال المرونة التي يمتلكها الانسان وأهمية التعلم بالنسبة له تصبح الاتصالات الثقافية والرمزية مستوعبة على المستوى الانساني لتنظيم شخصية الفرد وأيضا لتنظيم علاقته بالآخرين . فلكي تصبح العلاقات الاجتماعية بين الأشخاص إنسانية بصورة محددة ، فإن ذلك لا بد أن يتم من خلال اللغة [2]. التي تفاعلهم مع الآخرين على أساس إجتماعي - ثقافي .

وتعتبر القرابة هي العمومية التطورية الثالثة التي تحملت عبىء تطوير المجتمع خلال هذه المرحلة . وفي هذا الصدد يذهب تالكوت بارسونز إلى القول بأن الأصل التطوري للتنظيم الاجتماعي يكمن في القرابة . ومن خلال الرؤ ية التطورية يمكن اعتبار القرابة امتدادا لنسق الثدييات الذي يتميز بالتكاثر الجنسي على أساس ثنائي Bisexual . وإذا كان من الطبيعي أن تعتبر التنشئة الاجتماعية ذات أهمية أساسية للثقافة ، وذلك بإعتبارها تدور حول إعادة صياغة البشر وفق توجهات ثقافية محددة ، فإن النسق القرابي هو الذي يتولى القيام بهذه العملية بالاضافة إلى إعتبار نسق القرابة نسقا إجتماعيا يتحمل الثقافة . بحيث يبرز كل ذلك أهمية التنظيم القرابي . ومن وجهة نظر أحد المنظورات النظرية يعتبر تحريم غشيان المحارم Incest taboo بخاصة ، وقواعد الزواج من الخارج Exogamy والزواج من الداخل Endogany بصورة عامة ، وكذلك العلاقات البنائية المتعلقة بالسكنى Residence والمصاهرة Affinity والإنحدار القرابي Descent هي التي تشكل جوهر النسق القرابي[3] . وفي هذا الاطار تعتبر القارابة هي الامتداد الاجتماعي للاتصال الأساسي بين الكائن العضوي الفرد والأخرين من خلال التكاثر الجنسي على أساس ثنائي[4] . وهو الأمر الذي يعني أن القرابة برزت كعمومية تطورية باعتبارها إطارا لتنظيم الحياة الجنسية ،

(١) Ibid., p.688.

(٢) Ibid., p.689.

(٣) Ibid., p.689.

(٤) Ibid., p.689.

ولكي تشكل أيضا أساسا لتصنيف الأشخاص داخل التنظيم الاجتماعي الذي يتميز بطابع التجانس الآلي . هذا إلى جانب قيام النسق القرابي ببعض المهام الأساسية بالنسبة لبناء المجتمع ، حيث نجد أن هذا النسق هو الذي يتولى الحفاظ على الاستمرارية البنائية عن طريق تدريب النشىء على التوجهات الاجتماعية والثقافية السائدة ، من خلال عمليات التنشئة والصياغة البنائية المتتابعة ، وهو الاستمرار الذي يعتبر أساساً ملائماً للتراكم البنائي .

وتعتبر التكنولوجيا هي العمومية التطورية الرابعة أو آخر عموميات هذه المرحلة . وفي هذا الاطار يؤكد تالكوت بارسونز أنه طالما أن المستوى الثقافي للفعل يتضمن إستخدام المخ واليدين والأعضاء الأخرى من أجل التعامل الفعال مع البيئة الفيزيقية ، فإننا نستطيع القول بأن الثقافة تتضمن وجود التكنولوجيا ، التي تعتبر - في شكلها غير المتباين - تأليفا بين المعرفة الامبيريقية من ناحية والتكتيكات العملية من ناحية أخرى [١] . وعلى هذا النحو تعتبر التكنولوجيا هي المحور الأساسي لتنظيم العلاقات التكيفية الخاصة بالنسق الإنساني مع بيئته الفيزيقية [٢] .

وإرتباطا بموقف تالكوت بارسونز من التكنولوجيا كعمومية تطورية ، يؤكد ألفن جولدنر أن تالكوت بارسونز لا يوافق على إعتبار التكنولوجيا « عمومية تطورية » حيث نظر إليها بإعتبارها لزومية فقط ، بمعنى أنها ظرف يمهد لقيام العموميات التطورية الخاصة بالمرحلة الثالثة بدورها في تحمل أعباء التغير والانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى . وهو الأمر الذي يعني ضمنيا - حسبما يذهب جولدنر - أنه يمنح التكنولوجيا مكانة تطورية أقل . وارتباطا بذلك يذهب جولدنر إلى القول بأن تعريف بارسونز للعمومية التطورية يؤكد قبل أي شيء على أنها عبارة عن تجديد يؤدي إلى زيادة أساسية في القدرة التكيفية العامة . . . ولعل ذلك أحد الأسباب الرئيسية لإمكانية إنتشارها بسهولة نسبية بين المجتمعات المختلفة . وعلى هذا النحو يذهب جولدنر إلى القول - في الرد على تالكوت بارسونز - بأن التكنولوجيا تمتلك درجة عالية من الاستقلالية الوظيفية

---

(١) Ibid., p.689.

(٢) Ibid., p.689.

بين الأنساق الاجتماعية وفي داخلها . وكلما كانت التكنولوجيا من مستوى أعلى ، كلما كانت القدرة التكيفية الخاصة بها أعلى ، أو على الأقل ليست أدنى من أية عمومية تطورية أخرى . وتنتج التكنولوجيا الطاقة التكيفية للمجتمع بأسلوبين على الأقل . أولا ، لأنها تعتبر مصدرا للإشباعات المضافة ، فأثناء آداء البشر لدورهم في مواجهة الطبيعة ، نجدهم قد يستخدمون التكنولوجيا لزيادة إجمالي المنافع المتيسرة من أجل توزيعها بينهم . وهم بذلك يقللون الضغوط لإعادة تنظيم نسق الترتيب . وإلى هذا الحد فهم يعملون على تأكيد إستقرار النسق والولاء له . وثانيا ، تعتبر التكنولوجيا أحد المصادر الأساسية للقوة ، وذلك لأنها تساعد الانساق التي لديها مستويات تكنولوجية عالية على المنافسة بفاعلية أعلى من المجتمعات التي لديها مستويات تكنولوجية منخفضة ، ومن ثم تفرض مستوياتها التكنولوجية عليها[1] .

ويؤكد ألفن جولدنر على أنه برغم فاعلية التكنولوجيا بإعتبارها عمومية تطورية إلا أننا نجد أن تالكوت بارسونز يخفض مكانتها بإعتبارها إحدى اللزوميات Pre-Requisite ، ثم يؤكد على أن هناك إعتبارات أيديولوجية هي التي دفعت تالكوت بارسونز إلى أن يقلل من أهمية التكنولوجيا[2] . وفي هذا الاطار يذهب جولدنر إلى القول بأن تالكوت بارسونز قد قدم العموميات التطورية التي يستطيع بواسطتها الدفاع عن النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة . غير أنه لكي يفعل ذلك ، فقد كان عليه أيضا أن يعين للتكنولوجيا مكانة أقل[3](*) .

---

(١) Alvin Gouldner: op.cit., p.365.

(٢) Ibid., p.366.

(٣) Ibid., p.366.

(*) يذهب الفن جولدنر إلى أن بارسونز يلتقي فيما يتعلق بالتكنولوجيا مع كل من ماركس وإنجلز بصورة جزئية . حيث يؤكد كل من ماركس وإنجلز في مؤلف الأيديولوجيا الألمانية German-Ideology ـ وبخاصة أثناء نقدهما لفيورباخ ـ على أهمية بعض جوانب أو مراحل النشاط الاجتماعي . حيث لا تشكل هذه الجوانب أو المراحل ، مراحل مختلفة للتطور ، ولكنها تواجدت بصورة متزامنة منذ فجر التاريخ . . . وما زالت تؤكد نفسها في التاريخ حتى اليوم . ولعل أهم هذه المراحل تتمثل في أنه كان ينبغي أن يعيش البشر في الموقف الذي يجعلهم قادرين على صناعة التاريخ ، غير أنه بسبب البنية الفيزيقية للبشر فإننا نجدهم قد إحتاجوا إلى الطعام =

غير أننا نلاحظ أن هناك تجنبا واضحاً من قبل ألفن جولدنر على أفكار تالكوت بارسونز ، حيث نجد أن تالكوت بارسونز يذهب إلى القول صراحة بأنه (يمكن النظر إلى هذه الملامح الأربعة لأكثر أنساق الفعل بساطة « الدين ، والاتصال بواسطة اللغة ، والتنظيم الاجتماعي من خلال القرابة ، والتكنولوجيا » بإعتبارها مجموعة متكاملة من العموميات التطورية التي لها فاعليتها عند هذا المستوى الانساني المبكر . ولا يوجد مجتمع إنساني قائم بدون هذه العموميات التطورية التي لها مع بضعها البعض علاقات محددة نسبيا ، ثم يؤكد تالكوت بارسونز بأنه يمكن القول بأن وجود هذه العموميات التطورية يشكل حدا أدنى من أجل إضفاء الطبيعة الانسانية على المجتمع)[1] .

ذلك يعني أن هذه العموميات التطورية الأربعة قد ساعدت على تخلف المجتمع الانساني المنظم ، الذي يتضمن المكونات الأساسية التي يمكن أن تشكل أساسا لتطورات إجتماعية لاحقة ، وذلك للاعتبارات التالية :

١ - إذ نجد أن المجتمع الانساني بدأ يمتلك ثقافته وقيمه ذات الطبيعة الرمزية ، وهي الثقافة التي تساعد على تنشيط وضبط التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع من ناحية ، إلى جانب تقنين علاقته مع البيئة المحيطة ، طبيعية كانت أم إجتماعية من ناحية أخرى . بالاضافة إلى ذلك فقد أصبح هذا الوجود الثقافي متميزا من الناحية الواقعية ، والناحية التحليلية أيضا ، هذا إلى جانب تزويد الانسان بميكانيزمات الاتصال .

٢ - أدت هذه العمليات ، وخاصة التنظيم الفرابي - من حيث طبيعته وعنصاره المتعددة - إلى تأسيس بدايات الترتيب الاجتماعي في المجتمع . حقيقة أن الترتيب الاجتماعي إتخذ شكل المجتمع الانقسامي خلال هذه المرحلة ، إلا أنه شكل أساساً ملائماً لقيام الترتيب الطبقي الحديث . هذا إلى جانب أنه فصل بصورة حاسمة المستوى الانساني عن المستويات التي تقع دون ذلك .

= والمأوى ، ومن ثم إتجه فعلهم التاريخي الأول إلى إنتاج الوسائل لاشباع هذه الحاجات ، ومن ثم نجدهم قد أنتجوا الأدوات أو سائل الانتاج ، وثانيا أدى إشباع الحاجات الحالية - حينئذ - إلى خلق حاجات جديدة وهو الأمر الذي أدى إلى تطور الانتاج والتكنولوجيا .

(١) T. Parsons: Evolutionary universals in Society. op.cit., p.689.

٣ ـ شكلت العموميات التطورية لهذه المرحلة الأساس الحقيقي ، لقيام المرحلة التالية ، ومن ثم لعبت دورها بإعتبارها لزوميات أساسية لقيام المرحلة التالية ، فكل ما حدث في المرحلة التالية في معظمه تعديل أو تطوير لفاعلية عموميات هذه المرحلة ، وهو الأمر الذي سوف نعرض له.

٣ - إنهيار البدائية والانتقال إلى المجتمع الحديث.

تصور هذه المرحلة التفاعلات الاجتماعية التي مرت بها المجتمعات منذ إنهيار المرحلة البدائية وحتى تشكل المجتمعات الحديثة . ومن ثم إتجه التفاعل الاجتماعي في إطارها نحو تطوير بعض العموميات التطورية التي بدأت تحل محل عموميات المجتمع القديمة التي أدت فاعليتها خلال المرحلة السابقة ، غير أنها ترتبط بها إرتباطا عضويا . فهي قد تطورت من داخلها أساسا . هذا إلى جانب أنها تشكل لزوميات بالنسبة للمرحلة القادمة ، وللعموميات التي سوف تكون لها فاعلية في إطارها . والتي سوف ترتبط بها إرتباطا عضويا كذلك . بيد أنه من الملاحظ أيضا أن عموميات هذه المرحلة تولت الانتقال بالمجتمع من المجتمع الذي تستند فيه المكانة إلى العزوة إلى مجتمع تستند فيه المكانة إلى الإنجاز .

ويمكن القول بأن تفاعلات هذه المرحلة قد دارت حول تزويد المجتمع ببعض المكونات الجديدة . فقد شهدت هذه المرحلة بداية نشأة التكوين الطبقي الحديث المستند إلى إنجازات الفرد ، هذا إلى جانب أن هذه المرحلة قد شهدت أيضا ظهور الشرعية السياسية التي أعتبرت مقدمة لنشأة الدولة الحديثة . في مقابل ذلك فقد شهدت هذه المرحلة ضمور فاعلية القرابة بإعتبارها أساسا للترتيب الاجتماعي ، بالإضافة إلى ضعف مكانة الدين في المجتمع بإعتباره أساسا للشرعية الاجتماعية . هذا بالاضافة إلى أن هذه المرحلة قد شهدت بداية لتباين المسئوليات الاجتماعية ، حيث إنفصال المسئوليات المناطة بمختلف الأدوار عن بعضها البعض ، وهو الأمر الذي سوف يدفع إلى ظهور التنظيم البيروقراطي بطابعه الحديث .

ومنذ البداية يؤكد تالكوت بارسونز أن إنهيار المرحلة البدائية قد حدث

نتيجة لظهور وفاعلية عموميات تطورية معينة . ويذهب بارسونز إلى أن هناك عموميتين تطوريتين يرتبطان بعملية « إنهيار » ما يسمى بالمرحلة البدائية في إطار التطور المجتمعي ، وتتمثل هذه العموميات التطورية في ظهور نسق الشرعية الثقافية الصريحة التي تتضمن عديدا من الوظائف المجتمعية المتباينة (وبخاصة الوظائف السياسية) والمنفصلة عن القرابة . أما العمومية الثانية فتتمثل في نمو نسق محدد المعالم للترتيب الاجتماعي . وفضلا عن ذلك فإننا نجد أن تالكوت بارسنز قد عين أولويات بين هذه الميكانيزمات التطورية حينما قال « إن الترتيب الاجتماعي يأتي أولا ومن ثم يعتبر شرطا لشرعية الوظيفة السياسية »[1] . وسوف نعرض في الفقرات التالية بإيجاز لكل من هذه العموميات التطورية .

(أ) الترتيب الاجتماعي ونشأة المجتمع الحديث.

يذهب تالكوت بارسونز إلى القول بأن الأهمية التطورية للترتيب الاجتماعي تكمن في الدور الذي تؤديه نسبة المكانة الاجتماعية في المجتمعات البدائية إلى معايير الارتباط البيلوجي . وفي هذا الاطار تعتبر الشبكة القرابية للتنظيم الاجتماعي نسيجا غير محدد من العلاقات لا يحتوي على أي مبدأ يحدد النسق بإعتباره متميزا عن الجماعات الفرعية الأخرى . ويعتبر النطاق الإقليمي هو معيار التحديد الأساسي في هذا الصدد . ولقد كان تأثير المشكلة الاقتصادية المتعلقة بالتعامل مع البيئة على القرابة وبالمثل الجماعات الأخرى من العوامل مع البيئة على القرابة وبالمثل الجماعات الأخرى من العوامل المؤثرة فيها خاصة في إطار المجتمعات البدائية . حيث إرتبط ذلك بالموقع الذي إستقرت فيه الجماعة القرابية والذي بدأ يكتسب أهمية متزايدة بإعتباره تطورا تكنولوجيا .

ويؤكد تالكوت بارسونز أن الجماعة القرابية التي كانت تسكن إقليما معينا إتبعت أسلوب الزواج الداخلي حتى أصبح الزواج من جماعات إقليمية أخرى مسألة استثنائية ؛ فإذا افترضنا أن هناك إحدى الجماعات القرابية التي تسكن إقليماً معيناً (فإننا نجد أن بعض عمليات التباين الداخلي) تبدأ في الظهور[2] . ولعل إختلاف الهيبة يعتبر أول هذه التباينات ، وهي التباينات التي تنتج عن

(١) Alvin Gouldner: op.cit., p.366.

(٢) T. Parsons: Evolutionary Universal in Society. op.cit., p.290.

التمايز الذي يتأسس بين جماعات البدنة الأساسية أو « الأعلى » وبين الجماعات « الأقل » Cadet . سواء إستند هذا التمايز إلى المولد أم لا . ومن المنطقي أن توافق الجماعات الأخيرة على إمتيازات الجماعات الأولى بما في ذلك تميز مكان سكناها ، وهو الأمر الذي يعطيها إمتياز التحكم في المصادر الاقتصادية ، بحيث يجعلها ذلك تختلف سياسيا عن التجمعات الأخرى المجاورة . فإذا حدث ذلك فإنه سوف يعني بداية مستوى جديد ومتزايد من التباين الاجتماعي للبناءات داخل المجتمع .

ويؤكد تالكوت بارسونز أنه قد حدث إرتباط بين المكانة القرابية المستندة إلى معايير الإنحدار والامتياز النسبي لفرص الزواج وبين الامتياز الاقتصادي والسلطة السياسية . وفي ظل هذه الظروف ظهر التباين الرأسي الذي تجاوز ضغوط الشبكة القرابية غير المحددة والتي تميل إلى المساواة بين الوحدات ذات الطبيعة القرابية المتساوية . ولقد نتج هذا التطور عن إلتقاء فاعلية قوتين، حيث تتمثل القوة الأولى في تباين الامتيازات نسبيا ، حيث نجد أعضاء البدنات الأقل Cadet قد إتجهوا إلى سكنى المناطق الهامشية ، ورضوا بالمصادر الاقتصادية الأقل ، لأنه ليس لديهم القوة السياسية لرفض ذلك . في حين تتعلق القوة الثانية بقدرة المجتمع على تحقيق نوع من التباين عن طريق إتجاهه نحو تركيز مسئولية القيام ببعض الوظائف المحددة . بحيث تركز هذا التركز تحليليا في مجالين هما المجال السياسي والديني . ومن الواضح أولا أن زيادة تعقد المجتمع بسبب زيادة السكان وتباين الاستقرار في نطاق المكان أدى إلى ظهور مشكلات أكثر صعوبة بالنسبة للنظام الداخلي . على سبيل المثال السيطرة على العنف ، ودعم قواعد الزواج أو الثروة، والدفاع ضد الغزو من الخارج، الخ. وثانيا أن التراث الثقافي الذي كان ينظم تفاصيل الحياة اليومية ومصالح وتحالفات جماعات معينة قد خضع لنوع من الضغط والتوتر بسبب التنوع والحجم المتزايد الذي مرت به الجماعة ، ومن ثم برزت ضغوط لتركيز مسئوليات الأنساق الرمزية ، وبخاصة الدين ، والسلطة في العمليات الجمعية ، ثم إعادة تحديدها في إتجاه العمومية الأشمل .

ويمكن القول بأن تطور اللغة المكتوبة كان من العوامل الأساسية المعجلة لهذه العملية ، وذلك لأن التعليم بطبيعة الحال لم يكن من الممكن أن يكون في

متناول كل السكان البالغين ، ومن ثم فهو يخلع إمتيازات تكيفية عالية على من يحصلون عليه . ثم أنه يميل أيضا لدعم مكانة العناصر الدينية والثقافية في مواجهة العناصر السياسية[1] .

ويؤكد تالكوت بارسونز أن أكثر التطورات المحدودية التي حدثت في نسق الترتيب الاجتماعي يتمثل في أن العناصر ذات الامتياز أستبعدت العناصر الأخرى وشكلت الطبقة العليا القائدة أو الحاكمة التي وقفت في مقابل بقية السكان . وإذا كانت هذه الطبقة قد إعتمدت في البداية على المكانة القرابية ، فإنه كان من الطبيعي أن تعطي إعتبارا لهذه الخلفية الاجتماعية ، ومن ثم وجدنا أن الفرد الذي إحتل مكانة الزعامة كان يساعد في العادة على رفع مكانة بدنته ، إذ لم يكن بإستطاعته حرمان أقاربه من نجاحه حتى لو رغب في ذلك . ونتيجة لذلك بدأ البشر يتباينون بإعتبارهم ينتمون إلى وحدات قرابية ، إلى طبقات ، وأصبحت هذه الطبقات ذات طبيعة وراثية . ولقد أدى هذا التطور إلى ظهور أول أشكال الترتيب الاجتماعي ، حيث برز النسق الاجتماعي المكون من طبقتين . ونظرا لأن الطبقة العليا كانت داخلية الزواج ، فإننا نجدها قد شكلت مجتمعا فرعيا ، غير أنه بات من المستحيل أن تشكل طبقة إذا لم تتشكل الطبقة الدنيا في مواجهتها ، كمقابل لها في ذات المجتمع .

ومن هذا النسق ذي الطبقتين ظهرت ممكنات عديدة للتغير التطوري ، لعل أهمها ذلك التغير الذي أدى إلى ظهور النسق الذي يحتوي على أربع طبقات . وقد إستند هذا التطور إلى نمو المجتمعات الحضرية التي تنجز في إطارها وظائف الادارة السياسية ، والنشاطات الدنيية ذات الطبيعة المركزية ، وسائر النشاطات الثقافية الأخرى ، غير أن لزوميات التنظيم الاجتماعي تطلبت أن تكون هذه المراكز ـ كالمجتمعات المحلية بما فيها المراكز الإقليمية ـ نطاق سكن الطبقة العليا . وهنا تباينت الطبقة الحضرية العليا عن الطبقة الريفية العليا ، والطبقات الحضرية عن الطبقات الريفية . وحينما حدث ذلك لم يعد هناك نطاقا طبقيا خطيا موروثا بل برزت بديلا لذلك الأنساق الطبقية المتنوعة . غير أنه طالما أن المكانة القرابية لم تعد هي العامل الذي يساعد الفرد للحصول على

(1) T. Parsons: Societies: Evolutionary and Comparative Perspectives. op.cit.

الإمتيازات أو المكانة الطبقية ، فإننا قد نتحدث في هذه الحالة عن مجتمع يسوده الترتيب الاجتماعي الذي يتجاوز المستوى الأقل تعقيدا للترتيب الاجتماعي .

وعلى هذا النحو يمكن النظر إلى الترتيب الاجتماعي في طوره المبدئي . بإعتباره شرطا أساسيا لتحرير عملية التطور الاجتماعي من القيود التي تفرضها العزوة . إذ يميل التأكيد القوي على القرابة في معظم الفكر السوسيولوجي المتعلق بالترتيب الاجتماعي إلى تمييع الحقيقة التي تؤكد أن الحراك الجديد الذي أصبح ممكنا بواسطة الترتيب الاجتماعي يعزى أساسا إلى إنقسام العزوة القرابية وإعادة تصنيفها حسب الخطوط الطبقية الجديدة [1] .

(ب) نشأة الشرعية الثقافية والسياسية .

تطورت الشرعية Legitimation الثقافية ، مثل الترتيب ، أثناء عملية الخروج من البدائية . وبالتأكيد ترتبط العمليتان ببعضهما البعض . وفي هذا الاطار يمكن أن تعامل الشرعية إستنادا إلى بعدين . وتدرك الشرعية في إطار البعد الأول بالنظر إلى بعض الإعتبارات الهامة ، منها أنها تعتبر لزومية لتأسيس نموذجا لهيبة المكانة أو المركز كما أشرنا إلى ذلك . . . وإستنادا إلى ذلك تتجسد مهمتنا في توجيه الانتباه إلى حقيقة أنه بدون الترتيب الاجتماعي والشرعية لا يمكن حدوث تقدم يتجاوز مستوى المجتمع البدائي.

وتشكل البداية المرجعية لظهور أنساق الشرعية المقابل الثقافي لشبكة العلاقات القرابية غير المحددة والتي تتضمن المساواة الافتراضية بين الوحدات المكونة لها . وتتمثل الشرعية في التحديد الثقافي للجماعة ببساطة بإعتبارها « نحن » أو كيانا له طبيعة إنسانية أساسا . . . ويعني تالكوت بارسونز بالشرعية الثقافية صراحة نشأة التحديد الثقافي المستقر للمجتمع المرجعي ، أعني أن الاشارة « نحن We » تعني « نحن التيكوبيا We, The Tikopia » في دراسة نيرث . التي يمكن تمايزتها تاريخيا عن المجتمعات الأخرى من خلال المقارنة . وفي هذا الاطار فإنه ينبغي أن يصبح هذا التحديد بمعنى ما دينيا ، على سبيل

(١) T. Parsons: Evolutionary Universals in Society. op.cit., cit., p.693.

المثال ، أن يصالح بالنظر إلى التراث المقدس فيما يتعلق بالعلاقات بالله God ، والأماكن المقدسة . وقد يعزى إلى ذلك أيضا العديـد من الملامح التي تشكل خصائص مميزة للجماعة كالجمال الفيزيقي ، الكفاءة الحربية ، والولاء للوطن ، والايمان بالتراث الديني .

ويرتبط هذا الاستخدام لمصطلح الشرعية إرتباطا قويا بتحليل ماكس فيبر للسلطة السياسية . ولأسباب غاية في الأهمية نجد أن بؤرة التركيز في المراحل الأولى التي تلت المرحلة البدائية كانت سياسية بالأساس ، لأنها تضمنت قدرة المجتمع على تنفيذ الفعل الجمعي المتآزر . وهو الأمر الذي يجعل الترتيب الاجتماعي شرطا أساسيا لحدوث تطويرات هامة في الفاعلية السياسية . وذلك لأن الترتيب ، كما هو ملاحظ ، يمنح العناصر الممتازه مركزا آمنا بدرجة كافية ، بحيث يمكن لهذه العناصر أن تقوم ببعض المخاطرات أثناء ممارستها للقيادة الجمعية .

ومن الطبيعي أن يخلق التباين المتضمن في الترتيب الاجتماعي مصادر جديدة للتوتر ، بالاضافة إلى سوء التنظيم السياسي ، وتضاعف عملية الاستفادة من المركز المتميز لتأسيس التجديدات الهامة نتيجة لحدوث هذا التوتر . وبخاصة ، كما هي الحال عادة ، إذا كان من يؤسسون التجديد الاجتماعي متميزيـن فعلا ، ومن ثم يحتاجون إلى الشرعية من أجل تبرير أفعالهم ومراكزهم . ثم يؤكد تالكوت بارسونز أن المشكلة الرئيسية تصبح هنا ذات طبيعة توزيعية أساسا ، بمعنى أنها تتعلق بتبرير الامتيازات والمميزات في مواجهة الأعباء والحرمانات . ويكمن وراء ذلك بالطبع ، قضية معنى المشروع المجتمعي ككل .

فإذا حاولنا التعـرف على مجموعة الظروف التي إنفصلت خلالها الزعامة الدينية عن السياسة ، فإننا نكون بصدد إحدى القضايا الهامة في التطور المجتمعي ، وهي القضية التي لن نتفرغ لها الآن . وفي محاولة لتحديد طبيعة الشرعية ، يؤكد تالكوت بارسونز أن « الملك الاله » قد يصبح الوسيلة الأساسية لشرعية نظامه السياسي ، أو قد يعتمد الحاكم السياسي على طبقة الكهنة المستقلة بنائيا عن نظامه . غير أن القضايا الأساسية لا بد أن تكون ذات صلة

بتفسير الأساس الثقافي للشرعية والوسائل المنظمة لإنجاز آدائها الوظيفي .

وتعتبر الحجة الوظيفية التي تقدم للشرعية مماثلة لتلك التي تقدم للترتيب . إذ ينبغي أن يمتلك القادة السياسيون ليس فقط القوة الكافية ولكن أيضا شرعية إستخدامها . وبخاصة حينما تكون هناك خطوات هامة لا بد أن تنجز ، وينبغي إضفاء الشرعية عليها . وفي هذا الصدد ينبغي أن تكون الشرعية واضحة نسبيا ، بل ووظيفة اجتماعية مستقلة في كثير من الحالات . ويعتبر إرتباط الأنماط الثقافية المتباينة للشرعية مع المؤسسات المتباينة إجتماعيا أحد الجوانب الأساسية للشرعية بإعتبارها عمومية تطورية .

وطالما أن العموميات التطورية ، الترتيب والشرعية ، يرتبطان بالقضايا التطورية المتعلقة بالانهيار من خلال شبكة العزوة القرابية من ناحية ، وبالثقافة التقليدية من ناحية أخرى . فإنهما بدورهما أساس التباين بالنسبة لنسق لم يكن متباينا في الماضي . ومن هذا الإطار ينبغي التمييز بدقة بين التباين والانقسام Segementation . أعني عن نمو الوحدات الانقسامية غير المتباينة لأي من الأنواع داخل النسق ، وأيضا عن إنشطار بعض الوحدات عن النسق لكي تشكل مجتمعاتٍ جديدة. وهي العملية التي يبدو أنها شائعة بصفة خاصة في المستويات البدائية . ويتطلب التباين تضامن النسق وتكامله ككل ، بالإضافة إلى الولاءات المشتركة والتحديدات المعيارية المشتركة للموقف . ويعتبر الترتيب الاجتماعي كما يدرك هنا تباينا متدرجا للمكانة وهو التباين الذي يتقاطع مع النسيج القرابي غير المحدد ، والذي يقع بالتحديد داخل تجمع بعينه « مجتمعا » . وتعتبر الشرعية هي تباين التحديدات الثقافية للأنماط المعيارية وفصلها عن الاختلاط أو التضمن الكامل داخل البناء الاجتماعي ، يصاحب ذلك تعيين الشرعية باعتبارها وظيفة أحد الأنساق الفرعية للمجتمع .

٤ ـ المجتمع الحديث . طبيعته وعمومياته التطورية.

تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة البنائية الأخيرة التي تمر بها المجتمعات في حركتها التطورية العامة . وإذا كانت بداية هذه المرحلة قد تأسست في المرحلة السابقة إستناداً إلى عموميات الترتيب الاجتماعي التي أدت إلى تأسيس المجتمع

الطبقي الحديث المحرر من الالتزامات القرابية ، بالاضافة إلى ظهور الشرعية كعمومية تطورية ، وبخاصة الشرعية السياسية التي شكلت اساس وبداية الدولة الحديثة . بحيث شكلت هذه العموميات التطورية لزوميات تطورية للمرحلة الحديثة المتقدمة . ومن الواضح أن هذه المرحلة حسب تصوير تالكوت بارسونز تحتوي على كل مقومات المجتمع الحديث . فالدولة قد إنفصلت عن المجتمع وفقا لشرعية جديدة ، وتأسست الفردية بحيث أصبحت أساسا للبناء الطبقي الحديث ، ثم قامت الصناعة والتنظيمات الحديثة ، وهو الأمر الذي دفع إلى ظهور البيروقراطية ، ثم التطورات التي حدثت في المجال السياسي كإنتشار الديمقراطية ، والمجال الاقتصادي كقيام النظام النقدي الحديث ، والمحلي القانوني كقيام القانون بقواعده ذات الطابع الموضوعي والحديث . ويمكن القول بأن ظهور هذه المرحلة بالاضافة إلى إستناده إلى اللزوميات التطورية للمرحلة السابقة ، قد استند بالأساس إلى العموميات التطورية التي برزت خلال هذه المرحلة، وهي :

أ - التنظيم البيروقراطي ، كإطار موضوعي لتحقيق الأهداف .

ب - مركب المال والسوق ، كأساس حديث لتعبئة الموارد.

ح - المعايير العامة والشاملة ، كإطار حديث للضبط والسيطرة.

د - الجماعة الديموقراطية إستناداً إلى الاقتراع الحر .

وبرغم الانفصال التحليلي الذي سوف تفرضه معالجتنا لهذه العموميات التطورية ، فإننا نؤكد أن الواقع الاجتماعي يشهد تفاعلا كبيرا بينهما ، بما يؤكد تحديدها المشترك لملامح المجتمع الحديث على النحو الذي نعرض له في الفقرات التالية .

أ - التنظيم البيروقراطي ، كإطار موضوعي لتحقيق الأهداف.

منذ البداية يؤكد تالكوت بارسونز على إعتبار عموميتي الادارة البيروقراطية ، ومركب السوق والمال ، من العموميات التي حققت درجة عالية من الاكتمال ، ولها أهميتها النسبية في المجتمعات التي قطعت شوطا بعيدا عن

المرحلة البدائية . وبخاصة تلك المجتمعات التي سادتها نظم تعليمية مستقرة[1] . ثم يؤكد أن البيروقراطية لها الأولوية بين هذه العموميات لأن نموها قد سبق نمو معظم عموميات هذه المرحلة .

ويعتبر الأساس الذي يصنف بارسونز إستناداً إليه البيروقراطية بإعتبارها عمومية تطورية أساسا بسيطا للغاية . وفي هذا الاطار تعتبر البيروقراطية حسبما يذهب ماكس فيبر من أكثر التنظيمات الادارية الضخمة التي ابتدعها الانسان من حيث الفعالية . وليس هناك بديل مباشر لها . وحيثما تبرز الحاجة إلى تنفيذ عمليات على درجة عالية من التنظيم ، على سبيل المثال بعض العمليات الحربية التي تتطلب إستخدام قوات كبيرة ، أو السيطرة على المياه وتنظيم توزيعها في المجتمعات النهرية ، أو إدارة الضرائب أو السياسات التي تتعامل مع عدد كبير من السكان غير المتجانسين ، أو تنفيذ المشروعات الانتاجية الكبيرة التي تتطلب إستثمارا هائلا لرأس المال وكما كبيرا من طاقة العمل ، فإن الوحدة التي تسيطر على التنظيم البيروقراطي الفعال لا بد أن تكون أكثر تكيفا من الوحدة التي لا تمتلك هذه السيطرة . ومن ثم تصبح بلا شك هي العامل البنائي الذي يمتلك القدرة التكيفية التي للأنساق الاجتماعية ، غير أنه ليس هناك من يستطيع إنكار أنه من أكثر العوامل أهمية . وفضلا عن ذلك ، فإن هذا التنظيم ـ التنظيم البيروقراطي ـ يستند إلى التخصصات التي ظهرت كنتيجة للتحرر الكامل من مجتمع العزوة وهو الأمر الذي أصبح ممكنا بفضل فاعلية عموميتي الترتيب الاجتماعي والشرعية المتخصصة[2] .

وبرغم الانتقادات التي توجه إلى تعقيدات التنظيمات الحديثة ، فإن النموذج المثالي لماكس فيبر يمكن أن يساعدنا بإعتباره اطارا مرجعيا لمناقشة البيروقراطية ، التي تعتبر السلطة المحددة للوظيفة من أكثر ملامحها أساسية ، وهو الأمر الذي يعني أن كلا من الأفراد الذين يشغلون الوظيفة ، وما هو أكثر أهمية التنظيم البيروقراطي ذاته يؤدون أدوارهم الرسمية بإسم التنظيم ، وهو الأمر الذي لم يكن موجودا ، وسوف أسمي ذلك القدرة على الفعل والآداء ، أو

(١) Ibid., p.696.
(٢) Ibid., p.699.

القدرة على صياغة وفرض القرارات بالقوة ، بالمعنى التحليلي المحدد لذلك . . . وتعني القوة Power بهذا المعنى، قدرة الوحدة في النسق الاجتماعي ـ جمعية Collective أو فردية ـ على تأسيس الالتزامات وتنشيطها ، وذلك بهدف الاسهام في تحقيق أهداف الجماعة ولا تعتبر القوة بذاتها عاملا فعالا في هذا الصدد ، ولا نتاجا حقيقيا لهذه العملية ، ولكنها وسيلة لتعبئة العوامل (المدخلات) والمخرجات وإمتلاكها ، وهي بهذا المعنى تشبه النقود .

وتعني الوظيفة ضمنيا تباين دور شاغل الوظيفة عن سائر الأدوار الأخرى التي يشارك فيها الشخص ، وعن أدواره القرابية قبل كل شيء . ومن هنا فطالما أن تحديد وظيفة الشخص في الجماعة يتم من خلال تحديد التزامات المكانة القرابية التي إحتلها عن طريق العزوة ، فإن المكانة التنظيمية لا تصبح في هذا الاطار وظيفة بالمعنى الحديث ، هذا بالاضافة إلى أن نموذجي السلطة الملهمة ـ لم يستطيعا أن يؤسسا تباينا بين الدور التنظيمي والمكانة الشخصية للموظف . وفي هذا الاطار تعتبر السلطة البيروقراطية نموذجا شرعيا رشيدا . ويمكن النظر إلى قضية فيبر الشهيرة والتي تؤكد أن قمة البناء البيروقراطي لا يمكن أن تصبح بيروقراطية بإعتبارها تتعلق بأساليب إتصال هذا البناء بأبنية المجتمع الأخرى . وقد تتضمن هذه الأبنية السلطة التقليدية التي تنسب عادة للعائلات الملكية ، أو أي من أشكال القيادة الملهمة ، أو قيام نوع من السيطرة الديموقراطية ذات الطبيعة الجماعية [1] .

ويتميز النسق البيروقراطي من الداخل بالتدرج بالمنظم للسلطة . وهو التدرج الذي يتباين على محورين : (مستوى) السلطة ، (ومجال) الاختصاص . وقد تنقسم مجالات الاختصاص على أساس إنقسامي ، على سبيل المثال إقليميا ، أو قد تنقسم على أساس وظيفي (وحدات الامداد في الجيش في مقابل وحدات القتال ، ويحدد التدرج المستويات التي تصدر من خلالها قرارات السلطة العليا ، وفي حالة صراع المستويات فإن مستويات السلطة العليا تقدم على المستويات الدنيا . ومن المبادىء البيروقراطية البارزة في هذا الصدد ، أنه كلما إرتفع المستوى كلما قل عدد وحدات إصدار القرار ، سواء

---

(١) Ibid. , p. 696 - 697.

كانت هذه الوحدات ذات طبيعة فردية أم جماعية . ويعتبر التدرج البيروقراطي تدرجا خالصا للسلطة إذا تباينت المكانة في إطاره عن المكونات الأخرى كالطبقة . ومع ذلك فهناك إحتمالية أن يرتبط مركز الشخص في نسق الترتيب الاجتماعي بمركزه في تدرج السلطة ، إذ من النادر أن يصبح كبار موظفي البيروقراطية أعضاء في الطبقة الدنيا[1] .

وبالنظر إلى البيئة الخارجية للبيروقراطية هناك قيدان يفرضان قدرا من الصعوبات بالنسبة للبيروقراطية . ويتعلق الأول بطريقة تجنيد العمالة البيروقراطية والحصول على تيسيرات في هذا الصدد . فالمركز الذي يحتله الشخص في التنظيم البيروقراطي يشكل دورا مهنيا يتضمن معايير الجدارة التي تعني القدرة والدرجة العالية لتحمل المسئولية بالنسبة للتنظيم وليس بالنسبة إلى المصالح الخاصة المستقلة عن التنظيم ، والتي قد تدخل في صراع معه . فقد يمنح كبار ولاءهم للبدنة أولوية على الولاء للوظيفة . أو قد يعطي رجل الدين الذي يشغل منصبا سياسيا الأولوية لولائه للمؤسسة الدينية على التزاماته نحو الحكومة . بالاضافة إلى ذلك تقدم المكافآت والستهيلات للموظفين بالنظر إلى وظائفهم . وهي تمثل قضية هامة لتباين وإستقلال المصالح العامة . وإستنادا إلى ذلك فإن تمويل المؤسسات العامة لا يصبح بيروقراطيا إلا إذا كان يدفع في شكل نقود . بالاضافة إلى مصادر التمويل تقع خارج نطاق سيطرة الذين يحصلون عليه[2] .

ويتعلق القيد الثاني بالدعم السياسي للموظف البيروقراطي . حيث بصبح التنظيم بيروقراطيا إذا إستطاع شاغلو الوظائف أن ينجزوا أدوارهم بعيدا عن أي تأثير قد تمارسه العناصر التي لها مصالح خاصة في آداء هذا التنظيم ، بإستثناء أن تكون هذه العناصر مشاركة بصورة في تحديد أهداف التنظيم من خلال رئاسته غير البيروقراطية . ويعتبر عدم الخضوع لهذا التأثير ـ من خلال بعض القنوات الفجة ـ كالرشوة ، مسألة من الصعب إقرارها بل ونادرة .

وفي الحالة المثالية للتنظيم البيروقراطي يتم تنظيم التدرج الداخلي وتقسيم

(١) Ibid., p.699.

(٢) Ibid., p.700.

الوظائف ، وتجنيد القوة العاملة ، وتقديم التسهيلات ، وإستبعاد التأثير غير الملائم ، بواسطة معايير ذات طبيعة شاملة . بحيث يعتبر كل ذلك متضمنا في السلطة البيروقراطية التي تنتمي إلى نموذج فيبر القانوني - الرشيد . برغم أننا نجد أنه من الصعب توفير هذه الشروط أو المعايير في كثير من الحالات الواقعية حتى في أكثر المجتمعات تقدما .

ب - مركب المال والسوق ، كإطار حديث لتعبئة الموارد .

تعتمد فاعلية الأداء الجمعي على تركيز القوة . وتعبر القوة في أحد معانيها، هي التعبير عن الموارد المتيسرة ، والتي تستخدم لتحقيق الأهداف الجمعية موضع الاهتمام . وبرغم أن تعبئة الموارد والحصول عليها قد يتم من خلال السوق ، الذي يعتبر وسيلة هامة للحصول على هذه الموارد . فإن للسوق منافسين أساسيين في هذا الصدد . الأول إمتلاك الموارد بصورة مباشرة من خلال إستخدام القوة السياسية بصورة مباشرة . كاعتبار الفاعلية العسكرية أحد الأهداف، ومن ثم تجنيد البشر من أجل الدفاع القومي . ويتمثل النموذج الثاني للتعبئة في تنشيط الالتزامات للجماعات غير السياسية ، كالجماعات العنصرية أو الدينية أو الطائفية ، أو المجتمع المحلي ، ألـخ. حيث يرفع شعار (بإعتبارك واحدا منا ، فإن من واجبك . . . .)[1] .

غير أننا إذا نظرنا إلى السوق كإطار للتبادل وتعبئة الموارد ، فإننا نجده يتفوق على هذين المنافسين لكونه يتغلب على ثلاث معضلات . الأول . أنني ينبغي أن أفعل ما هو مطلوب مني ، وإلا واجهت العقاب بسبب عدم الخضوع . والثانية . إنني إذا لم أذعن فإنني قد لا أكون مواليا لجماعتي الأكبر ، حيث الارتباط بها ذو أهمية قصوى بالنسبة لمكانتي . والثالثة ، إنني إذا لم أذعن فإنني بذلك أخون جماعتي - عائلتي - التي تشكل إطار أماني الشخصي .

فالتبادل من خلال السوق يجعل من السهل الحصول على الموارد اللازمة للفعل في المستقبل . ومن ثم يتجاوز أي من المعضلات السابقة . ذلك لأن

(١) Ibid., p.700.

النقود تعتبر موردا عاما بالنسبة للمستهلك ، ومن ثم فبإستطاعة من يستطيع « أن يبيع السلع الجيدة » أن يحصل عليها . بيد أن إمكانية الحصول على الموارد من خلال السوق ليست بلا حدود . إذ لا يستطيع الانسان أن يشتري الحب أو الولاء السياسي الكامل والنهائي . وإن كان إمتلاك السلع المادية ، والحصول على خدمات الآخرين بواسطة الشراء أمرا يمكن أن تصبح له شرعيته في إطار علاقات السوق .

وتشير النقود كوسيط رمزي إلى المنفعة الإقتصادية للأشياء الواقعية النافعة التي يمكن مبادلتها . غير أنها تقدم هذه الأشياء الواقعية بصورة مجردة للغاية ، ومن ثم فهي تصبح حيادية بين مطالب الأطراف المتنافسة التي تحاول الحصول على نفس الشيء . ومن ثم توجه الانتباه بعيدا عن الأهمية الإستهلاكية المباشرة للأشياء إلى أهميتها الآدائية بإعتبارها وسائل لغايات أخرى . وعلى هذا النحو تصبح النقود وسيطا هاما لاستخدام السلع والخدمات إستخداما مفيدا . ولصياغة استقرار السوق فإنه ينبغي تحرير التبادل في إطاره من الولاءات القرابية أو السياسية أو الدينية [1] .

ويؤكد تالكوت بارسونز أن المجتمعات الاشتراكية تبدو إستثنائية في هذا الصدد . وذلك لأنها برغم كونها قد حققت درجة عالية من الانتاجية مع حد أدنى من الإعتماد على آليات السوق أو الآليات النقدية ، حيث إستبدلتها بالبيروقراطية . غير أن هذا الرفض الكامل لإستخدام النقود وآليات السوق كانت له آثاره السلبية حتى بالنسبة للإقتصاد المتقدم كإقتصاد الاتحاد السوفييتي .

ويتمثل السبب الرئيسي في أننا وضعنا مركب النقود والأسواق بعد البيروقراطية في المجموعة الحالية للعموميات التطورية . في أن الظروف التي أدت إلى نموها على نطاق واسع ليست مستقرة بدرجة كافية . ويعتبر ذلك صحيحا بالنسبة للمجالات التي لم تشهد تأسيس وإكتمال نسق عام من المعايير الشاملة . وتعتمد عمليات السوق والنقود ذاتها كوسيط ـ إلى حد كبير ـ على « الحماية » السياسية . ومن الواضح أن تعبئة الموارد من خلال التنظيم

---

(١) Ibid., p.700.

البيروقراطي يقف في مقابل التعبئة التي يمكن أن توفرها أنظمة السوق . بحيث يعتبر ذلك أحد المجالات الأساسية لكثير من الصراعات التاريخية . وهي المقابلة التي تتكرر الآن في المجتمعات المتخلفة . حيث يعكس الميل القوي لدى المجتمعات النامية لتبني الخط الاشتراكي ، تفضيلها زيادة الانتاج من خلال التنظيمات البيروقراطية التي تسيطر عليها الحكومة بدلا من اتباع الوسائل اللامركزة والموجهة أساسا نحو السوق . غير أننا نستطيع القول بصورة عامة أن نظام السوق والنقود قد قدما إسهاما أساسيا بلا شك ، لصالح القدرة التكيفية للمجتمعات التي تأسست في إطارها ، أما تلك المجتمعات التي قيدتها بصورة صارمة، فإنه من المحتمل أن تعاني من نقائص تكيفية على المدى البعيد(١) .

ج ـ المعايير العامة والشاملة ، كإطار حديث للضبط والسيطرة .

من الخصائص الهامة المشتركة بين كل من السلطة البيروقراطية ونظام السوق ، أنهما قد أدمجا ومن ثم فقد إعتمدا على المعايير الشاملة . وبالنسبة للبيروقراطية نجد أن هذه المعايير قد تضمنت تحديد سلطات الوظيفة ، والتسهيلات الميسرة لها ، إلى جانب الفصل بين التأثير الملائم عن غير الملائم . أما بالنسبة للمال والسوق فقد تضمنت هذه المعايير تلك المتعلقة بحقوق الثروة أو السلع ، أو المتصلة بالأرض والمقتنيات المادية بالاضافة إلى معايير أخرى تنظم الوسيط النقدي والعلاقات التعاقدية بين أطراف التبادل .

وبرغم أنه من الصعب أن نحدد طبيعة العناصر المحورية بالتحديد . وكيف تتداخل هذه العناصر مع بعضها البعض ، وكيف تتطور . فإنه بإستطاعتنا أن نؤكد أن ظهور النسق الشرعي العام يعتبر جانبا أساسيا للتطور المجتمعي . إذ يعتبر النسق الشرعي نسقا متكاملا من المعايير الشاملة التي تلائم المجتمع ككل وليس بعض قطاعاته فقط . وهي عالية من حيث درجة العمومية ، ومستقلة نسبيا عن كل المؤسسات الدينية التي تشرع النظام المعياري للمجتمع ، أو الجماعات ذات المصالح المكتسبة في القطاع الفعال ، خاصة الحكومة .

(١) Ibid., p.702.

وينبغي التأكيد على أن هناك حدا معينا لا يتطور بعده التنظيم البيروقراطي أو أنساق السوق إذ لم تمتلك نظاما معياريا شاملا على درجة عالية من العمومية . يشهد على ذلك الامبراطوريات العظيمة مثل ميزوبوتاميا والصين القديمة ، وربما الامبراطورية الرومانية بما في ذلك التوسع البيزنطي . إذ نجد أن هذه المجتمعات قد عانت من الثبات ، ومن ثم عجزت عن التقدم بعد حدود معينة ، أو عانت من عدم الاستقرار الذي قاد إلى التراجع في كثير من الحالات . وبرغم أن كثيرا من عناصر النظام المعياري الشامل قد ظهرت في الشكل الأعلى لتطور هذه المجتمعات القديمة . إلا أن تبلورها في إطار نسق متماسك يمثل خطوة جديدة وواضحة ، وأكثر أهمية من الثورة الصناعية ذاتها . وهي الخطوة التي ظهرت في فترة التطور الاجتماعي الحديث .

وفي هذا الاطار يمكن القول بأن التباين الكامل بين الحكومة العلمانية والتنظيم الديني كان عملية طويلة وبالغة التعقيد . وهي العملية التي لم تكن نتائجها بصورة منظمة في العالم الحديث . وإن كانت قد تمكنت في مجتمع كالولايات المتحدة من الفصل الحاد بين الكنيسة والدولة . وقد لعبت البيروقراطية دورا هاما في هذه العملية . حيث ارتبطت علمنة الحكومة بعلمنة القانون ، وكان لكل منهما علاقة بالنسق الشرعي العام .

وتنظر النظم القانونية ذات الجزاءات الدينية إلى الخضوع بإعتباره التزاما دينيا . حيث تسلم لكل من التحديدات والتحريمات بجزاء الهي محدد . ويعتبر القانون العبري ، والتطورات الأخيرة في الفكر التلمودي، والقانون الاسلامي المستند إلى القرآن وتفسيراته ، قوانين تستند إلى الأساس الديني . فهي ترى أن الأحكام القانونية وصياغة القواعد لمواجهة مواقف جديدة ينبغي أن تستند مباشرة إلى نص مقدس موثوق به[1] .

ويؤكد تالكوت بارسونز أن القانون الديني لا يميل فقط إلى منع تعميم المبدأ الشرعي ، ولكنه يتجه أيضا إلى دعم ما يسميه فيبر العقلانية الجوهرية Substantive Rationality على العقلانية الصورية Formal Rationality . إذ

(١) Ibid., p.704.

يميل معيار الصحة الشرعية إلى تحقيق الأوامر الدينية دون التركيز على الجوانب الاجرائية أو إتساق المبدأ العام . وربما كان الاختلاف الأساسي بين النظم الشرعية للإمبراطوريات الأخرى من ناحية وبين الأنماط التي تطورت بصورة هامة في القانون الروماني من ناحية أخرى ، يتمثل في نشأة عناصر العقلانية الصورية ، التي يمكن النظر إليها بإعتبارها تباينا وفعلا للمعايير الشرعية عن تضمنها في الثقافة الدينية . حيث تميل الأنساق الشرعية القديمة - التي ما زال يوجد كثير منها الآن - إلى النظر إلى العدالة بإعتبارها تحقيقا مباشرا للأوامر الدينية والسلوك الأخلاقي ، بدون تأسيس نسق مستقل من المعايير والسلوك الأخلاقي ، بدون تأسيس نسق مستقل من المعايير المجتمعية ، قادر على التكيف مع وظيفة الضبط الاجتماعي على المستوى المجتمعي ، ومتكامل في حد ذاته . حيث يتمثل الجوهر الأكثر أهمية في هذا النسق المستقل في أنه : أولا ، يمتلك قدرا من تقنين المعايير استنادا إلى مبادىء ليست أخلاقية أو دينية بصورة مباشرة . برغم استمرار التأكيد على هذه المعايير بإعتبار أن لها خلفية دينية . وثانيا ، صياغة القواعد الاجرائية التي تحدد المواقف التي يمكن أن تصور فيها الأحكام إستنادا إلى أساس مجتمعي .

ثم يؤكد تالكوت بارسونز أن ظهور القانون الانجليزي العام وإنتشاره في العالم الناطق بالانجليزية يشكل حالة أكثر تقدما بالنسبة للنظام المعياري الشامل . وإن كان حاسما إلى حد كبير بالنسبة للعالم الحديث . إذ يعتبر النظام القانوني ذو الطبيعة العامة ، احدى الخواص الهامة للمجتمع الحديث . أليست مصادفة أن الثورة الصناعية قد حدثت أولاً في إنجلترا ؟ ويؤكد بارسونز (أنني أعتقد أنه من المشروع أن ننظر إلى النمط الانجليزي للنسق القانوني بإعتباره لزومية أساسية لقيام الثورة الصناعية)[1] .

د - الجماعة الديموقراطية ، إستنادا إلى الاقتراع الحر .

يعتبر نمو المعايير العامة ذات الطبيعة الشاملة خطوة ضرورية لقيام الجماعة الديموقراطية التي تستند إلى الاقتراع الحر والانتخاب المحايد . حيث تسود هذه

---

(١) Ibid., p.705.

الممارسة المجتمعات الكبيرة . ومن الناحية التاريخية وقد بدأت في العالم الغربي بحلول القرن الثامن عشر . ولو أنها لم تتحقق بصورة كاملة في أي مكان[١].

وهناك أربعة مكونات أساسية للجماعة الديموقراطية .

أولاً : تنظيم الوظيفة القيادية بإعتبارها وظيفة تحتل عن طريق الانتخاب . سواء كان شاغلو هذه الوظيفة أفرادا أو جماعات . ويشغل الإقتراع العام المكون الثاني سواء لاختيار المرشحين للوظيفة أو لتحديد السياسة الاجتماعية التي تسير بحسبها الوظيفة . ثالثا ، تنظيم القواعد الاجرائية لعملية الانتخاب أو طبيعة الحملات الانتخابية التي يقوم بها المرشحون . رابعا ، الموافقة على مبدأ الطوعية في إحتلال المكانة . وهو الأمر الذي يلغي احتلال المكانة عن طريق القسر أو الفرض أو عن طريق العزوة القرابية[١] .

ويؤكد تالكوت بارسونز أن اعتبار الجماعة الديموقراطية ـ التي تستند في إختيار موظفيها أو تحديد سياساتها بناء على الاقتراع الحر ـ احدى العموميات التطورية يرجع إلى أنها تؤكد على ارتباط عنصرين كانا منفصلين تاريخيا ، وهما السلطة أو القوة التي تعبر عن فاعلية الصفوة المتميزة مع الموافقة الديموقراطية عليها وإستخداماتها . بما يساعد على تأكيد مبدأ المشاركة الشعبية في مختلف القرارات . أو في إختيار المرشحين الذين يحتلون الوظائف المختلفة لتنفيذ هذه القرارات[٢] .

---

(١) Ibid., p.706.

(٢) Ibid., p.707.

نحو نظرية عامة في التغير الاجتماعي (*)

مقدمة : تقييم المعرفة المتعلقة بالتغير الاجتماعي

في محاولة تقييم المعرفة المتعلقة بالتغير الاجتماعي في إطار العلوم الاجتماعية ، فإنه من الضروري علينا أن نطرح ثلاث أنواع مختلفة من التساؤلات :

١ ـ التساؤلات الواقعية ، وهي التساؤلات التي تتناول مضمون النظرية . ما هي جوانب الحياة الاجتماعية التي تهتم بها النظرية ؟ على سبيل المثال ، هل تركز النظرية على تفسير التغيرات في أنماط النظم على مدى فترات زمنية طويلة ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، ما هي أنماط النظم ـ السياسية أو الدينية ، أو التربوية ـ التي تعتبرها النظرية أكثر أهمية ؟ وما هي أسباب التغير ؟ على سبيل المثال هل هي أسباب جغرافية أم سيكلوجية أم ثقافية ، أم خليط من بعض هذه الأسباب ؟ إذ يمكننا التعرف على طبيعة النظرية من خلال طرح مجموعة من هذه التساؤلات .

٢ ـ التساؤلات الامبيريقية ـ المنهجية . إذا سلمنا ببعض الافتراضات أو

(*) يعتبر هذا الفصل ترجمة للفصل الثامن في مؤلف :
Neil J. Smelser: Essays in sociological explanation, Prentice-Hall, INV., Englewood cliffs, New yersey, 1968, pp.192-280.

التأكيدات الواقعية فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية فإنه من الطبيعي أن تثور لدينا التساؤلات التالية : ما هي درجة الثقة التي لدينا بشأن هذه الافتراضات او التأكيدات ، وما هي الوسائل التي نستطيع من خلالها تقرير الموافقة على هذه التأكيدات أو تعديلها أو رفضها ؟ . في هذا الاطار يشير مصطلح المنهج Methodology كما يستخدم في العلوم الاجتماعية إلى كل أنواع التساؤلات هذه . وهو يحتوي أيضا على الاهتمام بمنطق إستنتاج التعميمات من المعطيات ، وأيضا على الأساليب العديدة التي ينبغي إستخدامها لتنظيم المعطيات بالشكل الذي يساعد على إمكانية إستنتاج التعميمات المحتملة الصدق . ويعتبر المنهج التجريبي الكلاسيكي من بين أكثر الأساليب وضوحا لتنظيم المعطيات ، إلى جانب أنه المنهج الذي يمارس نوعاً من الضبط الواقعي للمعطيات . بالاضافة إلى ذلك ابتكرت أساليب عديدة لتقدير قيمة المنهج التجريبي ـ وهي الأساليب التي تضمنت الأسلوب الاحصائي والأساليب الأخرى لضبط المعطيات التي لا يمكن ضبطها تجريبيا . إلى جانب ذلك يحتوي المنهج بالمعنى الامبيريقي على الوسائل الفنية الدقيقة لقياس المعطيات وتسجيلها .

٣ ـ التساؤلات النظرية ـ المنهجية : وهي تعتبر نوعا إضافيا من التقييم المنهجي الذي لا يهتم بالثبات الامبيريقي للفروض ، ولكن بالعلاقات الصورية القائمة بين الفروض إلى جانب المكونات الأخرى للتفسير الشامل . ويتضمن هذا التقييم الأنواع التالية من التساؤلات : ما هي التعريفات الأساسية التي تضمنها التفسير للمتغيرات ؟ وهل التعريفات محددة وغير غامضة ؟ وهل المتغيرات متميزة من الناحية التصورية كل عن الآخر ؟ أم أنها تتشابك بأساليب عديدة ؟ وما هي العلاقات القائمة بين الفروض العديدة المتعلقة بالحياة الاجتماعية ؟ وهل تشتق هذه العلاقات من نموذج نظري متماسك ؟ . وإذا كان الأمر كذلك فما هي ملامح هذا النموذج ؟ وهل يبدو هذا النموذج بإعتباره نوعاً من النسق المتوازن ، وإذا كان الأمر كذلك ، فما هي أنواع هذا النسق المتوازن ؟ وهل يمكن لعملية الاستنتاج أن تنتج نمطا متماسكا من الفروض ؟ أم هل يولد النموذج النظري فروضا متناقضة ؟ وهل النماذج النظرية مصاغة صياغة إقتصادية بقدر الامكان ، أم أنها محملة بمفاهيم تصورية تزيد عن

الحاجة ؟ وما هو نوع المنظورات النظرية الأشمل التي تستند إليها النماذج والفروض ؟ وما هي أنواع الافتراضات التي تشكل أساس النظرية فيما يتعلق بالمجتمع أو بالطبيعة البشرية ؟ . وهل تم إثبات هذه الافتراضات أو تبريرها ؟ . وتتعلق أنواع التساؤلات هذه بالبناء المنطقي للتغيرات . ويمكن تجميعها بصورة عامة تحت عنوان « منطق بناء النظرية » .

وفي هذا الفصل سوف أركز أساسا على الموضوعات النظرية والمنهجية . وفي هذا الاطار سوف أحدد معايير تقييم أي نظرية للتغير الاجتماعي . وبعد ذلك سوف أقدم إطارا مبدئيا لعدد مختلف من نظريات التغير؟ وسوف تتضمن هذه العملية في بعض الأحيان ملء الفجوات الموجودة في هذه النظريات أو تطوير بعض جوانبها . وسوف أقوم بنقد هذه النظريات بالنظر إلى القواعد العامة للمنطق العلمي ، هذا إلى جانب أنني سوف أحاول في النهاية تطوير صياغة تأليفية لنظرية عن التغير الاجتماعي ، مستندة النقد والتحليل السابق للنظريات العديدة .

وتعتبر هذه المهمة هائلة لأسباب عديدة . أولا ، أن معظم نظريات التغير الاجتماعي الهامة تفتقد الكفاءة العلمية . ومن ثم فسوف أحاول البحث عن الارتباطات النظرية الضمنية المفتقدة في هذه البناءات النظرية . ثانيا ، أن نظريات التغير الاجتماعي الموجودة حاليا تأسست في ظل إتجاهات عقلية وأطر تصورية شاملة ؛ ومن ثم تتضمن محاولة البحث عن مجموعة من القضايا النظرية - والمنهجية المشتركة بين هذه النظريات خطر تحريفها عن أشكالها الأصلية . ثالثا ، أنه بسبب توجه نظريات التغير الاجتماعي العديدة نحو أنواع من المواقف التاريخية المتباينة ، فقد أصبح من الصعب النظر إليها على أنها صياغات نظرية عامة ، بغض النظر عن المواقف التاريخية المحددة التي حاولت إدراكها . وبرغم هذه الصعوبات فإني مقتنع بفائدة إستخلاص الأطر النظرية - الصريحة والضمنية - لعدد من النظريات المتباينة ثم محاولة التأليف بينها .

خطة هذا الفصل : لتحديد الأهداف التي حددتها في نهاية الفقرة السابقة ، سوف أقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام : قسم يحدد المعايير التي

ينبغي توفرها في أي نظرية عن التغير الاجتماعي . وقسم نعرض فيه عددا من النظريات بالنظر إلى بناءها الصوري . وقسم أقدم فيه الصياغة التأليفية .

القسم الأول ، المعايير التي ينبغي توفرها في أي نظرة عن التغير الاجتماعي : سوف يبدأ هذا الفصل بمناقشة الموضوعات العامة التي ينبغي أن يتصدى لها أي منظر للتغير الاجتماعي ، بغض النظر عن موضوع إهتمام نظريته . وفي هذا القسم سوف أثير مجموعة من القضايا ، كقضية صياغة القضايا العلمية ، وتحديد المفاهيم الأساسية ، وإنتظام المفاهيم في بناء الأنساق النظرية . ثم إشتقاق النماذج Models والفروض من هذه الأنساق النظرية . وفي هذه المناقشة التي سوف تتناول منطق تأسيس النظرية ، فإنني سوف أحاول في نفس الوقت تحديد المعايير التي بواسطتها سوف أقيم نظريات التغير الاجتماعي .

القسم الثاني ، عرض نظريات التغير الاجتماعي القائمة : من الواضح أن تاريخ النظرية السوسيولوجية ـ بصورة عامة لن أذكر شيئا عن تاريخ الفكر الإجتماعي ـ يزخر بالأفكار التي تتعلق بأسباب التغير الاجتماعي ، ومساراته ونتائجه . وقد تمت الصياغة المبدئية لبعض هذه الأفكار فقط ، بينما تم تطوير بعض الأفكار الأخرى نسبيا في نطاق أطر تصورية صورية . وفضلا عن ذلك تختلف الأفكار المتعلقة بالتغير الاجتماعي إلى حد كبير في درجة قدرتها على المساعدة من أجل توفير الفهم العلمي لعمليات التغير والتكيف . بيد أن السؤال الذي نطرحه يتعلق بطبيعة المعايير التي سوف نختار على أساسها نظريات التغير التي سوف نعرض لها ؟

وخلال فحصي الدقيق للتراث النظري ولنظريات التغير التي إخترت تحليلهـا، واجهتني الإعتبارات الثلاث التالية :

١ ـ طالما أن هدفي هو التأكيد على الجوانب النظرية ـ والمنهجية ، فقد قمت بقصر إختياراتي على الصياغات النظرية المنظمة نسبيا . وإذا لم تكن منظمة في حد ذاتها ، فإنها تكون واضحة بما فيه الكفاية بالقدر الذي تسلم في إطاره نفسها لتأسيس اتساقهـا وإحكامها .

٢ ـ طالما أن هدفي يتمثل في التأكيد على المنطق الداخلي للنظرية ، فقد حددت عددا من النظريات المختارة ؛ وذلك لأنه إذا كان عدد النظريات كبيرا للغاية ، فإنه قد يصبح من المستحيل أن نحقق شيئا أكثر من التلخيصات السطحية لمضامينها .

٣ ـ والأكثر أهمية من ذلك ، فقد حاولت إختيار عدد من المداخل النظرية المتنوعة ، حتى يمكن أن تكون الصياغة التأليفية الناتجة ذات مستوى عام . وبصفة خاصة ، فقد قمت بإختيار النظريات التي تختلف عن بعضها بالنظر إلى بعدين : التغيرات البناءة Constructive وذلك في مقابل التغيرات المؤدية إلى التدهور Deteriorative ، والتغيرات البعيدة المدى في مقابل التغيرات القصيرة المدى .

ويمكننا أن نميز في إطار البعد الأول بين تلك النظريات التي تركز على تزايد المخرجات Outputs الاجتماعية أو بناء الترتيبات الاجتماعية من ناحية ، وبين تلك التي تركز على تضاؤل المخرجات الاجتماعية أو إنهيار الترتيبات الاجتماعية من ناحية أخرى . وتعتبر النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي . وتكوين التنظيمات ، ونمو النظم ، ونشأة أو ظهور الحضارات أمثلة لنظريات النوع الأول . بينما تعتبر النظريات المتعلقة بالانكماش الاقتصادي ، أو إنهيار التنظيمات ، وتفكك النظم ، وركود الحضارات وإنهيارها أمثلة لنظريات النوع الثاني . ويعتبر هذا الفصل ، بمعنى ما ، فصلا تعسفيا . طالما أن أي فترة تاريخية متغيرة لا بد أن تدفع إلى ظهور نموذجي التغير ، المتصل بالبناء أو المتصل بالتدهور والانهيار . غير أنه يمكن تمييز نموذجي التغير لأغراض التحليل ، ومن ثم يمكن تصنيف مداخل التغير الاجتماعي بالنسبة إلى بؤرة التركيز الرئيسية لكل نموذج .

وفضلا عن ذلك ، فإنه يمكن النظر إلى ملامح التغير الاجتماعي المتصل بالبناء أو المتصل بالتدهور والانهيار ، من خلال جوانبها القصيرة أو البعيدة المدى . وبرغم أن هذا التمييز له طابعه النسبي أيضا ، فإنه من الممكن أن نميز بدرجة أكثر أو أقل بين التغيرات القصيرة المدى (كالتغيرات المتصلة بالتكيف مع مواقف الأزمات ، أو المتصلة بالغليانات الاجتماعية ذات الطبيعة

الإنفجارية ، وغير ذلك من الظواهر ، وبين التغيرات بعيدة المدى (كنمو الفكر التشريعي ، أو الإنهيار التدريجي للقوة البحرية ، أو نشأة نظم التعليم العالي ، وغير ذلك من الظواهر) .

وينتج تداخل هذين البعدين جدولا من أربعة خانات كما هو موضح بالشكل التالي . وهو الشكل الذي يحدد المتطلبات الأساسية لإختيار النظريات التي سوف أقوم بعرضها . وقد أمكن الحفاظ على شرط يمثل الحد الأدنى في هذا الفصل ، ويتمثل في التأكيد على ضرورة إختيار نظرية واحدة من كل من هذه الخلايا الأربعة(*) .

شكل رقم (١)
يحدد الأنماط الأساسية لنظريات التغير

نوع العمليات	عمليات قصيرة المدى	عمليات بعيدة المدى
عمليات الانهيار	نظرية الانهيار الاجتماعي في ظروف الأزمة	نظرية الانهيار ، التحلل أو « الموت »
عمليات البناء	نظرية الشفاء من ظروف الأزمة	نظرية التطور أو النمو

وكمثال على نظرية الانهيار الاجتماعي في مواجهة الأزمة على المدى القصير . إخترت تحليل تدهور الروح المعنوية اليابانية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهو التحليل الذي إعتمد اساسا على معلومات المخابرات فيما يتعلق بالمجتمع الياباني خلال هذه الفترة ، وأيضا على بيانات المقابلات التي أجريت بعد ذلك . وقد قام ألكسندر لايتون Alexaunder H.Leightion[1] بعد ذلك

(*) ينبغي ملاحظة أن التطور النظري المتعلق بالتغير الاجتماعي لا يسعفنا بتقديم الأمثلة الدقيقة للنظريات التي ذكرناها في الشكل السابق . وبصفة خاصة نلاحظ ضآلة وجود نظريات الانهيار الاجتماعي في التراث النظري . وينبغي أن نلاحظ أيضا أني لم أحاول في إنتقائي للنظريات أن تكون ممثلة للمدارس الفكرية أو المداخل النظرية المهتمة بنطاق التغير الاجتماعي .

(١) Human Relations in a changing world: Observations on the use of Social Sciences (New York: E.P. Dutton and Co., Inc., 1949).

بكتابة البحث الذي أجراه قسم تحليل المعنويات الأجنبية التابع لمكتب معلومات الحرب ونشره في شكل كتاب . ولما كان الهدف الأساسي للبحث هو خدمة سياسة الحرب الأمريكية ، بالاضافة إلى أن ليتون لم يقدم تحليله بإصطلاحات نظرية صورية ، لذلك فإن النتائج التي قدمها كانت كافية بصورة عامة لاتاحة الفرصة لصياغتها على هيئة بعض العوامل المحددة للإنهيار في ظل ظروف الأزمة .

ويجب أن يلاحظ القارىء أن مفهوم « الانهيار Collapse » كما أستخدم في هذه الحالة التاريخية المحددة - وكما استخدم في حالات كثيرة أخرى بالمثل - محدد بزمانه . وقد إعتبرت ذلك إلى حد كبير إنهيارا بسبب النظر إلى نهاية الحرب باعتبارها نقطة النهاية في التحليل . وعلى ذلك فإذا أردنا دراسة التغيرات التي وقعت في المجتمع الياباني في العقد التالي للحرب العالمية الثانية ، فإنه ينبغي الاستعانة بإطار نظري يركز على الجوانب البناءة للتغير الاجتماعي[1] . وتتمثل القضية الأساسية هنا في أنه يمكن تحليل أي مثال إمبيريقي محدد للتغير بإعتباره يمثل نماذج مختلفة للتغير ، حيث يعتمد ذلك على منظور - الزمن الذي يتبناه الباحث . فما قد يعتبر أزمة أو إنهيارا على المدى القصير ، يمكن أن يعتبر أيضا حادثة عرضية تتكامل مع النمو الذي يحدث على المدى الطويل ، وما قد يعتبر جهدا بناءاً على المدى القصير قد يكون هدوءا محدودا في إطار عملية إنهيار اجتماعي بعيد المدى .

وقد إخترت تحليل أنتوني والاس Anthony F.C.Wallace للكارثة التي سببها إعصار ورستر Worcester بإنجلترا واعصار ماسا شوسيت بالولايات المتحدة في عام ١٩٥٣[2] ، كمثال لنظرية الشفاء الاجتماعي من الأزمة على

---

(١) For a characterization of the remarkable recovery of the Japanese economy after World War II, Seek Jack Hirshleifer, Disaster and Recovery: A Historical Survey (Santa Monica, Calif.: The RAND Corporation, 1963).

(٢) Tornado in Worcester: An Exploratory Study of Individual and Community Behavior in an Extreme Situation (Disaster Study Number 3 on the Committee on Disaster Studies Division of Anthropology and Psychology) (Washington, D.C.: National Academy of Sciences — National Research Council, 1956). See also

المدى ـ القصير . وبينما نجد أن والاس لم يناقش جوانب السلوك العديدة غير البناءة في مواقف الأزمة ، إلا أننا نجده قد أكد على جوانب التغير البناءة تحت عنوان « الأعراض المضادة للكارثة » . وفضلا عن ذلك ، تتمثل نقطة النهاية في تحليل وارس في إعادة تأسيس نوع من « الحالة الثابتة » أو نوعا من التوازن الجديد . بحيث نجده يؤكد أنه في حين غيرت الأزمة النسق الاجتماعي ، فإنها أصلحته وأعادت بناءه[1] . ويتمثل السبب الثالث لاختيار تحليل والاس في أنه قد صاغ مناقشته بمصطلحات نظرية وهو الأمر الذي يجعلها ميسرة للصياغة العلمية .

وقد تأكد لنا أن العثور على مثال ملائم لنظرية الانهيار على المدى البعيد أمرا صعبا للغاية حالاتٍ يقدم التراث العالمي من ناحية عددا من المعالجات النظرية التي تتناول حالاتا بعينها ، كحالة الإمبراطورية الرومانية ، وهي الحالة المكرسة أساسا نحو إبراز التفاصيل التاريخية ، بينما يقدم هذا التراث من ناحية أخرى عددا من نظريات النمو والانهيار الاجتماعي الشاملة . هذه النظريات التي تعتبر ـ برغم ذلك ـ ذات طبيعة نبوية أو فلسفية ـ إجتماعية أكثر من كونها ذات طبيعة علمية(*) ونظرا لغياب بناء واضح لنظرية متسقة في هذا المجال(**)

= Anthony F.C. Wallace, Human Behavior in Extreme Situations: A Survey of the Literature and Suggestions for Further RESEARCH (Disaster Study Number I of the Comittee on Disaster Studies, Division of Anthropology and Psychology (Washington, D.C.: National Academy of Sciences — Nation Research Council, 1956).

(١) Tornado in Worcester, p.12.

(*) لخص بيترم سروكن Pitrim A.Sorokin عدداً من هذه النظريات وانتقدها في مؤلفة : Modern Historical and social philosophies (New York dover publication, 1963).

(**) يعتبر غياب نظرية منظمة عن الانهيار الاجتماعي ظاهرة لافتة للنظر في العلم الاجتماعي المعاصر . ويمكن أن تصبح محاولة إستكشاف اسباب هذه الظاهرة تمرينا أكاديميا في نطاق علم إجتماع المعرفة ، أما وجهة نظري الخاصة في ذلك فتتمثل في أن علماء الاجتماع قد تجاهلوا الانهيار والاضمحلال بسبب بقاء فاعلية تيارين نظريين ـ ويتمثل التيار الأول في أيديولوجيا التقدم الموروثة عن تنوير القرن الثامن عشر ، بينما يتمثل التيار الفكري الثاني في الفكر النظري المؤكد على السيطرة الفعالة على البيئة الاجتماعية ، والذي يؤكد أيضا على الاصلاح البروتستنتي =

فقد قررت أن أقدم نظرية مأخوذة أساساً عن دراسة أوالد شبنجلر Oswald Spengler الكلاسيكية المقارنة عن الحضارات[1]. وفي تناولي لهذا العمل كنت ليبراليا في تفسيري ، طالما أنه بعيد عن أي شيء شبيه بالنظرية الاجتماعية العلمية . وهو الأمر الذي أشعرني بأهمية إجراء مناقشة جادة لعملية الانهيار الاجتماعي على المدى البعيد .

ولم أختر نظرية واحدة ، كمثال لنظرية النمو الاجتماعي على المدى البعيد ، بل إخترت تيارا نظريا كاملا . وبسبب إفتقاد المصطلح الدقيق الذي يشخص هذا التيار النظري ، فسوف أسمي هذا التيار بتحليل « التباين - التكامل Differentiation-Intergration » للتغير الاجتماعي . وسوف أتخذ من صياغة هربرت سبنسر Herbert Spencer للتباين والتكامل الاجتماعي التي وردت في مؤلفه الكلاسيكي مبادىء علم الاجتماع Princimles of Socilogy نقطة بداية لذلك[2] . وسأهتم أيضا بإنتقادات دوركيم وتعديلاته وتطويراته لأفكار هربرت سبنسر[3] . وسوف أحاول بالاضافة إلى ذلك إدماج التوسعات الحديثة والعديدة التي حدثت للنظرية ، وهي التوسعات التي يمكن أن توجد بصفة خاصة في إسهامات تالكوت بارسونز ورفاقه[4] . وأيضاً في إنجازاتي

= والاتجاهات العقلية الأخرى . حيث دفعت هذه الاتجاهات الفكرية علماء الاجتماع نحو التركيز على مواقف النمو الاجتماعي من ناحية ، وعلى الموقف التي يمكن أن نفعل في إطارها « أي شيء » لتطوير الواقع ، بمعنى السياسة الاجتماعية من ناحية أخرى .

(١) Oswald Spengler, The Decline of the West, authorized witn notes by Charles Francis Atkinson (New York: Alfred A. Knopf, Inc), I: From and Activity (1962), II: Perspectives of World-History (1928).

(٢) (New York: D. Appleton and Company, 1897).

(٣) Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, Trans. George Simpson (New York: The Free press of Glencoe, Inc., 1949).

(٤) Relevan Works include Talcott Parsons, R.F. Bales et al., Family; Socialization and Interaction Process. (New York: The Free Press of Glencoe, Inc., 1956); and Talcott Parsons, «A Functional theory of Change» in Amitai Etzioni and Eva Etzioni, (eds) Social Change: Sources, Patterns, and Consequences (New York: Basic Books, Inc., 1964) Originally as «Some Considerations on the theory of Social Change,» Rural Sociology, XXVI (1961), 219- 39.

النظرية[1] . حيث يمكن النظر إلى هذه التطويرات في مجملها بإعتبارها تراكما لنظرية تهتم بنمو بناء النظم والعمليات المصاحبة لهذا النمو .

وحسبما هو محدد تؤكد كل من الكيانات الأربعة للنظرية على أحد إتجاهات التغير الاجتماعي بدرجة تتجاوز تأكيد الكيان الآخر على هذا الإتجاه ـ وهي التعاقب أو الانهيار على المدى القصير ، والشفاء على المدى القصير ، والتدهور على المدى البعيد ، والنمو على المدى البعيد ـ وبرغم ذلك ، فإن كل منها ، كما سوف نرى يعطي على الأقل قدرا من الإهتمام لمظاهر التغير الأخرى غير الجانب موضع التركيز الأساسي . وسوف يقدم البناء الداخلي لكل نظرية عددا من الافتراضات المتعلقة بكيف يمكن أن تكمل كل من هذه النظريات الأخرى وكيف يمكن التأليف بينها ، ولكي أجعل جهدي التأليفي ميسرا بدرجة أكثر ، فإنني سوف أفحص جوانب منتقاة من نظريتين إضافيتين للتغير الاجتماعي على المدى البعيد ، حيث تضم كل من هذه النظريات في بنائها جوانب التدهور والبناء المتصلة بالتغير الاجتماعي . وتوجد أولى هذه النظريات في أعمال كارل ماركس الذي لا تحتوي نظرياته على تصوير للخصائص الاجتماعية للرأسمالية الصناعية فقط (ونماذج أخرى للمجتمعات) ولكنها تحتوي أيضا على تصوير للميكانيزمات التي يمكن بواسطتها القضاء على هذه الخصائص وأسلوب تجاوزها . ويمكن أن نجد النظرية الثانية في أهم الاسهامات الأخيرة للأنثروبولوجي الوظيفي برنسلاو مالينوفسكي[2] . ونظرا لأنه إستند في نظريته إلى المجتمعات المستعمرة في أفريقيا ، فإننا نجده قد ركز إهتمامه على الصراع بين الأشكال الغربية الحديثة للتنظيم الاجتماعي وبين الأشكال الأفريقية التقليدية، إلى جانب أنه قد حاول توضيح الأساليب التي تمكنت بها الأولى من السيطرة على الثانية، وكيف تم ظهور اشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي

(١) Neil J. Smelser, Social Change in the Industrial Revolution (Chicago: Unviersity of Chicago Press, 1959); Theory of Collective Behavior (New York: The Free Press of Glencoe, Inc., 1963), The Sociology of Economic Life (Englewood Cliffs, N.1.: Prentice-Hall, Inc., 1963).

(٢) The Dynamics of Culture Change: An Inquiry into Race Relations in Africa, ed., Phyllis M. Kaberry (New Haven: Yale University Press, (1945).

المختلفة نوعيا من قلب هذا الصراع بين الثقافتين . وقد أثارت هاتان النظريتان الإضافيتان عددا من القضايا غير الموجودة في النظريات الأربعة الأولى ، ومن ثم فهي سوف تساعدنا عن طريق إمدادنا بتوجيهات أفضل من أجل الصياغة التألبفية التي سوف تحاولها في القسم الأخير من هذا الفصل .

القسم الثالث : صياغة التأليف النظري : لقد حددت في القسم الثاني الملامح الهيكلية لستة نظريات عن التغير الاجتماعي ، بالاضافة إلى أني قد عينت بعض مصادر القوة والضعف في كل منها . فإذا إعتبرنا ذلك نقطة البداية ، فإني سوف احاول في القسم الأخير من هذا الفصل تحديد المتطلبات العامة لنظرية عن التغير الاجتماعي ، ثم توضيح الملامح الأساسية لهذه النظرية ، طالما أن ذلك ممكنا . وبإيجاز سوف يتجه جهدي في القسم الأخير نحو تحديد المعايير المثالية اللازمة لنظرية عن التغير الاجتماعي (القسم الأول) ، وأيضا نحو المعالجة النقدية لعديد من نظريات التغير الأساسية (الواردة بالقسم الثاني) .

وبتحديد أكثر فإني سوف أتناول القضايا التالية في الجزء الأخير من هذا الفصل .

أولا ، سوف أحدد المتغيرات التي تتطلب التحديد بالنسبة لنظرية عن التغير الاجتماعي . وسوف لا يتضمن التحديد تصنيف العناصر المعرضة للتغير فقط ، ولكن تصنيف نماذج التأثير التي سوف تحدد التوازن بين قوى الاستقرار الاجتماعي وقوى التغير الاجتماعي أيضا .

ثانيا ، سوف أوضح الأنواع الأساسية للتفاعل بين هذه المتغيرات ، طالما أن ذلك ممكنا . سوف أحاول أيضا تحديد مبادىء التوازن العديدة التي يمكن أن تنظم محددات التغير الاجتماعي . وسوف يكون من الضروري لأداء هذه المهمة تحديد عدد من أنواع التوازن المختلفة بالاعتماد على إتجاه التغير المتوقع ، وعلى مرحلة نمو التغير . وعلى سبيل المثال ، فإنه من الضروري إستخدام نمط مختلف لنموذج التوازن ، وذلك لتمييز المجتمع الذي يمر بحالة متقدمة من الانحدار الاجتماعي عن ذلك النموذج الذي يستخدم لتمييز المجتمع الذي يوجد في إطار

المراحل الأولى من عملية إعادة البناء . وسوف أحاول أيضا أن أقول شيئا عن العلاقات بين أنماط التوازن المختلفة .

هذا بالاضافة إلى أنني سوف أحاول البحث أخيراً عن بعض المنظورات العامة المتعلقة بالمجتمع ، تلك التي تكمن وراء هذه الصياغة التأليفية .

أولا : المعايير اللازمة لنظرية عن التغير الاجتماعي(*) .

تحديد المتغيرات التابعة : تتمثل المهمة الأولى(**) التي تواجه أي باحث لقضية التغير الاجتماعي ـ أو أي عالم إجتماعي ـ في تحديد ما يرغب في تفسيره بصورة دقيقة . وبتعبير آخر ، فإن عليه إثارة مشكلة علمية تتعلق بواحد أو أكثر من المتغيرات التابعة . وفيما يلي عينه من هذه المشكلات : لماذا أظهر معدل الطلاق في أمريكا إتجاها متزايدا نحو الارتفاع خلال القرن الماضي ؟ وفي ظل أي ظروف يمكن أن نتوقع الشفاء الاقتصادي السريع من الكساد ؟ ما هي الظروف الاجتماعية المصاحبة لنشأة الحركات الاجتماعية الشمولية Totalitarian ؟ . وتتمثل المتغيرات التابعة في مشكلات ـ تعتبر هي التغيرات التي نحاول فهمها ـ كمشكلة الطلاق ، والشفاء الاقتصادي من الكساد ، والحركات الشمولية على التوالي . وحينئذ ، تعتبر المشكلة العلمية هي المكون الأول في نظرية التغير ، أو التي تتصل بالسؤال « لماذا » الذي يدور حول أسباب وقدر التغير الذي حدث في واحد أو أكثر من المتغيرات التابعة . فإذا لم يحدد الباحث بدقة هذا السؤال ، فإنه يجد نفسه في موقف معقد لا يستطيع من خلاله معرفة الشيء الذي يرغب في شرحه أو توضيحه . ووفقا لذلك ، فإنه يمكن نقد أي تفسير تال أو نظرية للتغير قد يبتكرها الباحث بصورة مشروعة بإعتبارها ناقصة علميا .

(*) يمثل هذا القسم في بعض الاعتبارات تطبيقا لبعض المعايير العامة على بعض القضايا المحددة لتحليل التغير الاجتماعي .

(**) يعني إستخدام كلمة « أولى » أني أشير فقط إلى أني سوف أفحص مكونات نظرية التغير الاجتماعي بالنظر إلى نظام منطقي معين ، ولا يعني ذلك ضمنيا أن تحديد القضية العلمية المتعلقة بالمتغير أو مجموعة المتغيرات التابعة هو المكون الأكثر أهمية بالنسبة لنظرية التغير الاجتماعي من أي وجهة نظر . أو أن تحديد هذه القضية يعتبر الشيء المبدئي الذي ينبغي أن ينجزه الباحث .

وفي العادة يركز محللو التغير الاجتماعي إهتمامهم على التغيرات الزمنية التي تحدث بالنسبة لواحد أو أكثر من أنواع المتغيرات التابعة التالية :

١ ـ التغيرات في مجموعة الخصائص المميزة لسكان الوحدة الاجتماعية ، وفي هذا الاطار تعتبر نسبة الأشخاص الذين ينتمون إلى أي من الشرائح العمرية المختلفة للسكان ، وكذلك نسبة الأشخاص الذين يعتنقون معتقدات دينية متنوعة ، ونسبة الأشخاص الأميين في المجتمع ، وما إلى ذلك ، أمثلة لهذه الخصائص . فإذا أردنا طرح التساؤلات العلمية المتعلقة بذلك ، فإن علينا أن نسأل ، في ظل أي ظروف يمكن أن نتوقع تغيرا في مجموعة الخصائص هذه أو أي منها ؟ .

٢ ـ التغيرات في معدلات السلوك السكاني على مدى فترة زمنية معينة . وفي هذا الموضع أتذكر التغيرات التي تحدث في معدلات التصويت الانتخابي ، أو المواظبة الدينية ، الجريمة ، الانتحار ، الاحتجاج الجمعي ، وغير ذلك . فإذا أردنا طرح تساؤلات علمية تتعلق بذلك ، فإن علينا أن نسأل عن طبيعة الظروف التي يمكن أن نتوقع في ظلها تغير هذه المعدلات . وفي حين تعالج التساؤلات من هذا النوع مجموعة خصائص الأفراد أعضاء الوحدة الاجتماعية ، فإنه من الممكن صياغة هذه الخصائص تصوريا باعتبارها إتجاهات للسلوك في نطاق فترة زمنية محددة ، أكثر من النظر إليها باعتبارها مجموعة من الخصائص التي تميز سكان المجتمع في فترة زمنية محددة . ويوضح المثال التالي طبيعة الاختلاف بين نوعي المتغيرات : فمثلا إذا حصرنا نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه بين سكان الوحدة الاجتماعية ، فإننا بذلك نحدد خاصية في مجموعها ، أما إذا حاولنا حصر عدد الخريجين الذين حصلوا على الدكتوراه في ١٩٦٨ فإننا بذلك نحدد معدل السلوك .

٣ ـ التغيرات في البناء الاجتماعي ، أو أنماط التفاعل بين الأفراد . ولكي نطرح التساؤلات العلمية المتعلقة بذلك . فإن علينا التساؤل عن طبيعة الظروف التي نتوقع في ظلها تغيرات في البناء . وفي هذا الاطار يمكن أن تقترب فكرة البناء الاجتماعي ، بمعنى ما ، من المتغيرين الأولين ، طالما أننا نحدد البناء الاجتماعي ، من خلال الاشارة في الغالب ، إلى الاطرادات في خصائص

السلوك ومعدلاته . وعلى سبيل المثال ، فنحن إذا إستخدمنا مصطلح « بناء الأسرة » ، فإننا بذلك نشير إلى الحقائق الامبيريقية التي تؤكد أن نفس البشر ـ الذكر البالغ مصنفا كزوج وكأب ، والأنثى البالغة مصنفة كزوجة وأم ، وعديد من البشر الصغار مصنفون كأبناء ، وبنات ، كإخوة وأخوات ـ ينامون عادة تحت نفس السقف ، ويشتركون في إستهلاك ذات السلع الاقتصادية ، بل ويتصرفون حسب اساليب معتادة ومتكررة . وبرغم ذلك يختلف البناء الاجتماعي عن المتغيرين الآخرين من حيث أنه يمكن تمييزه على أساس أنه يتكون من العلاقات القائمة (على سبيل المثال علاقات السلطة ، بين أعضاء الوحدة الاجتماعية ، وليس على أساس صورة مجموعة خصائص الوحدة الاجتماعية أو سلوك أعضائها الأفراد) . وفضلا عن ذلك ، فإننا إذا حاولنا صياغة هذا البناء تصوريا ، فإننا نفترض أن العلاقات بين أعضاء الجماعة ليست مجرد علاقات إحصائية أو اتفاقية ، ولكنها علاقات تنظم بواسطة مجموعتين من القوى الاجتماعية : من ناحية بواسطة الجزاءات التي تضم المكافآت والحرمانات ، ومن ناحية ثانية بواسطة المعايير أو تقنينات السلوك التي تحدد المناسبات التي تطبق فيها جزاءات معينة(*) .

٤ ـ التغيرات في الأنماط الثقافية ، حيث تزود الأنماط الثقافية ـ التي تضم القيم ، وأنواع النظرة إلى العالم ، والمعرفة والرموز التعبيرية ، وما إلى ذلك ـ التفاعلات الإجتماعية النمطية بأنساق المعاني والشرعية . ويعتبر التراث الديني اليهودي ـ المسيحي ، وقيم الحكومة الدستورية الديموقراطية أو أسلوب الموسيقى الباروكية Baroque أمثلة لهذه الأنماط الثقافية . ولكي نطرح التساؤلات العلمية المتعلقة بذلك فإن علينا أن نسأل ، في ظل أي ظروف يمكن أن نتوقع تغيرات في هذه الأنواع من الأنماط .

ويصبح من الضروري بالنسبة للباحث أن يضع بعض الحدود على نطاق

(*) يحاول المؤلف هنا تمييز التغيرات البنائية عن التغيرات التي قد تقع في المتغيرات التي تشكل البناء في إحتواء البناء الاجتماعي على مفهوم العلاقات الاجتماعية بين مختلف متغيراته أو مكوناته . وهو يؤكد أن هذه العلاقات في وجودها ليست ذات طبيعة عشوائية ، ولكنها المعايير التي تحدد التزامات أطراف العلاقة ، وأيضا تحدد الجزاءات التي تفرض على أي من أطراف العلاقة إذا هو قد أخل بإلتزاماته نحو الطرف الآخر « المترجم » .

المتغيرات التابعة موضع الاهتمام . ومن المؤكد أن دارس البناء الاجتماعي لا يأمل في تفسير كل التغيرات التي تحدث في كل مكان ومن ثم فإن عليه أن يحدد أولا نموذج البناء الاجتماعي الذي سوف يطبق عليه نظريته ـ سواء كان بناء سياسيا أو دينيا ، أو إقتصاديا أو تربويا أو طبيا أو خليطا من هذه الأبنية . ويؤدي هذا الشرط الأساسي للنظرية إلى ظهور موضوعين هامين هما ، قضايا تعريف Definition وتصنيف Classification المتغيرات التابعة .

وسوف أحاول الاقتراب من قضايا التصريف والتصنيف من خلال التركيز على متغير تابع واحد ـ وهو إنتشار الطلاق ـ حيث نحاول تفسير التغيرات التي تحدث في إطاره(*) . فإذا إفترضنا أنه يمكن تعريف الطلاق ـ كتغير تابع ـ ببساطة باعتباره « إنتهاء علاقة الزواج » فإن وظيفة هذا التصريف تبدو واضحة ـ وهي الوظيفة التي تستهدف تحديد حدود المتغير التابع موضع الاهتمام ، وعزله عن بقية الظواهر الأخرى (في هذه الحالة عن زواج البكارة والعلاقات غير الزواجية) التي لا يمكن إعتبارها حالات للمتغير التابع . فإذا نظرنا إلى قضية التعريف بهذا الأسلوب ، فسوف يصبح مس الواضح تماما أن كل وقت يعرف فيه الباحث ظاهرة ، فإنه يؤسس في ذات الوقت نظاما للتصنيف يحتوي على نئتين على الأقل ـ الفئة التي تضم المتغير من ناحية (الطلاق) وفئة الأحداث أو المواقف التي يمكن إستبعادها من هذه الفئة من ناحية أخرى (وقائع عدم الطلاق) . وفي بعض الأحيان يمكن تصنيف الفئة التي إستبعدها التعريف بدرجة أكثر ، على سبيل المثال حينما ينقسم الأشخاص غير المطلقين إلى الأشخاص الذين شاركوا في زواج البكارة ، والأشخاص الذين لم يسبق لهم الزواج . غير أن القضية الأساسية الباقية تتمثل في أن العملية الحقيقية لتعريف المتغير تستلزم عملية تصنيفه بالنظر إلى الظواهر التي تقع خارج نطاق التعريف ، وفي الحقيقة فإنه ينبغي النظر إلى التعريف والتصنيف بإعتبارها جوانب لنفس العملية التصورية .

ومن الضروري لتعريف أي متغير أن نحدد حدوده بصورة واضحة فإذ

(*) يمكن إعتبار ذلك مثالا للتغير في معدل سلوك السكان على مدى الزمن . غير أن نفس الملاحظات العامة المتعلقة بالتعريف والتصنيف يمكن أن تصبح مقنعة بالنسبة لأي متغير من أي نوع .

حاولنا أن نفحص بدقة تعريف الطلاق مثلا بإعتباره « إنتهاء العلاقة الزواجية » فإننا سوف نجد أنه من المحتمل أن يكون تعريفا غامضا ومن ثم ناقصا بالنسبة لأغراض كثيرة . إذ نجد أن هذا التعريف يشير بصورة أساسية وواضحة إلى علاقات الزواج التي إنتهت بصورة شرعية ، غير أنه لا يوضح مدى إمكانية تضمين فئتين أخرتين من العلاقات في التعريف أو إستبعادها منه ـ وتتمثل الفئة الأولى في الانفصالات الشرعية (وذلك مثل الترتيبات التي تتخذ لإحكام الانفصال المؤقت وغير النهائي) التي لم تؤد في النهاية إلى إنتهاء الزواج بالمعنى المحدد لذلك . بينما تتمثل الفئة الثانية في وقائع الهجر والانفصالات غير الرسمية التي ليست لها مكانة قانونية محددة بإعتبارها أحكاما نهائيا . وفضلا عن ذلك ، لا يحدد التعريف هل ينبغي أن يستند المعدل إلى كل الأشخاص المطلقين أم فقط إلى الأشخاص الذين طلقوا ولم يتزوجوا . وتعتمد رغبة الباحث في تضمين أو إستبعاد عديد من هذه الفئات على القضايا التي توجه بحثه ، غير أنه أيا كانت طبيعة قراره ، فإنه من الضروري أن تكون حدود التعريف محددة وواضحة .

فإذا إفترضنا أن الباحث يرغب في النهاية في التركيز على الزيجات التي إنتهت ، غير أنه لأغراض التحليل يرغب في تمييز الفئات الأربعة المتضمنة في الفقرة السابقة وهي :(١) الأشخاص المطلقون شرعيا والذين لن يتزوجوا ثانية . (٢) الأشخاص المطلقون شرعيا والذين تزوجوا ثانية . (٣) الأشخاص المنفصلون قانونيا غير أنهم لم يطلقوا . (٤) الأشخاص المنفصلون بصورة غير رسمية . وفي هذه الحالة فإن عليه أن يقسم المتغير الرئيسي التابع إلى عديد من الفئات الفرعية ، التي ينبغي وضع تعريف لكل منها بحيث يعزلها عن الفئات الفرعية الأخرى . وتكشف هذه العملية بين الحين والآخر عن العلاقة الوثيقة بين التصنيف والتعريف : ففي كل وقت يقسم الباحث المتغير إلى عدد من الفئات ؛ فإن عليه في نفس الوقت أن يؤسس عددا من التعريفات الفرعية ، وفي كل وقت يعرف فيه الباحث متغيرا ، فإن عليه في نفس الوقت أن يصنفه بالنظر إلى فئة أكبر من الظواهر .

وصف التغير : هناك الكثير الذي يمكن أن يقال بالنسبة لبعض القضايا

العامة المتضمنة في تحديد المتغيرات وتعريفها . فإذا افترضنا أن الباحث قد إستطاع إنجاز هذه القضايا بكفاءة أكثر أو أقل ، فإن عليه أن يواجه عدداً من المشكلات المتضمنة في وصف التغيرات الواقعة في نطاق هذه المتغيرات . وفي هذا الاطار نجد أن المشكلة الأكثر الحاحا تؤكد على تحديد السياق - في الزمان والمكان الاجتماعي - الذي ينبغي دراسة المتغيرات في نطاقه . ومن ثم فعلى الباحث مثلا أن يحدد نوع الوحدة الاجتماعية التي سوف يطرح قضيته بشأنها - هل هو جماعة تجريبية صغيرة ، أو تنظيم رسمي ، أو مجتمع محلي ، أو مجتمع عام ، أم نظاما عالميا . وعليه ، بطبيعة الحال أن يصوغ قضاياه بمصطلحات عامة للغاية حتى يمكن أن تكون نظريته ملائمة لأنواع عديدة من الوحدات الاجتماعية . غير أنه إذا فعل ذلك ، فإنه سوف يكون عليه أن يعيد صياغة قضاياه بمصطلحات أكثر تحديدا في كل وقد يرغب في دراسة قضايا تنتمي إلى سياق إجتماعي محدد .

بالاضافة إلى ذلك ، فإن على الباحث أن يصدر قرارا بشأن مواضع البداية والنهاية بالنسبة لأي عملية من عمليات التغير . ويؤكد تالكوت بارسونز على أنه من أجل وجود نظرية عن التغير الاجتماعي « فإنه ينبغي أن يكون هناك نمطا مبدئيا وآخر نهائيا يمكن إستخدامها كمواضع مرجعية »[1] . فإذا كان الباحث مهتما بتصوير التغيرات التي حدثت في نظام العائلة الأمريكية على مدى المائة سنة السابقة مثلا ، فإن عليه أن يختار أحد أنواع نظام العائلة (على سبيل المثال العائلة الريفية النمطية)، بإعتبارها نقطة البداية ، ونوعا آخر من نظام العائلة (على سبيل المثال العائلة الحضرية) بإعتبارها نقطة النهاية . فإذا أراد أن يكون قادرا على تفسير ما قد حدث تاريخيا ، فإن عليه إن عاجلاً أو آجلاً ، أن يحدد متى كانت هذه النظم العائلية تشكل النمط السائد ، غير أن التاريخ لسوء الحظ لا يقدم لنا عادة كثيرا من المعلومات الواضحة أو الموثوق بها . وفي هذا الاطار تصبح مشكلات الباحث أكثر سهولة إذا قال أن العائلة الريفية النمطية في القرن التاسع عشر قد مهدت الطريق للعائلة الحضرية التي سادت القرن

---

(١) Talcott Parsons, The Social System (New York: The Free press of Glencoe, Inc., 1951), p.483.

العشرين . إبتداء من اليوم الأول للسنة الجديدة عام ١٩٠٠ . فالتاريخ أجل من أن يمدنا بمواضع إنتقالية واضحة على هذا النحو ، فهذا يواصل حركته المتغيرة على الدوام . ونتيجة لذلك يجد الباحث نفسه في الغالب مجبرا على إختيار أو تحديد مواضعه المبدئية والنهائية ، دون أن يدري أنه بذلك « يجمد Freeze » التاريخ اصطناعيا عن طريق وصف التنظيمات الاجتماعية كما لو كانت شكلا ثابتا وموجودا في هذه الفترات[1] .

وإرتباطا بوصف الأوضاع الاجتماعية عند مواضع البداية والنهاية ـ وبالمثل المراحل التي تقع بينها ـ تظهر ثلاثة مشكلات منهجية متصلة ببعضها البعض . حيث تعالج المشكلة الأولى إمتلاك المفاهيم الملائمة لتحديد الحالات المبدئية والنهائية . وفي هذا الاطار ينبغي أن يكون تعريف المفاهيم عاما بدرجة كافية لكي يمكنه إحتواء (وليس إستبعاد) أمثلة هذه المفاهيم في فترات تاريخية مختلفة . وتشير هذه المشكلة إلى القضية الشهيرة والتي تتعلق « بإمكانية المقارنة » . حيث تبدو هذه المقارنات عادة بالنسبة لدارس التغير الاجتماعي بإعتبارها مقارنة نفس النسق الاجتماعي بين فترتين زمنيتين مختلفتين في مقابل مقارنة نسقين إجتماعيين مختلفين .

وتعالج القضية الثانية كفاءة المؤشرات أو المقاييس لقياس المتغيرات في المواضع المبدئية والوسطى والنهائية للتغير . فإذا تتبعنا مثلا مسار معدل الطلاق على مدى المائة سنة الماضية . وإذا افترضنا أن الباحث قد قرر الإعتماد على أحكام المحاكم كمقياس للزواجات المنتهية . فإن هذا المقياس قد يصبح دقيقا بالنسبة لبعض الأغراض . غير أننا نفترض ـ والكلام هنا إفتراضيا ـ أن وقوع الطلاق الشرعي يبرز إتجاها ثابتا نحو الزيادة حسب هذا المقياس ، وأن الانفصال غير الرسمي قد أظهر إتجاها مماثلا نحو الانخفاض (حيث كانت الجماعات الاجتماعية تعتمد في الماضي على الهجر ، غير أن ذلك دفع إلى

---

(١) Adiscussion of the many Methodological problems involved in describing unique historical situation in general terms is found in Maw Weber «Objectivity in Social Science and Social Policy» in The Methodology of the Social Sciences, Trans. and (ed). Edward A. Shils and Henry A. Finch (New York, The Free Press of Glencoe, Inc., 1949), pp.49- 112.

اللجوء المعتاد والمتزايد لمحاكم الطلاق) . وفي هذه الحالة قد يكشف المؤشر الخارجي للزواج المنتهي عن التغير في شكل إنهاء الحالة الزواجية ، ومن ثم يصبح ناقصا كمؤشر حقيقي . ولنضرب مثالا آخر ، إذا إفترضنا أن باحثا كان يرغب في تتبع مسار معدل الجريمة خلال الخمسين سنة الماضية ، معتمدا في ذلك على احكام المحاكم بإعتبارها معطيات في هذا الصدد . هل يعتبر هذا المقياس الواضح مقياسا دقيقا ؟ من المؤكد أن معدل كشف الجرائم وإدانتها قد تغير في الخمسين سنة الماضية . ومن المؤكد أيضا أن التعريف الاجتماعي للجريمة قد تغير ، طالما أن قوانين التجريم ذاتها وإتجاهات القضاة والملحقين قد تعدلت ، فهل يكون من حق هذا الباحث حينئذ أن يستخدم نفس مقياس الجريمة الذي استخـدم في ١٩١٥ ليطبقه في سنة ١٩٦٥ ؟ ، وإذا لم يكن من حقه ذلك ، فما هو نوع المقياس الذي عليه أن يستخدمه ؟ فإذا طرحنا هذه المسألة بالنظر إلى قضية التعريفات التي ناقشناها سابقا ، فإننا سوف نصل إلى نتيجة تؤكد أنه ينبغي بقدر الامكان أن تماثل المؤشرات المستخدمة لقياس المتغير أو بالأحرى تناظر المؤشرات المتضمنة في التعريف التصوري المبدئي للتغير .

وتعالج القضية الثالثة الحاجة إلى المفاهيم لوصف التغير على مدى الزمن ، وحينما يتناول الباحث المتغيرات القابلة للصياغة الكمية فعلا ، كالخصائص السكانية ، أو معدلات السلوك ، فإن حتمية مهمته تصبح سهلة نسبيا . حيث يكون في العادة مهتما إما بالاتجاه نحو الزيادة أو النقصان ، أو خليطا بينهما ، كالاتجاه الدوري . ومع ذلك فإن مهمته تصبح أكثر تعقيدا حينما يحاول الباحث تحديد التغيرات في البناء الإجتماعي أو الأنماط الثقافية . فقد لا يساعدنا ـ بل قد يكون سلوكا أحمقا ـ أن نقول أن المجتمع لديه الآن بناءات إجتماعية مصاغة كميا بدرجة أكثر ، أو رموزا جمالية أقل عن ذي قبل . وبدلا من ذلك فإنه من الضروري أن نتجه إلى مؤشرات التغير الكمية وعلى سبيل المثال فإذا كان تحديث المجتمعات التقليدية هو الموضوع موضع الاهتمام ، فإنه من المهم أن نحدد الأساليب التي تنمو بواسطتها البناءات الاجتماعية لتصبح أكثر تعقيدا وتخصصا ـ مثلا ، الأساليب التي تتحول بها النظم السياسية القبلية المحلية إلى الحكومات القومية المركزية المعقدة . ومع ذلك ، يتضمن قياس هذه العملية

إجراء يتجاوز الحصر البسيط ، بل ويتطلب تصويرا تفصيليا لأنواع النشاط التي تنجز في إطار الأدوار والتنظيمات العديدة . أما إذا أردنا تحديد إتجاهات التغير الثقافي فإن ذلك يطرح صعوبات أعقد . إذ تؤدي بعض التغيرات في الثقافة ـ على سبيل المثال ظهور النهضة ـ إلى ظهور مضامين ثقافية جديدة من الناحية الكيفية . وقد يصبح الباحث في بعض الأحيان مهتما أيضا بتحديد مدى تفوق أحد العناصر الثقافية على آخر من الناحية الكيفية [1] . أو قد يكون مهتما بوصف عدم تكامل الأنماط الثقافية أو إنهيارها . ويعتبر الوصف النظري المنظم لإتجاهات التغير الكيفية هذه وتصنيفها ـ ناهيك عن تفسيراتها ـ أحد الجوانب الأقل تطورا في دراسة التغير الإجتماعي .

تحديد المتغيرات المستقلة وصياغة الفروض : إذا إفترضنا الآن أننا عالجنا قضايا التعريف والتوضيح الامبيريقي العديدة بكفاءة أكثر أو أقل ، وأن الباحث أصبح قادرا على وصف بداية ومنتصف ونهاية التغير وقياسها بكفاءة . فإننا برغم ذلك نكون ما زلنا بعيدين عن إمتلاك نظرية كاملة عن التغير الاجتماعي . فنحن نعرف فقط مشاهد بداية ومنتصف ونهاية الدراما ، غير أننا لا نعرف كيف ولماذا تكشفت المسرحية بالأسلوب الذي تمت به ، فإذا عبرنا عن ذلك بلغة التغير الاجتماعي ، فإننا نجد لدينا صورة مقارنة عن عدد من الحالات الاستاتيكية ، بينما تكون لدينا معرفة ضئيلة فيما يتعلق بديناميات التغير الاجتماعي . فإذا حاولنا الاقتراب من هذه الأخيرة فإن علينا أن نبحث عن **المتغيرات المستقلة Independent Variables (أو الأسباب أو المحددات أو العوامل) في اطار عملية التغير ، وكذلك الأساليب التي يمكن بواسطتها تنظيم هذه المتغيرات في بناء نماذج أو نظريات مفسرة** .

وفي نطاق الفكري النظري الخاص بالتغير الاجتماعي . تقع العوامل المحددة للتغير في أي من المتغيرات الإجتماعية ، غالبا في اطار واحد أو أكثر من الفئات التالية(*) .

---

(١) Gertrude Jaeger and Philip Selznick «A Normative Theory of Culture» American Sociological Review, XXIX (1964) 653- 69.

(*) إرتباطا بالتمييز بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، ينبغي أن يكون واضحاً أن التمييز يعتبر تمييزا نسبيا . وأنه يمكن اعتبار أي متغير إجتماعي تارة كمتغير مستقل وتارة أخرى كمتغير تابع . إذ =

١ ـ الاطار البنائي للتغير . ما هي المتضمنات التي يحتويها البناء القائم للوحدة الاجتماعيه بالنسبة لتغيرات الوحدة في المستقبل ؟ حيث يحتوي مفهوم الاطار البنائي على الجوانب الميسرة للتغير أو المعوقة له . فإذا إفترضنا أننا نريد تقدير إحتمالات إزدهار المضاربة في بورصة الأوراق المالية وإنهيارها . فإننا نجد أنه إذا امتلك الأفراد حاملوا الأسهم ـ الذين بإستطاعتهم أن يتخلصوا منها بسرعة ـ ٩٠٪ من جوانب الأمان . فإن فرص التقلبات السريعة في السوق سوف تكون كبيرة . ومع ذلك ، فإذا امتلكت البنوك التجارية ٩٠٪ من جوانب الأمان فإن المديرين ومجالس الادارة المسيطرين عليها سوف يرون ضرورة الحصول على أرباح عالية قبل الاستغناء عنها ، ومن ثم فسوف ينظر إلى الشراء الكامل للأسهم أو البيع السريع لها بإعتبارها معوقات أو مشكلات لا بد أن توضع في الإعتبار . فإذا إفترضنا ـ كمثال آخر ـ أننا نرغب في تقدير إحتمالات التغير المنظم من خلال إصلاح المجتمع . فإذا امتلك المجتمع ـ بريطانيا العظمى في أوضاعها المعاصرة كمثال ـ القنوات العديدة من أجل التعبير الفعال عن الشكوى الاجتماعية ـ قنوات مثل الانتخابات ، أو الشكايات أو المظاهرات ، الخ ـ فإن احتمالات هذا النوع من التغير تكون عالية . أما إذا إمتلك المجتمع ـ كمثال جنوب أفريقيا في أوضاعها المعاصرة ـ عددا محدودا من هذه القنوات ، فإن إحتمالات الاستمرار القهري أو العنف الثوري الذي يطيح بالأوضاع الراهنة تكون أعلى ، ومن المهم أيضا ، في تقدير الميسرات البنائية للتغير أو معوقاته أن نعطي إعتبارا لتوازن القوة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة ـ بما في ذلك جماعات المصلحة ـ المكونة للمجتمع .

٢ ـ الدافع إلى التغير . لا يكفل الاطار البنائي الذي يساعد وحده على إحداث التغير أن التغير سوف يحدث واحدة . إذ ينبغي أن تخضع الوحدة الاجتماعية لنوع من الضغط (الذي قد يسمى بأسماء عديدة ، مثل التوتر ،

= يعتمد ذلك على صياغة المشكلة العلمية الأصلية . وعلى هذا النمو بإنه في حين أني سوف أعطي أمثلة واقعية « للأسباب » أو « المتغيرات المستقلة » المؤسسة لعمليات التغير الاجتماعي ، فإننا يجب أن نتذكر أنه يمكن تناول هذه الأمثلة ذاتها بإعتبارها موضوعات للتغير تتطلب الشرح والتفسير .

عدم الاتزان ، عدم التوازن) الذي قد يوفر دفعة محددة نحو التغير . وهناك أصولا عديدة للضغوط الدافعة للتغير . فقد يتراكم الضغط في النسق الاجتماعي بسبب حقيقة أن البشر ينجزون أعمالهم بأساليب معتادة . وعلى سبيل المثال ، تخلق حقيقة أن هناك آلافاً من المنتقلين إلى المدينة الميتربوليتانية ، بما في ذلك مشكلات الاكتظاظ التي قد تؤدي إلى تغييرات في سياسة النقل العام . أو أن الضغوط الدافعة للتغير قد تنتج عن احداث خارجية عن المجتمع ذاته وذلك مثل الحروب الأجنبية والكوارث الطبيعية ، وهي الأحداث التي قد تؤثر على الاتزان الداخلي للمجتمع . أو أن النسق الاجتماعي قد يولد هذه الضغوط من خلال تباين معدلات تغير أجزائه المختلفة . مثال ذلك ، حقيقة أن الأقطار النامية عشية حصولها على الاستقلال القومي ، تميل وهي تحاول تأسيس أحد أشكال الاقتراع العام ، إلى خلق أزمة في التعليم ـ حيث الحاجة إلى خلق الناخبين القادرين على تحمل المسئولية ـ داخل هذه المجتمعات .

٣ ـ التعبئة من أجل التغير . إذا كان الاطار البنائي مساعدا على التغير ، والضغوط التي قد تشكل دافعا للتغير قد تراكمت ، فإن احتمالية وقوع نوع معين من التغير تصبح عالية . غير أن هذين المحددين للتغير لهما طبيعتهما العامة للغاية ، بحيث قد يعجزا عن تحديد الاتجاه المحدد الذي سوف يتخذه التغير . حيث يعتمد تحديد إتجاه التغير على الأساليب التي أمكن بواسطتها تعبئة الموارد ، ودفعها لكي يكون لها تأثيرها على تعديل عناصر الفعل الاجتماعي . وقد يتضمن ذلك ، بالنسبة لبعض أنواع التغير ، عملية روتينية بحتة . فمثلا إذا إفترضنا أن مديري إحدى مؤسسات الانتاج قد أدرك وجود طلب قوي على نوع من السلع المنتجة حديثا ، فإننا نجدهم بعد فترة من التخطيط يقررون إستثمار قدر من التمويل الاحتياطي في صناعة هذا المنتج وتسويقه ، بالاضافة إلى إستخدام عدد من المستخدمين الجدد ، وربما نجدهم يؤسسون قسما فرعيا جديدا للبحث في تطوير هذا المنتج . واثناء تنفيذهم لهذه القرارات ، فإننا نجد أن مؤسسة الإنتاج تخضع لعدد من التغيرات في التمويل ، والبشر ، والبناء الاجتماعي . غير أنه بالنسبة لأنواع أخرى من التغير فإن عوامل التغير قد لا تكون منظمة في إتجاه التغير الاجتماعي ، وقد لا تكون لها صلة مباشرة بهذه المصادر . فإذا حاولنا فهم الاسلوب الذي يتحول به الطلب الفعال على

الاصلاح الاجتماعي إلى إقتراح من أجل التغير . فإنه يكون من الضروري إنتشار وتبلور نوع من الاعتقاد في نوع محدد من الاصلاح قبل أن يتحقق التغير . وذلك بأن يشكل القادة من أنفسهم تنظيما أو جماعة للضغط ، وبأن يتولى العمال جمع التمويل ، ونشر الدعايات ، وتنظيم الاضرابات . ومن الواضح أن القيادة حسبما توضح هذه الأمثلة ، تلعب دورا هاما في عمليات التعبئة من أجل التغير(*) .

٤ ـ عمليات الضبط الاجتماعي يعرف قادة الحركات الاصلاحية بصورة قاطعة أن جهودهم من أجل التعبئة سوف لا تؤدي إلى وقوع التغير بصورة أوتوماتيكية ، ولكنها سوف تواجه أنواع عديدة من المقاومة . حيث تهتم السلطات العديدة ـ الموظفون الحكوميون ، والمجالس وقادة المجتمع المحلي ، والمؤسسات الدينية والصحافة الخ ـ بجهود الجماعات لتغيير المجتمع . وهم قد يكونون معادين لأهداف حركة الاصلاح، أو أنهم قد يكونون معرضين لتأثير الحركات المضادة للتغير المقترح . وفضلا عن ذلك ، فإن سلوك ممثلي الضبط الاجتماعي هؤلاء يحدد جزئيا إتجاه التغير الاجتماعي . وعلى سبيل المثال إذا كانت السلطات الحكومية معادية بصورة واضحة ، وذات سلوك قهري في مواجهة مطالب الاصلاح الاجتماعي المتواضعة ، فإن هؤلاء الذين يرغبون في الاصلاح قد يجدون أنفسهم مدفوعين للانضمام إلى التنظيمات السرية، ومن ثم قد يصبحون أكثر تطرفا فيما يتعلق بمطالبهم فيما يتعلق بالتغير، بل إنهم قد يبدأون في تحدي شرعية السلطات الحكومية . فإذا حدث ذلك فإن ممثلي الضبط الاجتماعي قد يكون لهم دورهم المؤثر في تحويل حركة الاصلاح إلى حركة ثورية .

وعلى الباحث إذا حاول تحديد هذه النماذج (أو أي نماذج أخرى) من المتغيرات المستقلة أن يلاحظ القواعد العلمية التي تنظم اجراءات التعريف

(*) في مناقشتي « للتعبئة » والجهود الأخرى الهادفة بإعتبارها أجزاء مكملة للتغير الاجتماعي ، لا أقصد القول ضمنيا بأن عمليات التغير الاجتماعي تعتبر عمليات « عقلانية » بصورة تامة وأساسية ـ أعني كونها نتائج لبرامج مخططة ومنفذة . فهناك بعض أنواع التغير من هذا النوع المخطط بوعي . غير أن هناك انواعاً أخرى كثيرة تنمو بواسطة منطق الأحداث الاجتماعية وهو المنطق الذي يقع بعيدا عن وعي وسيطرة الجماعات والأفراد .

والتصنيف والوصف والتحديد الامبيريقي التي ناقشناها أثناء مناقشتنا للمتغيرات التابعة . بالاضافة إلى ذلك هناك عدد من القواعد التي تحكم العلاقات الامبيريقية والتصورية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة حتى يمكن ربطها ببعضها البعض لكي تشكل فروضا . وسوف أعرض لهذه القواعد قبل الانتقال إلى قضية تنظيم الفروض في إطار نظريات أو نماذج صورية .

ونضرب مثالا مبسطا للفرض في العلوم الاجتماعية بما يلي : « يعتبر وقوع العنف العمالي (الأحزاب ، الارهاب ، تحطيم المصنع أو الآلات) نتيجة مباشرة لمستوى البطالة » وتعتبر البطالة هنا هي المتغير المستقل بينما يعتبر سلوك العنف هو المتغير التابع(*) وبغض النظر عن مدى صدق الفرض إمبيريقيا ، فإنه من الضروري المحافظة على الاستقلال التصوري والامبيريقي لفئتي المتغيرات . يعني القول بأن فئات الأحداث التي يمكن أن تندرج تحت تعريف « البطالة » لا يمكن أن تختلط بفئات الأحداث التي يمكن أن تندرج تحت تعريف « العنف » . حيث تنفصل فئتا الأحداث كل عن الأخرى بصورة واضحة . ولهذا السبب ، فإنه من غير المحتمل إختيار نفس المؤشرات الامبيريقية أو مؤشرات مماثلة لكل من نوعي المتغيرات . فإذا إستطاع الباحث أن يكفل هذا الفصل التصوري والامبيريقي بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، فإنه سوف يضمن أن تكون أي علاقة بين المتغيرين سوف تكون علاقة حقيقية ، وليست مجرد نتيجة لأن مجموعتي المتغيرات يشتركان في بعض الخصائص التصورية ، ومن ثم فهما مترابطان بالتعريف .

وحينما لا يكون الانفصال التصوري والامبيريقي للمتغيرات واضحاً ، فإنه يقال أن العلاقة بينهما ليست نقية أو خالصة . ويمكن أن يتخذ عدم النقاء Contamination عددا من الأشكال ، وإن كنت سوف أعرض لبعض الأمثلة القليلة . فإذا افترضنا أننا نتأمل الافتراض القائل بأن وجود الصراع الناتج عن

(*) من الممكن أن نقسم هذا الفرض إلى عدد من الفروض الفرعية إذا أعطينا إعتبارا للمتغيرات السيكلوجية التي تدخل بين حالة البطالة والعنف . بحيث قد يتخذ ذلك الصياغة التالية « تؤدي البطالة إلى ظهور القلعة » ، « ويؤدي القلق إلى ظهور « حالة من العدائية » وتؤدي « حالة العدائية » إلى ظهور « سلوك العنف » .

الخلاف بين الطبقات الحاكمة من شأنه أن يزيد من إحتمالية قيام الثورة الناجمة من القاعدة[1]، فإنه في محاولة التحقق من هذا الفرض تاريخياً، نجد أنه إذا وجد الدليل أو (المؤشر) على وجود الطبقة الحاكمة الضعيفة المنقسمة على ذاتها في حضور الاطاحة الثورية الناجمة ، فإن ذلك لا يشكل إختبارا حقيقيا للفرض . بل إن ذلك قد يكون إثباتا لسبب مفترض عن طريق الاشارة إلى الدليل الذي يؤكد وجود نتيجة مفترضة ، ومن ثم تأسيس العلاقة بينهما بواسطة الصياغة التصورية والممارسة الاجرائية الخاطئة وليس بواسطة المقاييس والمفاهيم العلمية المستقلة .

وإذا افترضنا ـ كمثال آخر ـ أننا نتأمل الفرض القائل بأن إحتمال وقوع الحركة السياسية الثورية يعتبر نتيجة مباشرة لمستوى سوء التنظيم الاجتماعي . وإذا افترضنا أيضا أن الباحث قد إستطاع تجنب الخطأ البسيط المتعلق بتحديد السبب من خلال تعيين النتيجة، ومن ثم فقد بحث عن المقاييس المستقلة لقياس المتغيرات المستقلة والتابعة ، وإذا إفترضنا أيضا أن مؤشرات الحركات السياسية الثورية موجودة في الدليل التاريخي المتصل بالنشاط السياسي والجمعي . وأن الباحث قد يرغب ـ متبعا في ذلك أسلوب دوركيم في التحليل ـ في التعبير عن درجة تكامل المجتمع بواسطة بعض المؤشرات الكمية مثل معدل الانتحار[2] . ومن الواضح أن قياس النشاط السياسي ومقياس الانتحار كل مستقل عن الآخر إمبيريقيا . غير أن استخدام هذين المقياسين قد يؤدي إلى ظهور مشكلة أخرى تتعلق بعدم الوضوح أو النقاء التصوري . إذ يكون من المنطقي إستنادا إلى تقاليد عديدة للبحث في العلوم الاجتماعية ـ أن نفترض أن كلا من الاحتجاج السياسي والانتحار يقعان في إطار فئة أوسع من الإستجابات السلوكية للضغط الاجتماعي (وقد تحتوي هذه الفئة الأوسع على كل من النشاط الإجرامي ، والإتجاه إلى تعاطي الكحول ، والاضطرابات العقلية ، والارتداد الديني) . وبقدر ما تكون الحالة على هذا النحو ، فإن على الباحث ـ

(١) For an examination of this hypothesis, See Smelser, Theory of Collective Behavior, pp.364- 79.

(٢) Emile Durkheim, Suicide, Trans. George Simpson (New York: The Free Press of Glencoe, Inc., 1951).

في هذا المثال ـ أن يعمل على تقدير قوة المتغير المستقل المفترض (سوء التنظيم الاجتماعي) بالاشارة إلى البديل السلوكي المتمثل في (الانتحار) وإلى المتغير السابع (الاحتجاج السياسي) . ومن ثم فهو يقيس العلاقة بين متغيرين تابعين وليس بين متغير مستقل وتابع . ولكي نحسن إختبار الفرض ، فإنه ينبغي إستخدام مقياس أكثر مباشرة وإستقلالا من الناحية التصورية (مثل صراع الدور أو الصراعات الاثنية) لقياس سوء التنظيم الاجتماعي .

تنظيم الفروض في نماذج

لا يكفي مجرد إعداد قائمة بالمتغيرات المؤثرة على مسار التغير الاجتماعي ، تأسيس نظرية عن التغير . فأقصى ما يمكن أن يقدمه هذا الحصر للمتغيرات عددا من الفروض المنفصلة عن بعضها البعض . إذ ينبغي أن تنظم المتغيرات في أي من أنواع النماذج التفسيرية . والنموذج إذا عرفناه ببساطة عبارة عن إطار تصوري يحدد أنه إذا إتحدت مجموعة معينة من المحددات بطريقة معينة ، فإننا نتوقع نتاجا معينا (نمطا من التغير) . وبمعنى ما يعتبر النموذج تفسيرا : غير أنه يختلف عن التفسيرات البعدية ad hoc لبعض المواقف التاريخية في كونه منظما في نطاق مصطلحات صورية عامةوواضحة . ولأن مجال التغير الاجتماعي ليس مجالاً ناضجاً من الناحية العلمية ، فإننا نجد ، مع ذلك ، أن كثيرا من نماذجه ناقصة وليست واضحة وليست صادقة أيضا بدرجة كافية . وفضلا عن ذلك ، فإنه من الممكن أن نحدد أنماطا عديدة من النماذج ، التي تختلف من حيث درجة صوريتها أو كفاءتها الامبيريقية

ويندرج واحدا من أكثر أنماط النماذج التفسيرية في مجال التغير الاجتماعي تحت اسم مدخل « التاريخ الطبيعي » ويتضمن هذا المدخل الادعاء بأن نوعا معينا من التغير يتكشف عبر عدد متميز من المراحل . ويتمثل النموذج الكلاسيكي للمراحل الطبيعية في ذلك النموذج الذي أسسه كل من كارل داوسون Carl A. Dawson ووارنر جيتس Warner E. Gettys . حيث تبدأ الحركة الإجتماعية (الثورية) بمرحلة أولية تتميز « بالقلق الإجتماعي » تتحول إلى « مرحلة شعبية من النمط الجمعي » ثم « مرحلة من التنظيم الرسمي » ثم

تصـل في النهايـة إلى وضع نهائي هي مـرحلة « الاستقرار » . حيث تقـدم هـذه المراحل الكلية المتتابعة في العادة أيا من أشكال النظم الجديـدة « كظهـور طائفـة دينية ، أو قانـون من نوع جـديد لـلأسرة ، أو إصـلاحا سيـاسيا[1] . ويـوجد نموذج مقارن للثورات في تحليل كـرين برنتـون Craine Brinton . لثورة ١٧٨٩ الفرنسية ، والثورة الأمريكية ، وثورة ١٦٤٢ البريطانية وثورة ١٩١٧ الروسية . وقـد وجـد في هـذه الثورات أن المجتمـع في المرحلة الأولى يكـون في حـالـة من الـرخاء الاجتمـاعي ، غير أنـه يكون محكـومـا بحكـومـة تعـاني من المشكـلات الإقتصادية والضعف السياسي . وفي هذا المناخ تفقد جماعات كثيـرة ـ وبخاصـة المثقفين ـ بصورة متزايدة ولاءها للنظام القديم . وتتضمن المرحلة التـالية الثـورة الحقيقيـة ، وإنتقال امتـلاك القـوة . ويمتلك المعتـدلـون من بـين الثـوار السلطة لفترة ، غير أن المتطرفيـن يستولون بعد فترة عـلى السلطة ، ومن ثم يبدأون فتـرة من الرعب الدموي . وفي العادة تكـون هذه الفتـرة محدودة من حيث دوامهـا . وبعد فترة تختفي تجاوزات الثورة ويتم إستيعاب بعض أهدافهـا ، غير أننـا نجد أن المجتمع يتحول في كثير من جوانبه إلى الأساليب قبل الثورية[*، 2] .

ويعتبر الزمن هو المبدأ الأساسي المنظم لنمـوذج التاريـخ الطبيعي ، وهـو المبـدأ الذي يؤكـد ـ حسبما تـذهب الحقيقة التـاريخية ـ أن المـراحل تتبـع بعضها البعض في نـوع من التتابـع الزمني . وينـظم هذا المبدأ مجموعـة المتغيـرات التي تتصـل بتسلسل أحـداث التغير الاجتمـاعي بطريقـة مبسطة ، ومن ثم يقلل من عشـوائية حـدوثها أو وقـوعها . غـير أن هذا النمـوذج يقدم وصفـا عامـا وليس تفسيرا ، ولذلك فمن النادر أن يتبنى المفكرون مدخـل التاريـخ الطبيعي للبحث

(١) Carl A. Dawson and Warner E. Gettys, An Introduction to Sociology (New York: The Ronald Press, 1929), pp.787- 803.

(*) يقدم تالكوت بارسونز نظرية ممـاثلة عن التغير الاجتمـاعي الذي تقـوم به صفـوة ثوريـة ملهمة . حيث يصـل من دراسته إلى نتيجـة أنه بـرغم قيام الثـورة ، فإن الثـوار والنسق عادة مـا يواصلون المحافظة على كثير من عناصر نسق ما قبل الثورة ، ويرجع ذلك إلى إستيعاب الثوار لهذه العناصـر في بنائهم الدافعي الذي يفرض عليهم التكامل والتفاعل حسب كثير من المعطيات القديمة . انظر في ذلك مؤلفه النسق الاجتماعي . ص ٥٢٠ ـ ٥٢٥ «المترجم » .

(٢) Crane Brinton, The Anatomy of Revolution (New York: Vintage Books, 1958).

عن الأسباب التي تؤدي إلى قيام مرحلة معينة بالتمهيد للمرحلة التالية ، ولماذا نتوقع تتابعا محددا للمراحل وليس تتابعا آخر .

ويتمثل الأسلوب الصوري الآخر لتنظيم العوامل المحددة للتغير فيما أسميه بمدخل « القيمة المضافة »(*) . ويمكن أن تساعدنا المماثلة في الكشف عن منطق هذا المدخل . فمثلا نجد في مصنع السيارات أن الحديد الخام يحول إلى سيارات وذلك من خلال عدد من مراحل التشغيل ، التي تتطلب مرور الحديد الخام في مراحل تنقية الحديد ، وإضافة الفولاذ ، ثم مرحلة التشكيل ، ثم تجميع الحديد مع الأجزاء الأخرى للسيارة ، ثم التلوين ، ونقلها إلى بائع التجزئة ، ثم البيع . ومن الطبيعي أن تضيف كل مرحلة « قيمتها المضافة » إلى التكلفة النهائية للمنتج الكامل التجهيز . ويتمثل العنصر المحوري في تتابع « مدخل القيمة المضافة في أن أي من المراحل لا تستطيع أن تسهم بقيمتها المحددة حتى تنتهي المراحل السابقة عليها ؛ وعلى سبيل المثال فلا قيمة من تلوين الحديد الخام ، ولكي يكون التلوين فعالا ، فإنه ينبغي الانتظار حتى إستكمال العمليات السابقة عليه . ومن ثم تعتبر كل مرحلة ضرورية بالنسبة للانتاج النهائي للسيارة ، غير أنه لا يمكن أن تكون أي من المراحل فعالة إذا لم تحدث في الموضع المحدد لها في إطار تتابع العمليات . فإذا نظرنا إلى عملية الانتاج بهذا الأسلوب ، فإنه من الواضح أن المتغيرات لم تشكل مجرد قائمة من العوامل ، ولكن كان من الضروري إنتظامها بطريقة محددة لكي تؤدي النتيجة المرغوبة .

فإذا طبقنا هذه المماثلة على عملية التغير الاجتماعي فإننا سوف نحصل على نفس النتائج . فإذا إفترضنا أننا مهتمون بتفسير نشأة أسلوب الانتاج الصناعي ، فإننا سوف نجد أنه من الواضح أن المهارة التكنولوجية العالية تمثل أحد الشروط الضرورية . غير أنه إذا لم يستفاد من المهارة في سياق بنائي محدد ـ

(*) قمت بتوضيح هذا المدخل في كتابي :

Theory of Collective behavior, pp.12- 21.

ويمكن أن توجد معالجة سابقة لهذا المدخل مع الاشارة إلى أسباب التطور الصناعي في كتابي :
Social Change in the industrial revolution, pp. 60 - 62.

وهـو السياق الـذي يحتوي عـلى نظام لتـوزيـع المنتجـات ، وأسلوب للتبـادل ، ومستوى ضروري من المهارة بالنسبة لقوة العمل ، وما إلى ذلـك ـ فإنها لا يمكن أن تصبـح فعالـة بإعتبـارهـا عـامـلا محـددا لأسلوب الانتـاج الصنـاعي . فـإذا إستشهـدنا بمثـال آخر عـرضنا لـه سابقـا . حيث الاتجاه نحـو إغتنـام الفـرصـة والحصول على الربح يعتبر عاملا أساسيا يحدد السعي المحمـوم في سوق الأوراق المـالية . غـير أن ذلك إذا لم يحـدث في سيـاق من الممكن فيـه أن نحصـل عـلى الأشياء الثمينة ونتخلص منها بسرعـة ، فإن ذلـك لا يمكن إعتباره عـاملا فعـالا لهذا السعي المحموم . ذلك يعني أن نموذج القيمة المضافة يتأسس حينما يتم جمع عـدد من هذه المتغيـرات بأسلوب منـظم لتقـديم تفسـير لنمط معـين من التغـير الاجتماعي .

وتتمثل إحدى خصائص نموذج القيمة المضافة التفسيري في أنه بينما يجمـع النموذج عددا من الشروط الضرورية ، كل في علاقة مع الآخر ، فإننا نجـد أن هـذه العلاقـة ليست محددة تمـاما . حيث نجـد في أفضل الحـالات أن الـظروف مرتبة على مقياس محدد بصورة متزايدة بالنظر إلى نتاج محدد . غير أننا من نـاحية أخرى لا نعرف سوى القليل عن التفاعل الكائن بين العـوامل المحـددة للتغير ، أعني الدرجة التي يؤثر فيها كل منهم على الآخر ، وكذلك الدرجة التي يتأثر كل من هذه العوامل المحددة بالعوامل الأخرى . وبإيجاز فـإن نموذج القيمـة المضافـة يمكن تحسينـه إذا أمكن تـوجيـه إهتمـام أكـثر نحـو تحـديـد المبـادىء التي تحكم العلاقات بين المتغيرات المستقلة .

ومن بين النماذج التفسيرية الأكـثر احكامـا في العلوم الاجتماعيـة توجـد تلك النماذج التي تستوعب المبادىء العديدة للتوازن . وقـد حدث أقصى تـطور لمبادىء التوازن في تحليل الأنساق الإقتصادية(*) ، وإن كـانت نماذج التـوازن قد استخـدمت أيضـا ـ وإن لم يكن تحت نفس الاسم دائـماً ـ في العلوم السلوكيـة الأخرى ، ولكي نختم مناقشة المعايير العامة لنظريـة التغير ، سـوف أعطي قـدرا

(*) من أجل مسح أكثر شمولا لنماذج التوازن العامة في علم الاقتصاد أنظر Robert E.Kuenne, the theory of Ceneral Economic Equilibriun (Princeton: Princeton university press, 1963).

من الاهتمام كفكرة التوازن . ومع ذلك فقبل الشروع في ذلك ، فإني أحب أن الفت النظر إلى أن مبدأ التوازن ليس شيئا مختلفا من الناحية الكيفية عن الأنواع الأخرى من النماذج التفسيرية ، وإن كان يعتبر ببساطة طريقة بديلة لصياغة أو تأسيس التفسيرات والتنبوءات المتعلقة بالظواهر الإمبيريقية المتنوعة[1] . وفي هذا الاطار تشير فكرة التوازن في معناها الأكثر عمومية إلى المبدأ الذي يؤكد أن مجموعة معينة من المتغيرات تشكل نسقا ـ بمعنى أن لديها علاقاتُ معينة ومحددة كل بالآخر ، وأن هذه العلاقات تستمر أو تتغير بأساليب محددة عبر الزمن بواسطة عمليات التكيف المحددة .

ويمكن إستيعاب مقومات نسق التوازن من خلال المثال الإفتراضي التالي . فإذا إفترضنا أن مجال إهتمامنا يتمثل في السياسة الداخلية لمجتمع معين ، وأننا نرغب في تفسير العلاقات المتبادلة بين ثلاثة متغيرات ـ مستوى الفساد السياسي ، متوسط معدل الضرائب الداخلية المفروضة على المواطنين ، تغير موظفي المجتمع المنتخبين . وإذا إفترضنا أننا قد أنجزنا بنجاح أكثر أو أقل حلا للمشكلات المتعلقة بتعريف هذه المتغيرات ، أو الخاصة بتأسيس مؤشرات إمبيريقية صادقة وقادرة على قياسها . وحسب النموذج الإفتراضي الذي قدمناه الآن ، فإن العلاقات التالية توجد عادة بين المتغيرات الثلاثة : حينما يحقق الموظفين المنتخبون مستوى من ولاية الأمر تتمتع بدرجة أمان معقولة من خلال إنتخابهم المتكرر (أعني ، حينما لا يكون هناك تحولا ذا قيمة عنهم) فإن هؤلاء الموظفون سوف ينتابهم الاحساس بإمكانية الاغتراف من الأموال العامة للانفاق على أقاربهم ، وأصدقائهم ، ومؤيديهم السياسيين ، وخلصائهم . فإذا تزايدت هذه الممارسات بدرجة أكثر ، فإن الضغوط على الأموال العامة تبدأ في التزايد . ويجد الموظفون أنه من الضروري رفع مستوى الضرائب العديدة لكي يستطيعوا الوفاء بمتطلبات هذه الضغوط . وفضلا عن ذلك ، فإن الزيادات في الضرائب من شأنها أن تثير سخط تلك القطاعات من سكان المجتمع التي لا تحصل على فوائد أو مكاسب . وحينئذ ، يبدأالناخبون في الانتخابات العامة في التحول عن

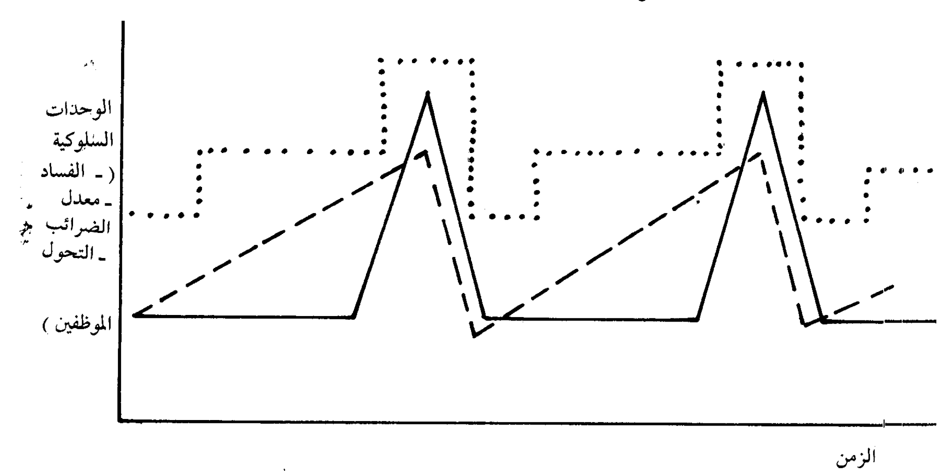
(1) Robert E. Kuenne, The Theory of General Economic Equilibrium (Princeton: Princeton University Press, 1963) pp.3- 4.

شاغلي المناصب . فإذا تم إنتخاب موظفين جدد ، فـإنهم يبدأون في « القضـاء » على الفساد بواسطة سلسلة من الاصلاحات ، وهو الأمر الذي يمكنهم حينئذ من تخفيض الضرائب . وبهذا الأسلوب فهم يحصلون عـلى دعم الناخبـين ، فهم من الطبيعي أن يميلوا إلى البقاء في المناصب في الإنتخابات التالية . ومع ذلك ، فإذا هم قـد منحوا الأمـان للبقاء في المنـاصب ، فإن هـذه الصفوة الجـديدة تبـدأ في الانغماس في ممارسات فاسدة . وهذا من شأنه أن يؤسس مـرة أخرى التعـاقب المعقد والمعتاد للأحداث كما وصفناه الآن .

وفي هـذا النموذج البسيط نجـد أن المتغيرات الثـلاثـة ـ الفسـاد ، معـدل الضرائب ، إنقلاب الموظفين ـ على علاقة متوازنـة بين كـل منهم والآخر ، طـالما أن التغير في أحدهما يؤسس التغير في المتغيرين الباقيين ، وطالما أن هذه التغيرات بدورها لهـا نوع من التغـذية المـرجعية لانتـاج التغير في المتغـير المؤسس للتغير . وفضـلا عن ذلـك ، فمن شـأن هـذه العـلاقـات المحـددة أن تنتـج سلسلة من الحركات الدورية المتداخلة بين المتغيرات الثلاثة . ويمكن أن نمثل لذلك بالشكل البياني التالي :

شكل رقم (٢)

الحركات الدورية المتداخلة بين المتغيرات الثلاثة



حيث نمثل للتحول عن الموظفين بالخط الثقيل ، ونمثل لمستوى الفساد بواسطة الخط المتقطع ، بينما نشير إلى معدل الضرائب بواسطة الخط المنقط . حيث يؤدي الأمان في المنصب (مستوى الخط الثقيل إلى إرتفاع مستوى الفساد . وبعد فترة تبدأ الضرائب في الارتفاع ، وهذا بدوره يؤدي إلى التعجيل بالتحول عن الموظفين شاغلي المناصب في حين الإقتراع . وبالتالي تنخفض مستويات المتغيرات الثلاث بصورة حادة ، غير أننا نجد أن مستوى الفساد يبدأ زاحفا نحو الارتفاع ثانية ، مؤسسا بذلك نمطا دوريا من التغير بالنسبة لكل متغير . وبرغم ذلك يختلف الخط البياني لكل دورة ، وذلك لأن وحدات كل متغير تختلف من حيث قابليتها للإنقسام . وعلى سبيل المثال ، فإنه من الممكن أن نصور إرتفاع وإنخفاض معدل الفساد بصورة هادئة ، طالما أنه يمكن أن يرتفع أو ينخفض بواسطة مقادير صغيرة للغاية . وعلى النقيض ، نجد أن معدل الضرائب يظهر من خلال خط بياني غير متنظم ، طالما أن بالامكان تغييره بواسطة الاجراءات التشريعية فقط . وبالمثل يظهر التحول عن انتخاب الموظفين العموميين مساراً ربما غير منتظم بدرجة أكثر ، طالما أنه يمكن تغييرهم في وقت الاقتراع فقط (كل سنتين مثلا) . وبرغم إختلاف الخطوط البيانية ، فإنه يبقى أن الحركات الدورية في هذه الحالة تتحدد أساساً بواسطة مبادىء التوازن التي تحكم العلاقات بين المتغيرات الثلاثة .

ومن الممكن إذا استخدمنا هذا المثال أن نحدد مقومات توازن الأنساق بصورة عامة . وتعتبر المتغيرات هي المقوم الأول والأكثر وضوحاً في هذا الصدد . وفي المثال نجد أن المتغيرات تضم ثلاثة أنواع من الظواهر السياسية المعروفة ، غير أنه يمكن إشتقاق هذه المتغيرات بصورة عامة من أي من الفئات التي حددناها سابقا وفي بعض الأحيان يشار إلى التغيرات في المؤشرات الامبيريقية التي تمثل هذه المتغيرات بإعتبارها مخرجات للنسق المتوازن . وتعتبر العلاقات القائمة بين المتغيرات هي المقوم الثاني في نسق التوازن . وفي المثال السابق ، يبدو معدل الضرائب في وقت ما بإعتباره وظيفة مباشرة لمستوى الفساد ، وفي وقت آخر بإعتباره وظيفة مباشرة لمستوى الفساد ، وفي وقت ثالث بإعتباره وظيفة أو نتيجة مباشرة للتحول عن الموظفين. بينما يبدو مستوى الفساد

بإعتباره نتيجة مباشرة لمعدل الضرائب . ومن بين هذه العلاقات تظهر فروضا محددة. (وينبغي أن نلاحظ أن التمييز في هذا النوع من النسق المتوازن بين المتغيرة المستقلة والتابعة أصبح نسبيا تماما . طالما أن كل متغير يظهر بإعتباره وظيفة للمتغيرات الأخرى . حيث يقيم كل متغير بإعتباره تابعا ومستقلا ، بحيث يعتمد ذلك على الوضع الذي ندخل منه إلى النسق . وفضلا عن ذلك ، فإنه يمكن إعتبار كل متغير مستقل وتابع في نفس الوقت أو هما معا) .

وتعتبر المعطيات الثابتة أو المسلم بها هي المقوم الثالث في أي نسق متوازن . ويضم هذا المقوم مجموعة الظواهر التي تعرف أو يشتبه في أنها تمارس تأثيرا على العلاقات بين المتغيرات ـ ومن ثم على مخرجات النسق ـ غير أنه « يفترض تجميد التغيرات في إطارها إستنادا إلى الضوابط التحليلية « وبهذا الأسلوب يصبح موضع تأكيد أن تأثيرها على المتغيرات يعتبر دائماً ، أو بالأحرى يمكن تحييده . ومن ثم تكمن هذه المعطيات الثابتة أو المسلم بها » بعيدا عن الطموح التحليلي للنموذج ، بمعنى أن لها تأثيرها الحتمي أكثر من كونها تخضع لأي تأثير حتمي آخر [1] . وفضلا عن ذلك تتم السيطرة على طبيعة ومدى تأثيرها الحتمي بواسطة مجموعة الافتراضات التحليلية[*]. ويمكن تصنيف المعطيات الثابتة أو المسلم بها لأي نسق متوازن في اطار الفئات الفرعية الثلاث التالية .

١ ـ تقع بعض الافتراضات ذات التأثير الحتمي بالنسبة للاستقرار ـ والتي تصاغ فيما يتعلق ببعض جوانب العالم الامبيريقي ـ خارج حدود النموذج . وعلى سبيل المثال تحتوي المثال التوضيحي الذي قدمناه على كثير من الإفتراضات الهامة التي لم نتحدث عنها ـ فمثلا لم نذكر أنه كان هناك كساد اقتصادي يؤثر على المجتمعات المحلية التي ندرس سلوكها الإقتصادي ، وأيضا لم تحدث تغيرات أساسية في القانون العقابي من شأنها أن تؤثر على وقوع ممارسات الفساد ؛ هذا إلى جانب أنه لم تحدث أحداثا عالمية كبرى ذات تأثير ، بالاضافة إلى أن

(1) Kuenne, op.cit., p.5.

(*) للاطلاع على مناقشة تتعلق بالفصل بين المعطيات الثابتة أو المسلم بها والمتغيرات الفعالة أو المؤثرة في سياق تعميم البحث الاجتماعي ، والجوانب المنهجية لاستنتاج التعميمات أنظر كتاب :
Neil smelser: Essays in sociological Explanation. pp. 16 ff. and. 71 ff.

المجتمعات المحلية لم تقع فيها أي كوارث طبيعية أو مجاعات ، وما إلى ذلك . ويستند أي نموذج للتوازن - وفي الحقيقة أي نموذج آخر - في الغالب على قائمة غير متناهية من المتغيرات تتعلق « ببقية العالم المحيط » . وقد يصبح نوعاً من الحذلقة أن نحاول حصر كل المتغيرات الخاصة بكل نموذج للتوازن ؛ غير أنه على الرغم من ذلك ، فإننا ينبغي أن نأخذ في الإعتبار أن التغيرات الهامة في الظواهر موضع الاهتمام التي إستبعدتها هذه الافتراضات من الممكن أن تؤثر في العلاقات المفترض وجودها في نموذج التوازن ، إن لم تغير طبيعتها .

٢ - يفترض أن تؤثر بيئة النسق ذات الملامح المحددة على سلوك المتغيرات ، ولكن بأسلوب دائم . وعلى سبيل المثال تعتبر حقيقة أن الانتخابات التي تجري كل عامين فقط هي المسئولة عن الارتفاع والانخفاض غير المنتظم للمنحنى الذي يمثل التحول عن أصحاب المناصب ، برغم أن أسباب حركات الارتفاع والانخفاض قائمة بذاتها في التفاعلات الكائنة بين المتغيرات الأولية . فإذا إستشهدنا بمثال آخر ، فإننا سوف نجد أن منحنيات الاستثمار في صناعات كصناعة السفن أو السكك الحديدية - التي يفترض إستهلاك إستثماراتها بمقادير غير مجزأة - تميل إلى أن تكون مجمعة Lumby وغير منتظمة بدرجة أكثر من منحنيات الاستثمار اللازمة لسلسلة من بائعي التجزئة . حيث تفرض هذه المؤثرات البيئية نفسها عنوة على النسق المتوازن - وهي على هذا النحو تختلف عن النوع الأول من المعطيات الثابتة أو المسلم بها ، التي يفترض أن لا يكون لها تأثير على النسق - غير أن هذا التأثير أو التدخل تكون له في العادة طبيعته الدائمة Constant وليست المتغيرة(*) .

٣ - تحتوي نماذج التوازن على إفتراضات تتعلق بالمتغيرات التي تتوسط بين المتغيرات الأولية . وفي المثال السابق ، فإننا نجد أن طول مدة البقاء في المنصب ترتبط إيجابيا بمستوى الفساد . حيث يستند هذا الإرتباط إلى بعض الافتراضات السيكلوجية المتعلقة بشاغلي المناصب السياسية - والتي تحدد أنهم إذا شعروا

(*) وبديلا لذلك ، فإن هذه التدخلات البيئية الفعالة ، قد يفترض وجودها ، بإعتبار أن وجودها ليس وجودا مشكلا ، كما هي الحال في النماذج الاقتصادية ، حيث يفترض أن تكون العوامل الاقتصادية في إطارها قابلة للإنقسام بصورة مستمرة أو متحركة بصورة تامة .

بالأمان في مناصبهم ، فإن مشاعر الجرأة والجسارة سوف تصبح قوية لديهم . ومن ثم فهم سوف يبدأون في الشعور بأن في استطاعتهم ممارسة بعض النشاطات السياسية المشكوك في شرعيتها مع إمكانية الافلات من العقاب . وفضلا عن ذلك . فإنه إذا امكن تعديل هذه المتغيرات السيكلوجية ، فإن العلاقات بين المتغيرات الأولية سوف تتغير أيضا . وعلى سبيل المثال ، إذا سلمنا بأن الاستقرار في الوظيفة يزيد من إستقامة الموظف وإحساسه بالإلتزام العام . فإن العلاقات بين التثبت في الوظيفة ومستوى الفساد سوف تنعكس . فإذا إنتقينا مثالا آخر . تستند فيه العلاقات بين الأسعار ودخل المستهلكين ، وانفاقات المستهلكين المفترضة في النماذج الإقتصادية العديدة إلى الافتراض القائل بأن المستهلك سوف يسعى إلى رفع منفعته إلى الحد الأعلى وفقا لمبدأ محدد . فإذا تم تعديل هذا الإفتراض أو التخلي عنه ، فإن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية سوف تتغير أيضا وفقا لذلك .

وتؤسس الافتراضات التي تتوسط بين المتغيرات الأساسية معنى للعلاقات القائمة بين هذه المتغيرات . وإستنادا إلى ذلك فإذا طرح سؤال يتعلق بسبب أن البقاء في المنصب يرتبط إيجابيا بزيادة الفساد ، فإننا نعثر على الإجابة في سيكلوجيا شاغلي المناصب المنتخبين . وإذا تساءلنا عن سبب تغيير المستهلك لعاداته الشرائية حينما يرتفع سعر أحد المنتجات بينما ينخفض آخر ، فإننا نعثر على الإجابة بالاشارة إلى نوع الافتراضات السيكلوجية المتضمنة في دلالة المنفعة بالنسبة له . بالاضافة إلى ذلك ، فإن هذه الافتراضات الوسيطة تقدم لنا على الأقل تصوراً جزئيا للميكانيزمات التي تؤثر بها المتغيرات الأساسية كل على الآخر . وفي المثال السابق ، فإننا إفترضنا أن أحد المتغيرات الرئيسية (الاستمرار في المنصب) له بعض الآثار السيكلوجية بالنسبة لشاغلي هذه المناصب ، حيث نجد أن هؤلاء الموظفين يتصرفون وفقا لهذه الآثار ، وأن سلوكهم يؤدي إلى التغير في متغير أساسي آخر (الفساد) . ومن ثم فبرغم أن الافتراضات الوسيطة(*) لم تتغير ـ ولهذا السبب نجدها تصنف في فئة « المعطيات

(*) نقصد بالمتغيرات أو الافتراضات الوسيطة intervening تلك المتغيرات التي تنقل تأثير المتغيرات المستقلة إلى المتغيرات التابعة . ذلك لأن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ليست مباشرة ،

الثابتة أو المسلم بهـا ـ فإنها تلعب دورا هـاما في وصـل المتغيرات الأسـاسية كـل بالآخر .

فإذا إستطعنا تحديد هذه المعـوقات المتعلقـة بالنسق المتـوازن ـ المتغيرات ، العلاقات ، فئات المعطيـات الثابتـة أو المسلم بها ـ فـإننا ينبغي الآن أن نحـاول تحـديد متضمنـات إستنتاج الفـروض داخل النسق المتـوازن . وفي هـذا الاطـار يتكون الاستنتاج من التحديد الكامل والمنظم لمتضمنات كل المعطيـات الثابتـة أو المسلم بها ، وكذلك العلاقات بالنسبـة لسلوك المتغيرات . ويمكن التنبـوء بأحـد جوانب تغير المتغير بالنظر إلى علاقاته بالمتغيرات الأخـرى ، إضافـة إلى أنه يمكن التنبوء بجانب آخر بالنـظر إلى الأساليب التي يمكن بـواسطتهـا أن تفرض أنـواع المعـطيات الثـابتة أو المسلم بهـا ذاتها عـلى النسق ، أو تؤثر عليـه . وإذا حاولنـا التعبير عن ذلك صوريا فإننا نقول « أن قيمة متغيـرات النموذج تتحـدد بواسـطة التفاعل الذي تفرضه المعطيات والعلاقات المتبادلة القائمة بينها وبين المتغيرات ، وذلـك بـالنـظر إلى الافتـراضـات السلوكيـة أو الـطبيعيـة للنمـوذج أو كليهـا معا » [1] .

ويعتبر التمييز بين المتغيرات من ناحية والمعطيات الثابتة من نـاحية أخـرى تمييـزا نسبيـا . إذ يـؤدي التخفيـف مـن حـدة الافتـراضـات الـتحـليليـة الـتي « تجمـد Freaze » المعطيـات الثابتـة ، إلى تحـول هـذه المعطيـات لـكي تصبح متغيرات ، يمكن النظر إليها في علاقتهـا بالمتغيـرات الأخرى في نسق التـوازن . وعـلى سبيل المثـال ، نجد أنـه من الممكن التخفيف relax من حدة العديد من الافتـراضات المقيـدة في نمـوذج التـوازن الاقتصـادي العـام ـ كـالتعبئـة الكـاملة للمـوارد ، والمعرفـة الكاملة بـالسوق من جـانب الفاعلين ، ورفـع الحد الأعـلى للمنفعة ـ ثم نحاول التحقق من نتائج ذلك بالنسبـة للنسق، وفي مقابـل ذلك ، فـإنه يمكن تحـويل المتغيـرات إلى معطيـات ثابتـة عن طريق تغيـير الافتـراضـات المتعلقة بها . ويتكون تطويـر نظريـة التوازن في جـانب منه من خـلال التخفيف

ﻫ ولكن ينتقل تأثير الأولى إلى الثانيـة عادة من خـلال مجموعـة ثالثـة من المتغيرات تقـع في المسافـة الواقعة بين نمطي المتغيرات . « المترجم » .

(1) Kuenne, op.cit., p.5.

الانتقائي والمنظم للإفتراضات ـ بمعنى أن تعالج أنواع جديدة من المعطيات بإعتبارها متغيرات ، وتضاف إلى المعرفة المتعلقة بالمبادىء التي تحكم فاعلية النسق . ومن الطبيعي أن توجد قيود على هذه العملية ، فكلما تم تخفيف الافتراضات بدرجة أكثر فأكثر ـ وكلما تم تأسيس متغيرات أكثر فأكثر في نفس الوقت ـ فإن نسق التوازن لا يصبح عمليا من الناحية الصورية .

ويمكن كشف منظورات المنظر فيما يتعلق بالطبيعة البشرية والمجتمع بصورة أساسية من خلال إفتراضاته فيما يتعلق بالمعطيات الثابتة . وعلى سبيل المثال ، فمن خلال قيامي بالربط بين البقاء في المنصب وبين وقوع الفساد ، فإني قدمت وجهة نظر في شاغلي المناصب بإعتبارهم ذوي طبيعة شريرة وإنتهازيون . ومن ناحية أخرى ، فنحن إذا ربطنا معدل الضريبة بمعدل التخلي عن المنصب مباشرة . فإننا بذلك نقدم وجهة نظر في الناخب بإعتباره ساخطا على الدوام . ومن ثم فقد يسأل أحد ناقدي النموذج الذي طرحته بشأن إختيار احد المنظورات السيكلوجية لتحليل سلوك القادة السياسيين ، ومنظورا آخر لتحليل سلوك المواطنين في المجتمع ؟ . وإذا كان ذلك صحيحا ، فيما هو السبب ؟ وهل إختيار كل منظور له ما يبرره ؟ . فإذا إخترنا مثالا آخر لنستشهد به ، فإنني في محاولتي تحديد إستجابة الناخبين للأعباء الضريبية المتزايدة ، فإنني إفترضت أنهم يعبرون عن عدم رضائهم في وقت الانتخابات فقط ، أو أنهم قد لا يلجأون إلى إغتيال الزعماء السياسيين بإستخدام العنف ، أو أنهم قد يحاولون الامساك بمقاليد السلطة في المجتمع . وقد يسأل الناقد سؤال له وجاهته يتعلق بسبب إختياري وجهة النظر التي تنظر إلى المواطنين بإعتبارهم يحترمون القانون والنظام ، وهو قد يفترض أني إذا نظرت إليهم نظرة مختلفة ، فإنني قد أخلق نموذج من نوع مختلف تماما . وفي هذه الاطار ينبغي عدم النظر إلى هذه الانتقادات بإعتبارها متضمنات أيديولوجية وفلسفية للتفسير العلمي . وكما إتضح لنا يستند إشتقاق الفروض المتصلة بالمتغيرات الأساسية إلى حد كبير إلى أنواع المعطيات الثابتة هذه ، فإذا كانت المنظورات الايديولوجية والأخلاقية والاجتماعية والسيكلوجية الخاصة بالمنظر غامضة ومتناقضة ، أو غير صحيحة إمبيريقيا، فإن ذلك يحط إذن من قدر الكفاءة العلمية للنموذج ذاته .

أنواع نماذج التوازن

تنظم نماذج التوازن وفقا لعدد من المعايير المختلفة ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى وجود أنواع عديدة من النماذج ، كل منها له استخدام محدد في العلوم السلوكية .

ويتعلق أحد هذه المعايير بالدرجة التي نفترض عندها أن تشكل مقومات التوازن - المتغيرات ، المعطيات الثابتة والمسلم بها ، العلاقات - نسقا متحررا كلية Self-Determining ، أعني متحررا من المؤثرات الخارجية . فإذا نظرنا إلى النسق من خلال هذه الرؤية فإنه في هذه الحالة يشكل نسقا من التوازن المغلق Closed ؛ فإذا نظرنا إلى المؤثرات الخارجية بإعتبارها تحدد القيم والتفاعلات التي تسود بين المتغيرات فإن النسق الناتج سوف يكون نسقا من التوازن المفتوح . ويعتبر نموذج والراس Walras الكلاسيكي في الاقتصاد أحد نماذج الأنساق ذات التوازن المغلق :

(يعتبر نسق والراس نسقا مغلقا ، إذ أنه ليس هناك تأثير خارجي عليه ، حيث يبيع المستهلكون خدماتهم في مقابل شراء إنتاج المصانع ، بينما تشتري المصانع خدمات العملاء والمواد الخام لكي تتمكن من صناعة المنتجات التي تباع إلى المستهلكين والمصانع الأخرى . وفي نطاق هذا الاطار العام ، تتمثل المشكلة الرئيسية في ظروف التوازن بالنسبة للاقتصاد ككل . حيث يمكن في هذا الاطار فقط أن نحدد أسعار المنتجات ، وخدمات العملاء ، والتكاليف . . . ويمكن وصف هذا النسق بواسطة معادلات عديدة . حيث توجد مثلا معادلات الطلب التي تعبر عن أسعار المستهلكين ، ليس فقط بإعتبارها نتائج لارتفاع أثمان السلع موضع الاهتمام ، ولكن بإعتبارها نتائج لأسعار سلع المستهلك الأخرى بنفس القدر . ثم تأتي بعد ذلك معادلات التكلفة ، وإستنادا إلى إفتراض أن الأثمان تختلف مباشرة بإختلاف التكاليف ، فإن بإمكان الباحث منا أن يحصل على سلسلة من المعادلات التي يصبح فيها الثمن معادلا لنفقات الخدمات المنتجة . وعلى هذا النحو ، تصف المعادلات الكمية العلاقة بين مخزون الخدمات والمتيسرة من ناحية ، وبين الكمية المستفاد بها بالنسبة لكل سلعة من ناحية أخرى . إضافة إلى أن أسعار الخدمات المنتجة تحدد مستويات الجودة

وكمية الانتاج . ومن ثم فقد يستفاد من مجموعة التكاليف المنخفضة لزيادة انتاج المصنع [١] .

ولا تصل معظم أنساق التوازن في العلوم الاجتماعية إلى هذه الدرجة من الاحكام . ويذهب تالكوت بارسونز في تقدير تصوره عن « نسق الفعل » إلى الفعل بأنه لم يتطور بدرجة كافية بحيث يتيح الانتقال الاستنتاجي من أحد جوانب النسق أو حالاته إلى أخرى ، بحيث يمكن القول بأنه إذا كانت الحقائق في القسم (أ) هي (و) ، (س) ، فإن الحقائق التي في القسم (ب) ينبغي أن تكون (ي) ، (ز) [٢] . ويمكن ادراك المستوى البنائي - الوظيفي للتنظيم النظري عند تالكوت بارسونز بإعتباره « نموذجا نظريا » يقترب بصورة أفضل من النسق المغلق . ويمكن أن توصف البناءات داخل هذا الاطار بواسطة المقولات التي تم تطويرها منهجيا بقدر الامكان ، وفي هذا النطاق يمكن تقييم التغيرات في البناءات بالنظر إلى دلالتها الوظيفية بالنسبة للنسق ككل ، وأيضا بالنظر إلى العمليات الدافعية Motivational التي تحافظ على بقاء هذه البناءات على علاقة مع بعضها البعض ، أو تؤدي دورها في عمليات الانتقال من نمط بنائي إلى آخر [٣] . وطالما أنه لا يمكن إشتقاق أو استنتاج مفاهيم « البناء » و« الوظيفة » و« العملية الدافعية » كل من الأخرى ، فإن نسق الفعل كما حدده تالكوت بارسونز ينبغي إعتباره نسقا للتوازن المفتوح نسبيا[*] .

---

(١) Ben B. Seligman, Main Currents in Modern Economics; Economic Thought Since 1970 (New York: The Free Press of Glencoe, Inc., 1962), pp.376- 77.

(٢) Talcott Parsons, The Social System (New York: The Free Press of Glencoe, Inc., 1951), p.20.

(٣) Ibid., pp.20- 22.

(*) إنتقد الكسندر جرشنكورن Alexander Greschenkorn تالكوت بارسونز بسبب حديثه عن النسق الاجتماعي بلغة التوازن قائلا « لقد قدم النسق البارسونزي بإعتباره نسقا للتوازن الاجتماعي ، ومن يشجع على تأسيس المقارنات مع مفهوم التوازن العام في الاقتصاد . غير أنه يبدو مرة تلو أخرى أن مفهوم التوازن قد إتسع لكي يصبح مشاركا في حدود مشتركة مع مفهوم المجتمع المنظم . وما ناقشناه حينئذ ، ليس مناقشة شروط التوازن بإعتبارها الحد الأدنى للشروط اللازمة للوجود الاجتماعي ، وهي التي قد تعني أن العمليات الأكثر أهمية والأكثر تنوعا يمكن أن تقع بدون أي تغير في المتغيرات الأساسية التي تدخل في النسق « الإتجاهات الاجتماعية، أعمال =

وتعتمد درجة ضرورة أن يمثل أي نسق للتوازن نسقا مفتوحا أو مغلقا نسبيا على عدد من الاعتبارات : بالنظر إلى جوانب الكفاءة الصورية ، فإن النسق ينبغي أن يبدو مغلقا تقريبا بقدر الامكان ، فإذا ترك النسق مفتوحا ، فإنه يعاني في العادة من عدم التحتيم النظري . إننا إذا إفتقدنا اللغة المحددة بدرجة كافية لوصف النسق ، فإنه من غير المفيد أن نقدمه بإعتباره نسقا مغلقا . فإذا كانت هناك وسائل رياضية ملائمة ـ على سبيل المثال المعادلات المتزامنة لوصف النسق ـ فإننا يمكن أن نقدمه بإعتباره نسقا مغلقا . فإذا إفترضنا وصف المتغيرات ، العلاقات ، والمعطيات الثابتة بمصطلحات غير واضحة ـ على سبيل المثال إذا تم الوصف بإستخدام اللغة الشائعة ـ فإنه من المحتمل أن تتداخل المصطلحات كل مع الآخر ، حتى تصبح الطبيعة المحددة للنسق غير معروفة إذا كانت المعرفة الامبيريقية التي على أساسها يفترض أن يكون النسق نسقا مغلقا في مواجهة مؤثرات العالم الخارجي غير كافية ، فإن غلق النسق قد يؤدي إلى تأسيس فروض إمبيريقية غير صادقة . إذ ينبغي أن تمثل الدرجة التي يعتبر في إطارها نسق التوازن نسقا مغلقا أو مفتوحا من الناحية التصورية حلا وسطا يتضمن هذه الاعتبارات العديدة .

ويتعلق المعيار الثاني لتصنيف أنواع التوازن بطبيعة تقديم نسق التوازن بإعتباره يمثل توازنا عاما أو جزئيا . ففي الإقتصاد يعالج النموذج العام لتوازن الاقتصاد بكامله(*) . بواسطة مجموعة من المعادلات المعقدة للغاية ، بينما يعالج نموذج التوازن الجزئي جانبا منعزلا فقط من إقتصاد المجتمع ـ على سبيل المثال طلب المستهلك لسلعة بعينها . وفي هذه الحالة الأخيرة ينظر إلى عناصر الاقتصاد الباقية بإعتبارها معطيات ثابتة ودائمة لأغراض تحليل الجانب المحدود موضع

= المقاولة Entreprencur والتنمية الاقتصادية » وقد ورد ذلك في مؤلف : Economic backwardness in historical perspective:

A book of essays (Cambridge:The belknap press of harvard university press, 1962) p.55,Fn,6.

(*) حتى هذا التوازن العام يعتبر جزئيا ، من منظور النظرة إلى المجتمع في كلية (الاقتصاد والأنساق الاجتماعية الأخرى) في حالة توازن . وتؤكد هذه الملاحظة على نسبية مفاهيم « الجزئي Partial » و« الشامل General » .

الاهتمام . وتجري معظم الدراسات التي تتناول العلاقات بين الأنواع المختلفة للبناء الاجتماعي في علم الاجتماع والأنثربولوجيا - على سبيل المثال العلاقات القائمة بين البناءات الدينية والبناءات الاقتصادية - في ظل شروط قريبة إلى حد كبير من تحليل التوازن الجزئي ، بمعنى النظر إلى البناءات الأخرى في المجتمع كما لو أنها معطيات ثابتة لا فاعلية لها . وحسب معرفتي ليست هناك صياغة دقيقة لظروف التوازن الشامل بالنسبة لكل المجتمع متيسرة في العلوم الاجتماعية . وأكثر من ذلك ، فحتى يمكن تحقيق تراكم لقدر أكبر من المعرفة المتعلقة بالعلاقات المحددة بين النظم - تلك المعرفة التي تستند إلى أنواع تحليل التوازن الجزئي والمحدود - فإنه من غير المفيد بصورة واضحة أن نحاول تأسيس هذه الصياغة العامة(*).

ويتعلق المعيار الثالث لتمييز أنساق التوازن بمدى إعتبار المعطيات الثابتة معطيات مجمدة Frozen ، وبصورة مماثلة ، يتعلق أيضا بدرجة تحديد قيم المتغيرات بصورة محددة . فإذا خصصت قيما محددة للمعطيات الثابتة ، ذلك سوف يساعد على التنبؤ بقيمة المتغيرات بدرجة أكثر تحديدا . وفي هذه الحالة يمكن وصف نسق التوازن بإعتباره نسقا محددا ، وإذا حدد المنظر من ناحية أخرى نطاقا كاملا من القيم الممكنة للأنواع المختلفة من المعطيات الثابتة ، فإن نتائج النسق ينبغي التعبير عنها بإعتبارها تعبر عن مدى الممكنات ، وليس بإعتبارها تبنؤات محددة ، وفي هذه الحالة يوصف نسق التوازن بإعتباره نسقا غير محدد أو غير حتمي .

ويعتبر الزمن هو المعيار الرابع لتمييز أنواع أنساق التوازن ، وذلك بقدر إستيعاب النسق لعنصر الزمن بصورة منظمة . فإذا قدم النسق بإعتباره محصلة لمجموعة القوى التي نتجت عن العلاقات الكائنة بين المعطيات الثابتة من ناحية والمتغيرات من ناحية أخرى . فإن النسق المتوازن يعتبر نسقا مستقرا . وفي هذا الاطار نجد أن عنصر الزمن لا يدخل كعنصر في نموذج التوازن المستقر . ومع

(*) للاطلاع على مناقشة الحالة التي يكون فيها تحليل التوازن الشامل في الاقتصاد مرهقا إذا لم يتم تبسيطه في إتجاه تحليل التوازن الجزئي أنظر ؛

Kunne, Op,Cit.pp.22-39.

ذلك فإذا أدرك النسق بإعتباره يتحرك خلال الزمن ، وتركز الانتباه على التفاعل المستمر بين المعطيات والمتغيرات لانتاج مسار محدد من خلال الزمن ، فإن نسق التوازن يعتبر نسقا ديناميا . ويعتبر التحليل الدينامي من ناحية والتحليل الاستقراري من ناحية ثانية ، حيث يتم وصف النسق في مواضع تاريخية متباينة حسب هذا النمط من التحليل ، غير أنه لا يعطي إهتماما كافيا للميكانيزمات التي يمكن بواسطتها الانتقال من وضع إلى آخر .

ويتمثل الأسلوب الخامس لتصنيف أنساق التوازن في تحديد المسارات المحددة التي تتخذها مخرجات النسق . ونطبق هذا الأسلوب في الحقيقة على الأنساق الدينامية أو المتطورة فقط ، وذلك لأن الحركة خلال الزمن تكون عادة متضمنة . ويعتبر النموذج المستقر أو المتزن Homeostatic من بين أحد نماذج التوازن الدينامي الأكثر شيوعاً . وتتمثل الخاصية التي تميز النسق المستقر في أنه حينما تؤدي إحدى المؤثرات إلى إقلاق العلاقات بين المتغيرات ، فإن هناك بعض الميكانيزمات التي تدفع إلى العمل لإرجاع النسق إلى حالته الأصلية . وقد حدد والتر كانون Walter B.Cannon في واحد من أعماله الكلاسيكية الأساليب التي يتحكم بواسطتها . مبدأ التوازن من هذا النوع في العمليات الجسمية حيث ذهب قائلا :

(يشكل عدم الاستقرار الطبيعي التام واحد من أعظم خصائص جسمنا وتركيبنا الكيماوي وضوحا . وهو الأمر الذي يعني أنه إذا حدث مجرد إعتراف بسيط في الوظائف المتآزرة للجهاز الدوري Circulatory Apparatus فإن جانبا من النسيج العضوي قد ينهار بصورة كاملة حتى أنه يضر ببناء الجسم في كليته . . . وإذا كنا قد لاحظنا وقوع هذه الاحتمالات في حالة أو أخرى ، فإننا قد لاحظنا أيضا كيف أنها تؤدي إلى وقوع كارثة محتملة ، حيث يحدث ذلك بصورة غير منظمة . وبإعتبار أن ذلك يشكل قاعدة أساسية تؤكد على أنه حينما تكون الظروف من النوع الذي يكون له تأثيره الضار على الكائن العضوي ، فإن هناك مجموعة العوامل التي تظهر من داخل بناء الكائن العضوي لكي تتولى حمايته أو إسترجاع التوازن الذي إهتز . . . فإذا إحتاج الكائن العضوي للمياه ، فإن ميكانيزم العطش يحذرنا قبل حدوث أي تغير في الدم ، ومن ثم

فنحن نستجيب لـذلك بـأن نشرب الميـاه . فإذا إنخفض ضغط الـدم ، وذلـك حينما تكون كمية الأكسوجين الضرورية معرضة للخطر ، فإن النهايـات العصبية الدقيقة لتجويف الشريـان السباتي تـرسل الاشـارات إلى المركـز المحرك لـلأوعية الدموية ، ومن ثم يرتفع الضغط . فإذا إتجه الدم إلى القلب بكميـة كبيرة بسبب الحركات العضلية النوية مما يهـدد بإرتبـاك عمل القلب ، فـإن الدورة تتـوقف ، ومرة أخرى تتأثر النهايات الدقيقة لـلأعصاب . ومن ثم يـظهر طلب من الأذين الأيمن ، وهو الطلب الذي يؤدي إلى الاسراع في معدل ضربـات القلب ومن ثم يساعد على زيادة سرعة تدفق الدم من جديد[1] .

ويميز كانون بين أسلوبين يستطيع من خلالهما الجسم الحفاظ عـلى اتزانـه : أولا عن طريق مخزون المـواد الزائـدة التي من الممكن دفع مقـادير منهـا لإستعادة إستقـرار إنهيار الاتـزانـات الجسميـة . بينـما يتمثـل الأسلوب الثـاني من خـلال العمليات التي تنبه بواسطة حدوث بعض الزيادات أو الانخفاضـات الجسمية . وفي كلتا الحالتين تظهر مؤشرات (مخرجات) الوظائف الجسمية إنحرافات محددة عن العـودة السريعـة إلى مجموعـة العلاقـات القائمـة بين المتغيـرات من نـاحيـة والثوابت من ناحية أخرى .

وتظهر أنواع أخرى للتوازن حينما ينـظر إلى مسار التـوازن بإعتبـاره توازنـا متحركا بطريقة ما . ويعتبر نموذج الدورة التجارية مثـالا على التـوازن المتحرك ، حيث يتغير الدخل بدرجة أكثر أو أقل وفقا لمبدأ محدد(*) . ويتمثل المثال الآخـر في نموذج الاقتصاد الذي يتزايد فيه الانتاج ، بمعدلات ثابتة بـرغم أن العلاقـات

---

(١) Walter B. Cannon, The Wisdom of the Body (New York: W.W. Norton and Company, Inc., 1939), pp.289ff.

(*) وبرغم ذلك فإنه ينبغي أن يكون واضحاً أن التمييز بين التوازن المستقر والتوازن الدوري المتحرك ليس تمييـزا قاطعـاً في العادة ، حيث يمكن وصف حـركة معينـة في بعض الحالات بواسطـة كـلا الأسلوبين . وعلى سبيل المثال يمكن وصف المثال المتعلق بالفساد ، ومعدلات الضريبة ، والتحول عن أصحـاب المناصب الـرسمية الـذي شرحنـاه سابقـا بإعتبـاره توازنـا دوريا ، طـالما أن حـركة المخرجات Out puts تسير وفقا لأسلوب الارتفاع والانخفاض المنظم ، غير أنه يمكن وصفه أيضا بإعتباره توازنا مستقـرا ، طالمـا أن الميكانيـزمات المتضمنـة تميل إلى إسترجاع التـوازن القائم بـين المتغيرات العديدة .

بين متغيرات السكان والاستثمار والادخار تظل كما هي . فإذا جمعنا المثالين مع بعضهما ، فإنه يمكن النظر إلى الاقتصاد بإعتباره ينمو حسب معدل ثابت ، ولكنه يخضع في ذات الوقت لتقلبات دورية حول الإتجاه العام للنمو . ويمكن وصف اسلوب الناتج Out put المتنوع في كثير من النماذج حسب بعض المعاملات الرياضية كمنحنى الجيب Sime Curve .

وقد يبدو من المفيد بالنسبة لأنساق التوازن غير المستقر أن نميز بين معنين لهذا المفهوم . حيث يشير المعنى الأول إلى التقلبات الشديدة لأي من مخرجات النسق System-Out Put (على سبيل المثال ، مستوى الأسعار في نموذج التضخم السريع التقلب) في ظل ظروف لا تتضمن تغيرات في العوامل الرئيسية التي تسيطر على العلاقات القائمة بين المتغيرات والمعطيات الثابتة داخل النسق . بينما يشير المعنى الثاني إلى نوع من التغير الكيفي ، أو إلى إنهيار النسق المتوازن ذاته ـ أعني ، إنهيار العلاقات بين المتغيرات والمعطيات ـ وتأسيس نوع جديد من النسق المتوازن . ومن الممكن أن نعتبر موت الكائن العضوي ، وتردي الفرد إلى الحالة الذهانية ، أو الإطاحة بالنظام الاجتماعي القائم بواسطة الوسائل الثورية أمثلة لهذا المعنى الأخير . ويعتمد الحكم على النسق بإعتباره نسقا غير مستقر بالمعنى الثاني جزئيا على عمومية المفاهيم المستخدمة لتحديد العلاقات بين المتغيرات والمعطيات الثابتة ، فمثلا يمكن وصف المجتمع المتخلق عن الثورة على مستوى عام للغاية بالنظر إلى نفس أنواع العلاقات التي يوصف بها المجتمع السابق على الثورة . غير أنه من المفيد لأسباب كثيرة أن نستعين بنماذج الحركة غير المستمرة Discontinuous لفهم الانتقال من أنواع من نسق التوازن المختلف كيفيا إلى نوع آخر .

إذا طبقنا هذه المعايير التصنيفية العديدة ، فإنه سوف ينتج لدينا عددا كبيرا من أنواع النسق المتوازن . وبرغم ذلك ، فينبغي أن يصبح مؤكدا أن أي من أنواع نماذج التوازن يسمو بالضرورة على آخر ، وأن إختيار نموذج من نوع معين يعتمد إلى حد كبير على الهدف من التحليل وأيضا على طبيعة القضية العلمية موضع الاهتمام . وتعتمد الموافقة على أي من نماذج التوازن على قدرته على تصوير التغيرات التي تقع في ظاهرة إمبيريقية بعينها ، وأيضا على إتساقه

الداخلي وعلى الاقتصاد في صياغته . وبـإيجاز لا تختلف المعـايير التي يستعـان بها لتقييم أي من نمـاذج التوازن عن تلك المعـايير التي يستعـان بها في تقييم أي من نظريات التغير الاجتماعي . حيث أننا نجد في الحقيقة أن مبادىء التوازن ليست الا واحدة من الأساليب العديدة لصياغة نظريات التغير الإجتماعي .

ثانيا : نظريات التغير الإجتماعي ، عرض تحليلي .

لقد قمت بتحديد عدد من المعـايير التي يمكن بـواسطتهـا تقديـر نظريـات التغـير ـ وهي المعايـير التي تتعلق بصياغـة القضيـة العلميـة المتصلة بـالمتغيـرات التابعة ، أو بـوصف التغير ، أو بتفسـير التغير عن طـريق الاستعانـة بالمتغيـرات المستقلة ، ثم تنظيم هذه المقومات في شكـل نماذج أو نـظريات . بـرغم أنه قـد تمت صيـاغة هـذه المعايـير بمصطلحـات عامـة ، بغض النظر عن أي نـوع محدد للتغير ، أو أي موقف تـاريخي بعينه . وسـوف أحاول الآن إستعـراض عدد من النظريات المحددة للتغير ، وهي النظريات التي تمت صياغة كـل منها بـالنظر إلى نوع مختلف من المواقف التاريخية . وسوف أقيم هذه النظريات بالنظر إلى المعايير التي قمت بتحديدها الآن ، برغم أني لن أكون حرفيا تماما في تطبيق هذه المعايير على كل حالة . وسوف أقوم بإستعراض أربعة نظريـات بمراحلهـا المختلفة وهي نظريات ـ الانهيار على المدى القصير ، وإعادة البناء على المدى القصير ، التدهور على المدى البعيد . النمو على المدى البعيد ـ ثم أنتقل بعد ذلك إلى نظريات كـل من ماركس ومالينوفسكي .

الانهيار الاجتماعـي في مواجهة الأزمة :
المعنويات اليابانية في الحرب العالمية الثانية

تعتبر جهود تحليل المعنويات الأجنبية التـابع لمكتب الإستخبـارات الحربيـة في تتبع التغيرات في المعنويات اليـابانيـة وتحليلها أحـد الاستخدامـات التطبيقيـة للعلوم الاجتمـاعية خـلال الحرب العـالمية الثـانيـة . سـواء فيـما يتعلق بـالقـوى المحاربة أو فيما يتعلق بالجبهة الداخليـة . وفي العادة نجـد أن هذا القسم الـذي يتكون أساسـا من العلماء المؤهلين في العلوم السلوكية يقـدم المعلومات والمشـورة

للدولـة والمجهـود الحـربي ، وأقسـام البحـريـة ، وإلى مكتب الخـدمـات الاستـراتيجيـة ، وإلى القـواعـد الأمـاميـة في آسيـا والمحيط الهـادي . وتتضمن المعطيات التي إستخدمها هذا القسم تقارير إستجواب أسرى الحرب ، والـوثائق المستولى عليها ، وأيضـا الخطابـات والوثـائق الرسميـة ، والتقاريـر التي يكتبهـا ملاحظون محايدون عن اليابان ، بـالاضافـة إلى الجرائـد والدوريـات اليابـانية ، والارسـال الاذاعي اليـابـاني ، والتحليـلات والتشخيصـات المتعلقـة بـالاطـار الاجتمـاعي التي نقلت عن مصادر مـا قبل الحـرب كالدوريات ، والتـأريخات ، والكتب الأنثروبولوجية والسياحية والأفلام ، بالاضافة إلى المقابلات مع اليابانيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

وإستنـادا إلى هذه المعـطيات وبالمثل المادة التي أمكن الحصول عليهـا من المقـابلات التي تمت بعـد قيام الحـرب ، وأصبح القسم قـادرا على تتبـع التدهـور المتزايد السـرعة في المعنـويات اليـابانيـة إبتداء من منتصف سنـة ١٩٤٤ ، حينما بدأت الهزائم العسكرية ، وقذف المدن اليابانية بالقنابل الـذرية ، تقـدم الدليـل الواضح على أن تطورات الحرب تسير في إتجاه مضاد لليـابانيـين . ولكي يتمكن القسم من إنجاز عمله ، نجده لم يتجـه إلى تصميم عدد من المؤشـرات للحالـة المعنوية ـ مثـل القدرة عـلى تحمل أعبـاء الجهد الجمعي ـ فقط ولكنـه طور أيضـا إطارا تصوريا يمكن أن يتيح قدرا ملائماً من الرؤية العميقة لأسباب التغيرات في الحالة المعنوية والأنماط السلوكية المصاحبة لذلك . ولا يشكل هذا الاطار نظرية مكتملة عن السلوك ولكنه عبارة « عن عدد من الافتراضـات المشتقة أسـاسا من التحليل النفسي ، وعلم النفس ، والأنثروبولوجيا الثقافية(٢)» . وسوف ألخص هذه النظرية المطورة جزئيا والتي تتعلق بـالسلوك في مواقف الأزمـة ، مع محـاولة تنقيحها وتنظيمها إلى حد ما .

ـ **الضغط والاستجابة للضغط** : يتميز الاطار التصوري الذي يكمن وراء إنجازات قسم تحليل المعنـويات الأجنبيـة Foreign Morale analysis Division بأنه بسيط نسبيا . إذ نجده يستند إلى إفتراض رئيسي يذهب إلى التأكيـد على أن

---

(١) Leighton, Human Relations in Changing World, p.44.

(٢) Ibod., p.45.

أنواع معينة من الضغط تكون عادة موترة للبشر ، وأنه حينما يصل الضغط إلى مستوى معينا ، فإن البشر يستجيبون عادة بأساليب محددة . ويمكن تحديد الأنواع الأساسية للضغط حسبما يلي :

١ ـ التهديدات الموجهة إلى الحياة والصحة .

٢ ـ عدم الراحة المرتبطة بالألم ، الحرارة ، البرودة ، الكآبة ، والتعب والغذاء الفقير .

٣ ـ إفتقاد وسائل الحياة ، سواء إتخذت شكل المال ، الوظيفة العمل ، الثروة .

٤ ـ الحرمان من الاشباع الجنسي .

٥ ـ البطالة الجبرية .

٦ ـ تقييد الحركة .

٧ ـ العزلة .

٨ ـ تهديد الأطفال ، من قبل الآخرين من غير أعضاء الأسرة والأسرة .

٩ ـ الكراهية ، الرفض ، والسخرية من البشر الآخرين .

١٠ ـ السلوك المتقلب ، الذي لا يمكن التنبؤ به من جانب ذوي السلطة الذين تعتمد عليهم رفاهية الشخص .

وحينما يتجمع عدد من أنواع الضغط الأساسية هذه ، فإنها من شأنها أن تخلق توترات من النوع التالي :

١ ـ التوقعات والرغبات ، والحاجات والأهداف المحيطة .

٢ ـ معضلات الصراع بين الرغبات والمقاصد غير المتوافقة بصورة متبادلة (« الحيرة » أو « التأرجح ») .

٣ ـ الظروف التي تخلق الارتباك وعدم التأكد حول ما سوف يحدث في الحاضر ، وماذا يمكن أن يتوقع حدوثه في المستقبل(إفتقاد الاتجاه)[1] .

---

(1). Ibid., pp.76- 77.

وتشكل انواع الضغط هـذه المتغيرات المستقلة ، بينما تشكل ردود الفعـل للضغط المتغيرات التابعة ، وهي المتغيرات التي تتجلى في بعض الارتباطات التي يمكن أن تقوم بين الأنماط التالية للسلوك :

١ ـ الفعل المتكامل والفعال والموجه نحو تجاوز مصادر الضغط .

٢ ـ النشـاط العشوائي ؛ أو الـذي يسير حسب منـطق المحاولـة والخطأ ، سواء كان نشاطا ضمنيا أو صريحا .

٣ ـ الشـك ، الكراهيـة ، العدوانيـة ، والفعل الهـدام الموجـه غالبـا نحو البدائل بدلا من توجهه نحو الأسباب الحقيقية .

٤ ـ الخمول ، والانسحاب من النشـاط الموجـه نحو التعـامل مـع الموقف بفعالية[1] .

ومن خلال تحليل المعنويات اليـابانيـة خلال السنـوات الأخيرة للحـرب ، وجـد القسم زيادة أنـواع الضغط العديـدة ـ التي يمكن إرجاعهـا بـالأسـاس إلى المـوقف الحربي المتـردي ـ بالاضـافـة إلى وجـود زيـادة في ردود الفعـل العـديـدة للضغط ، وبخـاصة اللامبـالاة[2] . وحينئـذ ، فقد أصبـح لمجموعـة الفروض هـذه قدرا من النفـع بإعتبـارها تشكـل إطارا عـاما لـوصف مسار التـطور العام للحالة المعنوية .

ومع ذلك ، فإذا نظرنـا إلى هذا الاطـار بإعتبـاره نظريـة صوريـة للإنهيـار الاجتمـاعي ، فإن هـذا الاطار يمتلك إمكـانية التـطوير . حيث تبـدو في المحـل الأول إمكانية تـطور ذلك التصنيف المتعلق بكـل من المتغيرات المستقلة (أنـواع الضغط) والمتغيرات المتابعة (ردود الفعل للضغط) . وعـلى سبيل المثـال . فقد يكون من المرغوب فيه أن نركز أو نوجز أنواع الضغط في فئات قليلة ولكنها أكثر شمـولا ؛ حيث نجد أن معـظم الوحـدات تبدو وكـأنها تجلياتٍ لأي من الفئات التاليـــة : الحرمان أو التهديد بالحـرمـان عدم التأكد أو الحيـرة . وعلى جـانب

(١) Ibid., pp.77- 78.

(٢) Ibid., Chapter 3 and Appendix B.

ردود الفعـل للضغط ، فإنـه يبدو من المـرغوب فيـه أن نحدد عـددا من الأنواع الفرعية للنشـاط البناء ؛ وبـدلا من « اللامبـالاة » يمكن لفئة « الانسحـاب » أن تحـل محلها ، ثم تنقسم فـرعيـا بـالتـالي إلى « الذعـر أو السلوك الهستيـري »(*) و« الاستسلام » و« الحلول الخيالية » . وفضلا عن ذلـك ، فقد يتم إستبعـاد فئة « المحاولة والخطأ » لكونها رد فعـل مستقل ، ومن ثم يمكن معـالجتها بـإعتبارهـا مجمـوعة متـرابطة من ردود الفعـل الأخرى في نـوع من التتابـع السريـع . ومـع ذلك ، فقد لا يعتمـد هذا النـوع من إعادة التصنيف فقط عـلى المسائـل المتعلقة بالاكتمال والتماسك المنطقي ، ولكنه يعتمـد أيضا عـلى أنواع القضـايا العلميـة موضع الاهتمام ودرجة التطوير النظري المرغوبة .

ويتمثـل النقص النـظري الأكـثر خـطورة في الاطـار التصـوري في عـدم حتميتـه . وحسبما يبـدو فإنـه يقدم فقط قـوائم غير منـظمة بـالمتغيـرات المستقلة والمتغيـرات التابعـة . ويقدم التحـديد الحـالي الأساس الضيق لتـوقع أحـد ردود الفعل للضغط بدلا من توقع آخـر . وعلى هـذا النحو نجـد أن الاطار النـظري ليس كامل الاحكام فيما يتعلق بقدرته التنبؤ ية ، حيث نجده ينتـج فقط مجموعـة من الفروض العامة للغاية ، والتي تذهب إلى التأكيد على أن أنماطا معينة لأنـواع الضغط سوف تؤ دي إلى ظهور أنمـاط معينة من الاستجـابات للضغط . وهنـاك ثلاثة أساليب لتخفيض هذا المستوى من عدم التحتيم النظري :

١ ـ أن نفـرض نوعـا من التنظيم الـداخلي عـلى قوائم المتغيـرات موضـع الاهتمـام . وعلى سبيـل المثال ، فـإنه يمكن صيـاغة مجمـوعـة من التـأكيـدات ـ المعقـولة من وجهـة نظري ـ التي تتعلق بـالعلاقـات بـين ردود الفعـل العـديـدة للضغط . **فإذا سلمنا بمستوى معين من الضغط ، فإن رد الفعل المبدئي سوف يتخذ شكل النشاط البناء ؛ فإذا فشل هذا النشاط في تخفيض الضغط ، فإن الاستجابة التالية سوف تكون نوعاً من العدوانية أو التنصل من المسئولية وإلقائها**

(*) لقد لاحظ قسم تحليل المعنويات الأجنبية في الحقيقة زيادة في ردود الفعل التي إتخذت شكل الذعر والسلوك الهستيـري خلال الشهـور الأخيـرة من الحـرب (Leighton, Op,Cit, p.70) . غـير أن ليتـون لم يضمن هـذا النـوع من السلوك في تصنيفـه الأكـثر صـوريـة لـردود الفعـل للضغط (Ibid.pp.11-18) .

على الآخرين ، وإذا فشلت هذه الاستجابة بدورها في تخفيض الضغط ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ظهور نوع من السلوك المنسحب . وبغض النظر عن مدى صدق هذه التأكيدات فإنها تساعد على إقرار بعض العلاقات المحددة بين الاستجابات ، هذا إلى جانب أنها تسمح بإمكانية صياغة فروض أكثر تحديدا .

٢ ـ أنه من الضروري تأسيس علاقات مباشرة بدرجة أكثر بين المتغيرات المستقلة والمحددة وبين المتغيرات التابعة والمحددة . وعلى سبيل المثال ، فقد يكون السلوك المتقلب الذي لا يمكن صياغة توقعات محددة بشأنه من جانب شاغلي مراكز السلطة أكثر إرتباطا « بالقاء المسئولية على الآخرين » ، من إرتباطه بالاستجابات الأخرى للضغط . وتقدم هذه الصلات Links ـ بغض النظر عن مدى صدقها الامبريقي(*) ـ فروضا أكثر حتمية مما تقدمه القوائم البسيطة لفئات المتغيرات المختلفة .

٣ ـ وفي الحالات التي لا يكون فيها الارتباط المباشر بين المتغيرات المستقلة والتابعة ليس قويا ، فإنه من الضروري تقديم المتغيرات الوسيطة Intervening التي تحدد الظروف التي في ظلها يمكن أن يصبح هذا الارتباط قويا . ويعتبر أيا من « عوامل الفرصة » أحد هذه المتغيرات الوسيطة التي تهيئ البشر الذين يتعرضون للضغط إلى الميل نحو تبني إستجابات معينة للضغط دون أخرى .

وعلى سبيل المثال فإن نمطا بنائيا أو ثقافيا معينا للشخصية قد « يفضل » نوعا معينا للاستجابة للمحنة . وعلى سبيل المثال قد يهيء التراث الثقافي البشر إلى الميل نحو « العمل الفعال والمتكامل » في ظل الظروف التي يتعرضون في إطارها للضغط ؛ غير أنه إذا فشل ذلك فإنه من المعتقد أن مثل هؤلاء البشر قد لا يكونون قادرين نسبيا على حماية أنفسهم ، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى سقوطهم بسرعة في أي من أنواع السلوك الفوضوي . بينما قد يظهر التراث

(*) بالنظر إلى الارتباط بين أنواع معينة من الضغوط ، وبين ردود فعل جمعة معينة للضغط ، نجد أن هناك قدرا من الدليل الذي يؤكد أن الجهود التي حاولت تأسيس مثل هذه الارتباطات لم تثمر . أنظر في ذلك :

Neil J.Smelser: Theory of collective benavior. Chapter.3.

الثقافي الذي يؤكد على الرزانة Stoicism الميل إلى تبني الاستجابات التي تشير إلى اللامبالاة في مواجهة الظروف التي قد تسبب الضغط . ومرة أخرى ، فإننا يمكن أن نتوقع إنخفاضا في وقوع حوادث العنف وإلقاء المسئولية على الآخرين في مواجهة الأزمات ، في مقابل درجة عالية لوقوع الاستجابات الأخرى للضغط ، وذلك في المجتمعات التي تسودها الرقابة البوليسية الصارمة : لأن الاستجابة الأولى يتم استبعادها من قبل ممثلي الضبط الاجتماعي أو السيطرة السياسية على الأقل في المدى القريب . وقد تنتج فروضا أكثر حتمية إذا نحن ربطنا المتغيرات المستقلة بالمتغيرات الوسيطة .

وسوف أقصر دراستي لاطار ليتون النظري في الفقرة التالية على الاستراتيجية الثالثة - وهي الاستراتيجية المتعلقة بتحديد المتغيرات الوسيطة . وفضلا عن ذلك فسوف أقصر الدراسة على المتغيرات التي إقترحها البحث الامبيريقي الذي أجراه قسم تحليل المعنويات الأجنبية عن اليابان ، غير أنها لم تدمج صوريا في إطار العمل النظري . وتقع هذه المتغيرات في فئتين عريضتين : تأثير القابلية المتباينة للتأثر بالضغط على الاستجابة له ، وتأثير الفرص المتباينة من أجل رد الفعل للضغط ، وبصورة أكثر تحديدا الأساليب التي يؤثر بها سلوك السلطات على هذه البدائل .

- القابلية المتباينة للتأثر بالضغط والاستجابة له: حينما حلل قسم تحليل المعنويات الأجنبية العوامل المكونة لمعنويات الجنود اليابانيين ، وجد أن بعض جوانب أخرى أكثر قابلية للتأثر بل وتميل إلى التدهور بمجرد مرور الوقت . ومن بين الجوانب الأولى نجد الإيمان بالامبراطور ، وبسلطته الالهية ، وأسلوب الحياة التي يرمز لها ؛ والايمان بضرورة الحرب وعدالتها ، والإيمان بالشعب الياباني وقوته الروحية . وفضلا عن ذلك فإننا نجد أن دعاية الحلفاء التي كانت تؤكد على هذه العناصر لم تكن غير فعالة في خفض الحالة المعنوية فقط للجنود ، ولكنها بدت في غالب الأحيان وكأنها تقوي مقاومتهم . ومن بين العوامل التي أدت إلى إنخفاض المعنويات اليابانية الأنواع العديدة من الصعوبات الصحية والفيزيقية ، وإفتقاد الثقة في الأسلحة اليابانية ، وبالمثل اثبتت دعاية الحلفاء أنها أكثر فعالية حينما إعتمدت في بثها على إبراز « إفتقاد التآزر بين القوات اليابانية ،

فشل عمليات الدعم والتعزيز العسكري ، إفتقاد المعلومات الدقيقة ، والتخبط والجبن من جانب الضباط ، وإفتقاد تموين الغذاء ، وإفتقاد الامراء للأسلحة والعتاد ، وعلى العموم إبراز موقف عسكري مثيرا لليأس »[1] . وبإيجاز بقيت الحالة المعنوية قيوة في مواجهة الهجمات على الهوية الشخصية والثقافية ، أو في حالة الهجوم على رموز الوحدة الثقافية . على العكس من ذلك نجد أن الملمة المعنوية كانت أكثر قابلية للتأثر حينما إتصل الأمر بالأخطاء التي إنتابت التسهيلات الموقفية والتآزر الاجتماعي الخاص بالمجهود الحربي . وتتمثل متضمنات هذه الحقائق بالنسبة للإطار التصوري الأساسي الذي يعالج الضغط وردود الفعل لهذا الضغط في أن أنواع الضغط التي لها أساسها الموقفي من المحتمل أن تؤدي إلى ظهور ردود فعل غير بناءة للضغط (السلوك الاستسلامي أو اللامبالي أو غير الهادف) أكثر من الأنواع الأخرى للضغط . فإذا قمنا بإستيعاب هذه الحقائق ، فإن العلاقات بين الضغط والاستجابات للضغط تصبح إلى حد ما أكثر حتمية .

ـ تباين فرص رد الفعل للضغط : تؤكد الفقرة السابقة أنه إذا كانت دعاية الحلفاء قد ركزت على مواضع معينة في الجهد الحربي الياباني قابلة للتأثر بدرجة أكثر من غيرها ، فإنه كان من المحتمل أن تصبح الدعاية أكثر فعالية ، بمعنى أنه كان في إمكانها أن تضاعف من الضغط ، ومن ثم تعمل على مزيد من إنخفاض الملمة المعنوية ، وبذلك تقضي على الكفاءة القتالية اليابانية . غير أننا **نجد أن الحلفاء قد إكتشفوا بالاضافة إلى ذلك أنه من المهم والضروري التأكيد على بديل مشرف لليابانيين ـ بديل يختلف عن دفع اليابانيين نحو الاستمرار في قتال يائس ـ يكون متيسرا بالنسبة للقوات اليابانية ، إذا رغبت دعاية الحلفاء أن تكون فعالة في هذا الصدد . ومن ثم اهتم القسم بالطريقة التي تصورها دعاية الحلفاء للإستسلام .**

(حيث يصبح من المهم بالدرجة الأولى أن نقنع اليابانيين بأن الأسرى لن تساء معاملتهم أو يضاروا . من المهم أيضا أن نجعلهم على يقين بأن لديهم الفرصة أن يعملوا ، ولكن يكون مفروضا عليهم أن يعيشوا ـ كما يحاول البعض

(1) Human Relation in a changing World, pp.50- 55.

تصوير ذلك - « عاطلين ينتظرون إحسان العدو » . حيث قد يكون من الأفضل ، إذ أمكن تحقيق ذلك بثقة عالية ، أن نخبرهم أن بإمكانهم أن لا يعودوا إلى اليابان إذا لم يرغبوا في ذلك ، حيث يكون في إمكانهم البقاء في المجتمعات الحليفة) [1] .

وفيما يتعلق بالحالة المعنوية للجبهة الداخلية سنة ١٩٤٥ وصل القسم إلى نتيجة أن « هناك فزعا كبيرا مما سوف يفعله الأمريكيون حينما تنزل قواتهم الأرض اليابانية - وحينئذ يصبح من الضروري أن نؤمن اليابانيين وأن نحاول منعهم من النضال المستميت بسبب الرعب » [2] . وفي هذا الاطار يصبح من الصعب أن نحدد بدقة مدى أهمية وفعالية هذه الاجراءات سواء تلك المواجهة لليابانيين العسكريين أو المدنيين . غير أنه بقدر ما تكون هذه الاجراءات ناجحة ، فإنها سوف تؤكد أن الإستجابات للضغط سوف تكون في جانب منها نتيجة الاقتراب المتباين من أنواع الاستجابات البديلة . فإذا كان اليابانيون قد أدركوا أنه ليس هناك « مخرج » من خلال الاستسلام ، فإنه من المحتمل إلى حد كبير أن يقرروا الاستمرار في الحرب من أجل نهاية أفضل .

وهناك نتيجة أفضل سجلها القسم وتتمثل في التزايد السريع للصراع الداخلي ، وظهور سلوكيات التنصل من المسئولية وإلقائها على الآخرين داخل اليابان وبخاصة سنة ١٩٤٥ . ولقد كان ذلك واضحا بين الموظفين الحكوميين والعسكريين ، وداخل الشعب الياباني بصورة عامة . وفيما يتعلق بالصراع الداخلي هناك دليل على تفاقم النزاعات والمؤامرات السياسية ، بالاضافة إلى إنهيار هيبة الجيش والبحرية ؛ إلى جانب اتجاه متزايد بين مختلف الفروع العسكرية لانتقاد بعضها البعض إلى جانب إنتقادها الحكومة ؛ وإرتفاع التوترات بين العسكريين ورجال الأعمال ، والصفوات الحكومية ؛ وأيضا الصراعات بين القادة العسكريين والسلطات المحلية . أما بين الشعب في مجمله فقد كان هناك دليلا على الاستياء المتصاعد بين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق الحضرية ، بين المثقفين ورجال السياسة ، بين الرجال والنساء . هذا إلى جانب

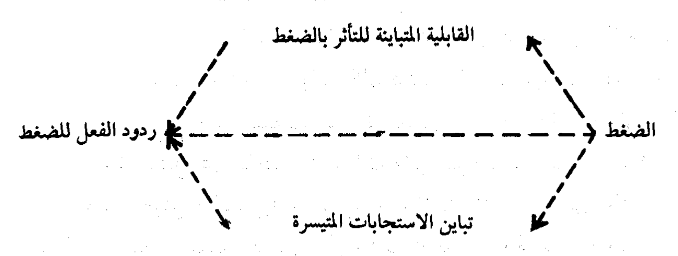
(١) Ibid., p.55.

(٢) Ibod., p.59.

أنه قد لوحظ أيضا القاء المسئولية على جماعات الأقلية كالكوريين ، بالاضافة إلى توجيه الجماعات العديدة اللوم كل إلى الأخرى بإعتبارها السبب في الأداء الفاشل للحرب(١) . وبرغم أن القسم لم يحاول أن يصل الصراع على المستويين بأي علاقة سببية ، فقد كان هناك الدليل التاريخي الثابت الذي يؤكد على أن زيادة الصراع بين الطبقات الحاكمة أو هيئات الضبط الاجتماعي أو السيطرة السياسية من شأنه أن يشجع على إنتشار العدائية ، وإلقاء المسئولية على الآخرين ، وإنتشار النشاط المتحرر داخل المجتمع بكامله(٢).

وبرغم أن مناقشة هاتين المجموعتين من المتغيرات الوسيطة - القابلية المتباينة للتأثر بالضغط والاقتراب المتباين من الاستجابات للضغط - لم يطوروا نظريا في مؤلف ليتون ، فإنه من الممكن توسيع هذا النموذج المبسط بالطريقة التالية :

شكل رقم (٣)
يوضح دور المتغيرات الوسيطة في التغير الاجتماعي



حيث تؤدي مشاركة هذه المتغيرات الوسيطة إلى أن تصبح العلاقات بين الضغط وردود الفعل للضغط أكثر حتمية ، برغم أن النموذج المعدل ما زال بدائيا إلى حد كبير .

---

(١) Ibid., pp.244- 50.

(٢) Smelser, Theory of collective Behavior PP.231-36, 261-69.

الشفاء الاجتماعي من تأثير الأزمة

حالة إعصار ووستر Worcester :

بعـد فترة محـدودة من نهاية الحـرب العـالميـة الثـانيـة ، أسس قسم الانثروبولوجيا وعلم النفس ، والأكاديمية القومية للعلوم ـ ومجلس البحث القومي لجنة لدراسات الكوارث تلبية لطلب من كبير أطباء الجيش والبحرية والقـوات الجوية . ولقـد تمثل الـطلب في قيام اللجنـة « بإجـراء مسح ودراسـة في مجالات البحث العلمي والتنمية تكون ملائمة لتطبيقها على المشكلات التي قـد تنتج عن الكوارث التي قد يسببها فعل العـدو »[1] . وفي السنوات التـالية لتـأسيس هذه اللجنة قامت بتأييد إجراء بحث على مواقف الكوارث التي تنتج عن الفيضانـات والعواصف والحرائق والانفجارات ، وما شابه ذلـك . ومن وجهة نـظر التحليل الحالي تعتبر دراسـة أنتوني والاس Antnony F. C.Wallce التي تنـاولت إعصار ووسـتر في سنة ١٩٥٣ بـولاية مـاساشـوسيت من أكثر هـذه الدراسـات أهمية ، وذلك لأنه حاول تفسير معطياته الامبيريقية من خلال إطار نظري عام نسبيا .

وفي محاولة تحديد رغبته من أجل بنـاء نموذج للسلوك اثنـاء الكارثـة ، أكد والاس على ضرورة الوصف الشامـل للكارثـة « ولم يحاول أن يتـرك أي مساحـة زمنيـة أو مكانيـة دون وصف ، هذا إلى جـانب أنه لم يتـرك أي من أبعاد البنـاء الاجتمـاعي أو السلوك أو المشـاعـر الفـرديـة التي يمكن أن تصبـح مـوضـع مـلاحظة »[2] . وقـد حدد في البـداية الاحـداثيات Coordinates التي تشكـل الاطار الأساسي للمكـان ـ الذي يمكن أن تتصـل به المتغيـرات الأخرى ـ ذلـك حسب مجموعة من الدوائر الجغرافية المتحدة المركـز ، بحيث تلتف جميعها حـول موضع تأثير الكارثة ، ويوضح الشكل التالي هذا الترتيب للدوائر .

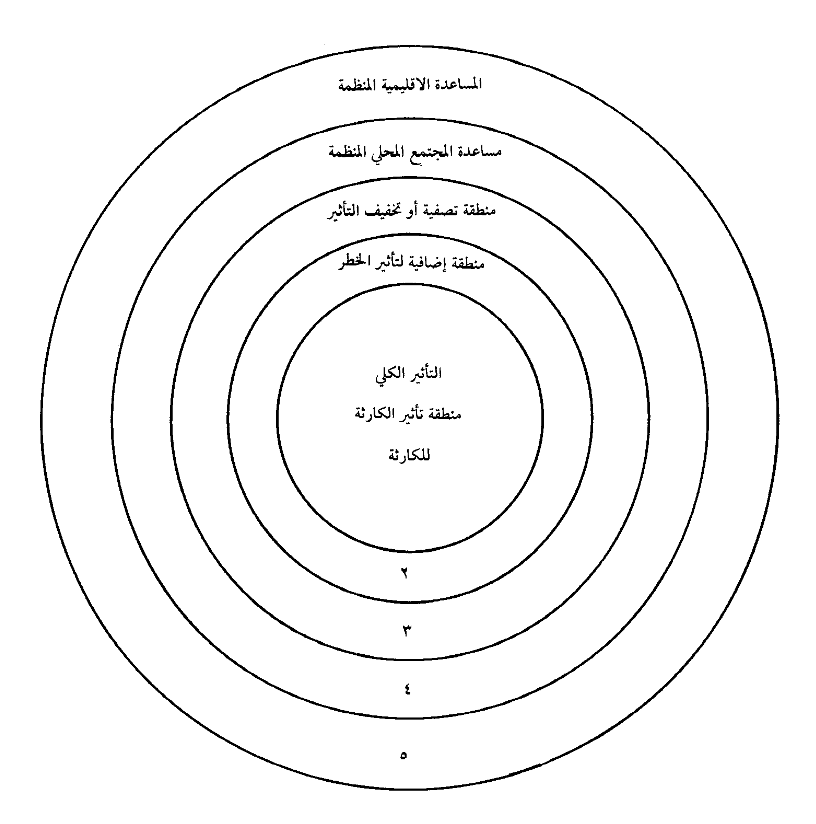
وثانيا ، إقترح والاس ـ وهو في ذلك يستفيد من الاطار الذي إقترحه كـل من بـوويـل Powell وريـنر Rayner ، فنسنجـر Finesinger[3] ـ سلسلة من

(١) Wallace, Human Behavior in Extreme Situations, Introduction.

(٢) Ibid., p.18.

(٣) John W. Powell, Jeannette, and Jacob E. Finesinger,» Responses to Disaster in =

الشكل رقم (٤) يوضع
الاحداثيات المكانية لنموذج والاس عن الكارثة



المراحل الزمنية ، مقسمة وفقا لنوع سلوك الأشخاص المتضمنين في الكارثة - وهذا التسلسل الزمني موضح في الجدول التالي :

American Cultural Groups» in Symposium on Stress (Washington: Army Medical Service Graduate School, 1953). =

الشكل رقم (٥) يوضح
المراحل الزمنية للكارثة والسلوكيات المتضمنة(*)

رقم المرحلة	طبيعة المرحلة	السلوك المتصل بالكارثة وسلوك الكارثة (تحديد والاس)
-	**الظروف السابقة على الكارثة**	أن نحدد بدرجة ما نتائج تأثير الكارثة وطبيعة الاستجابة لها .
١	**التحذير**	النشاط السابق على التحذير
٢	**التهديد**	الفعل المحافظ على البقاء
٣	**التأثير**	« الاستمرار »
٤	**الابتكار**	تشخيص الموقف وإتخاذ قرار الفعل
٥	**المخاطرة**	التخلص التلقائي المحلي غير المنظم من تأثير الكارثة ، المساعدات الأولية ، بالاضافة إلى بعض اجراءات الأمن ثم الاجراءات المانعة للمخاطرة .
٦	**العلاج**	الاسعاف المتخصص والمنظم ، الرعاية الطبية ، اجراءات الأمن ، الاجراءات المانعة للمخاطرة .
٧	**الشفاء**	إعادة التكيف والتأهيل بالنسبة للفرد ، إستعادة المجتمع المحلي لثروته وتنظيمه ، ثم الاجراءات الوقائية لمنع وقوع الكارثة ثانية .

Antnony F. C. Wallace, Tornado in Worcester: An Explorarory study of Indvidual (*) and Community an Extrene Situation (Disaster study Number 3 of rhe Commitree an Disaster studies Division of Anthropogy (Woshington, D. C.: National Acadamy of Sciences - National Research Council 1956.

ويعتبر إطار والاس حتى الآن إطارا بسيطا للتاريخ الطبيعي ، وهو الاطار الذي ينظر إلى الكارثة بإعتبارها عددا من الحوادث والمواقف ، المحددة بالنظر إلى الزمان والمكان(*) . غير أننا نجد أن والاس قد ذهب إلى أبعد من ذلك ، حيث نجده قد حاول تنظيم كل مرحلة زمنية بالنظر إلى حالة توازن النسق . ويمكن تحديد طبيعة النسق في أي مرحلة بالنظر إلى توازن مجموعتين في النسق ، بينما تعمل مجموعة أخرى من القوى في إتجاه إستعادة شفاء النسق من سوء التنظيم الذي إنتابه وسوف نحاول تتبع حالة النسق في مراحله العديدة(**) .

ففي الفترة التي تسبق التحذير بوقوع الكارثة حدد والاس طبيعة النسق الاجتماعي بإعتباره موجودا في إطار « حالة ثابتة أو في حالة من التوازن المستقر ، أو حتى قريبا من هذه الحالة » ويعني والاس « بالتوازن » أن النسق الثقافي وشخصيات السكان في المجتمع يعملون بتناغم تام لكي يتمكنوا من تخفيف التوتر والضغط بالنسبة للبشر في المجتمع . حتى تصبح كمية الضغط الكلي منخفضة بدرجة كامنة ، وفضلا عن ذلك فإن وصف هذه الحالة الثابتة يشبه إلى حد كبير وصف المجتمع (1) :

(حيث تنحصر عناصر هذا النسق في الأرض ، الطبوغرافيا (التضاريس الطبيعية) والمناخ ، وثقافة البشر الذين يشكلون المجتمع (بما في ذلك تنظيمات الأمن المؤسسة لحمايتهم من الكارثة) ؛ هذا إلى جانب أنه يضم بعض الخصائص غير الثقافية للسكان ، بما في ذلك طبيعة توزيع العوامل الديموجرافية العديدة ، وتوزيع أنماط الشخصية (الطابع القومي)(***) .

وبرغم أن حالة النسق قد تتغير من لحظة لأخرى بسبب الحدوث العشوائي للضغط أو الظواهر المتتابعة (كتعاقب الليل والنهار) فإن توازن القوى

(*) من أجل تحديد موجز لنموذج التاريخ الطبيعي أنظر نفس هذا الفصل في صفحات سابقة .

(**) تسير هذه الصياغة ، وبالمثل تحديد نسق التوازن في مراحله العديدة ، حسب أفكار والاس بصورة دقيقة ، وإن تم تطويره في بعض مواضعه .

(1) Wallace, Tornado in Worcester, p.7.

(***) المرجع السابق ، لاحظ أن فكرة والاس عن التوازن قريبة للغاية مما يشير إليه جرشنكورن بإعتباره « الحالة التي لها حدودا مشتركة مع . . . فكرة المجتمع المنظم » أنظر ص ٢١٨ في نفس الوقت .

يفترض أن تكون حالة المجتمع بشكل واضح في إتجاه الاستقرار .

وتؤدي فترة التحذير إلى حدوث تغير محدود في إتزان القوى المتوازنة ، وذلك طالما أن التحذير يشير - حسب تحديد والاس - إلى نوع من التأثير أو التحول العام ، هذا إلى جانب أن التحذير لا يكون محددا فيما يتعلق بإحتمالات وقوع تأثير الكارثة ، وكيف ومتى وأين ستقع ؟ . وبالتالي فقد يكون هناك بعض الأفراد فقط هم الذين تمكنوا من إتخاذ بعض إجراءات الحماية أو الحذر ضد خطر الكارثة[1] . ومع ذلك، فأثناء فترة التهديد ، يصبح كثير من البشر على وعي بأن نوعا معينا من الكارثة المؤثرة سوف تقع . ومن ثم نجدهم يتخذون أنواعا معينة من السلوك اللازم لحالات الطوارىء[2] . ويمكن أن ينقسم هذا السلوك إلى نوعين من السلوك ـ نوع السلوك الذي يتخذ طبيعة التكيف مع تأثير الكارثة (على سبيل المثال التحرك إلى أقرب ملجأ) ونوع السلوك الذي يتخذ طابع عدم التكيف (على سبيل المثال محاولة ترك المنطقة ، وبذلك يصبح معرضا لخطر الكارثة وقت وقوعها) .

وخلال المراحل العديدة بعد وقوع تأثير الكارثة ، فإن النسق يفهم بصورة أفضل إذا نظرنا إليه بإعتباره تعادلا بين مجموعتين من القوى : « أعراض الكارثة » وهي تتكون من مشاعر وأنماط سلوك الذين تأثروا بالكارثة بصورة مباشرة ، « والأعراض المضادة للكارثة » وهي تتكون من مشاعر وأنماط سلوك الذين لم يضاروا بواسطة الكارثة ، وإن كان لديهم اهتماما بالكارثة . وتنقسم أعراض الكارثة إلى ثلاثة مراحل ، تتصل إلى حد كبير وبصورة عامة بمراحل « الابتكار inventory » « المخاطرة rescue » العلاج remedy » على النحو التالي :

(وفي المرحلة الأولى تظهر على الشخص « أعراض الكارثة » بالنسبة للملاحظ الخارجي بإعتبارها تتكون من « الاصابة بالدوار dazed » « والشعور بالصدمة stunned » « واللامبالاة apatheric » « والسبية Passive» . « وعدم

(١) Ibid., p.8.
(٢) Ibid. p.8.

الحركة immobile » « ثم الدوران بلا هدف ainlessly putterng around » وهي تعرف « بمرحلة الحركة العشوائية أو غير المنظمة » .

بينما تعرف المرحلة الثانية بمرحلة القابلية العالية للتأثر ، والغيرية ، والسعي لمساعدة الآخرين ، والقلق من إدراك تأثر الأشخاص والأماكن المعروفة لهم ، ولذلك رفاهية العائلة والمجتمع المحلي . . . » وهي تعرف « بمرحلة القابلية للتأثر » .

وفي المرحلة الثالثة ، يظهر شعور جارف ونشط للتوحيد مع المجتمع أو الجماعة التي أصابها الضرر ، ثم المشاركة المتحمسة في إصلاح وإستعادة المشروعات التي أصابها التلف ، وتبدو هذه المرحلة في بعض الأحيان بالنسبة للملاحظين ، بإعتبار أنها المرحلة التي قد حدث فيها إحياء لروح المجتمع المحلي ، وهي تعرف « بمرحلة النشاط الجارف . . »[(١)] .

وفي المرحلة الرابعة ، تبدأ العودة إلى الوضع السوي ، وهي تعرف « بمرحلة التأرجح » حيث نجد « أن الحماس الجارف يتناقص تدريجيا ، وتعود الإتجاهات المعتادة والمتضاربة ، حيث يتم التعبير عن ذلك بالنقد أو الشكوى ، والحذر من مضايقة آثار الكارثة على المدى البعيد »[(٢)] .

وتتمثل « الأعراض المضادة للكارثة « التي وضعها والاس بتفصيل أقل في سلوك الانقاذ أساسا من جانب هؤلاء الذين على مقربة من الكارثة . ومن المحتمل أن يتم إنجاز سلوك الانقاذ في المراحل الأولى بنشاط تلقائي ومتطرف ، هذا إلى جانب تميزها بطابع الهياج الشديد . حيث تحتشد منطقة تأثير الكارثة بالأفراد والهيئات التي تحاول تحمل المسئولية من أجل تحقيق رفاهية الذين أصابهم الضرر . وبرغم أن والاس لم يقسم « الأعراض المضادة للكارثة » إلى مراحل محددة مماثلة لتلك المراحل التي تصور أعراض وقوع الكارثة ، فإننا نجد أن مرحلة « الأعراض المضادة للكارثة » تتميز هي الأخرى بالنشاط العشوائي بدرجة أكثر أو أقل في المراحل الأولى ، وهو الأمر الذي يدفع إلى النشاط الأكثر

---

(١) Ibid., p.109- 10, 125- 26.

(٢) Ibid., p.110.

تنظيما الذي تقوم به المنظمات بعد ذلك ، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة النزاع والارتباك بين الأفراد والهيئات المشاركة في عملية الانقاذ[1] .

ويمكن تحديد المراحل التي تقع بين التهديد بالكارثة والانقاذ منها - (بالمراحل التي تقع بين ٢ - ٥) - أيضا بالنظر إلى احداثيات الاطار المكاني (أنظر الشكل رقم (٤)) . فخلال فترة التهديد بالكارثة ، نجد أن المناطق من ١ - ٣ تتميز عن المنطقة الرابعة وأجزاء من المنطقة الخامسة ، طالما أن المناطق من ١ - ٣ تعتبر بصورة واضحة « منطقة الخطر » بينما تعتبر المنطقة الرابعة وبعض أجزاء المنطقة الخامسة « بإعتبارها إستمرارا لمنطقة الحذر من خطر الكارثة » . وخلال فترة الخطر تشكل المناطق ١ - ٢ « منطقة تأثير الكارثة » ، بينما تشكل المنطقة الثالثة « منطقة التصفية أو الترشيح Filter ، التي قد تعاني من « بعض الضرر » وخلال مرحلة التقدير inventory تعزل المنطقة المتأثرة بالكارثة عن المناطق ٣ ، ٤ ، ٥ ، طالما أن المعدات والأشخاص لم تصل حتى الآن من المناطق التي تقدم ذلك . وأخيرا ، خلال فترة الانقاذ تتحرك المعدات والتنظيمات والأفراد من المنطقة الخارجية لكي تركز جهودها لإسعاف المنطقة التي أصابها الضرر[2] .

وتتميز المرحلتين الأخيرتين ، بعد إستكمال عمليات الأنقاذ من خطر الكارثة بدرجة أكثر أو أقل ، « ببذل الجهود . . . التي تحاول الرجوع بالنسق إلى حالته الأصلية . حيث تتحمل تنظيمات جديدة - كالصليب الأحمر ، وهيئات الاغاثة الحكومية ، وشركات التأمين - أعباء مسئوليات كبيرة في هذا الصدد . وبينما ينظر والاس إلى فترة العودة إلى الحالة الأصلية بإعتبارها بصورة عامة مستمرة وبلا نهاية ، نجده يحددها بفترة زمنية تقريبية تصل إلى سنه بعد وقوع الخطر ، حيث نجد أن النسق يعود خلال هذه الفترة إلى نوع من « الاستقرار الجديد » . ولا يتطابق التوازن الجديد مع التوازن الذي كان سائداً في الحالة السابقة على الكارثة ، ولكنه توازن يتميز بحدوث بعض « التغيرات التي لا يمكن استرجاعها » وذلك مثل التغيرات التي حدثت للهرم السكاني ، أو تلك

(١) Ibid., pp.142- 46.

(٢) Ibid., pp. 8- 11.

التي حدثت في البناءات التنظيمية والمهنية للمجتمع المحلي[1] .

يمثل ما قدمته الاطار العام لنموذج والاس النظري ، وهـو النموذج الـذي يمكن صياغته بشكل موجز ، بإعتباره تتابعا لحالات التوازن ، حيث يظهر في كل حالة مجموعتين من القوى ، مجموعة القوى التي تميل نحو تحقيق إستقـرار النسق بينـما تميل المجمـوعة الأخـرى نحو عـدم إستقرار النسق ، ويمكن النـظر إلى هذا التتابع في كليته بإعتباره تطبيقا لنموذج التـوازن المستقر ـ الـدينامي : حيث يبـدأ النسق بحالة من عدم الاستقرار، ثم يتلقى صدمة بواسطة تأثير الكارثة ، ولكنه يستعيد توازنه الذي يشبه إلى حد ما حالتـه الأصلية وذلـك إستنادا إلى عـدد من الميكانيزمات التي تدفع إلى الفاعلية بواسطة تأثير الكارثة ذاتها(*) .

إستنادا إلى ما سبق نجد أن نظريات كل من ليتون تشتركان في نوعين من القصور من منطق علاقتهما بنظرية أكثر عمومية عن التغير الإجتماعي .

(١) إن كلتا النظريتين تحللان أساسـا الحالات السيكلوجيـة ـ الاجتماعيـة وردود الفعـل السلوكية ، وتميـل بديـلا لذلـك إلى إغفال المتغيـرات الاجتماعيـة البنائية . إذ نجـد أن نظريـة ليتون تهتم أسـاسا بـالتغيرات في الحـالة المعنـوية ، وبالاستجابـات السلوكية ، وذلـك مثل إلقـاء المسئوليـة على الآخـرين ، وسلوك المحاولة والخطأ ، وما إلى ذلك . وفي حين نجـد أن والاس قد ضمن المتغيـرات الثقافية والاجتماعية ـ البنائية في تحديده المبدئي لنسق التوازن . وبـرغم أنه قـد تحـدث عن بعض التغيـرات البنـائيـة التي تحققت بعـد الكـارثـة والتي لا يمكن إرجاعها إلى حالتها الأصلية ، فإننا نجده قد لمس هذه المتغيـرات بصورة محـدودة للغاية ، حيث كان تركيزه الرئيسي عـلى المتغيرات السيكلوجيـة (مثل الحـالات المشاعرية ، العاطفيـة للأحيـاء)، وعلى الاستجـابات السلوكيـة (كالسلوكيـات المتضمنة في عمليات الانقـاذ) . ومن الواضـح أنه ينبغي عـلى أي نظريـة للتغير الاجتماعي أن تهتم بإستيعاب هذه المتغيـرات السيكلوجية والسلوكيـة . غير أنـه ينبغي أن يكون واضحا أيضا أن على أي نظرية عن التغير الاجتماعي أن تعطي

---

(١) Ibid., pp.11- 12.

(*) لتحديد خصائص نموذج التـوازن من هذا النـوع ، انظر التـوضيح الـذي عرضنـا له خـلال هذا الفصل .

إعتبارا للمتغيرات الاجتماعية ـ البنائية والثقافية ، لكون هذه المتغيرات ذاتها هي التي تخضع لعملية التغيير . (٢) ويتمثل القصور الثاني في محدودية الفترة الزمنية في نظريات ليتون ووالاس . حيث نجد أن الموقف الامبيريقي الذي حلله ليتون لا يغطي بالكاد أكثر من سنة ، بينما نجد أن والاس قد قدم تحديدا تعسفيا لزمن محدود يصل إلى سنه بعد وقوع تأثير الكارثة حتى تكتمل العودة إلى الحالة اللاأصلية . ومن ثم فقد أصبح من الواضح بالنسبة لأي باحث مهتم بالعمليات العامة للتغير الاجتماعي أن يهتم بالظواهر التي تمتد لكي تغطي فترة أطول من الزمن . استنادا إلى هذه الملاحظات سوف أتجه الآن نحو الاهتمام بعدد من النظريات التي تهتم أساسا بالتغير الاجتماعي والثقافي البعيد ـ المدى .

التحلل الاجتماعي على المدى البعيد

نظرية أزوالد شبنجلر Spengler

ـ مشكلات الفكر النظري المتعلق بالتحلل الاجتماعي : تعتبر الدراسة العلمية للتحلل الاجتماعي أحد المجالات الأقل تطورا في دراسات التغير الاجتماعي . حيث تعتبر معظم الدراسات المتعلقة بهذا المجال إما دراسات لحالات تاريخية محدودة تماما تميزت ببذل جهد ضئيل لصياغة أو تعميم النتائج التي قد تصل إليها ، أو أن هذه الدراسات قد تتخذ شكل التشخيصات النبوئية Prophetic العامة « لحالات كلية » تتعلق بالثقافة خلال مراحل انهيارها . وبتحديد أكثر ، يبرز النوع الثاني من الفكر النظري المهتم بالخلل الاجتماعي مجموعة الصعوبات التالية :

١ ـ أن التحلل الاجتماعي ـ موضع الاهتمام ـ ليس محددا بدرجة كافية . وبدون أن نحاول تأسيس تصنيف جامع ، فإن التحلل الاجتماعي يمكن أن يكون واحدا أو أكثر من الأشكال التالية : (أ) فقد يتخذ شكل تغير اجتماعي ـ سيكلوجي ، مثال على ذلك ، إنحطاط معنويات البشر على مدى فترة زمنية ، (ب) إنخفاض مؤشرات التكتلات أو التجمعات الاجتماعية الهامة ، كإنخفاض مؤشرات السكان والثروة في تاريخ المجتمع(ح). إنهيار بعض الأدوار الاجتماعية ، أو إفتقادها لوظيفتها ؛ (د) تحلل بعض التجمعات

الاجتماعية ، كما هو الحال في الطلاق أو (هـ) إنهيار بناء النظم كما هو الحال بالنسبة لانهيار نظام قانون الثروة ، بناء السلطة مجتمعاً معيناً ؛ (و) إنهيار نوعية الانتاج الثقافي ، كإنهيار التقاليد الفنية ، أو إنهيار أنساق الفكر الفلسفي . وبمجرد أن يتمكن الباحث من تحديد أنماط التحلل العديدة ، فإنه يكون بإمكانه أن يكشف عن الارتباطات القائمة بين العوامل المحددة لكل نمط . ولسوء الحظ ، فقد إتجه معظم دارسي التحلل الاجتماعي إلى النظر إلى هذه العملية بإعتبارها نوعا من الكل غير المتباين ، الذي يتضمن أن المجتمعات في كليتها تخضع للانهيار في كل الجوانب في نفس الوقت بدرجة أكثر أو أقل . وكما سوف نرى ، فقد نظر شبنجلر إلى ظهور وسقوط الثقافات بإعتباره سلسلة من المراحل الثابتة ، حيث نجد أن كل مرحلة تؤدي حركاتها المتوازية على مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية في نفس الوقت . ودون الحاجة إلى القول ، فإن هذه الفكرة تبسط إلى حد كبير عمليات التحلل العديدة وعلاقاتها ببعضها البعض .

٢ ـ أننا نجد أن المصطلحات المستخدمة لوصف عمليات التحلل الاجتماعي محملة بأحكام القيمة . وعلى سبيل المثال ، فبرغم أن شبنجلر يرى أن مهمة المؤرخ أن « لا يمدح أو يلوم بل عليه أن يهتم بالبناء الشكلي »[1] . فإننا نجده ينحرف عن هذا المثال الذي وضعه لتحقيق الموضوعية . ولننظر مثلا إلى تحديده لخصائص سكان المدن على سبيل المثال ، حيث نجده يذهب قائلاً أنه : « بدلا من نوع البشر الحقيقيين الذين ولدوا على التربة وشبوا عليها ، يوجد نوع من البشر الرحل الذين يتماسكون في كتل جماهيرية بصورة مرنة وغير مستقرة ، حيث نجد ساكن المدينة الهامشي ، الذي لا تقاليد له ، ذو النظرة العملية الكاملة ، غير المتدين ، الماهر ، غير الخلاق والذي يحمل بداخله إزدراء عميقا لأهل الريف . . . »[2] . بالاضافة إلى أن لغة « النمو» « التحقق » « وأزمة الحضر الهائلة » « والانهيار » تحتوي بداخلها على بعض المتضمنات المتعلقة بالسمو أو الدنو الأخلاقي لأنماط أو مراحل معينة في التطور الثقافي ـ وهي المتضمنات التي تتلاشى في مواجهة المنهج العلمي الذي يؤكد على

---

(١) Decline of the West, I, 34.

(٢) Ibid., I, 32.

ضرورة أن تكون المفاهيم متحررة قدر الامكان من التفضيلات القيمية للمنظر .

٣ - إن عدد « الثقافات العظيمة » التي إستندت دراسة التحلل الاجتماعي إليها كان محدودا للغاية ، حتى أنه يصبح من الصعب تأسيس التعميمات الصادقة على أساس من المقارنة . وعلى سبيل المثال نجد أن شبنجلر قد إستند في دراسته العامة المقارنة للثقافة الغربية على ثمانية إتجاهات ثقافية أخرى ، ثم عقد مقارنات منفصلة مع الثقافة الرومانية والاغريقية (التي سماها شبنجلر بالثقافة الابولونية Apollonian) وثقافات الشرق الأوسط السابقة على ظهور المسيحية (التي سماها شبنجلر الماجيان Magian) .

لقد أشرت إلى هذه القضايا القائمة في التراث النظري المتعلق بالتحلل الاجتماعي ، وبخاصة في الفكر النظري لأوزوالد شبنجلر ، وذلك لتحديد أنواع التعديلات التي ينبغي ملاحظتها في المناقشة التالية ، وأيضا لكي تؤكد على الطبيعة التأملية الخالصة لهذا الجزء من الفصل .

الموضوعات العامة في تفكير شبنجلر : يعتبر إنهيار الغرب the Decline of the west عملا معقدا للغاية ، يتعرض لمناقشة موضوعات اخلاقية وإبستمولوجية ، وبالمثل لموضوعات تاريخية وعلمية . وليس من العدل تقديم هذا التعقد في صفحات قليلة . ومن ثم فسوف يكون إيجازي لموقف شبنجلر وتفسير هذا الموقف إنتقائي إلى حد كبير . ومن ثم فسوف لا أناقش فلسفته للتاريخ ، ولا مدى كفاءة بحثه التاريخي . وبدلا من ذلك فسوف يتركز إهتمامي علي جوهر ما يشير إليه بإعتباره « مهمته المحدودة » - والتي تتمثل « أساسا في تحديد - من خلال مسح عالمي . . . . حالة أوروبا الغربية وأمريكا في الفترة بين ١٨٠٠ - ٢٠٠٠ - لتأسيس موقع الترتيب الزمني لهذه الفترة في مجموع تاريخ الثقافة الغربية ، ما هي أهميتها بإعتبارها فصلا وجد بالضرورة بشكل أو بآخر في سيرة حياة كل ثقافة ، ولكي نحدد المعنى العضوي والرمزي لأشكال التعبير الاجتماعي والعقلي والفني والسياسي السائدة بها »[1] . وسوف أهتم ، بصورة خاصة بوجهة نظر شبنجلر في الحضارة Civilization - أو في مرحلة

(١) Ibid., I, 26.

التطور الثقافي التي تميز بداية الانهيار ـ ثم المسار الكامل للأحداث إبتداء من الحضارة وحتى الانهيار الكلي .

ويعتبر تصور الثقافة بإعتبارها كائنا عضويا أحد الموضوعات الأساسية الموحدة لتفكير شبنجلر . حيث يرى أن الثقافات عبارة عن كائنات عضوية ، وأن التاريخ العالمي ليس إلا سيرة حياتها الجمعية . فمن الناحية البنائية يعادل تاريخ الصينيين أو تاريخ الثقافة الكلاسيكية بدقة التاريخ المحدود والخاص بالانسان الفرد ، أو الحيوان ، أو الشجرة ، أو الزهرة[1] . ووفقا لهذه المماثلة تمتلك الثقافات وحدة عضوية ، « بناء داخليا . . . . يتكون من الوحدات العضوية التي من خلالها وفيها يحقق التاريخ العالمي ذاته »[2] . وبالاضافة إلى ذلك ـ حيث يعتبر ذلك من أهم جوانب المماثلة العضوية ـ تمر كل ثقافة من خلال مراحل « الطفولة ، الشباب ، الرجولة ، الهرم » وهو المرور الذي يتخذ الشكل التالي :

(تولد الثقافة Culture في اللحظة التي تستيقظ فيها الروح العظيمة من حالة الروحانية الأولى التي سادت طفولة الانسانية ، ومن ثم نجدها تفصل نفسها ، وبذلك تعتبر شكلا من حالة اللاتشكل ، شيئا محددا ومتجسدا من داخل ما هو أبدي وغير محدد . وهي تزدهر . . . . وتموت حينما تكون هذه الروح قد حققت كل مجموع ممكناتها من خلال البشر ، واللغات والمعتقدات ، والفنون ، والدول والعلوم ، ثم ترتد إلى الروح الأولى . . . . وبمجرد أن يتحقق الهدف ـ تحقق الفكرة أو المضمون الكلي للمكنات الداخلية تحققا خارجيا واضحا ـ فإن الثقافة تتصلب فجأة ، وتموت ويتجمد دمها ، وتنهار قوتها ، ثم تتحول إلى خضارة Civilization[3]) .

وإلى حد بعيد ، يبدو أن كل ثقافة تماثل كل ثقافة أخرى من حيث بنائها الداخلي ودورة حياتها . ومع ذلك تظهر الاختلافات بين الثقافات من خلال الرموز الأولية أو المقدمات الأساسية التي تستند إليها الثقافة في كليتها . وعلى

---

(١) Ibid., I, 104.

(٢) Ibid., I, 105.

(٣) Ibid., I, 106.

سبيل المثال يتمثل الرمز الأول للثقافة المصرية في « الحجر » بينما يتمثل الرمز الأساسي للثقافة الكلاسيكية في « الابراز الحسي لجسم الفرد بإعتبارها النموذج المثالي لما هو أكثر اتساعاً » . في حين يعتبر « المكان المجرد الذي لا حدود له » هو الرمز الأول للثقافة الغربية أو « الفاوستية Faustian »(٥٢) . حيث نجد أن الرمز الأول تسرب infuses خلال الأشكال الثقافية العديدة ـ كالرياضة ، التعبير الفني ، الفن المعماري ، الموسيقي والفلسفة ـ ومن ثم يفرض على نظمها الاجتماعية طابعا خاصا . ويحتم الرمز الأول للثقافة مضمونها وتكاملها خلال المراحل العديدة لدورة حياتها . وفي هذا الاطار يتضمن نمو الثقافة وازدهارها الاستكشاف الخلاق للمكنات الكامنةفي الرمز الأول ، بينما يتضمن إنهيارها إستنفاد هذه الممكنات أو تحجرها .

وتتحدد دورة حياة أي ثقافة بنوع من المصير أو القدر الداخلي المستند إلى الرمز الأول ذاته . ويوجز سروكن نظرية شبنجلر عن الذاتية الثقافية على النحو التالي :

(تتحد كل ثقافة بعد إنبثاقها ـ أي كل دورة حياة الثقافة العليا High Culture ، بالاضافة إلى التغيرات العديدة المتضمنة ـ أصلا بواسطة الثقافة ذاتها . وعلى غرار الكائن العضوي الذي يمر بصورة جوهرية من الطفولة إلى الهرم ، نجد أن الثقافات تمر من خلال مراحل الربيع ، والصيف ، والخريف ، والشتاء وذلك بالنظر إلى طبيعتها الذاتية . بل حتى موتها يمكن نسبته إلى طبيعتها الخاصة ، فهذا الموت لا تسببه ظروف خارجية . ومن ثم يعتبر ذلك نوعا من الموت الطبيعي للثقافة . . . ويتكون دور العوامل الخارجية أساسا في المساعدة على التكشف الذاتي لدورة حياة الثقافة ، أو إعاقته ، أو التعجيل به أو تأخيره ، ومن ثم فبإستطاعة الظروف الخارجية أن تشوه الكيان العضوي للثقافة ، وفي بعض الحالات الاستثنائية أن تقضي عليه . غير أنها لا تستطيع أن تنمط شكل الثقافة ، أو مراحل دورة حياتها ، أو حتى أن تغير ملامحها الأساسية . . . إذ يكون بإستاطعة القوى الخارجية أن تضر تطور ثقافة معينة أو تعوقها ، غير أن هذه القوى لا تستطيع أن تحول الثقافة الكلاسيكية إلى ثقافة مصرية أو الثقافة

(١) Ibid., I, Chapter 6.

العربية إلى ثقافة غربية ، وذلك مثلما لا تستطيع الظروف الخارجية أن تحول الطائر إلى بقرة ، برغم أن في قدرتها تشويهه أو القضاء عليه)(*) .

وعلى هذا النحو نجد أن قدرا داخليا هو الذي يحكم تاريخ مختلف جوانب أي ثقافة بعينها . وعلى سبيل المثال نجد أنه فيما يتعلق بتاريخ الفنون الجميلة في الغرب ، نجد أن شبنجلر ينظر إلى العصر الميروفنجيان ـ والكارولينيان الذي غطى الفترة (٥٠٠ ـ ٩٠٠ بعد الميلاد) . باعتباره الفترة السابقة على الثقافة ، وتتميز هذه الفترة بأسلوب الفن البدائي المستند إلى النزعة الرمزية الصوفية والتقليد الساذج . أما فترة الثقافة ذاتها فتغطي الفترة الواقعة بين (٩٠٠ ـ ١٨٠٠) ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين . وقد ظهر في الفترة الأولى للثقافة الأسلوب الأساسي المعبر عن فكرة الثقافة . ويمكن ان ترمز لهذه الفترة بطريقة أفضل في الغرب بظهور الأسلوب القوطي (٩٠٠ ـ ١٥٠٠) . وقد بلغ هذا الأسلوب شكله الناضج في الفترة الأخيرة ، حيث أصبح يشكل مضمونا عقليا ، ثم وصل في النهاية إلى النقطة التي إنتهى عندها الابداع وبدأت الأشكال الكبيرة تتحلل . ويمكن أن نرمز لهذه الفترة الأخيرة بظهور الطراز الباروكي Baroque ثم تحوله إلى الطراز الكلاسيكي ، ثم إنتهاؤه إلى النزعة الرومانسية (١٥٠٠ ـ ١٨٠٠) وعند هذه النقطة بدأت الدائرة تدخل مرحلة الحضارة Civilization ، التي تميزت في إطارها « بالوجود بدون أي شكل داخلي ، حيث نجد الفن الضخم Megaloplitan ينظر إليه بإعتباره فنا ‹مبتذلا› ويسوده الترف ، والرياضة Sport ، والقلق العصبي ، والأساليب السريعة التغير في الفن (حيث عمليات الاحياء ، التقليد ، الاستعارة ، الابتكارات الزائفة) » . وفي القرن التاسع عشر والقرن العشرين أصبح يرمز إلى الغرب بواسطة كل من ليزت Liszt وبيرلويز Berlioz وفاجنر Wagner في الموسيقى ، والمذهب الانطباعي Impressionism في الفن ، والطراز الأمريكي في الفن المعماري . وفيما يتعلق بالمستقبل (إبتداء من سنة ٢٠٠٠ بعد الميلاد) يتوقع شبنجلر إنحدار الفن إلى اللامعنى Meaningless ، والخواء ، والاصطناع ،

Modern historical and social philosophies, pp.107-108.

(*) وسوف نهتم بدور « العوامل الخارجية » حينما نحاول تقدير مدى ملائمة إطار شبنجلر لتحليل حالة المجتمع بعد الاصابة أو التعرض للهجوم .

والفن المعماري ، والزخرفة الطنانة » وذلك قبل الموت النهائي للثقافة[1]

وبالنسبة للتاريخ السياسي والاجتماعي للغرب ، نجد أن شبنجلر يحدد نفس المراحل الأساسية ، وذلك برغم إختلاف التجليات الواقعية التاريخية بالنسبة لكل مرحلة . فقد تميزت فترة « ما قبل الثقافة (مرة أخرى هي الفترة الواقعة بين ٥٠٠ ـ ٩٠٠ بعد الميلاد) بنوع من الحياة الفلاحية التي كانت سائدة قبل التاريخ بدون أي « سياسة » أو « دولة » حيث كان هناك البشر فقط والقبائل البدائية بالاضافة إلى زعمائها . وقد تميزت الفترة الأولى من حياة الثقافة التي إمتدت بين (٩٠٠ ـ ١٥٠٠) أساسا بإنتشار النظام الاقطاعي ، وقد بدأت المدينة خلال هذه الفترة في الظهور ، ولكنها لم تكن مسيطرة ، طالما أنها لم تلعب دورها إلا بإعتبارها سوقا ، أو حصنا إقطاعيا ، أو مركزا دينيا فقط . وعند نهاية هذه الفترة الأولى بدأت محلية النظام الإقطاعي تضعف ، وأصبحت بداية الدولة الأرستقراطية واضحة . وقد تضمنت الفترة الأخيرة من تاريخ الثقافة ، وهي الفترة التي إمتدت بين (١٥٠٠ ـ ١٨٠٠) ظهور الدولة ذاتها وتماسك مؤسساتها . وقد تميزت المراحل الأولى لظهور الدولة بالصراع بين المحليات وسلطة الدولة ؛ وفي المراحل الوسطى أصبحت الدولة مطلقة ومنتصرة على القوى السياسية المحلية ، وفي مراحلها الأخيرة بدأت الدولة الأرستقراطية تضعف ، ومن ثم فقد أستبدلت بواسطة قوى المجتمع البرجوازي . وخلال هذه الفترة الأخيرة من تاريخ الثقافة بدأت المدينة في السيطرة على الريف ، وبدأت قيم المال في السيطرة على قيم الأرض . وبدخول الدورة الثقافية مرحلة الحضارة (١٨٠٠ ـ ٢٠٠٠) بدأت البرجوازية ـ التي ظهرت سابقا ـ السيطرة المطلقة ، وبدأت تحدد السياسات السياسية للمجتمع من خلال الدساتير والنظم القانونية (القرن التاسع عشر) ، غير أن هذه المرحلة البرجوازية إستمرت لفترة محدودة ، ومهدت الطريق لقيام المجتمع القائم على النزعة الشمولية ، والنزعة الاستعمارية وحروب الابادة . وبدأت سياسة القوة تسيطر وتحل محل سياسة المال ، وبذلك تبدأ الثقافة في الدخول في فترة من السيطرة الفجة على جماهير السكان الذين لا ملامح لهم (حيث تبدأ نزعة الطغيان العسكري

(١) The decline of the west, Table II at the end of the Vol.I.

Caesarisum إبتداء من ٢٠٠٠ ـ ٢٢٠٠) . وحسب النهاية المأساوية المنتظرة ، سوف تسلم هذه النزعة العسكرية الطاغية نفسها إلى فترة من البربرية وإلى سيادة النزعات المحلية والقبلية في السياسة ، والسلب والنهب والحرب بعد (٢٢٠٠) . وسوف تشهد المرحلة الأخيرة أيضا ظهور (المرحلة الدينية الثانية) والتخبط المشوش بحثا عن أفكار ثقافية جديدة ، سوف تصبح بصورة حتمية أساسا لدورة حياة ثقافية جديدة[١] .

ويعتبر ذلك ، إطارا موجزا ، للمراحل المحددة لتطور الغرب من وجهة نظر شبنجلر . ومن خلال هذا الوصف ، وبالمثل ، المقارنة بالحضارات الأساسية الأخرى ، يبدو أن الغرب قد دخل فعلا مرحلة الحضارة في الوقت الحاضر ، وهو إما أن يكون قد دخل أو على وشك الدخول في مرحلة السيطرة الشمولية المطلقة التي سوف تتبعها مرحلة الانحدار إلى النزعة المحلية والدينية المشوشة . واستمراراً في الانتقاء الموجز من أطر شبنجلر ، سوف أقوم الآن بفحص عدد من الجوانب الثقافية والاجتماعية للحضارة وإنهيارها .

الحضارة وإنهيارها الأبعد: حسب إطار شبنجلر نجد أن قصة كل ثقافة محكومة في إعتبارات كثيرة بواسطة تاريخها الأيكلوجي ـ الذي يتمثل في التعادل بين القوى الريفية والحضرية ـ « فنحن لا نستطيع فهم التاريخ الاقتصادي والسياسي كلية إذا لم نتحقق من أن المدينة ـ وإنفصالها التدريجي والنهائي عن الريف ـ تعتبر هي الشكل الحتمي الذي سوف يتطابق معه بصورة عامة مسار التاريخ العام ومعناه ؛ فتاريخ العالم هو تاريخ المدينة[٢] . بحيث تعتبر فترة الحضارة هي الفترة التي تشهد « إنتصار المدينة على الريف ، حيث تمكنت بهذا الاقتصار تحرير ذاتها من قبضة الأرض »[٣] . وقد تنبأ شبنجلر » أنه بعد فترة طويلة من سنة ٢٠٠٠ بعد الميلاد ، سوف تخطط المدن بحيث تكون قادرة على إستيعاب بين عشرة إلى عشرين مليونا من السكان ، وحيث تنتشر على نطاق مساحات هائلة من الريف ، بمبانيها التي سوف تجعل أكبر المباني الآن مباني

(١) Ibid., Table III, end of vol.I.

(٢) Ibid., II, 95.

(٣) Ibid., II, 107.

قزمية إذا قورنت بها . وبالأفكار المتعلقة بوسائل المواصلات والاتصال التي سوف ينظر إليها بإعتبارها خيالا يصل إلى حد الجنون »[1] . فما هي إذا خصائص المدن في فترة الحضارة ؟ . من الناحية الفيزيقية سوف نجد أن هذه المدن مركزة ومزدحمة إلى درجة إعتبارها « إبتكارات شيطانية » . وبرغم ذلك يستمر البشر في الانسياب إليها بينما يرفضون العودة منها ثانية إلى الريف والزراعة . ومن الناحية الروحية نجد أن المدن تنشر « بدون أي نبض روحي » توتر العقل . ونتيجة لذلك تصبح أشكال وأساليب الإسترخاء حسية - تهيء للراحة من العمل الذهني الصعب والعميق - وتتخذ عادة شكل السينما ، والمذهب التعبيري ، ومصارعات الملاكمة ، والرقصات الزنجية ، والبوكر ، وسباق العدو »[2] . وفي المرحلة المتقدمة من تاريخ الحضارة سوف يظهر « عقم الانسان المتحضر » الذي سوف يعني « تحولا ميتافيزيقيا نحو الموت . سوف لا يهتم البشر كثيرا بأن يكون لديهم أطفال » . وبدلاً من أن يكون للمرأة الحديثة أطفال سوف تكون لديها صراعاتها الروحية ، وسوف يصبح الزواج فنا حرفيا لتحقيق « نوع من الفهم المتبادل » وبسبب وجود هذه القوى في مدينة الحضارة ، يؤكد شبنجلر قائلا :

(تدخل كل الحضارات مرحلة - تستمر لعدة قرون - يتخلخل السكان خلالها بصورة مرعبة . ويختفي كل الهرم الشامخ الذي أسسه الانسان الثقافي . حيث ينهار الهرم من قمته ، تنهار أولا المدن العالمية ثم الأشكال الاقليمية بعد ذلك ، وفي النهاية تنهار المدن الريفية . . . إذ نجد في الحضارات في كل مكان . . . أن المدن العملاقة تقف عند نهاية دورة التطور خاوية ، تأوي في كتلها الحجرية عددا محدودا من البشر . . .)[3] .

وبإنهيار المدن العالمية الكبيرة ، تنهار الثقافة وتنحدر إلى حالة من المحلية ، مذكرة إيانا بالفترة السابقة على الثقافة ، تلك الفترة التي كانت موجودة قبل إزدهار المدن .

---

(١) Ibid., II, 101.

(٢) Ibid., II, 102-3.

(٣) Ibid., II, 105, 107.

وبمجرد أن أصبحت المدينة العالمية تتحكم في الثقافة في مرحلة الحضارة ، فإن إقتصاد المدينة العالمية يصبح شكلها الاقتصادي المميز . وفي هذا الاطار يعتبر كل التاريخ الثقافي ، بالنسبة لشبنجلر تاريخ الصراع اليائس الذي تشنه تقاليد السلالة التي لها جذورها العميقة في الأرض . . . ضد روح المال » . وفي مرحلة الحضارة تتركز الأسواق في عدد قليل من المراكز الحضرية ، مثل لندن ، نيويورك ، برلين ، وباريس . بينما تكون بقية العالم عبارة عن « إقتصاد ريفي هزيل » . بالاضافة إلى ذلك يعتبر المال هو شكل الطاقة العقلية التي تتركز فيها إرادة الحاكم والقوة السياسية والاجتماعية والفنية والعقلية والإبداعية ، وأيضا الشوق إلى حياة خصبة . . . وقد كان الانسان في البداية ثريا لأنه كان قويا ـ غير أنه الآن قوي لأنه يمتلك مالا . ويصل الانسان الذكي صاحب القدرة العقلية إلى العرش حينما يضعه المال هناك . في نطاق ذلك ، تعتبر الديموقراطية هي إكتمال معادلة المال بالقوة السياسية »[1] . وقد إرتبطت سيطرة المال هذه في الثقافة الغربية أو الفاوستية بظهور التكنولوجيا الآلية . وفي هذا الاطار يؤكد شبنجلر أن الانسان الفاوسني (الغربي) أصبح « عبد إبتكاره . حيث تسير الآلة برامجة وترتيبات الحياة التي يعيشها في طريق مقرر ودائم لا رجوع عنه »[2] .

وبرغم ذلك ينظر إلى الانحدار النهائي لمركب المال ـ الآلة وبالمثل سيطرته على الحضارة بإعتباره إنحدارا حتميا . ويتحقق هذا الانحدار من خلال ما يسميه شبنجلر بصورة درامية « الصراع بين المال والدم » وهو الذي يؤدي إلى انتصار القوى السياسية على القوى الاقتصادية . « حيث يؤدي ظهور الطغيان العسكري إلى القضاء على سيطرة المال والديموقراطية بإعتبارها سلاحه السياسي »[3] . وبرغم أن شبنجلر لم يحدد صراحة طبيعة الفكرة التالية للطغيان العسكري Caesatism مفترضا أن الاقتصاد يعود إلى أشكاله الفلاحية ، وذلك حينما تنهار الدكتاتورية الشمولية في النهاية .

وفيما يتعلق بالأشكال السياسية والعلاقات بين الطبقات تصور شبنجلر

---

(١) Ibid., 484- 85.

(٢) Ibid., 504.

(٣) Ibid., II, 506- 7.

مجموعة مماثلة من التحولات التي تقع في فترة الحضارة وإنحدارها . فالحضارة تظهر بمجرد أن تمارس البرجوازية السيطرة على الدولة وتستبدلها بدولة تستند إلى الاقليم الواقع داخل حدود الأرستقراطية . وتعتبر الليبرالية هي الفلسفة السياسية للبرجوازية ، التي يراها شبنجلر . بإعتبارها تؤكد على الحرية الاقتصادية والعقلية - « الحرية من أية قيود تفرضها ممارسات الحياة اليومية سواء إتخذت شكل الامتيازات ، أو الأشكال ، أو المشاعر - وحرية التفكير لكل أنواع النقد ، وحرية المال لأي نوع من المشروعات »[1] . وتتمثل الأشكال السياسية للبرجوازية في النظام البرلماني ، والتأكيد على الحرية والمساواة والحقوق المدنية ، والخدمة العامة التي تؤكد على الإجراءات المنظمة ، والتي أدت إلى تخلق طبقة هائلة من الموظفين البيرقراطيين .

وقد نظر شبنجلر إلى النظام البرجوازي البرلماني بإعتباره « تحولا مختصرا »[2] . حيث يشكف هذا النظام السياسي بسرعة أن الذين يملكون المال هم فقط الذين بإستطاعتهم أن يتمتعوا بثمار الحرية والمساواة في ظل الليبرالية . وهي توضح أيضا أن المال ، وليس العقل ، هو الذي يتحكم في الجهاز السياسي . بالاضافة إلى ذلك ينتج هذا النظام تعليما جماهيريا وإعلاما جماهيريا ، إلى جانب أنه يسكن الجماهير بتحويلها إلى جماهير غير مفكرة لا إلتزام لها . وتبدأ الطرق غير البرلمانية لتحقيق الغايات السياسية - كالرشوة ، والضغط الإقتصادي والسلوك السياسي المباشر كالاضرابات - في إضعاف الاشكال الديموقراطية . ومن ثم تبدأ مرحلة رابعة جديدة ، وهي المرحلة الجماهيرية .

(. . . التي ترفض الثقافة وأشكالها الناضجة ، بكل عتادها الحربي ، ورأسمالها ، وسرعة إنطلاقها . حيث تشكل هذه المرحلة حالة من اللاتشكل المطلق ، والتي توجه كراهيتها لأي نوع من الشكل ، أو أي تمييز للمرتبة ، أو نظام الثروة ، وتنظيم المعرفة . فهي تعتبر حالة من الهمجية Nomadism الجديدة التي ينهار فيها أي شيء وكل شيء - لمجرد كونه إنسانيا ، وقادرا على

(١) Ibid., II, 403.

(٢) Ibid., II, 415.

إنتاج شيء متجانس وقصير الأجل ـ لحظة ولادته ، حيث لا يعرف هذا الشيء ماضيا ، ولا يمتلك مستقبلا)[1] .

وعند هذه النقطة تدخل الحضارة « عصر الصراعات العملاقة ، الذي نجد أنفسنا في أتونه اليوم »[2] . وهذا بدوره يعين بداية مرحلة من الطغيان العسكري » وهي حالة من الاستبداد الرافض لكل ما هو إقتصادي وكل ما هو عقلي . وتعتبر مرحلة الطغيان العسكري أيضا مرحلة من الاستغلال والسلب والنهب ، والتآمر السياسي وتأجج الحروب . وخلال هذه المرحلة تنحدر القيادة السياسية من يد الأمم والحكومات إلى القياصرة المزيفين والجنرالات المتقاعدين والملوك البرابرة ، وهلم جرا »[3] . وفي ظل هذه الفوضى تبدأ عناصر المرحلة « السابقة على الثقافة Pre-Culture » في الظهور :

(حيث يصبح الانسان مرة أخرى زارعا ، مرتبطا بالتربة ، غبيا ، وحليما . وتعود القرية الدائمة والفلاح الدائم ، ينجب الأولاد ، ويدفن البذور في الأرض الأم ، حيث توجد منهم أعداد كبيرة مشغولة وذات كفاءة عالية من الممكن أن تهب عليها عواصف جنود الأباطرة بصورة عابرة . وفي قلب هذه الأرض تقع مدن العالم القديم ، عبارة عن أوعية خاوية تضم روحا خامدة . يسكنها بشر لا تاريخ لهم . في هذه المرحلة يعيش البشر ويستمرون في الحياة من اليد إلى الفم، يمتلكون إقتصادا محدودا وثرواتٍ محدودة . وفي هذا الاطار يتم سحق هذه الجماهير من خلال صراع الغزاة الذين يتنافسون من أجل الحصول على السلطة ومن أجل سلب هذا العالم ، غير أن الذي يبقى حيا منهم ، هم الذين يملأون الفجوات بمعاناتهم وخصوبتهم البدائية)[4] .

وإرتباطا بإنهيار الأشكال السياسية في فترة الطغيان العسكري وما بعد ذلك ، فإنه من المهم أكاديميا أن نفحص عددا قليلا من الخصائص السياسية والادارية للإمبراطورية الرومانية في سنواتها الأخيرة ـ القرن الرابع والخامس بعد

---

(١) Ibid., II, 416.

(٢) Ibid., II, 416.

(٣) Ibid., II, 495.

(٤) Ibid.

الميلاد ـ كما حاول المؤرخ صمويل دل Samuel Dill تشخيصها . وإذا كان دل Dill لم يحاول تحليل كل العوامل التي أدت إلى ظهور النزعة المحلية المتزايدة وإنحدار الحكومة الاستبدادية فإننا نجده قد قلل من شأن الغزوات البربرية وأكد على بعض عمليات الجمود الداخلي للمجتمع الروماني . وقد أثبت أن الغزوات البربرية في القرن الخامس لم « تكن أكثر هولا » من تلك الغزوات التي سادت القرن الثالث والرابع ، وهي الغزوات التي تمرد الرومان ضدها . ومن ثم يتمثل الأكثر أهمية في « لماذا نجحت الغزوات التي وقعت في القرن الخامس ، بينما فشلت الغزوات التي وقعت قبل ذلك »[1] .

وفضلا عن ذلك أثبت دل أن المجتمع الروماني كان قابلاً للتأثر في القرن الرابع والخامس بواسطة إتجاه ملاك الأرض إلى رفض توفير المجندين العسكريين للأباطرة ، وأيضا بواسطة إنحدار أحوال الطبقات العاملة بالتجارة ، وهو الأمر الذي يعني من بين أشياء أخرى تضاؤل مصادر توظيف الكفاءات في الحكومة المحلية ، ثم الإتجاه المرتبط بذلك والذي يتمثل في إنحطاط أحوال الحكومة ذاتها . وإستجابة لهذه الإتجاهات ، بدأت الحكومة الاستبدادية في الاعتماد بدرجة أكثر وأكثر على العبيد والبرابرة لإستكمال بناء القوات العسكرية ، وبدأت الحكومة تفرض نسقا صارما من الوراثة المهنية . وفي نفس الوقت ، فقد تزايدت قوة ملاك الأرض على حساب صغار الحائزين والطبقات التجارية . وقد كان ملاك الأرض قادرين بنجاح على مقاومة سلطة الحكومة الاستبدادية ، والعمل على إفساد وظيفتها العامة . وقد أثبت جامعو الضرائب ، من جانبهم ، أنهم قابلون للإفساد بواسطة ملاك الأرض الأقوياء ، وأيضا قادرون على فرض صعوبات أو حرمانات لا نهاية لها على الطبقات الضعيفة في المجتمع . وبرغم أن صورة المجتمع الروماني في هذه الفترة لا تتصل في كل تفاصيلها بتلك الصورة التي حددها شبنجلر ، فقد أوضحت بجلاء أسلوب إنهيار الحكومة المركزية القوية وتحولها إلى النزعة المحلية .

ويكشف تقرير دل عن تصوير أكثر تفصيلا لبعض ديناميات هذا

(١) Roman Society in the Last Century of the Western Empire, 2nd ed., revised (London: Macmillan and Co., Ltd., 1905), p.245.

الإنحدار من تحديد شبنجلر الشامل . وكما تحدد فعلا ، بدأ جوهر القوة السياسية ينتقل نحو الولايات ذات مساحة الأرض الكبيرة في القرون الأخيرة من عهد الامبراطورية الرومانية . وقد تمثلت إحدى إستجابات الحكومة الاستبدادية لهذا التغير ـ ولقوى التحلل الأخرى ـ في إصدار مجموعة من المراسيم القاسية التي ليست لها القوة اللازمة لفرضها ، بصورة مطردة . ونظراً لأنه قد ثبت عدم فعالية هذه المراسيم ، فإن ذلك كان من شأنه أن يضعف من سلطة الحكومة المركزية وشرعيتها ، ومن ثم يفرض عليها ذلك في النهاية أن تتعامل مع السلطات المحلية بإستخدام وسائل الرشوة ، والتملق والصراع الصريح . وتتأسس بذلك دائرة مفرغة : أنه كلما أصبحت الحكومة المركزية أضعف ، كلما إتجهت بدرجة أكثر إلى الاكثار من إصدار المراسيم التي لا تمتلك القوة لفرضها ، وكلما أصدرت كثيرا من هذه المراسيم ، كلما كان خرقها سهلاً . وبذلك تجد الحكومة نفسها منساقة لعقد إتفاقات في كل لحظة حسب كل موقف مع القوى السياسية الأخرى في المجتمع . وبدلا من أن تستند ممارسة السلطة إلى حد كبير إلى شرعية الحكومة القائمة ، أصبحت الآن تستند إلى عمليات المساومة السياسية اليومية . ويتوازى مع هذا النوع من الإنحدار بروز الدائرة المفرغة التي تبدأ حينما تصدر الحكومة فيضانا من العملات الورقية في أوقات الأزمات التمويلية . وبسبب ذلك يبدأ التضخم ، وتنخفض قيمة العملة . وإستجابة لذلك ، تبدأ المؤسسات الاقتصادية تتعامل مع بعضها البعض على أساس موقفي ، على أساس المقايضة مثلاً . وتعتبر كل هذه العمليات نوعا من إنتقاص الأهمية السياسية ، والتي من خلالها ينخفض الإيمان بشرعية القيادة السياسية والثقة في بسلطتها إلى حد كبير .

وسوف نحاول في النهاية توضيح الخطوط العامة لوجهة نظر شبنجلر في التغيرات التي تحدث في الدين خلال مرحلة الحضارة وإنهيارها الحتمي . فمن الواضح أن الحضارة ذاتها تسيطر عليها العقلانية والنزعة المادية ، وهي النزعة التي تنظر إلى العالم بإعتباره « نسقا ديناميا دقيقا ، ومنظماً بصورة محسوبة ، مستندا إلى أسبابه الأولى التي مكن التحقق منها تجريبيا ، والثابتة عدديا ، حتى يكون في مقدور الإنسان السيطرة عليها . . . ومن الطبيعي في هذا الاطار أن

تخفض مكانه فكرة ما فوق الطبيعة (ما هو غيبي) ، وهي الفكرة التي كانت لها أهميتها في الأشكال الدينية الأولى ، إلى مكانة مجرد « طلب للمعرفة » . ولتصريف « التوترات العقلية » الناتجة عن النزعة المادية ، بالاضافة إلى ذلك فإن الحضارة تسمح أيضاً ببعض « المظاهر اللاعقلانية ، وغير الطبيعية ، والمكروهة ، والمخالفة للعقل « في الدين كما هي الحال في القول بالعلم المسيحي ، أو قاعة الاستقبال Drawing room البوذية Buddhism ، وما إلى ذلك [١] .

وبرغم ذلك تعتبر المادية في الدين مؤقتة كما هي الحال بالنسبة للسياسة البرلمانية . فهي تمهد الطريق لما يسميه سبنجلر بمرحلة التدين الثانية Second Religiousness التي تعتبر محاولة يائسة من الجماهير المقهورة Oppressed والمضطهدة Down trodden في فترة الطغيان العسكري للبحث عن المعنى أو الخلاص . وتتميز مرحلة التدين الثانية بأنها نزعة مضادة للنزعة الحضرية ، وللنزعة الثقافية ، وأيضا للنزعة العقلانية ، وتهدف إلى تأسيس الأشكال الدينية الأكثر بدائية . ومن ثم تدفع مرحلة التدين الثانية إلى ظهور موجة من العقائد ، والطرق الدينية ، والمخلصين ، وكثير من الذين يدعون بأنهم المسيح المنتظر » [٢] . بحيث يشير كل ذلك إلى نهاية إحدى دورات الحياة الثقافية ، وربما يشير إلى بداية دورة ثقافية أخرى .

ولا يبدو أن نظرية شبنجلر عن إنهيار الحضارة - لأسباب كثيرة - مستعدة لأن تسلم نفسها لفهم التغيرات الثقافية بعيدة - المدى . وبصورة أكثر وضوحا ، تستند البرهنة الامبيريقية لتنبؤاته فيما يتعلق بالثقافة الغربية على ما يعتبر بالضرورة دليلا محدودا عثر عليه من خلال تحليل عدد من الثقافات الأخرى الكبيرة ، وبالتالي فإنه من الخطورة أن نثق بدرجة كبيرة في إستنتاجاته .

غير أنه بالاضافة إلى ذلك ، فإن نظريته تنجز القليل فيما يتعلق بتحديد الأسباب التاريخية المحددة المسئولة عن تفكك العناصر الثقافية والإجتماعية في مرحلة الحضارة ، أو تحديد الميكانيزمات المسئولة عن هذا التفكك . حيث يستند

---

(١) The decline of the West, II, 309- 19.

(٢) Ibod., II, 310- 15.

جـوهر تصـوره على الصيـاغات العقليـة ـ التي تؤكد أولا عـلى فكرة « العـلاقـة المورفلوجية » ودورهـا في التكامـل الثقافي . وهي العـلاقة « التي تـربط الأشكال المعبرة عن كل فروع الثقافة مع بعضها البعض من الداخل »[1] . وثانيـا فكرة دورة حياة الثقافة ذات الطبيعـة العضويـة بمراحلهـا المعتادة التي تضم الـولادة ، النمـو ، النضج ، والانحـلال . وتصور هـاتين الصيـاغتين مجمـوعة من القـوى الثقافية الداخلية التي تتولى حل ـ بطريقة خفية ـ مشكلات التكامل الإجتمـاعي والثقـافي ، والتغير الاجتمـاعي والثقـافي ، وهـو الأمـر الـذي يجعـل البحث عن الأسباب والميكانيزمات المحددة للتغير التاريخي أمرا غير هام .

وبتحـديد أكـثر ، فإستنـادا إلى أن شبنجلر قـد نـظر إلى عمليـات التغـير الإجتماعي والتاريخي بإعتبارها عمليات تحددها الأسبـاب الأساسيـة ، فقد كـان من الصعب تقدير أهمية فاعلية أحداث تاريخية بعينها . حيث تبدو الثقافة وكـأنها تتحـرك بصورة صـارمة من خـلال المراحـل العديـدة ، حقيقة أنـه قد يكـون في مقدور العوامل الخارجية أن تعوق أو تسهل أو تخرق مسار دورة حياة الثقافة غـير أنها لا تستطيع تحديد هذا المسار . وتعـبِّر فكرة شبنجلر عن أن المـرحلة أو الفترة الزمنية هي القوة الخارجيـة الوحيـدة التي تشغل إنتبـاه شبنجلر ، وهي التي تمثل واقعـة تاريخيـة من حيث كونها « تشكـل في مسار الثقـافة نقـطة تحول ضـروريـة ومصيـرية » فمثـلا تعتبر الثـورة الفرنسيـة واقعة مشكلة لمـرحلتها ، حيث تمثلت فـاعليتها في « الانتقـال من الثقـافـة إلى الحضـارة ، وإنتصـار المـدينـة الضخمـة والجـامدة عـلى الريف العضـوي الحي » . ويمكن للمـرحلة Epoch أن تتخـذ أشكالا عديـدة ـ كأن تتخـذ شكل الفـرد أو الانسان العـظيم (لوثـر Luther أو نابليون Napoleon » أو تتخـذ شكل الـواقعة المجهـولة ذات التكـوين الداخـلي القوي في الغالب » (مثـل حرب الثـلاثـين عـامـا) . أو تتخـذ شكـل التـطور الضعيف غير المتميز » (مثل خلو العرش في ألمانيا) . ومع ذلك ، فـلا تستطيـع المرحلة أن تؤثر على « المنطق الداخلي » للعصـر ، الذي يصمم عـلى تحقيق ذاته بسبب قوة دورة حياة الثقافة ذاتها ؛ غير أنها تستطيع أن تؤثر على شكـل وتوقيت الانتقال من مرحلة إلى أخرى . ومن ثم تؤثر على مسار التاريخ[2] .

(١) Ibid., I, 6.

(٢) Ibid., I, 148- 49.

وتعتبر نظرية شبنجلر ناقصة بما فيه الكفاية ، وذلك لأنها بإيجاز تستند إلى عدد من المماثلات ـ التي ما زالت موضع جدل ـ مع مورفلوجيا الكائن العضوي ودورة حياته ، هذا إلى جانب أنها إلى حد كبير عبارة عن مجموعة من التعميمات الفجة المستندة إلى المسح الشامل لتاريخ عدد قليل من الثقافات الأخرى . وحينئذ ، فإذا حاولنا أن نؤكد على صلة نظريته بمداخل التغير الاجتماعي الأخرى ـ كما سوف أفعل بعد ذلك ـ فإنه سوف يكون من الضروري أن أفضح نظرية شبنجلر بحرية لكي « أزودها » بالميكانزيمات العديدة التي من الممكن أن تعتبر مسئولة عن التغيرات الإجتماعية بعيدة المدى التي تنتج عن التناقص السكاني ، النزعة المحلية السياسية والاقتصادية ، أو الاختمار البدائي الديني .

النمو الاجتماعي بعيد المدى :

نظرية التباين ـ التكامل

لقد تمتعت فكرة التقدم « الاجتماعي » أو « النمو الاجتماعي » بحيوية كبيرة في الفكر الغربي لعدة قرون . حيث إحتل مثال التقدم مكانة أساسية في تنوير القنرن الثامن عشر ، ثم أعيد صياغته بإعتباره مبدأ للتطور ، ومن ثم فقد سيطر على نظريات معظم المفكرين الإجتماعيين خلال القرن التاسع عشر ، ثم عاد المفهوم إلى الظهور في القرن العشرين تحت عناوين مثل « التنمية الاقتصادية » أو « التحديث » . ومن خلال هذا التاريخ العريض سوف أختار تيارا نظريا واحدا ـ وهو التيار الذي يدرس النمو الاجتماعي Social Development بإعتباره تفاعلا مستمرا بين التباين المتزايد ، ومستوى التكامل الأعلى للبناء الاجتماعي . وفي داخل هذا التيار سوف أهتم فقط بأعمال عدد قليل من الدارسين الذين كان لهم إسهامهم في هذا التيار ـ وبصفة خاصة ، إسهامات كل من هربرت سبنسر ، إميل دوركيم ، تالكوت بارسونز ، وبعض جوانب إنجازي في هذا المجال .

إسهام هربرت سبنسر Herbert Spencer : يعتبر المبدأ المؤسس لإسهام هربرت سبنسر هو نفس المبدأ الذي أسس إسهام أوزوالد شبنجلر : وهو مبدأ المماثلة بين المجتمع والكائن العضوي ، فقد ركز ، شبنجلر ، كما رأينا ، على

خاصيتين للماثلة ـ المورفلوجيا البنائية ودورة الحياة من الولادة حتى الموت ـ في حين نجد أن سبنسر قد ركز ، من ناحية أخرى ، على جانب واحد فقط من دورة الحياة ـ عملية النمو ، وترتيب الأجزاء من خلال هذه العملية . وبسبب هذا الاختلاف المبدئي في مجال التأكيد ، فإننا نجد أن مدخل سبنسر يختلف إلى حد كبير عن مدخل شبنجلر ، برغم ـ كما سوف نرى ـ أن بعض إستنتاجات سبنسر الامبيريقية وتنبؤاته المتضمنة تشبه إستنتاجات وتبنؤات شبنجلر .

وقد بدأ شبنجلر بالتأكيد السطحي القائل بأن « النمو Growth يعتبر خاصية مشتركة بين التجمعات العضوية والتجمعات الاجتماعية » . حيث يبدي كل منهما تزايدا واضحاً في الكتلة[1] . ويسمي سبنسر هذه العملية « التكامل Integration » وتتخذ هذه العملية شكلين متميزين . الأول « التزايد عن طريق التكاثر البسيط للوحدات ، وهو التكاثر الذي يضخم من حجم الجماعة » ، ويمكن أن تعتبر زيادة السكان مثالا على ذلك . بينما تتحقق العملية الثانية من خلال « إتحاد الجماعات ، ومرة ثانية إتحاد الجماعات مع الجماعات » ، ويمكن أن نعطي مثالا لذلك بالتحاق القبائل ، والمدن ، والمقاطعات في وحدات سياسية مشتركة[2] . وفي العادة تصاحب عملية النمو أو التكامل عملية التباين المطرد للبناءات في المجتمع . ولأن الجماعات القبلية الصغيرة تصبح متحدة في وحدات سياسية أكبر ، فإننا نجد إزديادا في التعقد السياسي يصاحب ظهور الملك ، والحكام المحليون ، وصغار الرؤساء ؛ وفي نفس الوقت يبدأ نسق التدرج في أن يلعب دوره عن طريق إبراز أقسام أكثر وضوحا ـ كالتقسيم إلى عسكري أو حربي ، أو كهنوتي أو ديني ، أو العبيد ، وغير ذلك من التقسيمات .

ويستنتج سبنسر أنه من « الواضح » أن « تعقد البناء يصاحبه زيادة في الحجم »[3] . وفضلا عن ذلك ، فإن زيادة تباين البناءات يؤدي إلى زيادة تباين المناشط (الوظائف) بين البناءات . ولأن هذه البناءات تختلف من حيث

---

(١) The Principles of Sociology, I, 449.

(٢) Ibid., I, 465.

(٣) Ibid., I, 473.

مناشطها ، فإن ذلك من شأنه أن يدفع إلى ظهور أنماط من العون المتبادل ، أو الاعتماد المتبادل . وتشكل « الأجزاء المتبادلة الاعتماد ، التي يعيش كل منها بواسطة الآخر وله ، تجمعا يستند إلى نفس المبدأ العام الذي يستند إليه الكائن العضوي الفرد »[1] . ونتيجة لذلك فإننا نجد أن التجمعات الإجتماعية البسيطة تتيح قيام إستبدالا متبادلاً بدرجة أكثر بين الأجزاء ، طالما أن الأجزاء العديدة يماثل كل منها الآخر أكثر مما هو حادث في التجمعات المعقدة . وكنتيجة لذلك ، فإن « التقسيم أو التجزىء من شأنه أن يسبب نوعا من الاعاقة البسيطة « بالنسبة للكائنات العضوية الاجتماعية البدائية ، غير أنه يسبب » إضطرابا هائلا أو موتا « بالنسبة للكائنات العضوية الاجتماعية المتقدمة ، وذلك بسبب الإعتماد الكبير والمتبادل بين الأجزاء غير المتماثلة . وإستنادا إلى ذلك نجد أن المجتمعات المعقدة أكثر قابلية للتأثر حينما تهاجم أي من اجزائها[2] .

فإذا واصلنا المماثلة العضوية إلى أبعد من ذلك ، فإننا نجد أن هربرت سبنسر يحدد اللزوميات الاجتماعية الأساسية التي تتخصص بالنظر إليها بناءات الأنساق . ولعل أول هذه اللزوميات وأكثرها الحاحا هي تلك اللزومية المتصلة بعلاقات المجتمع ببيئته الخارجية ، وبخاصة « النشاطات الهجومية والدفاعية التي تتصدى « للأعداء والغزوات القادمين من البيئة المحيطة »[3] . بينما تتمثل اللزومية الثانية « في المناشط الداخلية التي توفر الصيانة العامة للكائن العضوي » . وفي العادة يكون التخصص البنائي في بعض قبائل الصيد البدائية حسب هذه الخطوط بسيطا أو فجا . غير أنه بمجرد ظهور الأنساق الزراعية ، فإن التباين بين المحاربين والمزارعين يصبح أكثر وضوحا . وتظهر اللزومية الثالثة إذا أصبحت البناءات المتصلة باللزوميتين السابقتين أكثر تباينا كلًا عن الآخر ، بحيث يؤدي ذلك إلى ظهور نسق « التوزيع » الذي ييسر التبادل بين الأجزاء المتباينة . ويخضع النسق الثالث ذاته لدرجات متفاوتة من التباين الداخلي ، تبدأ من الإجتماعات العرضية من أجل المقايضة وحتى الأسواق الأكثر تعقيدا وحتى

---

(١) ıbid., I, p.462.

(٢) Ibid., I, 489.

(٣) Ibid., I, 493, 547.

ظهور نظم التسليف . ورابعا وأخيرا ، فإننا نجد أنه بمجرد نمو الإعتماد المتبادل بين أجزاء المجتمع ، يظهر « النسق التنظيمي » الذي يتأسس لتسهيل التعاون بين الأجزاء المتباينة . ويخضع هذا النسق بدوره لدرجة أعلى من التخصص ، حتى أنه قد يطور أنساقا فرعية لتنظيم المناشط المتعلقة بالحرب وتلك المتعلقة بالوقاية أو الحماية ، بالإضافة إلى تلك المناشط المتعلقة بصيانة الكائن العضوي والمحافظة عليه ، أو تلك الخاصة بالمناشط التوزيعية (١) .

ومن خلال قائمة اللزوميات هذه يظهر أساس لتصنيف المجتمعات . وفي هذا الاطار يعتمد سبنسر على معيارين تصنيفيين ـ هما درجة التعقد التي تطور إليها البناء الاجتماعي » ، وأنواع النشاط الإجتماعي التي تسوده ، وأيضا على تباين التنظيم الناتج عن ذلك » (٢) . وبالنظر إلى المعيار الأول ، يصنف سبنسر المجتمعات إلى مجتمعات بسيطة ، ومركبة ، ومضاعفة التركيب ، ومثلثة التركيب Trebly Compound ، برغم أنه قد أكد أنه من الصعب الفصل إمبيريقيا بين هذه الأنماط الثلاثة . أما فيما يتعلق بالمعيار الثاني ، فإننا نجد أن سبنسر لم يقدم تصنيفا وافيا ، ولكنه بدلا من ذلك أكد على نمطين متقابلين ، المجتمع العسكري والمجتمع الصناعي . ويستند النمط الأول من المجتمعات على سيطرة البناءات التي تتّولى تحمل أعباء الصراع مع المجتمعات الأخرى . بينما يستند النمط الثاني من المجتمعات على سيطرة البناءات التي تعمل على إعاشة المجتمع . وكنتيجة لهذا الاختلاف ، فإننا نجد أن هناك مبدأ مختلفا هو الذي يتولى تحقيق التآزر داخل كل نمط . وبالنسبة للمجتمع الحربي ، فإن الخاصية المميزة له تتمثل في :

(أن وحداته تكون مجبرة عادة على المشاركة في الأفعال العديدة والمترابطة . وذلك مثل حالة الجندي الذي تعطل إرادته تماما بحيث يصبح عبارة عن وسيلة لارادة ضابطة في كل شيء ، وبالمثل فإن إرادة المواطن في كل التعاملات ، العامة أو الخاصة ، تسيطر الحكومة عليها عادة . وفي هذا الاطار نجد أن التعاون الذي يحافظ على بقاء المجتمع العسكري ، تعاونا مفروضا .

---

(١) Ibid., Chapters 6- 9.

(٢) Ibid., I, 556.

والبناء الاجتماعي الذي يتكيف مع المجتمعات المحيطة المعادية يكون في العادة خاضعاً لسيطرة النسق المركزي المنظم ، الذي تخضع له كل الأجزاء بصورة كاملة ، وذلك مثلما نجد أن الأجزاء الخارجية في الكائن العضوي . الفرد خاضعة تماما لزعامة المركز العصبي)[1] .

وبينما يتميز نموذج المجتمع الصناعي (في كل مكان بنفس الحرية الفردية المتضمنة في كل التعاملات التجارية . حيث يصبح التعاون الذي تنفذ من خلاله النشاطات العديدة للمجتمع تعاونا إراديا . وفي حين نجد أن نسق الاعاشة المتطور الذي يمنح الكائن العضوي الاجتماعي نمطه الصناعي ، يؤسس لذاته ـ مشابها في ذلك لنسق الاعاشة المتطور الخاص بالحيوان ـ جهازا تنظيميا من النوع المتشعب وغير المركزي ، فإننا نجده يميل أيضا نحو عدم تركيز الجهاز الأساسي المنظم ، بجعله يحصل على سلطاته المفوضة إليه من طبقات عديدة)[2] .

وقد رأى سبنسر أن هذين النمطين «متعارضين تماما . . . حينما يطوران إلى أشكالهما الأكثر تطرفا » وفضلا عن ذلك « فقد رأى التناقض بين خصائصهما ، من بين أكثر الموضوعات التي ينبغي أن يدرسها علم الإجتماع أهمية »[3] . وإستنادا إلى ذلك نجد أن سبنسر قد وصف الأساليب التي يمكن أن يتقابل بها هذين النمطين المختلفين للمجتمعات بدرجة مفصلة للغاية . وقد إستخرجت **مواضع التناقض هذه من خلال كتابات سبنسر، ثم حاولت تقديمها في الشكل** رقم[6] . ومن الواضح أن تسجيل الجدول بهذا الشكل يبسط هذه الثنائية إلى حد كبير . وفي هذا الاطار ينبغي أن نسجل أن سبنسر قد عدل توصيفاته بتأكيده أن كل المجتمعات ـ بإستثناء الأنماط الدنيا التي لا يسودها أي تباين على الاطلاق ـ يمتلك خليطا من البناءات التي تتحمل أعباء الصراع ، والبناءات التي تتحمل أعباء الاعاشة ، وأن هذا التصنيف قد نتج عن السيطرة النسبية

(١) Ibid., I,564.
(٢) Ibid., I, 569.
(٣) Ibid., I, 574.

لخصائص أي من هذه الأنماط[١] . وقد لاحظ سبنسر أيضا أن درجة التعقد مستقلة عن الثنائية الصناعية العسكرية . فقد تكون هناك مجتمعات صناعية برغم كونها صغيرة ولا يسودها تباين (أعني ، مجتمعات تستند إلى التعاون الطوعي أو الارادي) ، بينما تكون هناك مجتمعات كبيرة التعقيد ـ كالمجتمعات الشيوعية ـ ومع ذلك هي مجتمعات عسكرية تستند أساسا إلى التعاون المفروض[٢] .

وأثناء تحليله لأنماط التغير الاجتماعي ـ أو « التحولات الاجتماعية » كما كان يسميها ـ حدد سبنسر نمطين أساسيين من العمليات : حيث تتمثل العملية الأولى في إزدياد التباين ، أو الحركة من البناءات البسيطة إلى البناءات المعقدة ، بينما تتحدد العملية الثانية في الحركة من المجتمع الحربي إلى الصناعي . ومن الصناعي إلى الحربي . وقد نظر سبنسر إلى العملية الأولى بإعتبارها تتحدد أساسا بواسطة نزوع الكائنات الاجتماعية الحية نحو تزايد حجمها (التكامل) سواء كان ذلك عن طريق الزيادة السكانية أو عن طريق إتحاد الجماعات الأصغر . ونظرا لإستناد برهنته إلى المماثلة العضوية ، فإنه يبدو أن سبنسر قد إعتقد بأن الميل إلى زيادة التكامل والتباين البنائي يعتبر نتاجا لقوى داخلية ؛ برغم أنه قد عدل وجهة نظره في المسبب الرئيسي عن طريق الاشارة إلى أن عادات المجتمعات التقليدية الموروثة ، من شأنها أن تعوق عمليات النمو الإجتماعي Development[٣] .

إذا فما هو العامل الذي يحدد أن المجتمع ـ بغض النظر عن مستوى تعقده ـ سوف يتحرك في الإتجاه الحربي أو الصناعي ؟ . في مواجهة هذا السؤال أكد سبنسر بدرجة كبيرة على وجود أو غياب الحرب والصراع . حيث أكد على أن « النظم السياسية . . . سوف تتشكل بهذه الطريقة أو تلك ، فإن ذلك يعتمد أن هناك حالة حرب أو سلام معتاد »[*] . فإذا لم يصبح البناء القهري

(١) Ibid., I, 574.

(٢) Ibid., II, 604-5.

(٣) Ibid., I, 577- 79.

(*) المرجع السابق (الجزء الثاني) ص ٦٤٨ . وتعتبر هذه صياغة محددة لوجهة نظر هربرت سبنسر =

الشكل رقم (٦)
يوضح أوجه التقابل بين المجتمعات العسكرية والصناعية

الخاصية	المجتمع العسكري	المجتمع الصناعي
الخاصية الوظيفية أو النشاط المسيطر	النشاط الدفاعي والهجومي المشترك من أجل التوسع والحفاظ على البقاء .	التبادل الفردي للخدمات في إطار سلمي .
مبدأ التآزر الاجتماعي	التعاون المفروض ، التنظم عن طريق فرض الأوامر ، التنظيم السلبي والإيجابي للنشاط .	التعاون الطوعي ، التظيم من خلال التعاقد ومبادىء العدل والتنظيم السلبي فقط للنشاط
العلاقات بين الفرد والدولة	الأفراد يوجدون من أجل صالح الدولة ، القيود على الحرية ، والثروة والحراك .	الدولة توجد من أجل صالح الفرد ، دعم الحرية ، بعض القيود على الثورة والحراك .
العلاقات بين الدولة والتنظيمات الأخرى	كل التنظيمات ينبغي أن تكون تنظيمات عامة ، ينبغي إستبعاد التنظيمات الخاصة .	تشجيع التنظيمات الخاصة .
بناء الدولة	مركزي	لا مركزي

= الأكثر شمولا . والتي تؤكد أن البناءات تتغير إذا تغير النشاط المسيطر في المجتمع ، المرجع السابق (الجزء الأول) ص ٥٨٧ .

الخاصية	المجتمع العسكري	المجتمع الصناعي
بناء التدرج الاجتماعي	ثبات المرتبة ، والمهنة، والمحلية وراثة المركز .	مرونة المرتبة ، والمهنة ، والمحلية وإنفتاحها ، الحركة بين المراكز .
نمط النشاط الاقتصادي	الاستقلال الاقتصادي ، والاكتفاء الذاتي ، إنخفاض مستوى التجارة الخارجية وإتباع إجراءات الحماية الجمركية .	إفتقاد الاستقلال الاقتصادي ، الاعتماد الاقتصادي المتبادل بواسطة التجارة في إطار "سلام .
الخصائص الشخصية والاجتماعية التي تلقى التقدير	الوطنية، الشجاعة، الانتقام، الولاء، الطاعة، الثقة بالسلطة والنظام	التساند ، إحترام الآخرين ، مقاومة القهر ، المبادأة الفردية ، الثقة ، الشفقة

للمجتمع صارما للغاية كنتيجة للسعي وراء بعض المناشط الشبيهة بالمناشط الحربية « فإن النسق التنظيمي غير القهري الملائم (للمجتمع الصناعي) يبدأ في الظهور طالما أن الصناعة تزدهر دون أن تتوقف بسبب الحرب » . وكمثال على ذلك ، يشير سبنسر إلى الليبرالية الهائلة التي تمتع بها البناء السياسي في قرن السلام الذي ساد أوربا بعد سنة ١٨١٥ . غير أنه حذر « من العادات الحربية أو القتالية التي قد تعيد تطوير نمط البناء العسكري » . وقد كتب في بداية القرن العشرين متنبئاً بأنه « في الحالة الحاضرة حيث الاستعداد المسلح ينتاب أوربا ، فإن أي حادثة غير مقصودة قد تؤدي إلى إشتعال الحرب ، التي قد تستمر مشتعلة طيلة جيل كامل ، وهي الحرب التي من شأنها أن تعيد تطوير الأشكال

القهرية للسيطرة السياسية »[1] . وعلى هذا النحو فإننا نجد في النهاية أن كلا من شبنجلر وسبنسر قد توقعا إحتمالية إندلاع الحرب وسيطرة النزعة الشمولية القهرية إبتداء من القرن العشرين فصاعدا . ويكمن الاختلاف في أن شبنجلر قد تنبأ بكل من الحرب والاستبداد السياسي بإعتباره نتاجا لقوى التفكك أو التحلل الأساسية في دورة الحياة الثقافية ؛ بينما نظر سبنسر إلى الاستبداد السياسي بدرجة أكثر تحديدا ، أي بإعتباره نتيجة للحرب أو التهديد بها - بإيجاز ، نتيجة « للعادات القتالية الخاصة بالنوع الانساني» .

نقد دوركيم Durkheim لسبنسر وإعادة صياغة أفكاره: أثناء تلخيص وجهة نظره فيما يتعلق بالتغير الإجتماعي ، أعاد سبنسر التأكيد على أن التطور الإجتماعي يتضمن كلاً من التكامل (الزيادة في الحجم) والتباين (التغير من التجانس البنائي إلى التباين البنائي) . واستمراراً في عرض تلخيصه نجده قد قدم مفهوم التماسك Coherence الذي بدا وكأنه يشير إلى نوع من التكامل المختلف عن مجرد الزيادة البسيطة في الحجم :

(حيث يتزايد التماسك بتقدم المجتمع في إتجاه التكامل وعدم التجانس . فنحن نشاهد الجماعة المتجولة مبعثرة ، ومنقسمة ، ولا تضمها مع بعضها البعض آية روابط ؛ على خلاف ذلك نجد أن القبيلة تصبح أكثر تماسكا من خلال الخضوع لإمرة رجل واحد ؛ وتتحد مجموعة القبائل في إطار شبكة سياسية متماسكة تحت إمرة زعيم أو زعماء أصغر ، وهكذا حتى تمام تشكل الأمة المتحضرة ، المتحدة بقوة حتى أنها تبقى متماسكة لألف سنة أو يزيد)[2] .

وفي مكان آخر نجده يؤكد أنه مع إزدياد تعقد المجتمع يظهر « المركز (السياسي) المسيطر والمراكز التابعة له » ، ومن ثم « زيادة حجم وتعقد المركز المسيطر ذاته »[3] . وفي هذه القضايا يبدو التنظيم الداخلي للأجزاء .

وبرغم ذلك ، فقد أدت هذه القضايا إلى ظهور حالة من الفوضى في

---

(١) Ibid., I, 479; II, 648.
(٢) Ibid., I, 596.
(٣) Ibid., I, 528.

تفكير سبنسر ، فإستنادا إلى الفقرة السابقة ، يتوقع الباحث منا ، من ناحية ، أن يجد تكاثرا في المؤسسات السياسية والتنظيمية في المجتمع الصناعي الحديث ، طالما أنه يمتلك هذا النمط من تقسيم العمل المعقد والشامل . ومن ناحية أخرى ، يؤكد تحديد سبنسر للمجتمع الصناعي - كما صورناه من قبل من وجهة نظره - أن التنظيم السياسي غير ضروري في هذا النمط من المجتمع ، طالما أن التآزر الاجتماعي يكفله مبدأ التعاون الطوعي ، والتنظيمات التعاقدية التي تسود بين الأفراد . وتظهر السيطرة السياسية القوية في هذه المجتمعات إذا أصبحت هذه المجتمعات مشتركة في حرب أو صراع . وعلى هذا النحو يبدو أن أفكار سبنسر قد قدمت نتائج مزدوجة ومتناقضة بالنسبة للمجتمعات الصناعية المعقدة .

وقد إختلف دوركيم مع سبنسر بالتحديد حول مسألة تنظيم المجتمعات المعقدة . ومع ذلك ، فقبل أن نعرض إنتقاداته لسبنسر ، فإنني سوف أعرض لوجهة نظر دوركيم فيما يتعلق بالاختلافات بين المجتمعات الإنقسامية Segmental والمجتمعات المعقدة ، وعملية التطور من الشكل الأول إلى الثاني .

ويعتبر المجتمع الانقسامي بالنسبة لدوركيم مجتمعاً متجانسا ، وهو يشبه المجتمع البسيط عند هربرت سبنسر ، حيث نجد أن تقسيم العمل ضئيلا ويقتصر في حالته المتطرفة على تقسيم العمل القائم على أساس الجنس ، أو بين الأشخاص ذوي الأعمار المختلفة . وقد قارن دوركيم مجتمعه الانقسامي البسيط بدودة الأرض ، حيث يتكون هذا المجتمع من وحدات بنائية متماثلة تماثل حلقات الدودة Worm's Rings ، فإذا ألغيت بضعاً من هذه الوحدات ، فإنه **يمكن إستبدالها عن طريق إنتاج أجزاء جديدة من الوحدات، فإنه يمكن إستبدالها** عن طريق إنتاج أجزاء جديدة ومتماثلة . ومن هذه الناحية يختلف المجتمع الانقسامي عن المجتمع المعقد الذي تسوده تخصصات الدور المختلفة كيفيا - الذي قد يؤدي إلغاء بعضها إلى ترك المجتمع بدون بعض الوظائف الحيوية التي ينبغي أن تؤدي له(*) . وقد أكد دوركيم استناد مبدأ التجانس الذي يسود

(*) أكد سبنسر على نفس المسألة حينما أكد على فكرة إمكانية إستبدال الأجزاء ببعضها البعض في المجتمع البسيط التكوين .

المجتمع الانقسامي إلى مبدأ الوحدات القرابية المتماثلة .

والسؤال الذي ينبغي أن يطرح ، كيف تحافظ المجتمعات الانقسامية على تكاملها ؟ . وقد وصف دوركيم ذلك بإستخدام مصطلح « التضامن الآلي » حيث يقابل أي فعل يؤدي إلى تمزيق الجماعة أو المجتمع بواسطة رد فعل إنتقامي عاطفي وقاسي من قبل المجتمع ضد الجانب أو العنصر المذنب . ويعكس هذا العقاب عادة القيم الجمعية للمجتمع الانقسامي . وفضلا عن ذلك ، فإننا نجد أن هذه القيم متماثلة بدرجة أكثر أو أقل عند كل الأعضاء ؛ وينتج هذا التماثل عن التجانس الأساسي للمجتمعات الانقسامية . ويعتبر القانون القهري (على سبيل المثال القوانين المضادة للاغتصاب Rape والخطف Kidnapping ، والقتل ، حتى لو وقعت داخل المجتمعات المعقدة ، أحد الأمثلة البارزة على التضامن الآلي . وعلى هذا النحو ، يتكون التضامن الآلي من إخضاع الفرد إلى ضمير المجتمع الجمعي غير المتباين [1] . وإستناد إلى ذلك يوجد تشابه بين مفهوم دوركيم عن التضامن الآلي وبين مفهوم سبنسر عن التعاون الجبري . وفي حين يرجع سبنسر التعاون الجبري إلى دخول المجتمع في مناشط شبيهة بالمناشط الحربية ، فإننا نجد أن دوركيم يرجع أصل التضامن الآلي إلى بناء المجتمعات الإنقسامية غير المتباين .

وتشبه وجهة نظره فيما يتعلق بالمجتمع المتباين تصور سبنسر للمجتمع الذي تسوده درجة عالية التركيب . حيث يمتلك كلا النمطين بناءات متخصصة الأدوار . وكلاهما يشجع على بروز الإختلافات الفردية ، والتحرر من السيطرة الكلية للمجتمعات الإنقسامية المتجانسة . غير أننا نجد أن دوركيم قد رأى شكلا خاصا للتكامل الاجتماعي يظهر في المجتمعات التي تسودها درجة عالية من التباين ، وهي المجتمعات التي سماها بمجتمعات « التضامن العضوي » . ولعل القانون التعويضي Restitutive يعتبر أفضل رمز لها ، وهو القانون الذي يناقض القانون القهري الذي يرتبط بالتضامن الآلي . إذ نجد أن تنفيذ حكم هذا القانون أقل مباشرة وعاطفية ، حيث يستند هذا التنفيذ إلى إجراءات قانونية معقدة ، وهو يعبر عن علاقة بين المجتمع في كليته من ناحية وبين الفرد من

(١) The Division of Labor in Society, pp. 70- 110.

ناحية أخرى . وهو يستهدف إستعادة العلاقة بين الجانبين وليس معاقبة المذنب في حق المجتمع (١) . وقد نظر دوركيم إلى التاريخ المطرد للتضامن العضوي . فهو يؤكد « أن ذلك يعتبر قانونا تاريخيا ، يفقد في إطاره مجتمع التضامن الآلي ـ الذي كان يقف وحدة في البداية ، أو هكذا تقريبا ـ أرضه ، ويصبح مجتمع التضامن العضوي تدريجيا هو النمط المجتمعي السائد » (٢) . وقد أكد دوركيم أيضا أن المصدر الرئيسي لزيادة التباين البنائي ـ والتضامن العضوي الناتج عنه ـ يتمثل في إزدياد المنافسة بين الأفراد بسبب الكثافة السكانية لمجتمع معين ، حيث يعتبر التخصص هو نوع التنظيم الاجتماعي الأكثر فعالية ، والذي بإمكانه أن يخفف ضغط السكان المتزايدين على الموارد القائمة المحدودة (٣) .

وبعد الفراغ من إستعراض هذه الخلفية النظرية ، قدم دوركيم نقدا أساسيا لفكرة سبنسر عن التكامل الإجتماعي في المجتمعات الصناعية التي تسودها درجة عالية من التباين . حيث يؤكد دوركيم أن مبدأ التكامل الوحيد الذي تقبله وجهة نظر سبنسر فيما يتعلق بهذا المجتمع يتمثل في مبدأ التعاقد أو التبادل الحر . فليس من الضروري أن تكون هناك آية أفعال مستقلة تدعم التكامل ، أكثر أو أقل من الضوابط السلبية لمنع الأفراد من إقتناص كل منهم الآخر . ويشك دوركيم في إمكانية إستقرار هذا النوع من المجتمع ، الذي يمكن أن يرتبط مع بعضه على أساس التعاقدات المؤقتة فقط بين الأفراد . وقد وافق دوركيم مع سبنسر على أنه بإزدياد التباين الاجتماعي « فإن العلاقات التعاقدية ـ التي كانت نادرة أصلاً أو غير موجودة تماما ـ تتكاثر الآن . غير أن القضية التي يبدو أن سبنسر قد فشل في إدراكها ـ كما يذهب دوركيم ـ تتمثل في أن العلاقات غير ـ التعاقدية التي تؤكد على التكامل ، تنمو في نفس الوقت » (٤) . وتتكون هذه الالتزامات غير التعاقدية للعقد من القوانين والأعراف الأخرى التي تحكم الاتفاقات التعاقدية . ومن ثم يصبح القانون التعاقدي أكثر من مجرد كونه نتيجة للاتفاقات الفردية ، التي تتغير من لحظة لأخرى . هذا إلى جانب :

---

(١) Ibid., pp.111- 32.

(٢) Ibid., p.174.

(٣) Ibid., Book Two, Chapter 2.

(٤) Ibid., p.206.

(كونها تشكل أساس علاقاتنا التعاقدية . ونحن لا نستطيع تجنبها إلا مصادفة وبصورة جزئية . فالقانون يمنحنا حقوقه التي يقررها ويفرض علينا الواجبات المشتقة من الأفعال التي تعبر عن إرادتنا . . . ويمارس قانون التعاقد علينا سلطة تنظيمية ذات أهمية قصوى ، طالما أنه هو الذي يحدد ما ينبغي أن نفعله ، وما الذي يمكن أن نحصل عليه[1] .

ويشير دوركيم أيضا إلى القانون الاداري والعادات والتقاليد الأقل صياغة بإعتبارها أمثلة للإلتزامات غير التعاقدية للعقد . وحينئذ ينحصر الإختلاف الرئيسي بين دوركيم وسبنسر في أن دوركيم قد منح موضوع التكامل الداخلي للمجتمعات الصناعية المعقدة أهمية تحليلية مستقلة ، وهو الموضوع الذي تناوله سبنسر ، إلى حد كبير ، بإعتباره موضوعا ليس موضع حوار .

وإرتباطا بهذا النقد ، هاجم دوركيم أيضا تأكيد سبنسر على أن الدخول في حرب أو صراع يعتبر السبب الرئيسي لقيام الحكومة - كمركز في بناء المجتمع - بالتنظيم والقهر . وفي هذا الاطار أكد دوركيم أن نطاق عمل الحكومة - كعضو في بناء المجتمع - يتحدد بدرجة أكثر أو أقل ليس بسبب أن البشر أكثر أو أقل هدوءا ، ولكن لأن نمو الحكومة كعضو يتناسب عادة مع تقدم تقسيم العمل ، فكلما ضمت المجتمعات أعضاء مختلفة أكثر ، كلما كان تضامنها أكثر قوة (من جهة النظر العضوية)[2] ويؤكد دوركيم أن سبنسر قد أخطأ لأنه تعقب فقط أهمية التنظيم السياسي بالنسبة لصراعات المجتمع مع بيئته الخارجية المحيطة .

ومن خلال فوضى نظرية سبنسر والخلاف الذي ثار بين دوركيم وسبنسر يظهر الافتراض التالي : أنه من المهم أن نميز بين ثلاثة مظاهر لمركب التكامل - التباين . ويتمثل المظهر الأول في القضية المتعلقة بمستوى التباين البنائي ذاته ، الذي يمكن الكشف عنه من خلال التحقق من درجة تكاثر الوحدات غير المتماثلة والمتبادلة الاعتماد مع بعضها البعض . ويتمثل المظهر الثاني في نمط التكامل الذي يمكن تعقبه حتى قضية تنظيم الفاعل بين الأجزاء غير المتماثلة

(١) Ibid., pp.214- 15.

(٢) Ibid., p.226.

بنائيا ، وتتمثل هذه القضية في التضامن العضوي الذي أكد عليه دوركيم ، والذي يتناول عملية القوانين ، والعادات ، وأنماط العرف الأخرى . ويتمثل المظهر الثالث في نمط التكامل المطلوب حينما تعبأ الوحدات والوسائل المختلفة في المجتمع لتحقيق هدف مشترك ، كالصراع مع عدو سياسي ، وتعالج هذه القضية الإستقلال السياسي للوحدات الاجتماعية ، وقد أكد سبنسر على هذا المظهر في مناقشته للقهر في المجتمع الحربي . ويعتبر كلا نمطي التكامل هامين ـ ذلك التكامل الناتج عن لزوميات التباين البنائي ، وذلك الناتج عن لزوميات التعبئة من أجل الفعل الجمعي ـ وأننا ينبغي أن نتناولهما بالتحليل بإعتبارهما مستقلان تصوريا . ولقد تمثل خطأ سبنسر في أنه قد فشل في منح النمط الأول إعترافا أفضل ، وبينما نجد أنه في حين أكد دوركيم على التضامن العضوي ، فإننا نجده قد قلل من أهمية النمط الثاني في الحياة السياسية للمجتمع .

بدائل حديثة لنظرية التباين ـ التكامل : منذ نهاية القرن التاسع عشر، حينما قدم كل من سبنسر ودوركيم إسهاماتهم ، ظل مبدأ التباين البنائي بإعتباره عملية جوهرية في التطور الاجتماعي تشغل مكانة بارزة في التراث النظري المتعلق بالتغير الاجتماعي . غير أن النظرية لم تبق ثابتة . حيث شهد **العقدان الأخيران** بصفة خاصة عددا من التعديلات والتطويرات والتوسيعات في نطاق هذا التراث النظري . وسوف أوجز أربعة مسارات لهذا التطور النظري ثم أعلق عليها بإيجاز .

١ ـ تم تعديل تصوير الظروف التي تؤدي إلى ظهور عملية التباين وتوسيعها ، ونحن نذكر ، أن سبنسر قد أكد على على ميل الكائنات العضوية إلى الزيادة في الحجم ، بإعتبار أن ذلك مصدرا للتباين . وقد استبعدت هذه التفسيرات في جملتها ، بإعتبارها خاطئة وتبالغ في تبسيط الأمور . وكبديل لها ظهر **تصوير** أكثر تعقيدا للعوامل الاجتماعية والسيكلوجية ، التي من الممكن ـ إذا ترابطت بصورة ملائمة ـ أن تشكل بداية لعملية التباين . وتحتوي هذه العوامل ، أولا ، بعض أنواع التوتر في النسق الإجتماعي ، وهي التوترات التي تتجلى سيكلوجيا بإعتبارها إحساسا بعدم الرضاء عن إنجازات الآخرين ، أو توزيع الموارد في النسق ؛ وثانيا ، وجود قيمي يؤكد على شرعية التعبير عن عدم

الرضاء والرغبة في التغيير ؛ وثالثا الاحساس بوجود « الفرصة » أو تيسر التسهيلات التي يمكن بواسطتها أن قدرا من التغير الاجتماعي . ورابعا ، عدم قدرة النسق على تصريف التوترات بدرجة كافية بواسطة التكيفات البسيطة التي تحدث داخل البناء القائم(*) . وما دمنا قد صنفنا الأنماط الأساسية للتوتر بصورة منظمة (١) . فإننا قد أوضحنا بصفة خاصة كيف يمكن أن تعمل عملية التباين ذاتها ـ إذا إستمرت بمعدلات غير منتظمة في قطاعات المجتمع المختلفة ـ على خلق توترات جديدة ، وعدم إتزانات للتكامل ، وهي الحالة التي تؤهل البناء في هذه المرحلة من أجل تباين أكثر (٢) . وبإيجاز ، لم يعد ينظر إلى عملية التباين بإعتبارها ميلا أساسيا من جانب الكائنات العضوية ، أو بإعتبارها نتاجا سببيا لعامل واحد ، حيث نجد أن أصول هذه العملية أكثر تعقيدا وتنوعا ، إلى جانب أن ذلك يعتمد على قوة وأنماط الارتباطات التي تحدث بين عوامل إجتماعية وسيكلوجية عديدة .

٢ ـ تم تحليل عملية التباين ذاتها . وإذا كان كل من سبنسر ودوركيم قد أكدا على عملية التباين ، غير أن كلا منهما كان مهتما أساسا بالمقابلة بين المجتمعات الأقل تباينا والأكثر تباينا ، ولم يهتما صراحة بعملية الانتقال من حالة إلى أخرى . ثم تأسس أخيرا نموذج لهذه العملية ، وطبق على الظواهر الامبيريقية المتنوعة قدر الامكان ، كظاهرة إصدار القرار في الجماعات

(*) تم تصنيف الظروف المؤسسة للتغير بالنظر إلى التغير البنائي على مستوى نسق الشخصية ، أنظر في ذلك مؤلف :

Talcatt parsons, Robert bales, et al., Family, Socialization, and interaction process, pp.202-203.

وقد طبق نفس الاطار على قضية النمو الاقتصادي ، وذلك في مؤلف :

Parsons, Smelser: Economy and society, pp.255-267.

ثم طور بدرجة أفضل في مؤلف :

Smelser: Social change in the industrial revolution, pp.32-38.

(١) Smelser, Social Change in the industrial Revolution, pp.36- 37; Theory of Collective Behavior, Chapter 3.

(٢) Smelser, Social Change in the industrial Revolution, Chapter 9; The Sociology of Economic Life, pp.106- 12.

الصغيرة ، وتنشئة الطفل ، وظهور البناءات الإجتماعية من خلال عملية النمو الاجتماعي والاقتصادي [1] . ويبدأ التتابع - لحدوث هذه العملية - بوجود نوع من عدم الرضاء بالأداء الوظيفي القائم . وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ظهور بعض أعراض القلق أو التوتر ، التي تتجلى من خلال تعبيرات كالقلق ، العدائية ، والخيال أو أحلام اليقظة والتي يمكن أن تتناثر لتشمل الصراع ، وإلقاء المسئولية على الآخرين بين هؤلاء الذين يرغبون في التغير الاجتماعي وهؤلاء الذين يمثلون المصالح التقليدية المكتسبة . وباستمرار تتابع التفاعلات على هذا النمو ، فإن هيئات الضبط الاجتماعي المتعددة تتصدى لأعراض القلق هذه وتحدد مساراتها . وعادة ما تتبع عملية السيطرة هذه عملية تشجيع الأفكار الجديدة ، ومحاولة تحديد اشكال النظم الجديدة ، ثم المحاولات الحقيقية لتأسيس الأشكال الجديدة . ويتوقف هذا التتابع للأحداث في العادة بمجرد التأكيد على الأشكال الجديدة بإعتبارها ملامح دائمة للبناء الإجتماعي .

ويعتبر التتابع العام لوقوع عدد كبير من عمليات التباين إنفجارا إجتماعيا هائلا ، يؤدي إلى ظهور التنظيم المحدد للبناء الاجتماعي الأكثر تعقيدا . وكما يشير الموجز ، فإننا نجد أن هذا النموذج يستوعب عددا من المتغيرات - أنواع القلق والتوتر ، والضبط الاجتماعي ، والصراع الاجتماعي ، والقيادة في فترة التجديد الاجتماعي - التي لم يعالجها كل من سبنسر ودوركيم بطريقة منظمة .

٣ - تحقق قدر من الإنجاز أيضا فيما يتعلق بمفهوم التكامل ، وذلك برغم أنه لم يتم تطوير هذا المفهوم بصورة متعمقة كما حدث بالنسبة للإنجاز الذي تحقق فيما يتعلق بمفهوم التباين . فقد تم أيضا تحديد العلاقات القائمة بين البناءات المتباينة والتغيرات في البناءات المتكاملة - كالأسواق ، والضوابط السياسية والتنظيمات الواقعة بينها - في حالة إرتباطها أساسا بالنمو الاقتصادي [2] . وقد تم تحقيق إنجاز نظري متواضع حول دور الحكومة في

(١) Parsons, Bales, et al., Family, Socialization and Interaction Process, Chapters 2, 4, 7; Parsons and Smelser, Economy and Society, Chapter 5; Smelser, Social Change in the industrial Revolution.

(٢) Smelser, Social Change in the industrial Revolution, Chapters 12- 13; The Sociology of Economic Mife, pp.110- 12.

تأسيس الموارد وتعبئتها ، وفي توجيه عمليات التباين ، وبخاصة في المجتمعات الشيوعية والأمم الجديدة [١] .

وبرغم ذلك يتعلق التوسع الرئيسي في مفهوم التكامل بدور الضبط الاجتماعي خلال عملية التباين . وفي النموذج الذي أوجزناه الآن ، يكتسب الضبط الاجتماعي أهميته من خلال السيطرة على القلق أو التوتر وتصريفه . وفضلا عن ذلك فإنه يفترض أن الضبط الاجتماعي سوف يكون فعالا نسبيا ، وأن النسق لن يعاني من إنهيار السلطة . غير أنه حينما تراخى هذا الإفتراض ـ وأصبحت فاعلية الضبط الاجتماعي متغيرة Variable وليست ثابتة Constant ـ أصبح نموذج التباين « مفتوحاً » لإفراز عدد من النتائج المختلفة عن مجرد ظهور وحدات إجتماعية جديدة ومتخصصة . وإستنادا إلى أسلوب رد فعل السلطات ، فإن هذا الناتج قد يؤدي بدرجة أكثر إلى إندلاع Cruptions العنف والاضطرابات العدائية بصورة مستمرة ، وأيضا إلى ظهور الشيع الدينية أو الجماعات السياسية ، ثم ظهور الحركة الثورية ذات التوجه القيمي ـ وفي حالة إستمرار عدم الفاعلية بفترات طويلة ـ فإن ذلك قد يؤدي إلى وقوع الانهيار الإجتماعي . ويركز التأليف الذي أحاول إنجازه فيما يتعلق بالسلوك الجمعي على تأثيرات الضبط الاجتماعي على هذه النتائج المختلفة [٢] .

٤ ـ كنتيجة لهذه التنوعات النظرية العديدة ، أصبحت فكرة التباين ـ التكامل ـ إذا قورنت بصياغات سبنسر ودوركيم ـ أقل حتمية في بعض الإعتبارات وأكثر حتمية في بعض الاعتبارات الأخرى . ويعتبر مفهوم التباين أقل حتمية لأنه لم يكن مرتبطا بأي تنميط محدد للمجتمعات ـ على سبيل المثال المجتمعات الحربية في مقابل المجتمعات الصناعية ، والمجتمعات الانقسامية في مقابل المجتمعات المعقدة ـ أو بأي إطار تطوري ، بل إننا نجده ليس إلا عملية تغير إجتماعي تحت صياغتها بصورة أكثر تجريدا . ومع ذلك فإننا نجد أن هذا المفهوم أكثر حتمية لكونه يركز على عملية التباين تفصيليا ـ بدلا من الإقتصار

---

(١) Parsons, Structure and Process in Modern Societies (New York: The Free Press of Glencoe, Inc., 1960) Chapters 3 and 4.

(٢) Theory of Collective Behavior, pp.261- 68, 306- 10, 364- 79.

على صياغة نتائجها البنائية - ومن ثم فقد أبرز عددا من المتغيرات الجديدة ، التي كانت مهملة حتى هذه اللحظة ، في صلتها بهذه العملية . وفضلا عن ذلك ، فقد تأكدت علاقة مبادىء التكامل والتباين بمسارات التغير المتعددة ، وقد تم إنجاز ذلك من خلال تحديد العوامل السببية بالنظر إلى الارتباطات الدقيقة (حيث يمكن أن تؤثر التغيرات التي تحدث في أي منها على إتجاه التغير) وأيضا عن طريق محاولة تقدير الدور السببي لوسائل الضبط الاجتماعي (التي يمكن أن يؤدي سلوكها إلى تغيير عملية التباين) . وبإيجاز ، لم يعد ينظر إلى التباين - التكامل بإعتباره نوعا من المبادىء الثابتة فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي ، ولكن ينظر إليه على الأكثر بإعتباره تقريبا إحد العمليات الهامة التي يمكن أن تتصل إمبيريقيا ونظريا بعمليات التغير الأخرى .

عناصر النظرية الماركسية

إلى حد ما أشار كل منظر عرضنا له إلى وجود العدائية الإجتماعية ، وصراع الجماعة في إطار عمليات الانهيار الاجتماعي وأيضا عمليات إعادة التأسيس الاجتماعي . في هذا الصدد أشار ليتون إلى « الريبة والكراهية والعدائية والفعل الذي يتسم بالنزعة إلى التحطيم » بإعتبار أن ذلك يشكل أحد الاستجابات الأساسية للضغط . وقد تحدث والاس عن « مرحلة الارتباك » التي تظهر عند نهاية مرحلة الشفاء أو العودة إلى السواء ، وتتميز هذه المرحلة بإنتشار الشكاوى ، الانتقادات وصراعات الجماعة . وقد كشف شبنجلر عن أحد أشكال صراع الجماعة في كل مرحلة من مراحل صعود أو هبوط الثقافات ، وبصفة خاصة ، نجده قد وصف المراحل الأخيرة لإنهيار الحضارة وبإعتبارها المواقف التي تسودها النزعة السياسية المحلية ، والاستغلال والحرب وقد عزل سبنسر الصراع بإعتباره الأساس الرئيسي « للمجتمع الحربي » . وقد نظر منظرو التباين والتكامل المحدثون إلى ظواهر الصراع أو إلقاء المسئولية على الآخرين بإعتبارها ملامح بارزة تميز المراحل الأخيرة لعملية التباين . فإذا تناولنا الاهتمام المتكرر لهذا النوع من المنظرين كدليل ، فإنه يمكن القول بأنه لا يمكن فهم التغير الاجتماعي في ظل ظروف الأزمة بدون إدراك الأدوار العديدة التي يمكن أن يلعبها الصراع في عملية التغير . وبالنظر إلى إعتبار هذه الملاحظة ،

سوف أتجه الآن نحو الاهتمام الموجز بعناصر التغير الكامنة في نظريتين للتغير الاجتماعي - النظرية الخاصة بكارل ماركس Karl Marx والنظرية الخاصة ببرنسلاو مالينوفسكي Bronislaw Malinowski - الذين نظما نظرياتهما حول تصورات الصراع أساسا ، واللذان تختلف تصوراتها عن تصورات المفكرين الذين قمنا حتى الآن بتحليل افكارهم .

وجهة نظر كارل ماركس في المجتمع والعملية التاريخية : يستند كل مجتمع ، حسبما يذهب ماركس ، أيا كانت مرحلة التطور التاريخي التي يمر بها ، إلى الأساس الاقتصادي . ويسمي ماركس هذا الأساس « أسلوب إنتاج » السلع . ويحتوي أسلوب الانتاج بدوره على عنصرين . حيث يتمثل العنصر الأول في « قوى الانتاج » أو التنظيمات الفيزيقية والتكنولوجية للنشاط الاقتصادي . بينما يتكون المكون أو العنصر الثاني لأسلوب الانتاج من « العلاقات الاجتماعية للانتاج » أو الأشكال الأساسية للتعاون البشري التي على البشر أن يشاركوا فيها حينما يحاولون القيام بنشاط إقتصادي . ويسمي ماركس أسلوب الانتاج ككل « البناء الاقتصادي للمجتمع » .

غير أن المجتمع يتركب مما هو أكثر من تنظيماته الانتاجية . ويستند إلى البناء الاقتصادي ما يسميه ماركس « البناء الفوقي أو مركب النظم القانونية ، السياسية ، الدينية ، الجمالية ، وغيرها من النظم » . وفضلا عن ذلك ، تتحدد الطبيعة العامة للجوانب الاجتماعية والسياسية والروحية للحياة الاجتماعية بواسطة البناء الاقتصادي للمجتمع ، وذلك هو ما نعني به التصور المادي للمجتمع . وكما يوجز فريدريك إنجلز Friedrich Engels النزعة المادية بقوله :

(. . . يعتبر إنتاج وسائل إعاشة الحياة البشرية - وبعد الانتاج ، تبادل الأشياء المنتجة - أساس كل البناء الاجتماعي ، . . . ففي كل مجتمع ظهر في التاريخ ، يعتمد أسلوب توزيع الثروة في المجتمع المنقسم إلى طبقات أو طوائف ، على ما ينتج ، وعلى أسلوب إنتاجه . واسلوب تبادل المنتجات . ومن وجهة النظر هذه ، لا يجب البحث عن الأسباب النهائية المسببة لكل التغيرات الاجتماعية والثورات السياسية في عقول البشر ، وليس في الرؤية الانسانية

الأعمق للحق النهائي والعدل النهائي ، ولكن في التغيرات التي تقع في أساليب الانتاج والتبادل . إننا لا يجب أن نبحث عن هذه الأسباب في الفلسفة ، ولكن في إقتصاد كل مرحلة بعينها) (١) .

ويمكن أن يتحقق هذا التحديد بالأسلوب التالي : يتشكل البناء الطبقي ، أو تقسيم المجتمع إلى طبقة ثرية وقوية ، وطبقة ضعيفة فقيرة من مجموعة العلاقات الأكثر أساسية التي تظهر من خلال عملية الانتاج . في ظل اسلوب الانتاج الرأسمالي - حلل ماركس النظام الرأسمالي بدرجة كبيرة من التفصيل - فإننا نجد أن الطبقتين هما طبقتا البرجوازية والبروليتاريا . وتشكل البرجوازية الطبقة التي تملك وسائل الانتاج ، وهي التي توجه العملية الانتاجية ، وهي التي تحصل على الأرباح الناتجة عنها ، بينما نجد أن طبقة البروليتاريا هي طبقة العمال الأجراء ، وهي التي تتحمل أعباء القيام بالعمل الحقيقي ولكنها الطبقة التي لا تحصل على المكافآت الكاملة لقاء عملها . فإذا سلمنا بعلاقات الانتاج هذه . فإنه من الممكن أن نتوقع من الدولة ، الكنيسة ، الجهاز السياسي - بإيجاز البناء الفوقي - أن تعمل في خدمة البرجوازية بأن تساعدها على إخضاع العمال . وعلى سبيل المثال ، قد يقلل رجال السياسة والقوات المسلحة من فاعلية سخط العمال ، وقد يقوم رجال الدين بتغذية الجماهير بالأيديولوجيات لاقناعها بأنها ليست جماهير مقهورة أو أنهم سوف يحصلون على الخلاص في الحياة الآخرة .

ولبعض الوقت ، قد يبقى الصراع بين الجماعات الطبقية من طرف واحد . وقد إفترض ماركس أن البرجوازية في المجتمع الرأسمالي قد إستطاعت

(١) Friedrich Engels, «Socialism: Utopian and Scientific,» reprinted in Lewis S. Feuer, ed., Basic Writting on Politics and Philosophy: Karl Marx and Friedrich Engels (Garden City, N.Y.: Doubleday and Company, Inc., 1959), p.91. Other, More extensive statements of Marxian Materialism are Found in Marx and Engels, «Feuerbach: Opposition of the Materialistic and idealistic outlook,» in the German Ideology (New York: International Publishers, 1947) pp.3- 78. and Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy (Chicago: Charles H. Kerr, 1904) pp.265- 312. Marx and Engels qualified this simplified Materialist notion in many ways. But space does not permit an account of these qualifications in this essay.

إمتـلاك القوة بسبب مـوقعها في إطـار النظام الاقتصـادي ، فهم الذين يمتلكـون وسائل الانتاج ، وهم الذين يشترون خدمات العمال . وعلى الناحية الأخرى ، نجد أن العمال لديهم قوة عملهم يبيعونها ، ليحصلوا على الأجر مقابلا لذلك . وبسبب تفوق مكانة الرأسمالي فإننا نجده قادرا على إستغـلال العامـل من خلال إطالة يـوم العمل ، وإجبـار زوجته وأطفـاله عـلى العمل ، والاسـراع من الدورة الآلية ، وإستبدال العامل عن طريق تركيب آليات أكثر إنتاجا [1] . وأكثر من ذلك ، فإننا نجد أن قوة الرأسمالي يتم تملقها بواسطة وجود السلطات السياسية التي تصدر القوانين التي تفرض على العمال التخلي عن إضرابهم . وتمردهم ، أو تظاهراتهم . وفي ظل هذه الظروف تعمل القـوى السياسيـة للمجتمع في خـدمة القوى الاقتصادية .

وبرغم ذلك ، فإننا نجـد أن هذا الصـراع من طرف واحـد يعتبر صـراعا مؤقتا . ويؤكد ماركس أن أي من أنماط النـظام الإقتصادي يحتـوي على جـذور « فنائه » . ففي ظل الرأسمالية ، على سبيل المثال ، نجد أن البرجوازية مدفـوعة ، من خلال المنافسة وغيرهـا من القوى ، نحـو المحافـظة على مستـوى أرباحهـا والعمـل على زيادتهـا ، وأثنـاء ذلك فهم يـدفعون العـامل إلى مـزيد من البؤس واليـأس . وفي ذات الوقت نجـد أن الـطبقـات الأخـرى الصغيـرة ـ الحـرفيـين أصحاب محلات البقـالة ، وصغـار التجار ـ تنحـدر إلى نوع من البؤس المـمـاثل لبؤس البـروليتاريـا . وتتضخم فاعليـة هذه الـظروف بواسـطة وقـوع الأزمـات الاقتصادية القـاسية بصـورة متزايـدة . كيف إذا تكون إستجـابات العمـال ؟ في البـداية يشكـل العمال « كتلة غـير متماسكـة » قادرة فقط عـلى الأفعال الفـردية المنعزلة ضد الطبقة الرأسمالية ؛ وفضلا عن ذلك فإن هجماتهم لا تكون موجهة إلى النـظام الـرأسمـالي ذاتـه ، ولكن إلى وسـائـل النـظام الـرأسمـالي ـ الآلات والمصانع ـ وفضـلا عن ذلك ، فـإننا نجـدهم بعد مضي الـوقت بدأوا يصبحون أكـثر وعيا من النـاحيـة السيـاسيـة ، ومن ثم نجـدهم يتجهـون إلى الاتحـاد في جماعات منظمة مثـل النقابـات . وبمجرد أن يصبحـوا أكثر قـوة ، فإنهم يكونون قـادرين على إستخـلاص التنازلات من القـوى الحاكمـة للمجتمع ـ وذلـك مثل

(١) Marx, Capital (London: George Allen and Unwin, 1949), Chapters 7- 15.

التشريعات التي تتحدد يوم العمل . ويعتبر تشكل الحزب البروليتاري الثوري هو المرحلة النهائية في تطور إحتجاج العمال ؛ الذي يحطم - من خلال التحالف مع قطاع صغير من الطبقة الحاكمة التي التحقت بالحركة الثورية - النظام الرأسمالي من خلال ثورة عمالية عملاقة ، ومن ثم يبشر بالنظام الشيوعي(*) . وذلك يعني أنه كلما إمتلك العمال قدرة التهديد بدرجة أكثر وأكثر ، فإن القوى السياسة لا تصبح في خدمة النظام الاقتصادي . وحقيقة الأمر في النهاية ، يستطيع العمال بواسطة الثورة السياسية ، وليس الفعل الإقتصادي، أن يحققوا القضاء على النظام الرأسمالي .

وبمجرد تحطم النظام الرأسمالي يبدأ بناء المجتمع الشيوعي . ويتحدد جوهر الثورة الشيوعية بالقضاء على الملكية الخاصة ، وهو الأمر الذي يعني أن أساس التقسيم الاجتماعي والصراع الاجتماعي سوف يختفي . غير أن ماركس كان على حذر في تأكيده أن النظام الشيوعي لا يمكن أن يتخلق في لحظة واحدة . « حيث تكمن بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي فترة التحول الثوري من شكل إلى آخر . ويرتبط بذلك أيضا فترة من التحول السياسي التي لا تكون الدولة فيها سوى « دكتاتورية البروليتاريا الثورية » (١) . هذا بالاضافة إلى أن المساواة الكاملة لا توجد خلال المراحل الأولى لنمو الشيوعية ، طالما أن الأفراد يحصلون على قدر من الانتاج الاجتماعي مساو بصورة محددة لإسهامهم ؛ وهو الأمر الذي يتضمن بقايا عدم المساواة ، طالما أنه سوف يكون هناك تفاوت بين إسهامات الأفراد . ومع ذلك ، فإننا نجد أنه في « المرحلة العليا للمجتمع الشيوعي » يختفي حتى هذا التفاوت المحدود ، ويتحقق المبدأ الذي يؤكد « أننا نأخذ من كل حسب قدرته ، وأن نعطي كل حسب حاجته » . ومن شأن هذه المساواة الكاملة للمشاركة في الناتج الاجتماعي أن تقضي في النهاية على كل الأسس الاجتماعية لسيطرة الانسان على الإنسان ، ونتيجة لذلك ،

(*) ثم تصوير نمو إحتجاج العمال في البيان الشيوعي . الذي طبع Feun ، في ذلك أنظر :
OP, cit, pp. 15 - 18.

(١) Marx, Critique of the Gotha Programme (New York: International Publishers, 1938), p.18.

سـوف يذهب نـظام الطبقـات الاجتماعيـة والحكومـة بما في ذلـك الدولـة أدراج الرياح [1] .

تصور مالينوفسكي للتغير الثقافي :

كرس مالينوفسكي ، مثل معظم الأنثروبولوجيين الوظيفيين الأوائل - قدراً محـددا من إهتمامـه الأكـاديمي ، لـدراسـة التغـير الاجتمـاعي والثقـافي بصـورة منظمة . وفضـلا عن ذلك ، نجـده في مؤلفه الأخـير ، الذي حـرره بعد وفـاته فيليس كـابيري Phulis M.Kayberry قـد تحول لكي يصبـح دراسـة لـلاتصـال والتغير الثقافي في المجتمعات الأفريقية المستعمرة .

وقد حدد مالينوفسكي موضوع إهتمامه - التغـير الثقافي - بصـورة عامـة في البداية بإعتباره « العملية التي يتحول بواسطتها النظام القـائم في المجتمع ، أعني حضـارته الاجتمـاعية والـروحية والمـادية ، من نمـوذج إلى آخـر » [2] . ولكي يكمل هذا التعريف المتطرف في عموميته ، بجده يضيف تصورا شاملا للثقـافة - يحتـوي على التنـظيم الاقتصـادي للمجتمـع ، والنـظام المعيـاري ، والـدستـور السياسي ، وميكانيزمات التعليم ووسـائله ، وأنساق الـدين والمعرفـة - بإعتبـاره عناصره الرئيسية . وإستنادا إلى هاتين الفكرتين يبدو أن مـالينوفسكي كـان مهتما بكل نوع من أنواع التغير الذي يطرأ على أي من سمات الثقافة .

وبرغم ذلك ، فإننا نجد أن نطاق إهتمام مالينـوفسكي ، كان في الحقيقـة ضيقا ، وذلك بالنظر إلى تعريفه وأيضا بالنظر إلى إهتمامـه الامبيريقي المحـدد . حيث نجده يؤكد ، أن دراسـة التغير ينبغي أن لا تكـون دراسة للسمـات ، أو العناصر الثقافية المفـردة والمبعثرة ، طـالما أن هـذه السمات والعنـاصر لا تكشف عن نفسهـا بـإعتبـارهـا مجـرد « خليط من الكلمـات والـوسـائـل ، والأفكـار ، والمعتقـدات والعادات والأسـاطير والمبـادىء القانـونية » بـل إننـا نجـد أن هـذه العناصر « تتكامل في وحدات كاملة التحـديد » وهي الـوحدات التي إحتفظ لهـا

(١) Ibid., pp.8- 11. These themes are Further elaborated by V.I. Lenin, State and Revolution (New York: International Publishers, 1932) Chapter 5.

(٢) The Dynamics of Culture Change, p.1.

مالينوفسكي بمصطلح « النظام » ويعتبر النظام ، إذا حددناه صوريا عبارة عن « مجموعة من البشر المتحدين للسعي في إطار نشاط بسيط أو معقد ، ويمتلك النظام عادة كفاءة مادية وتجهيزا فنيا ؛ هذا إلى جانب أنه منظم إستنادا إلى ميثاق من العادات أو القوانين ، بالاضافة إلى أنه مصاغ لغويا في الأساطير والخرفات والقواعد والمبادىء ، ومؤهل ومجهز لآداء وظيفته » (١) . ويتمثل التضمين الأساسي في هذا التعريف في أن التغير يحدث عادة في أنماط العناصر وليس في عنصر واحد بمفرده . وبالنظر إلى القضية موضع الاهتمام ، إختار مالينوفسكي سياقا إجتماعيا محددا : المجتمعات الأفريقية التي خضعت لتأثير القوى الاستعمارية الغربية ، والتي تعيش في إطار مرحلة الانتقال .

والسؤال كيف تصور مالينوفسكي التغير في هذا السياق المحدد ؟ أولا ، نجده يرفض تحليل المجتمع المستعمر بإعتباره« كلا متكاملا » وذلك ببساطة لأنه مجتمع يضم عديدا من العناصر الثقافية المتنافرة والمتصارعة . وقد يتجاهل أي تصور لهذا المجتمع بإعتباره مجتمعا متكاملا يعيش في موقف إتصال « حيث يشهد حقائق مثل حاجز اللون ، والصدع rifr الدائم الذي يقسم المجتمع إلى فريقين Partners في عملية التغير ويبقى على هذين الفريقين أن يظلا منفصلين في المصنع ، والكنيسة وشئون العمل بالمنجم ، وفي التأثير السياسي » (٢) . هذا إلى جانب أنه يفترض نموذج مجتمع يمكن أن نطلق عليه نموذج « التوازن المتوتر » وهو النموذج الذي يصور عناصر المجتمع بإعتبار أنها في حالة صراع ، بل هو نموذج يتخلى بإستمرار عن النظم القائمة أو يعدلها ، أو يحولها أو يؤسس مكانها نظما جديدة .

وقد طور مالينوفسكي تصوره عن المجتمع المستعمر أثناء مرحلة الانتقال بواسطة مجموعة من المداخل المتزايدة التعقيد . فإذا قمنا بصياغة ذلك في أكثر أشكاله بساطة ، فإننا نجد موقفا يتضمن « وطأة أو تأثير الثقافة العليا والفعالة على ثقافة أكثر بساطة وسلبية » (٣) . غير أنه أصر على أنه من غير الملائم النظر

(١) Ibid., pp.I, 49- 50.

(٢) Ibid., p.15.

(٣) Ibid.

إلى نظم المجتمعات المستعمرة على أنها ببساطة خليط أو مجموعة من « العناصر المختلطة جزئيا » من أوروبا وأفريقيا ؛ حقيقة أن النظم الاستعمارية تحتوي على عناصر من الثقافتين ، غير أن هذه العناصر تتكامل عادة في إطار نطاق متفاعل . فإذا نظرنا ، على سبيل المثال إلى مشروع صناعي أفريقي :

(فإننا لا نستطيع فهمه بإعتباره كلا ، أو بالنظر إلى أي من أجزائه المكونة ، أو بالنظر إلى النماذج الأصلية الأوروبية أو الأفريقية ، فليس هناك في النموذج الأصلي للثقافة الأوروبية ما يتعلق بممارسات وتشريعات حاجز اللون ، أو جذب المدخرات ، أو ما يتعلق بأسلوب التأمين ضد البطالة عن طريق دفع العمالة الفائضة إلى المناطق القبلية في فترات الكساد . بالاضافة إلى ذلك فإننا نجد إجراءات مثل صرف مكافآت العمل على أساس التمييز المتباين بين السلالات ، وأسلوب التعاقد الذي يتضمن شروطا جزائية من طرف واحد كما هو حادث في أفريقيا ، هذا بالاضافة إلى مختلف الاجراءات التي تتخذ للاقناع أو للاغراء من أجل التوقيع على العقد ـ كل هذه الاجراءات نجدها جديدة على كل من أوروبا وأفريقيا . بل إننا نجدها محكومة بحقيقة أن لدينا سلالتين أو ثقافتين كل منهما تؤثر في الأخرى . ولا يساعدنا مفهوم الدمج الميكانيكي لعناصر ثقافة بأخرى أبعد من المراحل التجهيزية والمبدئية للتحليل ، وحتى حينئذ ، فإننا نجد أن هذا التحليل الدقيق ينهار عادة . إذ أن ما يحدث في الحقيقة هو إتصال بين قوى محددة : التحيز العنصري ، والاستعمار الاقتصادي ، وطلب العزل أو الأبعاد ، وتأمين مستوى المعيشة للأوروبيين ، ثم رد فعل الأفريقيين على ذلك) [1] .

ووفقا لذلك ينظر مالينوفسكي إلى المجتمعات المستعمرة بالنظر إلى ما يسميه « مدخل الخانات الثلاث Three - Column approach » حيث نجده يحدد في إطاره أنواع القوى الاجتماعية المشاركة في عملية التغير الثقافي :

١ ـ « الثقافة المعتدية بمقاصدها ونظمها ومصالحها » .

٢ ـ مخزون التقاليد الحية والمعتقدات والعادات الداخلية »

---

(١) Ibid., p.23.

٣ ـ عمليات الاتصال والتغير ، حيث يتعاون في اطارها أعضاء الثقافتين أو يتصارعون أو يتوافقون »[(١)] .

وفيما بعد ذلك نجده قد أضاف نوعين آخرين من القوى الاجتماعية التي تؤثر على عمليات التغير ـ وهي « الماضي المعاد تأسيسه أو بناؤه » أو رؤية التاريخ الثقافي الذي يتمسك به أعضاء المجتمع (والذي برغم كونه ناقصا ومشوها ، نجده يؤثر على أفعالهم) ، هذا إلى جانب القوى التلقائية والجديدة المتعلقة برد الفعل وإعادة التكامل الأفريقية ، بما في ذلك القومية الأفريقية ، الحركات الإجتماعية التوفيقية ، وغير ذلك[(٢)]. وبرغم أن مالينوفسكي لم يقم بصياغة العلاقات بين هذه المتغيرات المتعددة ، إلا أنه من الواضح أنه إعتبر كل عنصر من العناصر الثلاثة السابقة بإعتباره يمتلك « نوعاً من الحتمية الثقافية المستقلة » أعني الميل نحو الاستمرار ، غير أن الاثنين الأخيرين ليسوا من نفس قدر أهمية الثلاثة الأُوَل ، وقد تكون في الحقيقة رد فعل للصراعات التي تولدت بين الثلاثة الأُوَل ، غير أن المتغيرات الخمسة تشكل مع ذلك مجموعة من القوى « الاجتماعية ، التي تحدد ـ في حالة تفاعلها المعقد ـ إتجاه التغير في المجتمعات المستعمرة التي تعيش مرحلة انتقال [(٣)] .

وينظر مالينوفسكي إلى العلاقات بين القوى العديدة بإعتبارها علاقات غير مستقرة لسببين : الأول ، أنه لا يمكن المعادلة بين الثقافة الأوروبية الدخيلة ، والثقافة الأفريقية التي ما زالت حية وباقية . فقد وصف الثقافة الأوروبية بإعتبارها ثقافة « متفوقة » و « فعالة » ، والثقافة الأفريقية بإعتبارها ثقافة « بسيطة » و « سلبية » . وتوحي هذه المصطلحات إلى جانب مصطلحات مثل « وطأة الحضارة الغربية ، ومن ثم رد فعل الثقافات الأفريقية » [(٣)] . بوضوح أن مالينوفسكي ينظر إلى الثقافة الأفريقية بإعتبارها الوسيلة الفعالة في إحداث التغير ، ويتمثل السبب الثاني في أن التعايش بين أنماط النظم المتصارعة من شأنه

---

(١) Ibid., p.VII.

(٢) Ibid., pp.32- 34.

(٣) Ibid., p.17.

أن يسبب التناقضات الثقافية ومن ثم الضغوط لوقوع التغير :

(. . . حيث يجد الأفريقي نفسه في مرحلة الانتقال رجل بلا أرض ، فقد إختفى إستقراره القبلي القديم ، وأمانه فيما يتعلق بالموارد الإقتصادية ، وهو الأمان والاستقرار الذي كان موجودا في ظل النظام القديم الذي يحافظ على التضامن القرابي . وقد وعدت الثقافة الجديدة التي دفعته إلى التخلي عن نزعته القبلية بأن ترفع أوضاعه من خلال التعليم إلى مستوى معيشي يليق بالانسان المتعلم . غير أنها لم تمنحه أشياء ملائمة ومشبعة كنظير لنزعته القبلية القديمة . لقد كانت عاجزة عن منحه حقوق المواطنة التي يتمتع بها الغربي المتعلم ، فضلا عن ذلك أقامت ضده التحيزات إجتماعيا وعمليا عند كل موضع في روتين حياته العادية)[1] .

وقد تنبأ مالينوفسكي أنه بالنظر إلى إستمرار ضغط الثقافة الأوروبية فإن قوى الاتصال والتغير الثقافي المتعددة سوف (تجرف إن عاجلا أو آجلا ، وبصورة تدريجية « كل الثقافة الأفريقية الباقية حية » . وقد عبر عن الأمل في إمكانية أن تتكشف هذه العملية بالنظر إلى مبدأ « العامل المشترك Cammon Factor » أو تبني التغيرات التي يمكن أن تعمل على التوفيق بين المصالح المشتركة لكل من المقاصد الأوروبية والنظم الأفريقية[2] . غير أنه غامر بالتأكيد على هذا المبدأ بإعتباره موجها صالحا لتوجيه السياسة الداخلية ، أكثر من كونه تنبوءا إمبيريقيا لإتجاه التغير في المستقبل .

ثالثا : نحو تأليف نظري.

إتبعت حتى الآن إتجاهين في المناقشة : (١) تحديد المعايير الضرورية لتطوير أو تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعي (٢) إيجاز ونقد مجموعة المنظرين الذين أسسوا أفكارهم إستناداً إلى فترات زمنية ، ومواقف تاريخية وأطر تصورية متنوعة . وبرغم تنوع المداخل النظرية العديدة ، فإنني مقتنع بإمكانية تقريبها كل من الآخر . وفي القسم الأخير من هذا الفصل سوف أحاول العمل في إتجاه

(١) Ibid., p.60.

(٢) Ibid., 66- 72.

هذا الإطار النظري العام لدراسة التغير الاجتماعي .

وقبل الشروع في ذلك ، أحب أن أقرر بإيجاز الشيء الذي لن أفعله في هذا القسم الأخير . فسوف لا أحاول تقديم بيان مفصل عن الفروض المتعلقة بالتغير الاجتماعي ، وهو البيان الذي من الممكن تأسيسه من خلال فحص النظريات العديدة للتغير الاجتماعي ، ثم إستخراج تلك الجوانب التي يبدو أنها قد تأسست على أسس علمية . وليس هناك خطأ جوهري فيما يتعلق بتأسيس هذا البيان ، بل إننا نجد في الحقيقة أن قدرا كبيرا من التقنين Codification القيم قد أنجز من خلال إستخدام هذا الاجراء في العلوم الاجتماعية [1] . غير أن جهدا من هذا النوع - لأسباب عديدة - لن يكون ملائما ، بالنسبة لأهداف هذا الفصل : أولا ، لأن التأكيد الحالي ينصب على العلاقات التصورية القائمة بين مكونات نظريات التغير الاجتماعي ، وهي العلاقات التي تأسست في جانب منها من خلال الحصول على البيانات Inventories المتعلقة بإستعراض البحوث الموجودة ، وفي جانب كبير من خلال التحليل المنطقي للتفسيرات النظرية . وثانيا ، أنه من المشكوك فيه أن يؤدي البحوث الأكاديمية المتعلقة بالتغير التاريخي - والتي تم إنجازها في ظل هذه الأطر النظرية المتعددة والمختلفة - إلى إنتاج مجموعة من الفروض الثابتة . بالطبع الفروض التي يمكن إختبارها في ضوء المعطيات المقارنة التي سوف تظهر من الإطار النظري الذي أحاول تطويره . ولانجاز ذلك ، فإني سوف أتبع سبيل الصياغة النظرية أكثر من الاستعانة بالمعاينة الاستقرائية لمجموعات البحوث بإعتبار أن ذلك هو السبيل لتأسيس هذه الفروض .

وبرغم حقيقة أن إهتمامي نظري بالأساس ، فإنني سوف لا أحاول أن أستنتج - بالمعنى الصوري - إطارا نظريا عاما أجرده من خلال تحليل نظريات التغير التي قمت بإستعراضها . وإذا كانت هذه النظريات قد تمت صياغتها على أساس من اللغة الشائعة والمنطق الشائع ، فإن الاستنتاج المنطقي قد يصبح في

(١) See For example, Bernard Berelson and Gray A. Steiner, Human Behavior: An Inventory of Scientific Findings (New York: Harcourt, Brace and World, Inc., 1964).

هذه الحالة ممكنا . غير أنه حسبما يكشف إستعراض هـذه النظريـات ونقدهـا ، فإننا نجد أن هذه النظريات مصاغة بصورة غير محكمة ، إلى جانب أنها مصـاغة بلغة متنوعة الأشكال وهو الأمر الذي يجعلها غير قابلة للمقارنة ، إضافة إلى أنها تعبر عن قضايا تاريخية كثيرة ومختلفة(*) وهو الأمر الذي يجعل من الصعب القيام بهذا الجهد . ومن ثم يضر تشوه الصياغات الأصلية بأي « إستنتـاج » محدد منهـا ولو بدا علميا من الناحية الظاهرية .

وكما فعلت في أماكن أخرى من هذا الفصـل ، فإني سـوف أختار أسلوبـا أقل تجريدا للوصول إلى معرفة موثوق بها علميا . وفي هـذه الحالـة سوف أزاوج بين التعميم الاستقرائي الخالص ، والاستنتاج النظري الخالص كأساس لصياغة الفروض . وحينئذ ، فإني سوف أحاول في البداية صياغة المتغيرات والتـأكيدات والافتراضات الخـاصة بعـدد محدود من النـظريات التي عـرضتها بلغـة شائعـة ، وسـوف يتضمن ذلك بـالطبـع تفسيرا إنتقـائيا ، ولكنني سـوف أحـاول الالتـزام بإهتمامات المنظر الأساسية بقدر الامكان . وسوف أحاول أيضا تحديد العلاقات القائمة بين المتغيرات والتـأكيدات والافتـراضات بلغـة نظريـة التوازن التي قمت بتحديدها فيما سبق . وبهذا الأسلوب فإني سوف أحاول إدخـال المنظرين داخـل إطار نظري أكثر شمولا . وأخيرا ، فإنني سوف أهتم بأنماط النتائج العديدة التي يمكن القاء الضوء عليهـا بواسـطة هذا الاطـار . وآمل أن أحقق بهـذه الأساليب تقـدمـا نـظريـا محـدودا في إتجـاه تـنظيم المفـاهيم والنـظريـات المتعلقـة بـالتغير الاجتماعي .

المتغيرات في نظرية التغير الاجتماعي : تعتبر كل متغيرات التحليل السـوسيولـوجي متغيرات مـلائمة لتحليـل التغـير الاجتمـاعي . وتحتـوي هـذه المتغيرات على الأنماط العديدة للمتغيرات التـابعة (مثـل الخصائص السكـانية ، معـدلات السلوك ، البناء الاجتمـاعي ، والأنماط الثقـافية) والمتغيـرات المستقلة

(*) يقصد المؤلف بتعبير النظريات عن قضايا تاريخية ، أن هذه النظريات تعالج بعض مواقف التغـير التي حدثت في قلب التاريخ وهو الأمر الذي تجعلها تستغرق في المفرد التاريخي ، بحيث يستحيـل مع ذلك تأسيس التعميمات النـظرية المحـددة ، وهي التعميمات التي تـتطلب لتأسيسهـا حالات تغير كثيرة تجرد عنها قضاياها النظرية « المترجم » .

(السيـاق البنـائي ، القلق أو التـوتـر ، التعبئـة من أجـل التغـير ، والضبط الاجتماعي) التي ناقشناها سابقا . وفضلا عن ذلك فإنه من الواضح أن تحليـل التغير الاجتماعي ذاته ـ وبخاصة النتائج البعيدة المدى للمتغير ـ يتطلب الاهتمام بعدد كبير من المتغيرات التي يمكن إعتبارها « ثوابت given » بالنسبة لأنواع كثيرة أخـرى من التحليـل . وفي الحقيقـة ، فـإنـه من الممكن أن تـوجـد أمثلة لهـذه المتغيرات في كل من النظريات الست التي عرضنا لها . فإذا تنـاولنا أبسط هـذه النظريات ـ نظرية ليتون الخاصة بضعف الروح المعنوية في ظـل ظروف الأزمـة ـ فإننا سوف نجد أن متغيراته التابعة (أنـواع الاستجابـة للضغط) تقع في نـطاق الفئة العامة المتعلقة (بمعدلات السلوك) وأن متغيراتـه المستقلة (أنماط الضغط) تقع في إطار الفئة العامة المتعلقة « بـالتوتـر » غير أنـه بالإضافـة إلى ذلـك ، فإن وجهـة نـظره فيـما يتعلق بـأن العـوامـل الثقـافيـة والشخصيـة تؤثـر عـلى نـطاق « الضغط » تقرر أنه يعتبر السياق البنـائي أحد العـوامل ذات الأهميـة المحددة أو الحتمية بنفس القدر . بينما نجد أن منـظرين آخرين ـ عـلى سبيل المثـال ماركس وعـدد من منظري التبـاين ـ التكامـل المحدثـين ـ يـركـزون ـ وإن لم يكن ذلـك بصـورة كاملة ـ عـلى البناء الاجتمـاعي بإعتبـاره المتغير الأسـاسي التابـع ، كـما يركزون عـلى التفاعـل بين القلق والتـوتر ، والتعبئـة من أجل التغـير ، والضبط الاجتماعي ، بإعتبارها المتغيـرات المستقلة للتغير الاجتمـاعي . وحينئذ ، فـإنه من وجهة نظر كل المواقف النـظرية ، أن عـلى أي نظريـة للتغير الاجتمـاعي أن تضم أنماطا كثيرة ومختلفة من المتغيرات .

وبرغم ذلك لا تسهم هذه الملاحظات بأي شيء لـه قيمة إيجـابية في مثـل هـذه النظريـة . فالمـلاحظات مضـادة في الحقيقة لما هو نـظري . حيث تحتـوي النـظرية قبـل كل شيء عـلى نظام منـطقي حتمي مفروض عـلى عدد محـدد من المتغيرات ، وقد أكدت فعلا الحاجة إلى ادخال كثير من المتغيرات (وتحدثت عن المشكلات المصاحبة لذلـك والخاصـة بعدم الحتميـة وعدم الاحكـام التصوري) ومن الضـروري الآن أن نقترح الـوسائـل التي يمكن أن نقلل بهـا عـدم الحتميـة النظرية والامبيريقية

تنظيم المتغيرات في أنساق التوازن لتحليل التغير الاجتماعي: من أجل

القيـام بالمهمـة النظريـة الرئيسيـة ـ لتنظيم المتغيـرات البـارزة في أنمـاط النمـاذج التصورية المختلفة ، التي يمكن بواسطتها التبنوء بنتائج محددة ـ سوف أحقق ذلك من خـلال ثـلاث خـطوات . وفي الخـطوة الأولى سـوف أصف النـظريـات التي عـرضتها في القسم الثـاني بالنـظر إلى مبادىء التـوازن المحددة قبـل ذلـك . وفي الخطوة الثانية سوف أحدد عددا من المبادىء التي يمكن بواسـطتها أن نصـل هذه الأنماط المختلفة بعيد التوازن كل بالآخر ، وأيضا بالمراحـل المختلفة المتضمنـة في عملية التغير الاجتماعي بعيد المـدى . وفي الخطوة الثـالثة سـوف أحدد بصـورة مبدئية مجمـوعة من المـراحل الافتـراضية للتغـير ، أحدد من خـلالها كيف يمكن لأنمـاط التغـير المختلفـة أن يغـذي كـل منهـا الآخـر . حيث قـد نتـج عن هـذه العمليات الثلاثة زيادة طفيفة في فهمنا النظري للتغير الاجتماعي .

ويمكن أن نصنف نظرية ليتون في التغير الاجتماعي بإعتبارها أيضا نموذجـا بسيطا لنموذج الصدمة ـ الاستجابة أو النتيجـة . ويتمثل النـاتج الأسـاسي لهذا النموذج (كما طبق على الحالة اليابانية) في تدهور الحالة المعنـوية ، كـما يشير إلى ذلك إنخفاض حـدوث الفعل الاجتمـاعي المؤثر في مقـابل زيـادة الاستجابـات العقلانية كإلقاء المسئولية عـلى الآخرين ، أو تبني سلوك المحـاولة ـ والخـطأ ، أو السلوك الهستيـري ، واللامبـالاة . ويتمثل العـامل المحـدد لهذا الإنخفـاض في الروح المعنويـة في الأعباء المستمـرة التي يفرضهـا موقف الحـرب ، الذي أصبـح واضحاً لليابانيين بصورة متزايدة أنه ليس هناك مفر منها . وقد إتضـح من إعادة صياغتي لأفكار ليتون أن « متغيرات القابلية المتباينة للتأثر بـالضغط » و « الفرص المتبـاينة لـلاستجابـة للضغط » ذات أهمية في تحـديد إتجـاه ومدى الاستجـابـات للضغط ، غـير أن هذه المتغيـرات تعتبر متغيـرات وسيطة أو متخللة ، بمعنى أنها قد تعوق فاعلية الضغط أو تعيد توجيهه ، ولكنها لا تؤدي دورها بإعتبارها قوى دافعـة للسلوك مثلما يفعل الضغط تمـاما . وفضـلا عن ذلك ، لا يسمـح نمـوذج ليتون ، كما قدم ، بأي « تغذية مـرجعية » أكـثر . ومن ثم فمن المعقول ، عـلى سبيــل المثـال ، أن نفتــرض أن الصـراع المنتشــر داخـل الجمــاعــة (أحــد « الاستجـابات للضغط ») من الممكن أن يـولـد في ظـل ظـروف كثيـرة ضغـطا أكثر . وقد يوحي هذا الافتراض أيضا أنه إذا إتخذت الاستجابة للضغط أسـاسا

شكل صراع الجماعة ، فإنه من الممكن أن تتخلق بسهولة دورة مفرغة لانتاج الضغط ، ومن ثم يعجل ذلك من تدهور الحالة المعنوية . ولكن حسبما يبدو ، فإننا نجد أن نموذج ليتون لا يستوعب هذه الأنواع من التحسينات ، وهو الأمر الذي يبرر النظر إليه بإعتباره نموذجا بسيطا يصور الضغط الذي يتردد في النسق ، مع حد أدنى من تدخل متغيرات أخرى ، ومع حد أدنى من التغذية المرجعية .

ويعتبر نموذج والاس نموذجاً للتوازن ، طالما أنه يتضمن تفاعلا معقدا وتغذية مرجعية بين مجموعة من المتغيرات العديدة . وفضلا عن ذلك ، فبالامكان وصفه بطريقة أفضل بإعتباره توازنا ديناميا مستقرا يتضمن حالة مبدئية وثابتة تتعرض لصدقة قاسية تهز التوازن الأصلي . غير أنه يكشف حينئذ عن حالة ثابتة أساسا (مع حدوث بعض « التغيرات التي لا يمكن الغاؤ ها ») وذلك بسبب فاعلية الميكانيزمات التي دفعتها الصدمة ذاتها إلى الحركة والعمل . وتعتمد ميكانيزمات الرجوع إلى الحالة الأصلية قبل كل شيء على « الأعراض المضادة للكارثة » التي تكشف عنها المراحل العديدة والتي تؤدي دورها لكي تقف في مواجهة الميول نحو السلوك الهدام وغير المنظم من جانب هؤلاء الذين تأثروا بالصدمة . وفضلا عن ذلك ، تعتمد قوة القوى « المضادة للكارثة » في النهاية على وفرة المساعدات المقدمة من المنطقة البعيدة عن مركز الخطر . وبينما تتمثل نتيجة نموذج والاس في « إستعادة الحالة الأصلية » فإنه يفترض إحتمال تولد بعض النتائج الأخرى إذا أسقطنا الغرض المتعلق بتيسر الموارد الضرورية للفعل المضاد للكارثة . وأخيرا فإذا كان الزمان المطلق موضع إهتمام ، فإننا نجد أن نموذج كل من ليتون ووالاس يلائما المواقف التاريخية التي تستمر إلى أقل من سنة .

ولعل افضل وصف لنموذج شبنجلر الخاص بالدورة الثقافية النظر إليه بإعتباره سلسلة من حالات التوازن غير المستقر ، حيث نجد أن كل حالة تمهد الطريق للحالة التالية في الدورة التي تضم حالات الولادة - والنمو - والنضج - والاضمحلال . ويتمثل الجزء الأكثر أهمية في الدورة بالنسبة لنا هنا في التدهور من حالة متقدمة من النضج (الحضارة) إلى نموذج مجتمع مختلف كيفيا . ومع

ذلك ، فإنه من الصعب بمعنى ما أن نتصور نظرية شبنجلر بالنظر إلى نموذج التوازن ، وذلك لأنه لم يحدد علاقات محددة بين قطاعات المجتمع العديدة ، بالاضافة إلى أنه لم يحدد الميكانيزمات المحددة التي يمكن أن ينتقل بها المجتمع من المرحلة إلى المرحلة التالية . حيث نجد أن هذه العلاقات والميكانيزمات متضمنة في تصورات شبنجلر عن النمو والوحدة العضوية ، وهي التصورات التي تفترض أن قطاعات المجتمع العديدة - الاقتصادية ، والسياسية ، والدينية ، والمدينة - الريف - تظهر وتأفل على أساس نوع من التوازي . ويمثل تقديمي لفكرة الدائرة المفرغة للتحلل الاجتماعي - كما أوضحها إسهام دل - جهدا لتوفير الأساس على الأقل لأي من الميكانيزمات التي يمكن أن تفسر ظاهرة التدهور السياسي للمجتمع .

وتقترب تصورات سبنسر ودوركيم عن التباين البنائي من نموذج التوازن المتحرك دائما . حيث تعتبر الحالات المتتابعة في الاتجاه المتحرك حالات من التعقد البنائي المتزايد للنسق . وتختلف التفسيرات التي قدمها كلا المنظرين فيما يتعلق بأسباب إستقرار النسق . وبرغم ذلك نجد أن سبنسر في تفسيره لنمو المجتمع الصناعي أكد على أهمية التعاون الطوعي ، وبينما أكد دوركيم على نمو أشكال جديدة للتضامن العضوي ، يرمز إليها بظهور القانون التعويضي ، فإنه يمكن القول بأن منظري التباين - التكامل الأكثر حداثة ، الذين حاولوا فهم العمليات والميكانيزمات التي لها فاعليتها في الحركة من الحالة الأقل تباينا إلى الحالة الأكثر تباينا ، قد تمكنوا من تأسيس مجموعة من نماذج التوازن المستقرة على المدى القصير (أو الدورية) والتي فرضت على نموذج التوازن المتحرك دائماً على المدى البعيد ، حيث يكون النسق في المدى القصير معرضا لعدم الرضاء بإنجاز الأدوار أو توزيع الموارد . ومن ثم يستجيب النسق مبدئيا للضغط من خلال إظهار أعراض الفوضى ، غير أن هذه الأعراض يمكن إحتواؤها ودفعها في إتجاه التجديد البنائي . وبهذا الأسلوب يتحول النسق إلى حالة أكثر إستقرارا ، ولكنه أصبح يمتلك بناء أكثر تعقيدا عن ذي قبل . بحيث يمثل صافي تأثير السلسلة المتعاقبة قصيرة المدى نموا ثابتا لنسق يمتلك مستوى أكثر تباينا .

وعلى النقيض ، يمكن تمييز الديالكتيك الماركسي بإعتباره توازنا ديناميا

مستقرا على المدى القصير وتوازنا ديناميا غير مستقر على المدى البعيد . إذ نجد أن المجتمع في المدى القصير منظما حول أسلوب للإنتاج ، وهو الأسلوب الذي يؤدي بدوره إلى ظهور نوع محدد من التدرج الاجتماعي ، والحكومة ، والدين ، والفلسفة ، وغير ذلك . وتؤدي كل هذه النظم الاجتماعية دورها في خدمة الطبقة الحاكمة ، وحينما يظهر أي تهديد للاستقرار الاجتماعي ، فإنه يواجه ، ومن ثم يسود النظام الذي تراه الطبقة المسيطرة . وبرغم ذلك يمهد هذا النمط من النظام الاجتماعي ، على المدى الطويل ، الطرق لنظام آخر . وهناك نوعين من الميكانيزمات العامة التي تعمل من أجل التغير . ويتمثل الميكانيزم الأول في تفاقم التناقضات داخل المجتمع ، وهي التناقضات التي يمكن أن ترد إلى التغيرات الاقتصادية . بينما يتحدد الميكانيزم الثاني بزيادة الوعي السياسي بالنسبة للطبقة الخاضعة ، ثم تعبئتها التالية في حركة ثورية تعمل على تحطيم النسق الاجتماعي القديم لتؤسس نسقا إجتماعيا جديدا محله .

وفي النهاية يمكن النظر إلى تصور مالينوفسكي للتغير الاجتماعي بإعتباره سلسلة من حالات التوازن غير المستقر المفروضة على الميل البعيد ـ المدى نحو التوازن المستقر . وفي الفترة الأولى يكون المجتمع التقليدي في حالة مستقرة نسبيا . غير أن تعرضه للمجتمعات الأوروبية الاستعمارية يخلق علاقة السيطرة ـ الخضوع ، بالاضافة إلى التناقضات الداخلية التي تسبب فترة طويلة من عدم الاستقرار والتغير المستمر . وتتمثل مكونات تتابع أنساق التوازن غير المستقر في القوى الخمسة الأساسية التي حددها مالينوفسكي وتتمثل في ـ الثقافة التقليدية ، الثقافة الأوروبية المسيطرة ، ثم الثقافة المنبثقة ، ثم إعادة تأسيس الماضي ، ثم إعادة التكامل التلقائي . وتدخل هذه القوى عادة في صراع مستمر ، وتكون النتيجة هي الاندفاع نحو التغير . ومع ذلك ، تتحدد النتيجة في سيطرة الثقافة الأوروبية وخضوع العناصر التقليدية لها .

ويتيح لنا التعبير عن هذه النظريات بالنظر إلى مبادىء التوازن أن نقارنها كلًا بالأخرى بصورة مباشرة أكثر من ذي قبل ، وذلك لأنها توصف الآن بواسطة اللغة الشائعة . غير أننا لكي نؤسس هذه العلاقات التصورية بين النظريات المختلفة فإن علينا أن نبدأ فورا . وحتى حينما نصوغ الأنماط العديدة ـ

لنسق التوازن ـ باللغة الشائعة فإننا بذلك نقدم قائمة بالنتائج المتفاوتة لهذه الأنماط . إلى جانب ذلك فإنه من الضروري أن نصل هذه الأنماط العديدة للتوازن كلاً بالآخر بأسلوب أكثر حتمية .

ويكمن جوهر هذه المهمة في تقسيم موضوع بحث التغير إلى وحدات يمكن وصفها وتأسيس علاقتها كلاً بالأخرى بالنظر إلى نماذج التوازن المختلفة . وتعتبر هذه المهمة مهمة صعبة ، وذلك بسبب حقيقة أن إنسياب التاريخ يبدو بإعتباره « لا يمكن التحكم فيه » وأنه بالنسبة لأي فترة تاريخية ، فإن الانطباع الكامل عنها أنها تمثل تغيرا متواصلا ، يبدو كل شيء فيها وكأنه يتغير في نفس الوقت . ومن وجهة نظر صورية ، يبدو هذا الظرف وكأنه يتطلب من الباحث أن يلغي الفصل بين المعطيات الثابتة (غير المتغيرة) وبين المتغيرات ، وأن نتناول المجتمع وكأنه نسق توازن مفتوح بصورة كاملة ، ومن ثم لا يمكن تصوريا السيطرة عليه . والسؤال الذي نطرحه ، كيف يصبح ممكنا أن نحقق المطلب الأساسي الواضع والمتعلق بعدم التحتيم النظري في تحليل التغير التاريخي ، وفي ذات الوقت أن تنظم تفكيرنا فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي بأساليب تتميز بالحتمية العلمية ؟ وسوف أكرس الفقرات العديدة التالية لحل هذه المعضلة .

تكمن المهمة الأولى في تناول متغير الزمن . وتضمن ذلك تحديد وضع مبدئي ، وعدد من المراحل الوسيطة ، ووضع أول نقطة نهائية ـ حيث تمثل هذه عددا من المواضع Points التي يمكن أن تحلل تفاعل المتغيارت حولها . ومن الطبيعي أن يكون تقسيم المراحل عملية تعسفية لأسباب عديدة . أولا ، يختلف عدد ، ومدى المراحل العديدة وتصنيفها الوصفي حسب النتيجة النهائية المتصورة . فمثلا تختلف المراحل التي تقود إلى الانحدار Decline على المدى البعيد كما تصورها شبنجلر جذريا من حيث المضمون أو المدى الزمني (مراحل النمو ، النضج ، السكون Stagnation والانحدار) عن المراحل التي تؤدي إلى الشفاء أو العودة إلى الحالة الأصلية كما تصورها والاس (التحذير ، وطأة الخطر ، الانقاذ ، الشفاء أو العودة إلى الحالة الأصلية ، الخ) . ومن غير شك فإنه مفروض على كل منظر أن يتصور مراحل مبدئية ، ووسيطة ، ونهائية .

وثانيا أن هذه المراحل ليست في الحقيقة محددة إمبيريقيا ، حيث تبدأ كل منها وتنتهي بصورة مفاجئة ، لكي تمهد السبيل إلى المرحلة التالية . ونتيجة لذلك ، فإننا نجد أن هذه المراحل تتداخل من الناحية الامبيريقية مع بعضها البعض . ومن ثم يؤدي تأسيس المراحل إلى تجميد إنسياب العملية التاريخية . وثالثا ، أن أي جهد لتحديد وحدات زمنية مطلقة ـ الأيام ، الأسابيع ، الشهور ، السنين ـ لهذه المراحل من شأنه أن يصبح تعييننا تعسفيا . وذلك لأن المراحل لا تتيح إمكانية المشاهدة الامبيريقية بحيث تسمح بهذا التحديد . وإن كان من الضروري في بعض الأحيان أن نقر تحديدا غير صارم نسبيا مثل القول (قبل ـ أو بعد) .

ما هي إذا الأهمية النظرية لتقسيم أي واقعة محددة للتغير الاجتماعي إلى مراحل ؟ . ولنفترض أننا إعتبرنا قوة معينة دافعة للتغير كنقطة بدء للتحليل ـ كالحرب ، الكساد ، صراع الجماعة ، موجات الهجرة الجماعية ، وما شابه ذلك ـ ونحن نرغب في المرحلة الأولى في تقدير أنواع الاستجابات السلوكية لهذه القوة الدافعة للتغير ـ الاستجابات مثل تغير الحالة المعنوية ، تشكيل جماعات جديدة ، عدداً من الجهود البناءة ، وما إلى ذلك ـ وفضلا عن ذلك ، فإنه يمكن تحديد هذه المرحلة المبدئية بالنظر إلى إعتبارات التوازن . حيث تصبح المتغيرات المستقلة هي القوة الدافعة للتغير ذاته . بينما تصبح المتغيرات التابعة هي الاستجابات السلوكية . ويمكن الكشف عن « المعطيات الثابتة » التي تؤثر على العلاقات بين المتغيرات المستقلة في حالة الوحدة الاجتماعية قبل ظهور القوة الدافعة للتغير . وتحتوي « المعطيات الثابتة » على مواردها ، بناءها النظمي ، قيمها الثقافية ، وغير ذلك . وحينئذ ، تتحدد نتائج هذه المرحلة المبدئية بواسطة الأساليب التي تتفاعل من خلالها المتغيرات بالمعطيات الثابتة كل بالآخر . وقد أوضحنا نموذجين متقابلين من هذه النتائج على المدى القريب ، نموذج ليتوت الذي يؤدي إلى إنهيار التنظيم الاجتماعي والحالة المعنوية ، ونموذج والاس ، الذي يؤدي إلى الشفاء وإلى إعادة تأسيس الحالة المستقرة .

وبعد تأسيس عدد من المتغيرات المحكمة فيما يتعلق بالاستجابة المباشرة لوقع التغير الاجتماعي ، فإنه يمكن وصف الوحدة الاجتماعية ـ عند إنتهاء هذه

الفترة ـ بالنظر إلى جوانبها البارزة : مثلا بناؤها الاجتماعي ، مستوى الصراع فيها ، قيمها الثقافية ، الحالة المعنوية لسكانها ، وما إلى ذلك . وينظر إلى هذه الأوصاف . بإعتبارها « نتائج » المرحلة المبدئية والتي يمكن أن تصبح الآن معطيات ثابتة بالنسبة للمرحلة التالية ، إلى حد كبير مثلما شكلت حالة الوحدة الاجتماعية قبل ظهور الدافع المبدئي للتغير ، معطيات ثابتة بالنسبة للمرحلة الأولى أو المبدئية . ويمكن أن تكون للمرحلة التالية علاقة بالنتائج المختلفة على خلاف المرحلة الأولى أو المبدئية ؛ فهي قد تهتم بنمو تنظيمات جديدة ، أو ظهور وحدات جديدة في البناء الاجتماعي ، أو ظهور قيم جديدة وهلم جرا . وسوف تكون المتغيرات التي حددت هذه النتائج متغيرات سوسيولوجية عادية ، مثل مستوى سوء التنظيم الاجتماعي ، مستوى الموارد الاجتماعية ، قدرة الوحدة الاجتماعية على التعبئة من أجل التغير وقيادته ، وما إلى ذلك . غير أن هذه المتغيرات سوف ترث مكانتها في المرحلة التالية ـ وبالمثل مكانة القيود التي تعمل في إطارها ـ من المرحلة الأولى أو المبدئية . وبهذه الطريقة ، نجد أن المرحلة الأولى تقدم « المعطيات الثابتة » التي تؤثر في عمليات المرحلة الثانية . فإذا إمتلك الباحث المعرفة بمجموعة المتغيرات هذه ، أو المعطيات الثابتة والعلاقات بالمرحلة التالية ، فإنه يكون عادة في الموقف الذي يمكنه من تأسيس مجموعة من التنبؤات المحكمة فيما يتعلق بنتائج هذه المرحلة .

وفضلا عن ذلك فقد يختلف مبدأ التوازن الذي يحدد المراحل التالية للغاية عن ذلك المبدأ الذي يحدد المرحلة المبدأية . وعلى سبيل المثال ، عرف المجتمع الياباني عند نهاية الحرب العالمية الثانية نوعاً من التدهور القصير المدى في الحالة المعنوية والتنظيم الاجتماعي ، وهو التدهور الذي يمكن فهمه بصورة أفضل بالنظر إلى نموذج التوازن الدينامي غير المستقر الذي يؤدي إلى ظهور نمط جديد وأكثر بدائية من التنظيم الاجتماعي . وقد ورث المجتمع الياباني هذه النتائج عند نهاية الحرب . ومع ذلك ، فإذا تبنينا النظرة البعيدة ـ المدى للمجتمع ، فإن هذه الوراثة تشكل قوى جديدة دافعة للتغير وأيضا مجموعة من القيود على التغير . وبسبب هذه الوراثة جزئيا ، وجزئيا بسبب المدخلات الضخمة من الموارد السياسية والاقتصادية ، فإننا وجدنا أن المجتمع الياباني قد عرف حالة من

الاستشفاء ، أو الرجوع إلى حالته الأصلية ، وهو الأمر الذي يمكن وصفه بصورة أفضل ـ على المدى البعيد ـ بالنظر إلى نموذج التوازن الذي يميل إلى تحليل التباين والنمو الاجتماعي . وحينئذ ، يمكن أن تقدم واقعة التغير في كليتها صورة « للتوازن داخل التوازن » . بالاضافة إلى ذلك ، فإن نماذج التوازن « الداخلية » أو القائمة « داخل كل مرحلة » قد تختلف كل عن الأخرى ، وعن نموذج التوازن الذي يحكم واقعة التغير في كلتيهما .

وتؤدي هذه الصياغة إلى ظهور نموذج تراكمي أو متشعب يتكون من النتائج المتعاقبة ، حيث تستند نتائج كل مرحلة إلى نتائج المراحل السابقة . فما يعتبر نتيجة لاحدى المراحل يصبح حالة أو ظرفا للمرحلة التالية ؛ ما يعتبر متغيرا في أحد المراحل قد يصبح معطيات ثابتة بالنسبة للمراحل التالية : بالاضافة إلى ذلك فإنه من المهم أن نلاحظ أيضا ظهور مشكلة تناول عدد وافر من المتغيرات داخل كل مرحلة . ومن الناحية الواقعية ، فإن التغيرات سوف تتضح في كل مرحلة على مستويات عديدة (بيلوجية ، وسيكلوجية ، وإجتماعية ، وثقافية) وبمظاهر كثيرة عند كل مستوى (على سبيل المثال ، يتجلى في كثير من المظاهر النمطية المختلفة ـ التعليمية ، الاقتصادية ، العائلية ، الخ ـ على المستيو الاجتماعي) . وقد أصبح واضحا أنه ليس من الممكن تأسيس النماذج التي تشخص كل ذلك بإعتباره منسابا أو متحركا في نفس الوقت . ويصبح من الضروري أن نتناول بالتحليل بعض التغيرات لأغراض التحليل بإعتبارها « ثوابت » . وفي هذا الاطار يمكن أن تصاغ التنبؤات المحكمة ، مثلا ، حول نوع التوافق السياسي في أي مرحلة بعينها . ومن المأمول إمكانية صياغة هذه التنبؤات بالاستناد إلى نظريات دقيقة الصياغة وإلى معطيات متيسرة بصورة أفضل . ومع ذلك فإنه بعد صياغة هذه التنبؤات ، فإن نتائجها ينبغي أن تعامل بإعتبارها معطيات ثابتة لتحليل العمليات في المجالات الاقتصادية ، والتعليمية ، وسائر المجالات الأخرى . وفي العادة تكون العملية التي نصفها الآن موجهة نحو نفس الهدف المتعلق بتحديد المعطيات الثابتة لمرحلة معينة على أساس من نتائج المراحل السابقة . ويعني هذا الهدف أن نجعل أوصافنا وتفسيراتنا للتغير الاجتماعي من الممكن السيطرة عليها تصوريا بدرجة أكثر .

وسوف أوجز الآن ، أسلوب تحديد المعضلة المتعلقة بضرورة عدم التحتيم النظري الواضحة والرغبة المتأججة لتأسيس تفسيرات علمية عن التغير ، وحسب الصياغة التي قمت بها ، يمكن تحليل التغير بصورة أفضل بإعتباره تتابعا معقدا لأنواع مختلفة من عمليات التوازن ؛ ويعتمد إنتشار نوع أو آخر على موقع المرحلة في اطار تتابع مراحل عمليات التغير الاجتماعي موضع الاهتمام وأيضا على التفاعل القائم بين المتغيرات في كل مرحلة . وفضلا عن ذلك ، فإنه يمكن تأسيس العلاقات بين عمليات التوازن المتنوعة هذه ، بالطريقة التي يمكن أن تتحول بها المتغيرات والمعطيات الثابتة بصورة منظمة بين المراحل وداخلها . وتشكل الصياغة الناتجة عن ذلك محاولة للبحث عن طريق وسط يقع بين خطر إبتكار تفسيرات ذات طبيعة حتمية غير أنها مبالغة في التبسيط وبين خطر إبتكار صياغات غير حتمية بدرجة كاملة إلى الدرجة التي تصبح عندها غير مفيدة علميا .

تتابع إفتراض لمراحل التغير :

لقد قمت حتى الآن بوصف الموقف النظري لستة منظرين من خلال إطار تحليل التوازن ؛ ولقد إفترضت أيضا قليلا من المبادىء الصورية التي يمكن من خلالها أن نصل الأنواع المختلفة لأنساق التوازن كل بالأخرى خلال عملية تحليل واقعة التغير الاجتماعي . وبرغم مخاطرة التكرار ، فسوف أحاول الآن الجمع بين نوعي الصياغة هاتين ، ثم أحاول تطبيق منطق النظريات التي عرضتها على قليل من مراحل التغير الافتراضية . **وفي هذا الاطار سوف أهتم بثلاث مراحل فقط : (١) ظهور قوة دافعة للتغير ، ثم الاستجابة المباشرة لهذه القوة الدافعة (٢) ثم المرحلة المتوسطة ، (٣) فترة التغير الثقافي والبنائي على المدى البعيد . ومع ذلك ، فنظرا لأن الهدف في إطار السياق الحالي يتمثل في توضيح التحليل الكامل وليس إجراء هذا التحليل ، فإنه لا يكون من الضروري أن نستغرق في هذه التفاصيل .**

١ ـ لنبدأ بقوة معينة دافعة للتغير. حيث نجد أن كل واحد من المنظرين الذين تركز الاهتمام عليهم في هذا الفصل ، يشير إلى نوع معين من القوة

الدافعة للتغير . فقد أشار ليتون إلى القاء القنبلة الذرية على المجتمع الياباني بالاضافة إلى الضغوط الأخرى الناتجة عن الجهد الحربي للحلفاء ؛ وقد أشار والاس إلى الأزمة التي تخلقت في مجتمع ووستر Worcester بسبب وطأة تأثير الإعصار ؛ وقد أشار مالينوفسكي إلى وفرة الضغوط الناتجة عن السيطرة الاستعمارية ؛ ولقد تبنى ماركس التناقضات التاريخية المنبثقة عن الترتيبات الاقتصادية للمجتمع بإعتبارها القوة الأساسية الدافعة للتغير . ولقد رأى كل من شبنجلر وسبنسر قوة التغير الدافعة بإعتبارها تنبثق عن الامكانيات العضوية للمجتمع في إتجاه النمو أو الانهيار ؛ وقد حاول منظرو التباين ـ التكامل المعاصرون تحديد عدد من أنماط التوتر المختلفة بإعتبارها القوى الدافعة للتغير . وحينئذ ، فإننا قد نستنتج أن أي نظرية عامة للتغير الاجتماعي ينبغي أن تتعامل مع قضية القوة الدافعة للتغير ـ سواء أبرزت هذه القوة بإعتبارها أنها تتولد من الداخل ، أو بإعتبار أنها تتولد من الخارج ، أو بإعتبار أنها إرتباط بين الضغوط الخارجية والداخلية ، أو سواء أعتبرت نوعا واحدا من الضغط ، أو أنها جمعا لأنماط عديدة من الضغوط .

وتتكون نتائج هذه المرحلة المبدأية بواسطة ردود الفعل السيكلوجية والاستجابات السلوكية للبشر الذين خضعوا للقوة الدافعة للتغير ؛ والتأثير على التفاعل الاجتماعي المصاغ بنائيا . وأيضا مما تحصل عليه أو تفقده الجماعات العديدة لسكان المجتمع ، إلى آخر ذلك . وقد تبدو الوحدة الاجتماعية موضع الاهتمام خلال المرحلة الأولى بدرجة أكثر أو أقل من حالتها حينما بدأت القوت الدافعة للتغير (في هذه الحالة من المفترض ألا يكون ضروريا أن نحاول تتبع واقعة التغير المحددة هذه حتى مراحلها التالية) . أو أنها قد تظهر مع بعض التحسن أو التشوه في آدائها الوظيفي الاجتماعي ، وهي الحالة التي « تهيء المرحلة » من أجل مراحل التغير التالية .

وتختلف فاعلية القوة الدافعة للتغير ، وبالمثل قدرة الوحدة الاجتماعية على إستيعاب التغير وفقا للعوامل التالية :

(أ) مدى تأثير القوة الدافعة للتغير. فمن الواضح أن الركود الإقتصادي المحدود ليس قاسيا بحيث يشكل دافعا للتغير ـ بالاضافة إلى أنه من غير المحتمل

أن يؤسس تغيرا في مرحلة تالية ـ مثلما يفعل الكساد الهائل . من الواضح أيضـا أن الاعصار الذي يؤثر فقط على قليل من المجتمعات المحلية ليس قاسيـا بحيث يشكل قوة دافعة للتغير ، ومن غير المحتمل أن يؤسس تغيرا تاليا ، مثلما تستطيع حرب هائلة أن تفعل(*) .

(ب) فجائية بداية قوة الدفع. من غير المحتمل أن تؤدي الكارثة الطبيعية كـالفيضان أو إنفجـار الغاز إلى إثـارة الضغوط من أجـل التغيير بـدرجة أكثر من قوة الدفع المتنـامية تـدريجيا ، وذلـك مثل تـآكل البيئـة الجغرافيـة بفعل التعرية ، وتلوث الهواء ، برغم أن الأخيرة قد تكون أكثر ضررا بالنسبة للوحدة الاجتماعية موضع الاهتمام ، وبالمثل فإنه من غير المحتمل أن يؤدي الإنخفاض التدريجي لمخزون السوق إلى تأسيس الضغوط من أجل التغير مثلما يفعل الإنهيار المفاجىء .

(ج) قابلية البشر أعضاء الوحدة الاجتماعية للتأثر سيكلوجيا وثقافيا . وقد حدد ليتون بعض العوامل التي كانت لها فاعليتها في إطار الشعب الياباني ، بحيث شكلت محورا لمقاومة التوتر . وبصفة خاصة ، فقد لاحظ أن الإيمان بالامبراطور والثقة بروح الشعب الياباني كانت من العوامل الهامة التي أعاقت إنهيار الروح المعنوية والاستجابات السلوكية المرتبطة بها . ومن الواضح أن قابلية البشر في المجتمـع للتـأثـر السيكـولـوجي الـذي ـ يتكشف في أنمـاط شخصيـة أعضائه ـ تتدخل بين قوة الدفع وردود الفعل المباشرة لقوة الدفع .

(د) قابلية الوحدة الاجتماعية للتأثر البنائي. وتقدم لنا أعمال سبنسر ودوركيم توجيها في هذا الصدد . وقد أكد كل من هذين المنظرين أنه كلما إزداد

(*) عـلى سبيل المثال لاحظ والاس أهمية حقيقة أن المجتمعات الخارجية عن المجتمع كانت قادرة على مساعدة مجتمع ووستر Worcester ، ومن ثم فقد قللت من أزمة هذا المجتمع المحلي على المدى البعيد . وقد إستندت نظرية والاس على إفتراضات أن أي « كارثة محددة سوف لا تحطم المجتمع ذاته ، ومن ثم فأي كارثة محددة أو مجموعة من الكوارث سوف تكون عاجزة عن استنفاد المجتمع قبل تحقق النجدة والاصلاح » وقد شك والاس في إمكانية ملائمة مثل هذه الافتراضات « بالنسبة للكوارث . . . التي تنتج عن الانفجارات الهيدروجينية والذرية » أنظر في ذلك :
Tornado in worcester: Op, Cit.P.157.

نطاق التباين البنائي وإنقسام المجتمع إلى أجزاء متخصصة ، كلما كان التساند المتبادل بين هذه الأجزاء أكثر قوة ، كلما كان المجتمع أكثر قابلية للتأثر في حالة الاعتداء على أي من أجزائه . فمثلا الأسرة التي تعتمد رفاهيتها الاقتصادية الكاملة على العمل المتخصص لأحد أعضائها ، قد تعاني بدرجة أكثر من بطالته ، عن وضع يتكون فيه دخل الأسرة من خلال عديد من المناشط الاقتصادية المتنوعة ، التي يمكن أن ترجع إليها الأسرة لحمايتها في أوقات العسر . وفي العادة يكون المجتمع الذي يسوده مستوى عال من التخصص الاقليمي ، والذي يعتمد على بقاء الاتصالات والتبادلات بين أجزائه المتخصصة أكثر قابلية للتأثر في حالة إصابة أي من أقاليمه بالضرر من مجتمع لم يصبح متخصصا بدرجة عميقة بعد .

(هـ) وأخيرا تتأثر فاعلية قوة الدفع بواسطة عديد من الاعتبارات المتعلقة باستعداد الوحدة الاجتماعية لتأثير قوة الدفع للتغير . وعلى سبيل المثال ، كلما كان تأثير قوة الدفع مدركا ومتوقعا ، وإذا كان أعضاء المجتمع من البشر « منظمون » لرد الفعل بأسلوب معين له ، كلما قل إحتمال وقوع ردود فعل متطرفة حينما تظهر قوة الدفع .

ويعتمد نتاج المرحلة المبدئية على التفاعل بين عديد من هذه العوامل إلا أنه يمكن وصفه بالنظر إلى وقوع أنماط عديدة من ردود الفعل السلوكية . وسوف تكون حالة الجوانب العديدة للوحدة الاجتماعية هي التي لها فاعليتها في تحديد أنماط التغير في المراحل التالية ـ كمستوى الموارد ، وأنماط التفاعل الاجتماعي ، والآداء الوظيفي لمؤسسات الضبط والسيطرة ـ وفضلا عن ذلك ، تقدم هذه النتائج مجموعة « القيم » التي يجب تعينها للمتغيرات التي سوف تكون لها فاعليتها في المراحل التالية . وبإيجاز يشكل وصف نتائج المرحلة المبدأية أو الأولية نقطة البدء في تحليل المعطيات الثابتة والقيم المبدئية للمتغيرات في المرحلة التالية .

٢ ـ تتميز المرحلة الأولى للتوتر بإعتبارها نموذجا للقوة الدافعة وتشعباتها ، بالاضافة إلى مجموعة العوامل التي تؤثر على قسوة وصرامة القوة الدافعة والاستجابات . وتمتد المرحلة الثانية على نطاق زمني أطول ، وتتضمن عديدا من

الجهود التي تستهدف « الاستشفاء » من تأثير القوة المبدئية الدافعة، وبالمثل من تأثير الاستجابات التي تكون قد تخلقت كرد فعل للقوة المبدأية الدافعة . ومع ذلك ، فإن هذه المحاولات من أجل الرجوع إلى الحالة الأصلية تعجز عن إيقاف التغيرات الثقافية والبنائية التي ينظر إليها باعتبارها إستجابات بعيدة المدى . وقد تتراوح نتائج هذه المرحلة بين طرفين نقيضين ، فعلى أحد الأطراف قد (يستعاد الآداء الوظيفي الاجتماعي بدرجة أكثر أو أقل ، ومن ثم يخفض الصراع داخل الجماعة ، إضافة إلى أنه يتم تجاوز القوة الأصلية الدافعة أو تمثلها) بينما على الطرف الآخر (قد يستمر سوء التنظيم الاجتماعي ، والصراع ، ومن ثم تستمر إمكانية حدوث تغير آخر) . ويتحدد الاقتراب الأول من أنواع هذه العمليات التي تقع في المرحلة الافتراضية الثانية بواسطة مراحل نظرية والاس « التي يسودها النشاط » أو تلك التي يسودها الارتباك . وفي هذه المراحل تحتوي أعراض الكارثة على إحياء لروح الحي Neighborhood ، وعلى أنواع المشاركة العديدة في النشاط الذي يستهدف الاصلاح وإعادة الأحوال إلى حالتها الطبيعية . غير أن ظهور الانتقادات التالية ، والشكاوي ، وعدائية الجماعة ، والأعراض المضادة للكارثة تتضمن أنواعا مماثلة للسلوك من جانب الأفراد والتنظيمات ، التي لم تتأثر مبدئيا بواسطة الكارثة . وبإيجاز ، المبدأية الدافعة ، غير أنها بالاضافة إلى ذلك تواجه تعقيدات إضافية ظهرت من خلال الاستجابات للقوة المبدئية الدافعة .

وتعتمد نتائج المرحلة الثانية على التفاعل بين العوامل التالية :

(أ) مدى أو نطاق التوتر الاجتماعي. إذا كانت القوة الأصلية الدافعة ما زالت لها فاعليتها ـ كما قد تكون الحالة مثلا خلال فترة البطالة الممتدة . فإن ذلك يكون موروثا عن المرحلة الأولى ، بالاضافة إلى ذلك فإنه على المرحلة الثانية أن تتعامل مع مستوى متغير من التوتر المشتق أو الناتج Derived ـ على سبيل المثال ، أنواع التلف التي حدثت للبناء الاجتماعي كنتيجة لفاعلية القوة المبدأية الدافعة .

(ب) الموارد المتيسرة لتجاوز التوتر أو القلق .

(جـ) قدرة السلطات العامة على تعبئة الموارد والأشخاص لتجاوز مصادر التوتر . فإذا كانت السلطات العامة قد أصابها ذاتها التلف أو الضرر ، أو أنها لا تحظى بدعم أو تعاون السكان ، فإن مواجهة التوتر الموروث عن المرحلة الثانية سوف يكون أقل فاعلية .

(د) مستوى الاستجابات للضغط، تلك الاستجابات المسببة للتمزق أو التي لا تؤدي إلى الاستقرار. فقد أشار والاس إلى حقيقة أنه أثناء إستمرار جهود الاصلاح ، فإنه يظهر إلى جانب ذلك ميل متزايد نحو صراع الجماعة ، وإلقاء المسئولية على الاخرين ، والشكايات من المظالم ، وهلم جرا . ويمكن إعتبار أنواع الصراع هذه ، التي يمكن النظر إليها كردود فعل لكل من الضغط الأصلي وعمليات التغير المتضمنة في الإصلاح ، بإعتبارها أمثلة قليلة لأشكال السلوك الممكنة والممزقة التي يمكن توقعها في السنة الأولى بعد الهجوم أو تأثير القوة الدافعة . وينبغي إعتبار العنف ، والسلب والنهب ، والاتجار في السوق السوداء ، والنشاط المترمد أو الثوري ، وأنواع الهستيريا والشائعات المنتشرة بإعتبارها ردود فعل محتملة لموقف التوتر وسوء التنظيم الإجتماعي المستمر .

(هـ) قدرة السلطات العامة على مقاومة السلوك المؤدي إلى التمزق وعدم الاستقرار وإحتوائه . وفي هذا الاطار تعتبر إستجابة السلطات العامة لأنواع السلوك هذه أحد المتغيرات الأساسية للتنبؤ بأنواعها ومداها . وعلى سبيل المثال ، إذا قامت السلطات بالقضاء على أي ممارسة للعنف وتعاملت بصبر وكياسة مع الأحزان المرتبطة بالعنف ، فإن إحتمالية إنتشار العنف سوف تنخفض عادة . ومع ذلك ، فإذا ثبت أن السلطات غير فعالة في إحتواء العنف ، وظلت مرنة في مواجهة مطالب الاصلاح ، فإن إحتمالية إنتشار النشاط المتمرد والثوري تتزايد . واستنادا إلى السلطة الممنوحة للسلطات العامة ، وإستنادا أيضا إلى الفاعلية التي تمارس بها هذه السلطات العامة سلطتها ، فإن الاتجاهات نحو عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي يمكن إحتواؤها بفاعلية في أحد الاحتمالات ، أو أنها قد تؤدي إلى التدمير المتكرر الذي تمارسه الجماعات التي تدعى الشرعية السياسية في الإحتمال الآخر .

وفي العادة تكون هذه المجموعات الخمسة من المتغيرات على علاقة معقدة

كلًّا بالآخر . ويعتبر وقوع إستجابات التوتر المؤدية للتمزق الإجتماعي ، في جانب منها مثلا وظيفة أو نتيجة لمستوى التوتر ذاته ، وأيضا لمستوى الموارد والقدرة التنظيمية المتيسرة لتجاوز التوتر ، وكذلك لرد فعل السلطات العامة للإنفجارات الاجتماعية والحركات الاجتماعية . ويورث مستوى التوتر في جانب منه عن المرحلة الأولى ، غير أنه من الممكن أن يتزايد بسبب فشل التآزر بين جهود إعادة البناء ، وأيضا بسبب التخريب الذي قد تنشره جماعات الإنحراف والصراع التي ليس لها سيطرة إجتماعية . وتعتمد قدرة السلطات العامة على إحتواء السلوك المؤدي إلى التمزق على الأسلوب الذي يؤثر به التوتر الاجتماعي عليها ، وأيضا على الموارد التي تحت سيطرتها . وبرغم أن كل العلاقات بين هذه المتغيرات ليست معروفة بالتحديد ، فإنه ليس من الواضح أن هذه العلاقات ، من حيث المبدأ ، يمكن تنظيمها وفقا لمبادىء التوازن . وسواء كان الركود أو سوء التنظيم ، أو العودة الفعالة إلى الحالة الأصلية ، أو أي شيء آخر ، هو النتيجة التي نتجت عن عملية التوازن ، فإن ذلك يعتمد على قيم المتغيرات وتفاعلها خلال المرحلة الثانية .

٣ ـ تترك نتائج المرحلة الثانية ذاتها بإعتبارها إرثا ترثه المرحلة الثالثة المتعلقة بالتغير الثقافي والبنائي بعيد المدى ؛ ويحدد هذا الإرث في الحقيقة إتجاه العمليات المتعلقة بالمدى البعيد في بعض جوانبه . فإذا حدث ، على سبيل المثال ، عودة فعالة ومقنعة إلى الحالة الأصلية ، فإن إحتمالية إستقرار النظم ونحوها على المدى البعيد تتزايد . وإذا غرق المجتمع في حالة من الركود أو سوء التنظيم خلال المرحلة الثانية ، فإن إحتمالية الركود أو سوء التنظيم . وبإيجاز تقدم نتائج المرحلة الثانية المعطيات الثابتة التي تنقل اللعبة (تفاعلات التغير) إلى مراحل المستقبل ، غير أننا نجد أن المبادىء المستقلة للتغير الاجتماعي بعيد المدى ، من خلال تفاعلها مع هذه المعطيات الثابتة ، تحدد النتائج النهائية لهذه المراحل التالية .

ولهذه الأسباب ، فإننا ننصح بتخيل عدد من النتائج المحتملة على المدى البعيد ، وأن نحاول تحديد الظروف التي يمكن أن تتحقق في ظلها أي من هذه النتائج . . وتشبه هذه الظروف تلك الظروف التي كانت ذات فعالية خلال

المرحلة الثانية ، بإستثناء أنها ينبغي أن تقرأ الآن بالنظر إلى نظرية التغير الاجتماعي والثقافي البعيد المدى وذلك بدلا من قراءتها بالنظر إلى نظرية الإستشفاء أو العودة إلى الحالة الأصلية على المدى القريب . وبإيجاز تتحدد المتغيرات التي تترابط بأساليب مختلفة لكي تنتج نتائج بعيدة المدى فيما يلي :

(أ) مستوى التوتر ، ومرة أخرى ما زال المتبقي أو الموروث من قوة الدفع الأصلية له دلالته وأهميته ، غير أننا نجد أن الانقطاع وجوانب عدم الاطراد في عمليات التغير الواقعة حاليا أكثر أهمية .

(ب) تيسر الموارد لدعم التغير الثقافي والنظمي .

(جـ) قدرة وسائل Agent التغير - سواء داخل إطار جهاز الضبط الحكومي أو خارجة - على تعبئة الفعل الاجتماعي وصياغة تآزره فيما يتعلق بإهتمامات التغير . (أثناء إشارتي إلى الجهاز «الحكومي والضبطي » فإني لا أشير فقط إلى السلطة السياسية للدولة ولكن إلى التنظيمات الإجتماعية الأخرى أيضا ، مثل الهيئات المسئولة عن الرفاهية ، والنظم التعليمية ، وزعماء المجتمع المحلي ، فهي ليست « سياسة » بالمعنى الحكومي .

(د) قدرة الأشخاص المعارضين لجهاز الحكومة والضبط ، على تعبئة العقل الجمعي وصياغة تآزره .

وإستنادا إلى الاستفادة من مجموعة المتغيرات هذه بإعتبارها عناصر تحليل التوازن البعيد المدى ، فإنه يمكن تخيل أنواع النتائج التالية :

أولا ، الانحدار والركود الاجتماعي . ويقترب هذا النتاج من نموذج شبنجلر الخاص بالتدهور أو الانحدار الاجتماعي . بدرجة تفوق أي نتاج آخر . ويتمثل إرتباط المتغيرات التي تشجع على هذا التنازل الحلزوني المستمر فيما يلي : اولا ؛ أنه قد يوجد مستوى عال ومستمر من التوتر . وهو المستوى الذي قد لا يتجلى بالضرورة في الميول الموروثة للحضارة لكي تصبح مستغلة Exploitative ولا أخلاقية من الداخل - كما قد تصورها شبنجلر - ولكنه التوتر الذي قد ينتج عن سوء التنظيم الاجتماعي الذي نشأ خلال المراحل الأولى . وثانيا ، من المحتمل إلى حد كبير أن يكون مستوى الموارد المتيسرة لدعم التجديد

النظمي Institutional منخفضا . وثالثا ، قد تكون وسائل أو مؤسسات التغير عاجزة عن السيطرة على البشر والموارد وتعبئتها لتعزيز التغير الثقافي والاجتماعي . ورابعا ، قد يكون الأشخاص المعارضون للحكومة وجهاز السيطرة بالمثل عاجزون نسبيا عن تعبئة ومؤازرة الفعل الجمعي . إذ قد يؤدي إرتباط هذه الظروف الأربعة إلى إنتاج مستويات متناقصة من الإنتاج الإقتصادي والحركة الاجتماعية الثورية المستمرة ، وقد يتمكن الفعل الحكومي من قهر بعض هذه الحركات الأخيرة ، بينما قد تنجح بعض الحركات الأخرى في الإطاحة بالحكومة والسيطرة على الحكم . بل إن هذه الحركات الناجحة ذاتها قد تتمتع بسيطرة محدودة وغير فعالة فقط بسبب إفتقادها الموارد والتعبئة الفعالة . وفي النهاية ، قد تثبت عدم فعالية أي حكومة ، وقد تزيد الجهود التي تحاول جعلها فعالة من دوران الدائرة المفرغة والخاصة بزيادة المعارضة ومن ثم زيادة الجهود العقيمة لكبح جماح هذه المعارضة . وقد تتمثل النتيجة النهائية لعملية التدهور هذه في النزعة المحلية التي تصورها شبنجلر ، أو أي ميول أو إتجاهات لها جذورها في المحليات قد تعمل في إتجاه إعادة البناء الاجتماعي .

ثانياً : إبعاد الانحدار الاجتماعي من خلال العنف الثوري. وينتج هذا النتاج من إرتباط محدد بين عناصر من النظرية الماركسية والنظرية الخاصة بشبنجلر . وقد تماثل المراحل المبدئية لهذه العملية نموذج الركود والإنحدار الذي عرضنا له . ومع ذلك ، فبدلا من التدهور إلى النزعة المحلية ، فإن هذه العملية قد تعكس بواسطة نمو جماعة ثورية خارج نطاق الحكومة وجهاز السيطرة ، وهي الجماعة التي قد تستطيع تعبئة الأعضاء القائمة وغير الفعالة . وقد تتبع الثورة فترة من القهر ، حيث يتم في ظلها تعبئة البشر والموارد بالقوة وعكس إتجاه التيار المتجه نحو الركود إلى إتجاه حديد نحو النمو الاجتماعي - الثقافي . وبإستثناء متغير واحد ، فإننا نجد أن متغيرات هذا النموذج هي نفس متغيرات نموذج « الركود الاجتماعي والانحدار » . ويتمثل هذا المتغير المستثنى في قدرة الأشخاص المعارضين للحكومة وجهاز السيطرة على تعبئة الفعل الجمعي ومؤازرته ، وهو المتغير الذي قد يصبح القوة الأساسية الفعالة لتحويل عملية الانحدار .

ثالثا: النمو الاجتماعي ذو الطبيعة المستمرة . ويقترب هذا الناتج من نموذج التباين ـ التكامل للتغير الاجتماعي ، وذلك من وجهة نظر كل من الديناميات والنتائج . فبعد إنبثاق المجتمع من المرحلة الثانية ، فإننا نجده ما زال يعاني من قدر كبير من التوتر ، وأن هذا التوتر قد يستمر في التولد بواسطة عمليات التغير الاجتماعي المستمرة والتي ترتبط في نفس الوقت بوقوع كثير من عمليات التباين ـ التكامل . وفضلا عن ذلك ، فقد تظهر أيضا الإتجاهات المؤدية إلى التمزق . غير أننا نجد أن الحكومة وجهاز السيطرة في هذا النموذج تكون قادرة على التصدي للاضطرابات الاجتماعية بفاعلية أكثر أو أقل ، وأن تدفعها بإتجاه التغير المنظم . وتتحدد نتيجة هذا الافتراض في أن قدرة الأشخاص المعارضين للحكومة وجهاز السيطرة على تعبئة الفعل الجمعي ومؤازرته قد تكون محدودة بسبب فاعلية الحكومة ومؤسسات الضبط والسيطرة المتحالفة معها . وقد تتمثل نتيجة التفاعل بين هذه المتغيرات ـ مع المحافظة على إفتراض وجود العلاقات ـ في عملية إعادة بناء البناء الاجتماعي المعقد والمتساند .

رابعا : النمو الاجتماعي ذو الطبيعة غير المستمرة. يتمثل أحد الافتراضات الأساسية لنموذج التباين ـ التكامل في أن التغير البنائي يتكشف في سياق القيم الثقافية غير المتغيرة نسبيا ، والتي تلعب دورها في تبرير شرعية تعبيرات عدم الرضاء ، والتي تؤدي دورها أيضا بإعتبارها معايير توجه التغير البنائي [1] . ووفقا لذلك فإن عمق الصراع الاجتماعي والاضطراب الاجتماعي لا يكون كبيرا مثلما كان الأمر لو أن القيم والمعايير الثقافية ذاتها شكلت أساس التغير والصراع . ويقدم إسهام مالينوفسكي حالة لهذا الشكل الأخير . وإذا حاول القارىء أن يتذكر ، فإننا نجد أن مالينوفسكي قد إفترض الثقافة التقليدية بإعتبارها نقطة بداية التحليل . وتقع هذه الثقافة تحت تأثير ثقافة جديدة ، وتدخل الثقافتان في صراع قاس كل مع الأخرى . وتضاف مكونات أخرى لصراع الثقافة حينما تظهر ثقافة « منبثقة » بإعتبارها وظيفة معقدة لصراع الثقافتين (التقليدية والجديدة) . وحينما تسعى القوى العديدة نحو

---

(1) Smelser, Social Change in the Industrial Revolution, Chapter 2.

« إعادة تأسيس الماضي » وظهوره . فإذا أدركنا الأمر على هذا النحو ، فإننا نجد أن نظرة مالينوفسكي للمجتمع تكشف عن قدر كبير من الصراع وعدم الاستقرار . ومع ذلك ، فنظرا لأن إحدى مجموعات القوى الثقافية ـ المنبثقة ـ يفترض أنها سوف تسود في النهاية ، وحيث يفترض ضمنيا أن تكون وسائل الضبط الإجتماعي قوية بما فيه الكفاية بحيث تكون قادرة على التأكيد بأن الزيادة السريعة التي لا ضابط لها لقوى التقاليد أو الثورة لن تكون قادرة على الاطاحة بالحكومة وتغيير الإتجاهات الأساسية للتغير الاجتماعية . فإذا أمكن إستيعاب هذه الميكانيزمات في نظرية مالينوفسكي عن التغير الاجتماعي ، فإن هذه النظرية سوف تقدم نموذجا للنمو الثقافي والاجتماعي غير المستمر نسبيا .

خامسا : يحول النمو الاجتماعي بواسطة الانفجار الثوري . وسواء كان النمو الاجتماعي مستمرا أو متقطعا ، فقط افترض في المثالين الثالث والرابع أن الحكومة وجهاز الضبط كانا قادرين على إحتواء القوى الاجتماعية المعارضة لهذا الجهاز . ومع ذلك ، فقد يكون من المفيد أن نعدل هذا الإفتراض . فإذا تم إنجاز ذلك ، فإنه يصبح واضحا أن الانقطاعات الاجتماعية والتوترات المختلفة التي تحدث بواسطة إعادة البناء الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى ظهور حركة ثورية ناجحة يمكن أن تطيح بالحكومة وجهاز السيطرة . وقد تستمر الحكومة الجديدة بعد ذلك في عملية إعادة البناء في ظل النسق المختلف من الشرعية، ومن ثم قد تعيد بالمثل توجيه نمط التغير الإجتماعي . وبالنظر إلى النظريات التي عرضت لها ، فإن تعديل هذا الافتراض يتضمن جمعا بين نظرية النمو الاجتماعي (سواء كان مستمرا أو منقطعا) مع التصور الماركسي للديناميات الثورية .

ملاحظات موجزة : في تقديمي للمراحل الافتراضية للتغير الاجتماعي التي يوجزها الشكل رقم (٧) في هذا الفصل . حيث تبدأ المرحلة المبدأية بالقوة الدافعة للتغير في الوحدة الاجتماعية ، ثم تتابع النتائج المتشعبة عن قوة الدفع هذه . ويصبح من الممكن حدوث عديد من النتائج التي تبدأ من تراكم التوتر على أحد الأطراف ، وحتى تمثل قوة الدفع وإستيعابها على الطرف المضاد . وفي الحالة الأولى ، فإن النسق يكون ميالا إلى التغير ، بينما في الحالة الأخرى لا

تكون لدى قوة الدفع آية متضمنات فيها يتعلق بالتغير . وفي المرحلة الثانية ، فإن الجهود تبذل للتصدي للتوترات المتراكمة . حيث تحدد مجموعة من المتغيرات - منها مستوى التوتر ، ومستوى الموارد ، والاستجابات للتوتر ، وهلم جرا - هل تقود هذه المرحلة إلى الشفاء الكامل أو العودة إلى الحالة الأصلية بصورة كاملة ، ومن ثم التراكم الأكثر للتوتر أو وقوع بعض النتائج المتوسطة . واذا حدث شيء بإستثناء الحالة الأولى ، فإن النسق يكون ميالا لأن يدخل المرحلة الثالثة . وتبرز المرحلة الثالثة ذاتها عددا من النتائج بعيدة المدى ، والتي تعتمد حتميتها أساسا على مستوى التوتر المتراكم ، وموارد النسق ، وإمكانيات الحكومة وجهاز السيطرة .

ويمكن أن نضيف إلى هذا الموجز عددا من الملاحظات والتعديلات على النحو التالي :

١ - يعتبر تصوير عمليات التغير الاجتماعي تقديما مجردا بصورة كاملة ، ولا يقصد به تحديد أي موقف تاريخي بعينه . إذا يمكن أن توجد قوة دفع التغير في أي وقت تاريخي ، ويتمثل هدف هذا التصوير في توفير أساس لفهم التغير وتفسيره بمجرد أن يتم إنتقاء وتحديد قوة الدفع المبدأية .

٢ - يتم تحليل أي نتيجة لأي مرحلة ليس بإعتبارها نتيجة لفاعلية مجموعة فريدة من العوامل المحددة ، ولكن بإعتبارها نتيجة لإرتباطات مختلفة لنفس المتغيرات العامة . وعلى سبيل المثال يمكن أن يكون للنتائج بعيدة المدى « النمو المستمر » و« الركود والانهيار » أصولها التاريخية التي تكمن بالتحديد في نفس النتائج التي نتجت عن المرحلتين الأوليتين . إذ تتحدد الاتجاهات المتنوعة للتغير في مرحلة أخيرة فقط . وعلى هذا النحو يمكن أن يكون للنتائج العديدة على المدى البعيد نفس الأصل التاريخي ، إلى حد كبير مثل فروع الشجرة . وينظر إلى تحديد أي نتائج بإعتبارها تراكما للأسباب ، وليس بإعتبارها أسبابا مبدأية .

٣ - ويمكن أن تتصل عمليات التغير الثقافي والبنائي بعيدة المدى بعمليات التغير والتكيف قصيرة المدى بأسلوب آخر ؛ إذ يكون من الملائم بالنسبة لنماذج التوازن أن تؤدي دورها بالنسبة للعمليات الأخيرة - إذا عدلت بصورة ملائمة -

بإعتبارها ميكانيزمات في العمليات بعيدة المدى . إذ نجد أن الخطوتين الأولتين في نموذج التباين البنائي هما عدم الرضاء أو عدم الاشباع الذي يتبعه عدد من أعراض القلق أو الاضطراب . فإذا نظرنا إليهما منعزلتين ، فإن هاتين الخطوتين تشكلان نموذجا للضغط والاستجابة للضغط ، وهو النموذج الذي يذكرنا بإطار ليتون ، برغم إختلاف صياغة أنماط الضغط وأنماط الاستجابة بين النموذجين . ومن ناحية ثانية ، يركز النموذج الماركسي لنمو الحركة الثورية أيضا على نموذج الضغط والاستجابة للضغط ، برغم أن الضغط قد تجلى في هذه الحالة من خلال التناقضات التاريخية . وتعتبر الاستجابة للضغط نوعا محددا من الإحتجاج الثوري . وفي كل من هذه الأمثلة ، تعتبر عملية التغير على المدى القصير جزءاً مكملا لعملية التغير الاجتماعي والثقافي على المدى البعيد . وتؤكد هذه التوضيحات على أحد المبادىء العامة لنظرية التغير الاجتماعي . فما يمكن تحليله بإعتباره عملية متميزة للتغير القصير ـ المدى يمكن أن يعالج في الغالب بإعتباره ميكانيزما للتغير الاجتماعي على المدى البعيد .

٤ ـ إذا كان من الضروري عزل أي متغير بإعتباره متغيرا يحدد إتجاه التغير على المدى البعيد (أعني يحدد نمطا من النتائج) ، فإن هذا المتغير ينبغي أن يتحدد بمكانة النسق الإجتماعي للحكومة وجهاز السيطرة والضبط . وكما إتضح لنا ، فإن القوة الدافعة للتغير تخلق لدى النسق ميلا نحو نوع من التغير ، غير أن هذا الميل لا يكون حتميا . إذ يعتمد إتجاه التغير في كل مرحلة إلى حد كبير على نشاطات الحكومة وجهاز الضبط ـ والتي تضم قدرتها على التخطيط ، وقدرتها على تعبئة البشر والموارد في فترات التوتر ، وقدرتها على إحتواء الإحتجاج والاستجابة له ، وقدرتها على توجيه التجديدات في النظم والسيطرة عليها .

٥ ـ وتثير القضية السابقة ملاحظة أكثر عمومية تتعلق بتصور المجتمع الذي ينتج عن هذه المحاولة . وفي اطار ذلك نجد أن النظرية الاجتماعية الحديثة يسيطر عليها تصوران عامان متعارضان للمجتمع . حيث يرجع الأول إلى موقف الوظيفية الكلاسيكية أساسا ، وهي التي تميل إلى النظر إلى المجتمع إما بإعتباره توازنا ديناميا مستقرا يمتلك ميكانيزمات إرجاعية في بنائه تعيد المجتمع إلى حالته السابقة حينما تهدد القلاقل إستقراره . وبرغم أن هذا التحديد يبالغ

في تبسيط وجهات نظر هؤلاء الذين تصوروا المجتمع بالنظر إلى إعتبارات وظيفية ، فإنه من الواضح أن المتغيرات المتعلقة بالحكومة وجهاز السيطرة والتكامل الاجتماعي ينظر إليها بإعتبارها ليست محل جدل . طالما أنه من المفترض أن تندفع هذه المتغيرات إلى الفاعلية بصورة أوتوماتيكية ، سريعة وفعالة حينما يهدد الاضطراب الإجتماعي النسق . وفضلا عن ذلك ، فقد إنتقد صراحة هذا التصور للمجتمع بسبب عدم قدرته على تطوير تحليلات ملائمة بالنسبة للتغيرات الراديكالية أو سوء التنظيم الإجتماعي الهائل .

ويرجع الثاني للمجتمع بالأساس إلى الفكر الماركسي ، الذي يميل إلى تحليل المجتمع بإعتباره معرضا لتناقضات نظمية محددة ، تستند في النهاية إلى الجانب المتطور للنمو الاجتماعي والاقتصادي . وتكمن هذه التناقضات على المدى البعيد عند بدايات التغير الأساسي . أو الثوري وخلق النسق الإجتماعي الجديد . غير أن هذا التصور برغم ملاءمته لتحليل الصراع والتغير الراديكالي ، يبدو وكأنه ينظر إلى قضايا الحكومة وجهاز السيطرة والتكامل الاجتماعي بإعتبارها قضايا ليست محل جدل ، طالما أن مكانة هذه العوامل تعتمد ، في المدى البعيد ، على طبيعة التناقضات والصراعات الكامنة ، وتغير العادات والقوانين والحكومات بسبب تغيرات البناء الاقتصادي ، وفي نطاق الاكتساح التاريخي ، فإن هذه التغيرات تكون تحت رحمة العلاقات الاقتصادية والطبقية المتكشفة(*) . ويصور الإتجاه العام للتغير الاجتماعي في التصور الماركسي بواسطة منطق المادية التاريخية .

وقد إفترض ولبرت مور في مؤلف حديث له تصورا وسيطا للمجتمع يسميه « المجتمع بإعتباره نسقا للسيطرة على التوتر » ومثل الماركسيين نجده ينظر إلى الصراع والتوتر بإعتبارها ظواهر طبيعية لها حضورها الكلي الواضح ، غير أنه

(*) ومع ذلك ، فإننا نجد أن ماركس في كتاباته عن الديناميات التطورية يدرك العملية الأساسية - الثورة - بإعتبارها الجهاز الحقيقي الذي سوف يطيح بأحد الأنساق لكي يؤسس آخر ؛ وفي هذا الاطار نجد أن ماركس يمنح الجانب السياسي للمجتمع دورا أكثر إستقلالا عما كان متوقعا من منظور النزعة المادية الراديكالية .

على خلاف الماركسيين يرى أن هذا الصراع والتوتر ينشأ عن مصادر عديدة - التنشئة الاجتماعية الناقصة ، صراع - الدور الخ - وليس من التناقضات التنظيمية الكائنة في مرحلة محددة للتطور الإجتماعي الإقتصادي . وفي مقابل ذلك نجده مثل الوظيفيين الكلاسيكيين يرى التكيف الإجتماعي بإعتباره إستجابة للمؤشرات الهدامة، غير أنه على خلاف الوظيفيين الكلاسيكيين، لم يفترض أن التكيفات التي يحققها النسق قد لا تؤدي بالضرورة إلى تخفيض التوتر . وفضلا عن ذلك . ينظر مور Moore إلى المجتمع بإعتباره يمتلك درجة من المرونة، قادرة على إستيعاب قدر معين من الصراعات والتوترات والتغيرات التي قد تقع في بعض أجزائه بدون أن يستدعي ذلك بالضرورة تغير النسق أو تكيفه بصورة كاملة .

وإستنادا إلى إعتبارات عديدة ، يبدو أن صياغات مور كانت أكثر واقعية من نموذجي الاستقرار الكامل أو الصراع الكامل للمجتمع . غير أن احدى التكاليف التي كان على مور أن يدفعها في المقابل تتمثل في إفتقاد قدر من الحتمية فيما يتعلق بالاتجاهات المحددة أو النتائج المعينة للتغير ، وهو نوع من التحديد أو الحتمية التي كان يمتلكها كل من النموذجين الآخرين. وبالنظر إلى المجتمع الذي يكمن وراء التحليل الذي قدمته في هذا الفصل ، فإني أوافق على وجهة نظر ولبرت مور القائلة بأن المجتمع معرض باستمرار لدرجة أكثر أو أقل من التوتر أو لديه إمكانية التغير غير أنه كما تحدد في هذا القسم الأخير ، فإنني حاولت التصدي لقضية إتجاه التغير من خلال الاشارة في أحد الجوانب إلى نشاط الحكومة وجهاز السيطرة وإستعدادها ، بحيث ندرك ذلك من منظور شامل . وتؤكد حقيقة أن المجتمع يخضع عادة لقوى الصراع والتوتر الداخلي ، أنه قد يكون معرضاً بصورة دائمة للتغير ، حتى لو كان التغير راديكليا . غير أن المجتمع بالاضافة إلى ذلك ، يبدو باعتباره يمتلك جهازاً سياسياً يكون قادراً - بالاضافة إلى أشياء كثيرة أخرى - على توجيه ذاته نحو مواضع الصراع ومتتالياته . ويعتمد إتجاه التكيف أو التغير الاجتماعي جزئياً على نمط التوترات والقوى الصراعية ومداها ، وأيضاً على وضع وسلوك القوى التي تعمل على التعبئة والتكامل . وبإيجاز ، فقد حاولت أن أجعل القوى الأخيرة محل جدل ، وأن استخدم التغيرات في هذه العوامل بإعتبارها

أساليب لتصوير إتجاهات التغير المختلفة . وذلك على أمل أنه قد تعمل هذه الاستراتيجية في إتجاه تجاوز النقائص التفسيرية للمداخل الوظيفية الكلاسيكية والماركسية الكلاسيكية ، وبالمثل تجاوز عدم الحتمية التفسيرية للتصور المتوسط الذي قدمه ولبرت مور .

الباب الثاني

علم الاجتماع التطبيقي والتغير الاجتماعي

التغير والتطور والتقدم (*)

أولاً : مقدمة عامة :

ارتبط علم الاجتماع منذ بداياته الأولى ارتباطا وثيقا بفلسفة التاريخ وبالتفسيرات التي وضعت للتغيرات السريعة والعنيفة التي شهدتها المجتمعات الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد اهتم المؤرخون والفلاسفة الاسكتلنديون (وبالذات فرجسون Ferguson وميلار Millar وروبرتسون Robertson) ، والفلاسفة الفرنسيون (فولتير Voltaire وتيرجو Turgot وكوندرسيه Condorcet) ، والمؤرخون والفلاسفة الألمان (هيردر Herder وهيجل Hegel) اهتموا جميعا بشرح وتفسير ثورات عصرهم الاجتماعية والسياسية ، وذلك في اطار نظرية عامة للتاريخ . وقد كان تأثيرهم في ذلك عميقا ، يمكن أن نلمسه بوضوح في أعمال من تبعوهم من كتاب مثل سان سيمون Saint - Simon ، وبكل Buckle ، وفي مؤلفات علماء الاجتماع الأوائل : أوجيست كونت وكارل ماركس وهربرت سبنسر . بل أن الاتجاه التاريخي والتطوري ظل مسيطرا على علم الاجتماع والأنثروبولوجيا حتى فيما بعد في القرن التاسع عشر . ومع أن ماكس فيبر لم يقدم نظرية تاريخية شاملة ، إلا أنه من الواضح أن كل مؤلفاته السوسيولوجية كانت مستوحاة من اهتمامه بالدراسة التاريخية لأصول الرأسمالية الغربية الحديثة ودلالتها . بل وأكثر من

(*) ترجمت هذا الفصل الدكتورة علياء شكري عن المصدر التالي :
Bottomore, T. B., Sociology. A Guide to Problems and Literature Unwin Univ. Books, pp. 263 - 275, London, 1965.

ذلك ، من اهتمامه الفائق بالترشيد المتزايد للحياة الاجتماعية وما ينطوي عليه من دلالات خاصة بالحرية الانسانية . ومع أن دوركيم قد رفض نظرة كونت التطورية إلى علم الاجتماع ، إلا أن تصوره العام لتصنيف المجتمعات يرتكز على اطار تطوري . ويهتم في كتابه « تقسيم العمل في المجتمع » بعملية التطور ابتداء من المجتمعات البدائية حتى المجتمعات الحديثة . أما هوبهوس Hobhouse فكان أكثر تأثرا بشكل مباشر بكونت وسبنسر . ومن الواضح أن كل مؤلفاته في علم الاجتماع موجهة بتصور فلسفي للتقدم الاجتماعي .

ونلاحظ على هذه النظريات السوسيولوجية الأولى أن مفاهيم « التغير » و « التطور » و « النمو » development و« التقدم » كانت تختلط في بعض الأحيان أو يربط المفكر بينها جميعا في مفهوم واحد . وكان يحدث في حالات أخرى أن يفرق العلماء بينها . ولكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطا منطقيا . وقد انصبت الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظريات فيما بعد على ملاءمة هذه المصطلحات في تطبيقاتها على الظواهر الاجتماعية ، وعلى طبيعة العلاقات بينها . وقد استعيرت فكرة التطور الاجتماعي مباشرة من نظريات التطور التي دعمت بقوة ـ في القرن التاسع عشر ـ تأثير فلسفة التاريخ على علم الاجتماع . وقد عقد سبنسر في كتابه « الاستاتيكا الاجتماعية » Social Statics (الصادر عام ١٨٥٠) ، وبافاضة أكبر في كتابه « أسس علم الاجتماع » Principles of Sociology مماثلة بين المجتمع والكائن الحي ، وبين النمو الاجتماعي والنمو العضوي . ولكنه لم يعر في وصفه للتطور الاجتماعي اهتماما كبيرا للملامح الخاصة المميزة للنظرية البيولوجية ، وأعني تعريفه للتطور على أنه : « انحدار سلالي معدل على نحو معين » وتفسيره للآليات التي يتم التطور من خلالها في حديث عن نظرية داروين كذلك استخدام تايلور Taylor في كتابه « الثقافة البدائية » Primitive Culure (الصادر عام ١٨٧١) مصطلح « التطور » بطريقة غير دقيقة على الاطلاق حيث قال : « فنجد من ناحية أن التماثل الذي يسود في الجانب الأكبر من الحضارة يمكن ارجاعه ـ إلى حد بعيد ـ إلى التأثير المتماثل للأسباب المتماثلة . بينما نلاحظ من الناحية الأخرى أن الدرجات المتفاوتة للتماثل يمكن أن تعتبر مراحل للنمو أو التطور ، تمثل كل منها

محصلة تراث سابق ، وهي بصدد أداء دورها المناسب في تشكيل أحداث المستقبل » .

وقد أشار الكتاب المحدثون إلى الفروق القائمة بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي . ورغم أن ويليام أوجبرن W. E. Ogburn لم يرفض مفهوم التطور الاجتماعي كلية ، إلا أنه يلاحظ قائلا : « أن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة ، والتنوع ، والانتخاب في تطور النظم الاجتماعية ، لم تسفر إلا عن قليل من النتائج الحيوية أو الهامة »[١] . وكذلك كتب جوردون تشايلد Gordon Childe يقول : « أنه من الضروري ألا يغيب عنا ادراك الفروق الدالة بين التقدم التاريخي والتطور العضوي ، وبين الثقافة الانسانية والتكوين الجسماني للحيوان ، وبين الارث الاجتماعي والوراثة البيولوجية . فالتعبيرات الاستعمارية القائمة على تلك المماثلة المسلم بها يمكن أن تضلل الانسان غير الحذر . . . فمعدات الانسان وأساليبه في الدفاع عن نفسه خارجة عن تكوينه الجسماني ؛ إذ يمكنه أن يضعها جانبا ثم يستخدمها وفق إرادته . واستخدامها غير موروث ، ولكنه مكتسب - ببطء نوعا ما - عن الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها كل فرد . فالارث الاجتماعي للانسان لا ينتقل عن طريق الخلايا المورثة التي نشأ منها ، بل عن طريق التراث الذي لا يبدأ في اكتسابه إلا بعد خروجه من رحم أمه . فالتغيرات في الثقافة والتراث يمكن بدؤها عمدا كما يمكن التحكم فيها أو ابطاء سرعتها بواسطة الارادة الواعية والمدروسة لواضعيها ومنفذيها من البشر . وليس الاختراع طفرة عرضية في البلازما المورثة ، ولكنه عبارة عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التي ورثها المخترع عن طريق التراث فقط . ومن المستحسن أن نكون على بينة - ما أمكن - بنوع الاختلافات الكائنة بين العمليات موضع المقارنة هنا »[٢].

هذا وقد استطاع البعض أن يدركوا في وقت مبكر نسبيا مواطن الضعف الكامنة في المماثلة بين التطور البيولوجي والتطور الاجتماعي ، كما فضل بعض

---

(١) W. F. Ogburn, Social change (New york 1922)p.57.

(٢) V. Gordon Childe, Man Makes Himself, (3rd edition, London, 1956) pp. 16 — 17.

علماء الاجتماع استخدام مصطلح « النمو الاجتماعي » Social development للاشارة إلى عملية التغير التاريخي . غير أنهم لم يتمسكوا تمسكا صارما بهذا التمييز (بين مصطلحي « التطور الاجتماعي » و« النمو الاجتماعي ») . إذ يبدو مثلا أن هوبهوس قد استخدم هذين المصطلحين كمترادفين في معظم كتاباته ، بالرغم من أنه وجه النقد إلى جوانب معينة لنظرية سبنسر التطورية[1] . وهو فضلا عن هذا يقترح في كتابه « النمو الاجتماعي » Social Devleopment (الصادر في لندن عام ١٩٢٤) أربعة معايير للنمو هي : الزيادات في كل من المدى ، والكفاءة ، والتبادل ، والحرية . وهو يربطها جميعا ربطا واضحا بمعايير التطور البيولوجي[2] . وقد استخدم كثير من علماء الاجتماع الآخرين معيار المدى في كلامهم عن النمو الاجتماعي ، كما رأينا من قبل عند كل من سبنسر ودوركيم في تصنيفهما للمجتمعات في اطار تطوري[3] . وقد أشار جوردون تشايلد حديثا إلى أن « الاستمرار بين التاريخ الطبيعي والتاريخ الانساني يمكن أن يسمح بادخال مفاهيم متعددة في التاريخ الانساني . ويمكن الحكم على التغيرات التاريخية على أساس المدى الذي ساعدت به جنسنا البشري على البقاء والتكاثر »[4] . وهذا الرأي قريب من فكرة التغيرات التي تطرأ على حجم المجتمع ، رغم أن دوركيم أشار إلى أن هذا الأخير ينطوي على ما هو أكثر من مجرد النمو السكاني . ومن المعايير الأخرى التي كثيرا ما تستخدم لتحديد النمو ، معيار التباين الاجتماعي الذي درسه كل من سبنسر ودركيم ، وكذلك هوبهوس في كلامه عن الكفاءة والتبادل ، واعتبره كل من ماكيفر وبيدج معيارا رئيسيا في هذا الصدد(*) .

---

(١) في مقدمة كتابه « النمو والفرض » Development and Purpose الصادر في لندن عام ١٩١٣ .

(٢) كذلك يرتبط المعياران الأخيران من هذه المعايير بمفهومه عن التقدم . أنظر فيما بعد صفحتي ٤٢١ و٤٢٨ .

(٣) أنظر الفصل السابع من هذا الكتاب .

(٤) Man Makes Himself. p.12.

(*) R. M. Maclver and C. H. Page, Society, London 1952), Chapter 27.

هذا وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب الهام في ثلاثة مجلدات على النحو التالي .

(أ) الجزء الأول ترجمة د. علي عيسى ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

على أن مصطلح النمو لم يعد أكثر دقة من مصطلح التطور في تطبيقهما على الظواهر الاجتماعية . وتعني كلمة نمو في الاستعمال العادي « تفتح تدريجي » أو النضج الكامل لجزئيات شيء ما ، أو نمو لما هو كائن بداخل البذرة الأصلية » (كما جاء في قاموس أوسفورد الانجليزي) . وبهذا المعنى يمكننا أن نتكلم عن نمو الطفل أو نمو (تطور) المرض . ولكن من الصعب أن نتكلم بنفس الطريقة عن النمو الاجتماعي لأننا لا نستطيع دائما أن نرجع بأي قدر من اليقين ظاهرة معينة إلى بذرتها الأصلية ، أو أن نفرق في عملية معينة تفريقا واضحا بين النمو والتدهور . وليس هناك عمليتين اجتماعيتين فقط (مرتبطتين ببعضهما) يبدو فيهما ممكنا تطبيق مصطلح « النمو » بشيء من الدقة ؛ وأعني بهما نمو المعرفة ، ونمو سيطرة الانسان على البيئة الطبيعية كما تبدو في الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية . فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرتا بأكبر قدر من الوضوح في البيانات المتعلقة بنمو وتطور المجتمع الانساني[1] .

وقد استخدم مصطلح النمو بطريقة مختلفة تماما في معظم المؤلفات السوسيولوجية الحديثة . أولا للدلالة على التمييز بين نوعين من المجتمعات المعاصرة هي المجتمعات الصناعية من ناحية ، وجميع المجتمعات من ناحية أخرى (التي تنتمي من نواح أخرى إلى أنماط شديدة التباين) . وهي الريفية

= (ب) الجزء الثاني ترجمة د. السيد محمد العزاوي ، وفؤاد اسكندر ، ويوسف ميخائيل أسعد ، القاهرة ، ١٩٧١ .

(جـ) الجزء الثالث ترجمة د. سمير نعيم أحمد ، القاهرة ١٩٧١ (المترجمة) .

(١) هناك مشكلات أخرى اتضحت في ثنايا مناقشة نيجل Nagel الموجزة لمصطلح « النمو » في الفصل الذي عقده للكلام عن « الحتمية والنمو » في الكتاب الذي أشرف هاريس D. B. Harris على تحريره والمعنون « مفهوم النمو » (الصادر عام ١٩٥٧) . The Challenge of Development ويشير نيجل إلى أن المصطلح لا ينطوي على اشارة إلى الماضي فحسب ، بمعنى أن شيئا كئنا أو مستترا يتضح بتقدم واضطراد وإنما له معنى مستقبلي أيضا . فيقول في هذا : « أن له مذاقا غائبا قويا » . ويبدو هذا واضحا في الأمثلة التي ضربناها . من هذا مثلا أن نمو الطفل يرتبط ببعض السمات المعروفة للكائن البشري البالغ . أما في حالة الظواهر الاجتماعية فيمكننا أن نربط نمو المعرفة بحالة ازدياد المعرفة دقة وشمولا ، ونمو السيطرة على الطبيعة ببعض الأشياء مثل البقاء أو حجم السكان . غير أنه يصعب ربط نمو المجتمع في حقيقته بأي ظروف مستقبلية للمجتمع اللهم على أساس مثل أعلى أخلاقي ، وفي هذه الحالة يصبح النمو مرادفا للتقدم .

والزراعية أساسا وتتصف بانخفاض مستويات الدخول نسبيا . وثانيا للاشارة إلى العملية التي يتحول بها الآن النوع الأخير إلى مجتمعات صناعية(*) . وتتميز فكرة النمو الشائعة هذه بسمتين هامتين هما : أولا أنها لا تعتمد على أي نظرية عامة في التطور أو النمو الاجتماعي ككل ، ولكنها تشير إلى نوع معين من التغير الملحوظ في الوقت الراهن . وهي ثانيا تشير بوضوح إلى تغيرات اقتصادية يمكن التعرف عليها وقياسها بشيء من الدقة والاحكام . وتكشف السمة الثانية ما كان متضمنا في معظم نظريات النمو الأولى والتي كانت معظم بياناتها المقنعة تهتم بنمو المعرفة ونمو السيطرة على الطبيعة ؛ أو بمعنى آخر تنمية قوى الانتاج البشرية . أن كون الدراسات الحالية لا تلجأ اطلاقا إلى أي نظرية عامة في النمو الاجتماعي لا يعني بالطبع الغاء الحاجة إلى البحث التاريخي والمقارن . وقد عقد بعض الباحثين الذين شاركوا في حلقة دراسية قيمة أقيمت مؤخرا عن موضوع « تحديات التنمية » (1) The Concept of Development مقارنات واضحة بين تصنيع البلاد ذات الدخل المنخفض في الوقت الحاضر وتصنيع المجتمعات الغربية في الماضي (2) . ويدين مثل هذا الاتجاه بالكثير لمنهج ماكس فيبر . إذ يركز على عمليات تغير معينة وعلى ظهور نمط معين من المجتمعات . كما يضع شروحا وتفسيرات على أساس الظروف التاريخية والفروض العامة أو مفاهيم

(*) ويقابلها في الاستخدام العربي الشائع حاليا « المجتمعات النامية » أو « البلاد النامية » . (المترجمة) .

(1) نشرتها مدرسة اليعازر كابلان للاقتصاد والعلوم الاجتماعية التابعة للجامعة العبرية ، القدس ، ١٩٥٨ .

Eliezer Kaplan School of Economic and Social Sciences.

(2) انظر على وجه الخصوص تالكوت بارسونز : « تأملات حول الاطار النظامي للنمو الاقتصادي » . T. Parsons, - Some Reflections on the Institutional Framework of حيث يعرض ببراعة الظروف المختلفة للتصنيع في عالم اليوم . ويلخص رأيه في الكلمات التالية : « ربما كان هناك افتراض بديهي غير مفهوم مؤداه أن الظروف التي نمت في ظلها ظاهرة هامة من ظواهر البناء الاجتماعي ذات مرة هي نفسها الظروف الأكثر مناسبة لتكرارها في المستقبل . وحجتي الأساسية أن هذا الافتراض قد لا يصدق بالنسبة للاقتصاد الصناعي . . . فالتصنيع أولا يجب أن ينمو . . . (كما حدث في الغرب) مستقلا استقلالا جوهريا عن المنظمات السياسية الرئيسية الموجودة في المجتمع . . . (أما في التصنيع الحالي) فإننا نجد أن الحكومات تلعب دورا فائق الأهمية في اطار الشعارات الأيديولوجية للقومية والاشتراكية » (ص ١٣٤ - ١٣٥) .

متعلقة بالسلوك الاجتماعي ، وليس على أساس « قوانين تاريخية » أو « قوانين النمو » .

هذا وترتبط المفاهيم الخاصة بالتطور الاجتماعي والنمو الاجتماعي التي ناقشناها هنا ارتباطا وثيقا بفكرة التقدم Progress [1] ويبدو هذا الارتباط واضحا عند كل من كنت وسبنسر إلى الحد الذي لا يحتاج إلى أية ايضاحات أخرى . وقد اقترح هوبهوس تمييزا بين التطور الاجتماعي والتقدم الاجتماعي [2] ، وإن كان الاهتمام بالتقدم يسيطر على مؤلفاته بشكل واضح . ويقول في هذا الصدد : « أن المشكلة الشاملة التي يجب أن تلتقي عليها كل العلوم السوسيولوجية ، وتتوافر على حلها في النهاية كل الجهود السوسيولوجية الواعية ؛ هي وضع مفهوم سليم للتقدم البشري عن طريق التحليل الفلسفي ، وتتبع هذا التقدم في صوره المعقدة على طول التاريخ ، واختبار حقيقته عن طريق التصنيف الدقيق والمقارنات الفاحصة ، للتأكد من ظروفه والتنبوء بالمستقبل إن أمكن » [3] . ذلك أنه ليس من الواضح ما إذا كان من الممكن التمييز الدقيق بين فكرتي النمو والتقدم في تطبيقاتهما على التغيرات الاجتماعية . ففي كلام هوبهوس نجد أن العمليتين تتوافقان في حدوثهما ولم يضرب أي مثال لعملية نمو اجتماعي عامة ليست تقدمية ، بالرغم من أن هوبهوس قد أوضح بالطبع أن النمو في مجال معين من مجالات الحياة الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة في مجال آخر .

وقد تعرضت فكرة التقدم منذ نهاية القرن التاسع عشر للاهمال أو

---

(١) للوقوف على تاريخ فكرة التقدم ، أنظر :

J. B. Bury, The Idea of progress (London 1920).

(٢) حيث يقول : « أعني بالتطور نوعا من النمو ، وأعني بالتقدم الاجتماعي نمو الحياة الاجتماعية في تلك الخصائص التي يرتبط بها البشر ، أو يمكنهم الارتباط بها وهي : القيمة » . وذلك في كتابه « التطور الاجتماعي والنظرية السياسية » (الصادر في لندن عام ١٩١١) ص ٨ .

Social Evotution and Political Theory.

ويقدم هوبهوس في هذا الكتاب ـ الذي لا يذكره الكثيرون ـ عرضا رائعا في وضوحه لاتجاهه السوسيولوجي ونتائجه الأساسية .

(٣) Introduction, The Sociological Review I, (1) p.11.

والازدراء، ليس في علم الاجتماع فحسب ، وإنما بصورة أعم في نظرة مثقفي المجتمعات الغربية على العموم . وهذه ظاهرة تستحق في حد ذاتها دراسة سوسيولوجية خاصة . فقد لعبت كل من المؤثرات الفكرية والاجتماعية دورا هاما في احداث ذلك . فمن الناحية الفكرية كان هناك سعي دائب لجعل علم الاجتماع علما متحررا من الاحكام القيمية كما حدث في خلال نفس الفترة نمو الفكر الفلسفي الخاص « بالنسبية الأخلاقية » . وقد عملا معا على انتشار الاعتقاد بأن علماء الاجتماع يمكنهم - بل وينبغي عليهم - أن يتجنبوا الأحكام القيمية . وقد سهل هذا القيد الذاتي إلى أبعد حد الحقيقة التي مؤداها ؛ أن القيم ليست بحال من الأحوال موضوعا للحكم . أما المؤثرات الاجتماعية فيبدو أنها كانت ذات فاعلية أكثر . وهنا يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار ليس فقط التشاؤم الناشىء عن طبيعة الحرب الحديثة ومداها وعن تجربة نظم الحكم الديكتاتورية الحديثة ، وإنما كذلك ظاهرة مختلفة تمام الاختلاف وهي عدم اليقين الكامل فيما يتعلق بالأهداف التي يجدر السعي من أجلها في المجتمعات التي تتمتع فعلا بمستويات معيشة مرتفعة . ورغم أن كثيرا من أهداف دعاة التقدم في القرن التاسع عشر قد تحققت إلا أنها لم تحقق كل الرضاء المنشود . ومن هنا ينجم الشك فيما إذا كانت أي حالة من حالات المجتمع الناشئة نتيجة المجهود الانساني يمكن أن تكون مرضية في النهاية . فهناك على الأقل اعتراف بأنه إذا تغلبنا إلى حد كبير على الشرور الاجتماعية الرئيسية مثل الجهل والفقر والظلم ، فإن غايات التقدم ووسائله تصبح أكثر تعقيدا وأقل سهولة في تحديدها .

ونجد في هذا المجال فارقا شاسعا بين البلاد الصناعية الغربية والبلاد ذات الدخل المنخفض في معظم بقية العالم . ففي هذه البلاد الأخيرة ما زلنا نجد أن الشرور الاجتماعية كالفقر والمرض والجهل ، وأحيانا الظلم ، ما زالت قائمة كما هي تقريبا لم تمس . وكما لاحظ « سنو » C. P. Snow مؤخرا فإنه من العبث بالنسبة للمثقفين الغربيين أن يعبروا عن شكهم فيما يتعلق بتقدم الشعب أو القادة السياسيين لهذه البلاد . فخط التقدم هناك - على الأقل - واضح لا يمكن أن نخطئه . ويمكن لعلماء الاجتماع بصفة خاصة أن يشتغلوا بدراسة الظروف

السابقة المختلفة اللازمة للتغلب على التفاوت الحالي الكبير (والمتزايد) في مستويات المعيشة بين الدول الغنية والفقيرة . ومما تجدر الاشارة إليه هنا أن أحد الانساق الفكرية السوسيولوجية ـ وهو الماركسية ـ الذي ظل مرتبطا ارتباطا وثيقا بنظرية عامة في التقدم يمارس أقوى اغراء له في البلاد النامية في كل من آسيا وأفريقيا[١] .

وهناك معنى معين يلزم أن يرتبط فيه علم الاجتماع بفكرة التقدم . أي أنه يجب عليه كعلم أن يكون أحد مبررات وجوده الاسهام الذي يمكن أن يقدمه لتحقق التقدم البشري . وعلاوة على هذا يمكن أن يكون من أهم اسهامات علم الاجتماع للمعرفة الانسانية أن يوضح طابع وامكانيات المجتمع الصناعي الحديث . ونجد في نظريات التقدم العامة السابقة مثل نظريات كونت وسبنسر اهتماما خاصا بالمجتمعات الحديثة . ولا يزال هذا يبدو بوضوح أكثر فيما تلا ذلك من كتابات في علم الاجتماع . وقد أورد هوبهوس Hobhouse في مناقشاته أنه قد بدأت الحضارة الحديثة عن طريق العلم تتحكم في الظروف المادية للحياة ، وبدأت فيما يتعلق بالأخلاق والدين في اخضاع أفكار وحدة الجنس والخضوع للقانون والأخلاق والأعراف الاجتماعية عموما لمتطلبات النمو الانساني التي تمثل شروط التحكم المطلوبة . وقد بدا من الأمور ذات الأهمية الثانوية أن التقدم في المجالات الأخرى كان بسيطا أو شبه معدوم على أساس أن هذا الشرط الأساسي للتقدم في المستقبل قد تحقق[٢] . كذلك عالج ماركس الرأسمالية الحديثة باعتبارها مرحلة حرجة في التاريخ الانساني يمكن أن يبدأ فيها التحكم الرشيد في الحياة الانسانية . وقد كرس نفسه لدراسة هذه الظاهرة التاريخية دراسة شاملة لا كصياغة تأملية لنظرية فلسفية تاريخية في النمو الاجتماعي . ومع ذلك فإن نظرية كهذه في التقدم تنتمي إلى فلسفة التاريخ لا إلى علم الاجتماع . إذ من الواضح أنها تفسير للتجربة الانسانية ومحاولة لاستكشاف معنى التاريخ على نحو شبه ديني . على أن تحقيق التقدم ـ مهما كان مفهومنا عنه ـ لا يتوقف على أي تفسير من هذا النوع ، وإنما معرفة التغير

(١) كذلك كانت الماركسية في أوروبا أقوى تأثيرا في البلاد الفقيرة نسبيا لا في الدول الأرقى صناعيا .

(٢) Development and Purpose, Introduction.

الاجتماعي وأساليبه ومعرفة ظروف المجتمع المعين موضوع الدراسة . إلا أن فلسفة التاريخ التي يخضع فيها التأمل لتدعيم المعرفة السوسيولوجية وضبطها يمكن أن تلعب دورا هاما في تحديد أهداف الفكر السوسيولوجي والدراسة السوسيولوجية .

وقد أدت الصعوبات التي واجهتنا في نظريات التطور أو النمو أو التقدم وكذلك في تغيرات المناخ الفكري إلى تبني الجميع مصطلح « التغير الاجتماعي » للاشارة إلى كل صور التباين التاريخي في المجتمعات الانسانية ، وقد ساعد على انتشار مثل هذا المصطلح الأكثر حيادا نشر كتاب « التغير الاجتماعي » لويليام أوجبرن في سنة ١٩٢٢ . وقد ميز أوجبرن في كتابه هذا بعد مناقشة مفاهيم التطور الاجتماعي والدراسة المفصلة لدور العوامل البيولوجية والثقافية في التغير الاجتماعي بين الثقافة المادية واللامادية ، كما طرح فرض « الهوة الثقافية » Cultural lag الذي يرى أن التغيرات التي تطرأ على جزء من الثقافة اللامادية (الذي يطلق عليه اسم الثقافة التكيفية adaptive culture لا يتزامن تماما مع التغيرات التي تطرأ على الثقافة المادية ؛ ومن ثم تصبح مصدرا للضغوط وللصراعات . والملاحظ أن تحليل أوجبرن هذا يرتبط على نحو ما ببعض الدراسات السابقة ، وخاصة بتفرقة « الفريد فيبر » Weber بين الثقافة والحضارة ، وبالتفرقة التي وضعها ماركس بين « القاعدة » أو « البناء التحتي basic و« البناء الفوقي » Super - Structure . غير أن معالجة أوجبرن للمشكلات تختلف عنهما وخاصة فيما أبداه من اهتمام بعملية الاختراع . ولكنه يشترك مع الكتاب المذكورين في التركيز على التغيرات التي نشأت في مجال الانتاج المادي منذ بداية التصنيع الحديث . والحقيقة أن معظم الدراسات الحديثة للتغير الاجتماعي قد جرت في اطار هذا السياق . وهكذا توفرت لدينا دراسات عديدة للاتجاهات السكانية في المجتمعات الصناعية ، وللتغيرات في الأسرة ، والبناء الطبقي ، وفي القانون والدين . إلا أن هذه الدراسات كانت تفتقر في الجانب الأكبر منها إلى مراعات العلاقات المتداخلة بين أنواع التغيرات المختلفة . كما أننا نفتقر إلى أي دراسة مقارنة للتغيرات التي تحدث في أزمنة وأماكن مختلفة ، أو إلى نظرة عامة إلى الاتجاهات الرئيسية للتغير كتلك التي

صاغها هوبهوس أو ماركس في نظرياتها السابقة ، أو ماكس فيبر بطريقة أكثر ترددا . وسنناقش في الفصل القادم بعض المشكلات العامة في تحليل التغير الاجتماعي مع ايراد أمثلة لها من واقع التغيرات الاجتماعية الحديثة في الهند .

وليس من المتوقع أن يكون للافكار التي توصلنا إليها هنا ما يماثلها في الفكر الاجتماعي الهندي . فلا الظروف الفكرية ولا الاجتماعية في الهند شجعت على ظهور نظريات في التغير أو التطور أو التقدم . فالمجتمع الهندي ذاته الذي كان يتكون أساسا من الجماعات الطبقية المغلقة ، ومن الأسر المشتركة والمجتمعات القروية المحلية كان ثابتا نسبيا قبل أن تدخل فترة الحكم البريطاني مفاهيم التقدم الغربية(*) ، كما أن المثل الأعلى للديانة الهندوسية كان يبعد أذهان الناس عن الاهتمام بتحسين ظروفهم المادية في نفس الوقت الذي قامت فيه هذه الديانة باقرار وتبرير النظام الاجتماعي القائم . فالثقافة الهندية - كما لوحظ كثيرا - كانت دينية في جوهرها وقائمة في اتجاهها العام على الاهتمام بالعالم الآخر . وفضلا عن ذلك - حتى إذا تجاهلنا كل تلك الخصائص المميزة للهندوكية - فإننا يمكن أن نتفق مع بيري Bury في أن مذهب التقدم لم يكن لتقوم له قائمة طالما أن النزعة الدينية الاتكالية مسيطرة[1] . بل أنه يذهب إلى أبعد من ذلك ؛ إذ يرى أن نظريات التقدم والنمو لا يمكن أن يكون لها تأثير يذكر إلا في المجتمعات التي تعرضت فيها المذاهب الدينية عموما للتحدي ، وحيث وصل اضفاء الطابع العلماني على الحياة الاجتماعية إلى حد بعيد . ومثل هذه الظروف في الهند إلا في وقت حديث جدا ، حينما بدأ الصدام بين الافكار العلمانية والدينية في مراحله الأولى ، وهو الصدام الذي اكتسب طابعا خاصا نظرا لأن حكام المجتمع الاجانب ظلوا يمثلون هذا الفكر العلماني ردحا طويلا من الزمن .

(*) غني عن كل بيان أنه - حتى وأن صدق ما يذهب إليه المؤلف - فإن فترة الحكم البريطاني للهند لم تجلب معها التكنولوجيا الغربية ومفاهيم التقدم الغربية فحسب ، بل جلبت معها شرورا وآلاما تفوق هذه الحسنات اضعافا مضاعفة ، ليس أقلها ابتزاز الثروات الهندية القومية ، وبث روح الفرقة والشقاق العقائدي والاجتماعي بين أبناء الشعب الواحد . . . الخ . (المترجمة)

(1) المرجع السابق ، ص ٢١ - ٢٢ .

ثانياً : نظريات التغير الاجتماعي :

ظلت نظريات التغير الاجتماعي التي طرحت إلى الآن ، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتفسيرات الفلسفية للتاريخ . وهناك أكثر من طريقة لتصنيف هذه النظريات ، ولكنه من الأفضل أن نبدأ بالتمييز الأولي بين النظريات الخطية(*) linear والنظريات الدائرية (**) Cyclical .

وتعتبر نظريات كونت وسبنسر وهوبهوس وماركس من أهم النظريات الخطية . وتفسر نظرية كونت - التي تفرعت عن سان سيمون وتأثرت تأثرا سريعا بكوندسيه Condorcet - التغير الاجتماعي بأنه محصلة النمو الفكري للانسان . وقد صاغها في « قانون المراحل الثلاث » بأنها الارتقاء من أساليب الفكر اللاهوتي الديني إلى الأسلوب الميتافيزيقي إلى الأسلوب الوضعي للفكر الذي يمثله العلم الحديث وخاصة السيطرة التدريجية لنزعات الغيرية على الأنانية . ويصاحب هذا التقدم الفكري نمو أخلاقي ، وتغيرات في النظم الاجتماعية . « ويمر النشاط الانساني - كما سبق أن بينت منذ زمن طويل - بمراحل الحرب الهجومية ثم الحرب الدفاعية ثم الصناعة على التوالي . ويؤدي ارتباط هذه المراحل بسيطرة الروح اللاهوتية أو الميتافيزيقية أو الوضعية على التوالي ، إلى امدادنا دفعة واحدة بتفسير كامل للتاريخ » . وقد ركزت الانتقادات التي وجهت حديثا إلى كونت بصفة أساسية على الطابع الحتمي للتاريخ عنده[1] ، أو بمضامينها الشمولية[2] . وهناك مجال للاعتراض على أساس اعتبارات أخرى ، منها ادعاؤها اكتشاف قوانين التطور الاجتماعي ، وافتراضها الخاص بتأثير النمو الفكري على الأفكار الأخلاقية وتأكيداتها غير المدعمة بأية شواهد تفصيلية ، بوجود تطابق وثيق بين حالة المعرفة وبين نمط البناء الاجتماعي . غير أن تحليل كونت لتأثير المعرفة العلمية الحديثة ما زالت له

(*) أي التي تقول بسير حركة المجتمع في خط واحد . (المترجمة)

(**) أي التي تقول بسير تلك الحركة في اتجاه دائري وقد تدور العجلة مرة واحدة أو تتعدد الدورات . (المترجمة) .

(١) Isaiah Berlin, Historical Inevitability.

(٢) F. A. Hayek, The Counter - Revolution of Science.

بعض القيمة ، وكذلك مناقشته لخصائص المجتمع الصناعي وتأثيرها على انتشار الحرب[١] .

أما نظرية سبنسر في التغير الاجتماعي فقد كانت أكثر شمولا في بعض جوانبها ، وكانت مبنية على بيانات امبيريقية أكثر كفاءة من تلك التي استعان بها كونت . وقد أدرك سبنسر بشكل أكمل تعدد وتنوع العوامل الداخلة في احداث التغير الاجتماعي ، وكذلك صعوبات بيان التطور في كل مجتمع على حدة . وقد لاحظ فيما يتعلق بالموضوع الأخير أنه على رغم أن التطور أمر حتمي لا مفر منه إذا أخذنا جميع أنواع المجتمعات على الجملة ، إلا أنه لا يمكن أن يعتبر حتميا في كل مجتمع على حده أو ممكنا فعلا[٢] . وقد اعتبر في مناقشته للمسار الحقيقي للتطور الاجتماعي أن من الملامح الهامة لهذا التطور تزايد التباين الوظيفي داخل المجتمعات ، وكذلك نمو حجم المجتمعات (ويرجع الفضل في تحقق نمو حجم المجتمعات إلى الحرب أساسا) . غير أن تحليله للتغير الاجتماعي يعتمد في النهاية على نظرية (رفضت منذ وقت طويل) في التطور الشامل والتي ترى أن هناك انتقالا شاملا من حالة « تجانس مطلق وغير مستقر » إلى حالة « لا تجانس محدد ومستقر » . والواقع أن سبنسر لم يبين كيف يمكن ترتيب المجتمعات التي درسها منهجيا على أساس تسلسل تطوري[٣] .

وقد تأثر هوبهوس تأثرا كبيرا بكل من كونت وسبنسر ، إلا أن نظريته في التغير الاجتماعي قد وضعت بطريقة أكثر صرامة ، كما أن استخدامه للبيانات التاريخية والأنثروبولوجية كان أكثر علمية وأكثر نقدية . وقد أخذ عن كونت فكرة أن تطور العقل الانساني كان هو العامل الحاسم في التطور الاجتماعي .

---

(١) انظر عن هذا الجانب من جوانب نظرية كونت .

R. Aron, Kar and Industrial Society (London 1958).

(٢) Principies of Sociology, Vol. I, p.107.

(٣) للوقوف على شرح شامل لنظرية سبنسر انظر :

J. Rumney Herbert Spencer's Sociology (London 1934).

وقد تحقق التأثير الأكبر لسبنسر في أمريكا وليس في انجلترا. وهناك عرض نقدي جيد لنظرية التطور الاجتماعي عند :

R. Hofstadter, Social Darwinism in American Thought.

إلا أنه لم يقبل وضعية كونت القاطعة ، واستطاع أن يدعم عـرضه للنمـو العقلي بنظرية سيكلوجيـة أكثر صحـة (كان لـه الفضل في الاسهـام فيها بـأصالـة) . وهكـذا يقول بـوجود خمس مـراحل في التـاريخ الفكـري للبشريـة[1] ويشرع في توضيح نمـو الترشيـد rationality في كل مجـالات الفكر ، رافضـا مقابلة كـونت الساذجة بـين اللاهـوت والميتافيـزيقا والعلوم . ويـدين هوبهـوس لكونت بمنهـج دراسة النمو في بعض مجالات النشاط الاجتماعي خلال التاريخ البشري ككل ، وليس نمو مجتمعات معينـة أو أنماط معينـة من المجتمعات . ولم يحـاول هوبهـوس وضع تصنيف منهجي للمجتمعات اللهم بـالنسبة للمجتمعـات البدائيـة . كما لم يحـاول القيام بـدراسة مفصلة لعمليـة معينة من عمليـات التغـير الاجتمـاعي . والنقد الرئيسي الذي يمكن أن يوجه إلى اتجاهـه السوسيـولوجي هـو ذلك الـذي وجهه دوركيم إلى كونت ، ألا وهو أنه يتكلم عن شيء مجـرد هو الانسـانية ، لا عن مجتمعات واقعية ملموسة .

وقـد أخـذ هـوبهـوس عن سبنسـر فكـرة التـطور الاجتمـاعي أو النمـو الاجتماعي كعملية زيادة الحجم ، والتعقد والتباين الداخـلي . وهكذا نجـد أن مفهـومه عن التغـير الاجتماعي هـو أن تطور العقـل يؤدي إلى تـطور اجتمـاعي (مقوما بالمعايير المذكورة) وأنه يمكن اعتبار هذا التـطور تقدميـا دائما ، طـالما أن تطور العقل ينطوي على تطور الأفكار الأخلاقية تجاه المثل الأعلى لأخلاق رشيـدة من شأنه أن يؤدي إلى تغير النظم الاجتماعية الرئيسية .

أما نظرية ماركس في التغير الاجتماعي فتفـرد مكانـة خاصـة لعنصرين في الحياة الاجتماعية : نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة) ، والعلاقات بين الـطبقات الاجتماعية . وترى النظرية ـ باختصار ـ أنه يقابل كل مرحلة معينـة من مراحـل

---

(١) هذه المراحل هي :
(أ) البدايات الأولى للتفكير السليم في مجتمعات ما قبل القراءة والكتابة .
(ب) العلم البدائي في الشرق القديم (كما في بابل ومصر القديمة والصين القديمة) .
(جـ) مرحلة التأمل في الشرق التالية على ذلك (ابتداء من القرن الثامن وحتى القرن الخامس قبل الميلاد ، في الصين ، وفلسطين ، والهند) .
(د) مرحلة التفكير النقدي والمنهجي في اليونان .
(هـ) نمو التفكير العلمي الحديث ابتداء من القرن السادس عشر تقريبا .

تـطور القـوى المنتجـة أسلوب معـين في الانتـاج ونسق معـين ، تعمـل الـطبقـة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقية وتدعيمه . غير أن التطور المستمر في القوى المنتجـة يغير في العـلاقات بـين الطبقـات ، وكذلـك في ظروف الصـراع الدائـر بينها . وفي الوقت المناسب تصبح الطبقة التي كانت مسودة في ذلـك الحين قـادرة على الاطاحة بأسلوب الانتاج القائم وبنسق العلاقات الاجتماعية ، وعـلى اقامـة نـظام اجتماعي جـديد[1] . عـلى أن دور ماركس نفسـه قد اقتصـر عـلى وضـع الخطوط العريضة لنظريته الخاصة في التغير التاريخي واستخدامها « كخيط يهتدى بـه » (أو كما نقـول اليوم كفـرض) في البحث ، وكـرس جهـده لتحليـل أحـد الظواهر التاريخية المركبة وهو ظهور الرأسمالية الحديثة ونموها . ولم يضف سـوى قلة من الماركسيين الذين جاءوا فيها بعد شيئا يذكر إلى أفكار ماركس ، بل عملوا على العكس على حجب الجانب الأكبر من أهمية الاسهامات التي قدمهـا ماركس لعلم الاجتماع من خلال تبسيط الأفكار لتكوين عقيدة **دوجماطيقيـة (قاطعـة)** بسيطة . ومن بين هذه الاسهامـات مفهومـه عن علم الاجتماع كعلم نقـدي مما يمكن أن يؤدي إلى كشف النقـاب عن التناقضـات والامكانيـات الكامنـة في كل شكل قائم فعلا من أشكال المجتمع ، وكذلك تقديم نموذج واضح لمنهج تاريخي سوسيولوجي من خلال تحليل الصور الأولى الـرأسماليـة لم يسبقه إليـه أي مفكر اجتماعي آخر . وإذا نظرنا إلى نظرية مـاركس في التاريـخ ـ كفرض علمي ، أو اطار تصوري ـ فإنها يمكن أن تتعرض للنقد ، وخاصة أنها أكثر ما تكون انطباقا وافادة عندما يطبقها ماركس نفسه في دراسة الـرأسماليـة (برغم أنها تـتطلب هنا أيضا بعض التحديد) ، وأنها تصبح أقل فائدة في دراسة فتـرات تاريخيـة أخرى وتحولات اجتماعية أخرى . ومن الجـدير بـالملاحـظة هنا أنـه على الـرغم من أن المؤرخين الماركسيـين الذين جـاءوا فيها بعـد قد درسـوا التحول من الاقـطاع إلى الرأسمالية وهم مسلمين تسليما كاملا بهذا ، لم نجد تحليلا ماركسيا واحـدا جادا

---

(١) « تـدخل قـوى الانتاج المادية في المجتمـع عند مـرحلة معينة من مـراحل تـطورها في صـراع مع علاقات الانتاج القائمة ، أو مع علاقات الملكية التي كانت مؤثرة فيها من قبل ، وهو ليس سوى تعبير قانوني عن نفس الشيء . وتتحول هذه العلاقـات إلى قيود عـلى أشكال تـطور قوى الانتـاج وهنا تحدث مرحلة الثورة الاجتماعية » أنظر مقدمة كتاب :

Karl Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy (1859) .

لنشأة الاقطاع نفسه ، أو لبعض المجتمعات الأخرى .

وقد كان للنظريات الخطية التي ناقشناها هنا فضل كبير في أنها أوضحت - بصورة أو بأخرى - عددا من التغيرات التراكمية الهامة في التاريخ الاجتماعي للانسان ؛ كنمو المعرفة ، وتزايد حجم المجتمعات ودرجة تعقدها ، والحركة المتزايدة في العصور الحديثة نحو المساواة والسياسة الاجتماعية . فقد أدركت كل تلك النظريات الأهمية الخاصة للتغيرات التي حدثت في أوروبا ابتداء من القرن السابع عشر ، والتي أثرت وبالتالي فيما بعد على الحياة الاجتماعية للانسان في العالم أجمع ، وأثرت أيضا على تطور العلم الحديث والصناعة الحديثة . وتصور النظريات الدائرية في التغير الاجتماعي نواحي أخرى من التاريخ الانساني ، ولكنها تتجاهل هذه الحقائق الأساسية . وقد قدم باريتو Pareto في كتابه « العقل والمجتمع »[1] The Mind and Society في ثنايا عرضه لنظريته في « دورة الصفوة » تفسيرا للتاريخ مؤداه أن التغير الاجتماعي ينشأ نتيجة للصراع بين جماعات من أجل الحصول على القوة السياسية ، وأن هناك فترات متعاقبة من الحكم القاسي على يد طبقة الصفوة المنتصرة حديثا ، ثم فترة حكم انساني معتدل على يد طبقة الصفوة الآخذة في التدهور . وترتكز النظرية على افتراض وجود فروق بيولوجية بين الجماعات الموجودة في المجتمع (مستندة إلى النظريات العنصرية التي نجدها عند آمون Ammon وغيره) ، ثم يدعمها بشواهد تاريخية قليلة . على أن باريتو لم يدرس بجدية سوى حالة واحدة من حالات دورة الصفوة ، هي تلك التي عرفتها روما القديمة . كما أن مفهومه عن التغير السياسي يتجاهل كلية نمو نظم الحكم الديمقراطية في العصور الحديثة (التي يمقتها بصفة خاصة)[2] . نأتي إلى عصور أحدث فنجد سوروكين

---

(١) صدرت الترجمة الانجليزية في أربعة مجلدات في نيويورك ١٩٣٥ .

(٢) عرضت الخطوط العامة لنظرية باريتو - عرضا ليس منهجيا تماما - في :

James Burnham, The Machiavellians (London 1943) .

وقد وجهت إليها انتقادات مقنعة قوية عند :

F. Borkenau, Pareto (London 1936) .

قارن كذلك عرضا اضافيا لآراء باريتو وللانتقادات التي وجهت إليه عند نيقولا تيماشيف ، نظرية =

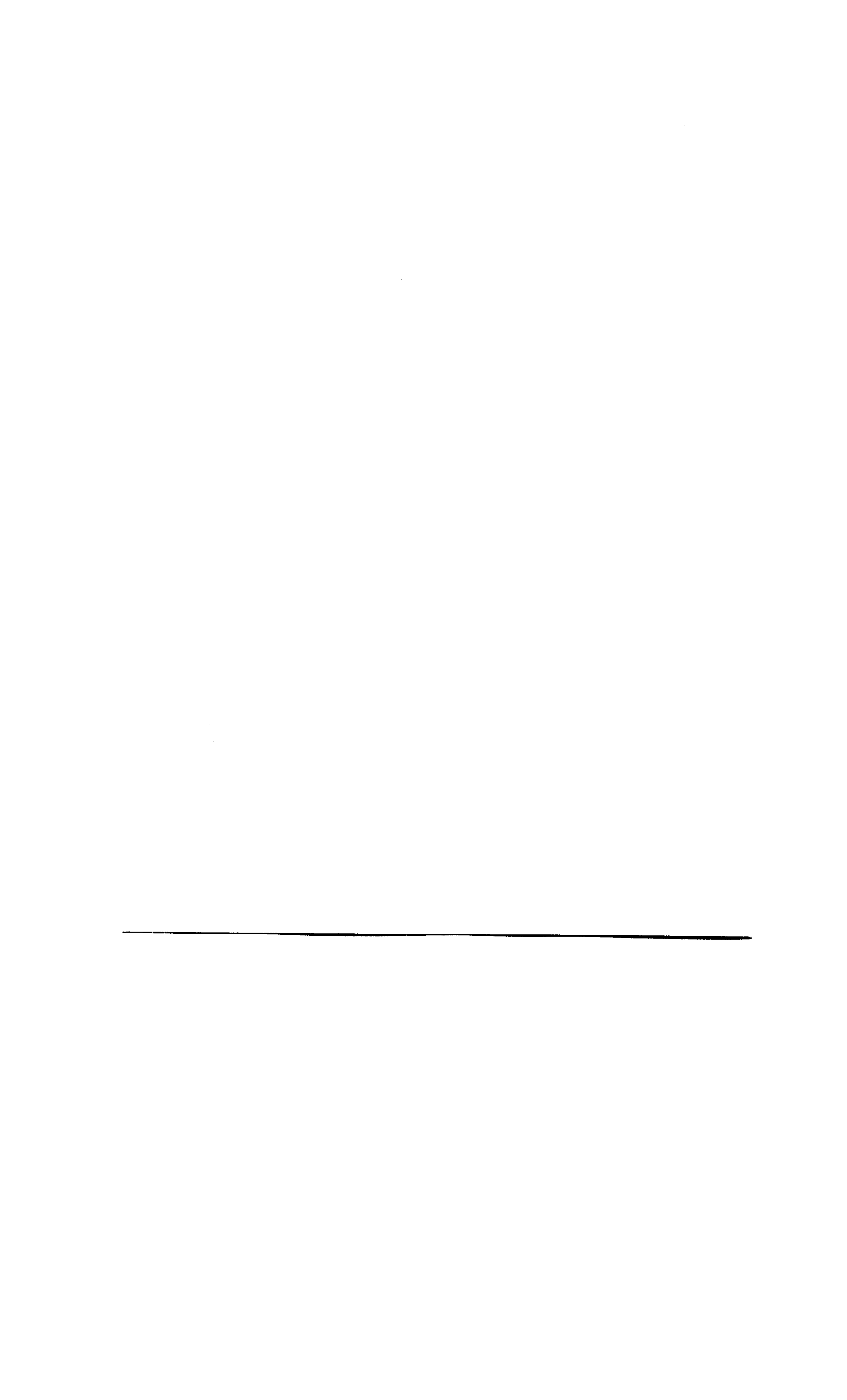
Sorokin وتوينبي Toynbee يقدمان نظريات تتصف ببعض السمات الدائرية . وبينما يسلم سوروكين في كتابه « الديناميات الاجتماعية والثقافية » (أربعة مجلدات، نيويورك ١٩٣٧) بوجود عمليات خطية يلفت الانتباه إلى عمليات دائرية أخرى تحدث في المجتمعات الانسانية كما يميز بين ثلاثة أنماط ثقافية عامة هي : التماثل Ideational والمثالي Idealist ، والحسي Sensate التي يرى أنها تتابع الواحد بعد الآخر على شكل دورات في تاريخ المجتمعات . وقد عرض توينبي نظريته في كتابه « دراسة للتاريخ » (عشرة مجلدات ، لندن ١٩٣٤ - ١٩٥٤) . ويتضح الطابع الدائري لهذه النظرية في مفهوم نمو الحضارات ، وجمودها واضمحلالها . على أنه من الممكن - إذا أمعنا النظر في الجوهر - اعتبارها نظرية خطية . إذ يرى توينبي أن الحضارات المختلفة ، « رغم أنها بالتأكيد كيانات فردية مستقلة ، إلا أنها جميعا ممثلة لنوع واحد من المخلوقات ، وتقوم بمهمة واحدة . . . »[1] . وعملية نمو الحضارات واضمحلالها ما هي إلا وسيلة نقل لكشف ديني تقدمي أقصى غايته « الاتحاد مع الآلة » . ونلاحظ على مؤلفات كل من سوروكين وتوينبي أن الحشد الهائل من المماثلات التاريخية وأسلوب ادعاء الحكمة والتنبوء يؤثر على وضوح تحليل التغير التاريخي ، رغم كثرة التعلقات الموضحة للعديد من التحولات الاجتماعية الخاصة . فهي تمثل عودة إلى فلسفة التاريخ بطريقة فذة[*] .

ونلاحظ على النظريات التي عرضنا لها هنا - سواء كانت خطية أو دائرية - أنها لم تكرس إلا اهتماما ضئيلا نسبيا لتحليل عمليات معينة من عمليات التغير الاجتماعي ، أو تحديد العوامل التي ينطوي عليها التغير الاجتماعي . والاستثناءان البارزان في هذا الصدد هما ماركس وسوروكين. فقد درس الأول بالتفصيل عملية تحول تاريخي واحدة ، وناقش الثاني إلى هذا التحليل الأكثر تفصيلا .

= علم الاجتماع ، ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ص ٢٥٩ - ٢٧٤ . (المترجمة).

(١) المرجع السابق ، المجلد الثالث ، ص ٣٩٠ .

(*) عن هذه النظريات جميعا وغيرها انظر تحليلا نقديا مستفيضا عند : تيماشيف ، المرجع السابق ، الفصل الثامن عشر « علم الاجتماع التاريخي » (ص ٤٥٧ - ٤٨٨) . (المترجمة).



عوامل التغير الاجتماعي (*)

أولاً : مقدمة عامة :

يتطلب التحليل السوسيولوجي للتغير الاجتماعي في المقام الأول صيغة أكثر دقة وأقل طموحا من النظريات العامة التي ناقشناها في الفصل السابق ، يمكن أن تتيح صياغة المشكلات وعرض النتائج عرضا منهجيا منظما . وقد وضع كل من جيرث Gerth وميلز Mills في كتابهما « الشخصية والبناء الاجتماعي »(**) صيغة من هذا النوع تعتمد على توجيه ست أسئلة رئيسية عن التغير الاجتماعي هي كما يلي : (٢) ما هو الشيء الذي يتغير ؟ (٢) كيف يتغير ؟ (٣) ما هو اتجاه التغير ؟ (٤) ما هو معدل التغير ؟ (٥) لماذا حدث التغير ولماذا كان ممكنا ؟ (٦) ما هي العوامل الرئيسية في التغير الاجتماعي ؟ .

وأعتقد أنه من المفيد في معالجتنا للسؤال الأول أن نعرف التغير الاجتماعي بأنه تغير في البناء الاجتماعي (متضمنا هنا التغيرات في حجم المجتمع) أو في نظم اجتماعية خاصة أو في العلاقات بين النظم . فإذا التزمنا بالتمييز الذي اقترحناه فيما سبق بين البناء الاجتماعي والثقافي ، فإنه يمكننا أن نستخدم مصطلح « التغير الثقافي » Cultural Change للدلالة على صور التنوع

(*) ترجمت هذا الفصل الدكتورة علياء شكري عن المصدر التالي :
Bottomore, T. B., Sociology, Unwin Univ. Books, London, 1965, pp. 276 - 286.

(**) Character and Social Structure.

التي تطرأ على الظواهر الثقافية كالمعرفة والافكار ، والفن ، والمذاهب الدينية والأخلاقية . . . الخ . ومن الواضح أن التغيرات الاجتماعية والثقافية ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا في كثير من الحالات . من هذا مثلا ذلك الارتباط الوثيق بين نمو العلم الحديث والتغيرات التي حدثت في البناء الاقتصادي . ولو أن العلاقة بينهما يمكن أن تكون أقل ارتباطا كما يبدو ذلك وتغير الموضات أو تغير أشكال الابداع الفني المختلفة .

أما الأسئلة الخاصة بكيفية حدوث التغير واتجاهه وسرعته فتتطلب وصفا تاريخيا وتفسير ، كما تتوفر لدينا على سبيل المثال في البيانات المختلفة عن التغيرات السكانية والتقسيم المتزايد للعمل في المجتمعات الصناعية ، وكذلك عن التغيرات التي طرأت على الطابع العام للأسرة الغربية الحديثة ، وما إلى ذلك . ولا يتحتم أن تنطوي مناقشة موضوع اتجاه التغير على أية أحكام قيمية . فتناقص حجم الأسرة ونمو حجم الوحدات الاقتصادية كلها أمور ذات واقع تاريخي . غير أنه يمكن في أخرى أن يكون اتجاه التغير أقل وضوحا ، ومن ثم يصبح نهبا لتفسيرات متباينة . وبالاضافة إلى ذلك يمكن أن يكون التغير واحدا من الموضوعات التي يصعب توفر البعد الكافي لملاحظتها ، مثل تزايد معدل الطلاق واتساع نطاق « البيروقراطية » . وعندئذ تصبح مناقشات اتجاه التغير أميل إلى أن تتضمن تقييمات أخلاقية . وأخيرا حينما يتعلق الموضوع بتحليل التغيرات في البناء الكلي لمجتمع ما ، سواء كان مجتمعا تاريخيا أو حديثا ، فإن الخط الفاصل بين التحليل النقدي والتعبير عن فلسفة اجتماعية معينة يصبح غامضا وغير مؤكد وقد لا يكون له أساس راسخ على الاطلاق . ويبدو ذلك واضحا إذا أخذنا في اعتبارنا البيانات المتعارضة أشد التعارض عن التغيرات التي تحدث في دولة الرفاهية البريطانية أو في الاتحاد السوفييتي بعد وفاة ستالين أو في الهند منذ الحصول على الاستقلال ـ ثم يبدو هذا الغموض وعدم اليقين بدرجة أكبر فيما يتعلق بالبيانات المتعارضة التي قدمها كارل ماركس وماكس فيبر عن اتجاهات التغير الرئيسية في المجتمعات الرأسمالية .

والواقع أن موضوع معدل التغير كان مثار اهتمام علماء الاجتماع دائما . ومن الطبيعي أن نشير هنا إلى الاسراع في عملية التغير الاجتماعي والثقافي في

العصر الحديث . ويعتبر ويليام أوجبـرن من أوائل الـذين درسوا هـذه الظاهـرة بطريقة علمية منظمة ، وقامـوا بدراسـات كمية لمعـدل التبادل وخـاصة في مجـال الاختراعات التكنولوجية[1] . كما ركز الاهتمام على التباين الموجود بين معدلات التغير في قطاعات مختلفة من الحياة الاجتماعية . وينصب فرض « الهـوة الثقافية» Cultural lag على عدم التنـاغم الواضـح بين النمـو التكنولـوجي السريـع وبين التحـول البطيء في النـظم العائليـة والسياسيـة وغيرهـا من النـظم وكـذلـك في المعتقدات التقليدية والاتجاهات (دينية وأخلاقية . . . الخ) . وقد أصبحت هذه المشكلات في السنوات الأخيرة موضـع اهتمام أكبـر كقضية رئيسيـة في السياسـة العالمية وخاصة بدخول التصنيع في الدول النامية[2] . وقد سارت البحوث حول هذا الموضوع في خطين رئيسيين : أولهما الدراسات السوسيولـوجية للتغيـرات في البناء الاجتماعي والثقافة الناتجة عن التصنيـع وعدم التنـاغم البنائي في المـرحلة الانتقالية . وثانيهما : الدراسات النفسية لتكيف الأفراد مع المتغيرات الاجتماعية السريعة[3] . وسنـاقش في الأجزاء التـالية بعض هـذه المشكلات بصـورتها التي ظهـرت بها في الهنـد . كما درست هـذه المشكلات في المجتمعـات الصنـاعيـة في سيـاق التغيرات في الأسـرة ، وفي التـدرج الـطبقي الاجتمـاعي ، وفي الأفكـار الـدينية والأخـلاقية ، وكـذلك في القـانون ومـا إليهـا . كـما درست من نـاحيـة

---

(١) Social Change, op. cit), Part II. See also W. F. Ogburn and M. F. Nimkoff, A Handbook of Sociology, Ch. 26, and S. C. Gilfillan, Sociology of Inventions (Chicago 1935).

(٢) يمكن أن نجد عرضا طيبا ومنـاقشة للبحـوث التي أجريت حـول هذه المشكـلات في أفريقيـا ، في مؤلف بعنوان « الآثار الاجتماعية للتصنيع والتحضر في أفريقيا جنوب الصحراء » .

- Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South of Sahara ».

(صدر عن اليونسكو عام ١٩٥٦ ، اعداد المعهد الافريقي الدولي في لندن) . أما بالنسبة للبـلاد الآسيوية فانظر الدراسات الخمس المجموعة في « الآثار الاجتماعيـة للتصنيع والتحضـر » (صادر عن مركز بحوث الآثار الاجتماعية للتصنيع في جنوب آسيا التابـع لليونسكـو كلكتا ، ١٩٥٦) . أمـا إذا أردت دراسة أكـثر عموميـة وشمولا فـارجـع إلى هـوزليـتز « الجـوانب السـوسيـولـوجيـة للتنمية » .

Hoselitz sociological Aspects of Developement (Chicago 1960).

(٣) On the latter, see Margaret Mead (ed.) , Cultural Patterns and Technical Change (UNESCO 1953), especially prt V, pp. 297 - 303.

الاتجاهات ؛ أي استجابات الفرد للتغير الاجتماعي ودلالات هذا التغير ونتائجه في ميادين التعليم والجريمة وانحراف الأحداث والصحة العقلية .

وترتبط مشكلة البحث في أسباب أو امكانية حدوث التغير ارتباطا وثيقا بالمشكلة العامة لعوامل التغير الاجتماعي ، وتثير قضايا معقدة أشد التعقيد فيما يتصل بالعلية الاجتماعية . وقد استعرض كل من جيرث وميلز بعض هذه القضايا بايجاز . من ذلك مثلا دور الأفراد في احداث التغير الاجتماعي ، وتأثير كل من العوامل المادية والأفكار . وقد قام موريس جينزبرج M. Ginsberg في مقال حديث بتحليل علمي منظم للعوامل التي استشهد بها كتاب مختلفون للتفسير الاجتماعي[١] وهي : (١) الرغبات والقرارات الواعية للأفراد (متمثلة في نمو نسق الأسرة الصغيرة في البلاد الغربية) . (٢) أفعال الفرد المتأثرة بالظروف المتغيرة (مثال ذلك انهيار الفلاح نصف الحر في النظام الاقطاعي والمعروف باسم Villein في انجلترا في الفترة من ١٣٠٠ إلى ١٥٠٠) . (٣) التغيرات البنائية والتوترات البنائية (ومن بينها التناقضات بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج كما أكدها الماركسيون) . (٤) المؤثرات الخارجية (كالاتصال الثقافي أو الغزو الثقافي) . (٥) الأفراد المتميزون أو جماعات المتميزين . (٦) التقاء أو انتظام عناصر من مصادر مختلفة عند نقطة معينة (كما يحدث في الثورات مثلا) . (٧) الأحداث العنيفة (على سبيل المثال الغزو النورماندي في انجلترا وظهور الطاعون في القرن الرابع عشر والغزو البريطاني للهند) . (٨) ظهور هدف مشترك . ويتضمن الجزء الختامي من المقال مناقشة مفيدة لمفهوم السبب في العلوم الاجتماعية وارتباطه بالغائية .

وكثيرا ما أهمل علم الاجتماع الحديث ـ تحت تأثير الاتجاه الوظيفي ـ دراسة مشكلات التغير ، أو عرضها بصورة توحي بأن التغير الاجتماعي شيء استثنائي عارض . وكان التركيز دائما على ثبات واستقرار الانساق الاجتماعية ، وانساق القيم والمتعقدات وكذلك على الاجماع اكثر منه على التنوع والصراع الموجود داخل كل مجتمع . غير أنه من الواضح أن جميع المجتمعات على السواء

(١) M. Ginsberg « Social Change » British Journal of Sociology.IX. (3), September 1958.

تتميز بظاهرتي الاستمرار والتغير، وأن الوظيفة الرئيسية للتحليل السوسيولوجي هي الكشف عن كيفية ارتباط هاتين العمليتين ببعضهما . ومن العوامل التي تدعم الاستمرار وسائل الضبط الاجتماعي التي عرضنا لها فيما سبق ، وخاصة التعليم الرسمي وغير الرسمي الذي ينقل الارث الاجتماعي المتراكم إلى الأجيال الجديدة . وهناك من الناحية الأخرى بعض الظروف العامة التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي ، وأهمها نمو المعرفة وحدوث الصراع الاجتماعي . ولم يكن نمو المعرفة مضطردا دائما ولم يتم بنفس المعدل في كل المجتمعات ، وإن كان النمو قد ظل مضطردا إلى حد ما منذ القرن السابع عشر ، بحيث أثر في جميع المجتمعات . ولقد أصبح هذا النمو عاملا رئيسيا من عوامل التغير الاجتماعي الحديث . أما عن الصراع كعامل من عوامل التغير فيمكن أن ننظر إليه من نواحي مختلفة . ففي المقام الأول لعب الصراع بين المجتمعات دورا تاريخيا هاما في خلق وحدات اجتماعية كبرى (كما يسلم كل من كونت وسبنسر) ؛ وفي تأكيد أو تدعيم التدرج الاجتماعي (كما أكد ذلك أوبنهايمر Oppenheimer في نشر المستحدثات (التجديدات) الاجتماعية والثقافية . وقد أثر الصراع الدولي في العصر الحديث تأثيرا عميقا في البناء الاقتصادي والسياسي للمجتمعات ، وفي السياسات الاجتماعية ، ومعايير السلوك . غير أننا نجد أن هذه الظواهر نادرا ما حظيت بالاهتمام الذي تستحقه من جانب الدارسين . ونجد ثانيا أن الصراع بين الجماعات المختلفة في داخل المجتمع ما زال مصدرا رئيسيا للتجديد والتغير . ويندرج تحت هذا النوع من الصراع تلك الصراعات الموجودة بين الطبقات الاجتماعية ؛ بالرغم من أنه لم يكن لها ذلك التأثير الشامل والحاسم الذي يضفيه عليها الماركسيون . وقد كانت تلك الصراعات عاملا هاما من عوامل التغير وخاصة في العصر الحديث . فقد كان قيام الديموقراطية السياسية في أوروبا الغربية إلى حد كبير نتيجة للصراعات الطبقية . ويجب أن نأخذ في اعتبارنا ثالثا وأخيرا الصراع بين الأجيال الذي لم يستحوذ من علماء الاجتماع إلا على أقل مما يستأهل بكثير جدا[1] . ويتدعم الاستمرار في المجتمع من خلال

---

(١) كان كارل مانهايم واحدا من علماء الاجتماع القلائل الذين أدركوا أهمية هذا الموضوع . وقد ناقشه في مقال مفيد بعنوان « مشكلة الأجيال » The Problem of Generations عام (١٩٢٧). وقد نشر هذا المقال باللغة الانجليزية في كتاب كارل مانهايم المعنون « مقالات في علم =

نقل التراث الاجتماعي إلى الأجيال الجديدة بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية . ولن يحدث أن تكون التنشئة الاجتماعية كاملة إلى الحد الذي تعيش فيه الأجيال الجديدة مرة أخرى نفس حياة أسلافهم الاجتماعية . إذ هناك دائما بعض النقد الذي يوجهونه ، بل والرفض لبعض التقاليد . وهناك أيضا عملية التجديد المستمرة . وتصبح هذه السمات أكثر وضوحا في المجتمعات الحديثة بسبب التغيرات العامة التي تحدث في البيئة وبسبب تنوع المعايير والقيم التي تسمح للجيل الجديد أن يختار - إلى حد ما - بين أساليب حياة مختلفة أو الربط على نحو جديد بين عناصر ثقافية مختلفة في أنماط جديدة . ومن السمات الهامة المميزة للمجتمعات الصناعية أن تظهر ثقافة الشباب المتميزة وحركات الشباب المنظمة التي تعارض بطرق مختلفة القيم الثقافية للأجيال السالفة . كما تبرز ظواهر صراع الأجيال واضحة بشكل خاص في المجتمعات - مثل الهند - التي تمر بتغير بالغ السرعة من نمط اجتماعي إلى نمط آخر . وسنتناول ذلك بمزيد من الدقة في الجزء التالي :

وتميل النظريات السابقة في التغير الاجتماعي التي ناقشناها في الفصل السابق إلى تأكيد عامل واحد كسبب للتغير . إلا أنها لم تكن في غالبها نظريات واحدية monocausal (كما تصنف في بعض الأحيان) . كما لم تكن أيضا حتمية بأي معنى دقيق لهذه الكلمة ، على خلاف ما زعم بعض النقاد المحدثين[1] . حقيقة أن كلا من كونت وسبنسر قد آمن بقانون شبه مطلق في التطور (نمو العقل من وجهة نظر كونت وعملية تباين كونية (شاملة) من وجهة نظر سبنسر) ، ولكنهما في دراستهما للتغير الاجتماعي الفعلي أخذا في اعتبارهما عوامل كثيرة ، ليس آخرها أفعال الأفراد الواعية الهادفة . وإنما أخذ في اعتباره أيضا آثار المعرفة والحرب وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي . وكثيرا ما رمى النقاد نظرية ماركس أنها واحدية وحتمية . ولكن وصفه للعلية الاجتماعية يعتبر في الحقيقة غاية في التعقيد ، متضمنا ظواهر متميزة ولكنها

= الاجتماع المعرفي (لندن ١٩٥٢) Essays on the Sociology of Knowledge وقد تناول ايزنشتات S. N. Eisentadt نفس الموضوع على أساس مقارن أوسع في كتابه « من جيل إلى جيل » From Generation to Generation (لندن ١٩٥٥) .

(١) For. example, Isaiah Berlin, Historical Inevitability.

متـرابطة منهـا : قوى الانتـاج ، وعـلاقـات الانتـاج ، والعـلاقـات الـطبقيـة ، والايديولوجيات . وبالاضافة إلى ذلك فإن مذهبـه في العمل السيـاسي على تمـام النقيض من أي نظرية حتمية . وقد أقرت النظريـات التي جاءت فيـها بعد مثـل نظريات هوبهوس وتوينبي وسوروكين ، تعقد العلية الاجتماعيـة اقرارا كـاملا . وقد درس سوروكـين بالـذات بعنايـة فائقـة العوامـل المختلفة الـداخلة في التغير الاجتماعي .

غـير أن هذه النـظريات تثـير عددا من المشـاكل المتشعبـة التي تستحق أن نتوقف عندها هنا . أولهـا هو مـا يخص الدور الـذي يلعبه الأفـراد والذي تلعبـه « القوى الاجتماعية » في أحداث التغير . ويجب أن نلاحظ أن مصطلح « القوى الاجتماعية » لا يشير إلى أي قوى متميزة كلية عن أفعال الأفراد ، وإنما يشير إلى قيم واتجاهات تعتبر نتاجا لتفاعل الأفراد ، ولكنها مع ذلك تواجه أي فرد وحـده كشيء خارجي بالنسبة له وغير ممكن نسبيا التأثير عليه بما يوجهه إليـه هذا الفـرد من نقد أو مؤثرات أخرى . وهكذا تدخل الأفعال الارادية الصـادرة عن الأفراد كعنـاصر مكـونة « للقـوى الاجتماعيـة » . وبهذا المعنى يمكن القـول أن أي فرد يمكن أن يسهم في التغـير الاجتماعي ، عـلى الرغم من أن نتـائـج هـذا السلوك الفـردي لا يمكن أن تتضح بصـورة ملموسـة إلا عندمـا يبدأ عـدد من الأفراد في التصـرف بطريقـة جديـدة (مثلا : في تحـديد حجم أسـرهم) . وهناك مشكلة أخرى هي تأثـير الأفراد البـارزين . فيغالي البعض من نـاحية ؛ إذ يعتقـدون أن كل التغيرات الاجتماعية والثقافية الهـامة لا تتحقق إلا عـلى يد أفـراد عباقـرة . ويغالي البعض على الـطرف الآخر إذ يعتقـدون أن هؤلاء العباقـرة يدينـون بكل تـأثيرهم لأنهم يجسـدون أو يمثلون القوى الاجتمـاعية أو الاتجـاهات السـائدة في عصـرهم[1] . ولا يمكن أن نقبل أيـا من هذه الآراء المتـطرفة . ذلـك أن تـأثـير هؤلاء الأفراد البارزين يمكن أن يكون في بعض مجالات الحيـاة الاجتماعيـة أكبر من مجالات غيرها . من ذلك مثلا أن يكون تأثيرهم أكبر في مجال الابـداع الفني

---

(١) عرض ج . بليخانـوف الرأي الأخـير في سورتـه الماركسيـة عرضـا ممتازا في كتـابه « دور الفـرد في التاريخ » .

G. Plekhanov, The Role of the Individual in History.

منه في مجال التكنولوجيا(١) . إلا أنه من التعسف أن ننكر التأثير الشخصي لعظماء الرجال في مجال الأخلاق والدين والسياسة والاقتصاد . ونجد في العالم الحديث أن لينين في روسيا والمهاتما غاندي في الهند قد أثرا تأثيرا عميقا في بلادهما . ومن الصعب أن نزعم أن عالمنا كان يمكن أن يصبح على ما هو عليه الآن ، لو أنهما لم يعيشا ولم يتصرفا بالصورة التي تصرفا بها . ومن الطبيعي أنهم قد تأثروا كذلك ببيئتهم وأنهم قد استمدوا سلطتهم جزئيا من قدرتهم على صياغة وتفسير المطامح الكامنة لدى اعداد كبيرة من الشعب . ولكنهم كانوا أيضا قادة ملهمين (يتمتعون بقوة كارزمية Charismatic) طبقا لمفهوم ماكس فيبر(*) . هم يدينون بمراكزهم القيادية لصفاتهم الشخصية ، ويفرضون على الأحداث طابع قيمهم الخاصة .

وهناك نقطة رئيسية ثانية دار حولها الجدل تتعلق بدور العوامل المادية والأفكار في التغير الاجتماعي ، ويقال أن الماركسيين ينسبون تأثيرا أساسيا

---

(١) على الرغم من أنه من الواضح أن هناك آثارا اجتماعية على الفن ، انظر ماكس فيبر : « مقال عن تطور الموسيقى الغربية » .

M. Weber, Essay on the Development of Western Music.

نشرت في كتابه الكبير « الاقتصاد والمجتمع » Wirtschaft und Gesellschaft . وكذلك أرنولد هاوزر « التاريخ الاجتماعي للفن » .

A. Hauser, The Social History of Art.

(وقد نشرت ترجمة عربية كاملة للكتاب الأخير انجزها الدكتور فؤاد زكريا في مجلدين بعنوان : الفن والمجتمع عبر التاريخ ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، الجزء الثاني القاهرة ١٩٧٠ عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . وأنظر بالعربية أيضا ، محمد الجوهري وآخرين ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٧٠ « علم اجتماع الفن » ص ٤٤٩ - ٤٧٠) (المترجمة).

(*) الكاريزما Charisma كلمة يونانية الأصل ، تعني موهبة خاصة أو قوة خارقة يزود بها بعض الأشخاص الذين يعرفون عندئذ باسم Charismatic Leaders وبفضل هذه القوة يستطيع هؤلاء الأشخاص الأفذاذ تحقيق أعمال خارقة أو معجزات . ومن ثم يستطيع القائد الكاريزماتي أن يلقي الرهبة - إن لم يكن الجلال - في قلوب رعاياه ، بفضل حدسه الذي لا يخطىء أو مناعته الخاصة . ويرجع الفضل في ادخال مصطلح (القيادة الكايرزماتية) إلى المؤلفات السوسيولوجية إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ونظريته الشهيرة في السلطة الكاريزماتية (الملهمة) .

قارن : Joseph. S. Roucek, « The Changing Concepts of Charismatic Leader-shid ». in : Joachim Matthes (ed). Theoretishe Aspeke der Religionssoiologie H. Kohn ,1967, 87 - 100) (المترجمة).

للعوامل المادية ـ الاقتصادية . بينما يرجع آخرون (مثل كونت وهوبهوس) الدور الأساسي لتطور الفكر . ومن أبرز نقاط الخلاف التي ثارت في علم الاجتماع ، ذلك الخلاف بين كارل ماركس وماكس فيبر حول أصول الرأسمالية الحديثة . وقد أدلى فيبر فيها برأي مؤداه ؛ الأفكار ليست هي التي تحكم العالم ، وإنما الأفكار أو المذاهب يمكن في بعض المواقف التاريخية أن تؤثر بشكل مستقل عن العوامل الأخرى في اتجاه التغير الاجتماعي . ومن الخطأ على أي حال أن نقابل هكذا ببساطة بين العوامل المادية والأفكار . ذلك أن العوامل المادية في ذاتها لا تدخل في السلوك الاجتماعي . وتعتبر « قوى الانتاج » في نظرية ماركس عن التغير عنصرا حاسما ، ولكنها ليست أكثر من تطبيقات للعلم والتكنولوجيا . ولا يمكن أن يعني تطور القوى المنتجة سوى نمو المعرفة العلمية والفنية ونمو الأفكار ايضا . والمشكلة الرئيسية هي تحديد الطريقة التي يؤثر بها نمو أو جمود المعرفة والفكر على المجتمع سواء من خلال تأثير العلم على العلاقات الاقتصادية والبناء الطبقي أو عن طريق مذاهب دينية أو أخلاقية أو فلسفية جديدة ، وكيف أن هذه الخيوط المختلفة ترتبط مع بعضها في تتابع معين للتغير .

وقد تناولت الدراسات السوسيولوجية الحديثة مشكلات أكثر تحديدا ، ولم تستهدف تقديم أي تفسير عام للتغير . ولعلها ذهبت في هذا الصدد إلى أبعد مما يجب في عدم الاستعانة بأي اطار تصوري يمكن أن يسمح بدراسات مقارنة وتفسيرات جزئية . وسنبحث في مكان آخر من هذا الفصل فيما إذا كان من الممكن اجراء عملية تنميط للتغير الاجتماعي يمكن أن تسد هذه الثغرة .

ثانيا : التغير الاجتماعي في الهند :

هناك عنصران لعبا دورا حاسما في احداث التغير الاجتماعي في الهند أولا : العلوم والتكنولوجيا الغربية ، وثانيا : التخطيط الاجتماعي . وقد اتضح تأثير التكنولوجيا في مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية . وقد أدى تحسن ظروف المعيشة والرعاية الطبية إلى خفض معدل الوفيات ، الأمر الذي يعتبر مسئولا إلى حد كبير عن النمو السريع في سكان الهند . كذلك أدى ادخال

الصناعة الرأسمالية إلى احداث تغيرات في نظام الملكية[1] وفي تقسيم العمل ، أدت إلى خلق فئات وطبقات اجتماعية جديدة لعبت دورا هاما في التطور السياسي في الهند[2] . وقد تتبعنا في الفصول السابقة بعض آثار التصنيع على الأسرة المشتركة والملكية والقانون ونظام الطوائف . على أن التكنولوجيا لم تؤد فقط إلى احداث تغيرات غير مباشرة عن طريق التحول التدريجي في العلاقات الاقتصادية ؛ وإنما خلقت التكنولوجيا والفكر العلمي الذي يعتبر دعامتها الأساسية نظرة جديدة إلى العالم بدأت تتصارع مع الثقافة التقليدية . وعلاوة على ذلك فقد أدخل الحكم البريطاني إلى الهند طائفة من الاختراعات التكنولوجية والاجتماعية (مثل نظام جديد للحكم والادارة ، واجراءات قضائية جديدة ، وبعض أشكال التعليم) . كما أدخل قيما ثقافية جديدة مثل النزعة الترشيدية Rationalism ، والمساواة ، والاشتراكية .

ويرتبط مفهوم « الهوة الثقافية » أعظم الارتباط بالهند . فقد أدى نمو الاقتصاد الرأسمالي الحديث إلى ظهور بعض الحركات الاجتماعية التي رفضت الثقافة الهندية التقليدية ، وحركات أخرى شرعت في اصلاحها وتحديثها . ولكن لم يحدث على أي حال أن استطاعت النظم الاجتماعية والقيم الثقافية الهندية المعاصرة أن تتكيف مع أسلوب الحياة في المجتمع الصناعي ، سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا ، فالأسرة المشتركة الكبيرة ليست نظاما مفيدا أو ضروريا في مجتمع حديث يحدث الحراك الفردي على نطاق واسع ، وحيث يصبح توفير خدمات الرفاهية مسئولية عامة واقعة على عاتق الدولة . ولا يتفق نظام الطوائف مع الترشيد ، والحراك ، والمساواة بين البشر ، تلك الخصائص المميزة للمجتمع الديموقراطي . فمبدأ الطائفة في الهند يتعارض دون شك مع أسس النظام السياسي ، ومع النظام التعليمي ومع احتياجات الصناعة . إلا أن الطائفة

---

(١) أبرزها قيام ملكية فردية خاصة للأرض . وقد درست آثارها في البنغال دراسة مستفيضة للغاية ، أنظر :

S. Gopal, The Permanent Settlement in Bengal and Its Results (London 1949) and Ramkrishna Mukherjee, The Dynamics of a Rural Slciety (Berlin 1957), Ch, 1.

(٢) See especially, A. R. Decai, Social Background of Indian Nationalism.

والأسرة المشتركة عناصر رئيسية في الهندوكية ، ومن ثم في الثقافة التقليدية ؛ وكلما ضعفا ضعفت معهما القيم الثقافية الموروثة . وقد تأثرت الهندوكية الشائعة نفسها تأثرا مباشرا بحركات الترشيد والعلمانية التي تصاحب نمو المجتمع الصناعي .

وقد بدت الضغوط التي ينطوي عليها هذا التحول - وستظل بادية لفترة أخرى - في موقف المثقفين الهنود ، الذين كان عليهم أن يوفقوا بين المطالب المتعارضة لثقافتين مختلفتين . كما بدت هذه الضغوط في الصراع بين الأجيال . ويكره كثير من شبان المثقفين الهنود قيود الطائفة المفروضة على الزواج ، ويعارضون الزيجات التي يرتبها لهم الكبار ، وينفرون من السلطة التي يعطيها التدرج الهرمي الاجتماعي لكبار السن في الأسرة . إلا أننا نجدهم في الواقع العملي يقبلون عادة الصور التقليدية للسلوك مدفوعين بالولاء والمحبة للأسرة . وربما كان يدفعهم إلى ذلك أيضا عدم تأكدهم من نتائج تصرفهم إذا ما اختاروا طريقا آخر . وهناك أنواع أخرى من الصراعات بين الفئات والطبقات الاجتماعية . فالطائفة - كأي نظام للتدرج الاجتماعي - تنطوي على تفاوت اقتصادي وجماعات مصالح اقتصادية رغم أن هذه الجوانب كانت غامضة في الماضي إلى حد ما بسبب الدلالة الشعائرية لذلك النظام . وقد اتجهت الجماعات المتمتعة بالامتيازات في ظروف التغير الاقتصادي إلى مقاومة التجديدات التي يمكن أن تنتقص من مكانتها وامتيازاتها الاقتصادية . وتعتبر هذه الصراعات المختلفة من ناحية معينة مصدرا للتغير ، ولكنها يمكن كذلك أن تعوق التغير لفترة تطول أو تقصر ، بل وأن تحدث جمودا أو نكوصا . إنه ليس قانونا سوسيولوجيا . إنه من الممكن تصنيع كل مجتمع بنجاح ، رغم أن بحوث علم الاجتماع يمكن أن تسهم بدور فعال في ضمان نجاح عملية التصنيع وتقليل أعبائها المختلفة من توتر وسوء توجيه وآلام .

ويعمل التخطيط الاجتماعي في الهند كما في أي مكان آخر على تجاوز تلك الصراعات التي ذكرناها إلى حد ما . وهو يمثل ذلك العامل في التغير الاجتماعي الذي عرفه جينز برج بأنه ظهور هدف عام مشترك . ويوجد الآن في كل المجتمعات تقريبا نوع من التخطيط المركزي الاقتصادي والاجتماعي الذي

يستهدف رفع المستوى الاجتماعي . ويختلف مدى التخطيط وصوره اختلافا بعيدا من مجتمع إلى آخر ، وأن تشابهت الأهداف والمضامين . وللمرة الأولى في تاريخ البشرية تدخل الجماهير في عملية تحول رشيد وعمدي لحياتها الاجتماعية ، بحيث أمكن إلى حد ما تحقيق التغير الاجتماعي بواسطة سيطرة الانسان . وقد حدد الدستور الهندي الصادر عام **١٩٥٠** أهداف النظام السياسي الجديد بأنها اقامة العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحرية الفكر وحرية التعبير والعقيدة والعبادة والمساواة في المكانة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والاخاء . وقد اعتبرت لجنة التخطيط الحكومية التي أنشئت في نفس العام احدى الهيئات الرئيسية المسئولة عن تحقيق هذه الأهداف ، على الرغم من أن مجال عملها قد حدد بشكل ضيق إلى حد ما بالاقتصار على المشكلات الاقتصادية . وقد قامت احدى الدراسات الحديثة الممتازة التي أجراها ديوب Dube(١) بحصر التغيرات التي تحققت بفضل أحد أوجه النشاط الرئيسية للجنة التخطيط وهو « برنامج تنمية المجتمع المحلي » (وكذلك هيئة توسيع الخدمات القومية الأقل تركيزا) . وتتناول دراسة ديوب بعض مقومات التغير التي كشفت عنها أوجه النشاط هذه . وقد أوضح ديوب في دراسة تفصيلية لأحد المشروعات في منطقة أوتار براديش Uttar Pradesh الذي شمل **١٥٣** قرية ، أن المستحدثات التكنولوجية بالمعنى الدقيق للكلمة ـ كالبذور المحسنة ، والأسمدة ، والسلالات الحيوانية المحسنة وهكذا ـ قد لقيت من الناس قبولا بسرعة ، وخاصة عندما كانت النتائج تتضح في فترة قصيرة ، مثل ارتفاع الأسعار النقدية للمحاصيل . أما المستحدثات التي كان لها بالفعل مضاعفات على البناء الاجتماعي أو القيم الثقافية ، أو حتى يحتمل أن يكون لها مثل هذه المضاعفات ، فكانت تلقى مقاومة من الناس . وهكذا نجد أن الأساليب الفنية الزراعية الجديدة وطرق الزراعة التعاونية ، ووسائل تحسين الصحة والتجديدات في نظام التعليم ، كانت أقل اثارة لاهتمام الناس ، بل وتعرضت لمقاومتهم في بعض الأحيان . ويقول ديوب في ثنايا تقييمه للمشروع بصفة عامة : « لقد أدخلت هذه المشروعات بعض الأفكار التي سيظل أثرها باقيا لأمد طويل ، مهما

(١) S.C.Dube, India's changing villages (London 1958).

بدت عليه من تواضع فالناس بطيئون وحذرون أشد الحذر في تقبل المستحدثات ، ولكنهم يقومون في الوقت نفسه ببعض التجارب ولكن على نطاق محدود ويراقبون نتائجها بحرص وعناية . ويمكن لبعض المتسحدثات التي أوجدها المشروع في مجال الزراعة والصحة القروية أن تؤكد وجودها وتعمق جذورها في النهاية في خلال عشر سنوات أو نحو ذلك ، رغم أنه يبدو أن الناس رفضتها أو تقبلتها اليوم على مضض . كما تبدو في نفس الوقت دلائل تغير نفسي واضحة ، رغم أنه لا يمكن ارجاعها في كل حالة إلى المشروع أو ربطها به أصلا . وهناك تغير واضح في مستوى توقع الناس ، وبازالة الحواجز بينهم وبين الحكومة تدريجيا يمكن أن نتوقع حدوث تقدم أساسي في حياتهم .

ومع ذلك فيبدو أن المشروع المشار اليه هنا لم يساهم بدور كبير في تدعيم أساليب التعاون التقليدية في هذه المجتمعات المحلية[1] .

ويبين ديوب بوضوح أهمية الاتصال بين ممثلي الحكومة الذين يهدفون إلى احداث التغير والقرويين الذين توجه اليهم هذه الأفكار . وتنطوي مشكلات الاتصال على عوامل مختلفة ، منها : تصور الناس لشخصية أولئك الذين يخلقون هذه الاتصالات ، وشكل ومضمون الاتصالات نفسها ، واستجابة الطرف المستقبل . ومن أهم هذه المشاكل دور العامل القروي المأجور الذي يلعب دورا حاسما ، ويمثل موضوعا هاما للبحوث السوسيولوجية[2] . وتطرح قضية شكل ومضمون وسائل الاتصال مشكلة عامة هي مشكلة التوازن بين الاستمرار والتغير . فالاتصال يكون أكثر تأثيرا وفاعلية حينما يمكن ربطه بالمطامح القائمة (كتحسين المستوى الاقتصادي مثلا) أو بالمعايير الثقافية التقليدية (مثل تحسين سلالات الماشية في ضوء النظرة الدينية التقليدية إلى الماشية) . وأخيرا تتأثر استجابة القرويين إلى حد كبير بالصفوة المثقفة المحلية وقادة الرأي . ويتوقف احداث التغيير بشكل ناجح على ربطه بهؤلاء القادة (رسميين وغير رسميين) واقناعهم هم في المقام الأول بأن هذا التغير أمر مرغوب فيه .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٢) انظر « ديوب » المرجع السابق . ويقدم الملحق رقم (١) لهذا الكتاب وصفا مفيدا لعمل ومشكلات العمال القرويين .

ويـدلنا هـذا الحديث عن التغـير الاجتماعي في الهنـد على الآثـار العميقة للتغير الاقتصادي . فعملية التصنيع هي التي تلعب اليوم ـ كما حـدث في أوروبا في القـرن التاسـع عشر ـ الـدور الحاسم في تشكيـل البناء الاجتمـاعي والمعايـير الثقـافية . إلا أنـه يحدث في كـل مرحلة نـوع من التفاعـل بـين عنـاصـر الحيـاة الاجتماعية المختلفة . ولا يمكن لأي فرد أن يتنبأ بالشكل النهائي الـذي ستتخذه المجتمعات الصناعية . فنجد في الهند عددا من العمليات الواضحـة المتميزة التي تحدث في نفس الوقت . فهناك عملية تخطيط عمدي للنمو الصناعي ويصـاحبها في نفس الـوقت تخطيط لـلاقتصاد الـزراعي الذي مـا زال سائـدا ومسيطرا عـلى الاقتصاد الوطني هناك . هذا عـلاوة على عـدد كبير من التغيـرات غير المقصـودة وغير المتوقعة التي تترتب مباشرة على التصنيع والترشيد . ولم يقم علماء الاجتماع بعد بتصوير هذه التغيرات الواسعة النطاق ، ناهيك عن تحليلها وتفسيرها .

ثالثا : أنماط التغير الاجتماعي.

لا شك أن المعلومات التي قدمناهـا حتى الآن يمكن أن تسمح لنـا بوضـع تنميط للتغـير الاجتماعي يمكن أن يكـون بمثابـة اطار للدراسـة المقارنـة وأساس للتعميم والتفسير . ويمكننا وضع هذا التنميط بالنظر إلى أربـع مشكلات رئيسيـة هي :

أولا : أين ينشأ التغير الاجتمـاعي ؟ يمكن أن نميز أولاً التغـير النابـع من داخل وذلك النـابع من خـارج المجتمع . ولا يمكننـا في الواقـع أن نرجـع أصل التغير كلية دائما إلى هذا النوع أو ذاك . وإذا أردنا أن نسوق مثالا حـديثا فنجـد أنه من الواضح أن التغيرات التي تحدث الآن في المجتمعات النامية قد نشأت إلى حد كبير في خارج تلك المجتمعات ، وهي نتائج التكنولوجيا الغربية التي دخلت في معظم الحالات عن طريق الغزو . والمشكلة التي يجب أن تـطرح اذن هي إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة بين عمليات التغير التي تـرجع إلى سبب داخـلي وتلك التي ترجع إلى سبب خارجي . ويبدو محتملا أن هذه الفروق موجودة فعلا وخاصة في العلاقات القائمة بـين عوامـل التغير وبـين بقية السكـان[1] . وهناك

(1) ارجع أيضا إلى الحاشية رقم (10) في الفصل السابق حيث وردت الاشارة إلى الاطار الاقتصـادي للتغيرات المختلفة في المجتمعات النامية .

زاوية أخرى لهذا الموضوع تتعلق بمشكلة أين يبدأ التغير داخل مجتمع معين (بغض النظر عن مصدره الذي قد يكون بعيدا) أعني ؛ أي النظم يتعرض للتغير أولا . وتنطوي هذه النقطة على مشكلتين أخريين . أولاهما مشكلة عوامل التغير الاجتماعي ، وثانيها الجماعات الاجتماعية التي تقود التغير . وتتيح لنا الشواهد التاريخية تصنيف عمليات التغير تبعا للمجالات أو الجماعات التي يبدأ فيها : اقتصادية ، سياسية ، دينية . . . الخ . وأن ندرس بدقة أكثر كيفية انتشار التغير من مجال إلى مجال آخر .

ثانيا : ما هي الظروف الأولية التي تنبثق عنها التغيرات الواسعة النطاق ؟ ويمكن أن تؤثر هذه الظروف الأولية تأثيرا عميقا على مسار التغير الاجتماعي . فلا يمكن أن يفترض - على سبيل المثال - أن الامبراطوريات القديمة أو الدول الاقطاعية ، أو المجتمعات الرأسمالية الحديثة قد قامت بنفس الطريقة أو يمكن تفسيرها على أساس حكم عام واحد . ونجد في العالم المعاصر أن التصنيع عملية شديدة الاختلاف في المجتمعات القبلية (كما في أفريقيا) عنها في المجتمعات ذات الحضارة القديمة كالهند ؛ كما أنها تختلف تبعا لحجم المجتمع ودرجة تعقده . ويمكن أن يفيد التحليل السوسيولوجي للتصنيع كعملية خاصة من عمليات التغير افادة كبرى من تنميط المجتمعات النامية نفسها .

ثالثا : ما هو معدل التغير ؟ يمكن أن يحدث التغير الاجتماعي بسرعة في بعض الفترات أو في بعض المجالات أو ببطء ، وربما إلى حد غير ملحوظ في مجالات أخرى . كما أن معدل التغير يمكن أن يتزايد أو يتناقص . وقد أوضح أوجبرن وجيلفلان - اللذين أشرنا إلى دراستهما من قبل - أن معدل التغير التكنولوجي في المجتمعات الصناعية (من واقع عدد براءات الاختراعات المسجلة) آخذة في التزايد باستمرار . وهناك فارق هام بين عمليات التغير التدريجي وعمليات التغير الثوري (باعتبارها صورا خاصة للتغير السريع) . وليس من الأمور العسيرة أن نحدد مظاهر التغير الثوري في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية وأن نتتبع أسبابها ونتائجها . وقد قدم « جوردون تشايلد » وصفا رائعا لما أسماه « ثورة العصر الحجري الحديث » بأنها ادخال الاقتصاد الذي

يهدف إلى انتاج الطعام[1] . كما سجل مؤرخو الاقتصاد وحللوا مراحل الثورة الصناعية الحديثة[2] .

أما الثورات السياسية والاجتماعية فقد درست في الغالب دراسة تاريخية وصفية بينما نجد نقصا كبيرا في الدراسات التحليلية المقارنة . وهناك بالطبع نظرية ماركسية في الثورة الاجتماعية ، ولكنها لم تكن ذات فعالية كبرى في اثارة البحوث السوسيولوجية . هذا وقد ارتبطت ثورات القرن العشرين الاجتماعية والقومية ارتباطا وثيقا بالحرب . ولو أن طبيعة هذه الروابط لم تدرس دراسة منهجية منظمة . وقد كشفت هذه الثورات في نفس الوقت عن أهمية الدور الذي يلعبه المثقفون والطبقات الاجتماعية المختلفة في الحركات الثورية .

رابعا : إلى أي حد يعتبر التغير الاجتماعي شيئا خاضعا للصدفة أو تحكمه علل محددة ، أو هادفا على نحو معين ؟ والفارق الرئيسي هنا هو نفس الذي تناولناه في ثنايا حديثنا عن التخطيط الاجتماعي . ونلاحظ من ناحية معينة أن جميع مظاهر التغير الاجتماعي تقريبا تغيرات هادفة ، من حيث أنها نتيجة أفعال هادفة صادرة عن أفراد معينين . غير أن هذه الأفعال يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير مقصودة أصلا ؛ لأن الأفعال الفردية لم يقم تنسيق بينها ، أو أن بعضها يمكن أن يعوق الأخرى أو يشوهها كما يحدث في مواقف الصراع الاجتماعي مثلا . ففي مثل هذه الظروف ـ التي كانت قائمة فعلا في معظم المجتمعات حتى العصور الحديثة ـ يمكن أن يكون التغير محدد سببا ؛ أو قد ينطوي على بعض العناصر العارضة البحتة . ولكنه ليس في هذه الحالة هادفا

---

(١) V.Gordon childe, man makes himself, chapter V.

(٢) الرجوع إلى دراسة مختصرة لأول ثورة صناعية ، انظر :

H.L.Beales, the industrial revolution, 1750-1850.

(الطبعة الثانية ، لندن ١٩٥٨) . وقد عرضت التغيرات التي طرأت على النسق الاقتصادي والاتجاهات الاجتماعية عرضا واضحا في كتاب :

R.L.Heilbroner, the great economists (London 1955).

الفصل الأول . كما قدم جورج فريدمان دراسة ذات طابع سوسيولوجي أوضح لمختلف مراحل الثورة الصناعية في كتابه :

Georges Friedmann, la crise du progrés, (Paris 1936), especially chapter 1.

بمعنى أنـه يحقق أهداف كـافة الأفـراد الداخلين فيـه أو معظمهم . والأصـح أن نعتبر التغير هادفا في حـالة المجتمعـات الحديثـة ، حيث يوجـد ـ كما أشـار جينز بـرج ـ هدف مشتـرك يمكن أن يتحقق تدريجيـا من خلال عمليـة تغير اجتمـاعي مخطط . وحتى هنا يمكن أن توجد بعض الأحداث العارضـة التي تؤثر عـلى سير التغير ، وقد تكون لها بـالتالي عـواقب كثيرة لم تكن مستهـدفة أصـلا (حيث أن القائمين على التخطيط كبقية الناس لا يمكن أن يحيط علمهم كـل شيء) . غير أنه من الواضـح أن البشر قـد ازدادوا الآن سيطرة ـ بـالقياس إلى المـاضي ـ على ظروف حياتهم الطبيعية والاجتماعية . وليست العلوم الاجتمـاعية نفسهـا سوى نتيجة الرغبة في السيطرة على اتجاه التغير الاجتماعي ، وقد ساهمت بـدور عظيم في تحقيق هذه السيطرة فعلا .

رابعا : قراءات مقترحة

فكرة التقدم :

Carl Becher, «Progress» encylopaedia of the social sciences.

J.B.Bury, The idea of progress (London, 1920).

Morris ginsberg, the idea of progress: A revolution (London, 1953).

التطور الاجتماعي والنمو الاجتماعي :

لم ينـل مفهوما التـطور والنمو في مجـال المجتمعـات الانسـانيـة الاهتمـام النظري اللذين يستحقانـه . ولا يزال جانـب كبيـر من المناقشـة التي تتم في هذا المجـال عند مستـوى الانتقادات الـوظيفية (كـما يمثلها مـالينـوفسكي في شكلهـا المتطرف) لفكرة « التاريخ الظني » . ويمكن للقارىء أن يحصـل على استعـراض نقدي للنظريات التطورية إذا ما رجع إلى :

P.A. Sorokin, «Sociocultural dynamics and evolutionism» in gurvitch and moore (eds). Twentieth century sociology.

أما « الدارونية الاجتماعية » فلقد حظيت بمناقشـة واسعة من جـانب كثير

من الكتاب ، كما نجد لها تحليلات تاريخية عديدة . أنظر على وجه الخصوص .

D.G. Ritchie, Darwinism and politics (London, 1885), and R.Hofstader, Social darwinism in american thought (philadelphia, 1945).

ويمكن للقارىء أيضا الرجوع إلى مقال لجينز برج بعنوان :

«The concept of evolution in sociology» essays in sociology and social philosophy, Vol.1.

حيث نجد جينزبرج في المجلد الثالث من كتاب : التطور والتقدم .
Evolution and progress (London, 1960).

وهناك أيضا مناقشة ممتعة في كتاب جوردون تشايد Childe بعنوان :
Man makes himself, chapters 1 and 11.

R.M. Mac Iver, social causation (Boston 1942).

حيث يقدم تحليلا رائعا لفكرة السبب كما تستخدم في دراسة التغير الاجتماعي .

K.R.Popper, The poverty of historicism (London, 1957).

وفيه نجد نقدا أساسيا للنظريات التطورية استنادا إلى المنطق ومناهج البحث .

التغير الاجتماعي :

W.F.Ogburn, Social change (New York, 1922).

أنظر أيضا مناقشتنا لهذا الكتاب في المتن .

يجب الرجوع إلى أعمال باريتو وتوينبي وسوروكين المشار اليها في المتن . وبالاضافة إلى ذلك يمكننا أن نجد عرضا موجزا ومفيدا لمفهوم سوروكين عن التغير الاجتماعي والثقافي في :

F.R.Cowell, history, civilization and culture (London, 1952).

للتعرف على النظرية الماركسية يمكن الرجوع إلى :

Marx and Engels, the german ideology, N.Bukharin, historical materialism, and Edmund Wilson, The the finland station (London, 1940).

هناك عدد من الدراسات الأنثروبولوجية التي تناولت التغير الاجتماعي في المجتمعات البدائية . انظر علـى وجه الخصـوص المؤلفات التـالية ، وإن كـانت تعالج أيضا بعض المشكلات العامة المتعلقة بتحليل التغير الاجتماعي :

B.Malinowski, dynamics of culture change (yale, 1945).

G. and M. Wilaon, the analysis of social change (Cambridge; 1945).

M.Mead, the changing culture of and american Indian Tribe (New York, 1932).

A.L.Kroeber, Anthropology (New York, 1948) chapters 10-12 raymond firth, social change in tikopia (London, Allen and Unwin, 1959).

وللتعرف على التغيير الاجتماعي في الهند يمكن الرجـوع إلى مؤلفات كـل من دياسي Desai وديوب Dube التي ناقشناها في المتن . كما يمكن الرجوع أيضا إلى المؤلفين التالين :

A.K.Nazmul Karim, changing society in India and pakistan (Dacca, 1956).

T.K.K.N. Unnithan, some problems of social change in India in relation to gandhian ideas (Groningen, 1956).

علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي(*)

أولا : وضع السياسة الاجتماعية

اعتقد كثير من مفكري القرن التاسع عشر أن علم الاجتماع العام هو الذي يمدنا بالأساس النظري لعلم تطبيقي شامل . وكانت مثل هذه الآراء سائدة في فرنسا بوجه خاص حيث انتقلت من الموسوعين إلى كونت عن طريق سان سيمون وآخرين فكرة قيام علم طبيعي لدراسة المجتمع . وكان كونت يرى أن علم الاجتماع - باعتباره قمة العلوم الوضعية - يمكن أن يصوغ قوانين عامة للسلوك الاجتماعي يمكن بالرجوع اليها تسوية كل انواع الخلافات الخاصة بالسياسة الاجتماعية . عندئذ يمكن أن تنتهي « فوضى الآراء » بشأن الموضوعات الاجتماعية كما حدث بالنسبة للظواهر الطبيعية . وبالرغم من أن دوركيم قد رفض كثيرا من آراء كونت في مجال علم الاجتماع ، إلا أنه كان رغم ذلك وضعيا في ضوء نظريات كونت ، الذي أراد أن يؤسس علما سياسيا وأخلاقيا تطبيقيا على أساس علم نظري لدراسة المجتمع . وتشترك الماركسية - بالصورة التي تطورت بها فعلا - في كثير مع فلسفة كونت الوضعية . فهناك نفس الميل إلى القوانين التاريخية ، ونفس الزعم بأنه في وسع صفوة على دراية بعلم دراسة المجتمع أن تحل نهائيا جميع المشاكل الاجتماعية العملية وأن تقود البشر

(*) ترجمت هذا الفصل الدكتورة علياء شكري عن المصدر التالي :
Bottomore, T.B., Sociology, unwin univ. Books, London, 1965, pp.293-307.

بنجاح أكيد على طريق التقدم الاجتماعي .

أما في الوقت الحاضر فليس هناك سوى قلة قليلة من علماء الاجتماع (وعدد أقل منهم من رجال الانثروبولوجيا الاجتماعية) يعتبرون علمهم علما نظريا متطورا صالحا للتطبيق على الشئون الاجتماعية بالطريقة التي تطبق بها علوم الفيزياء أو الكيمياء في التحكم في العالم المادي وتغيير شكله . ومما يثنيهم عن ذلك في المقام الأول أنه لم يمكن بعد انقضاء أكثر من قرن من الفكر والبحث السوسيولوجي والانثروبولوجي التوصل إلا إلى اكتشاف عدد ضئيل من القوانين السوسيولوجية الهامة ، هذا إذا اعتبرنا القوانين التي اكتشفت ذات أهمية أصلا . ومن الصعوبة أن يثار في هذا الموقف موضوع تطبيق قوانين عامة . كما أنه قد يداخلهم الشك كذلك في قيمة المماثلة المعقودة بين العلوم الطبيعية وعلم الاجتماع فيها يتعلق بالتطبيق العلمي ؛ إذ أنه لا يتسق مع أفكارنا العادية عن أنفسنا كأفراد . وبالنظر إلى غيرنا من بني الانسان ، أن نتصور أنه من الممكن تطبيق المبادىء السوسيولوجية بشكل مباشر بواسطة « خبراء » في تشكيل الحياة الاجتماعية كما تطبق مبادىء علم الطبيعة في انشاء الطرق والكباري . ولهذا السبب ولأسباب أخرى سنعرض لها فيما بعد لا يمكن أن تكون هناك « هندسة اجتماعية » . على أن هذا لا يعني أن ننكر أن علم الاجتماع يمكن أن يستخدم في التطبيق العملي بطريقة علمية منظمة بطرق متعددة وعلى مستويات مختلفة . وسأتناول في هذا الفصل أولا الاسهام الذي يمكن أن يقدمه علم الاجتماع للسياسة الاجتماعية بصفة عامة ، ثم ندرس دوره في التخطيط الاجتماعي . ثم أعرض في الفصل التالي لبعض البحوث السوسيولوجية التي استهدفت تقديم حلول لبعض المشاكل الاجتماعية المحددة .

وأول ما ينبغي أن نلاحظه هنا الاسهام الذي يمكن أن يقدمه علم الاجتماع الوصفي ، الذي أمدنا بكثير من المعلومات الدقيقة موثوق بها عن بعض موضوعات السياسة الاجتماعية التي يعالجها السياسيون ورجال الادارة والمصلحون الاجتماعيون . ومن أوائل الأبحاث الاجتماعية ـ وخاصة في بريطانيا ـ المسوح (بما فيها المسوح الرسمية) التي أجريت عن الفقر وعن مشاكل أخرى خاصة بالحياة الحضرية ابتداء من منتصف القرن التاسع

عشر[١] . وقد أوضحت هذه المسوح وخاصة مسوح بوث Booth[٢] وراونتري Rowntree[٣] في نهاية القرن التاسع عشر ـ على نحو مفصل وصارم ـ مدى الفقر وطبيعته في مجتمع صناعي . وبالاضافة إلى ذلك استطاع كل من بوث وارونتري أن يكشفا عن بعض أسباب الفقر المدقع ، ونقص فرص العمالة المنتظمة والحوادث والأمراض التي يقاسي منها العمال الأجراء . وقد أثرت هذه الأبحاث وما شابهها دون شك في السياسة الاجتماعية . وقد بينت احدى الدراسات التي أجراها مؤخرا راونتري ولافرز Lavers (وقد صدرت تلك الدراسة عام ١٩٥١)[٤] كيف أن سياسات دولة الرفاهية (وخاصة تحقيق العمالة الكاملة ، وزيادة المساعدات الفعالة التي تقدمها الدولة في حالات الضرورة كالمرض أو الحوادث) كادت تقضي كلية على الفقر بصورته الأولية الواضحة . ولا يمكن بطبيعة الحال أن يكون لمثل هذا النوع من الأبحاث والدراسات نفس الأهمية في الدول المتخلفة ، حيث لا زال الفقر حالة شائعة للغاية يتوقف القضاء عليها في المقام الأول على زيادة الانتاج القومي الكلي عن طريق التصنيع وتحسين الزراعة . غير أن هذه الدول تعاني أيضا من حالات فقر مدقع تستوجب الدراسة . فنجد في الهند ـ مثلا ـ حالة الطبقات والقبائل المطحونة[٥] واللاجئين[٦] والشحاذين[٧] .

ولقد قدم علماء الاجتماع في عدد من المجالات الأخرى معلومات ذات أهمية جوهرية لوضع سياسات رشيدة . فالدراسات السكانية لم تزودنا فقط بمعلومات دقيقة عن حجم السكان والخصوبة والوفيات ، ولكنها أوضحت

---

(١) هناك مسوح أخرى سابقة على ذلك (قارن الفصل الأول من هذا الكتاب) ولكن عددها قد زاد زيادة سريعة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

(٢) Charles Booth. Life and labour of the people in London (17 Vols., London 1902).

(٣) B. Seebohm Rowntree, poverty: A study of town life (London 1901).

(٤) B. Seebohm Rowntree and G.R. Lavers, poverty and the welfare state (London 1951).

(٥) هناك معلومات كثيرة عن هذه الفئات في تقارير لجنة تسجيل الطوائف والقبائل .

(٦) See R.N. Saksena, refugees (bombay 1961).

(٧) See M. S. Gore et al., The beggar problem in metropolitan delhi (delhi 1959).

كذلك بعض العوامل الاجتماعية المسئولة عن التغيرات الديموجرافية . ثم هناك الدراسات الخاصة بالحراك الاجتماعي التي تكشف عن مدى الحراك وأشكاله في مجتمعات مختلفة وبقية الصلات القائمة بين الحراك وبعض العوامل مثل حجم الأسرة وفرص التعليم والبناء المهني . فهذه الدراسات تمدنا بمعلومات جوهرية لازمة للاصلاحات التربوية بجانب اسهامها في توضيح بعض الأهداف البعيدة للسياسة الاجتماعية .

ولكنه على الرغم من أن نمو البحوث السوسيولوجية منذ **١٩٤٥** قد أضاف الكثير إلى حجم المعلومات الدقيقة عن الموضوعات الاجتماعية ، إلا أن معرفتنا ما زالت قاصرة . فهناك - كما أشار جلاس Glass منذ بضع سنين[١] - بعض السياسات الاجتماعية الهامة التي ما زالت ترسم وتنفذ دون أي بحث متعمق للأهداف أو الوسائل المقترحة (كما هو الحال بالنسبة لسياسة انشاء المدن الحديثة التي حددت حجم وكثافة تلك المدن بطريقة تعسفية) . كما تؤدي بعض الخدمات الاجتماعية الرئيسية دون بذل محاولات تذكر لاكتشاف ما إذا كانت هذه الخدمات تغطي الحاجات التي خططت من أجلها ، أو إذا كانت تسد هدف هذه الالتزامات بأكفأ الطرق ، أو إذا كانت هذه الحاجات نفسها لم تتغير فعلا في هذا المجتمع السريع التغير . كما نبه تيتمس Titmuss إلى نقص البحوث الاجتماعية التي يمكن أن تحدد وتقيس الاحتياجات الأكثر دقة وتعقيدا وتوزيعها بين قطاعات السكان المختلفة[٢] .

ولم يصبح البحث الاجتماعي (على نحو متميز عن البحوث الاقتصادية) مستقلا تمام الاستقلال كجزء عادي من أجهزة الحكومة والادارة إلا في عدد قليل من الدول . هذا على الرغم من أنه استطاع أن يحتل مكانة مرموقة في العقد الأخير . وقد عمل التخطيط الشامل في الهند على تشجيع اجراء البحوث الاجتماعية . فلعبت لجنة برامج البحوث التابعة للجنة التخطيط هناك دورا هاما

---

(١) D. V. Glass, «The application of social research», british journal of sociology I (1) 1950.

(٢) R. M. Titmuss, «Social administration in a changing society», in essays on the welfare state (London 1958).

في تشجيع وتوجيه البحوث في عدد من الميادين التي تهم التخطيط الحكومي بشكل مباشر(١) ، كما حققت « هيئة تقييم البرامج » بداية واعدة بالدراسات التي أجرتها في فاعلية بعض مشروعات التخطيط في عدد من المناطق . أما « المعهد المركزي لدراسات وبحوث تنمية المجتمع »(*) - الذي أنشىء في عام ١٩٥٨ - فقد وجه اهتمامه الأكبر حتى الآن إلى تدريب (بالمعنى الواسع للتدريب) الموظفين الذين يشغلون مراكز قيادة في برامج تنمية المجتمع المحلي ، وذلك عن طريق « البرامج التوجيهية » التي يستمر الواحد منها أربعة أسابيع ، ولم يشرع في اجراء بحوث منهجية الا مؤخرا فقط . ومن المتوقع أن يلعب نشاط هذا المعهد دورا عظيم الأهمية ، ليس فقط لأنه يختص بمجال واسع وحاسم من مجالات الحياة الاجتماعية في الهند ، (وأعني تنمية المجتمعات القروية وتحسين الانتاج الزراعي) وانما لأنه يجمع على صعيد واحد رجال القانون ، والادارة ، والبحث العلمي ، والمسئولين عن برامج التخطيط ليشتركوا في مناقشات مستفيضة للمشكلات ، والسياسات والانجازات المختلفة .

ويمكننا أن نلاحظ بعض التطورات المماثلة في أوروبا الغربية . ففي بريطانيا على سبيل المثال قامت « ادارة المسح الاجتماعي الحكومي » باجراء عديد من المسوح لحساب بعض الهيئات الحكومية . كما شجعت « ادارة البحوث العلمية والصناعية » اجراء عديد من البحوث الاجتماعية على المشكلات الصناعية ، وأنشأت وزارة الداخلية مؤخرا قسما للبحوث لاجراء دراسات في ميدان الجريمة والانحراف . وقد أنشأ البرلمان الدانمركي في عام ١٩٥٨ « المعهد القومي للبحوث الاجتماعية التطبيقية»(**). للاضطلاع ببرنامج مستمر للبحوث في مشكلات الرفاهية الاجتماعية . ولكن لا زال هناك الكثير الذي

---

(١) أنظر (بحوث التخطيط من ١٩٥٥ - ١٩٥٩) .

Research for planning 1955-1959.

وتغطي مشروعات البحوث التي تم اقرارها الميادين التالية : الاصلاح الزراعي ، والاقتصاد الزراعي ، المدخرات ، الاستثمار ، والعمالة ، الصناعات الصغيرة والمنزلية ، المسوح الحضرية ، الرفاهية الاجتماعية ، الادارة العامة ، الجوانب الاقتصادية العامة للتنمية ، اللامركزية والتنمية الاقليمية ، موارد التنمية ، فوائد مشروعات الري .

(*) The central institute of study and research in community development.

(**) The national institute of applied social research.

يجب عمله في هـذا الصدد ، إذا مـا أرادت العلوم الاجتماعيـة أن تؤدي دورها الكامل في تسيير دفة الحياة في المجتمعات الحديثة . فمن الأمور المفيدة - في المقام الأول - استعراض مدى البيانات الاجتمـاعية التي جمعتهـا الحكومـات حاليـا ، ودراسة كيفية الانتفاع بهذه البيانات والتـأثير الـذي مارستـه فعلا عـلى السياسـة الاجتماعية فمثلا هذا المسح سيكون بمثابة نقطة انطلاق لتوسيع وترشيد البحوث الاجتماعية التي تمر بها الهيئات الحكومية ، مما سيؤدي في النهاية إلى انشاء مراكـز قومية للبحوث . ويمثل المعهد القومي الدنمراكي للبحـوث الاجتماعيـة التطبيقيـة أول نموذج لمثل هذه المراكز . ولو أن « لجنة برامج البحوث » في الهند ، و« الهيئة الحكومية للمسوح الاجتماعية » في بريطانيا وأمثـالها من الهيئـات في بلاد أخـرى يمكن أن تتطور في هذا الاتجاه . وستكون مهمة مثل هذه المراكز القومية للبحوث اجراء دراسات محددة مطلوبة لرسم السيـاسة ، وكـذلك جمـع معلومات بـانتظام عن الجوانب الرئيسيـة للحياة الاجتمـاعية ، ونشـرها في صـورة مسوح للظروف الاجتماعية . وتقوم معظم الحكومات اليوم بجمع معلومـات اقتصاديـة أساسيـة تنشرها بانتظام في اطار مسوح عامة للمـوقف الاقتصادي في بـلادنا . ولكنـه من الأمور الجوهرية في أي مجتمع حديث أن توسع هذه الخدمـة بحيث تشمل نـطاقا أوسـع من المسائـل الاجتماعيـة ، بما فيهـا : الجريمـة ، والانحراف ، والفقـر ، والاسكان ، والصحة ، والتربية ، ومستويات المعيشة ، وميزانيات الأسرة[1] .

فهنـاك اذن حـاجـة إلى اعـادة النـظر في دور رجـال الاجتمــاع في وضـع السياسة الاجتماعية . ومن المؤكد أن هناك جانبا معينا يمثل مشكلة عـامة هـو ، العـلاقـة بـين « العلماء » و« الحكـام » في الأنشـطة المتنـوعــة التي تضـطلع بهــا الحكومات الحديثة . غير أن وضع رجـال الاجتماع في هـذا المجال مغبـون أشد الغبن (وكذلك وضع غيرهم من المشتغلين بعلوم اجتمـاعية أخـرى ، فيما عـدا رجـال الاقتصاد) . فـأولئك الـذين يضطلعـون بالبحـوث الاجتماعيـة للهيئات الحكومية لا تتاح لهم - في العادة - فرصة كبيرة لتحديد نطاق بحـوثهم المحددة ،

(١) تبدو قيمة هذا الجمع للبيانات والمسوح في التقرير الذي اصدرته الامم المتحـدة بعنوان : « تقـرير عن الموقف الاجتماعي العالمي Report on the world social situation (عام ١٩٦١) . غـير أن هذه المسوح العالمية يمكن أن تكون أيسر في اعدادها وأشمل في نطاقهـا لو أنـه أتيح المـزيد من البيانات القومية المنشورة .

أو ربط النتائج التي يتوصلون اليها بالقرارات التي تنص عليها السياسات . ويقتصر الأمر على استقلال النتائج التي يتوصلون إلى الكشف عنها من قبل أولئك الذين يتحملون مسئولية صنع السياسة ومسئولية الادارة الحكومية . وكثيرا ما تميل الفئة الأخيرة إلى الخضوع لتأثير « الحكمة التقليدية » أكثر من التزامهم بنتائج البحوث المنهجية ، إذا كانوا لا يعرفون شيئا عن خلفية البحث ودلالاته الأخرى .

على أن اسهام علم الاجتماع الوصفي يجب ألا يقتصر على توفير المعلومات المفيدة في مرحلة وضع سياسات اجتماعية جديدة . فهو مهم بنفس الدرجة في تقييم تنفيذ هذه السياسات ومنجزاتها . غير أن الدراسات التقييمية من هذا النوع لا زالت قليلة[1] . وقد وضعت « هيئة تقييم البرامج » في الهند بداية متواضعة باجراء هذا النوع من الدراسات ، وإن لم يكن لها نظير في مكان آخر فيما أعلم . وقد اضطلعت قلة من معاهد البحوث في بلاد أخرى - خلال السنوات الأخيرة - باجراء بعض البحوث في هذا الميدان (مثل استجابات الأفراد والأسر لانتقالهم إلى مساكن جديدة في مناطق جديدة ، واتجاهات « المستهلكين » نحو الخدمات الصحية والتعليم) . ولكن هذه البحوث ليست سوى شواهد قليلة على وجود أي نوع من التخطيط المنهجي للبحوث . ومما يدعو إلى الدهشة أنه حتى في البلاد التي تعرضت لتغيرات جذرية مخططة في ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، لم تكن هناك استفادة كبرى من فرص التجارب الاجتماعية التي كان يمكن أن تسمح بتقييم السياسات المختلفة على نحو أكثر دقة . واستخدام التجارب في المسائل الاجتماعية محدود بطبيعة الحال

(١) يلاحظ التقرير الذي نشرته اللجنة الحكومية الدانمركية مؤخرا حول انشاء « معهد البحوث التطبيقية » : « ترى اللجنة أنه ليست لدى الهيئات التشريعية ، والادارة الحكومية ، والجمهور ، المعلومات الكافية لتحليل أداء الهيئات الاجتماعية لوظائفها ، وآثارها على الفرد وآثارها الأخرى ، وخاصة الاقتصاد القومي ، فالبيانات المتاحة لا تهيء اساسا كافيا لاصدار الحكم عما إذا كانت الوسائل المستخدمة - مالية أو تنظيمية - مستغلة على أفضل نحو ممكن أم لا ، وموظفة في أهم الأغراض » . . النص مقتبس عن المصدر التالي :

Henning Friis, «the application of sociology to social welfare planning and administration», transactions of the fourth world congress of sociology, II, pp.65-6.

بسبب ما تتكلفه من نفقـات ، وبسبب ضرورة احتـرام مصالـح وحقوق الأفـراد الذين يمكن أن يتأثروا بها . غير أن هناك مع ذلك كثيرا من المجالات التي يمكن فيهـا اجراء تجـارب على نـطاق ضيق دون نفقات بـاهظة ، ودون الاضـرار بأي فرد . فمن المؤكد على سبيل المثال أن برامج تنمية المجتمع المحلي في الهنـد يمكن أن تفيد من الدراسات التقييمية المعتمدة على تجـارب أنماط مختلفـة من الادارة ، وتتـابعات وأشكـال مختلفة من التجـديد ، ومختلف وسـائل تـوصيـل الأفكـار في مشروعات التنمية التي تعدها . وهنا بالمثل مجال لاجراء تجارب في ميداني تخطيط المدن ، وتوفير فرص التعليم ، وكذلك السياسات الخاصة بانحراف الأحداث ، ومعـاملة المذنبـين وميادين أخـرى كثيرة . حقيقـة أنـه كثيـرا مـا قيـل عن بعض السياسات التي تنفـذ في بعض هذه الميـادين « تجريبيـة » ولكنها تكـاد تفتقر دائـما تقريبا إلى أهم سمات التجربـة ، وأعني الدراسـة المنهجية المقـارنة لنتـائج اتبـاع أساليب مختلفة .

وقـد لاحـظنـا من قبـل ـ وخـاصـة فيـما يتعلق بمسـوح الفقـر ـ أن رجـل الاجتماع لا يقتصر دائما على الـوصف الدقيق لـظاهرة اجتمـاعية معينـة ، ولكنه كان يستطيـع في بعض الأحيان تحـديد سببهـا أو أسبابهـا المحتملة . والواقـع أن كثيـرا من البحوث التـطبيقية التي أجـريت في السنوات الأخيـرة قـد استهـدفت بـوضوح تجـاوز عملية الـوصف ، رغم أهميتها التي لا جـدال فيها ، لتصـل إلى اكتشاف الأسباب واقتراح حلول محددة . وهذا الهدف أقـل طموحـا من أهداف علماء الاجتماع الأوائل الذين كانوا يفكرون في اطار نظريـة معينة يمكن تـطبيقها عـلى أي موضـوع وبنجاح كـامل في حـل المشكلات العمليـة . ذلك أن كـل ما يدعيه رجال الاجتماع اليوم هو محـاولة اكتشـاف بعض العلاقـات العلية المعينـة والمحدودة عن طريق الدراسة السوسيولـوجية التحليليـة . ومع ذلـك فإن نتـائج تلك الجهود المتواضعة ليست معصومة من الخطأ . فقـد ثبت أنه من الصعب في بعض الحالات المتطرفة اقامة صلات علية دقيقة بين ظواهر اجتماعية في المواقف المعقدة التي يجب أن تتناولها السياسة الاجتماعيـة . ويمكن أن ندرك بعض هـذه الصعوبات في أوضح صورها فيما يتعلق ببعض المشكلات الاجتماعية المحددة ، ولذلك سأرجيء الكلام عنها إلى الفصل التالي .

وليس علماء الاجتماع المحترفون فقط هم الذين يستخدمون المعرفة السوسيولوجية ؛ فقد بدأت العلوم الاجتماعية على وجه العموم تؤثر في السياسة الاجتماعية بطريقة أخرى ؛ وأعني من خلال الدور الذي تؤديه في التربية وفي اعداد أولئك الذين يقومون بوضع وتنفيذ تلك السياسة . فقد أصبح علم الاجتماع يشغل اليوم مكانا هاما في برامج اعداد الاخصائيين الاجتماعيين ، وأصبح معترفا به كعنصر مفيد في اعداد المديرين في الصناعة ، وموظفي شئون الأفراد (شئون العاملين في الحكومة) ؛ والمعلمين ، والموظفين الحكوميين المسئولين عن ادارة هيئات الرفاهية الاجتماعية أو المشروعات المملوكة للدولة . وليست قيمة علم الاجتماع بالنسبة لهذه المهن في الغالب أنه يمد الفرد بمبادىء سوسيولوجية يستطيع أن يطبقها بشكل مباشر في حل مشكلات عملية . وانما تتمثل قيمته في أن الفرد الذي اكتسب معلومات عامة واسعة من مختلف أنماط البناء الاجتماعي والثقافة قد درس بمزيد من التفصيل البناء الاجتماعي لمجتمعه وتاريخ هذا المجتمع ، كما تعلم شيئا عن المناهج التي يمكن بواسطتها جمع وتقييم معلومات عن المسائل الاجتماعية ؛ ومن ثم يصبح هذا الفرد قادرا على اصدار أحكام أكثر صوابا واتخاذ قرارات أكثر حكمة فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية التي يواجهها .

فالاقبال المتزايد على استخدام البحوث السوسيولوجية ورغبة رجال الاجتماع أنفسهم في تقديم اسهام عملي يثير عديدا من التساؤلات ليس فقط عن امكانيات استخدام علم الاجتماع في التطبيق العملي ، وانما كذلك عن الوجه الأمثل لهذا التطبيق . وقد كنا نسلم في المناقشات التي عرضناها حتى الآن بأن السياسات الاجتماعية خير في ذاتها أو شيء مرغوب فيه . غير أن هذا الافتراض يحجب عديدا من المشكلات التي يتحتم علينا أن نشير اليها هنا على عجل ، مع أننا لن نستطيع أن نوفيها حقها . وأعتقد من ناحيتي أن رجال الاجتماع يتلزمون بالضرورة في التطبيق العملي بتحسين الحياة الاجتماعية ، أو كما كان يقول علماء الاجتماع الأوائل بتحقيق التقدم الاجتماعي . ومن شأن هذا الالتزام أن يحدد لهم ميادين معينة للبحث ويحرم عليهم أخرى . ويمكننا أن نعقد مماثلة بين علم الاجتماع التطبيقي والطب ، كما فعل ألفين جولدنر

Gouldner في مقال اعلامي له[1] . ويميز جولدنر بين اتجاه هندسي Engineering واتجاه « علاجي » Clinical في علم الاجتماع التطبيقي ويتميز الاتجاه « الهندسي » بأن رجل الاجتماع يقبل تحديد العميل للمشكلة ، بحيث يقتصر دور رجل الاجتماع على اكتشاف الوسائل الناجحة لحل المشكلة . أما الاتجاه « العلاجي » فيتميز بأن رجل الاجتماع (شأنه شأن الطبيب) لا يلتزم - ويسلم عموما بأنه لا يلتزم - بتحديد العميل للمشكلة ، الذي يعتبره في الواقع أحد أعراض المشكلات الأساسية . ويهتم « جولدنر » في تحبيذه للاتجاه العلاجي بكفاءة المنهج من ناحية ، وبالقيم التي يجب أن توجه البحث السوسيولوجي التطبيقي من ناحية أخرى . على أنه لا يجد فارقا هاما بين الطب وعلم الاجتماع التطبيقي . فممارسة الطب قائمة على التزام الطبيب ، وهو التزام واضح ودقيق في الغالبية العظمى من الحالات ، بالحفاظ على الصحة ومقاومة المرض . أما علم الاجتماع التطبيقي فلا يقوم على أي التزام دقيق كهذا . ذلك أن « الرفاهية الاجتماعية » قد لا تكون محل اختلاف مباشر ، ولكنها تحتمل في العادة أحكاما متضاربة . فمصطلحات « الصحة الاجتماعية » و« المرض الاجتماعي » (أو « الباثولوجيا الاجتماعية ») التي تستخدم في بعض الاحيان غير محدود وغير ملائمة إلى حد بعيد . ذلك أن محور الاهتمام ليس صحة المجتمع (التي قد تعرف بأنها قدرته على البقاء) بقدر ما هو نوعيه الحياة الاجتماعية . كما نجد من ناحية أخرى أن ما يعتبر في ظرف معين أمراضا قد يعتبر في وقت لاحق اضطرابات لا مفر منها تصاحب النمو الصحي[2] . أو بعبارة أهم أنها يمكن أن

---

(١) A.W.Gouldner, «explorations in applied social science», social problems III (3) 1956.

(٢) جاء في كتاب « راب » و« سلزنيك » المعنون : **المشكلات الاجتماعية الرئيسية** (الصادر في نيويورك **١٩٥٩**) أنه « من الواضح أن عدم وجود مشاكل اجتماعية لا يعني بالضرورة أن هذا المجتمع مثالي . . . كما لا تعني شدة المشاكل الاجتماعية بالضرورة أن المجتمع يتحرك إلى الوراء . بل العكس قد يكون صحيحا . فالمجتمع الذي لا يسمح بحدوث تغير أو تقدم تقل فيه المشاكل الاجتماعية عادة . أما في المجتمع المتغير . . فقد تكون المشكلات الاجتماعية أعراض تغير نحو حياة أفضل » . قارن :

E.Raab and G.J. Selznick, Major social problems (New York 1959), p.5.

تقيم على نحو مختلف من جانب ملاحظين متباينين[1] .

ولا أريد أن أخلص من هذه المناقشة إلى أنه لا يوجد معيار واضح يمكن أن يوجه علم الاجتماع التطبيقي ، ولا ـ بالعكس ـ أنه من واجب رجال الاجتماع أنفسهم أن يحددوا دون منازع المقصود بالرفاهية أو التقدم . وينبغي أن نسلم أولا بأن المشكلات المنهجية التي عرضت لها لا تثور في الغالبية العظمى من الحالات ، إذ أن هناك اجتماعا تقريبا على تعريف كثير من الشرور الاجتماعية ، ولكن حيث لا يوجد مثل هذا الاتفاق يستطيع رجال الاجتماع أن يقدموا اسهاما عمليا بتوضيح نقاط الخلاف ، وذلك بأن يقيموا من واقع سياسات اجتماعية بديلة تناسب بناء الأفكار والبيانات التي تصبح مادة للنقد الاجتماعي . ذلك لأنهم يضطرون إلى أن يأخذوا في اعتبارهم تأثير بعض أنواع عدم المساواة القائمة في ثروة وقوة الجماعات الاجتماعية المختلفة على السياسة الاجتماعية وأن يوضحوا بالتالي كيف تؤدي مختلف أنواع السياسة الاجتماعية وأن يوضحوا بالتالي كيف تؤدي مختلف أنواع السياسة إلى العمل لمصلحة أو ضد مصلحة جماعات معينة . وقد أدى اصرار كثير من علماء الاجتماع المعاصرين على الالتزام « بمنهج علمي » صارم إلى خلق نظرة محافظة ليس لها ما يبررها . وتقوم هذه النظرة على قبول الاطار الاجتماعي القائم كشيء مسلم به ، لأنه من التعقيد بحيث يستعصي على الدراسة العلمية . وهنا توظف كل امكانيات علم الاجتماع « العلمي » الحقيقي في دراسة مشكلات محدودة النطاق بعناية معزولة عن البناء الاجتماعي الواسع . ولذلك نرى من الضروري أن نؤكد مرة أخرى أن من السمات المميزة للفكر السوسيولوجي أنه يحاول فهم كل مشكلة معينة في سياقها الاجتماعي الكلي ، وتحديد السياسات الاجتماعية البديلة التي تؤثر على حياة المجتمع في مجموعها .

وأفضل وسيلة لرؤية الوظيفة النقدية لعلم الاجتماع في أقل آثاره وضوحا ـ وربما أكثرها جميعا أهمية ـ على الحياة الاجتماعية ، ذلك التأثير الذي يمارسه من

(١) من هذا مثلا الحرية الكبيرة في مجال العلاقة بين الجنسين التي انتشرت مؤخرا في كثير من المجتمعات الغربية ، فيعتبرها البعض دليلا على الانهيار الاجتماعي ، بينما يعتبرها آخرون مظهرا لنظام اجتماعي أكثر رشدا وأكثر تسامحا .

خلال تثقيف الجمهور العام ، أو على الأقل ذلك الجزء من الجمهور الذي يهتم اهتماما قويا بالشؤون الاجتماعية والسياسية . وهنا يقدم علم الاجتماع اطارا من المفاهيم ، وأساسا للمعرفة الدقيقة لمناقشة المسائل السياسية مناقشة ذكية[1] . وقد أوضح تيتمس Titmus ببراعة ـ فائدة البحوث السوسيولوجية في كتابه المعنون « مقالات عن دولة الرفاهية »[*] . ويتناول تيتمس في مقال بعنوان « التقسيم الاجتماعي للرفاهية » بعض الفروض التي وجهت الفكر الحديث في السياسة الاجتماعية في بريطانيا ، وخاصة الفرض الخاص بمدى تنفيذ خطط الرفاهية الاجتماعية وأثر الخدمات الاجتماعية في اعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء . ويكشف تحليله الصعوبات الكثيرة التي تواجه سعي الإنسان اليوم نحو المساواة ، والمصادر المتجددة دائما لمظاهر عدم المساواة والعجز الاجتماعي . وهو يشكك كثيرا في قدرة الخدمات الاجتماعية على تحقيق المساواة ، نظرا لأن تلك الخدمات محددة تحديدا ضيقا أكثر مما يجب عادة ؛ كما أن هنا أنماطا أخرى من الاجراءات الجماعية التي تؤدي إلى زيادة عدم المساواة قد أغفلت ولم ينتبه إليها أحد . ويقول أن النظم الثلاثة المستقلة للخدمة الاجتماعية (وهي الاجتماعية ، والمالية ، والمهنية) تؤدي على العموم إلى « توسيع وتدعيم مجال عدم المساواة الاجتماعية » . ويدرس تيتمس في مقالات أخرى من هذا الكتاب البناء العمري للسكان من حيث علاقته ببعض الأفكار

---

(١) يقول جونار ميردال في مقاله (العلاقة بين النظرية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية) المنشورة في المجلة البريطانية لعلم الاجتماع : « في القضية عندي أنه على حين لا يشارك العلماء الاجتماعيون إلا بدور ضئيل في الاعداد الفني الفعلي للتشريعات ، وبدور أقل منه في توجيه التغيرات الاجتماعية المقصودة ، فإن تأثيرهم كان مع ذلك بالغا . واعتقد أن تأثيرهم هذا يرجع أساسا إلى عرضهم وتحبيذهم لبعض الأفكار والنظريات العامة) .

Gunnar Myrdal, « The Relation between Social Theory and Slcial Policy, British Journal of Slciology IV (3) Sept. 1953.

(ص ١٢٥) . ويذكر ميردال من بين الذين أثروا في السياسة الاجتماعية بهذه الطريقة : مالتوس ، وريكاردو ، وماركس ، وداروين ، وسبنسر ، وكينز ، ثم يقول أنه حدث بعد ذلك أن شارك العلماء الاجتماعيون (وخاصة رجال الاقتصاد) بشكل متزايد في الادارة ، ولكنه لا ينكر أن تحبيذ « بعض الأفكار والنظريات العامة » لا زال واحدا من أهم السبل التي يؤثرون بها على عملية صنع السياسة .

(*) Essays on the Welfare State.

الشائعة عن عبء العجز الاقتصادي بين كبار السن من السكان وبعض المشكلات التي تترتب على مستويات السلوك المتعارضة المتوقعة من رب الأسرة في الطبقة العامة داخل الأسرة وفي الصناعة . وتساهم هذه المقالات بشكل مباشر في اثراء المناقشات العامة المستنيرة للمسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية ، وهي تستند إلى أساس متين من الأفكار والبحوث السوسيولوجية الحديثة .

ويمكن أن نضرب مثالا آخر من ميدان السياسة التربوية ؛ ذلك أن المناقشات التي دارت مؤخرا عن التربية في بريطانيا في مجتمعات صناعية أخرى يجب أن تأخذ في اعتبارها البحوث السوسيولوجية التي توضح الصلات بين المنشأ الطبقي الاجتماعي ، وفرصة التعليم ، والتحصيل الدراسي . وطالما أن السياسة العامة ـ أو السياسات الخاصة بجماعات اجتماعية معينة ـ تستهدف تحقيق تكافوء الفرص في ميدان التعليم ، وتوسيع وتحسين النظام التربوي القومي ، فعليها أن تنتفع بنتائج البحوث السوسيولوجية التي تكشف عن مصادر وميكانيزمات عدم تكافوء الفرص ، وعوامل ضعف التحصيل الدراسي ، واقتراح أساليب القضاء عليها .

وقد اختلف علم الاجتماع في أدائه هذه الوظيفة الحساسة وفي كونه مصدرا للتغير الاجتماعي العمدي اختلافا كبيرا عن الانثروبولوجيا الاجتماعية التي ارتبطت ـ في جانبها التطبيقي ـ ارتباطا وثيقا بالادارة الاستعمارية . ويلاحظ ايفانز بريتشارد أنه « . . . إذا قامت سياسة احدى الحكومات الاستعمارية على ادارة شعب من الشعوب من خلال رؤ سائه ، فإنه يصبح من المفيد أن تعرف من هم رؤ ساؤه ، وما هي الوظائف التي يضطلعون بها ، والسلطة والامتيازات التي يتمتعون بها ، والالتزامات التي يتحملونها ؛ وكذلك إذا أرادت أن تدير شؤ ون شعب تبعا لقوانينه وعاداته الخاصة ، فلا بد لها أولا من أن تعرف ما هي هذه القوانين والعادات »[1] . وقد أكد فيرث على العديد الذي يمكن أن تقدمه الدراسات الانثروبولوجية لرجل الادارة الذي يجب أن يعالج مشكلات التغير

(١) E. E. Evans - Pritchard, Social Anthropology (London 1951) pp. 109 - 10.

الاجتماعي الناشئة عن التطور الداخلي وعن الاتصال بالسلطة الاستعمارية[1] . ويتفق كلا الكاتبين على أن الانثروبولوجيا لا يمكن أن تطبق إلا داخل حدود السياسة التي ترسمها الحكومة الاستعمارية لنفسها . ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن الانثروبولوجيين الاجتماعيين ورجال الاجتماع قد اختلفت علاقاتهم بموضوع دراستهم اختلافا بعيدا . فأبناء المجتمعات البدائية على الجملة لا يقرأون الدراسات الأنثروبولوجية المكتوبة عنهم ، بينما يقرأ بعض أبناء المجتمعات الصناعية مؤلفات رجال الاجتماع . وهكذا يثير رجل الاجتماع - أو يتوقع أن يثير - بعض الاستجابات في نفوس بعض الناس الذين يدرسهم ، مما يؤثر على دراسته . والواقع أن نهاية النظام الاستعماري أكثر من حقيقة دراسة كثير من المجتمعات القبلية دراسة مستفيضة ، هي المسؤولة عن تحول الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية حاليا ، وعن ذلك التقارب بين الانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع فيما يتعلق بالدراسات النظرية والبحوث التطبيقية .

على أن التأثير العملي لعلم الاجتماع يمكن أن يكون أكبر مما كان بالفعل . فهناك علاوة على الجمهور الذي يهتم بالمسائل الاجتماعية اهتماما قويا ، قطاعا أكبر من السكان يمكن توجيهه - من خلال وسائل الاتصال الجماهيري والمؤسسات التربوية - لكي ينظر إلى بعض المشكلات الاجتماعية نظرة أكثر موضوعية وأقل انفعالا ، ويدرك ويرفض الآراء والسياسات غير السليمة . ويبدو أن علم الاجتماع قد ساهم من هذا الطريق في تخفيف حدة التمييز العنصري والتعصب[2] ، والنظر إلى المجرمين ومعاملتهم على نحو أكثر انسانية .

والواقع أن علم الاجتماع قد استطاع بهذه الطرق المختلفة ، وأعني : الوصف الدقيق للمشكلات الاجتماعية والبحث عن الأسباب والعلاج ، واعداد الاخصائيين الاجتماعيين ورجال الادارة ، وتنوير الرأي العام ، وكشف أنواع عدم المساواة والامتيازات وما تؤدي إليه من مجادلات سياسية ، استطاع

(١) Raymond Firth, Human Types (revised edition, London 1956) Chapter VII.

(٢) إذ قدم على الأقل الأساس لبعض المطبوعات التربوية الموجهة ضد التعصب العنصري ، قارن على سبيل المثال سلسلة الكتيبات التي أصدرتها اليونسكو عن الأجناس .

علم الاجتماع بهذه الطرق أن يساهم في تحقيق المثل الأعلى الذي صاغه مؤسسوه صياغة دوجماطيقية وساذجة إلى حد كبير وهو : اشتراك جميع الناس في التحكم في ظروف حياتهم الاجتماعية ، بحيث تدير الانسانية دفة حياتها بنفسها . وسوف نتناول في الفقرة التالية ـ على عجل ـ واحدا من أبرز المظاهر الحديثة لهذا التوجيه الذاتي ، وأعني عملية التغير الاجتماعي المخطط .

ثانياً : التخطيط الاجتماعي :

هناك اليوم قدر من التخطيط الاجتماعي في جميع المجتمعات الحديثة . وقد ظل فهم الناس للتخطيط حتى الوقت الراهن يكاد يقتصر على التحكم في النشاط الاقتصادي وتوجيهه . ولم يلعب رجال الاجتماع سوى دور ضئيل في تلك العملية . ونجد هذا الوضع قائما أيضا حتى في تلك المجتمعات التي تبدو فيها الجوانب السوسيولوجية للنمو الاقتصادي واضحة كل الوضوح ، كما هو الحال في البلاد النامية مثلا ، ولكن الناس بدأوا يدركون بسرعة ضرورة المعرفة السوسيولوجية وأهميتها لعملية التخطيط . ولقد توفر لدينا اليوم عدد كبير من المؤلفات التي تتناول الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادي ، وأخذ الاقتصاديون الذين ركزوا جهودهم على مشكلات التنمية الاقتصادية يعتمدون أكبر الاعتماد على النظرية والبحوث السوسيولوجية[١] .

وقد اعترفت برامج البحوث للجنة التخطيط في الهند بأن رجال الاجتماع يمكنهم أن يقدموا اسهاما هاما في عملية التخطيط الاقتصادي . غير أن علماء الاجتماع لم يقدموا بعد على اغتنام الفرصة كاملة ؛ سواء من حيث اجراء دراسات مفصلة أو دراسة أهداف ومشكلات التخطيط الهندي على نطاق موسع . ومن الاستثناءات البارزة لهذا دراسة ديوب الرائعة عن تطور القرية[٢] التي يجدر بنا أن نستعرض نتائجها في شيء من التفصيل فيما يلي :

« على حين أن يتحمل رجال التخطيط والادارة المسؤولية الأساسية عن

(١) انظر على وجه الخصوص كتابات جونار ميردال وآرثر لويس .
(٢) S. C. Dube, India's Changing Villages.

وضع وتنفيذ مشروعات التنمية الريفية ، فإن العلماء الاجتماعيين يستطيعون أن يقدموا لهم عونا لا يقدر في ميادين التنظيم الاجتماعي ، والعلاقات الانسانية ، والثقافة والقيم التي سوف تتأثر بتلك المشروعات . . وينبغي على الدراسات السوسيولوجية التي ننصح بها هنا أن تقدم تحليلات متكاملة للثقافة والتنظيم الاجتماعي في بعض المجتمعات القروية الممثلة لمختلف أقاليم الهند اللغوية والثقافية . ويجب أن تهتم إلى جانب تصو التنظيم الاجتماعي ، والاتجاهات ، وقيم الناس ، بابراز اتجاهات التغير ودوافعه بشكل خاص . ولا بد من محاولة اكتشاف الجماعات التي تعمل بمثابة عوامل التغير وحمله في المجتمعات القروية . كما أن مشكلة الاختيار عند قبول الأفكار والمستحدثات التي يقدمها العالم الخارجي تستحق هي الأخرى دراسة مفصلة . ومن موضوعات البحث الأخرى التي تتميز بامكانيات نظرية وعملية كبرى ، موضوع القيادة وصنع القرارات في المجتمعات القروية . وسيعرض الباحث في هذا الصدد لشمكلات ديناميات الجماعة والانقسامات الموجودة داخلها بقدر كبير من العناية . كما تستوجب الأشكال التقليدية للأنشطة التعاونية في القرى الهندية دراسة جادة هي الأخرى .

وقد أوضحت هذه الدراسة الأهمية الحيوية للاتصال في أي برنامج لتنمية المجتمع الريفي . ويضطرم هذا الميدان بتحديات مثيرة لبحوث العلوم الاجتماعية فمن الضروري الكشف عن قنوات الاتصال الموجودة فعلا في الريف الهندي ، وتقدير دور ووظيفة أنواع عوامل الاتصال المختلفة . ومن الأمور الجوهرية بنفس الدرجة تحديد أنماط الموضوعات والاثارة التي تؤثر تأثيرا فعالا في تلك المجتمعات . ويلزم كذلك أن نقيم بعناية استجابة مختلف قطاعات السكان القرويين لمختلف أساليب الاتصال . كما أن دور التعليم المدرسي في الاتصال وفي نشر الأفكار الحديثة يستحق الدراسة والتقييم هو الآخر . البحوث الامبيريقية في هذا الميدان لازمة كل اللزوم لوضع برامج اتصال ملائمة وفعالة في نفس الوقت .

« ومن الميادين الأخرى التي يستطيع فيها العالم الاجتماعي أن يقدم اسهاما مفيدا لحركة تنمية المجتمع الريفي في الهند ميدان اعداد دراسات حالة

امبيريقية لمشروعات محددة ومواقف ميدانية معينة . وقد أكدنا أكثر من مرة في ثنايا هذه الدراسة على أهمية هذه الدراسات كوسيلة تعليمية في برامج اعداد اخصائي التنمية الريفية . فدراسة الحالة المفيدة التي تحلل الاتجاهات المعقدة ، والمعتقدات والقيم ، ثم تقييم دور كل منها في موقف ميداني معين ، تعتبر من أفيد وسائل تعريف اخصائي المستقبل بمشكلات وصعوبات عمله المقبل . ويمكن اختبار الفروض التي ستسفر عنها هذه الدراسة مرة أخرى من خلال الدراسات التقويمية الأشمل والأعم ، ومن أجل وضع تعميمات أصدق وأدق . . . .

« كما يجب تشجيع مشاركة العالم الاجتماعي في برامج اعداد اخصائي التنمية . إذ يمكنه أن يساهم بدور واضح في انجاح هذه البرامج من خلال تقديم آرائه العملية الملموسة في الموقف القروي ، ومن ثم يصحح صورة الحياة القروية المهتزة بعض الشيء في ذهن رجل الادارة بصفة عامة .

« وأخيرا تعتبر المشروعات التجريبية من المجالات الهامة الأخرى التي يمكن أن يتم فيها تعاون مثمر بين رجال التخطيط والعلوم الاجتماعية وذلك في مراحل تخطيط وتحليل وتقييم هذه المشروعات التي تتم على أساس تجريبي . فالمسح الذي يصممه العلماء الاجتماعيون بدقة قبل تنفيذ المشروع يجب أن يسبق مراحل تحديد وبدء المشروع التجريبي نفسه » .

وقد بدأ الاعتراف بشكل متزايد بقيمة علم الاجتماع ، سواء في البحث أو اعداد العاملين ، في عدد من الميادين الأخرى المتصلة بالتخطيط الاجتماعي في الهند . فنجد علم الاجتماع يشغل مكانا هاما في مجال اعداد الاخصائيين الاجتماعيين[1] ، وأصبح يلعب دورا أكثر أهمية في اعداد اخصائي التنمية الريفية وغيرهم من المسئولين عن برامج التنمية الريفية .

على أن الجوانب الأوسع لاستخدام علم الاجتماع في التغير الاجتماعي المخطط لم تحظ بعد بمناقشة مستفيضة[2] . ومن الواضح أن دور رجل الاجتماع

---

(١) See M. S. Gore, Sociology and Social Work (Bombay 1962).

(٢) But see the Symposium on Sociological Aspects of Social Planning (by Gunnar =

ظل مقتصرا إلى حد بعيد على كونه ناقدا خارجيا ، يكشف عن بعض أسباب الفشل والعقبات التي تعترض انجاز الخطط الاقتصادية . وتبدو هذه النقطة واضحة بشكل خاص في استعراض أوسوفسكي Ossowski لأوجه قصور وأخطاء التخطيط في بولندة فيها بعد الحرب العالمية الثانية[١] . وتشغل المشكلة الاقتصادية في الهند مكانة جوهرية في الوقت الحالي . وبوسع رجال الاجتماع أن يقدموا أكثر اسهاماتهم العملية افادة بدراسة أثر الثقافة التقليدية ، والطائفة ، والأسرة على الانتاج الزراعي والصناعي ، ودراسة أنجح الوسائل للوصول إلى الأهداف المنشودة في بعض مشروعات التخطيط المعينة . كما أن عليهم كذلك أن يبحثوا الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو السكاني السريع ووسائل التحكم في هذا النمو . وغني عن البيان أن رجال الاجتماع سوف يحتاجون في مثل هذه البحوث إلى التعاون مع علماء اجتماعيين آخرين كرجال الاقتصاد ، والسكان ، والانثروبولوجيا ، وعلم النفس ، وإلى الاهتمام بأساليب تحقيق هذا التعاون على الوجه الأكمل ، ذلك أن الفكرة قد ظلت في الغالب وهمية ، أو لم تتحقق في الواقع إلا من خلال تجاوز عدد من الدراسات المستقلة تمام الاستقلال .

ويجب ألا نتصور أن دور رجل الاجتماع سوف يقتصر دائما على دور الناقد برغم أهميته التي لا جدال فيها ، أو أنه سيقصر دراساته على العوامل الاجتماعية للنمو الاقتصادي المخطط . فالتصنيع والنمو الاقتصادي يؤديان إلى ظهور مشكلات اجتماعية جديدة كالجريمة والأمراض العقلية ، والملل ، وعدم الرضى عن العمل الصناعي ، واستغلال أوقات الفراغ التي يتحتم عليه أن يشارك في دراستها . كما أن التخطيط الاجتماعي نفسه يخلق مشكلات البيروقراطية والمركزية ، والعلاقة بين الفرد والمجتمع المحلي ، وبين السلطات الحكومية والجمعيات الخاصة وغيرها من الموضوعات التي أصبحت من أبرز موضوعات الدراسة السوسيولوجية .

وهناك في النهاية صلة أكثر عمومية بين علم الاجتماع والتخطيط

= Myrdal, S. Ossowski and Chrles Bettelheim, in Trasactions of the Fourth World Congress of Sociology, Vol. II (London 1959).

(١) انظر الحاشية السابقة .

الاجتماعي ، ذلك أن نمو علم الاجتماع كان مسئولا إلى حد ما عن توسيع فكرة التخطيط من مجرد الاقتصاد المخطط إلى فكرة المجتمع المخطط . كما استجاب علم الاجتماع في نفس الوقت للتطورات التي حدثت في دنيا الفكر السياسي والعمل السياسي . وكما كتب نهرو بصدد المناقشات التي دارت في لجنة التخطيط القومي عام ١٩٣٨ : « لقد كانت الفكرة الأصلية وراء انشاء لجنة التخطيط هي زيادة التصنيع . . غير أن التخطيط لا يستطيع أن يتجاهل الزراعة التي كانت عماد حياة الشعب كله ، ثم أن الخدمات الاجتماعية تتمتع بنفس القدر من الأهمية . وهكذا قادنا شيء إلى آخر ، بحيث أصبح من المستحيل عزل شيء معين على حدة ، أو التقدم في اتجاه واحد دون تقدم مواز في الاتجاهات الأخرى . وكلما أمعنا التفكير في عملية التخطيط هذه كلما نمت في سرعتها وفي معدلها بحيث كادت تستوعب كل نشاط تقريبا . ولا يعني هذا أننا نسعى إلى تنظيم كل شيء والتحكم فيه ، ولكننا يجب أن نأخذ كل شيء في اعتبارنا عندما نكون بصدد اتخاذ قرار بشأن قطاع معين من قطاعات الخطة[1] » . ومن واجب عالم الاجتماع أن يساعد على عملية أخذ كل شيء في الاعتبار ، بأن يحدد بوضوح ويصف بدقة الصلات القائمة بين الظواهر الاجتماعية المختلفة ، الأمر الذي يجعل عملية التخطيط أكثر فعالية ، ويساعد على تجنب النتائج غير المتوقعة وغير المرغوبة وعلى الرغم من أنه لا يلزم أن يكون ناقدا بالضرورة ، إلا أنه يقدم وسائل النقد . وهو في كلا الجانبين يخدم هدفا واحدا يلتزم به علم الاجتماع والتخطيط على السواء التزاما تاريخيا وهو : نمو الحرية الانسانية وترقية العقل الانساني .

---

(١) Jawaharlal Nehru, The Discovery of India, p.402.

الفصل التاسع

المشكلات الاجتماعية (*)

على الرغم من تعدد استخدامات علم الاجتماع ، كما حاولت توضيح ذلك في الفصل السابق ، إلا أنه يبدو أن كثيرا من علماء الاجتماع ، وبخاصة الذين يهتمون منهم بالخدمة التطبيقية ، يتطلعون إلى علم الاجتماع التطبيقي في ضوء قدرته على علاج بعض الشرور الاجتماعية (أو اقتراح هذا العلاج على الأقل) . ومع ذلك فلم تبذل سوى محاولات نادرة ، للكشف بدقة عن طرق استخدام مبادىء علم الاجتماع ، ومفاهيمه ، ومادته ، استخداما مباشرا للتوصل إلى حلول للمشكلات الاجتماعية[1] . ونستطيع أن نتعرف على الوضع الراهن من خلال المحاولة المنظمة التي قامت بها الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

(*) ترجم هذا الفصل الدكتور محمد علي محمد عن المصدر التالي :
Bottomore, T. B., Sociology, London, 1965.

(١) من الجدير بالذكر أنه برغم كثرة ما يتردد حول العلم التطبيقي ، إلا أنه لا يوجد سوى عدد محدود جدا من المؤلفات والدوريات التي تتناول مباشرة علم الاجتماع التطبيقي . وهناك دورية بعنوان : علم الاجتماع التطبيقي عرضت لبعض المحاولات في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٢١ - ١٩٢٧ . وربما تكون أهم دورية في الوقت الحاضر في هذا الميدان هي : المشكلات الاجتماعية (التي تصدر عن جامعة انديانا باشراف جمعية دراسة المشكلات الاجتماعية) . ومن بين المؤلفات القليلة الهامة التي ناقشت المشكلات الاجتماعية في علاقتها بالنظرية السوسيولوجية والبحث مناقشة منظمة ، كتاب راب وسيلزنيك برغم أنه عرض للموضوع عرضا مدرسيا .
أنظر : E. Raab and G. J. Selznick, Major Social Problems (N. Y. 1959).
وسوف اعتمد في هذا الفصل اعتمادا أساسيا على هذين المصدرين بالذات .

لتلخيص تطبيقات المعرفة السويولوجية في المجالات المختلفة[1] . ولقد لاحظ أصحاب المقالات الأساسية أنه لا توجد سوى أمثلة محدودة جدا هي التي كشفت عن تطبيق مباشر وناجح لعلم الاجتماع على المشكلات المختلفة التي تناولوها ، ومن ثم اكتفوا بعرض البحوث الحالية ، والاهتمام بصفة خاصة بالتساؤلات المنهجية .

وعلى أية حال ، فإذا كان من العسير أن نشير إلى مشكلة بالذات ، أمكن حلها بنجاح ملحوظ بواسطة النظريات والبحوث السوسيولوجية ، إلا أنه من المفيد أن نتعرف على ما أمكن تحقيقه على نطاق ضيق ، وماذا نتوقعه أو نأمل فيه في هذا الميدان ، إذا استطاعت الدراسات السوسيولوجية أن تبلغ درجة ملائمة من التطور . ولعلنا نبدأ بفحص معنى المشكلة الاجتماعية . يقول راب Raab وسلزنيك Selznick « أنها مشكلة في العلاقات الانسانية التي تهدد المجتمع ذاته تهديدا خطيرا ، أو تعوق المطامح الرئيسية لكثير من الأفراد »[2] . وهما يذهبان إلى أبعد من ذلك حينما يصفان المظهر الأول للمشكلة الاجتماعية بقولهما : « توجد المشكلة الاجتماعية حينما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الانسانية بين الناس ، وتضطرب النظم السائدة ، وينتهك القانون ، وينعدم انتقال القيم من جيل إلى آخر ، ويتحطم اطار التوقعات . والمثال على ذلك أنه لا يوجد في الوقت الحاضر إلا اهتمام محدود بجناح الأحداث ، بحيث أصبح هو الطريق الموصل إلى الجريمة ، كما أنه يهدد الأمن الشخصي والملكية ، كذلك يخشى ألا يستطيع المجتمع أن ينقل القيم الاجتماعية الايجابية إلى الشباب . وبعبارة أخرى ينظر إلى المشكلة الاجتماعية بوصفها تمثل انهيارا داخل المجتمع ذاته »[3] . ومن ناحية أخرى عرفت باربارا ووتون Wooton في مؤلفها : العلوم الاجتماعية والباثولوجيا الاجتماعية[4] ما أطلقت عليه « الباثولوجيا الاجتماعية » تعريفا ضيقا على النحو التالي : « أنها تضم كافة

---

(١) See, Transations of the Fourth World Congress of Sociology (London 1959), Vol. II.

(٢) Op. cit. p. 4.

(٣) Op. cit. p.6.

(٤) Social Science and Social Pathology, (London 1959) .

الأفعـال ، التي يتم من أجل منعهـا انفاق الأمـوال العامـة ، أو التي يعـاقب من يـرتكبها ، أو هي كـل ما يحتـاج إلى انفاق عـام » . وينصب الاهتمام هنـا عـلى تعريف ميدان الدراسة تعريفا دقيقـا قدر المستـطاع ، يجعلنا نتجنب الصعـوبات التي ترجع إلى تباين الأفكار الذاتية حول ما ينظر إليه بـاعتباره يمثـل « مشكلات اجتماعية » . غير أن هذا التعريف يحدد نطاق الدراسة تحديدا غير ملائم ، طالما أنـه يشـير فقط إلى أفعـال لا إلى مـواقف ، كـما يهتم بتلك الأفعـال التي تجـذب اهتمام الدولة خلال فترة زمنية معينـة . وهكذا فهـو يستبعد من مجـال الدراسـة كثيـرا من المواقف الهـامة ، وضـروب السلوك ، التي يتسع نـطاق الاعتراف بهـا كمشكـلات اجتمـاعيـة مثـل : الفقـر ، وبعض أنمـاط أو درجـات الصـراع الصناعي ، والحرب في العصور الحديثـة . في ضوء ذلـك كله أستطيـع أن أتبنى ذلك التعريف الشامل الذي اقترحه راب وسيلزنيك .

وهناك مشكلتان بالذات ، من بين المشكلات العديدة ، حظيتا بـالدراسـة الـدقيقة والبحث همـا : الجريمـة والجنـاح ، والعـلاقـات الصنـاعيـة . وتكشف البحـوث التي أجـريت في هــذين المجـالــين بـوضــوح تـام عن الصعــوبـات والاحتمالات الخاصة بعلم الاجتماع كعلم تطبيقي . وربما تكون الجريمة والجناح هي التي جذبت إليها معظم اهتمام الأقطار الصناعيـة في السنوات الأخيـرة أكثر من المشكـلات الأخرى . ويـرجع ذلـك إلى الارتفاع المستمـر في معـدلاتهـا من نـاحية ، وإلى تنـاقص أهمية مشكـلات أخرى مثـل الفقـر من نـاحيـة أخـرى . والواقع أن فحص انجازات البحوث السـوسيولـوجية في هـذا المجال لا بـد وأن يفيد من مؤلف باربارا ووتون الذي أشرت إليه قبل قليل ، والذي قـدم عرضـا شاملا وتحليلا لمختلف الأعمال الحديثة . وقـد اختارت ووتـون احدى وعشـرين بحثـا رئيسيا كمجـال لدراستهـا[1] ؛ ولاحظت أن هـذه البحوث تشـير إلى اثني عشـر عامـلا مختلفا « بـاعتبارهـا يمكن أن ترتبط بـالجـريمـة أو الجنـاح » . وهـذه العوامل هي :

١ ـ حجم أسرة الجانح .
٢ ـ وجود جانحين آخرين في الأسرة .

(١) على أساس الدقة المنهجية .

٣ ـ عضوية الأندية .
٤ ـ التردد على الكنيسة .
٥ ـ سجل العمالة .
٦ ـ المكانة الاجتماعية .
٧ ـ الفقر .
٨ ـ اشتغال الأم خارج المنزل .
٩ ـ التغيب عن المدرسة .
١٠ ـ تصدع الأسرة .
١١ ـ المستوى التعليمي .
١٢ ـ الحالة الصحية[١] .

وقد كشفت بعد ذلك عن أننا لا نستطيع أن نعتبر أحد هذه العوامل سببا بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح ، ومن ثم خلصت إلى نتيجة عامة مؤداها : « أن هذه الدراسات ـ برغم أنها اختيرت بهدف التحليل المنهجي المقارن ـ يمكن أن تنتهي بنا إلى تعميمات محدودة جدا ، وذات تدعيم مشكوك في قوته »[٢] . ولقد عبر باحثون آخرون عن وجهات نظر مماثلة . فجون ماك John Mack يلاحظ أن « مجموعة العوامل التي يمكن أن ترتبط بالجناح يتم حصرها فقط بالاعتماد على مدى مثابرة الباحث ، والمناهج المتاحة للاستخدام المتخصص وقت اجراء البحث . ومن المسلم به عموما ، أن كل هذه المقارنات تساعد على اقامة ارتباط مؤداه : الجناح يصاحب التصدع الأسري ، والتقلب المزاجي ، وضعف القدرات الفكرية ، مثل التخلف العقلي ، أو انخفاض مستوى الذكاء . . . الخ[٣] .

وثمة اعتراف واسع النطاق بأن أهم اسهام للبحث في هذا الميدان يتمثل في دحض التفسيرات الشائعة للجريمة والجناح . فقد لاحظت باربارا ووتون :

(١) Op. cit., Chapter III, pp. 81 - 135,

(٢) Op. cit., p. 134.

(٣) John Mack, « Juvenile Delinquency Research : A Criticism », Sociological Review 3 (37) July 1955, quoted by Gordon Rose, « Trends in the Development of Criminology in Britiain », British Journal of Sociology IX (1) March 1958.

« أن القيمة الحقيقية للبحوث حتى الآن ـ فيما يتعلق بالتساؤلات الخاصة بالباثولوجيا الاجتماعية ـ هي اثبات عدم صحة كافة الأساطير الشائعة ، خاصة وأن هناك نقصا واضحا في توافر شواهد موثوق بها عن ارتباط العوامل التالية بالجريمة والجناح : الالحاد ، وعدم العناية بنوادي الشباب ، والحياة في نطاق أسر تعاني مشكلات ، أو انشغال المرأة في العمل ، أو أن صغار السن أكثر عرضة للجريمة من الكبار ، وأن انحرافات الأبناء هي نتيجة خطيئة الآباء ، أو أن المشكلات الأسرية تنتقل من جيل إلى آخر . يضاف إلى ذلك أن أية شواهد يمكن التوصل إليها سوف تصبح بدورها محاولات جديدة للبحث »[١] .

كذلك كتب هيرمان مانهايم Hermann Mannheim في محاولته لتقديم مسح مختصر لعلم الجريمة في أمريكا يقول : « أن اثبات الحقيقة التي مؤداها : أن السكان البيض الأمريكيين ـ لا المهاجرين ـ هم الذين يتسببون في ارتفاع معدلات الجريمة ، وأن المجتمع الأمريكي هو المسئول عن الجريمة بين الزنوج ، أكثر من الزنوج أنفسهم ، لا يعد أمراً هاما فحسب ، بل هو شيء غير مألوف ويعبر عن شجاعة فائقة . . . كما قد يحتاج الأمر إلى شجاعة غير عادية ، حينما نكشف ـ على نحو ما ذهب ادوين سذرلاند Sutherland ـ أن بعض رجال الأعمال الأمريكيين، هم في الحقيقة من المجرمين المعتادين »[٢] .

والواقع أن هذه النتائج عظيمة الفائدة ، سواء فيما يتعلق بتجنب السلطات العامة اتخاذ اجراءات علاجية غير ملائمة ، أو للتأثير في الرأي العام على المدى البعيد . لكنه من العسير أن نقول أنها تقدم أساسا ثابتا لاتخاذ خطوات عملية مباشرة نحو المشكلات . ونستطيع في الوقت الحاضر أن نميز خطين فكريين أساسيين بين الذين يعملون في الميدان ويبالغون في القيمة العملية لبحوثهم . فهناك من يرون أن دارسي الجريمة والجناح لم يفعلوا أكثر من وضع خريطة عامة تصور المجالات الرئيسية في الحياة الاجتماعية التي يمكن أن يظهر فيها الجناح ، وأن المرحلة التالية لذلك هي التفرقة بين مختلف أنماط الجناح ،

---

(١) Op. cit., p. 326.

(٢) Hermann Mannheim, « American Criminology : Impressions of a European Criminologist ». British Journal of Sociology V. (4) December .1954.

والبحث عن الاسباب النوعية المرتبطة بكل نمط منها على حدة[1] . ولا شك أن مثل هذه النظرة تنطوي ضمنيا على اعادة صياغة لتلك القاعدة التي وضعها دوركيم من أن لكل ظاهرة اجتماعية سببا وحيدا ، وأنه حينما يبدو أن للظاهرة أسبابا متعددة ، فإن ذلك دليل على أننا لسنا بصدد ظاهرة واحدة ، بل أمام ظواهر عديدة متميزة ، لكل واحدة منها سببها النوعي[2] . غير أن هذه القاعدة قد أعيد صياغتها دون اعتبار للصعوبات التي تواجهها ، أو امكانيات تطبيقها الواقعي في دراسة الجريمة والجناح . وقد ظهرت هذه الصعوبات في دراسة دوركيم الخاصة عن الانتحار ، وسجلت منذ وقت بعيد . فمن الملاحظ أولا أن هناك درجة عالية من التعسف في التفرقة التي أقامها بين النماذج المختلفة للانتحار[3] . وثانيا أن الارتباطات السببية التي أشار إليها لا يمكن بحال أن تكون مقنعة أو موثوق بها بصورة ملائمة . وهكذا يميل معظم علماء الاجتماع اليوم إلى قبول فكرة مل J. S. Mill التي تقول بأن للظواهر الاجتماعية أسبابا متعددة أكثر من اعترافهم بالنقد الذي وجهه دوركيم إلى صياغاته ، وأن الباحث في مشكلة اجتماعية قد يشعر بأنه يمكن أن يفيد من النظرية الموجهة ، أكبر من الفائدة التي تقدمها له تلك النظرية التي تشتمل على علاقة تلازمية بين الظاهرة وسببها . ولسوء الحظ أنه بالرغم من اهتمام التحليل السوسيولوجي بالعوامل والقوى والمؤثرات التي يقال أنها تكشف عن الظروف أو الشروط[4] ، إلا أنه لم يحدث سوى تقدم ضئيل في قياس هذه القوى بصورة دقيقة ، يمكن معها التنبوء . يضاف إلى ذلك أن القوى والعوامل المدروسة ، قد تكون متعددة

---

(١) See Gordon Rose, « Trends in the Development of Criminology in Britain » British Journal of Sociology IX (1) March 1958, p.62.

(٢) See : The Rules of Sociologycal Method, Ch. VI.

الواقع أن دوركيم قدم أمثلة لظواهر تبدو لها أسباب متعددة هي الجريمة والانتحار . وهو يذهب إلى « أنه إذا كان الانتحار يعتمد على أكثر من سبب واحد ، فذلك يرجع إلى وجود نماذج مختلفة للانتحار واقعيا . والأمر كذلك أيضا فيما يتعلق بالجريمة » . ولقد ظهر تطبيق القاعدة القائلة « بوجود نتيجة واحدة لسبب واحد بوضوح في دراسة دوركيم للانتحار » .

(٣) ومعنى ذلك أن هذه التفرقة ليست قائمة على الفروق الملاحظة في الظواهر المدروسة ، ولكنها تحددت من خلال تصور مسبق للأسباب المحتملة .

(٤) المثال على ذلك فكرة « الضغوط ـ المتعددة » المؤثرة في الولاء السياسي للفرد .

وغير متجانسة ، بحيث يتعذر تحليل الارتباطات المتبادلة بينها تحليلا دقيقا .

أما الخط الفكري الثاني الذي اهتم بصعوبات التفسير السببي ، فقد اقترح مدخلا مختلفا ، صاغته باربارا ووتون صياغة ممتازة في فقرة تستحق أن تقتبس كاملة على النحو التالي :

إن معظم البحوث التي سنعرض لها في الصفحات التالية ، كان يوجهها ذلك الأمل المتمثل في أن الارتباطات بين المظاهر المختلفة للباثولوجيا الاجتماعية ، وبين الظواهر الاجتماعية الأخرى ستعبر عن علاقة بين السبب والنتيجة ، وأن ذلك بدوره سوف يمكننا من معرفة الأسباب بدقة . ومع ذلك فإنه يصعب القول بأن هذا النوع من البحوث قد حقق نجاحا واضحا . ذلك أن التعميمات التي أمكن التوصل إليها كانت ضعيفة . فقليل منها هو الذي تسنده أعمال الباحثين ، بل أن تلك التي اعتمدت على هذه الأعمال كانت تكشف عن تباين كمي كبير . يضاف إلى ذلك أن معظم هذه التعميمات لا يمكن أن تعتبر أسبابا . . . وعلى العكس من ذلك يلاحظ أن سجل التجارب في التنبوء مشجع جدا وينمو نموا سريعا أيضا . ومع ذلك فإن عوامل التنبوء التي استعانت بها بعض البحوث الهامة ـ كما سبق أن لاحظنا ـ لا يمكن أن تكون أسبابا بالمعنى الذي حددناه . . . أن النتائج الثابتة والمحققة التي توصل إليها بحث مانهايم ووليكنز ، والتي ظهر منها أن الخبرة السابقة في المدارس الاصلاحية ، أو خلال فترة الاختبار القضائي ، مع التغير المستمر في العمل ، يصعب الاعتماد عليها في التنبوء بسلوك المجرمين بعد الفترة التي يقضونها في البروستالات ؛ هذه النتائج لا يمكن أن تفسر بأن الغاء المدارس الاصلاحية أو نظام الاختبار القضائي مثلا ، أو سن قانون يمنع العمال من ترك الخدمة بارادتهم ، سوف يؤدي إلى نتائج أفضل . كذلك برغم أن العوامل التي استخدمها جلوك وجلوك E. Glueck and S. Glueck جداول التنبوء (مثل تغير نظام الأسرة) قد تعتبر أسبابا للجناح ، إلا أننا ما نزال ننتظر نتائج التحقق من صدقها[1] .

(1) Glueck and E. Glueck ,500 Criminal Careers, (New York 1930) .

ويبدو أن العلوم الاجتماعية يمكن أن تنطوي على فائدة أكبر فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به في اتخاذ قرارات عملية . إذ أن التنبوء قد يكون هدفا أقل طموحا من السببية ، وهو بالتأكيد يلائم قدراتنا الحالية والوسائل الفنية المتاحة . وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نتحدث كثيرا عن أسباب بعض الأحداث الاجتماعية ، إلا أننا قد نكون في وضع يمكننا معه أن نختار من بين طائفة محدودة من القرارات أكثرها ملاءمة للتوصل إلى النتائج المرغوبة . والمبرر لذلك هو أن نطاق البدائل المحتملة محدود جدا فالعوامل التي تلقي الضوء على النجاح النسبي لبعض أساليب معاملة المذنبين - مثلا - يمكن حصرها بصورة تفوق تحكمنا في الملاحظات العديدة الضرورية للتوصل إلى معرفة أسباب ارتكاب هؤلاء الناس تلك الجرائم »[1] .

على أن بعض الدارسين الاجتماعيين قد توصلوا إلى نتائج مماثلة . فقد أقام سارجانت فلورينس P. Sargant Florence تفرقة بين العلم التطبيقي والبحث الاجرائي ، حيث كتب يقول : « حينما يطلق على علم معين أنه تطبيقي ، فنحن نفترض أننا استطعنا اقامة بناء لنظرية عامة ، أو مبادىء مذهب محدد بواسطة العلم النظري ؛ وهي بالتالي على درجة عالية من الثبات . . . ومن ثم فإننا نهتم فقط بتطبيق هذه النظرية العامة عن طريق الاستنباط على حالة خاصة . . . أما البحث الاجرائي - من ناحية أخرى - فهو لا يفترض بالضرورة أية نظرية ، أو مبدأ ثابت يمكن الاستنباط منه ؛ ذلك أن التعريف الاصطلاحي للبحث الاجرائي بأنه استخدام المنهج العلمي ، من أجل وضع أساس تحليلي وموضوعي يعتمد عليه المنفذون في قراراتهم (أنظر التقرير الأول للجنة الكفاية الانتاجية في الصناعة ١٩٤٩ ، ص ١٧) يؤكد تأكيدا واضحا على المنهج أكثر من النظرية »[2] . كذلك طالب وليكنز L. T. Wilkins - الذي اشترك مع مانهايم في الدراسة التنبؤية عن التدريب في البروستالات - بتوسيع نطاق مناهج

---

(١) Op. cit., pp. 323 - 25.

(٢) P. Sargant Florence, « Patterns in Recent Social Research », British Journal of Sociology 1 (3), September 1950.

التنبوء في البحث الاجرائي[1] .

وليست هناك ضرورة لاختيار أحد المدخلين واستبعاد الآخر تماما . إذ أن البحث يمكن أن يستعين بكلا الخطين الفكريين . غير أن هناك حاجة إلى ايضاح نقطتين أخريين فيما يتعلق بالأهمية النسبية لهما في الاستراتيجية العامة للبحث : الأولى أن البحث الاجرائي ليس هو علم الاجتماع التطبيقي ، فهو اجراء يعتمد على الخبرة العملية والمعرفة العامة ، أكثر من اعتماده على معرفة سوسيولوجية متخصصة ، أو على الطريقة السوسيولوجية في التفكير . أما علاقته بعلم الاجتماع فتتمثل أساسا في استخدام أساليب البحث ، والطرق الاحصائية الشائعة في البحوث السوسيولوجية[2] . ولهذا فهو يستطيع القيام بدوره دون اعتبار للنظريات أو الأوصاف السوسيولوجية (والسيكولوجية) . إلا أن ذلك أمر غير مرغوب فيه من الناحيتين النظرية والعملية معا . ففي هذه الحالة لن يكون « ضوء العلوم الاجتماعية ساطعا » ، على نحو ما أشارت باربارا ووتون ، بوصفها ترشد القرارات العملية ، وإنما سوف يزداد الاعتماد أكثر فأكثر على بعض أساليب البحث ، ويصبح دور العلوم الاجتماعية (كبناء نظري وصفي) محدودا جدا . كذلك سنلاحظ أنه حتى بالنسبة للتوجيه العملي لن يكون اسهام البحث الاجرائي - في صورة دراسات تنبؤية على الأقل - كبيرا كما ذهب البعض ، ذلك أن النجاح أو الفشل في التنبوء بأفعال معينة ، تشهد على ذلك دراسة التدريب في البروستالات ، التي أشارت إليها ووتون بصفة خاصة . فلقد استمرت المشكلة الاجتماعية للذين فشلوا في هذه التدريبات ، كما أن التنبوء الصادق بالفشل فيها لم يقدم أية دلائل على أسبابه ، وبالتالي لم يساعد في التوصل إلى العلاج الملائم .

والملاحظة الثانية أن محاولات صياغة تفسيرات سببية للجريمة والجناح قد خلصت إلى عوامل غير متجانسة ، ومن ثم ظهرت تفسيرات تشير إلى طائفة من الخصائص النفسية الفردية (مثل التقلب المزاجي والتخلف العقلي) وإلى مجموعة

(1) Some Developments in Prediction Methodology in Applied Social Research », British Journal of Sociology, VI (4) December 1955.

(2) سنرى فيما بعد أنه غالبا ما ينظر إلى علم الاجتماع التطبيقي في ضوء منهج البحث .

متنوعة من الظروف الاجتماعية (مثل الطلاق ، والرعاية الأبوية ، والبيئة الاجرامية) . ونستطيع أن نلمس في هذا الميدان بالذات ، ذلك الاهتمام بالمشكلة العامة الخاصة بالعلاقة بين التفسير النفسي والسوسيولوجي . غير أنه لا توجد سوى بعض أعمال قليلة اهتمت بصياغة هذه المشكلة صياغة واضحة ، بل لا توجد على الاطلاق - فيما أعلم - أية دراسة استعانت بنموذج نظري يؤلف بين بيانات سوسيولوجية وسيكلوجية .

أما الميدان الثاني للبحث التطبيقي الذي أرى الاهتمام به فهو ميدان العلاقات الصناعية . ولقد كان الهدف الرئيسي للبحوث في هذا الميدان هو اكتشاف أسباب الصراع الصناعي في المشروعات الخاصة وعلى النطاق القومي ، بالاضافة إلى المعوقات الأخرى للكفاية الانتاجية مثل ارتفاع معدلات الغياب ، والمرض ودوران العمل . وقد ظهرت في هذا الميدان أيضا نفس الصعوبات التي واجهت دراسة الجريمة والجناح ، لكن هناك صعوبات أخرى ترجع إلى تشعب المشكلات الصناعية .

غير أنني قبل أن أتناول هذه المسائل، أود أن أناقش نقطة أشرت إليها من قبل ، وهي أن الاسهام الأساسي لعلم الاجتماع يتمثل في مهارة البحث . ويبدو ذلك بوضوح في علم الاجتماع الصناعي بصفة خاصة . فقد لاحظ عدد ممن اشتركوا في المسح الحديث للبحوث السوسيولوجية في الصناعة[1] « أنه لا شك في أن عالم الاجتماع - حينما تستعين احدى المنشآت بخدماته - يظهر بمظهر الشخص المدرب على استخدام أدوات معينة (مثل المقابلة) ، أو أنه في الحقيقة ذلك الشخص القادر على أن يكون محايدا ازاء الجميع ، أكثر مما تتوفر لديه معرفة خاصة قابلة للتطبيق »[2] . ويرتبط ذلك ارتباطا واضحا بالقضية التي أثارتها باربارا ووتون والتي ذهبت فيها إلى أن اسهام العلوم الاجتماعية في الحياة العملية يتمثل في تأكيد الاتجاه العلمي ، وفي استخدام بعض الأساليب الفنية

(١) René Clémens et Pol Evrard, « La Connaissance sociologique et son application à la vie industrielle », Transactions of the Fourth World Congress of Sociology, II pp.1 - 12.

(٢) Op. cit., p.3.

للبحث . والواقع أن هذا التصور واسع الانتشار . ففي مجال البحوث الطبية - مثلا - يذهب البعض إلى أن « كثيرا من الأطباء يقتربون من علماء الاجتماع ، حين ينظرون إليهم على أنهم أشخاص على درجة عالية من المهارة في فن المقابلة وتقييم استمارات البحث »[1] . غير أن هذا الاسهام لا يمثل سوى جانب محدود فقط من علم الاجتماع التطبيقي ، خاصة وأن أساليب البحث هذه تستخدم في كافة العلوم الاجتماعية . ولقد أشار كل من كليمنز R. Clémens وايفرار Evrard إلى هذه الحقيقة . فبينما اعترفا بوجود حالات محدودة فقط لتطبيق مبادىء علم الاجتماع تطبيقا ناجحا في حل مشكلات معينة ، حاولا أن يوضحا اسهام علم الاجتماع الصناعي التطبيقي في النهوض بالتنظيم . ولهذا الاسهام جانبان : أولا : دراسات البناء الاجتماعي لمشروعات العمل ، بحيث تساعد في تطوير نظام السلطة والاتصال وبناء جماعات العمل ، وثانيا : البرامج التدريبية للمديرين والمشرفين . وقد اعتبر كليمنز وايفرار الاسهام الثاني يمثل أكثر التطورات نجاحا . « إذ أننا نستطيع أن نلمس نتائج المحاولات الجادة لتطبيق علم الاجتماع بصورة منظمة في مجال تدريب أولئك الذين يشغلون أوضاع السلطة في الحياة الصناعية ، ذلك أن البرامج التدريبية العديدة للمديرين والفنيين ، والمشرفين ، وقادة النقابات ، تمثل أهم عوامل التغير الاجتماعي في الصناعة الحديثة »[2] . على أن هذا التقييم الايجابي لا يحظى بموافقة عامة . فقد كتب وليم فوت وايت W. F. Whyte يقول : « أن من المؤكد أنه قد حدثت تغيرات هامة في العلاقات الانسانية في الصناعة ، لكن ليست لدينا مبررات كافية تدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذه التغيرات قد تحققت نتيجة للبحث والتدريب المعتمد عليه . إذ أن هناك مئات الآلاف من برامج العلاقات الانسانية في الصناعة ، ولست أعرف أكثر من اثنين فقط هما اللذان خضعا لتقويم حقيقي يرتكز للتدريب الدولي[*] ، حيث كات استجابات العمال لرؤسائهم الذين تلقوا هذا التدريب أكثر سلبية بعد البرنامج ، إذا ما قورنت

---

(١) Mary E. W. Gross and George G. Reader, « Collaboration Between Sociologist and Physician », SocialProblems 4 (1) July 1956.

(٢) Op. cit, p.3.

(*) International Harvester Programme.

باتجاهاتهم قبل تطبيقه . أما الحالة الثانية فيمثلها ديترويت ايدسون Detoit Edison حيث يلاحظ أن الخسارة المسجلة التي حققها أحد الأقسام ، كانت تفوق المكاسب التي حققها القسم الآخر[١] .

ويرى وايت أن عدم ملاءمة البحث التطبيقي في الصناعة ترجع إلى الفشل في ادراك السياق الاجتماعي الأشمل للمشكلات الصناعية . كذلك أشار جورج فريدمان G. Friedmann الذي قدم اسهاما واضحا في دراسة مشكلات العمل الصناعي في علاقتها بنماذج مختلفة للانساق الاجتماعية والسياسية - إلى انتقادات مماثلة . فمن بين الصعوبات الرئيسية للبحث التطبيقي في هذا الميدان تلك التي ترجع إلى الحقيقة التي مؤداها : أننا حينما ندرس أسباب مشكلة عملية معينة ، نواجه بشبكة من العوامل المتداخلة ، تتعدى نطاق الموقف المحدد الذي تظهر فيه المشكلة ذاتها . فدراسة معوقات الانتاجية ، أو مقاومة التغير التكنولوجي ، أو أساليب رفع مستوى كفاءة الادارة ، أو التخفيف من الصراعات الصناعية أو منعها أو حلها سلميا ، تدفعنا بالضرورة إلى الاهتمام بتساؤلات أخرى أشمل منها تتعلق بنظام الملكية ، والتدرج الاجتماعي ، والحراك المهني ، وبناء الأسرة والأيديولوجيات ، والتقاليد الثقافية السائدة[٢] . يضاف إلى ذلك أننا حينما ندرس شبكة العوامل المتداخلة هذه ، قد لا نكشف فقط عن تعقد الأسباب المؤدية إلى مشكلة اجتماعية بعينها ، ولكننا سوف نوضح الارتباطات بين المشكلات الاجتماعية . فقد يتطلب حل مشكلة معينة - مثلا - أن نبدأ أولا بحل مشكلات أخرى ، أو أن حل احدى المشكلات قد يعوق حل مشكلة غيرها ، أو يؤدي إلى ظهور مشكلة جديدة .

---

(١) William F. Whyte, « Problems of Industrial Sociology », Social Problems 4 (2) October 1956. pp. 148 - 60.

يوضح هذا المقال بصفة عامة مشكلات البحث التطبيقي ، ويقدم بعض الاقتراحات الهامة لاجراء دراسات أكثر فعالية .

(٢) بالرغم من أن هذا التشعب يظهر بوضوح في حالة المشكلات الصناعية ، إلا أننا نستطيع أن نكشف عنه أيضا في مجالات أخرى . فقد تتأثر معدلات الجريمة والجناح في المجتمع بأسلوب الحياة السائد الذي يؤكد بقوة بالغة المنافسة الاقتصادية ، والانجاز الفردي في ضوء الثروة ، أو عدم ملاءمة فرص التعليم العام .

واذن فحينما يحاول عالم الاجتماع تطبيق معرفته عليه أن يواجه نـوعين من الصعوبات : أولا : تلك التي تتعلق باقامـة ارتباطـات سببية محـددة ، وثانيـا : تحديد المشكلة تحديدا لا يعزلها كثيرا عن علاقاتها بالملامح العامـة الرئيسيـة للبناء الاجتماعي والثقافي . وأنني أعتقد أن بحث هاتين المشكلتين سـوف يجعلنا نسلم بوجود نماذج مختلفة للمشكـلات الاجتماعيـة سواء من حيث أهميتهـا أو امكانيـة التوصل إلى حلول لها . فهناك بعض الشـرور الاجتماعيـة ـ مثلا ـ التي لا يمكن تجنبها أو استئصالها تمامـا . فقد ذهب دوركيم إلى أن الجـريمة ظـاهرة طبيعيـة في المجتمعـات الانسانيـة نستطيـع التخلص منها إلى حـد مـا عن طـريق الضـوابط الاجتماعية والجزاءات العقابية ، تؤدي أيضا إلى تحطيم بعض القيم الاجتماعية الراسخة ، هـذا فضلا عن أن لكـل مجتمع معـدله الـطبيعي الخاص للجـريمة . وربما نستطيـع تفسير ارتفـاع معدلات الجـريمة والجنـاح في المجتمعات الصنـاعية الحـديثـة ، بـأنـه يشـير إلى الضعف النسبي للضبط الاجتمـاعي في هـذه المجتمعـات . وبالمثـل يمكن تفسير ارتفـاع معدلات الـطلاق ـ في جانب معـين ـ باعتباره نتاجا لسعي الأفراد نحو تحقيق غايات أخرى ـ مثل الحرية الشخصيـة ، والحب الرومانسي المثالي ـ التي تعد في ذاتها غايات مرغوب فيها . كذلك يمكننـا أن ننظر إلى كثير من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المختلفة في الوقت الحاضر ، بوصفها مصاحبات لعمليات التصنيـع والتحضر التي تؤدي إلى اضطراب النظام القائم . على أن ذلك كله لا يجب أن يجعلنا نخلص إلى نتيجـة مؤداهـا : أن البحث السوسيـولوجي في هـذه الحالات عـديم الجـدوى ، إذ أن الدراسات السـوسيولـوجية قـد تشجع عـلى ظهور اتجـاه أكثر واقعيـة نحو هـذه المشكـلات ، وتحول ـ بصفـة خاصـة ـ دون الأحكام الأخـلاقية المتـطرفة ، التي غالبا مـا تبالـغ في الصعوبـات ؛ كما قـد تساعـد هذه الـدراسات كـذلك ـ عـلى الأقل ـ في اقتراح أساليب القضاء على هذه الشرور دون أن يؤثر ذلك تأثيرا سيئا في القيم الاجتماعية الأخرى وتقدم طرقا أكثر فعالية لمواجهة النتائج المترتبـة على ذلـك . وهكذا سيهتم علم الجـريمة الحـديث بأسـاليب مقاومـة الجريمـة والجناح وبالطريقة الأكثر نجاحا في معاملة المذنبـين . وتهدف دراسـات الزواج والأسـرة إلى كشف العوامل التي يمكن أن تتسبب في الصـراع الزواجي والـطلاق ، والتي يمكن الاستعانة بها في الاستشارات الزواجية ، والأساليب الأخرى التي تستهدف

التقليل من حدوث هذه المشكلات ، أو حلها دون أن تنهار الأسرة .

وهناك مشكلات اجتماعية أخرى يمكن حلها ، أو هي تمثل خطرا داهما على المجتمع الانساني بحيث يتعين التوصل إلى حل جذري لها . ونجد في الفئة الأولى منها مشكلة الفقر في البلاد المتخلفة اقتصاديا . وهنا يتطلب الحل من عالم الاجتماع أن يبدأ أولا بدراسة الوقائع ، لكي يتمكن من كشف عامل أو مجموعة عوامل تسبب المشكلة . وقد يكون من العسير - في حالات أخرى - معرفة الأسباب ، لكن البحث السوسيولوجي سوف يساعد على الأقل في القضاء على تلك المعتقدات الخاطئة حول الأسباب ، وتقديم وصف كاف لموقف المشكلة ، بحيث يسهم ذلك في ترشيد علاجها . والواقع أن تجريب وسائل مختلفة للعلاج ، وتقييم نتائجها بعناية - بالاضافة إلى البحث الاجرائي - يمكن أن يساعد على حل المشكلة أو السيطرة عليها ، وحتى وإن كنا لا نزال نجهل أسبابها إلى حد كبير . أما الفئة الثانية من المشكلات الداهمة ، فيمكن أن نقدم أظهر مثال لها في عصر الأسلحة النووية الذي نعيشه ، وهي مشكلة الحرب . وليس هناك من يستطيع الزعم بأن عالم الاجتماع وحده أو عالم الاجتماع والنفس معا سوف يقدمان حلا شاملا لهذه المشكلة . كذلك لا يعترض أحد على أن الحرب بالأسلحة النووية سوف تكون دمارا ، أو أنها من المحتمل أن تقضي تماما على البشرية ، ومن ثم يمكن أن تسهم البحوث الاجتماعية والنفسية - على الأقل - في معرفة الأسباب المؤدية إلى تطور مواقف التوتر والصراع ، وبالتالي تساعد القادة المسئولين على تجنبها . كما يتعين على علماء الاجتماع - نتيجة لذلك - أن يبذلوا جهدا غير عادي في بحث مشكلات الحرب والسلام ، وأن ينشروا نتائج بحوثهم على أوسع نطاق ممكن . ومن المؤسف حقا أن فئة قليلة جدا منهم هي التي اهتمت بهذا العمل[1] ، برغم الصعوبات التي تواجهه . فهو عرضة للتأثر بالنزاع السياسي ، كما يصعب إلى حد كبير اخضاع هذه الظواهر للتصميم الدقيق للبحث المستخدم بتوسع في الوقت الحاضر .

---

(١) انظر الاسهامات الرئيسية في هذا الميدان :

Erich Fromm, May Man Prevall ? An Enquiry into the Facts and Fictions of Foreign Policy (N. y. 1961) and R. Aron, Paix et Guerre entre les Nations (Paris, 1962).

إن هذا المثال الأخير قد كشف بوضوح عن خاصية حاولت التعبير عنها بجلاء في مواضع متفرقة من هذا الفصل والفصل السابق. فعالم الاجتماع نادرا ما يستطيع التوصل إلى حل مباشر للمشكلة ، أو اقتراح سياسة ملائمة تماما ، حتى وإن كان يعلم الأخطاء بدقة . ذلك أن كل حل لمشكلة ، أو وضع سياسة معينة ، هو قرار سياسي ، يعبر عن ارادة جماعة خاصة لتغير أسلوب معين للحياة أو الاحتفاظ به مستقرا ، والتعرف وفقا لمثاليات اجتماعية خاصة . واذن فعالم الاجتماع يمكن أن يقدم المعلومات ، ويوضح سياق المشكلات ، ويشير إلى الأسباب والظروف ، ويكشف عن فوائد ونفقات ضروب السلوك البديلة . وقد تؤثر دراساته في المدى البعيد ـ وإن كنت متأكدا من ذلك ـ في المثاليات الاجتماعية ذاتها ، غير أن القرارات السياسية في نهاية الأمر تستند إلى الحكم ، أو الحكمة السياسية والمصالح . ولهذا فإن أي اعتراض آخر يحاول أن ينسب إلى علماء الاجتماع دور فلاسفة الملوك في صورة حديثة ، يمثل عودة إلى الأوهام التي تنطوي عليها السياسة الوضعية عند كونت .

ولعله من الملائم في نهاية هذا الكتاب ، أن أبدد أي تصور خاطىء لقيمة علم الاجتماع بوصفها ترجع إلى تطبيقاته المختلفة في الحياة العلمية ، التي أوضحناها فيما سبق . إنني لا أستطيع الاجابة عن التساؤل الذي مؤداه : ما هو استخدام علم الاجتماع ؟ بأكثر من أنه يوسع دائرة تعاطفنا وتخيلنا ، ويزيد من فهمنا لكائنات انسانية أخرى خارج النطاق الضيق للعصر الذي ننتمي اليه أو الموقف الاجتماعي المحدود ، بدلا من أن أذهب ببساطة إلى أنه يقدم أساليب اكتشاف علاج الأمراض الحالية . لكن هذه الأهداف كلها ليست متعارضة تماما . وربما كانت ذات أهمية عملية واحدة على المدى البعيد . ولهذا فإن معظم علماء الاجتماع يشعرون في كل مجالات عملهم ، بأنهم يقدمون اسهاما من أجل النهوض بالحياة الاجتماعية .

قراءات مقترحة

أشرت في المتن إلى أن التراث المتعلق بعلم الاجتماع التطبيقي ليس وفيرا . ومع ذلك فباستطاعة القارىء أن يرجع إلى المؤلفات والدوريات التالية :

E.Raab and G.J. Selznick, maior social problems (New york, row, Peterson and co; 1959).

Transactions or the fourth world congress of sociology, vol. II (London, international sociological association, 1959).

R.M. Titmuss, essays on «The welfare state» (London, allen and unwin, 1958).

Social problems (published by the society for the study of social problems, 1953, on aards).

يمكننا أن نجد استعراضا جيدا للبحث الاجتماعي التطبيقي ، وعلى الأخص في مجال الجريمة والجناح في :

Barbara Wooton, social science and social pathology (London, allen and unwin, 1959).

إذا أراد القارىء مناقشة عامة مفيدة للتخطيط الاجتماعي فيمكن الرجوع إلى أعمال المؤتمر الدولي الرابع لعلم الاجتماع . انظر :

Transactions or the fourth world congress of sociology, vo. II.

وللتعرف على الجوانب المختلفة للتخطيط والسياسة الاجتماعية في الهند يمكن الرجوع إلى المؤلفات التالية :

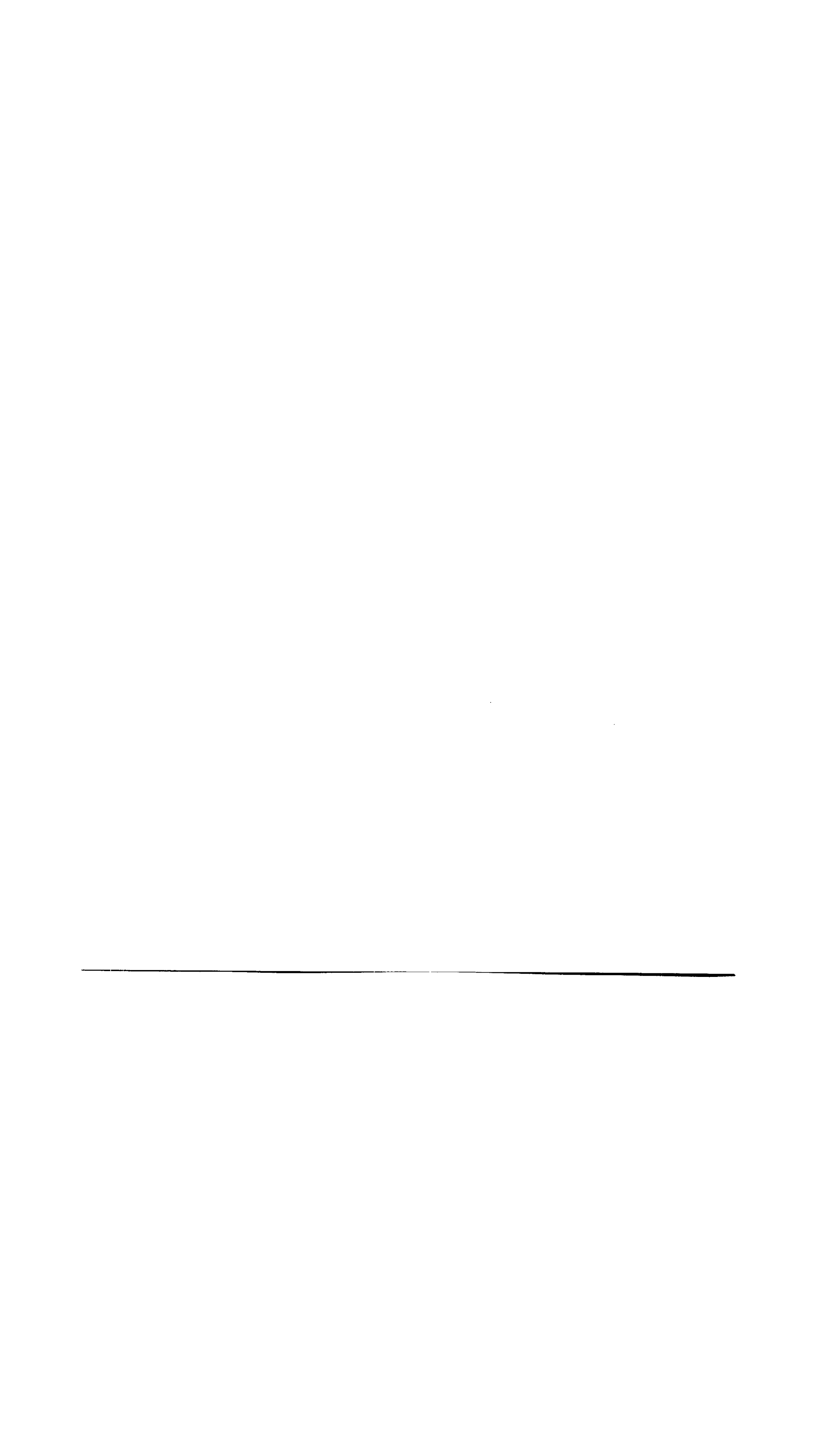
S.C. Dube, India's changing villages (London, rotledge and kegan paul, 1958).

Report of a seminar on some aspects of social planning (Agra, institute of social sciences, 1960).

R.N. Saksena (ed.) socilology, social research and social problems in India (Bombay, Asia publishing house, 1961).

الباب الثالث

الانثروبولوجيا والتغير الثقافي



الفصل العاشر

مشكلات التغير الثقافي (*)

أولا ـ طبيعة المشكلة :

فرغنا الآن من عملية تعريف الثقافة ووصفها التي بدأناها في الفصل الرابع من هذا الكتاب . ولا شك أن وصفنا للثقافة ليس شاملا في كثير من جوانبه ، ذلك أننا قد اقتصرنا على تناول المفاهيم الرئيسية ، ملقين عليها القدر الكافي من الضوء ، لكي نعطي للقارىء فكرة عن تنوع السلوك الانساني الذي يكاد لا يحده حد . كما لاحظنا أن كل مجتمع انساني ، متعلما كان أو أميا ، يتميز بثقافة خاصة تحكم سلوك أعضائه من حيث علاقتهم ببيئتهم ، وعلاقات التفاعل الاجتماعي التي تتم بينهم ، وعلاقتهم بعالم ما فوق الطبيعي .

وقد أوضحت تعريفات الثقافة التي ناقشناها أن جزءا من الثقافة على الأقل يتصف بأنه تقليدي . والواقع أن هذه السمة كامنة في الحقيقة التي مؤداها أن الانسان يتعلم الثقافة « كعضو في المجتمع » . أي أنه يتعلمها من الأعضاء الآخرين في الجماعة الاجتماعية . ومن هنا فإن الثقافات قد تعتبر أشياء ثابتة مستقرة . بل أننا نجد في كل ثقافة لدينا عنها تاريخ أو آثار أن هناك بالفعل

(*) ترجم هذا الفصل الدكتور محمد الجوهري عن المصدر التالي :

Palph L. Beals and harry hoijer, an introduction to anthropology, fourth edition, the macmillan company, New York, 2nd printing, 1972, pp.574-599.

بعض العناصر الثقافية التي تظل متصلة عبر الزمان . ولكننا لاحظنا خلال الفصول السابقة حقيقة أخرى على نفس القدر من الوضوح ، وهي أن الثقافات ليست ساكنة ولا ثابتة على الاطلاق .

وتبدو هذه الحقيقة واضحة بجلاء حتى بالنسبة لأقل الملاحظين خبرة . إذ نجد ـ على سبيل المثال ـ أن أجدادنا كانوا يأتون بعض أساليب السلوك المختلفة « البالية » بعض الشيء ، التي تتضح في أزيائهم ، وفي كلامهم ، وفي عاداتهم الاجتماعية . وتمدنا الكتب ، والصحف ، والصور القديمة بنفس الشواهد . ومن أطرف نماذج التغير الثقافي أن تطالع الاعلانات في الصحف والمجلات القديمة . صفوة القول أنه تماما كما تختلف الثقافات المعاصرة عن بعضها ـ في قليل أو كثير من السمات ـ بسبب تباعدها المكاني ، كذلك الحال بالنسبة للثقافة الواحدة التي تختلف اختلافا طفيفا من جيل إلى آخر ، على حين يزداد هذا الاختلاف من قرن إلى آخر ، ويظل يزداد حدة كلما تباعدت عن بعضها الفترات الزمنية التي نقارن بينها . والثقافات لا تتغير بالطبع بنفس السرعة ، فمن الممكن أن تشهد احدى الحقب تغيرات كبرى في ثقافة معينة ، وتغيرات شديدة الضآلة في ثقافة أخرى . ومن أهم المشكلات التي تواجه الأنثروبولوجي ، بل والمشتغلين بالعلوم الاجتماعية على العموم ، تحليل وتصنيف البيانات الثقافية من أجل الوصول إلى فهم أفضل لظواهر التغير الثقافي والثبات الثقافي .

وقد أدى ظهور التحليل الوظيفي والبنائي في ميدان الأنثروبولوجيا منذ ثلاثينات هذا القرن إلى رفض العوامل التاريخية ، ورفض الاتجاهات التطورية والتاريخية ، كما تجاهل ظاهرة التغير الثقافي . وكانت تلك الدراسات الوظيفية تصف نفسها بفخر بأنها دراسات آنية Synchronic ، أي أنها تدرس الثقافة الواحدة أو مجموعة الثقافات في لحظة زمنية معينة . أما الدراسات التاريخية فكانت توصف أنها دراسات تتابعية Diachronic . وكانت الدراسات التاريخية في الأنثروبوبولوجيا تعتبر دراسات تخمينية ولا يمكن الركون اليها . ولذلك فلا يمكن استخدام الوقائع التاريخية إلا إذا كانت محققة وثابتة . ولكن لا شك أن هذه الأفكار المتطرفة قد تغيرت تغيرا جذريا في السنوات الأخيرة . فقد تخلت

العلوم الطبيعية منذ أمد بعيد عن تصورات القرن التاسع عشر عن العلم باعتباره بحثا عن قوانين ثابتة لا تتغير . وأصبحت تلك العلوم اليوم تسلم بأن معظم النتائج التي تنتهي اليها انما هي قضايا احتمالية . ويصدق نفس الكلام بطبيعة الحال على الدراسات الآنية والتتابعية في العلوم الاجتماعية . وأصبح الأمر الأكثر أهمية هو ما إذا كانت الدراسات وصفية أو تفسيرية ، أو ما إذا كانت دراسة تخصيصية أو تعميمية . فالدراسات الآنية والتتابعية يمكن أن تنتمي إلى كلا النوعين .

والدراسات الآنية تؤكد أو تفترض سلفا وجود الثبات الثقافي . وسوف نستطرد فيما بعد تفصيل الفروق بينهما ، ولكننا نكتفي هنا بالقول مؤقتا أن جميع دراسات التغير الثقافي دراسات تتابعية ، لأنها تغطي فترة زمنية معينة . على أننا يجب ألا ننظر إلى الدراسات الآنية والتتابعية كمناهج متعارضة في دراسة الثقافة . ذلك أن الثبات والتغير معا من سمات أي ثقافة . فالدراسة الآنية يمكن أن تتناول - مثلا - العلاقة بين نسبة الأسر في ثقافتنا التي تسيطر عليها النساء وعلاقة ذلك بالانتماء السلالي ، أو الفقر ، أو الأداء الوظيفي لبرامج رعاية الأطفال المحتاجين . ولكن ما أن يتحول اهتمامنا إلى النسب المتغيرة لمثل هذه الأسر ، حتى تتحول الدراسة حتما إلى دراسة تتابعية .

ثانيا - الاختراع والانتشار :

من الممكن - كما لاحظنا في الفصل الرابع - التمييز بين مصطلح ثقافة وعبارة ثقافة معينة تمييزا جزئيا على النحو التالي : يشير مصطلح ثقافة إلى مجموع مخططات الحياة التي يمارسها الانسان في كل مكان وزمان ، على حين أن عبارة ثقافة معينة تشير إلى مجموعة بعينها من مخططات الحياة موجودة في مجتمع معين في مرحلة معينة من مراحل تاريخه . وهذا التمييز على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لدراسة التغير الثقافي . لأنه من الواضح أن التغير في ثقافة ما لا يمكن أن يحدث إلا عن طريق الاختراع ، كأن يصبح أحد التجديدات في ميادين التكنولوجيا ، أو التنظيم الاجتماعي ، أو الدين ، أو اللغة جزءا من التراث الثقافي للانسان ككل . ونلاحظ - من ناحية أخرى - أن التغير في ثقافة ما يمكن أن ينشأ اما

نتيجة اختراع يتم داخل مجتمع معين ، أو نتيجة اتصال بين المجتمعات وما ينشأ عن هذا الاتصال من استعارة أو انتشار عنصر ثقافي معين من مجتمع إلى آخر .

من الواضح اذن أن كل نمط ثقافي ، سواء كان يتضمن تقنية معينة ، أو أسلوبا من أساليب السلوك مع الأقارب ، أو طريقة معينة في الحديث ، أو شكلا من أشكال العبادة الدينية ؛ من الواضح أن كل نمط من هذا ، وكذلك كل نتاج لتلك الأنماط يرجع في أصله إلى عملية اختراع قدمه شخص معين في مكان معين . وعلى الرغم من أن بعض الأنماط والمنتجات الثقافية تظل بالتأكيد داخل حدود ثقافتها الأصلية ، ولا تتعرض الا لتغيرات بطيئة عبر الزمن ، فإنه من المؤكد بنفس الدرجة أن أنماطا ومنتجات ثقافية أخرى تنتشر من ثقافتها الأصلية إلى الثقافات المجاورة . ومن ثم فهي لا تخضع للتغيرات التي يحدثها فيها الزمن فحسب ، وانما تخضع كذلك لتغيرات متنوعة تدخلها عليها الثقافات المختلفة التي دخلت اليها . فالاختراع والانتشار ، اذن ، من العناصر الأساسية في دراسة التغير الثقافي .

وتنقسم الاختراعات إلى نوعين رئيسيين : الاختراعات الأولية أو الأساسية ، وهي تلك التي تقوم على اكتشاف عنصر جديد ، والاختراعات الثانوية أو التحسينية ، وهي تلك التي تقوم على مجرد تطبيق (جديد) لمبدأ معروف من قبل . فالقوس يمثل اختراعا أساسيا : فقد حدث أن اكتشف شخص ما ، ربما عن طريق الصدفة ، أنه إذا ثنيت قطعة رفيعة من الخشب عن طريق توصيل حبل بين طرفيها ، فإنها تمثل مصدر قوة لم يكن معروفا من قبل . ونحن لا نعرف متى ولا أين تم صنع أول قوس (ويحتمل أن يكون هذا قد تم في مكان ما من العالم القديم قرب نهاية العصر الحجري القديم) ، ولا نعرف كيف استخدام المخترعون الأصليون تلك الأداة الجديدة . ولكنه من الواضح ، من واقع التاريخ الذي أعقب ذلك ، أن فكرة القوس طبقت في صورة عديد من الاختراعات الثانوية . ومن هذه الاختراعات استخدام القوس في دفع السهام ، والقوس الثاقب الذي يستخدم في عمل الثقوب ، أو توليد النار عن طريق الاحتكاك ، وكذلك القوس الموسيقي ، وسائر الأدوات الأخرى (كالهارب Harp ، والبيانو ، والكمان ، والبانجو) التي تستخدم حبلا مشدودا

لاصدار نغم موسيقي . وبنفس الطريقة أدى اكتشاف البخار المتولد عن غليان الماء ، والبخار المتولد عن احتراق البنزين ، والكهرباء كمصادر جديدة للطاقة إلى خلق عدد كبير من الآلات وأدوات النقل الحديثة .

إن القول المأثور بأن « الضرورة أم الاختراع » هو ككثير من الأقوال الأخرى فيه من الصدق أقل مما فيه من الفساد . حقيقة أننا نجد ـ وخاصة في مجتمعاتنا المعاصرة ـ أن كثيرا من الاختراعات الثانوية ، بل بعض الاختراعات الأساسية كذلك ، هي ثمرة البحوث والتجارب الموجهة عمدا . إلا أن هذا الوضع نادر في سائر المجتمعات الأخرى ، وهو لم يعرف في مجتمعنا إلا مؤخرا فقط . والأرجح أن معظم الاختراعات التي صنعها الانسان قد تمت بطريق المصادفة البحتة ، كنتائج غير متوقعة لبعض الأفعال ، وربما للعب ببعض المواد والأدوات . ومن الظواهر التي نلاحظها في جميع المجتمعات أن الحرفيين المهرة كثيرا ما يتسلون باستكشاف امكانيات الأدوات والوسائل التي يستخدمونها عن طريق محاولة التأليف بين الوسائل بطرق مختلفة ، ومحاولة تعجيل نتائجها وتحسينها . فهذا النوع من الفصول ، علاوة على الخبرة والمهارة التي تعرفها الحرفة ، وليس الضرورة ، هو الذي يؤدي إلى ظهور الاختراعات الأساسية . وقد يؤدي كذلك إلى تطبيق المبادىء المعروفة في استخدامات جديدة .

وباستثناء الاختراعات الكثيرة التي لدينا معلومات وافية عنها في التاريخ الحديث لثقافتنا ، فليست لدينا سوى معلومات ضئيلة للغاية عن أصول الاختراعات الأساسية التي شهدها التاريخ الانساني . فمعلوماتنا عامة كل العمومية عن تاريخ سيطرة الانسان على النار واستخدامه للقوس في استخداماته الكثيرة ، والأساليب الفنية التي تقوم عليها الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة ، وغيرها كثير من الاختراعات الرئيسية التي تنهض عليها ثقافاتنا المعقدة الراهنة ـ بما فيها العجلة ، والقواس ، والتقويم ، والكتابة ، وطرق تربية الحيوان والنبات ، وطرق تصنيع المعادن ـ كل ما نعرفه عنها أنها قد حدثت في مكان ما في الشرق الأدنى والمناطق المحيطة في فترات متباينة تتراوح بين سنة ١٠,٠٠٠ قبل الميلاد وبداية التاريخ المسيحي . وقد انتشرت هذه الاختراعات من مكان نشأتها إلى أن وصلت الأماكن التي تنتشر فيها حاليا ، مارة أثناء ذلك بعديد من

التغييرات والتعديلات والتحسينات بواسطة اختراعات أخرى ثانوية .

على أننا يجب ألا نفترض أن جميع الاختراعات قد تمت في العالم القديم فقط . إذ نجد أن الهنود الحمر الأمريكيين ـ وخاصة هنود المكسيك ، وأمريكا الوسطى ، وبيرو ـ قد توصلوا إلى طرق تربية النباتات ، وطرق تصنيع المعادن ، والكتابة ، والتقويم (وذلك على سبيل المثال لا الحصر) بشكل مستقل تماما عن أبناء العالم القديم . وحدث بعد عام ١٤٩٢(*) أن دخلت كثير من منتجات اختراعات العالم الجديد إلى ثقافات العالم القديم وتكاملت معها . من هذا مثلا دخول محاصيل الذرة، والفول ، والقرع ، وكثير من محاصيل العالم الجديد إلى الثقافات الزراعية الراقية في أوروبا ، وآسيا ، وأفريقيا . كما عرف العالم القديم بعد ذلك التاريخ طرق تشغيل البلاتين . ومن هنا فإن الثقافة التكنولوجية المعاصرة ـ كما تتمثل في الثقافات الأوروبية والأمريكية المعاصرة ـ لها تاريخ معقد ، لأن العناصر المكونة لها ترجع إلى مصادر متباينة أشد التباين ، ومنتشرة في جميع أنحاء العالم .

على أن الأنثروبولوجيين لا يعجزون فحسب عن أن يحددوا طريقا دقيقا لزمان ومكان ظهور كثير من الاختراعات ، وانما ما زال أمامهم الكثير الذي يجب أن يعرفوه عن عمليات الاختراع والانتشار ، وعلاقة هاتين العمليتين بالتغير الثقافي . وقد شهد الشرق الأدنى ـ كما رأينا ـ عددا كبيرا من الاختراعات الأساسية في فترة من فترات تاريخه ، وذلك في ميدان التكنولوجيا ، صحبتها بعض التجديدات الرئيسية في ميدان التنظيم الاجتماعي والسياسي ، والدين ، وعدد كبير من العناصر غير المادية للثقافة . ويمكن أن نلاحظ نفس الظاهرة بالنسبة للصين ، حيث شهدت في فترة ما من تاريخها بعض الاختراعات الهامة مثل نسج الحرير ، وتصنيع الورق ، والطباعة بالحروف المتحركة ، وصناعة البارود ، والبوصلة الملاحية . كذلك استطاع هنود المانيا Maya أو بعض جيرانهم في أمريكا الوسطى ـ خلال فترة زمنية قصيرة ـ ابتكار بعض التجديدات الهامة كالتقويم ، والكتابة ، ونوع من الحساب الرياضي والفلكي ، وطرازا

(*) يشير المؤلف إلى واقعة اكتشاف العالم الجديد على يد الرحالة كريستوفر كولمبوس في عام ١٤٩٢ .
(المترجم) .

متميزا من العمارة ، إلى جانب بعض المدن الكبرى ، وبعض الأشكال المعقدة من التنظيم السياسي . وقد أكد بعض المؤرخين أن هناك أربع اختراعات هامة فجرت ـ أبان عصر النهضة الأوروبية ـ سلسلة ضخمة من التغيرات الثقافية ما زالت موجودة في كل من أوروبا وأمريكا حتى الوقت الحاضر . وهذه الاختراعات هي : الورق والطباعة ، مما أدى إلى سرعة انتشار المعرفة ، ثم البارود ـ ثالثا ـ الذي ساعد على قيام دول استعمارية عظمى ، ورابعا البوصلة التي أدت إلى تسهيل الملاحة وتقدمها وما ترتب على ذلك من عصر الاكتشافات ، والتجارة الدولية ، والاستعمار . وقد حدثت هذه الاختراعات الأربعة جميعها في أول أمرها خارج أوروبا .

وتوضح هذه الأمثلة أن التجديدات الأساسية ـ سواء كانت نتيجة الاختراع أو الانتشار ـ لا تتم منفردة وانما في مجموعات ، وأنه ربما كانت هناك ثمة علاقة وظيفية تربط بينها . والحقيقة أن بعض الأنثروبولوجيين يؤكدون أن الاختراعات التكنولوجية الأساسية ـ وخاصة ما يتعلق منها بالبحث عن الطعام ـ تؤدي دائما إلى تفجير حلقات من التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة ، وإلى تنشيط حركة التجديد في كافة ميادين الثقافة الأخرى . إلا أن الشواهد على هذا الرأي ما زالت قليلة ، ذلك أن هناك بعض ميادين الثقافة ـ كاللغة ، والفنون ، وأنساق المعتقدات الدينية ـ التي تبدو فيها التجديدات مستقلة بشكل واضح عن التكنولوجيا ، أو التي تبدو فيها التجديدات على الأقل غير مرتبطة ارتباطا وثيقا مباشرا بالتغير التكنولوجي .

ولذلك كنا نركز في دراستنا للتغير الثقافي على التكنولوجيا في المقام الأول لأن الشواهد المادية التي يقدمها لنا علم الآثار توسع وتثري نظرتنا التاريخية إلى هذا الجانب من جوانب الثقافة ، على نحو أفضل مما تتيحه بالنسبة للجوانب غير المادية . ولو أن الشواهد الأقل وفرة بالنسبة للجوانب غير المادية من الثقافة توحي بأن عمليات التغير هي نفسها تقريبا . فهناك بعض الأفراد الذين يتأملون العالم من حولهم ، أو ينظمون أنساقا فكرية جديدة ، أو يعدلون انساقا فكرية قديمة . كما أن هناك أشخاصا آخرين يستمتعون باللعب ببعض الأشياء مثل أنساق القرابة ، وهو ما أوضحه ـ على سبيل المثال ـ الكين Elkin بالنسبة لشمال

غربي استراليا[1] . وقد نفذ إلى هذا الاقليم في السنوات الأخيرة نسق الطبقات الثمانية المعقد . وتوضح شواهد الكين أن التغير الذي طرأ لم يكن نتيجة بعض أوجه القصور التي استشعرها البعض في النسق القديم ، وانما كان بسبب ازدياد هيبة نسق الطبقات الثمانية ، ولأن بعض الأفراد يستمتعون باظهار كفاءاتهم في فهم واستخدام الشكل الأكثر تعقيدا . كذلك تحدث بعض التغيرات تدريجيا من خلال الحقيقة التي مؤداها أنه ليس بوسع كل فرد وكل جيل أن يكرر بدقة سلوك أسلافه الأمر الذي يؤدي إلى ظهور التعديلات والتغييرات الثانوية باستمرار ، وإن كان من الممكن أن تنحصر تلك التغييرات في حدود معينة تمليها البيئة والتكنولوجيا المتاحة كذلك تستعير المجتمعات بعض العادات القرابية ، أو الكلمات الجديدة ، أو العادات أو الموضات الجديدة ، أو المعتقدات الدينية الجديدة ، وتغير فيها تغييرا خفيا أو ظاهرا لكي توائم بينها وبين أنماطها الثقافية الخاصة واتجاهاتها .

وحتى لو سلمنا بالرأي القائل أن الثقافات تتغير ككيانات كلية وليس بمجرد اضافة تجديدات متفرقة ، فسيظل أمامنا العديد من المشكلات الأساسية . فنحن لا نعرف - على سبيل المثال - لماذا توجد فترات التجديد الثقافي ، كتلك الفترات التي ذكرناها بالنسبة للشرق الأدنى والصين وأمريكا الوسطى وأوروبا ، لماذا توجد في تلك الأوقات بالذات . كما أننا لا نعرف لماذا تتغير بعض الثقافات بسرعة أكبر من ثقافات أخرى . وعلى الرغم من أن بعض التجديدات التي تطرأ على الثقافة يمكن أن تعتبر نتيجة للتغير التكنولوجي ، فإن علينا مع ذلك أن نحدد العوامل التي تؤدي إلى هذه التغيرات في مجال التكنولوجيا ، والطريقة المحددة التي تؤدي بها التجديدات التكنولوجية إلى احداث تجديدات أخرى . وسوف نتناول في الأجزاء التالية هذه المشكلات وبعض الحلول التي وضعت

---

(١) A.P.Elkin, «the comlexity of social organization in arnhem'and», southwestern journal of anthropology, 6 (1950), 1-29.

أنظر عن الكين ، حياته واعماله : الكين ، « الكين ، عميد الأنثروبولوجيين الأستراليين » ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري ، مقال بالمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، عدد ابريل ، ١٩٧٤ . (المترجم) .

لها . ويتبين بوضوح من المناقشة السابقة أن الانتشار كالاختراع تماما يمثل حقيقة من حقائق الثقافة ، إلا أن دراسات الانتشار اليوم تزداد ندرة لعدة أسباب . من هذه الأسباب أن دراسات الانتشار يمكن أن تدلنا على ما حدث بالنسبة لجوانب معينة من الثقافة ، ولكنها لا تدلنا بالقدر الكافي على كيفية حدوث ذلك أو سبب حدوثه . ذلك أن دراسات الانتشار تميل إلى الطابع الوصفي وليس التفسيري ، بمعنى أنها تطرح مشكلات أكثر مما تقدم اجابات . ومن الأسباب الأخرى تركيزها المتزايد على التحليل المركز لثقافات بعينها . فإذا نظرنا من وجهة نظر ثقافة معينة فسوف نجد أنه ليس من الأمور ذات الخطورة ما إذا كان عنصر معين من عناصرها قد نشأ نتيجة عملية اختراع داخلي ، أو أنه استعير وتم تكيفه مع بقية عناصر الثقافة . ويبدو أن المشكلة الهامة اليوم تتمثل أساسا في موضوع التجديد والتغير وتطرح تساؤلات عن أشخاص المخترعين وعن عمليات التجديد والقبول الثقافي .

ثالثا ـ التطور الثقافي :

بدأت الأنثروبولوجيا كميدان من ميادين الدراسة العلمية حوالي منتصف القرن التاسع عشر . وكان الدارسون في ذلك الوقت يتحولون بشكل متزايد إلى دراسة الثقافة ، ليس فقط الثقافات المتقدمة في أوروبا وأمريكا وآسيا ، وانما كذلك ثقافات الشعوب التي أطلقنا عليها اسم الشعوب الأمية . وقد حفز إلى هذه الدراسات أساسا مصدران اثنان هما : تزايد المعرفة العلمية عن فترة ما قبل التاريخ في أوروبا كما كشفت عنها البحوث الأركيولوجية ، وتزايد المعرفة بفنون وتقنيات وعادات ومعتقدات الشعوب الأمية ، وهي المعلومات التي جمعها الرحالة ، ورجال الارساليات الدينية ، والجنود .

وقد طرحت هذه البيانات مشكلة عويصة هي : علاقة الثقافات الأمية بالحضارات الكبرى في كل من أوروبا وأمريكا . وكانت هذه المشكلة تحل في الماضي من خلال ما يعرف باسم نظرية التدهور ، التي تقوم على افتراض مستمد من اللاهوت مؤداه أن الانسان قد خلق في أول أمره كائنا متحضرا أو شبه متحضر . ومن ثم فإن هؤلاء الأميين هم أولئك الذين سقطوا من هذا

المستوى الحضاري الذي كان مرتفعا في الأصل . وبذلك تدهورت ثقافاتهم ، لأسباب متباينة ، ووصلت إلى مستوى لا يزيد كثيرا عن مستوى الأنعام .

إلا أن هذا الفرض يثير كما هو واضح عديدا من الصعوبات . فقد أوضحت المعرفة المتزايدة بالشعوب الأمية أنه ليس هناك تقسيم بسيط بين المتحضرين والمتدهورين . ثم أنه توجد بين الأميين أنفسهم فروق عديدة في الانجاز الثقافي . ثم كان الأخطر من هذا ما كشفت عنه الأركيولوجيا - بالنسبة لأوروبا نفسها - أنها لم تكن هي المستوى الأصلي للحضارة ، وأن الحضارة الأوروبية تضرب بجذورها إلى ثقافات لا تختلف عن ثقافات الشعوب الأمية المعاصرة .

ونتيجة لهذه الاكتشافات ، ومحاولة تحليل وتنظيم المعلومات المتزايدة عن الشعوب الأمية ، ظهرت البدايات الأولى لأول تفكير علمي حقيقي في المشكلات الأنثروبولوجية ، وهي مجموعة الآراء التي تعرف باسم النزعة التطورية الثقافية . ونجد أفضل عرض لهذه الأراء ، والنظريات ، والفروض في كتاب ادوين تايلور المعنون « الثقافة البدائية » الذي طبع لأول مرة في عام ١٨٦٥ وكتاب لويس مورجان المعنون « المجتمع القديم » ، الذي صدر عام ١٨٧٧(*) . على أننا يجب ألا نربط النزعة التطورية الثقافية بالداروينة الاجتماعية الفجة عند هيربرت سبسر وأتباعه الذين طبقوا بشكل مخل المبادىء التي فهموها من فكرة « البقاء للأصلح » البيولوجية على المجتمعات وعلى الانسان في المجتمع .

وعلى الرغم من أن مفهوم التطور كان قد نضج بالفعل في العلوم البيولوجية (فقد نشر كتاب تشارلز داروين « أصل الأنواع » في عام ١٨٥٩) ، إلا أنه ليست هناك كثير من الشواهد على أن هذا العمل قد أثر تأثيرا كبيرا على

(*) عن تايلور باللغة العربية ، أنظر : أحمد ابو زيد : تايلور (في مجموعة نوابغ الفكر الغربي) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

وعن لويس مورجان حياته وأعماله وخاصة مؤلفه الرئيسي هذا أنظر : أحمد أبو زيد ، « المجتمع القديم » ، مقال بمجلة تراث الانسانية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ١٩٧١ ، ص ٣٥ - ٦٢ . (المترجم) .

النزعة الداروينية بحيث تشمل البيانات الثقافية ، على الرغم من أنها تنتمي كما هو واضح إلى نفس المناخ الفكري فهي تعتبر في الحقيقة تطورا مستقلا . فالثقافات لم تكن تعتبر كيانات تباينت عن بعضها عبر الزمان صادرة عن شكل أصلي واحد ، كالأنواع والأجناس الحيوانية . ونجد بدلا من هذا أن التطورية الثقافية كانت تنظر إلى الثقافة - أنى وجدت وأينما وجدت - ككيان متقدم باستمرار عبر الزمان يخضع في جوهره لنفس التتابع في التطور الموجود بين كافة شعوب الأرض .

وقد ظهر تأكيد التطورية الثقافة على فكرة التقدم ، أو على التطور إلى الأمام ، في جزء منه على الأقل ، كاجابة على نظرية التدهور الثقافي . فقد كان كل من تايلور ومورجان يرى من البديهي أن جميع القبائل والأمم قد تقدمت ثقافيا بوجه عام ، على الرغم من أن هذا التطور قد مر ببعض النكسات العارضة ، وتم بدرجات متباينة بطبيعة الحال . ويقول مورجان في هذا الصدد : « إن تاريخ النوع الإنساني واحد في مصدره ، واحد في تجربته ، وواحد في تقدمه »[1] .

ثم انطلقت النزعة التطورية من الحقيقة المؤكدة التي مؤداها أن الشعوب القائمة حاليا وكذلك الشعوب التاريخية قد عاشت ولا زالت تعيش في مستويات ثقافية متباينة ، لتضع تسلسلا للمراحل الثقافية ، أو ما أسماه مورجان المستويات الثقافية . وقد قدم مورجان أكثر هذه السلاسل التطورية احكاما ، إذ يرى أن الثقافة تبدأ :

١ - بمرحلة التوحش الدنيا ، حيث لم يكن الانسان يزيد كثيرا عن الحيوانات في درجة التقدم ، ثم تقدم بعدها إلى المرحلة التالية ، وهي :

٢ - مرحلة التوحش الوسطي ، ثم :

٣ - مرحلة التوحش العليا ، وذلك تبعا لبعض مظاهر التقدم التي أحرزها في مجالات الأساليب الفنية ، والتنظيم الاجتماعي ، والدين .

---

(١) Lewis H.Morgan, ancient society (New York: Henry Holt and co., 1877), p.VI.

٤ ـ ثم انتقلت الثقافة إلى مرحلة البربرية الدنيا ، ثم :

٥ ـ مرحلة البربرية الوسطى ، ثم .

٦ ـ مرحلة البربرية العليا . وقد تميزت حركة الثقافة هذه من مرحلة إلى أخرى باكتساب الانسان تدريجيا لمزيد من الأساليب الفنية ، ونمو نظم اجتماعية أكثر تقدما .

٧ ـ وأخيرا وصلت الثقافة إلى المرحلة السابعة وهي مرحلة الحضارة . وتتميز هذه المرحلة باختراع الكتابة الصوتية وبدايات الثقافة الأوروبية كما نعرفها اليوم . ويؤكد المفكر التطوري أن هذا التسلسل ضروري وحتمي ، وهو يخضع ـ كما يقول مورجان ـ « للمنطق الطبيعي للعقل الانساني والحدود الضرورية لقواه »[1] .

ويرى التطوريون أنه بوسعنا العثور على شواهد لثقافات كل مرحلة من هذه المراحل بين الشعوب المعاصرة والتاريخية . من هذا أن ثقافات سكان استراليا الأصليين وسكان بولينيزيا تشبه ذلك النمط من أنماط الثقافة الذي كان موجودا في مرحلتي التوحش الوسطى والعليا على التوالي . وتشبه ثقافة الايروكوا ثقافة مرحلة البربرية الدنيا ، وثقافة شعب الزوني ثقافة مرحلة البربرية الوسطى ، وثقافة الاغريق على أيام هوميروس ثقافة مرحلة البربرية العليا . بينما تشير ثقافاتنا المعاصرة ـ في كافة مراحل تطورها التاريخي ـ إلى مرحلة الحضارة . ولا شك أننا لاحظنا أن ثقافة مرحلة التوحش الدنيا ليس لها نظير بين المجتمعات المعاصرة أو التاريخية . وانما هي في الواقع مرحلة افتراضية كان لا بد منها لعبور الفجوة بين أكثر المراحل بدائية التي يوجد لها نظير في المجتمعات المعروفة وبين مرحلة انعدام الثقافة التي كانت قائمة عند أسلاف الانسان قبل البشريين .

وينبغي أن نؤكد أن هذا المخطط العام لا يزعم أنه يكشف عن تاريخ ثقافات أو شعوب معينة ، وانما هو يوجز على وجه الاجمال تطور الثقافة ككل .

---

(١) أنظر نفس المرجع السابق ، صفحة ١٨ .

فنحن هنا ازاء تلخيص لتطور الثقافة ، وليس تاريخ ثقافة معينة ، أو شعب معين . فمن الممكن تماما أن ينتقل مجتمع - ما - بفضل اتصالاته مع شعب آخر أكثر تقدما - من ثقافة ممثلة لمرحلة التوحش انتقالا مباشرا إلى ثقافة من ثقافات عصر الحضارة ، ومن ثم يسقط مرحلة البربرية كلية . فالثقافة فقط - في كل جوانبها - هي التي يمكن أن يقال أنها ترتقي من أدنى مراحل التوحش ، مارة بكل المراحل الوسيطة ، حتى تحقق ازدهارها الكامل في مرحلة الحضارة .

ولم يحاول أي من المفكرين التطوريين أن يطبق هذا الفرض على الثقافة في مجموعها . ولكنه طبق على بعض الجوانب المختارة كالفن ، أو المعتقدات الدينية ، أو الأسرة ، أو الزواج . وكثيرا ما درست هذه الجوانب أو بعضها دون النظر كلية إلى الاطار الثقافي الشامل الذي صدرت عنه . ولذلك كثيرا ما جاءت نتائج هذه الدراسات واهية كلية ، كما نجد مثلا بالنسبة لمحاولة مورجان وصف تطور الأنساق العائلية . فهو يؤكد هنا أولا أن الأسرة النووية الأحادية المعروفة في المجتمع العربي المعاصر قد سبقتها حتما العشائر الأبوية ، والعشائر الأمومية ، والأسرة « العاصبة » القائمة على الزواج الجماعي ، ومرحلة من الشيوعية الجنسية ، مرتبة مرحلة بعد أخرى على التوالي . وليس هناك بالطبع أي دليل على هذا التتابع . إذ نجد كما لاحظنا من قبل ، أن الأسرة الزواجية الأحادية تمثل ظاهرة شائعة في المجتمعات الانسانية . وهي لا توجد فقط عند الشعوب المتحضرة ، وانما توجد كذلك في كثير من الثقافات الآمية(*) .

ورغم هذه الانتقادات فيجب ألا نتصور أن التطورية الثقافية قد ماتت ، أو نتصور ما هو أكثر خطأ من ذلك ، أن المفكرين التطوريين قد قدموا اسهاما ضئيلا ، أو لم يسهموا على الاطلاق في تقدم الأنثروبولوجيا فنحن نجد أنه حتى روبرت لوى الذي يعد من أشد نقاد نظرية التطور الثقافي - يعتقد أنه من الممكن تماما إقامة الدليل على مراحل النمو الثقافي . ويكتب في هذا الصدد قائلا : « إن

(*) عن هذا الموضوع بالعربية انظر دراسة علياء شكري عن « مشكلات أساسية حول الأسرة والتصنيع » ، المنشورة في المصدر التالي ، السيد الحسيني وزملاؤه ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ ، ص ١٨٥ - ٢٢٣ . (المترجم) .

التطور أبعد ما يكون عن الموت ، وما علينا إلا أن نحدده بمزيد من الدقة »[1] . وقد بذلت بعض المحاولات ، وخاصة من جانب ليزلي هوايت أساسا ، للوصول إلى هذا القدر الأكبر من الدقة . وسوف نعود إلى هذا الموضوع في فقرة تالية من هذا الفصل . (انظر الفقرة رقم ٩) .

أما فيما يتعلق بالاسهامات الايجابية للمفكرين التطوريين فهي كثيرة ، يمكن أن نعدد من بينها الاسهامات التالية :

١ ـ كان المفكرون التطوريون أول ما أدركوا واستخدموا مفهوم الثقافة ، وخلصوا هذا المفهوم من الخلط الذي كان قائما من قبل بينه وبين مفهوم العرق أو السلالة . ونجد تعريف تايلور للثقافة ، الذي لا زال ذائعا حتى الآن على نطاق واسع ، يؤكد هذه النقطة، حيث يقول : « إن الثقافة أو الحضارة . . . هي ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة ، والمعتقدات ، والفنون ، والأخلاق ، والقانون والعادات ، وأي قدرات أو عادات أخرى اكتسبها الانسان كعضو في المجتمع »[2] .

٢ ـ كان المفكرون التطوريون من بين أول من أدركوا امكانيات قيام علم للثقافة ، بمعنى أنهم رأوا أن الظواهر الثقافية ليست عشوائية ، وانما هي تخضع - كظواهر الفيزياء والبيولوجيا - للقوانين والتعميمات العلمية وقد استطاع التطوريون أن يخلقوا نوعا من النظام في دراسة الثقافة ، وهو ما يعد شرطا أوليا ضروريا لاجراء بحوث ناجحة ، على الرغم من أن كثيرا من محاولاتهم لتحليل البيانات الثقافية خضعت لانتقادات حادة . ومن ثم يمكن القول دون حرج أن المفكرين التطوريين قد شيدوا الأساس الأول لعلم الأنثروبولوجيا الثقافية ، الذي لم يكن محل ادراك واضح ممن سبقوهم .

٣ ـ كذلك أدى التطوريون من خلال محاولاتهم تحليل البيانات الثقافية ، خلال الانتقادات التي وجهت اليهم ، إلى استثارة كمية هائلة من البحوث

(١) Robert H.Lowie, the history of ethnological thought (New York: Farrar and rinehart, 1937), p.27.

(٢) Edwin B.Tylor. Primitive culture (Boston: Esteos and lauriat, 1874), Vol. I,p.1.

الميدانية الموجهة . وهو نوع من البحوث كان غير معروف تقريبا حتى أيامهم ، عندما كان المؤلفون يعتمدون بالدرجة الكبرى في بياناتهم على كتابات وتقارير ملاحظين غير متخصصين .

وقد طور المفكرون التطوريون نموذجا اجماليا للتغير الثقافي ، كان بمثابة اطار لوصفهم . ولكنهم اعتمدوا في ذلك على مجموعة من الفروض عن الانسان والثقافة لتفسير الأحداث التي ينتظمها هذا النموذج . فكانوا يفترضون أن الظواهر الثقافية المتشابهة التي توجد في اجزاء متباعدة من العالم تمثل اختراعات مستقلة ، والنتاج الحتمي لسلسلة محددة سلفا من التطور الثقافي .

ويمكن القول على أي حال بأن الاتجاه التطوري الذي كان معروفا في القرن التاسع عشر له أكثر من مجرد قيمة تاريخية بحتة . فقد هيأ الأساس للمنهج الجدلي التاريخي عند الماركسية ، ولنظرتها « العلمية » إلى التاريخ . التي تعتبر الرأسمالية مرحلة حتمية في التطوّر الثقافي الاجتماعي يتحتم بنفس القدر أن تليها مرحلة الشيوعية .

رابعا ـ بواس والمدرس الأمريكية :

هناك عدد من النظريات البديلة لتطورية القرن العشرين ، التي تمت في أوائل القرن التاسع عشر ، وقد انطوى بعضها على فروض على نفس الدرجة من الخطأ . فتذهب نظرية « الدائرة الثقافية » ـ التي تعتبر نظرية ألمانية أساسا في نشأتها ـ إلى القول بعدم وجود الاختراع أساسا عند البشر ، وفسرت أوجه التشابه الثقافي على أنها نتيجة للانتشار فحسب . فهناك عدة ثقافات أساسية متميزة ظهرت في أجزاء مختلفة من العالم ، ارتبط بها عدد من السمات الثقافية والاجتماعية المتميزة . ثم انتشرت هذه العناصر إلى خارج المركز الذي نشأت فيه . وحينما تلاقت حدثت بعض عمليات الانصهار ، التي تفسر أوجه الاختلاف عن تلك الثقافات الأساسية التي افترضت تلك المدرسة وجودها . وأخذت عملية التفسير ـ طبقا لهذه النظرية ـ تزداد صعوبة بسبب الجهود التي بذلت للمواءمة بين النظرية وبين الحقائق المتزايدة ، حتى فقد هذا الاتجاه توازنه . وقد اضطلعت تلك المدرسة ببعض البحوث الميدانية المركزة ، كثير منها

ممتاز ، ولكنها كاتجاه في التفكير لم يعد لها اليوم سوى قليل من الأتباع . وإن كان علينا على أي حال أن نقدرها كمجهود من أجل وضع تعميمات فيما يتعلق بالثقافة .

وهناك كذلك « المدرسة الهليوليثية Heliolithic البريطانية ، التي يرجع الفضل الأكبر في تأسيسها إلى اليوت سميث (وهو عالم تشريح بارز) التي تقول بعدم قدرة الانسان أساسا على الاختراع ، وإن كانت تنسب كل الاختراعات الأساسية إلى المصريين . ومن ذلك المركز انتشرت إلى الخارج مختلف العناصر الثقافية ، حاملة النور إلى سائر البشرية التي كانت تعيش في توحش . وقد حاولت المدرسة أن تفسر كثيرا من نقاط الضعف في النظرية بالقول بأن عجز بعض الثقافات عن تمثل الثقافة الجديدة تمثلا كليا ، أدى بها في الغالب إلى التدهور . والمدرسة الهليوليثية تستمد أهميتها اليوم إلى حد كبير (شأنها في ذلك شأن نظرية الدائرة الثقافية) من أن مبالغاتها هي التي أدت جزئيا إلى تلك الآراء ضد التاريخية التي تبناها بشكل حاد علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعيون البريطانيون الأوائل ، مثل راد كليف براون وبرونيسلاو ماليونفسكي .

اما اتجاه فرانز بواس وتلاميذه وأتباعه في الولايات المتحدة فأكثر من تلك المدرستين أهمية وأبعد منهما تأثيرا ، وقد ركز آراءه أساسا حول سكان أمريكا الأصليين . وكانت فلسفة المنهج عند بواس قد تطورت كاستجابة حادة للنزعة التطورية . وكان يعارض هذه النظرية الثقافية بقوة باعتبارها نظرية فلسفية أو منطقية مبتسرة تقوم على التأمل أكثر مما تقوم على البحث العلمي الدقيق . ولذلك اتجه بواس بدلا من هذا إلى البحوث الميدانية لبعض المشكلات المحددة تحديدا دقيقا . وقد بلغ من تحديدها أن الباحث يستطيع أن يتحكم بشكل صارم في المتغيرات العديدة الداخلة في البيانات الثقافية . وكان بواس يرى أن دراسة العديد من مثل هذه المشكلات يمكن أن يؤدي بنا إلى نظرية متسقة وسليمة من الناحية العلمية .

ومع ذلك فهناك قليل من الشواهد على أن بواس قد استطاع أصلا التوصل إلى أي نظرية من هذا النوع . وهو لم يكتب على الأقل شيئا يمكن أن يعد صياغة منظمة لنظرياته ومنهجه . ولكنه توصل بالاشتراك مع العديد من

مساعديه وتلاميذه إلى منهج في دراسة المشكلات الثقافية يعتبر ذا طابع امبيريقي قوي . ولالقاء الضوء على هـذا المنهج سـوف نعرض في ايجـاز لجزء من دراسته لميثـولوجيـا التسمشيـان Tsimxhinas ، وهي قبيلة هنـدية تعيش عـلى سـاحـل كولومبيـا البريـطانية . وتعتبـر هذه الـدراسة ، كـما يذهب « ليـزلي سبير » أحـد تـلاميذه ، نمـوذجا ممتـازا للمناهـج الامبيريقيـة ، والفروض الأسـاسية في اتجـاه بواس[1] .

وتعتبر دراسة بواس في جزء منها محاولة لتحديد توزيـع الحكايـات الشعبية داخل المنطقة (الساحل الشمالي الغـربي) الذي تعيش فيـه قبائـل التسمشيان ، ثم العمـل من خلال ذلـك على تفسـير وأصول أسـاطير التسمشيـان وتاريخهـا . ولـذلك عقـد بواس مقـارنة بـين حكايـات التسمشيـان وحكـايـات جيـرانهم ، واكتشف أنه على الرغم من أنه لا يوجد في المنطقة شعبان يرويان أي حكايـة من الحكايات بنفس الطريقة تماما ، إلا أن الروايات الـموجودة عنـد القبائـل المختلفة تتشـابه مـع بعضها البعض عـلى نحو مـا . وهكـذا وجـد أن حكـايـة « الأسـير المهجور » تروى بعشرين رواية . ولما قارن بـواس بين هـذه الروايـات المختلفة تبين أن الحكاية يمكن أن تجزأ إلى خمسة أحداث أو موتيفات ، لكـل واحدة منهـا تنـويعات تتـراوح بين واحـد وتسعة تنـويعات . فـالحـدث الأول يـروى بتسعـة تنويعات (تحمل الأرقام من ١ ـ ٩) . والحـدث الثاني يـروى بثمانيـة تنويعـات (من ١ ـ ٨) . والحدث الثالث يروى بطريقة واحدة . والحـدث الرابـع يروى بطريقتين . والحدث الخامس يروى بست تنويعـات (١ ـ ٦) . وقد وجـد عند التسمشيـان أن الحكايـة تتضمن الأحداث الخمسـة جميعها ، وإن كـان كل منهـا يروى بطريقة مختلفة على النحو التالي :

---

(١) Leslie Spier, «Historical interrelation of culture traits: Franz boas' study of tsimshian mthology», analysis 31 in S.A.Rice (cd.), methods in social science (Chicago: University of Chicago press, 1931), pp.449-457, p.457.

ويمكن الرجوع إلى دراسة بواس المذكورة المنشـورة في التقريـر السنوي الحـادي والثلاثـين الصادر عن :

Bureau of American ethnology (Washington, D.C., 1916), pp.20-1537.

وقد اعتمد عرضنا الموجز بصفة أساسية على تحليل سبير المشار اليه .

الحدث الأول : تنويعه رقم ١
الحدث الثاني : تنويعة رقم ٢
الحدث الثالث : (ويروى في المنطقة كلها بطريقة واحدة)
الحدث الرابع : تنويعه رقم ١
الحدث الخامس : تنويعة رقم ١

ووجد بواس أن شعب Masset يعرف رواية أبسط للحكاية ، تضم ثلاثة أحداث فقط على النحو التالي :

الحدث الأول : تنويعة رقم ٩
الحدث الثاني : تنويعة رقم ٣
الحدث الخامس : تنويعة رقم ٢

أما الحدثان الثالث والرابع فلا وجود لهما كلية .

أما الرواية الموجودة عند قبيلة Tingit فتسقط الحدث الثالث فقط ، وتتداول الأحداث الأربعة الباقية على النحو التالي :

الحدث الأول : تنويعة رقم ٣
الحدث الثاني : تنويعة رقم ١
الحدث الرابع : تنويعة رقم ١
الحدث الخامس : تنويعة رقم ٤

وقد وجد أوجه تباين مماثلة في الروايات الأخرى للحكاية حيث لم تتطابق أي روايتين منها على الاطلاق .

وطبق بواس هذا التحليل على ٧٥ حكاية مستقلة من حكايات التسمشيان ، العدد الأكبر منها أكثر تعقيدا بكثير من الحكاية التي استخدمناها في المثال السابق . ونتيجة لهذا التحليل توصل إلى النتائج التالية :

١ ـ إن أوجه الشبه القائمة بين حكايات التسمشيان وجيرانهم ليست ناشئة على وجه العموم عن اختراعات مستقلة ومتوازية ، وانما هي ناشئة عن الاستعارة أو الانتشار .

٢ ـ على أن الحكايات لا تنتشر كموضوعات أو عناصر ثقافية منفصلة ـ كما

اتضح من خلال أساليب اختلاف الروايات من قبيلة إلى أخرى ـ وانما كل حدث ينتشر مستقلا تمام الاستقلال عن بقية الأحداث ولذلك يصبح له تاريخ انتشار خاص متميز .

٣ ـ تبين أن كل قبيلة تتناقل روايتها للحكاية ككيان كلي موحد على نحو يدل على أن الأحداث المنتشرة التي تتكون منها يعاد تفسيرها ثانية من جانب الثقافة المستقبلة ، رغم تباين الأصول التي تنتمي اليها . وربما كانت عملية اعادة التفسير هذه تستهدف المواءمة بينها وبين التراث الأدبي السائد . كذلك يتفق هذا مع الحقيقة التي مؤداها أن الأحداث تتباين في طريقة قصها من قبيلة لأخرى ربما كنتيجة لعملية اعادة التفسير الثانوية هذه .

ويرى « سبير » في تحليله لدراسة بواس عن ميثولوجيا التسمشيان أنها تمثل نموذجا للنظرة إلى الثقافة الشائعة في المدرسة الأمريكية . وهذه النظرة ترى أن الثقافات تتكون من عناصر متفرقة ، أي من موضوعات يمكن فصلها عن بعضها البعض ـ كأحداث حكاية التسمشيان ـ يمكن أن تكون أنماطا متميزة للسلوك أو ثمرة هذه الأنماط السلوكية التي تبدو في الأشياء المادية . وتكتسب هذه العناصر الثقافية طابعها نتيجة لبعض العوامل التاريخية أساسا ، التي يلعب فيها الانتشار دورا بارزا . ومن هنا فإن أي ثقافة معينة تتكون في معظمها من عناصر وفدت إلى الثقافة من مصادر شديدة التباين عن بعضها ، على الرغم من أنها قد تتضمن بعض العناصر القليلة التي ظهرت عن طريق عملية الاختراع المستقل . فسبير يرى أن الغالبية العظمى من الأنثروبولوجيين الأمريكيين يعتبرون أن كل ثقافة تتكون من عدد كبير من العناصر المنفصلة التي ترتبط ببعضها من خلال سلسلة من الأحداث التاريخية . فدارس هذه الثقافة لم يكن يعتقد أن هذه العناصر ترتبط ببعضها ارتباطا وظيفيا . وانما هي ترتبط ببعضها في نظر حملة الثقافة بسبب عملية اعادة التفسير التي خضعت لها هذه العناصر . ولا شك أن هذا الرأي قد فند الرأي القائل بأن الأشكال الثقافية توجد في تسلسل حتمي أيا كان ، وهو موقف أساسي من المواقف التي يتمسك بها أصحاب النزعة التطورية الثقافية[1] .

---

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ٤٥٥ .

ومن الواضح أن هذا المفهوم للثقافة الذي عرضه سبير بصورة أكثر تطرفا إلى حد ما مما يعتقده كثيرون من أعضاء المدرسة الأمريكية ، يرفض بالتحديد أي فكرة لوضع تعميمات عن التغير الثقافي . فإذا كان وجود ثقافة ما في مجتمع معين ، وما يمكن أن يطرأ عليها من تغييرات ، هو نتيجة « حتمية تاريخية معينة » ، فإن الأمل يصبح ضعيفا في أن تخضع هذه العوامل المحددة لأي قوانين أو تعميمات . ولكن هذا لا يعني بطبيعة الحال أن التطور الثقافي ليس له وجود . فبواس ومدرسته لم يكونوا يعارضون التطور بقدر ما كانوا يتجنبون الخوض فيه ، مفضلين عنه البحوث التاريخية ذات الموضوعات المحددة تحديدا دقيقا . وقد كان هذا التركيز على المشكلات التاريخية وعلى ظاهرة الانتشار مميزا للمدرسة الأمريكية خلال الثلث الأول من هذا القرن ، وأدى إلى ظهور أداتين منهجيتين أخريين هما : نظرية المنطقة الثقافية The culure area ونظرية العمر والمنطقة The age-area theory ، وهو ما سنفصل فيه الكلام فيما يلي .

خامسا : نظرية المنطقة الثقافية ونظرية العمر والمنطقة

كان كلارك ويسلر C.Wissler ـ وهو معاصر لبواس ـ أول من صاغ بوضوح نظرية المنطقة الثقافية ونظرية العمر والمنطقة ، وذلك في ثلاثة كتب هي :

١ ـ الهندي الأميريكي الأحمر ، الذي صدر عام ١٩١٧ .

٢ ـ الانسان والثقافة ، الذي صدر عام ١٩٢٣ .

٣ ـ العلاقة بين الطبيعة والانسان عند سكان أمريكا الأصليين ، الذي صدر عام ١٩٢٦ .

ومن الواضح كما تشير إلى ذلك عناوين كتابين من هذه الكتب الثلاثة أن نظرية المنطقة الثقافية ونظرية العمر والمنطقة قد طورا لأول مرة من خلال دراسات أجريت على الهنود الأمريكيين الحمر ، على الرغم من أن كلا المفهومين قد طبقا منذ ذلك التاريخ على مناطق اثنوجرافية أخرى . وقد استخدمت مفاهيم شبيهة بمفاهيم المنطقة الثقافية ، والعمر والمنطقة في العلوم البيولوجية قبل

ويسلر بوقت طويل . كما ذكر ويسلر نفسه المصطلح منذ عهد بعيد يرجع إلى عام ١٩٠٦ ، علاوة على أنه هناك أمثلة على استخدامه قبل هذا التاريخ أيضا ، خاصة بمناسبة تنظيم معروضات بعض المتاحف الأنثروبولوجية . إلا أن أهمية المؤلفات الثلاثة المذكورة ترجع إلى أنها تمثل صياغات واضحة وموجهة نظريا لهذين المفهومين[1]

وإذا نظرنا إلى مفهوم المنطقة الثقافية في ذاته وجدنا أنه مجرد أداة لتصنيف الثقافات ـ أو بالأحرى لتصنيف مجموعات من العناصر الثقافية ـ بالنظر إلى الأقاليم الجغرافية . وقد ظهر هذا المفهوم في الواقع كوسيلة لترتيب المواد والبيانات الثقافية المحفوظة في المتاحف (وقد عمل ويسلر لعدة سنوات أمينا للمتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي) . ثم اتجه ويسلر وآخرون فيما بعد إلى استخدام هذا المفهوم كأداة في الدراسات التاريخية .

وقد لاحظ ويسلر في محاولته تصنيف الكميات الهائلة من المواد والبيانات المتوفرة عن ثقافات الهنود الحمر الأمريكيين ما يلي :

١ ـ أن بعض العناصر الثقافية المعينة (سواء كانت تضم بعض الأشياء المادية كالأدوات ، أو الأواني ، أو المساكن ، أو طرق معينة للتنظيم الاجتماعي أو المعتقدات الدينية) تميل إلى التجمع في أقاليم معينة ـ ولذلك أطلق عليها اسم المناطق الثقافية ـ وأن تقتصر على هذه الأقاليم . ويرى ويسلر أن هناك عند سكان أمريكا الأصليين (الهنود الحمر) خمسة عشر منطقة ثقافية من هذا النوع ، أبرزها المناطق التالية : في السهول العظمى من أمريكا الشمالية (منطقة السهول) ، وعلى ساحل المحيط الهادي إلى الجنوب من ألاسكا وحتى أوريجون (منطقة الساحل الشمالي الغربي) ، وفي جنوب غرب الولايات المتحدة حتى شمال المكسيك وجنوب كليفورنيا (منطقة الجنوب الغربي) ، وشرق أمريكا الجنوبية من جيانا حتى الأرجنتين (منطقة الغابات الاستوائية) ، الأرجنتين جنوبا حتى الطرف الجنوبي لأمريكا الجنوبية (منطقة باتاجون) ،

---

(١) Robert W. Erich and gerald M. Henderson, «Culture area», international encyclopedia of the social sciences (New York: The macmillan company and the free press, 1968), Vol, 3, pp. 563-568.

الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية من أكوادور حتى منتصف شيلي تقريبا (منطقة الأندين) .

٢ ـ أن كل شعب من شعوب أو قبائل منطقة ثقافية معينة يتميز بالعناصر المميزة للمنطقة بدرجة تقل أو تكثر من شعب لآخر ، على الرغم من أنها ليست متطابقة ثقافيا .

٣ ـ أن بعض شعوب منطقة ثقافية معينة (وفي الحالات المثالية تلك الشعوب الواقعة في المركز الجغرافي لتلك المنطقة أو تقريبا منها) تتميز بكل العناصر الثقافية المميزة لتلك المنطقة ، أو بالغالبية العظمى منها على الأقل . وهنا توصف ثقافات تلك الشعوب بأنها طرازية أو ممثلة للمنطقة ، وتمثل مركزها الثقافي .

٤ ـ أن بقية شعوب المنطقة الثقافية (وفي الحالات المثالية تلك الشعوب التي تتجمع خلف منطقة المركز الجغرافي) تتميز بقدر أقل من العناصر الثقافية المميزة لتلك المنطقة. ويتقلص عدد تلك العناصر تبعا لدرجة بعد هذه الشعوب عن المركز الثقافي للمنطقة .

٥ ـ أن الشعوب التي تعيش على تخوم المنطقة تكون ذات ثقافات هامشية أو مختلطة ، بمعنى أن عناصر ثقافاتها تكون مشتقة من أكثر من مركز ثقافي واحد .

ولتوضيح هذا المفهوم نعرض فيما يلي بايجاز لمنطقة السهول في أمريكا الشمالية . إذ يوجد في هذه المنطقة حوالي عشرين عنصرا ثقافيا متميزا نذكر من بينها : صيد حيوان البيسون (الثور الأمريكي) للأكل (مع نقص واضح في الزراعة أو الصيد) ، استخدام الخيمة المخروطية الشكل والمصنوعة من الجلد للسكنى ، استخدام عربة Travois التي يجرها الكلاب (وهي عبارة عن ذراعين يربطان إلى الكلب ويترك طرفاها الآخران يجران على الارض ، وتستخدم في نقل الاحمال) ، والتروس المستديرة ، والأواني المصنوعة من الجلد (ونقص الفخار والسلال) ، والتنظيم الدائري للخيام المخروطية في المعسكر (أو ما يعرف باسم المعسكر الدائري) ، والاهتمام بالحرب والأوسمة الحربية

والجماعات الحربية من الذكور ، وتجربة الرؤيا Vision كوسيلة أساسية لالتماس الهداية والمشورة من الكائنات فوق الطبيعة ، ورقصة الشمس ، وهي طقس ديني محكم . وهناك احدى عشرة قبيلة ، ذات موقع مركزي إلى حد ما تتميز من هذه العناصر أو بمعظمها . أما القبائل التي تقع على مسافة بعيدة من هذا المركز الثقافي فلديها عدد أقل من العناصر المميزة لتلك المنطقة ، ولكنها تستبدلها بعناصر أخرى . من هذا مثلا أن تستخدم الأواني الفخارية بدلا من الأواني الجلدية ، أو تعرف الزراعة بدلا من الاعتماد الكامل على الصيد ، أو تعرف البيوت المغطاة بالطين بدلا من الخيام الجلدية المخروطية الشكل . . الخ . أما القبائل الهامشية التي تعيش على تخوم المنطقة فلديها أقل عدد من العناصر المميزة لثقافة السهول . وهي تجمع بينها وبين عدد مساو من العناصر المميزة لمناطق مجاورة . ويرى ويسلر أن المراكز الثقافية يسهل تحديدها نسبيا ، أما تخوم المنطقة الثقافية فمن الصعب تحديدها . ومن النادر ، هذا إذا كان من الممكن أصلا ، تعيين حدود فاصلة بين المناطق الثقافية المتجاورة .

وإذا نظرنا إلى مفهوم المنطقة الثقافية كمجرد أداة تصنيفية ، وجدنا أداة مريحة تستخدم على نطاق واسع . وقد حدد هيرسكوفيتس وآخرون المناطق الثقافية في أفريقية خاصة الجزء الواقع جنوب الصحراء أساسا(*) ، وحدد لنتون المناطق الثقافية في مدغشقر . كما بذلت عدة محاولات (أحدثها محاولتي بيكون ونارول) لتقسيم آسيا إلى مناطق ثقافية . بل أنه يمكن أن بعض الأقاليم الكبرى غير المحددة تحديدا دقيقا مثل اندونيسيا ، وميلانيزيا ، وميكرونيزيا ، وبولونيزيا ، الواقعة في جنوب المحيط الهادي تمثل مناطق ثقافية .

إلا أن ويسلر قد حاول أن يضفي على مفهوم المنطقة الثقافية مدلولا تاريخيا أكبر عن طريق الربط بينه وبين مفهوم العمر والمنطقة ويرتكز مفهوم العمر والمنطقة على فرضين اثنين هما :

(*) أنظر حول هذا الموضوع باللغة العربية ، وليم باسكوم وميلفيل هيرسكوفتز (مشرفان على التحرير) ، الثقافة الافريقية . دراسات في عناصر الاستمرار والتغير ، ترجمة عبد الملك الناشق ، المكتبة العصرية صيدا - بيروت ، ١٩٦٦ . (المترجم).

١ ـ أن العناصر الثقافية تتجه إلى الانتشار بنفس المعدل في كل الاتجاهات انطلاقا من نقطة المنشأ .

٢ ـ أن المنطقة التي انتشر فيها عنصر معين تدل إلى حد ما على عمر هذا العنصر بالقياس إلى العناصر الأخرى المنتشرة داخل نفس الاقليم . وهكذا فإذا كان هناك عنصران ثقافيان ، مثلا أ، ب قد انتشرا من نفس المصدر ، إلا أن العنصر أ قد انتشر في منطقة أوسع من العنصر ب ، فإننا نستنتج أن العنصر أ أقدم من العنصر ب .

فإذا عدنا الآن إلى مفهوم المنطقة الثقافية فإننا يمكن أن نعتبر أن مركزها الثقافي هو بمثابة نقطة المنشأ (على الأقل داخل تلك المنطقة) الذي ظهرت فيه عناصرها المميزة ، ثم انتشرت منه إلى الخارج تجاه حدود المنطقة . يترتب على ذلك اذن أن العناصر الموجودة عند تخوم منطقة ثقافية معينة (حيثما تنتمي تلك العناصر إلى المنطقة) تمثل أقدم الراقات الثقافية الموجودة فيها (لأنها انتشرت على أوسع نطاق) . وكلما اتجهنا نحو المركز قل تدريجيا عمر العناصر الثقافية الموجودة فيها . وهكذا فإن مركز أي منطقة ثقافية ليس فقط هو الأقليم الذي توجد فيه الثقافة بصورتها الطرازية ، وانما هو كذلك الاقليم الذي عاشت فيه تلك الثقافة أطول تاريخها . وعليه فإن ثقافات التخوم والمناطق التي تقع بين التخوم والمراكز تمدنا بالوسيلة التي نستطيع من خلالها اعادة رسم صورة تاريخ الثقافة الموجودة في المركز .

وقد وجهت انتقادات عديدة إلى هذه الوسيلة في اعادة رسم صورة التاريخ الثقافي بالاستعانة بنظرية المنطقة الثقافية ونظرية العمر والمنطقة . وقيل إن التحديات المرتكزة على نظرية العمر والمنطقة مشكوك في صحتها . ذلك أن العناصر الثقافية نادرا ـ هذا إذا حدث على الاطلاق ـ ما تنتشر بنفس المعدل في كل الاتجاهات انطلاقا من مركز نشأتها ،) ومن ثم فلا بد من ادخال مزيد من التحديدات على الفكرة القائلة بأن العناصر الثقافية التي تتباين مناطق انتشارها تتباين أيضا من ناحية العمر . فهناك بعض العوامل الجغرافية والاجتماعية التي يمكن أن تعوق انتشار عنصر ما في اتجاه معين وتعجل به في اتجاه آخر . وهكذا

فإن العناصر يمكن أن تنتشر على امتداد طرق التجارة بسرعة أكبر من انتشارها في اتجاهات أخرى . ثم أن هناك بعض مركبات العناصر ـ كالزراعة بدون ري ـ التي لا تستطيع الانتشار في اقليم غير مناسب لها ، كالصحراء الجافة على سبيل المثال . كما أن هناك بعض العناصر الثقافية ـ كبعض العناصر الطقوسية أو بعض العناصر اللغوية ، أو السمات المميزة لنسق عشائري معين ـ قد تنتشر بسرعة أقل من عناصر ثقافية أخرى ، كالأدوات ، أو المساكن ، أو الأواني ، أو بعض قطع الملابس .

والأهم من ذلك كله أن الانتشار يبدو دائما كعملية اختيار . إذ من الواضح أن شعبا معينا لا يقبل كافة العناصر التي تفد اليه ، كما أن العناصر الجديدة التي يمكن أن تكون مقبولة في مرحلة معينة من تاريخ هذا الشعب قد ترفض بنفس الدرجة في فترة أخرى . وقد يساعدنا على توضيح هذه النقطة أن نعرض بايجاز للتاريخ المعروف لرقصة الأرواح ، وهي طقس هندي أمريكي حديث انتشر بسرعة وعلى نطاق واسع بين قبائل الهنود الحمر الأمريكيين خلال فترتين محددتين من التاريخ الحديث . وتستهدف رقصة الأرواح احياء الميت عن طريق بعض الوسائل الشعائرية ، وبالتالي اعادته إلى أمجاد وإلى حرية حياة السكان الأصليين القديمة ، بعيدا عن سيطرة البيض . وقد كانت تلك الرقصة مغرية على وجه (الخصوص للقبائل) الهندية التي عانت بدرجة أكبر في ظل سيطرة البيض ، والتي كانت أضعف من أن تقاوم البيض بالوسائل الحربية .

وقد ظهرت رقصة الأرواح في أول مرة في عام ١٨٧٠ عند قبيلة بايوتس Paiutes في نيفادا ، في وقت كان فيه البايوتس يعانون من مشكلات اقتصادية فادحة، وخسائر عالية في الأرواح بسبب انتشار المرض . ثم انتشرت رقصة الأرواح بسرعة من البايوتس إلى قبائل هندية أخرى في نيفادا وفي كثير من أنحاء كاليفورنيا . وكانت كل تلك القبائل تعاني أساسا من نفس المشكلات التي كان يعاني منها البايوتس . غير أنه كانت هناك بعض القبائل الهندية في شمال كاليفورنيا التي لم تتقبل رقصة الأرواح هذه ، على الرغم من أنها كانت تعاني من نفس المشكلات الاقتصادية ومن سوء الحالة الصحية ، وعلى الرغم أيضا من أنها سمعت بتلك الرقصة وعرفتها . ويرجع السبب إلى خوفهم الكبير من الميت ،

وقد كان هذا الخوف من القوة بحيث كان يمنعهم من المشاركة في أي طقس يستهدف اعادة الميت إلى الحياة . كذلك لم يلق هذا الطقس قبولا من جانب هنود منطقة السهول ، وإن كان ذلك راجعا إلى اعتبارات أخرى . ففي ذلك الوقت ـ أي عام ١٨٧٠ ـ كان هنود السهول ما زالوا من القدرة بحيث يستطيعون مقاومة البيض عن طريق الحرب . ولذلك لم يكونوا في حاجة إلى طقوس تخفف من آلامهم .

إلا أن رقصة الأرواح سرعان ما ماتت في عام ١٨٧٠ ولم تدب فيها الحياة إلا في ١٨٩٠ على يد أخلاف الجيل الذي أنشأها . وفي ذلك الوقت كان هنود كاليفورنيا قد فقدوا تكاملهم وتخلصوا من أوهامهم ، ومن ثم لم تكن لهم علاقة بتلك الحركة الجديدة . أما هنود منطقة السهول فكانوا قد وصلوا إلى ظروف حرجة شبيهة بظروف البايوتس في عام ١٨٧٠ ، ولذلك شغفوا شغفا شديدا باستعارة رقصة الأرواح الجديدة ، بعد أن أعادوا تفسير الهدف منها باعتبارها وسيلة للعودة إلى البيسون (الثور الأمريكي) ، ومهنة الصيد القديمة ، والحياة الحربية القديمة ، والقضاء على البيض بواسطة أرواح الأسلاف . إلا أن النافاهو قد ظلوا على رفضهم لرقصة الأرواح ، على الرغم من أنهم كانوا في ظروف حرجة ، وذلك لنفس السبب وهو الخوف الشديد المسيطر من الميت . وهو نفس السبب الذي دفع هنود شمال كاليفورنيا إلى رفض هذا الطقس في عام ١٨٧٠ .

ومن الواضح من هذا المثال (ومن الممكن أن نسوق عديدا من الأمثلة المشابهة) أن الانتشار ليس عملية ميكانيكية ، بمعنى أنه يتم بنفس الطريقة بالنسبة لكافة العناصر الثقافية في كافة الأوقات . وانما هو عملية بالغة التعقيد تخضع لكثير من الظروف والاعتبارات الثقافية ، والسوسيولوجية ، والجغرافية . إلا أن كثيرا من دراسات العمر والمنطقة وغيرها من الدراسات الانتشارية قد أخفقت بشكل صارخ في ادراك المتغيرات العديدة التي تؤثر في خلق تباين عن النموذج المثالي الذي حدده ويسلر . على أن كثيرا من الانتقادات التي وجهت لم توجه إلى الاستخدامات الخاطئة للنموذج ، وانما إلى النموذج نفسه . ومن ثم تجاهلت استخدامه في تحديد المتغيرات . وقد وجهت بعض الانتقادات القاسية ـ التي قد تبلغ حدا بعيدا من الغرابة ـ من جانب بعض الأنثروبولوجيين المحدثين

الذين برزوا في استخدام النماذج .

حقيقة أن المناطق الثقافية تتميز بعمق زمني ، ولكنها تتميز في نفس الوقت بالسمات الدالة على الثبات ، والسمات الدالة على التغير التي تبدو في غالبية الظواهر الثقافية . وقد تعتبر من ناحية ما عمليات تكيف ايكولوجية مشتركة تضم بيئات محددة . فعند ظهور التجديدات في ميدان التكنولوجيا يمكن أن تتغير عمليات التغيير الأساسية ليس في طبيعتها فحسب ، وانما في حدودها كذلك . إلا أن الركائز الجغرافية المستقرة نسبيا تعمل على المحافظة على الاستمرار في وجه التغير[1] . ومن المفاهيم المفيدة الأخرى مفهوم تراث المنطقة المشترك الذي طوره بينت Bennett في دراساته عن بيرو . فقد أوضح بينت في دراسته لهذا الاقليم أن هناك نوعان من التراث قد وجدا على مدى فترة زمنية طويلة . وقد تعرض كل منهما للتغير على مدى الزمن ، وتفاعلا ببعضهما البعض . إلا أنهما حافظا مع ذلك على هوية كل منهما المستقلة إلى حد كبير[3] . وهناك الاتجاه النشوئي الذي اقترحه رومني Romney لأول مرة ، والذي يمكن تطبيقه على المناطق الثقافية ، كما يمكن تطبيقه على الوحدات الأخرى[3] . (لا يشير مصطلح نشوئي Genetic في هذا السياق إلى معناه البيولوجي الصارم ، وانما يهتم فقط بأصول وتطور وحدة ثقافية معينة) . ويفترض هذا الاتجاه أن الشعوب التي تشترك في بعض السمات اللغوية أو البيولوجية ، أو الثقافية في الوقت الحاضر قد تطورت عن طراز أصلي أقدم . ويحاول هذا الاتجاه اعادة رسم تاريخ هذا التطور عن طريق أكمل ربط ممكن بين البيانات الاثنولوجية ، والأركيولوجية ، واللغوية ، والأنثروبولوجية الفيزيقية . وبغض النظر عن الفشل أو النجاح الذي انتهت اليه

---

(١) A. L. Kroeber, Cultural areas and natural areas of native north america (berkeley: University of california press, 1963). (First published in 1939 as Vol. 38 of University of California publications in Aemrican archaeology and ethnology) and configurations of culture growth (Berkeley: University of california press, 1944).

(٢) Wendell C. Bennett, «The peruvain Co-tradition», ed. Wendell C. Bennett, A reappraisal archaeology, memoir no. 4, 1948), pp.1-7.

(٣) A. Kimball Romney, «The genetic method and uto-astecan time perspective», davidson journal of anthroplogy, 3, No. 2 (1957), 35-41.

التفسيرات التاريخية المختلفة لمفهوم المنطقة الثقافية ، وهو يعد أداة مفيدة في تنظيم البيانات على نحو مفيد للدراسات المقارنة ، ولدراسات التاريخ الثقافي ، والديناميات الثقافية ، والعمليات الثقافية[١] .

سادسا ـ النسبية الثقافية :

الملاحظ أن دراسات بواس وغيره من علماء الأنثروبولوجيا الأمريكيين قد ارتكزت على نظرة تعددية إلى تاريخ الثقافة، على خلاف النظرة الواحدية التي كان يؤمن بها التطوريون الأوائل . فقد كانوا يعتقدون أن كل ثقافة تمثل كيانا كليا متميزا له تاريخه الفذ . أما الدراسات المقارنة فقد تركت ليضطلع بها الباحثون في المستقبل . وكانت الحاجة الأولية الملحة تتمثل في الحصول على أكبر عينة ممكنة من الثقافات المتميزة (المستقلة) ، ويعمد الباحثون إلى وصفها ككيانات كلية متكاملة وظيفيا ، وكمحصلة لظروف تاريخية معينة ، وكان يعتقد أنه بعد انجاز هذه المهمة ، سوف يصبح من الممكن عندئذ تطوير نظرية اثنولوجية تتميز بالاتساق الداخلي وبسلامتها من الناحية العلمية .

وقد تمخضت تلك الدراسات عن اسهامين رئيسيين : أولهما أن مفهوم الثقافة أصبح محددا بوضوح أكبر ـ رغم ازدياد الاختلاف بين التعريفات ـ وانتشر خارج نطاق المشتغلين بالدراسات الأنثروبولوجية ، حتى أصبح هذا المفهوم اليوم ، كما وصفه كروبر ، يمثل : « أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر الأمريكي المعاصر »[٢] . ويتمثل الاسهام الثاني في ظهور مفهوم جديد ، هو مذهب النسبية الثقافية ، الذي يحظى اليوم بأهمية محورية في معظم النظريات الأنثروبولوجية ، سواء في داخل الولايات المتحدة أو في خارجها .

ويعد مفهوم النسبية الثقافية وفكرة التعدد الثقافي المرتبطة به إلى حد كبير جزءا من رد الفعل العنيف من جانب بواس وآخرين ازاء النزعة التطورية التي

---

(١) Erich and henderson, op.cit., p.566.

(٢) A.L. Kroeber and clyde kluckhohn, «Culture: A critical review of concepts and definitions», papers of the peabody museum of American archaeology and ethnology (Harvard university), XLVII, no.1 (1952), p.3.

كانت موجودة في القرن التاسع عشر . فقد كانت نزعة واحدية ، كما كانت تتميز بمشاعر التمركز نحو السلالة إلى حد ما في تناولها للموضوعات . فبينما كان المفكرون التطوريون يعتبرون الثقافات المختلفة أساسا بمثابة شاهد على مراحل معينة من سلسلة تطورية تشمل العالم بأجمعه ، نرى كثيرا من مفكري القرن العشرين يعتبرون كل ثقافة عبارة عن كيان كلي متميز ، يعتبر هو وثقافات أخرى من نفس المنطقة المحددة نتاج بعض العوامل التاريخية المتباينة ، ذات الدلالة المحلية . وكانت نزعة التمركز حول السلالة السائدة عند المفكرين التطوريين تجعلهم يرون في الحضارة (وخاصة الحضارة الأوروبية) نموذجا للذروة (وإن لم تكن بالضرورة المرحلة النهائية) التي بلغها التطور الانساني . أما اليوم فإن كثير من علماء الأنثروبولوجيا المحدثين يستبدلون بهذا الموقف فكرة مؤداها أن كل ثقافة يمكن أن تقيم على أساس ظروفها الخاصة وواقعها ، وأنه من المستحيل من الناحية الوضوعية تعيين مستويات للتقدم الثقافي تشمل العالم بأجمعه .

على أن هذا الموقف لا ينكر وجود العموميات الثقافية ، إذ أن هناك قبل كل شيء درجة من التشابه الصوري حتى بين أشد الثقافات تباينا ، وإن كانت أوجه الشبه في المضمون تبدو قاصرة على مناطق تقل حدودها كثيرا عن حدود العالم برمته . وهكذا يقول هيرسكوفتس : « إن الأخلاق تمثل أحد السمات العامة في الثقافة ، وكذلك الحال بالنسبة للاستمتاع بالجمال ، وبعض معايير الصدق . إلا أن كثير من الأشكال التي تظهر بها هذه المفاهيم تعد نتاج التجربة التاريخية المتميزة للمجتمعات التي تمارسها »[1] . وعلى هذا الأساس فإن العموميات الثقافية ليست سوى مقولات صورية وعامة (منها على سبيل المثال الحق ، والجمال ، والأخلاق) . التي يختلف مضمونها واسلوب التعبير عنها تبعا لكل تراث ثقافي متميز . فالبشرية ككل تقدس الصدق ، وتستمتع بالجمال ، وتسلك سلوكا أخلاقيا ، ولكنها تفعل ذلك كله بطرق متباينة أشد التباين ، بحيث أنه يبدو من المستحيل التوصل إلى تحديد مجموعة موضوعية من القيم المطلقة . وحيثما توجد أوجه شبه في المضمون الثقافي ، فإنه يمكن تفسير هذا التشابه ، إذا كانت المجتمعات التي تمارس ذلك السلوك تعيش على اتصال فيما

(١) M.J. Herskovits, Mand and his works (New York: Alferd Konpf, 1948), p.76.

بينها ، عن طريق الانفصال بين المجتمعات أو الاستعارة الثقافية .

سابعا ـ علم الثقافة المقارن :

نلاحظ أن وجهة النظر النسبية والتعددية المتطرفة بعض الشيء لا تلقى قبولا من كافة الأنثروبولوجيين المحدثين . وقد حاول البعض ، وإن لم يصادفهم الكثير من النجاح ، ايجاد وسيلة لتصنيف البيانات الثقافية المتنوعة التي تجعل التعميم العلمي أمرا ممكنا ومفيدا في نفس الوقت . وهنا نجد اتجاهين عامين في البحث . أولهما اتجاه آني في جوهره يحاول ـ كما يقول كلاكهون ـ أن يتوصل إلى اجابة عن السؤالين التاليين : ـ « هل هناك حدود ـ على قدر من الوضوح ـ يخضع التنوع الثقافي القائم بينها لانتظامات بشرية عامة في النواحي البيولوجية والسيكولوجية ، وعمليات التفاعل الاجتماعي ؟ ثم هل تؤدي هذه الحدود ، وكذلك الاتجاهات المصاحبة لها نحو التشابه في الشكل والمضمون ، إلى خلق مقولات ثقافية عامة ، بمعنى أنها يمكن أن تمثل أسسا مرجعية ثابتة للوصف والمقارنة ، وربما كذلك التماثل الأساس أو التقريبي »[١] . أما الاتجاه الآخر فاتجاه تتابعي يبحث عن الانتظامات أو القوانين التي يخضع لها التغير الثقافي ، سواء كانت تلك القوانين قابلة للتطبيق بشكل عام ، أو في حدود معينة واضحة فقط .

ويواجه كلا الاتجاهين صعوبات راجعة في المقام الأول إلى مناهج البحث الحديث ، أعني طرق جمع المادة الثقافية ، وتنظيمها ، والمقارنة بينها ، وكذلك إلى الاهتمام القوي بالتخصيص التاريخي الذي قد يصل إلى حد استبعاد

---

(١) Clyde kluchohn, «Universal categories of culture», ed. A. L. Kroeber, anthropology today (Chicago: University of Chicago press, 1953, pp. 507-523), p. 507. Reprinted by permission.

هذا وقد ترجم هذا المقال الهام إلى اللغة العربية : أنظر :

كلايد كلاكهون : « المقولات العامة للثقافة » ، ترجمة الأستاذ فاروق عبد القادر ، مراجعة الدكتور يوسف مراد ، مقال بمجلة مطالعات في العلوم الاجتماعية ، العدد الأول ، شتاء ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ، تصدر عن قسم العلوم الاجتماعية في مركز التعاون العلمي لليونسكو في الشرق الأوسط دار المعارف ، القاهرة ، ص ٩ ـ ٣٥ . (المترجم) .

التعميم العلمي تماما أو يكاد . وهناك ـ في رأي كلاكهون ـ طريقتان أساسيتان في تصنيف المادة الثقافية . أولهما ـ وهي التي يتسخدمها معظم الأنثروبولوجيين مع كثير من الاختلافات في التفاصيل ـ تقسم المادة إلى مقولات (فئات) مختارة (كالقانون ، والتنظيم الاجتماعي ، والدين ، والاقتصاد) . وهو بذلك لا يختلف كثيرا عن تعريف تايلور للثقافة الذي عدد فيه عناصرها المختلفة . ومن الملاحظ أن هذه الطريقة لا يمكن استخدامها الا بشكل مبتسر فقط (للأغراض المقارنة) ، وتؤدي ـ في أحسن الظروف ـ إلى حد أدنى فقط من تضارب في المعنى . ولكن الأهم من ذلك أن هذه الطريقة ترتبط بواقع الثقافة المدروسة ، وإن كانت لا تخلو من نظرة تعصب للسلالة ، ذلك لأنها تعتمد اعتمادا زائدا على مقولات خاصة بالثقافة الأوروبية الغربية . فإذا طبقت على مادة ثقافية أو غير أوروبية ، وجدنا أن التصنيفات التي من هذا النوع كثيرا ما تفصل بين عناصر من المادة تنتمي إلى بعضها ، وتضم تحت مقولة واحدة كثيرا من العناصر التي كان يجب أن تفصل عن بعضها . ولذلك فإن السؤال النظري العام الذي يقول : « هل هذه المقولات قابلة للتطبيق بشكل عام على كل الثقافات ؟ لم يكن محل بحث حقيقي . لأنه يبدو أن الباحث ـ من أتباع هذا الاتجاه ـ يجيب عليه فعلا بشكل فرضي قبل أن يبدأ البحث .

المنهج الثاني هو تحديد بعض المقولات على أساس ما تحدده الثقافة نفسها ، وما يتضح في لغتها . وقد استخدم الباحثون لتحقيق هذا الغرض عدة طرق متنوعة ، ابتداء من الاستخدام المرن للمصطلحات الوطنية ، حتى أسلوب العرض الذي يستهدف تصور الثقافة كما لو كان صادرا عن دارس محلي من أبناء تلك الثقافة . وقد حاولت الدراسات الحديثة في ميدان البحوث التي تعرف باسم البحوث اللغوية الاثنولوجية(*) التوصل إلى اكتشاف المفاهيم والمقولات

(*) يغطي ميدان اللغويات Ethnolinguistice دراسة العلاقة بين اللغة والثقافة . وقد أشار عديد من الباحثين إلى الغموض الشديد في معنى هذا المصطلح . فهو عند سابير Sapir يمثل دور الدراسات اللغوية المتعلقة بتاريخ الثقافات ، وعند فوجلين Voeglin دراسة الارتباط بين السلوك الثقافي والكلمات في موقف معين ، وعند ميد Mead دراسة اللغة كأداة من أدوات البحث في علم الأثنلوجيا، وعند فورف Whorf علاقة السلوك والتفكير باللغة . . . الخ . قارن محمد الجوهري وحسن الشامي ، قاموس مصطلحات الأثنولوجيا والفولكلور ، الذي سبقت الاشارة إليه صفحتي ٢٩٩ ـ ٣٠٠ . (المترجم).

المتضمنة في اللغة الوطنية ، وذلك لكي تستطيع وصف كل ثقافة في كيانها الكلي المتميز وصفا على أكبر جانب من الدقة .

وعلى الرغم من أن هذا المنهج لم يطبق بالفعل إلا في وصف عدد ضئيل من الثقافات ، إلا أنه من الواضح أنه يثير صعوبات بالنسبة للبحوث المقارنة . فالطابع التخصيصي لهذا المنهج واضح ، فلكي يتجنب الوقوع أسير نزعة التمركز حول السلالة ، نجده على وشك أن يقع فريسة النسبية المفرطة . ولما كان الاهتمام الأساسي هنا ينصب بالتحديد على تلك السمات التي تجعل الثقافة كيانا متميزا ، ولما كانت لغة الدراسات الوصفية الثقافية لا تهيء أساسا مشتركا للمقارنة ، فإنه يصبح من الصعب عقد مقارنة بين الثقافات ، اللهم إلا بطريقة غامضة وحدسية .

وهكذا نجد أنفسنا أمام ظاهرة التناقض البارزة في نظرية الثقافة المعاصرة ، وأعني الرغبة في الحفاظ على المزايا المؤكدة التي تنجم عن النظرة التخصيصية والنسبية ، ثم الحرص - في نفس الوقت - على ايجاد وحدات غير مرتبطة بثقافة معينة يمكن على أساسها اقامة علم مقارن فعلا لدراسة الثقافة .

على أننا لا نعدم جهودا لحل هذه المعضلة . فقد رأينا في سياق سابق أن الأنثروبولوجيين الأوائل (أي قبل عام ١٩١٠) كانوا على يقين من وجود بعض المقولات الثقافية العامة ، ومن ثم كانوا غير نسبيين في نظرتهم . وقد وضع ويسلر - في الفترة من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٤٠ - قائمة مؤقتة بالأنماط الثقافية العامة ، كانت تماثل في جوهرها المقولات التي تتخذ طابع الحصر ، والتي تناولناها من قبل . وكانت مرتبطة حتما بأساليب التفكير الأوروبية الغربية . كذلك ساهم دوركيم وموس Mauss في علم الاجتماع ، وفرويد وأتباعه في علم النفس ، وبعض الجغرافيين في البحث عن حل للمشكلة على أسس مختلفة ، ولكن دون أن يصادفوا قدرا كبيرا من النجاح . أما عن المفكرين النظريين الاحداث فنجد أن دراسات كل من مالينوفسكي ، ورادكليف براون ، وكلاكهون ، وستيوارد ، وغيرهم تقدم لنا نظرات ثاقبة مفيدة ، دون أن تقدم حلا نهائيا ، أو يمكن قبوله على نطاق واسع . ولا نستطيع أن نعرض هنا لأعمال كل هؤلاء ، ولكن قد يكون من المفيد أن نتناول بالمعالجة اثنين من الاتجاهات

الحديثة المتميزة . أولها هو الاتجاه الوظيفي في تناول الثقافة ، والآخر عبارة عن صورة محدثة من التطور الثقافي .

ثامنا : الوظيفية والمفاهيم المرتبطة بها :

تبينا من قبل أن المدارس التاريخية المختلفة في الأنثروبولوجيا ـ وخاصة المدرسة الأمريكية ـ تنظر إلى الثقافة الواحدة باعتبارها مجموعة من العناصر غير المتصلة ببعضها ، المتباينة في نشأتها وتاريخها ، والتي تبدو متجاورة نتيجة بعض الأحداث التاريخية المعينة ، فكأن أولئك المفكرين ينكرون وجود علاقات وظيفية أساسية بين تلك العناصر . ويرون أن حملة ثقافة معينة ، يعتبرون أن هناك علاقة ما ضرورية بينها ، وذلك من خلال عملية تبرير عقلي فقط[1] .

وسرعان ما تصدى البعض لذلك المفهوم عن الثقافة ، وخاصة الوظيفية إلى قدر من التفصيل في كتابات مالينوفسكي العديدة (التي بدأت حوالي عام ١٩٢٠) . إلا أننا يمكن أن نجد أوفى معالجة لها في كتابيه : « نظرية علمية في الثقافة ومقالات أخرى » (الذي صدر عام ١٩٤٤) ، « وديناميات التغير الثقافي » (الذي صدر عام ١٩٤٥)[*] . يؤكد مالينوفسكي في البداية أن كل ثقافة حية هي عبارة عن كيان كلي وظيفي ومتكامل ، شبيهة بالكائن الحي ، وأننا لا نستطيع أن نفهم أي جزء من أي ثقافة إلا في ضوء علاقته بالكل . فالأداء الوظيفي للعنصر الثقافي داخل النسق الكلي للثقافة هو الذي يفسر هذا العنصر ، ويكشف عن هويته الحقيقية . فنحن لا نستطيع أن نفهم العنصر الثقافي عن طريق اعادة رسم صورة تاريخ نشأته وانتشاره ، وإنما من خلال طرق تأثيره وتأثره فعناصر النسق الأخرى . فمن الواضح أن التاريخ لا يلعب دورا في هذه النظرة . فالثقافة تدرس كما هي موجودة بالفعل وحسب على مستوى زمني واحد ، وليس في ضوء نموها التاريخي أو التطوري .

---

(١) L. Spier, « Historical Interrelations of Culture Traits : Franz Boas' Study of Tsimshian Mythology », Analysis 31 in ed.. S. A. Rice, Methods in Social Science (Chicago : University of Chicago Press,. 1931), pp. 449 - 457, p.455.

(*) Malinowski, Bronislaw, A Scientific Theory of Culture and Other Essays, and The Dynamics of Culture Change.

أما الجانب الثاني في نظرية مالينوفسكي فهو محاولة لتفسير الثقافة ذاتها ، من أجل تحديد الوظيفة النهائية للثقافات الانسانية ، ومن ثم تفسير وجودها عند الناس . وهنا أيضا نجده لا ينظر إلى هذا الموضوع كمشكلة تاريخية ، ومن باب أولى لا ينظر إليه كمشكلة تطورية . وإنما يحاول مالينوفسكي ـ بدلا من هذا ـ أن يربط الثقافة ، في كل جوانبها الرئيسية ، بالاحتياجات الانسانية . أي يوجد علاقة بين متطلبات الانسان ككائن حي بيولوجي وأساليبه في اشباع هذه المتطلبات ، التي يمكن أن تنطبق بصفة عامة على الانسانية جمعاء .

وفي رأي مالينوفسكي أن البشر في كل مكان عليهم أن يشبعوا سبع احتياجات بيولوجية أساسية ، إذا ما أرادوا أن يكتب لهم البقاء . وهذه الاحتياجات هي : الاحتياجات الغذائية ، الاحتياجات التناسلية ، واحتياجات الجسم إلى الراحة ، والأمن ، والحركة ، والنمو ، والصحة . ونجد في كل مجتمع في العالم نوعا من الاستجابة الثقافية لكل من هذه الاحتياجات نوردها فيما يلي : نظام معين للتموين (بالمواد الغذائية) ، نسق القرابة ، المأوى ، وسائل الحماية ، الأنشطة المختلفة ، التربية ، وأخيرا وسائل حفظ الصحة . وإن كان مالينوفسكي يحذر من النظر إلى الاحتياجات البيولوجية باعتبارها قوى تدفع البشر إلى البحث الأعمى عن اشباع الاحتياجات . لذلك يتعين أن ننظر إلى كل زوج من الاحتياجات والاستجابات (مثل الاحتياجات الغذائية ونظام التموين) كوحدة واحدة لا تنفصم ، أو على أنهما يمثلان الجانبين البيولوجي والثقافي ـ على التوالي ـ لنفس الظاهرة . ذلك أن الاحتياجات المعتادة للحياة نجدها في كل مكان ترتبط برابطة لا تنفصل مع بعض أساليب الاشباع المنظمة والدائمة ، وإلا تعذر أن تقوم للمجتمعات البشرية قائمة .

وتؤدي الاستجابات الثقافية للاحتياجات البيولوجية الأساسية بدورها إلى خلق بعض الاحتياجات الثانوية . وهي احتياجات ثقافية في طبيعتها أكثر منها بيولوجية ، تتميز هي الأخرى بأنها مشتركة بين أبناء البشرية جميعا . ولتوضيح هذا يمكن أن نقارن بين حاجة الجسم إلى الغذاء ، التي تتم مواجهتها ببعض أساليب الحصول على الطعام ، وبين الحاجة الثانوية إلى تدريب أبناء ثقافة ما على الاستخدام السليم والانتفاع بهذه الأساليب . ومن الواضح أن مثل هذا

التدريب ليس أقل ضرورة للوجود الانساني من عملية الحصول على الطعام نفسه ، ولكنها ترتبط بالحاجة البيولوجية الكامنة وراءهما بشكل أقل مباشرة . وإذا نظرنا إلى الاحتياجات الثانوية في مجموعها وجدنا أنها تنقسم إلى أربعة دوافع ثقافية فعالة رئيسية ، يجد كل منها استجابة له في قسم أو جانب كبير من جوانب الثقافة . وهكذا نجد أن الأنساق الاقتصادية تعتبر استجابة للدافع الفعال إلى صنع الأدوات ، والمعدات ، والأشياء المادية الضرورية الأخرى ، واستخدامها ، وصيانتها ، واستبدالها . كما تعتبر نظم الضبط الاجتماعي استجابة للدافع الفعال إلى وضع القواعد والقوانين لتنظيم السلوك الانساني في كل جوانبه . وتمثل التربية المقولة الثالثة ، وهي عبارة عن استجابة للدافع إلى اختيار المشاركين في الثقافة ونظمها ، واعدادهم وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لأدائهم الأدوار المنوطة بهم . أما الفئة الرابعة والأخيرة فهي التنظيم السياسي وهو استجابة للدافع إلى ضرورة تحديد السلطة داخل كل مجتمع ، وتزويدها بالصلاحيات ، وبالوسائل الكفيلة باستخدام تلك الصلاحيات .

وتتميز نظرة مالينوفسكي إلى الثقافة ـ من بين ما تتميز به ـ باستخدامها مفهوم الوظيفة ، وتأكيدها على الاتجاه غير التاريخي في فهم الظواهر الثقافية . وربما كانت تلك السمة الأخيرة هي التي تربط مالينوفسكي برادكليف براون ، الذي كثيرا ما يعد خطأ عالما وظيفيا مثل مالينوفسكي . ولم يعرض أي مؤلف نظري حتى الآن عرضا شاملا لآراء رادكليف براون في الثقافة . وربما كان أفضل عرض لها ما ورد في مقاله : « مناهج الاثنولوجيا والأنثروبولوجيا الاجتماعية » (المنشور في : مجلة جنوب أفريقيا العلمية ، المجلد العشرون ، ١٩٢٣) ، وكذلك مقالة : « الوضع الراهن للدراسات الأنثروبولوجية » (تقرير المؤتمر المئوي للجمعية البريطانية لتقدم العلوم ، ١٩٣٢) وأخيرا مقاليه عن « القانون البدائي » و« الجزاء الاجتماعي » المنشورين في دائرة معارف العلوم الاجتماعية (١٩٣٥)(*) .

(*) Radcliffe - Brown, « Methods of Ethnology and Social Anthropology » (South African Journal of Science, Vol. 20, 1923), « The Present Position of Anthropological Studies » (Report of the Centenary Meeting ,British Association for the

وعلى خلاف مالينوفسكي يوجه رادكليف براون اهتمامه إلى دراسة المجتمع ، لا إلى الثقافة ، ويعتبر نفسه عالم اجتماع أو أنثروبولوجيا اجتماعيا أكثر منه دارسا للثقافة . وهو يؤكد أن المجتمع يتكون - شأنه في ذلك شأن الكائن الحي - من أجزاء متداخلة وظيفيا ومتبادلة الاعتماد على بعضها . وكما أن أجزاء الكائن الحي تعمل معاً للحفاظ على الكل ، كذلك تساهم التقاليد والنظم الموجودة في المجتمع في الحفاظ على بقاء الكائن الحي الاجتماعي واستمراره . وتلك هي بالفعل الوظيفة الرئيسية - وإن لم تكن الوحيدة - لتلك التقاليد والنظم ، إذا نظرنا إليها في مجموعها ، وأعني هنا ضمان بقاء المجتمع نفسه . إلا أن رادكليف براون لم يحاول - كما فعل مالينوفسكي - أن يفسر المجتمع أو الثقافة في ضوء الاعتبارات البيولوجية . وكرس جهده - بدلا من هذا - لدراسة المجتمعات نفسها دراسة مقارنة ، معتمدا على المادة المتاحة التي قدمها علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية .

ولم يكن هدفه من تلك الدراسات تاريخيا ولا تطوريا . فهو يرفض هذين الاتجاهين معا رفضا قاطعا مفضلا عليهما البحوث غير التاريخية . ويسعى رادكليف براون إلى تحقيق الأهداف التالية :

١ - الوصف الدقيق للأداء الوظيفي للأبنية الاجتماعية الموجودة فعلا في المجتمعات الانسانية مؤكدا بوجه خاص على دورها في الحفاظ على البناء الاجتماعي .

٢ - التصنيف المنهجي للظواهر الاجتماعية ، مع استخدام مصطلحات على قدر مناسب من الدقة .

٣ - صياغة القوانين العامة التي تحكم الظواهر الاجتماعية ، وذلك من خلال المناهج العلمية التي تناظر مثيلاتها في العلوم الطبيعية .

وقد استطاعت دراسات مالينوفسكي ورادكليف براون أن تحول كثيرا من علماء الأنثروبولوجيا الأمريكيين عن اهتمامهم السابق بالدراسات التاريخية ،

= Advancement of science, 1932), « Primitive Law » and « Social Sanction » in the Encyclopedia of the Social Sciences, 1935.

لكي يبدوا اهتماما جديدا بفحص مناهجهم واتجاهاتهم واعادة تحديدها . وينعكس هذا التأثير ـ على سبيل المثال ـ في تحليل لينتون للعنصر الثقافي الذي يرى أنه يتميز بأربعة جوانب أو سمات على الأقل هي : الشكل ، والاستخدام ، والوظيفة ، والمعنى . وقد عرف تلك الجوانب الأربعة على النحو التالي :

١ ـ يتضمن شكل العنصر الثقافي بعض الجوانب مثل الهيئة ، والأبعاد ، وطرق الصياغة ، وكل العوامل الأخرى التي تساهم في وجوده الظاهر أو الملموس . وتتميز أشكال العناصر الثقافية المادية أو غير المادية بامكان ملاحظتها بسهولة ، وامكان تناقلها بسهولة من ثقافة لأخرى .

٢ ـ كذلك الاستخدام يتميز بسهولة ملاحظته وتناقله ، وهو يتضمن طرق استخدام شعب معين للعنصر الثقافي . فالفأس على سبيل المثال يمكن أن يستخدم لقطع الأشجار ، أو يمكن أن يقتصر استخدامه على بعض الأغراض الحربية (مثل قطع رؤوس الأعداء) أو على مناسبة طقوسية معينة . والاستخدام لا يرتبط حتما بالشكل ، ذلك أن العناصر الثقافية ذات الأشكال المتماثلة أو المتشابهة يمكن أن تستخدم بطرق مختلفة أشد الاختلاف في الثقافات المتباينة .

٣ ـ أما وظيفة العنصر الثقافي فتتميز بأنها أوسع من استخدامه . وهي تنصب على مكانة ذلك العنصر في الثقافة الكلية . فقد نجد على سبيل المثال أن الشعب الذي يسكن الغابات قد يستخدم الفأس في وظائف متنوعة تتصل بالزراعة وتطهير الأرض لاعدادها لانتاج المحاصيل . أما في مجتمع آخر لا يعرف الأساليب الزراعية ، فإن الفأس يمكن أن يؤدي وظيفته في سياق مختلف تمام الاختلاف ، ومن هذا مثلا في بناء المساكن ، وصنع القوارب ، وغير ذلك من العمليات الانشائية المماثلة . ومن ثم لا نجد هنا أيضا أي علاقة حتمية بين الوظيفة وأي من الاستخدام أو الشكل . فالجوانب الثلاثة مستقلة عن بعضها تمام الاستقلا .

٤ ـ وأخيرا يشير المعنى إلى مجموع الارتباطات التي يقيمها الشعب في

مجتمع معين حول عنصر ثقافي ما . وهكذا نجد في غابات الأمازون مثلا - حيث لا تعرف الأحجار إلا كأشياء يمكن الحصول عليها في التجارة - أن الفأس الحجري يمثل أداة ذات قيمة عالية يجب الحفاظ عليها ، واستخدامها والعناية بها عناية فائقة . والواضح أن هذا المعنى سوف لا نجد له أثرا عند الشعوب التي تعيش في بيئة تتوفر فيها الأحجار ، وحيث يمكن أن تستبدل الفؤوس - إذا فقدت أو أتلفها الاستخدام - دون مشاكل تذكر . والمعنى هو الآخر سمة مستقلة، يصعب - هذا إذا كان من الممكن أصلا - تناقله من ثقافة لأخرى ، شأنه في ذلك شأن الوظيفة[1].

ومن الواضح أن هذا التعريف الأكثر تعقيدا للعناصر الثقافية يلقي ضوءا جديدا على الدراسات التي تتناول توزيع العناصر الثقافية ، وعلى مفاهيم المنطقة الثقافية والعمر والمنطقة ، وعلى الاستنتاجات التاريخية التي يمكن التوصل إليها بهذه الوسائل . كما يؤكد هذا التعريف على التداخل والترابط القائم بين العناصر الثقافية وعلى الصعوبة البالغة في تحديد معايير التشابه القائم بين عناصر الثقافات المتباينة .

وقد عمل كثير من أتباع مالينوفسكي ورادكليف براون في السنوات الأخيرة على السير قدما بعملية تحليل التكامل الثقافي . وكان من شأن الاهتمام الفائق الذي وجهه كثير من الأنثروبولوجيين الأوائل إلى تحليل العناصر الثقافية وتوزيعاتها (أعني اهتمامهم بالنظر إلى الثقافة ككل) أن حجب الحقيقة التي مؤداها أنهم استطاعوا رغم نظرتهم التجزيئية ، النظر بصفة عامة إلى الثقافات ككيانات كلية متكاملة . وقد أكد بواس - رغم ما ذهب إليه نقاده - الحاجة إلى تحليل الثقافات المختلفة كل على حدة بالتفصيل . ويبدو أنهم لم يكونوا يفتقرون إلى الاهتمام بالتكامل ، بقدر ما كانوا يفتقرون إلى بعض أدوات التحليل الحديثة .

---

(١) Ralph Linton, The Study of Man (New York : D. Appleton - Century Co., - 936), pp. 402 - 404.

هذا وقد صدرت لهذا الكتاب الهام ترجمة عربية انجزها عبد الملك الناشف بعنوان دراسة الانسان : المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٩٦٥ . (المترجم).

وتهتم الأنثروبولوجيا المعاصرة أكبر الاهتمام ببناء الثقافة (أعني العلاقة القائمة بين أجزائها) ، بدرجة تفوق اهتمامها بالموضوعات الخاصة نفسها . وقد أحرزت أكبر قدر من التقدم في تحليل البناء الاجتماعي . وينظر نادل Nadel ـ على سبيل المثال ـ إلى المجتمع كمجموعة من المكانات ، التي يشغلها أفراد متباينون في فترات مختلفة ، وهو ما يفرض أنماطا معينة من السلوك ، ويخدم وظائف متنوعة في المجتمع . وهو يرى أن هناك علاقة منظمة بين المكانات الموجودة في المجتمع ببعضها . ويرى أن هذا النسق أو مجموعة الأنساق الفرعية تمثل البناء الاجتماعي . وتساهم هذه الاتجاهات وأمثالها في امدادنا بشكل متزايد ببعض الأدوات التحليلية الفعالة في دراسة الاستمرار والتغير في الثقافة . ومن الواضح أنه إذا كانت الثقافات منظمة على نحو دقيق ، فإن التغير لا يمكن أن يكون مجرد عملية احلال بسيطة ، أو عملية اضافة ، أو حذف لبعض العناصر المتفرقة ، وإنما ينطوي على تغيرات في جانب من النسق الثقافي ، أو في النسق برمته . على أننا قد تناولنا بالفعل هذه النظرة للثقافة (وهي النظرة التي توجه كتابنا هذا) في موضوع سابق(*) .

تاسعا : دراسات حديثة في التطور الثقافي :

ارتكزت النزعة التطورية في القرن التاسع عشر على الايمان بفكرة سير التطور في خط واحد ، وهي الفكرة التي ترى أن كل الثقافات تمر في الحقيقة بنفس مراحل النمو ، وأنه من الممكن أن ندرج كل ثقافة ـ على أساس مبلغ التقدم الذي وصلته ـ تحت واحدة من الفئات الأساسية الثلاث : التوحش ، أو البربرية ، أو الحضارة . إلا أنه أصبح من الصعب اليوم الدفاع عن مثل هذه الفكرة . فالمعلومات الأثنوجرافية والأركيولوجية الحديثة لا تؤيد قضاياها الرئيسية ، وإنما تشير على العكس إلى عديد من أنماط وعمليات التغير الثقافي المتنوعة .

ويرى ستيوارد Steward أن النزعة التطورية المحدثة (التي يطلق عليها

(*) أنظر على وجه الخصوص الفصل الرابع من كتاب بيلز هذا ، خاصة الفقرتين ٦ ، ٧ من ذلك الفصل . (المترجم) .

اسم التطور الشامل) تتحاشى الوقوع في هذه المشكلة ، إذ تدرس الثقافة الانسانية ككل ، وليس ثقافات معينة . وقد حدد هوايت هذه القضية بشكل أوضح عندما قال : « أن الأداء الوظيفي لأي ثقافة معينة سوف يتحدد بالطبع من خلال الظروف البيئية المحلية . ولكننا في دراستنا للثقافة ككل ، يمكن أن نأخذ في اعتبارنا معدل التأثير الصادر عن كل البيئات بحيث تشكل عاملا ثابتا يمكن استبعاده من أحكامنا العامة على التطور الثقافي[1] ويعبر تشايلد Childe عن نفس الفكرة إلى حد كبير عندما كتب يقول أن التعدد الثقافي الذي تكشف عنه البحوث الاثنوجرافية والأركيولوجية يمثل « عقبة في طريقنا ، إذا ما كنا نستهدف تحديد مراحل عامة في تطور الثقافات . ومن ثم يتعين علينا إذا أردنا الكشف عن قوانين عامة تصف تطور جميع المجتمعات ، أن نسقط أو نقلل من الملامح المميزة للبيئات المعينة »[2] .

ويعد هوايت أكثر هؤلاء الأنثروبولوجيين الثلاثة الذين أشرنا إليهم هنا وضوحا في الاتجاه التطوري . فهو يكاد يكون بحق الأنثروبولوجي المعاصر الوحيد الذي كرس نفسه جديا لدراسة مشكلة التطور الثقافي . ويمكن القول بوجه عام بأنه يتأثر بآراء مورجان تأثرا وثيقا بعض الشيء ، إلى حد أننا نكاد نعتبر دراساته صياغة حديثة للقضية الأساسية عند مورجان . وإن كان هوايت قد قدم اضافة لها شأنها في توضيحه لآراء مورجان واضفاء مزيد من الدقة عليها .

ويرى هوايت أن الانسان كسائر الحيوانات الأخرى يستغل بيئته لكي يحصل منها على الوسائل اللازمة لتدعيم حياته والابقاء على نوعه . إلا أن الانسان على خلاف سائر الحيوانات قد خلق ثقافة تساعده في هذه العملية . وقد أصبحت هذه الثقافة على مدى آلاف السنين الطويلة لوجوده على الأرض - تدريجيا - أداة أكثر فعالية في صراع الانسان من أجل الحفاظ على نفسه . ويرى

---

(١) Leslie White, The Science of Culture (New York : Farrar, Straus and Young, 1949), p.368.

(١) V. Gordon Childe, Social Evolution (London and New York H. Schuman, 1951) p. 35.

هوايت أن من أهم مشكلات الأنثروبولوجيا دراسة هذا التطور الثقافي ليس فقط من أجل تحديد مراحل تسلسل النمو الثقافي ، وإنما كذلك من أجل تحديد العامل أو العوامل المسئولة عن هذا التطور . وقد وجد هذا العامل في مفهوم الطاقة ، وانتهى إلى صياغة القانون التالي للتطور الثقافي : « تتطور الثقافة عندما تزداد كمية الطاقة التي يستخدمها الناس محسوبة على أساس نصيب الفرد في العام ، أو عندما تزداد كفاءة الوسائل التكنولوجية التي تسخر فيها هذه الطاقة ، أو عندما يزداد هذان العاملان معا »[1] .

ولكي يوضح هوايت هذا القانون طبقه على فكرة مورجان التي مؤداها أن الثقافة قد تطورت في ثلاثة مراحل رئيسية ، من التوحش إلى البربرية إلى الحضارة . ويوضح هوايت أن الانسان في مرحلة التوحش لم يكن لديه سوى طاقته الجسمية الخاصة ، اللهم إلا في حالات الاستخدام العرضي والنادر للنار ، والريح ، والماء . ومن ثم كانت ثقافته في تلك المرحلة محدودة سواء من الناحية التكنولوجية أو من ناحية التنظيم الاجتماعي ، كما يبدو ذلك مثلا عند الشعوب الأمية كسكان أستراليا الأصليين .

وتكشف الشواهد الأركيولوجية على أن كل الشعوب أثناء العصر الحجري القديم كانت تعيش تلك المرحلة من مراحل التطور الثقافي . ولم تنم الثقافة خلال تلك المرحلة إلا بمقدار زيادة كفاءة التكنولوجيا (وهي تتضمن وسائل استهلاك تلك الطاقة) ، أي تبعا لاختراع أدوات وأساليب جديدة . وما زلنا نجد في عالم اليوم أنه على الرغم من أن الثقافة قد تطورت إلى حد بعيد إلى ما بعد مرحلة التوحش ، إلا أنه ما زالت هناك بعض الشعوب التي تعتمد ثقافاتها على الطاقة البشرية وحدها ، والتي ما زالت حتى الآن في مرحلة التوحش . والنقطة المهمة هنا أن التوحش لا يدل على فترة زمنية معينة في تاريخ الثقافة ، وإنما تشير إلى مرحلة من مراحل تطور الثقافة ، يمكن الاستدلال عليها من واقع أي فترة في تاريخ العالم .

أما المرحلة الثانية من مراحل التطور الثقافي ، وهي البربرية ، فقد بدأت

(١) Leslie A. White, « Energy and the Evolution of Culture », American Anthropogist, 45, (1943), 445 - 356, p.338.

بـاستئناس النبـاتات والحيـوانات . وهنـا يرى هـوايت أننا بصـدد مصدر جـديد للطاقة ، وليس مجرد تقدم تكنولوجي . ويعبر عن تلك الفكرة قائلا : « وعندمـا استأنس الانسان الحيوانات واستزرع النباتات استطاع بذلك تسخـير قوى فعـالة من قـوى الطبيعـة ، واستطاع اخضـاعها لسيـطرتـه ، والاستفـادة بهـا في تحقيق أغراضه . وهكذا فإن الفرق بين الاقتصاد القائم على النباتات والحيوانات البرية والاقتصـاد القائم عـلى الاستئناس هـو أن عائـد ما ينفق من الـطاقة البشـرية في النوع الأول ، عائد ثابت ومحدد ، بغض النظر عن حجمه . على حين أن العائد الأولي لمـا ينفق من الطاقـة البشريـة في ظل نـظام الـزراعـة وتـربيـة الحيـوانـات يتضاعف بلا حدود »[1] .

وقد أدت الزراعة ، التي يعتبرها هوايت أكثر أهمية بالنسبة لتـطور الثقافـة من استئنـاس الحيوان ، أدت عـلى حد قـوله إلى « زيـادة هائلة في كميـة نصيب الفرد من الطاقة المتاحة لبناء الثقافة . ثم أدت ـ نتيجة لذلك ـ إلى نضج الفنـون الزراعية ، ممـا أحدث نمـوا هائـلا في الثقافـة . وبدأت تـظهر بسـرعة الثقـافات العـظمى في الصين ، والهنـد ، وبلاد مـا بـين النهـرين ، ومصـر ، والمسيـك ، وبيرو[2] » .

ويمكن أن نشـير إلى الشواهـد الأركيولـوجية التي تـدل على أن البـربريـة ـ كمرحلة من مراحـل تطور الثقـافة ـ قـد ظهرت لأول مـرة منذ ثمـانية آلاف إلى عشرة آلاف سنة في العالم القديم ، ثم بعـد ذلك في العـالم الجديـد . ولم تشارك جميـع الشعوب في استخـدام مصدر الـطاقة الجـديـد ، حيث وجـدنـا أن بعض الشعـوب ـ كما أشـرنا ـ مـا زالت تعيش في مرحلة التـوحش حتى اليوم . وظلت الثقافة مستمرة في تطورهـا أثناء مـرحلة البربـرية ، ولكن من خـلال المكتسبات التكنولوجيـة فقط ، مثل بـدء استخدام المعـادن إلى جانب الأحجـار في صناعـة الآلات ، واختراع المحراث ، والقوس ، والتقويم ، والكتـابة ، وغـير ذلك من الوسائل الثقافية العديـدة . على أنـه لم يظهـر مصدر جـديد للطاقـة إلا في أوائل القرن التاسع عشر والثورة الصناعيـة ، عندمـا اكتشف الانسان لأول مـرة كيفية

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢ .
(٢) نفس المرجع السابق ، صفحة ٣٤٣ .

استخدام الطاقة الناتجة عن احتراق الفحم وغيره من مواد الوقود في ادارة آلاته . ويرى هوايت أن هذا الاكتشاف ، وليس اختراع الكتابة كما يذهب مورجان وتايلور ، هو الذي يدل على بداية المرحلة الثالثة من مراحل التطور الثقافي ، وأعني مرحلة الحضارة .

وإذا انتقلنا إلى ميدان التنظيم الاجتماعي نجد هوايت يعتقد أن هذا الجانب من جوانب الثقافة « يعتمد على الوسائل المادية في الحصول على الطعام ، وتوفير المأوى ، وتأمين الدفاع عن النفس ، ويتحدد من خلالها . فالتطور الاجتماعي باختصار يعد بمثابة نتيجة للتطور التكنولوجي[١] ».. على أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، إذ يقول هوايت : « على حين أنه من الثابت أن الأنساق الاجتماعية تنشأ عن الأساليب التكنولوجية القائمة عليها ، وتعتمد عليها ، إلا أنه من الثابت أيضا أن الأنساق الاجتماعية تحدد عمل الأنساق التكنولوجية التي تقوم عليها . فالعلاقة بينهما علاقة تفاعل وتأثير متبادل ، وإن لم يكن متعادلا بالضرورة . فالنسق الاجتماعي قد يعزز التأثير الفعال للاساليب التكنولوجية التي ينهض عليها ، ولكنه قد يحده أو يعوقه[٢] » .

ثم ينتهي هوايت إلى النتيجة التالية : « وقد يبلغ من تأثير النسق الاجتماعي على عمل النسق التكنولوجي أن يفرض حدا على مدى توسع ونمو هذا الأخير . وعندما يحدث هذا ، فإن التطور الثقافي يتوقف . ولا يمكن أن يعود سيرته الأولى إلا عن طريق التماس بعض المصادر الجديدة للطاقة ، واستخدامها بالقدر الكافي لتفجير النسق الاجتماعي الذي يقيده . فإذا ما تحررت التكنولوجيا الجديدة على هذا النحو ، فإنها ستؤدي إلى خلق نسق جديد ، ملائم لنموها وستعود الثقافة تتقدم من جديد ربما إلى أن يوقف النسق الاجتماعي مسيرتها مرة أخرى »[٣] .

فنموذج التطور عند هوايت يتميز بأنه ماكروسكوبي Macroscopic (ذو نظرة كلية شاملة) . ولعل سالينز Sahlins وسيرفيس Service أكثر من

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤٧ .
(٢) نفس المرجع السابق .
(٣) أنظر المرجع السابق ، صفحة ٣٤٨ .

استخدموا هذا النموذج . ولكننا نجده بشكل ضمني إلى حد ما في اشارات عدد كبير جدا من علماء الأنثروبولوجيا المعاصرين إلى عمليات التنميط الثقافي ، بما في ذلك العرض الذي قدمناه في الفصول السادس والسابع والثامن من هذا الكتاب(*) . وتشير تلك الفصول الثلاثة ، وكذلك دراسات أخرى إلى أنه داخل الفئات الكبرى المشتقة من الاعتبارات التكنولوجية يمكن أن توجد عمليات تكيف ايكولوجية مختلفة إلى جانب أشكال متباينة تمام التباين من النظم الاجتماعية . من ذلك أن وجود نوع من التنظيم الاجتماعي المميز لثقافات منتجي الطعام عند بعض ثقافات جامعي الطعام يدل على وجود علاقة بين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي أكثر تعقيدا مما كان يتصور المفكرون القائلون بالتطور الخطي (أو الوحيد الخط)[1] .

ثم ظهور نموذج ميكروسكوبي Microscopic (ذو نظرة دقيقة محدودة) أقل طموحا للتطور تحت اسم التطور المتعدد الخطوط . وقد عرف ستيوارد التطور المتعدد الخطوط بأنه يحاول أن ينهج طريقا وسطا بين النسبية المفرطة ، بتأكيدها على الخصوصيات التاريخية ، والتطور الشامل بتأكيده على الثقافة ككل . ويقوم هذا المفهوم على افتراض مؤداه أن أنواع التراث الثقافي المتميزة ليست متفردة بالضرورة ، إذ أن هناك من الأسباب ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعرفة المتحصلة من تحليل ثقافة معينة يمكن أن تمدنا بنظرات ثاقبة مفيدة في تحليل ثقافة أخرى . وهدف هذا التطور المتعدد الخطوط أن يكشف عن هذه النظريات ويؤدي بنا في النهاية إلى صياغتها في صورة تعميمات أو قوانين علمية .

وتتمثل المعلومات الأساسية الخاصة بالتطور المتعدد الخطوط - كما هو الحال بالنسبة لكافة البحوث الأنثروبولوجية الحديثة - في الدراسات الوصفية لثقافات

(*) يشير المؤلف إلى الفصول التي تناول فيها موضوعات « الثقافة في الماضي » (الفصل السادس) ، و « ثقافات جامعي الطعام : الصيادون ، وصيادو البحر ، وجامعو الطعام » (الفصل السابع) ، و« ثقافات منتجي الطعام الأولى والبسيطة » (الفصل الثامن . (المترجم)

(١) أنظر على سبيل المثال :

Marshall D. Sahlins and Elman R. Service (eds) ., Evolution and Culture, (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1960).

معينة واعادة رسم صورة التاريخ الثقافي لتلك الثقافات على نحو مفصل . على أن هذا الاتجاه لا يؤكد في المقام الأول على سمات التفرد التي تميز تلك الثقافات وتطورها التاريخي ، وإنما على أوجه الشبه القائمة بينها . فالمنهج الذي يتبناه هذا الاتجاه منهج امبيريقي صارم . إذ يسلم بأن أنواع التراث الثقافي في الأقاليم المختلفة قد تكون متميزة عن بعضها تميزا كليا أو جزئيا ، ونكتفي بطرح التساؤل التالي : هل هناك أي أوجه شبه ذات دلالة بين ثقافتين أو أكثر يمكن التعبير عنها في صياغة محددة ؟ وحيثما توجد أوجه الشبه هذه ، وحيثما يتيسر التعبير عنها في صياغة محددة ، فقد يتسنى تحديد العوامل العلية ـ المتماثلة في كل حالة ـ التي أدت إلى هذا التطور . ويؤكد ستيوارد على أن هذه العلاقات العلية قد لا تنطبق بالضرورة ـ بل قد لا تنطبق على الاطلاق ـ على كل الثقافات . وإنما هي تدلنا ببساطة : « على بعض النظائر المحدودة في الشكل ، والوظيفة ، والتسلسل التاريخي ، التي تأكد وجودها امبيريقيا[1] . ومن هذا يتضح أن اتجاه التطور المتعدد الخطوط ـ على خلاف الاتجاهات التطورية الأخرى ـ لا ينطلق من نمط أو مخطط قبلي يمكن أن توضع فيه كل الثقافات . وإنما هو محاولة لتطوير تصنيف للأنماط الثقافية ، عن طريق المقارنات المركزة بين أنواع التراث الثقافي في مختلف أجزاء العالم ، ثم محاولة التوصل إلى بعض الأحكام أو القوانين ذات الدلالة العامة بالنسبة لكل فئة من الفئات التي ينتهي البحث إلى الكشف عنها . ولذلك فإن مفهوم النمط الثقافي عند أصحاب هذا الاتجاه مفهوم مرن ، يراد منه أن يناسب ظروف البحث الامبيريقي . إذ يتميز النمط الثقافي بمجموعة أو بإطار من السمات المختارة التي تبدو متشابهة بين ثقافتين أو أكثر (وليس بين جميع الثقافات) . فالسمات المميزة للنمط الثقافي تختار امبيريقيا وترتبط ارتباطا محددا بالمشكلة موضوع الدراسة . ولذلك يمكن القول تقريبا بأن أي جانب من جوانب الثقافة يمكن أن يكون ذا أهمية تصنيفية أولية . وأخيرا يفترض أن السمات المختارة ترتبط داخل كل ثقافة من الثقافات التي توجد فيها بنفس العلاقات الوظيفية أو البنائية .

---

(١) Julian H. Steward, « Evolution and process », A. L. Kroeber (ed). ,Anthropology Today (Chicago : University of Chicago Press, 1953, pp. 313 - 326), p.318.

ثم أننا لاحظنا أن نظرية التطور الشامل تستبعد كلا من العوامل الانسانية والبيئية ، وتقصر نفسها على مفهوم عام عن الثقافة في ذاتها . أما نظرية التطور المتعدد الخطوط فهي على خلاف ذلك تأخذ هذه العوامل في اعتبارها حينما كانت لها صلة بالموضوع بفضل تركيزها على الأنماط الثقافية المحددة . وقد أوضح ستيوارد نفسه أن عمليات التكيف الايكولوجي الثقافي (أي تأثير البيئة ، بما في ذلك تأثير الظروف الطبوغرافية ، وكذلك كمية وتوزيع الموارد الأساسية ، تأثير ذلك كله على التراث الثقافي الآخذ في التكوين) يمكن أن تكون عوامل ذات دلالة في التغير الثقافي ، وخاصة بالنسبة للمجتمعات الصغيرة التي تعيش في حالة ترحال وتنقل ، والتي لم تصل إلا إلى مستوى أولي من التقدم التكنولوجي . كما يسلم بأن الامكانيات الوراثية الحيوية (الشبيهة بتلك التي اقترحها مالينوفسكي وآخرون) لا يصح أن نتجاهلها ، على الأقل بالنسبة لبعض مشكلات التغير الثقافي .

وتشترك دراسات ستيوارد التطورية مع دراسات التطوريين الآخرين في افتراض أن التطور الثقافي يتقدم دائما إلى الامام . ولو أنه لم يؤكد أن ذلك قد حدث فعلا في حالة من الحالات . وعليه فإن آراءه تلك تتفق مع الآراء التي سبق أن وردت في مكان سابق من هذا الكتاب (انظر الفصل الرابع ، الفقترين ١ ، ٨) . أعني أن كل أنواع التغير الثقافي ذات طبيعة تطورية إلا أن الثقافات ـ كأنساق تكيفية ـ قد تصل إلى حالات مستقرة ، وقد تعاني من عدم التكيف ، كما قد تمر بحالات تطور انتكاسي . إلا أن الشواهد العديدة تدلنا على أن الاتجاه السائد في تطور الثقافات كان اتجاها تقدميا . ومع ذلك فهناك أيضا ثقافات انتكست أو فقدت القدرة على التكيف . وليست دراسة تلك الثقافات بأقل أهمية للنظرية العامة في الثقافة .

عاشرا : بعض مشكلات التغير الثقافي :

وجدنا أن الاتجاهات البنائية الوظيفية التي عرضنا لها في الفقرة رقم ٨ تستخدم نموذجا للتوازن في نظرتها إلى المجتمع والثقافة . إلا أنها تذهب إلى أكثر من مجرد التسليم بالثبات كسمة مميزة للثقافة ، إذ تنطوي على التسليم بحالة

استقرار وكل تغير يطرأ على المجتمع أو الثقافة يرجع إلى مصدر خارج المجتمع ، وتتبعه عملية استعادة للتوازن الذي كان قائما من قبل وقد أخذ بهذا النموذج عدد كبير جدا من علماء الاجتماع الذين يفسرون أي اختلال في التوازن بأنه حالة تفكك اجتماعي ، دون أن يأخذوا في اعتبارهم امكانية أن ينطوي ذلك الوضع على بعض عمليات التغير الاجتماعي . وكان أفضل ما استطاع الوظيفيون الأوائل تحقيقه بالنسبة لدراسة التغير الثقافي الاجتماعي هو تناول نماذج ثابتة مقارنة على فترات زمنية متباينة ، وكانت الفروق بين النماذج المختلفة تعتبر دليلا على التغير ، وليست في الحقيقة تفسيرا له .

ويمكن أن نحدد بعض العوامل التي تؤدي إلى التغير الثقافي :

١ ـ إن التغيرات الهامة في الظروف الايكولوجية التي تواءمت معها الثقافة تستدعي حدوث تغيرات معينة ، إذا ما أراد المجتمع أن يكتب له البقاء .

٢ ـ يمكن أن تؤدي الاختراعات إلى تحسين مستوى التكيف الايكولوجي ، أو تسمح بظهور ظروف ايكولوجية جديدة . ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن الاختراعات الاجتماعية يمكن أن تزيد من كفاءة النسق التكنولوجي القائم .

٣ ـ يعد الاتصال مع الأنماط الثقافية المختلفة أغنى مصادر حدوث التجديدات ، بما في ذلك الوعي بوجود بدائل جديدة .

٤ ـ التغيرات التطورية الناشئة عن أي من العوامل السابقة . وربما كان المثل على ذلك حدوث تغير تكنولوجي يسمح بزيادة عدد السكان ، وما يترتب على ذلك من ظهور أنواع جديدة من التخصص ، والتوزيع ، والضوابط الاجتماعية . فالتغير يكون تغيرا تطوريا ـ بالمعنى المستخدم هنا ـ إذا ما هيأ الظروف الضرورية أو المناسبة لحدوث تغيرات تالية في الثقافة وفي التنظيم الاجتماعي .

٥ ـ إن الأخطاء التي تحدث في عملية النقل الثقافي يمكن أن تؤدي أيضا

إلى التغير . ومن الواضح أنه حتى في أكثر الثقافات استقرارا وثباتا لا ينقل أي جيل ثقافته إلى الجيل التالي بنفس الشكل تماما . والمشكلة هنا هي التمييز بين تلك التغيرات التي تمثل تنويعات قليلة الشأن داخل نمط أساسي ، وبين التنويعات التي قد تصبح تراكمية (أي ذات شأن كبير) ومن ثم تؤدي إلى تغير بعيد الدلالة في الأنماط الثقافية .

ولعل أهم مشكلات التغير الثقافي اليوم تستلزم العمليات الثقافية وتتضمن تلك العمليات ـ في أحد مستوياتها ـ مشكلة الشخص المجدد . ويتبنى بعض الباحثين وجهة النظر القائلة بأن التغير لا يمكن أن يدرس دراسة مفيدة إلا في ضوء اتجاهات الأفراد وسلوكهم . وقد استطاع بارنت Barnett أن يفند هذا الرأي بقوة ، إذ وجد المجددين أو الأشخاص الذين يقبلون التجديد هم أكثر الناس احتمالا لأن يكونوا منشقين عن المجتمع ، أو غاضبين ، أو ساخطين عليه . وعلى الرغم من امكان اقامة الدليل على أن ذلك هو الوضع القائم فعلا في الغالب ، إلا أن هناك دراسات أخرى لبعض مواقف التغير المحددة التي أوضحت أن أكثر الأفراد ايجابية قد يكونون في بعض الأحيان أولئك الأفراد الذين يشغلون مواقع مؤثرة أو رفيعة في المجتمع .

وتبنى آخرون وجهة النظر القائلة أن هناك عمليات دينامية في الثقافة والمجتمع تنطوي على التغير ، وأنه من الممكن عزل تلك العمليات ودراستها . وقد ساهمت تلك الدراسات في التعرف على الاختلافات أو الأخطاء في عملية النقل الثقافي ، أو عمليات اعادة التفسير ، أو التغيرات التطورية ، والتعرف على الفروق القائمة في درجة القابلية للتغير في المضمون المحدد للثقافة في مقابل السمات البنائية أو النمطية ، والاتجاهات والقيم . ومن الممكن أن يؤدي المزيد من دراسة هذه الفروق إلى اثراء فهمنا للتفاعل القائم بين عوامل التغير والثبات في الثقافات المختلفة . وعلينا على أي حال أن نعتبر أن دراسات الفرد ودراسات الظواهر الاجتماعية والثقافية مكملة لبعضها والشيء الذي نشعر بأننا في أمس الحاجة إليه هو تطوير النظريات التي تربط بين عمليات التغير في السلوك الفردي والتغير في الأنساق الثقافية والاجتماعية .

الحادي عشر : الخلاصة :

يعتبر التغير ظاهرة ثقافية عامة ، على الرغم من أن معدلات التغير يمكن أن تتفاوت من ثقافة لأخرى . إلا أن استمرار بعض عناصر التراث الثقافي تدل على أن الثبات يمثل سمة مميزة للثقافات بنفس القدر . ويعتبر فهم التفاعل بين هاتين الظاهرتين ذا أهمية أساسية للنظريات العامة في الثقافة . ويدلنا العرض التاريخي على أنه من الممكن تحديد الاتجاهات الرئيسية التالية في النظريات المتصلة بالثبات والتغير .

١ ـ النظريات الأولى التي تقول بالتطور الخطي (أو الوحيد الخط) ، كما يبدو ذلك في أعمال تايلور ومورجان . وتحاول تلك النظريات وضع تعميمات عن سمات الثقافات المختلفة وتصنيفها في مراحل حتمية ومحددة تحديدا صارما للنمو الثقافي . وقد أمكن تنفيذ تلك النظرية على نحو أو آخر ، لأنها لم تفلح في أن تصنف بالقدر الكافي الظواهر الثقافية كما أوضحتها البحوث الامبيريقية التي جاءت فيما بعد .

٢ ـ أدّى فشل النزعة التطورية بصورتها المعروفة في القرن التاسع عشر إلى اجراء بحوث امبيريقية مركزة ، كما أدى إلى التأكيد على النسبية الثقافية ، وإلى الاهتمام بالطابع الفريد للاحداث التاريخية . وقد أكد الأنثروبولوجيون من أتباع هذا الاتجاه على الفروق القائمة بين الثقافات ، وأوضحوا أن النمو الثقافي في مختلف أجزاء العالم متباين في جوهره ، باستثناء تلك الحالات التي يؤدي فيها الاتصال بين الشعوب وما يتبع ذلك من استعارة ثقافية إلى التقريب بين تلك الفروق . والملاحظ أن هذا الاتجاه في صورته المتطرفة يجعل من المستحيل قيام علم مقارن للثقافة . وهناك اتجاهات أخرى متباينة تقوم على افتراض أساسي مؤداه أن الانسان كائن غير مخترع ، وأن معظم الثقافات قد صدرت عن أصل واحد أو عن مراكز قليلة في ظل ظروف خاصة ، وانتشرت منها إلى بقية أجزاء العالم . ويرى القائلون بتفرد الأحداث التاريخية من ناحية أخرى أن الاختراعات الجديدة أو اعادة تفسير العناصر المستعارة يعتبر سمة مميزة لكل الثقافات ، هذا على الرغم من أنهم يعتبرون الانتشار عملية ثقافية هامة .

٣ ـ أدى رد الفعل ازاء كل من النزعة التطورية والنسبية التاريخية إلى ظهور الاتجاهات الآنية أو الوراثية الحيوية . وأخذ أصحاب هذا الاتجاه يسعون إلى الوصول إلى قضايا عامة عن الثقافة والمجتمع من خلال تحليل الثقافات في ضوء العلاقات الوظيفية الداخلية ، وعزل أوجه الشبه البنائية ، والربط بين الثقافة وبعض النقاط المرجعية الثابتة المشتقة من الثوابت البيولوجيةوالسيكولوجية والاجتماعية . واتجه أتباع هذا الاتجاه في صورته المتطرفة إلى رفض العوامل التاريخية . وتأكيد خاصية الثبات في الثقافة ، وإلى الاعتماد على نماذج التوازن ، التي لا تسمح بالتغير إلا بصعوبة .

٤ ـ وتركز الاتجاهات التتابعية على التغير وعلى عمليات التغير . وهناك اتجاه خاص يطلق عليه اسم التطور المتعدد الخطوط ، الذي يحاول تحديد المراحل الثابتة في عملية النمو الثقافي دون افتراض أن هذه المراحل مراحل عامة يجب أن تجتازها جميع الثقافات . والسمة الأساسية في الدراسات التتابعية المختلفة أنها تحاول التوصل إلى تحديد تلك المراحل الثابتة أو تحاول تحديد الظروف الضرورية أو الكافية لاحداث تغيرات تالية .

وقد أشرنا إلى بعض العوامل التي تؤدي إلى حدوث التغير الثقافي ، بما فيه التغير البيئي ، ومنها : التجديدات سواء تمت عن طريق الاختراع أو الاستعارة (الانتشار) ، والتغيرات التطورية ، والأخطاء التي تتم أثناء عملية نقل الثقافة . فهناك اختلافات قائمة بين أولئك الذين يعتبرون التغير الثقافي ظاهرة فردية تماما ، وأولئك الذين يقولون بوجود علاقات دينامية داخل مختلف جوانب الثقافة والمجتمع . ولا شك أن كلا من هذين الرأيين مفيد ، وإننا في حاجة إلى نظريات تعمل على التوفيق بينهما .

الثاني عشر : قراءات مقترحة

Barnett, Hamer G. Inoovation: The Basis of Cultural Change. New York: McGraw-Hill Book Company, 1953. — The nature of innovations and the character of the innovator are examined.

Bascom, William R., and Melville J.: Herskovits (eds.) continuity and Change in African Cultures. Chicago: University of Chicago

Press, 1958. — A good series of papers on stability and change in Africa.

Boas, Franz. Race, Language and Culture. New York: The Macmillan Company, 1940. see «The Methods of Ethnology,» pp. 281-289; «Evolution or Diffusion,» pp.290- 294; «History and Science in Anthropology: A Reply,» pp.305- 311. — A good representation of early views on culture processes.

Childe, V. Gordon, Social Evolution. London and New York; H. Schuman, 1951. —— A fairly classical evolutionary and somewhat Marxist view of social and cultural change.

Eggan, Fred. The American Indian: Prespectives for the study of Social Change. Chicago: Aldine Publishing Company, 1964. A thaughtful and important book, theoretically oriented case studies.

Herskovits; Melville J. «The Process of Cultural change,» The Science of Man in the World Crisis, ed. Ralph Linton. New York: Columbia University Press, 1945. pp.143- 170 — A general theoretical Statement, still with more than historical interest.

Kroeber, A. L. et al. (eds.) Anthropology Today. Chicago: University of Chicago Press, 1953. see especially «Evaluation and Process,» by Jnltan H. Steward; «Universal Categories of culture,» by Clyde Kluckhohn, «Social Structure,» by Claude Levi-Strauss, «The Relation of language of Culture,» by Harry Hoijer. Good reviews of the subjects as of the date published.

Lindon, Ralph. The Study of Man. New York: D. Appleton — Century Co., 1936. Chapters XVII- XXVI- The genesis of many new ideas appears here.

Lowie, Robert H. The History of Ethnological Theory. New York: Farrar and Rinhart, 1937. — With many faults, still the best general historical survey.

Malinowski, Bronislaw, A Scientific Theory of Culture and other Essays. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1944. — Summarizes Malinowski's theoretical position.

——. The Dynamics of Culture Change. New Haven: Yale University Press, 1945. — An effort to fit culture change into functionalist theory.

Mooney, James. The Ghost Dance Religion and Sious Outbreak of 1890, edited and abridged by Anthony F.C. Wallace. Chicago: University of Chicago Press, 1965. — The first major attempt to Study a nationalistic movement in detail.

Morgan, Lewis H., Ancient Society, New York: Henry Holt and G., 1877. — The classic early evolutionist statement.

Nadel, S.F. The Theory of Social Structure. New York: The Free Press, 1957. — Beyond functionalism; the exposition of structural analysis.

Radcliffe — Mrown, A.R. «Methods of Ethnology and Social Anthropology,» South African Journal of Science, XX (1923).

—. «The Present Position of Anthropological Studies,» Presidential Address, British Association for the Advancement of Science (1930). — Statements on the author's functionalist position.

Rice, Stuart A. (ed.) Methods in Social Science: Chicago: University of Chicago Press, 1931. Analysis 17- 19- 31. — Dated, but some of the articles are still good.

Rogers, Everett M., Diffusion of Inoovations, New York: The Free 1962. — How innovations spread or became accepted.

Sahlins, Marshall D., and Elman R. Service. Evolution and Culture. Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1960 — A neo evolutionist study.

Steward, Julion H., Theory of Culture Change. Urbana: University of Illinois Press, 1955.

— Contains author's views on multilinear evolution.

Tylor, Edward B. Primitive Culture. Boston: Estes and lauriat, 1874, Vol.I, Chapters I-IV.

— A foundation Stone of anthropology of historical interest.

White, Leslie, The Science of culture. New York: Farrar, Straus, and Young, 1949. — The leading neo-evolutionist expounds his views on energy and Society.

Wissler, Clark, Man and Culture, New York: Thomas Y. Growell Company, 1923. — Presents the diffusionist and culture area view points.

Lowie, Robert H. The History of Ethnological Theory. New York: Farrar and Rinehart, 1937. — With many faults, still the best general historical survey.

Malinowski, Bronislaw, A Scientific Theory of Culture and other Essays. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1944. — Summarizes Malinowski's theoretical position.

——. The Dynamics of Culture Change. New Haven: Yale University Press, 1945. — An effort to fit culture change into functionalist theory.

Mooney, James. The Ghost Dance Religion and Sious Outbreak of 1890, edited and abridged by Anthony F. C. Wallace. Chicago: University of Chicago Press, 1965. — The first major attempt to Study a nationalistic movement in detail.

Morgan, Lewis H., Ancient Society, New York: Henry Holt and G., 1877. — The classic early evolutionist statement.

Nadel, S.F. The Theory of Social Structure. New York: The Free Press, 1957. — Beyond functionalism; the exposition of structural analysis.

Radcliffe — Mrown, A.R. «Methods of Ethnology and Social Anthropology,» South African Journal of Science, XX (1923).

——. «The Present Position of Anthropological Studies,» Presidential Address, British Association for the Advancement of Science (1930). — Statements on the author's functionalist position.

Rice, Stuart A. (ed.) Methods in Social Science. Chicago: University of Chicago Press, 1931. Analysis 17- 19- 31. — Dated, but some of the articles are still good.

Rogers, Everett M., Diffusion of Innovations, New York: The Free 1962. — How innovations spread or became accepted.

Sahlins, Marshall D., and Elman R. Service. Evolution and Culture Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1960 — A neo evolutionist study.

Steward, Julion H., Theory of Culture Change. Urbana: University of Illinois Press, 1955.

— Contains author's views on multilinear evolution.

Tylor, Edward B. Primitive Culture. Boston: Estes and lauriat, 1874, Vol.I, Chapters I-IV.

— A foundation Stone of anthropology of historical interest.

White, Leslie, The Science of culture. New York: Farra, Straus, and Young, 1949. — The leading neo-evolutionist expounds his views on energy and Society.

Wissler, Clark, Man and Culture, New York: Thomas Y. Growell Company, 1923. — Presents the diffusionist and culture area view points.

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الأول :

ميادين علم الاجتماع :

ميادين علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمود عودة ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثاني :

نظرية علم الاجتماع : تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث :

أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي : تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع :

تمهيد في علم الاجتماع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس :

مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم : تأليف الدكتور محمد علي محمد ، الهيئة العامة للكتاب بالاسكندرية ، **١٩٧٢** .

الكتاب السادس :

الصفوة والمجتمع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري والسيد الحسيني ومحمد علي محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، **١٩٧٨** .

الكتاب السابع :

الطبقات في المجتمع الحديث : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، **١٩٨١** .

الكتاب الثامن :

علم الاجتماع الفرنسي المعاصر : تأليف الدكتورة علياء شكري ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة **١٩٧٩** .

الكتاب التاسع :

قراءات معاصرة في علم الاجتماع : للدكاترة علياء شكري ومحمد علي محمد ومحمد الجوهري ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، **١٩٧٩** .

الكتاب العاشر :

دراسات في التنمية الاجتماعية : تأليف الدكاترة السيد الحسيني ومحمد علي محمد وعلياء شكري ومحمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، **١٩٧٩** .

الكتاب الحادي عشر :

مشكلات اساسية في النظرية الاجتماعية : تأليف جون ركس ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري ومحمد سعيد فرج ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، **١٩٧٣** .

الكتاب الثاني عشر :

التغير الاجتماعي : تأليف الدكتور محمد الجوهري وآخرون ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .

الكتاب الثالث عشر :

دراسة علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الرابع عشر :

علم الاجتماع الريفي والحضري : للدكتور محمد الجوهري والدكتورة علياء شكري ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الخامس عشر :

مقدمة في علم الاجتماع : تأليف الكس انكلز ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري والسيد الحسيني ومحمد علي محمد ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .

الكتاب السادس عشر :

مقدمة في علم الاجتماع الصناعي : تأليف الدكتور محمد الجوهري ، دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السابع عشر :

علم الفولكلور : الجزء الأول ، تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن عشر :

النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم : تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .

الكتاب التاسع عشر :

مصادر دراسة الفولكلور العربي : اشراف الدكتور محمد الجوهري ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٧٨ .

الكتاب العشرون :

الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية : اشراف الدكتور محمد الجوهري ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب الحادي وعشرون :

علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث : تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثاني والعشرون :

علم الفولكلور ، الجزء الثاني ، دراسة المعتقدات الشعبية : تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والعشرون :

بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي ، دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية . تأليف الدكتورة علياء شكري ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الرابع والعشرون :

التراث الشعبي المصري في المكتبة الأوروبية : تأليف الدكتورة علياء شكري ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الخامس والعشرون :

الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة : تأليف الدكتورة علياء شكري ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب السادس والعشرون :

دراسات معاصرة في علم الاجتماع : تأليف الدكتور علياء شكري ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب السابع والعشرون :

عادات الطعام في الوطن العربي : تأليف الدكتورة علياء شكري ، تحت الطبع .

الكتاب الثامن والعشرون :

الفلاحون والدولة : تأليف الدكتور محمود عودة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع والعشرون :

تاريخ علم الاجتماع : الجزء الأول : تأليف الدكتور محمد علي محمد ، دار

المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثلاثون :

علم الاجتماع والمنهج العلمي : تأليف الدكتور محمد علي محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الحادي والثلاثون :

أصول علم الاجتماع السياسي : تأليف الدكتور محمد علي محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثاني والثلاثون :

جماعات الغجر مع اشارة لغجر مصر والبلاد العربية : تأليف الدكتور نبيل صبحي حنا ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والثلاثون :

الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية : تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ .

الكتاب الرابع والثلاثون :

علم الاجتماع السياسي : المفاهيم والقضايا : تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والثلاثون :

علم الاجتماع العسكري : التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية : تأليف الدكتور أحمد خضر ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب السادس والثلاثون :

الفكر الاجتماعي : نظرة تاريخية عالمية ، تأليف هاينز موس ، ترجمة الدكتور السيد الحسيني والدكتورة جهينة سلطان العيسى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والثلاثون :

التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن والثلاثون :

المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، **١٩٨١** .

الكتاب التاسع والثلاثون :

النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ، تأليف الدكتور علي ليلة ، دار المعارف ، القاهرة **١٩٨١** .

الكتاب الأربعون :

علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، **١٩٨١** .

الكتاب الحادي والأربعون :

البناء السياسي في الريف المصري : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف . القاهرة ، **١٩٨١** .

الكتاب الثاني والأربعون :

علم الاجتماع الأمريكي : دراسة لأعمال تالكوت بارسونز ، تأليف جي روشيه ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، **١٩٨١** .

الكتاب الثالث والأربعون :

البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا : المفاهيم والقضايا : تأليف الدكتور علي ليلة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، **١٩٨١** .

الكتاب الرابع والأربعون :

علم الاجتماع والنقد الاجتماعي : تأليف بوتومور . ترجمة الدكاترة محمد الجوهري والسيد الحسيني وعلي ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، **١٩٨١** .

الكتاب الخامس والأربعون :

الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث : تحرير الن مونتجوي ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلي ليلة وأحمد زايد ، دار المعارف ، تحت الطبع .

الكتاب السادس والأربعون :

وقت الفراغ في المجتمع الحديث : تأليف الدكتور محمد علي محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والأربعون :

علم الاجتماع : تأليف جونسون ، ترجمة وتعليق الدكاترة علياء شكري ومحمد الجوهري وعلي ليلة وأحمد زايد وحسن الخولي . تحت الطبع .

الكتاب الثامن والأربعون :

الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث : مدخل اجتماعي ثقافي ، تأليف الدكتور حسن الخولي ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

الكتاب التاسع والأربعون :

المرأة المصرية بين البيت والعمل : تأليف الدكتور محمد سلامة آدم ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

الكتاب الخمسون :

النظرية الاجتماعية في الفكر الاسلامي : تأليف الدكتورة زينب رضوان ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

الكتاب الحادي والخمسون :

نحو نظرية اجتماعية نقدية : تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

الكتاب الثاني والخمسون :

التغير الاجتماعي : **اختيار وترجمة** : الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري وعلي ليلة ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

الكتاب الثالث والخمسون :

النظرية الاجتماعية ودراسة الاسرة : تأليف الدكتورة سامية الخشاب ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب الرابع والخمسون :

البناء الاجتماعي والثقافة في مجتمع الغجر : دراسة انثروبولوجية لتأثير البناء

والثقافة والشخصية على التكامل الاجتماعي تأليف الدكتور نبيل صبحي حنا ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

المحتويات

الباب الثالث

الانثروبولوجيا والتغير الثقافي

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية
٣٦٩ لسنة ١٩٨٦